د. منصور خالد

الجزء الأول

النخبة السودانية وإدمان الفشل

النخبة السودانية وإدمان الفشل

د. منصور خالد

الجزء الأول

2014/255879

ISBN: 978-857-455-22-0

النخبة السودانية
وإدمان الفشل

د. منصور خالد

الجزء الأول

الساق
للنشر والتوزيع

إلى ذكرى رجلين

- إلى ذكرى «البيه» عبد الله خليل، الأب والمعلم.
- كان نسيج وحده بين أبناء جيله الفطاحل.
- وكان من أفاضلهم، فأفضل الناس من عفا عن قدرة وأنصف عن قوة.
- لم يعلم الذين تحاموه هيبة بأنه من أجل الناس عاش.
- ولم يدرك الذين آذوه بالتهمات الباطلات بأنه كان بحب بلاده مسكونًا.
- هذا وذاك تلقاهما بـ «حلم أصم وأذن غير صماء».
- ذكراه في حياته، كانت عندي باليُمن، وستظل بعد مماته.
- إلى ذكرى مصطفى الصاوى، الخال والأب الصديق.
- نما في إرث علم ودين فاستمسك بالعروة الوثقى.
- وولج ميدان العمل العام مع صحبه «الاتحاديين» وعند هؤلاء كانت السياسة فكرًا لا تهاوشًا.
- سبيلي للمعارف الأولى كان هو «التلصص» على مكتبته، واستراق السمع في مجلسه مع صحبه الثقاة الميامين، حماد وخلف و«أبو السباع» والتوأمين.
- ويوم أن سلكت في السياسة طريقًا غير، قال لي «بما رحمة من الله»: «إن كان هذا ما تؤمن به فلتمض عليه».
- تلك هي سماحة ذوي البصائر.



ما بين انتفاضة
أكتوبر ونظام مايو

فـــدينـاك مـن ربـع وإن زدتـنـا كـــربـا

فـإنك كنت الشـرق للشـمس والـغـربا

ومـن صــحـب الدنـيــا طـويلاً تـقـلبت

على عـينه حـتى يرى صـدقـهـا كـذبا

أبو الطيب المتنبي

توطئة
سيسيف وإرزاء السودان

المبتدأ

ثمة إحساس مقنط انتابنى وأنا أحتفل لكتابة هذه المقالات التى تعود قصتها إلى عام ١٩٧٨، إحساس من يعيش محنة سيسيف. لا أريد أن أعيل صبر القارئ وأنا أعود به إلى آخر ذلك العام أو بتحديد أدق إلى خريفه. ارتحلت يومذاك عن السودان إلى واشنطن بعد ثمان سنوات من العمل العام فى نظام مايو موطنا النفس على الانصراف إلى التسجيل الوثائقى، والبحث الموضوعى المتأنى حول أزمة السودان المعاصرة مع تفريعات حول قضايا شتى أتيح لى الغوص فيها لأقصى غاياتها. من تلك القضايا ما عالجت فى دهاليز السلطة، أو جادلت بشأنها فى أروقة المنظمات الدولية والإقليمية، أو تباحثت فى أمرها فى دور العلم مثل قضية الوحدة بين شقى القطر، وقضية الدبلوماسية والتعاون الدولى والإقليمى، وقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مناهجها وأدائها. انتويت العكوف على هذا العمل بكل ما يستلزمه البحث العلمى من جدية فى الاقتراب، وموضوعية فى التحليل، واستشهاد موثق فى التدليل؛ فما أوردنا فى مسارب التيه التى نتخبط فيها غير الأحكام الانطباعية القاصرة. كما انتويت أن أعالج هذه القضايا، أولا: فيما يتوفر لى من زمن أقتطعه اقتطاعا من وقت مرتهن لأمور عامة وخاصة تشغلنى. ومن تلك الأمور الإقليمى كما منها الدولى وكلاهما، بطبيعته، يتجاوز السودان. وثانيا بما توفر لى - حيث ارتحلت - من دور للحكمة، ومكامن للعلم. ومظان للبحث والتدقيق تكاد تضم فى أحشائها كل معارف الإنسانية.

إلا أن تلك المدينة النائية قد حفلت ـ بجانب دور الحكمة تلك ومظان المعرفة هذه ـ بذخائر أُخر؛ نفر كريم من صحابى السودانيين الذين لم تعرف مجالسهم الخفة والسفه. ما أكثر ما كنت أستورى هؤلاء الصحاب الرأى كلما تخلج فى نفسى هم؛ ففى المناظرة مع أمثال هؤلاء عمارة العقل، ونماء العلم، ولقاح الفهوم؛ فإن كان العقل ينمى بالمعرفة والتحصيل إلا أنه يتوقد بالحوار والمناظرة. من بين هذه الكوكبة الكريمة كان هناك من أضاف إلى معارفنا من خبرته وتجاربه ومن جادلنا جدال العالم المتمكن من صنعته، كما كان منها من وافقنا الرأى دون رياء أو خالفنا إياه دون استطالة. وبهذا أسهمت تلك العصبة الكريمة فى إعانتنا على بلورة الرؤية، وسد الفجوات، وإبانة ما كان به خفاء. كان أغلب هؤلاء من العاملين فى المنظمات الدولية أو المؤسسات الأكاديمية أو حقل الإعلام، وعلنى لا أسمى أغلبهم حتى لا أحرج تواضعهم، إلا أننى أستثنى من هذه الكوكبة من الرفاق صديقين وديدين طالت صحبتى لهما فى واشنطن وخل ثالث كريم المودة كثيرًا ما كنت أشد إليه الرحال حيث يقيم، والتّخصيص بذكر ثلاثتهم واجب على قبل أن يكون حقا لهم.

أول هؤلاء الصحاب هو الراحل العظيم السفير صلاح عثمان هاشم. كان صلاح رجلا موسوعى المعرفة، لحن الحجة، «عليمًا بأسرار الديانات واللغى» مع إشكاس كان يظنه الجاهلون هرطقة وما هكذا ذهبت بهم الظنون إلا لضيق الوعاء. لم أعرف من صحابى صاحبًا مثل صلاح وهب كل حياته للعلم والمعرفة وارتاض ميادينها جمعاء. كما لم أعرف من صحابى مثل ذلك الفطن اللقن الذى آثر الانقباض عن الناس ليختزل العالم كله فى مكتبته. ولهذا فإن مات صلاح وحيدا فى منتآه فما مات فى وحدة الغربة ـ كما حسب بعض أهله وصحابه ـ بل مات مع جلسائه الذين اصطفى، وخير جليس فى الأنام كتاب، ويا لها تلك من ميتة جاحظية. وكان راحلنا العظيم قد انكب فى أخريات أيامه يستفرغ تجاربه فى بحوث يعدها للنشر استجابة لرغبة كريمة من الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح ـ وزير الإعلام الكويتى آنذاك ـ، وناصر ـ لله دره ـ واحد من أهل الحكم الذين

عرفوا كيف يعجمون عيدان أهل النهى يتخيرون أمتها. كان صلاح واحدا من هؤلاء إذ عرفته دومًا - كما عرفه ناصر إبان عملهما فى طهران - باحثًا لا توهنه كلالة عن البحث، وكاتبًا لا ترتهنه لكنة فى التعبير، ومتحدثا لا تنال منه حبسة فى القول، إلا أن الأديب النحرير لم يعش ليكمل صوغ بحوثه. رحم الله صلاحا جياش العقل. جزل المواهب بل رحم رجلا لم تعرف روحه عنت الغل، ولم يشب نفسه لؤم المحاسدة، ولم ينطق لسانه بهجر حتى وإن أقذع فى قالته، وما أكثر ما كان يقذع فى تقريع العامة الذين يتوغلون فى شئون الفكر وهو من مجالات الخاصة.

أما وديدى الثانى فهو فتى عاش بيننا قدر لمعة البرق من الزمان ثم خبا. حسرتى من فقد ذلك الصديق عظيمة، وحياتى بدونه أضحت ذات ثقوب. وزاد من تلك الحسرة أن نعيه قد جاءنى طاويا الوهاد فى وقت كنت أترجى فيه لقاءه فوق الهضبة الإثيوبية هو وصديقيه العالمين، الشيخ محمد عبد القادر كرف - الذى لحق بعد قليل بحواريه الوفى - والأستاذ إبراهيم نور، أبقاه الله، ذهب صاحبى إلى رحاب ربه قبل أن أتلقاه، ولحق به شيخه الكرف بعد قليل، وليس لما تقضى المنية دافع. لم يبق لنا مع ذلك الموت المائت إلا الدعاء، وأغلب الدعاء تعليل لأن أمر الله بلغ. رحم الله فتى الفتيان عثمان حسن أحمد بقدر ما أحسن للناس، وما أكثر ما أحسن إليهم بإنفاق عمره الراشد كله ينصف الأحياء وينتصف للموتى فى بلد يظلم فيه الأحياء الأحياء ناهيك عن الموتى. لم يترج عثمان لقاء إحسانه ذلك ثناء من فرد، أو معروفا من جماعة، وكيف لمثله أن يترجى الثناء فى زمان انطمست فيه معانى الخير فى نفوس أكثر الناس. ذلك اللؤم فى البشر لم يحمل صديقى عثمان يوما واحدا على الاستئناس بالوحشة أو الاكتئاب من الحياة بل ظل يغالب الحياة كما يغالب أهل هذا الزمان الأعجف، بالسخرية القارصة مرة وبالاستهزاء المرير مرات. وكثيرًا ما كان يزين سخريته تلك بما قرأ من نثر، أو يرصعها بما حفظ من شعر، وفى هذا لم يكن يجارى فقد رضع لبان الحكمة من أبيه الضرب؛ مهر أرن انحدر من جواد ذكى، وجرى المذكيات غلاب.

ثم يجىء خل ثالث ذهب هو الآخر إلى رحاب ربه راضيا مرضيا فى لمحة بصر وكان، كصاحبيه، يلمعيا ذا زكانة لا تخيب له فراسة. ما أكثر ما كنت أسعى إلى ذلك الصديق

أبحث عن ما يسلى كلما تكأكأت على النفس عساكر الهم فى عهد الحكم الذى تشاركناه؛ ذلك عهد أتاح لنا أن نخالط الأبرار الأخيار، كما قضى علينا بأن نعاشر قومًا آخرين لا يصبرون عند كريهة ولا يرتجون فى شدة. وبين أولئك كنت - ورفاق آخرون - غريبًا فى الدار، غربة أمية بن الصلت، «وما غربة الإنسان فى غير داره ولكنها فى قرب من لا يشاكل». موسى عوض بلال كان واحدًا من أولئك الغرباء، كما كان، بذهنه المتوقد وحذقه الفطين، عمدة لأصدقائه عند الحاجة. ظللت أختلف إليه فى عهد الحكم ناشدًا الرأى النجيح، كما ظللت أشد إليه الرحال، حيث أرتحل، مسترشدًا عن وجه الصواب فى بعض ما أكتب عن ذلك العهد من مقال وما أورد من وقائع. وكان أكثر ما يميز موسى عن أضرابه وصحابه موضوعيته التى لا تجارى فقد كان نوعا نادرا من الناس؛ لا يركب الدناءة ولا يتمحك بالبشر ولا يحقد على عباد الله، كما كان حليما كريما لا تخرج من فيه كلمة عوراء. رحم الله موسى فقد كان ميمون نقيبة ونجيبا من كل شىء.

أزمة الرؤية قبل أزمة الحكم

فى ذلك المقام، وبين صحاب منهم من تهجر عن السودان ومنهم من بقى فيه راضيا بما قسم الله له توفرت للكتابة. كان يقينى يومذاك، والسودان يتسعر فى لظى الشتات، بأن الوقت قد حان لأن ينصرف بعضنا ممن أتيح لهم شرف العمل العام فى مراقى السلطة العليا، وخبروا - مع ذلك - مناهج البحث والتحليل والاستقصاء، إلى التسجيل والتسطير حتى يكون بين الناس تواصل فكرى قائم على الحقيقة لا التخرص، وعلى الشمول لا الاجتزاء، وعلى العقلانية لا الغوغائية. وكنت على يقين أيضا، وما زلت، بأن أزمة السودان السياسية - على مستوى الممارسات - تعزى فى جانب كبير منها للقطيعة البائنة بين الفكر والعمل، بل تعزى لغياب الفكر غيابا كاملا فى بعض الممارسات العامة. ولا سبيل للتواصل الفكرى إلا بالحوار العقلانى لا الغوغائية، فبالحوار العقلانى وحده يخاطب المفكرون العقل الواعى أما الغوغائية فهى - فى أحسن حالاتها - استثارة للعقل الباطن وفى كل حالاتها استجاشة للغرائز الدنيا. وما بمثل هذا تبنى الأمم، ولا بمثل هذا يصنع التاريخ.

مبتغانا كان هو التوفر على القيام ببضع بحوث على رأسها بحث نستقصى عبره جذور الأزمة السودانية، والأزمة السودانية فى تقديرنا، ليست هى أزمة حكم وازمة هوية فحسب وإنما هى قبل هذا أزمة رؤية. المأزوم ليس هو المواطن أوهاج الذى يهيم على سفوح التاكا فى شرق السودان، ولا المواطن تيّه الذى أكدى يديه الحفر فى هضاب جبال النوبة فى وسط السودان، ولا المواطن سر الختم الذى ما زال يستمسك بالقليل الذى أبقاه «الهدام» من أرض صلعاء على حفافى النيل بشمال السودان. المأزوم هو تلك الأقلية الاستراتيجية من صفوة المثقفين أو بالأحرى المتعلمين التى افترضت لنفسها - التعبير وصنع القرار وتقرير المصير باسم هؤلاء جميعا بحكم سيطرتها على الحكم والمال والتعليم، ووسائل الإعلام الحديث. وعندما أقول المتعلمين بدلا من المثقفين أفعل هذا عن قصد لأن الثقافة ليست دومًا صنوا للتعليم، فالثقافة تعنى الاهتمام الجاد بالمعرفة فى جميع أشكالها المقروءة والمسموعة وضروبها المرموزة والمرئية مما ينمى من قدرة المرء على أطلال أكثر شمولاً على الواقع التاريخى ويؤهله، بهذا، لاستيعاب حقائق الماضى والحاضر واستدعاء أحلام المستقبل. وقد أصبح للثقافة فى عالم اليوم بُعدين، بُعد أدبى وبُعد علمى ولهذا ذهب اللورد سنو (C. B. Snow) للقول بأن المثقف فى هذا العالم لا تكتمل ثقافته إن لم يكن عليما بالأدب (Literate) كما هو عليم بالحساب والطبيعة (Numerate). وبصورة عامة فليس كل متعلم مثقفًا كما ليس كل مثقف يندرج، بالضرورة، فى إطار الصفوة العارفة (Knowledge elite) التى لا يشترط فيها أن تكون من حملة الإجازات العلمية العليا كما يحسب البعض. فالأستاذ عباس العقاد، مثلا، وهو إمام أهل الكلام فى هذا القرن لم يتجاوز تعليمه النظامى المرحلة الابتدائية؛ وبنجامين فرانكلين حكيم الثورة الأمريكية ورسولها إلى فلاسفة الثورة الفرنسية ومؤسس جامعة بنسلفانيا لم يكمل إلا عامين من التعليم النظامى عمل بعدهما عاملاً فى مطبعة. وعلى كل فالذى يعنينا فى هذه الدراسة من أمر المثقفين، أو المتعلمين، أو النخبة، أو سمهم ما شئت، هو أنهم الأقلية الاستراتيجية المؤثرة فى المجتمع السودانى.

ولغياب الرؤية الاستراتيجية السليمة لقضايا السودان كُتب على المغلوبين من أهله، منذ أن أنعم الله علينا بالاستقلال، الوقوف فى الظل صفا صفا، وهو ظل من يحموم لا

بارد ولا كريم، ظل المواطن يصطف فى ذلك الظل أثناء معارك الانتخابات، ويصطف فيه خلال حملات الاستفتاء، ويصطف فيه ليستمع إلى المبشرين باسمه فى منتديات السياسة، فلا غرو إذن أن أصطف هذا المواطن، وهو منحول الجسم، معروق الأطراف، منكس الرأس بعد أن استفحلت المجاعات، فى انتظار ما يقيم الأود من عيش جاد به عليه الرئيس ريجان. ولا أخالنى مبالغا إن قلت إن كثيرين من نخبة المتعلمين تلك لم يعن لهم أن هناك رابطة عضوية بين الوقفة المهينة فى صف الجوع الأخير وغوغائية الصفوف الأولى، فما قاد السودان وأهله إلى الجوع ما هو إلا الغوغائية الطائشة التى ظلت تسود العمل العام.

ولا مساغ لنكران دور الصفوة أو النخبة من المتعلمين فى صنع الأمجاد فى تاريخ السودان، إلا أن هذه الصفوة، بنفس القدر، مسئولة عن كل ما أصاب السودان من بلاء وأرزاء؛ وما أكثر ما تقاسمه أهل السودان ـ منذ أن أنعم الله عليهم بالاستقلال ـ من بلاء، وما أكثر ما تساهموه من أرزاء. ولا مساغ أيضًا للادعاء بأن المسئولية عن كل هذه الأرزاء تقع على النخبة القائدة من أهل السياسة وحدها، ونعنى بذلك رجالات الأحزاب السياسية أيا كانت تلك الأحزاب: التقليدى منها والمحدث؛ فالمسئولية عن ما لحق بالسودان من أرزاء، وإن كانت تقع فى جانب منها على هؤلاء، إلا أنها لا تقف عندهم. المسئولية لا تقف عند صانع القرار وحده بل تشمل الذى أعان على ترجمة القرار، والذى ساعد فى التبشير له؛ كما تشمل أيضًا كل عناصر النخبة التى ننتمى إليها والتى تتحكم بمصالحها فى توجيه كل قرار سياسى بالصورة التى أصبحت به هذه النخبة هى المكيف الأساسى للوضع الاقتصادى والسياسى فى البلاد. ولا يبدل من الحال شيئا أن سمينا تلك النخبة بـ «طبقة برجوازية» أو شريحة اجتماعية تتحدر من تلك الطبقة، فالذى يجمع بينها ويميزها هو المطامح، وأنماط الحياة والقيم النسبية المشتركة، ثم التعليم الذى لعب دورًا مهمًا فى تكييف هذه المطامح والقيم المشتركة، وعلى رأس تلك القيم النسبية احتقار العمل اليدوى وبالتالى العامل اليدوى. وقد صدق المحلل الاجتماعى غالى شكرى عندما وصف الإجازات العلمية التى تمنحها المعاهد التى تبث هذا النوع من التعليم بأنها

شهادات ميلاد طبقية أكثر منها درجات تحصيل ثقافى(*). لأجل هذا نتجه بالبحث حول التطور المضطرب للسياسة فى السودان إلى تحليل دور هذه النخبة ومسئوليتها عن الاختباط السياسى، والتشويش الفكرى، والعريدة الاقتصادية التى عانت، وما زالت تعانى، منها البلاد على اختلاف المنابت الفكرية لهؤلاء النخبويين. وبسبب من هذه العريدة الاقتصادية وذلك التشويش الفكرى باءت كل جهود أهل السودان من أجل التطور والتحديث بالخيبة والفشل حتى أصبحنا مدمنى فشل وخيبة.

النخبة وتصدع الذات

تعود الأزمة النخبوية - فى جوانبها الفكرية - إلى تصدع الذات، الذى يقود، بطبعه، إلى فجوة بين الفكر والممارسة؛ بين ما يقوله المرء وما يفعل، بين التصالح مع الواقع السلبى فى المجتمع والإدانة اللفظية لهذا الواقع. والذى نتحدث عنه هو حالة نفسية تقود - على مستوى النظر والممارسة - للتلبيس فى الفكر والتخبط فى الأداء أيًا كان نوع البزة التى يرتديها النخبوى سمَّى نفسه أميميا أو قوميا أو ليبراليا أو إسلاميا. وكثيرا ما تصبح هذه البزات الفكرية التى يرتديها الدعاة، بوعى أو بدون وعى، دثارا يتسترون به عن المساءلة السياسية الوطنية المباشرة؛ لأن الإنجاز فى الأمور الوطنية التى تمس حياة الناس مباشرا لا يمكن قياسه إلا بمعيار محدد؛ هذا المعيار هو ما حققه الحزب، أو الزعيم، أو النظرية، أو المفكر السياسى من تطور ونماء فى حياة الناس اليومية؛ ومثال ذلك عدد الكيلو مترات من الطرق التى أضافها بفكره، أو فرص العمالة الجديدة التى وفرها، أو درجات التوسع فى التعليم التى حققها وانعكاس ذلك على معدلات انخفاض الأمية، أو حجم الازدياد فى الخدمات الصحية وأثره المحسوب فى القضاء على الأوبئة والأمراض المستوطنة، أو تطوير الأرض المروية والمزروعة تطويرا أفقيا أو عموديا وحسابها بمعايير مادية معروفة سمَّيتها «الفدان أو الهكتار»، وحسبت نتاجها بالطن المترى أو البالات. بيد أنه ليس هناك من معيار موضوعى واحد تحدد به العائد المادى على حياة الناس من وراء ترديد شعار مثل «لا بديل لشرع الله» دون أن تبين للناس ما

(*) (شكرى وعى النخبة بين المعرفة والسلطة).

انعكاس شرع الله هذا على قضية الأمن الغذائى، أو مشكلة الديون، أو قضايا الانهيار البيئى فى السودان كما يراها الناس رأى العين فى تصحر الأرض، ونضوب الماء، وتصوح الزرع، تماما كما أن ترديد شعار، من الجانب الآخر، مثل وحدة الطبقة العاملة وأممية نضالها لا يعنى شيئًا لأهل السودان بل ولعمال السودان أنفسهم دون أن نبين للناس، مثلاً، ما الإسهام العملى الراهن أو المرتقب للطبقة العاملة فى ولاية إلينوى بالولايات المتحدة، أو مدينة يوكاهاما فى اليابان فى دعم نضال الطبقة العاملة فى السودان من أجل توفير ضرورات الحياة ناهيك عن بناء الاشتراكية، أو من أجل إعادة هيكلة الوضع الاقتصادى الدولى باعتبار أن إعادة الهيكلة هذه هى الأسلوب الذى اصطلح عليه مسحوقو العالم الثالث لإنهاء اقتصاد التبعية وهيمنة الاستعمار الجديد. وسنتناول فى صلب مقالاتنا أطيافا من مثل هذا التلبيس والتخليط.

ومن مظاهر تصدع الذات النفاق الفكرى لهذه النخبة فى القضايا التى تمس الوجدان العام مثل: قضية الدين، والانتهازية الفكرية التى تشوب المواقف السياسية فى بعض القضايا المبدئية، كما من مظاهره الخلط الفاضح بين الواقع والأحلام مما يجعل من الأحلام المشروعة شيئا أشبه بالوهم الرغبوى "Wishful Thinking" . وعلى سبيل المثال فالتقدمى الذى يرفض، عن يقين عقلانى لا شك فيه، النظرة التقليدية المتخلفة للدين لا يمضى برفضه هذا إلى نهاياته المنطقية إلا وهى التصادم مع نتاج هذه التقليدية كما تنعكس فى الواقع البالى الموروث. على النقيض من ذلك يحمل هذا النخبوى نفسه حملا على التصالح مع ذلك الواقع تقية ونفاقا علما بأنه إن كان المبتغى حقا هو إعادة صياغة الواقع الاجتماعى فإن هذا لن يتم بالاستكانة لذلك الواقع أو الرضوخ لسلطة الرأى الموروث السائد حوله(*). وما ندعو له هنا ليس هو التمرد على الواقع التاريخى وإنما

(*) يحضرنى فى هذا الشأن مقال بليغ للدكتور فؤاد زكريا تناول فيه بالتعليق، أزمة العقل العربى (روز اليوسف ٩ مايو ١٩٧٧) كتب يقول فيه بأن «الظروف التى يعمل فيها المفكرون تتجاوز قدراتهم فنحن نلتزم جانب الحذر فى تعبيراتنا، ونقول شيئا ونخفى أشياء، ونعبر عن أنفسنا بطرق ملتوية ونفكر دائما فى الأصداء المحتملة لما نكتبه... والقيود التى تكبل العقل العربى من جميع جوانبه منعت وصوله إلى مرحلة التحرر. وكلما ازداد هذا العقل اقترابا من مناقشة الجذور العميقة التى يعيش عليها المجتمع، اشتدت القيود التى تمنعه من الحركة، ومن المستحيل أن يصل إلى مرحلة التحرر إلا إذا استطاع أن يناقش الجذور».

التحليل الموضوعى لكلياته وجزئياته ثم رفض كل ما يتعارض منهما مع مسار الحضارة الإنسانية طالما ادعينا الانتساب لتلك الحضارة.

ومن جانب آخر فإن نظرنا إلى المواقف السياسية لهذه النخبة فى أكثر القضايا أهمية بالنسبة للمجتمع مثل قضية الديمقراطية والحريات الأساسية فسوف نكتشف ازدواجية غريبة فى المعايير فى مثل هذه القضايا المبدئية التى لا يقبل الحكم فيها أى تجزئة. فالذى يرحب منا بالتعددية الديمقراطية يؤكد، فى ذات الوقت، أنه ثابت على مذهبه «البعثى» أو «اللينينى» أو «الناصرى» أو ذلك المذهب الذى لا يرى سبيلاً للحكم الصالح غير النظرية الثالثة ولجانها الشعبية، علمًا بأن «البعثية» و«اللينينية» و«الناصيرة» تقوم، من الناحية التنظيمية السياسية، على وصائية الحزب الواحد، أما نظام اللجان الشعبية فيذهب إلى ما هو أبعد من ذلك إذ يحسب التحزب خيانة لأن عقيدته تقول: «من تحزب خان». وبذات القدر فإن الذى يدين فى السودان ما يحسبه تجنيًا على الحريات والحقوق الأساسية لا ينحبس كلامه فقط عندما تقع أضعاف نفس هذا التجنى على الحريات أو الحقوق الأساسية من مجموعة سياسية ينتمى إليها أو زعيم يتنصر به خارج السودان. بل يستهلك نفسه فى البحث عن المبررات لذلك التجنى. ثالثة الأثافى هى الاستغراق فى الأوهام النظرية بحسبانها بديلاً للحقيقة أو انعكاسًا للواقع على الرغم من كل التجارب الصاعقة التى تبين لكل ذى عينين البون الشاسع بين ما يراه المرء وما يتمناه، وكأن الواحد منا لا يريد فقط أن يجعل من بلاده وشعبه حقلاً للتجارب الفاشلة وإنما أيضًا أن يحملها على دفع الثمن الباهظ إرضاء لغروره العقائدى.

لا يقف هذا التمزق أو فقدان الائتلاف النفسى عند النخبة المجددة من اليساريين والليبراليين بل يشمل أيضا تلك التى تدعو إلى تديين السياسة وتجاهر بالقول بأن كل فكر جديد وافد هو تلويث لكياننا الحضارى، بل إن الحضارة العصرية نفسها «جاهلية ثانية»؛ ومع ذلك فإن هؤلاء يعيشون نهارهم ولياليهم يغترفون من فيض هذه الحضارة «الملوثة» ويستهلكون أنفسهم فى الاستمتاع بنتاجها مع الاستمرار فى نبذها لفظيا دون وعى بهذا التناقض. وبما أن الأمر فى القضايا العامة لا يقف عند حد إعلان المواقف الفكرية بل يتعداها إلى قبول النتائج المترتبة على ذلك الإعلان فمن الضرورى، إذن،

المضى بأى طرح سياسى إلى نهاياته المنطقية طالما جاهر المرء بالالتزام بذلك الطرح حتى إن كان فى ذلك القبول ما يغضب الأبعدين والأقربين، ولا سبيل لمن ينشد التطامن النفسى إلا أن يفعل هذا، وإلا قضى على نفسه بتمزيق الذات إرضاء للآخرين.

وإن كان التناقض الفكرى عند المتعلمين، يبدو أكثر ما يبدو، فى حذر هذه الفئة من المساندة العلنية لأى موقف جرىء يمس المسلمات الموروثة على الرغم من تبشير هؤلاء المتعلمين بشعارات تتناقض مع تلك المسلمات فإن تناقضهم الأدائى ينعكس، أكثر ما ينعكس، فى الأحكام الذاتية أو الانتقائية فى القضايا العامة، السياسى منها والإدارى، وهذه القضايا تحكمها فى الدولة الحديثة وفى المجتمع الحديث قواعد ولوائح وقيم نسبية لا مكان معها للانحياز اللا موضوعى كما لا مجال فيها للتمييز الذاتى أو الانتقاء. وليس هناك أدعى للحيرة من أن الذين ينهجون هذا المنهج اللا عقلانى متعلمون ينتمون لعصر العقلانية؛ بل إن بينهم من يذهب إلى المناداة من أعلى المنابر، بضرورة انتصار شعارات هذا العصر وسيادة قيمه ومناهجه على حيوات الناس. مع ذلك لا يتحرج بعض هؤلاء عن الرضوخ لأنماط مسلكية تتناقض تناقضًا كاملاً مع كل ما يدعون إليه، لا اقتناعًا بهذه المسالك وإنما إرضاء لمن حولهم، تقية أو خشية. مثل هذا المنهج لن يفضى بأى مجتمع إلى درك المرغوب من تطور وتجديد لأن التطور الإنسانى لا يصنع بالفكر الهيوب أو الإيمان المخاتل، كما أن التجديد لا يتحقق بالعزيمة الفاترة أو الإرادة المخدرة. ومع يقينى من صدق دعاة التجديد فى دعوتهم تلك إلا أن أولئك الدعاة يغفلون أو يتغافلون عن أن التطور لا تصنعه الأقوال - حتى وإن صدقت - إن يتبعها فعل واجتراء.

إن مصدر الأزمة الحقيقى هو أن الذين يعانون من هذا التشقق الذاتى هم من يفترض فيهم أن يكونوا القوة المولدة للثورة الاجتماعية فى السودان. فالمجتمع الذى نعيش فيه، على الرغم من كل ما فيه من مظاهر حداثة، مجتمع وصائى بطريقى (Patriarchal) تتناقض كل قيمه السائدة مع العقلانية ومع فردانية المجتمع المعاصر، وبسبب من هذا؛ يحكمه منطق لا يتوافق مع المناطق الذى يحكم المجتمع المعاصر. فإعلاء اعتبارات الحسب والنسب، مثلا، على اعتبارات التميز الفردى يتعارض مع قيم المجتمع المعاصر،

والمفاهيم الموروثة من ثقافة عهد الاسترقاق والتى تميز بين السيد والعبد، وبين الذى يُخدَم والذى يَخدُم تتناقض مع مفهوم تقديس العمل كقيمة فى حد ذاته فى المجتمع المعاصر، والزمن كمفهوم رياضى يحسب بالساعة والدقيقة ويقاس به الأداء والإنتاج فى المجتمع العصرى الفردى يصبح فى المجتمع التقليدى زمنًا اجتماعيًا تتحكم فيه المناسبات الاجتماعية كعيادة المرضى وتشييع الموتى على حساب المسئوليات العامة. كما أن طبيعة الأسرة الممتدة وما يصحبها من اتكالية يدفع إليها البعض ما توفره تلك الأسرة من ضمان اجتماعى (وإن كان بدائيًا فى شكله) لا يتفق والمفهوم الراسخ للمسئولية الفردية فى المجتمع الحديث، وما لتلك المسئولية من انعكاسات على الأجور والإنفاق، مثلا. ففى المجتمع الفردى يرتب المرء حياته على قدر أجره أما فى المجتمع الوصائى التقليدى فإن الأجر الفردى ليس ملكًا فرديًا بل هو ملك تتحكم فيه مسئوليات اجتماعية بدءًا بمسئولية الأسرة الممتدة.

ولا يفجعنا أن يكون هذا هو حال المجتمع السودانى لأن هذه مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى تمر بها كل الشعوب، وهى مرحلة لا تلغيها النوايا، ولا تبطلها الأمنيات. كما لا نعجب أن مازال بعضنا يتعزى بعصبته، على المستوى الاجتماعى، فهذا أمر ضرورى لسلامة الفرد وسلام المجموعة ولسنا، كغيرنا، بمنجاة من هذا التعزى؛ وليست كل القيم التقليدية أمرًا غير مرغوب. إلا أن الذى يفجع هو استكانة دعاة التجديد للقيم الموروثة التى يتعارض منطقها مع كل ما يدعون له من تجديد، وجفولهم عن تقويض المؤسسات التقليدية التى تعوض هذا التجديد فى ذات الوقت الذى يسرفون فيه فى الحديث الشفاهى عن التثوير؛ وما التثوير، فى حقيقته، إلا إعادة صياغة للراهن على نمط جديد مما يقتضى غوصًا فى الراهن لاستكشاف جذوره، وتبيان تناقضه الداخلى مع الرؤية الجديدة، كما يتطلب عملا ممنهجًا لغرس الجديد وتجذيره فى التربة الوطنية حتى تستقيم سوقه، ويشتد عوده. كل هذا لا يتأتى بالكلامولوجيا، وما أكثر أولئك الذين يفكرون فى التثوير والتجديد بأصواتهم حتى أخذ التعبير اللفظى يسيطر على عقولهم. ورحم الله صديقًا كان يقول دومًا بأن محنة المثقفين فى السودان هى أنهم صرعى لثقافة السودان التقليدية، الثقافة الشفاهية (Oral Culture) أو ما يمسيه أهلنا (طق الحنك).

وفى نهاية الأمر فإن القول لا يغنى عن الفعل كما أن الوهم الرغبوى لا يغنى عن الحقيقة، لهذا فإن الاستكانة للقديم فى ذات الوقت الذى يلعلع فيه «المجدد» بالحديث عن التثوير الاجتماعى يقود، لا محالة، إلى ارتجاج اجتماعى مثل ما نحن فيه، كما يجعل من المجتمع مجتمعًا مغلقًا يكرر ذاته لا مجتمعًا منفتحًا يسعى لاستكشاف آفاق جديدة. وأكثر هذا اللغا (اللعلعة) تعبير عن فصامية حادة وهروب من مجابهة الذات حتى إن الذى يتمعن ما يدور من حديث فى مجالس الصفوة السودانية حول مشكلات السودان لا يفطن (إن لم يكن يعرف المتحاورين) بأن الذى تتحدث عنه هذه الصفوة ببلاغة مذهلة هو مشكلات بلدهم، وأن الذى تتناوله بالنقد القارص حينا وبالتقريع الساخر أحيانًا هى قضايا أهلهم. لا يحمل المراقب على هذا الظن إلا أن ذلك الحوار قل ما يشمل نقدًا لتجربة ذاتية، أو إبانة من جانب أى واحد من المتحاورين عن دوره ومسئوليته لا فى إنقاذ السودان وإنما فى معالجة المشكلات الجزئية فى الموقع الذى يحتل، خاصة تلك المشكلات التى تؤدى فى مجموعها إلى تفاقم الأزمة الكلية. ولا شك أن المراقب الغريب الذى يجلس ليتسمع لهؤلاء المتحاورين ومنهم السياسى والنقابى ورجل الأعمال والمغترب لا يكاد يصدق أن السياسى من بينهم الذى عاش فى حومة السياسة خلال ربع قرن من الزمان يمكن أن يتحدث عن مشكلات السياسة وكأن ليس للحزب الذى ينتمى إليه مسئولية فى ما حاق بالسودان من كوارث بسبب السياسات التى ظل يمارسها ذلك الحزب.. ولا يكاد يصدق أن النقابى منهم الذى لا يكل عن نقد الوضع المنهار لا يدرك بأن لتغليب التنظيم الذى ينتمى إليه للمصالح القطاعية على المصلحة الأعم أو على الأقل الدفاع عن تلك المصالح دون اعتبار لأثرها فى الوضع العام يد فى ذلك الانهيار... ولا يكاد يصدق أن رجل الأعمال الذى يصب جام غضبه على الحكومات المتعاقبة لعجزها عن التصدى لمشكلات البلاد الاقتصادية دون أن يتوقف لحظة ليسائل نفسه عن دور أهل مهنته فى تخريب هذا الاقتصاد بالتهرب الضريبى وإفساد موظفى الدولة وتهريب عائد الصادر لا يعى الرابطة بين مسلك أهل مهنته وذلك الانهيار... ولا يكاد يصدق أن المغترب منهم الذى يسخط فى كل مجلس ضد أهل السياسة فى الداخل، حاكمين ومعارضين، دون أن يفكر لحظة فى أن يقتطع ساعة من وقته (ولا نقول دراهم من دخله) ليسهم بها فى عون

وتوجيه من ينتمى إليهم بالفكر والوجدان وهم يصارعون داخل بلادهم، فى حدود ما يعرفون وما يقدرون عليه، نفس المآسى التى يتشكى منها فى نضاله الأرائكى لا يعى أن لسلبيته تلك دور فى تعميق تلك المآسى. لهذا فلا عجب أن حسب المراقب الغريب أن أغلب هؤلاء يتحدث فى مجلسه عن السودان وكأنه يتحدث عن المريخ.

ثمة شىء آخر أقعد النخبة البرجوازية السودانية عن أداء دورها الحقيقى فى التغيير، ففى الوقت الذى كانت فيه الطبقة البرجوازية هى الدينمو الذى فجر الثورة السياسية والاجتماعية فى أوروبا باعتبارها الطبقة التى تنتظم أصحاب الصناعات والمبادرات الصغيرة ورجال المهن الحرة وكلاهما يسعى دومًا للمغامرة لارتياد الآفاق الجديدة، كان عماد النخبة البرجوازية السودانية هو شريحة الموظفين (الأفندية) حتى وإن ولج بعضهم، فيما بعد، ميادين المال والسياسة مما جعل من البرجوازية السودانية كاريكاتيرًا شائهًا لنظيرتها الأوروبية. وقد ظلت هذه الشريحة تعانى كل عوامل الضعف الكامنة فى «أفنديتها» ومن ذلك الرتابة، والخشية من المبادرة، والخوف من اقتحام الآفاق. وزاد من الأمر سوءًا أن هذه الشريحة الاجتماعية هى التى ورثت الحكم الأجنبى، وورثت عنه كل امتيازاته بل ظلت تعض عليها بالنواجذ دون أن تحس بأنها بحاجة إلى جهد إضافى تعمق به مشروعيتها؛ حسبت أن الموقع المتقدم الذى تحتله بحكم تعليمها وقيادتها للقطاع الحديث هو حقها المشروع، توارثته منذ الاستعمار كابرًا عن كابر؛ هذه الاستماتة فى الحفاظ على الامتيازات أدت إلى أن تصبح تلك النخبة عنصر محافظة أكثر منها عنصر تثوير. هذا لم يكن هو حال النخبة البرجوازية الأوروبية التى قادت الثورة الاجتماعية على سيادة الإقطاع وقضت على علاقات الإنتاج غير المتكافئة فى المجتمع الأوروبى. ونحن إذ نقرر هذه الحقيقة لا نصدر حكمًا قيميًا بقدر ما نشرح واقعًا اجتماعيًا.

لقد ظل أهل السودان خلال نصف قرن من الزمان يغذون السير فى لهاث متعثر نحو غاية لا تنال، ومرغوب لا يدرك. نصف قرن من الزمان ظل فيها سفيننا مزعزع الأركان يبحر فى محيط متلاطم الأمواج نحو مرفأ لا يطال. نصف قرن من الزمان ما خرج فيه السودان من عجاجة قاتمة إلا وأطبقت عليه ـ من بعد ـ أعاصير تدمدم. فلا عجب،

والحال تلك، أن هبت عليه فى أخريات الأيام ريح عقيم كتلك التى أهلكت قوم عاد. وأية أعاصير أكثر من تلك التى عاشها أهل السودان فى سنواتهم الست الماضية؛ عاشوها فى تقاطع الحاكمين حول مظاهر حكم لا سلطان فيه، وتناحرهم فى مغانم سياسية ضعف فيها الطالب والمطلوب، وتفانيهم فى مراد النفوس فى بلد يهلك نصف أهلها الاحتراب، وتقضم نصفه الثانى أنياب الجوع، وتهارشهم حول شعارات ابتذل أغلبها، ومزايداتهم على مبادئ استرخص جلها، وكلا الشعارات والمبادئ قد استملتهما أسماع الناس بعد خمسين عاما من التعهير للمبادئ والشعارات معا. كان هذا هو الحال فى عهد الأحزاب الأخير الذى كاد معه الناس يحسبون - من بعد أن حسب الحاكمون - بأن مطامع الحاكمين هؤلاء هى العلة الغائية من وجود السودان. أو يستبدع أحد، بعد كل هذا، أن تهب على السودان فى نهاية يونية ١٩٨٩ تلك الريح العقيم التى ما زالت تدمدم فى رباه.

كل هذا الذى سجلنا ليس هو بمقدمة للفصول التى تلى بل هو توطئة للتقديم لها؛ وما أردنا بالتوطئة إلا أن نبين محنة سيسيف أو المحنة التى كنا نعيشها يوم أن سعينا للانصراف عن السياسة الأدائية فى عام ١٩٧٨ لكيما نتوجه بالجهد إلى البحث والتبشير فيما يتوفر لنا من زمان. وقد كان من الواضح الجلى أن التوفر الجاد على مثل هذا البحث أمر عسير المنال داخل السودان؛ لأن الولوج فى حومة المعاناة اليومية فى الداخل يغرق المرء فى تفصيلات تنبهم معها الحدود بين الكنه والعارض، وتبهت معها الفواصل بين الأساسى والهامشى، وتختل معها القدرة على التمييز بين الشجيرات والأكمة. لهذا فإن كان هناك ثمة ارتحال عن الوطن يوم أن ارتحلنا عنه فإنما كان ذلك الرحيل رحيلا جغرافيًا لا استغرابًا وجدانيا. والوطن - فيما يقول محمود درويش «ليس دوما فى الوطن، والمنفى ليس دائمًا فى المنفى». ويروى الرواة عن المؤلف الأيرلندى الشهير جيمز جويس مقالة بليغة؛ فقد سئل إبان غربته فى القارة إن كان يتوق إلى العودة إلى دبلن التى يهواها؛ قال: «ومتى تركتها؟».

لم يستطع سيسيف أن يكمل الجهد الذى عكف عليه طوال السنوات الثمانى الماضية المضطربة إلا فى شهر يونية فى العام الأسبق، فى ذلك الشهر صدر الكتاب الذى

احتشدنا لكتابته تحت عنوان "The Government They Deserve" لنفصل فيه بعض ما أوردناه فى هذه التوطئة، كما نعكف الآن على ترجمته إلى العربية، والإضافة إليه لأن هناك تفريعات عديدة تهم القارئ السودانى إلا أنها لا تعنى شيئًا بالنسبة للقارئ بالإنجليزية. وقد حضنا على الكتابة بالإنجليزية أصلاً سببان: أولهما هو أن أكثر المصادر التى تناولت هذه الحقبة من تاريخ السودان قد صدرت بتلك اللغة إما كمؤلفات أو أطروحات علمية، ولعبت دورًا كبيرًا فى تشويش رؤية الباحثين فى تاريخ السودان. ورجح لدينا الاعتقاد بأن هناك ضرورة لدراسة سودانية للتأريخ السياسى لهذه الفترة تغوص فى المصادر، وتستقصى النظر فيما حسبه الناس زمانًا طويلاً حقائق كاسحة، ولا تجفل من أن تنهج منهجًا «تحريفيا» فى قراءة ذلك التاريخ. وثانيهما هو أن جزءًا كبيرًا من الوثائق التى اعتمد عليها البحث جاءت من تقارير وزارة الخارجية البريطانية، ولا تتضمن تلك التقارير تحليل البريطانيين للأحداث فحسب وإنما تتضمن أيضًا الرسائل المتبادلة بينهم وبين القيادات السودانية، ومحاضر الاجتماعات واللقاءات مع القوى السياسية السودانية المتباينة، وملخصات لكل ما أوردته الصحف المحلية والعالمية التى كانت تتناول أحداث السودان فى الفترات التى غطتها تلك التقارير.



مقدمة
لن يصبح القمر مواطنًا سودانيًا

النظام المأزوم.. والقيادة البوربونية

بدأ التفكير فى إعداد هذا الكتاب عقب الخامس من إبريل ١٩٨٥، ذلك اليوم الذى خرج أهل السودان فيه من ليل محاق اختلط ظلامه إلى ما ظنه البعض صباحًا ذى شارقة، وعند الصباح يحمد القوم السرى وتتجلى عنهم غيابات الكرى، إلا فى السودان. ف سرعان ما طفت على أهل السودان غوشى الظلام من جديد... ومتى؟ بعد انصرام عامين اثنين لا يزيدان على سقوط النميرى: عامان أثنان تلاشى من بعدهما الرواء، وخبا الضياء، وأدلهم المصاب. وأى مصاب أكثر من أن ترتفع أصوات الصبية فى الطرقات، مرة أخرى، وهى تهتف هذه المرة : «عائد عائد يا سفاح». وكما أخطأ النميرى فى مطلع الثمانينيات تحسس نبض الشارع عندما كان نفس الصبية ينادون «الأحزاب ولا العذاب» أخطأ الحاكمون والمعارضون لهم على السواء فهم الحكمة المستكنة فى هتافات الصبية البليغ «عايد عايد يا سفاح». فإن كان النميرى قد احتسب أن هتافات الصبية التى كان تنادى «الأحزاب لا العذاب» هى واحدة من مؤامرات الأحزاب التى عارضها وعارضته، فإن أهل الحكم والسياسة من بعده قد رموا مرمى قصيا عندما تظنوا بأن الهتافات التى انفجرت تدعو لعودة النميرى ماهى إلا حشرجة لأنفاس بقايا مايو. والقراءتان خاطئتان خطأ العاجز عن إدراك علم «البلاغة» فى السياسة. ولو كان النميرى أو الذين ورثوا الحكم عنه من الذين يمسكون بناصية «معانى» السياسة و «بيانها» و «بضيعها» لعرف أولهم بان الذى كان يهتف به الشارع بالأمس لم يكن هو تفضيل الأحزاب بل استنكار

العذاب، ولعرف ثانيهم بان الذى أخذ يلهج به الشارع بعد عامين من سقوط نميرى هو استنكاف ما يراه لا العودة إلى ما تاباه؛ فليس هناك من عاقل يريد أن يسلم زمام أمره لمن يسميه سفاحًا. وفى الحالتين فان صيحات الصبية لم تكن إلا تعبيرًا منذرًا عن ضجيج أعمق وأخرس يمور تحت الأرض.

نعم استنكف أهل السودان بعد سقوط النميرى سياسة الأحزاب التى انتعش معها الباطل وانقطع الحق، بل طال عمه بعض أهلها عن سل الرشاد على الرغم من كل ما اتيح لهم من نصح الناصحين الذين استوحشوا ما كانوا يرون من ظلام. وكان من بين هؤلاء الناصحين دعاة السلم ونصراؤه كما كان من بينهم أولئك الذين قالوا وما زالوا يقولون بأن لا مخرج للسودان من أزمته إلا بإعادة النظر فى كل الأطر السياسية الموروثة. وإشاعة الديمقراطية فى داخل المؤسسات الحزبية لأن الديمقراطية كل لا يتجزأ. وبين هؤلاء وأولئك كان هناك رجال من أهل الأحزاب نفسها نذكر منهم من حزب الأمة الأستاذ الجليل محمد إبراهيم خليل والدكتور صلاح عبد الرحمن على طه الذى ما قتلته إلا الحسرة. ونذكر من الحزب الوطنى الاتحادى أستاذى النصيح محمد توفيق. وصديقى صلب المعجم سيد أحمد الحسين، وما نشد كل هؤلاء طريق السلام إلا ليخرجوا أهلهم من سكة رتج.

بدأ الحكم الديمقراطى التعددى، إذن، وهو نظام مأزوم. وقد ضاعف من تلك الأزمة الهوس الدينى الذى ظل يتداولنا منذ أن أقام نميرى على أسنة الرماح فى سبتمبر ١٩٨٣ ما ظنه دولة الله فى الأرض. وقد أفلحت «الجبهة الإسلامية» فى إشاعة هذا الهوس بالمزايدة بالدين، وآخر أمر تلك المزايدة هو التسخير السياسى للعاطفة الروحية عند المسلمين. وكما قلنا فإن أخطر ما فى تلك الدعاوى ليس هو فقط التعصب العقائدى وإنما أيضا الفهم المحدود للدين حتى أضحى واضحًا أن أغلب السياسيين المنتسبين للصحوة الإسلامية فى السودان، على اختلاف المدارس، أصبحوا بالوعاظ المتقلين من جماعة الأمر بالمعروف أكثر منهم أهل تدبير وتصريف الأمور. وإلا فمن الذى يصدق بأن الشغل الشاغل لبرلمان السودان خلال سنواته الثلاث عقب سقوط النميرى كان هو

الحديث عن «القوانين الإسلامية البديلة» والبدائل التى كانوا يتحدثون عنها لم تكن هى بدائل للقوانين والسياسات التى تعالج مشكلة الجوع الذى قضم بأنيابه أهل السودان، أو مشكلة الديون التى أرهقت كاهل ذلك البلد المفدوح، أو مشكلة الحرب التى أهلكت الحرث والنسل، بل كانت كلها بدائل للقانون الذى يقضى برجم الزانى وقطع يد السارق وجلد الشاب وكأن تلك هى رسالة الدين الحضارية التى بها يبشرون، أو كان ذاك هو جوهر الحكم الذى فى سبيله اعتنق إسلاميو السودان الأمر، وليس هناك ما هو أكثر إيذاء للإسلام وأشد ضررًا على الحكم الشرعى من أن يكون مستوى القيادات التى تدعى الانتساب إلى الإسلام وشرعه بهذا القدر من الاستخفاف بقضايا الحكم، أو أن يكون الطامحون للحكم بهذا القدر من الاستهانة بقضايا الحكم الأساسية على المستوى العملى.

ولهذا حمدنا الله كثيرًا عندما انبرى زعيم أكبر فرقة إسلامية صوفية فى السودان جانحًا للسلم بعد أن ظل الحزب الذى يرعاه بعيدًا عن مباحثات السلام طيلة عامين، ربما استكانة من بعض رجاله لمزايدات الجبهة القومية باسم الإسلام. وقد روى عن السيد محمد عثمان الميرغنى قوله لمن كان يناصر هذا الهوس من بين رجالاته: «لو أصررتم على موقفكم هذا فلن أبقى أنا ولن تبقوا أنتم ولن يبقى السودان ولن يبقى السلام». هذا واحد من قادة السودان المسلمين هدته الفطرة قبل الحكمة إلى أن طريق العسف والهوس لن يؤدى إلا إلى التهلكة. وقد تجسد ذلك الاستبصار الواعى للأزمة السودانية فى توقيع مبادرة السلام بين السيد محمد عثمان الميرغنى والدكتور جون قرنق فى نوفمبر ١٩٨٨م والتى نصت، بين ما نصت، على تجميد القوانين الدينية الجنائية، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء السيد صادق المهدى لم يتجاوب يومها مع تلك المبادرة، بل ربما رضى لنفسه الانخذال أمام مزايدات الجبهة إن لم نقل الانقياد لها، فإنه أعاد النظر فى حساباته خاصة بعد مذكرة العسكريين فى فبراير ١٩٨٩م. وكان العكسر قد أعلنوا تأييدهم، كمؤسسة عسكرية، لمبادرة السلام السودانى كما دعوا رئيس الوزراء فى مذكرة مشهودة إما بقبول المبادرة أو إعلان الجهاد الشامل على أن تعد الدولة للأمر

عدته، ولا شك فى أن قادة الجيش كانوا أكثر منطقية مع أنفسهم من أولئك الذين كانوا يحسبون أن بمقدورهم إقامة دولة دينية والجهاد فى سبيلها حتى آخر جندى فى جيش السودان، وجيش السودان الذى يحارب تحت هذه الراية «الإسلامية» يقوده، بين من يقود. من يدعى مارتن، ومن يدعى ستيفن، ومن يدعى جورج، تلك هى درجة المغالطة وخداع النفس التى فطن لها الميرغنى.

وعلى كل نحمد للسيد الصادق المهدى تجاوبه مع نداء السلم، كما نحمد له قبوله تأليف حكومة تضم كل الأحزاب والهيئات والنقابات وتلتزم ببرنامج هو محل رضا الجيش كما هو محل رضا الحركة الشعبية لتحرير السودان لأنه قام على مبادرة للسلام هى طرف فيها.

وكان الشعب السودانى بليغًا فى تأييده لذلك الوفاق، بلاغة تجلت فى تجحفله وخروجه إلى الطرقات بلا دعوة ليعلن تأييده لتلك المبادرة، وما ذلك التأييد إلا تأييد لصناع الاتفاق، كما هو تأييد لنصوصه التى تضمنت تعطيل الحدود حتى يبت فى أمرها أهل السودان أجمعين عندما يسود أرجاء البلاد، ومن البدهى أن ذلك الحكم الشعبى الداوى لم يرق للغلاة فسعوا إلى الإرهاب الفكرى أولاً. ثم الإرهاب الجسدى ثانيًا من بعد أن كانوا يباهون دومًا بأنهم اللسان الناطق باسم الأغلبية الخرساء من المسلمين. ولكن ما أن خرجت تلك الأغلبية الصامتة تدلى برأيها دون أن تعترف بوساطة أحد عنها أو وصايته عليها حتى نسى الغلاة مزاعمهم بأنهم اللسان المعبر عن الصامتين ولجأوا إلى الإرهاب عله يعينهم على رغائب لم يطالوها بالحسنى. وفى هذا لم يفلحوا إذ تبين لهم أن لا سبيل لوقف المسيرة التى أخذت رواكبها تمطو فى السير نحو سلم جنح لها الطرفان.

كان ذلك هو الظرف الذى قررت فيه «الجبهة القومية الإسلامية» استنفار عصبتها فى الجيش وبعد أشهر ثلاثة من قيام الحكومة الجديدة التى ارتضت مبادرة السلام، ووسعت قاعدتها لتضم كل أحزاب السودان ونقاباته التى رضيت بأجندة السلام. لم

يفارق الجماعة غير الجبهة المتعصبة التى عزلت نفسها عن قومها على الرغم من انها إلى القومية تنتسب وهكذا جاء للحكم نظام عسكرى جديد يعلن على الناس شيئًا ويخفى عنهم أشياء. بدأ النظام بإنكار هويته الجبهوية الإسلامية رغم تبنيه لكل شعار أطلقته «الجبهة الإسلامية»؛ ثم رفع النظام راية محاربة المفسدين إلا أنه لم يجد ما يستشهد به فى سجل بياناته ضد الفساد إلا ما كانت تنشره صحف الجبهة كما لم يجد مفسدًا يتعقبه من رجال الحكم السابق إلا أولئك الذين كانت تتعقبهم تلك الصحف، لا لأنهم كانوا أفسد أهل الحكم بل لأنهم كانوا أكثر عناصر النظام القائم يومذاك عداء للجبهة القومية الإسلامية. وأضاف النظام خطأ آخر إلى أخطائه حينما أوحى إلى الناس بأن كل فساد الحاكمين هو السرقة متجاهلاً أن خداع الأمة فساد، وأن الكذب عليها فساد، وأن وملق الحاكم بلسانه فساد.

فى كل هذه الأمور لم يستطب للعسكريتاريا الجديدة، على قصر عمرها خبر فقد بدأت بالمخاتلة والخداع حين نسبت نفسها لجيش السودان كله غداة يوم انقلابها على السلطة وهى إلى عصبة محدودة من ضباطه تنتمى؛ ثم أعقب تلك الخدعة بكذبة بلقاء حينما تنسبت للوطن كله دون تمييز بين طوائفه وأحزابه وهى بمجموعة من أهل التحزب تعتزى؛ ولا تقل يا ويل السودان من التحزب فاشق ويلاً على النفس من التحزب ذلك الهوس الدينى الذى لم يعرفه السودان فى تأريخه الحديث. فى هذا تظاهرت العصبة الحاكمة الجديدة، منذ يومها الأول، بأنها ما جاءت إلا لتحمى حمى الإسلام فى السودان، إلا أن تلك الحماية للدين الحنيف لم تجد ما تتجسد فيه غير مطاردة صانعات الخمور المحلية، وإغلاق المتاجر أن نودى للصلاة فى يوم الجمعة ثم تحجيب النساء لأن هذا فيما قيل، «نابع من تراثنا» على الرغم من أن الحجاب أمر لا تعرفه الغالبية الغالبة من الريفيات فى شمال السودان المسلم اللاءى يفلحن الأرض، ويحتطبن الوقود، ويحصدن القوت، حاسرات الرأس عاريات الصدور، كان ذلك فى دار الشايقية أو دارفور.

ولانظلمن أحدًا بعد هذا أن قلنا بأن الحكم فى السودان اليوم - وعلى بعد عشر سنوات من القرن الحادى والعشرين - قد انتهى إلى أيدى رجال هم أقرب إلى

«المطاوعية» فى طرقات جده على عهد الملك عبد العزيز مع فارق واحد هو أن ذلك الملك الحكيم كان أوعى من أن يسمح لأولئك المتقلين بأن يتقحموا على سياسة الناس. وكنا نحسب أن الحوار اللاجب حول الدين والسياسة الذى شغل صحافة السودان خلال السنوات الأربع الماضية، كما نحسب أن المشكلات المستعصية التى يعانى منها السودان ستحملان أى شخص يتصدى لقضايا الدين والحكم على أن يكون أكثر من هذا حذرًا فى اقترابه من أمور السياسة، وعمقا فى فهمه لمشكلات السودان، وتواضعًا علميًا فى تناوله لقضايا الدين، خاب ظننا لأن تجربة الأعوام الثلاثة الماضية أثبتت أن الذين تصدوا للحكم باسم الدين كانوا على قدر كبير من الجهل بواقعهم، وإلا فكيف يستقيم لأى إسلامى يحترم فكره، ويحترم دينه، بل ويحترم نفسه بأن يظن أن دولة الله فى الأرض سيقيمها من لا يرى فى الإسلام غير الرسوم بدلا من إدراك جوهر الحكمة المستكنة فى رسالات السماء، العدل والطمأنينة؛ فما دعى رب البيت الناس لعبادته إلا بعد «أن أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف». بل كيف يستقيم لرجل أن يذهب به الطموح والجموح إلى الظن بأن الدولة العاجزة عن أداء أدنى الواجبات التى يتطلبها الناس من حاكمهم، شيخًا كان لقبيلة، أو زعيمًا لعشيرة، أو أميرًا على مصر من الأمصار، ألا وهى توفير القوت الضرورى لمن هم فى رعايتها، لقادرة على أن تكون مركز انطلاق لبعث حضارى جديد تسود به جزيرة العرب، وتمتد بسلطانه إلى مصر وشمال إفريقيا، وربما طمحت من بعد، أن تنفذ به عبر المضيق إلى أوروبا حيث تقيم أندلسًا جديدًا وأموية ثالثة.

هكذا فرض علينا انقلاب يونية «الإخوانى» أن ننصرف مرة أخرى إلى السياسة العملية بقدر أكثر مما كنا نريد أو نرغب فيه، لهذا فسنتناول هذه المحنة الجديدة فى آخر هذا الكتاب بشىء من التفصيل. ولا نغالى إن سمينا عودة العسكر للحكم بالمحنة فقد شبت الجيوش عندنا ـ ولم تفطم بعد، على عادة مسترذلة هى الانقلابات العسكرية؛ وذاك لأن الأحزاب السياسية المدنية قد شبت عندنا ـ ولم تفطم هى الأخرى بعد ـ عن عادة مسترذلة أخرى هى الاستهتار بالحكم والاستهانة بالمحكومين. وكثيرًا ما بلغ ذلك

الاستهتار وهذه الاستهانة قدرًا لا يستوحش معه المحكومون أى تغيير يجىء؛ ومتى ما تفاحش أمر الحاكمين إلى هذه الدرجة واشتد قبحه غاض صبر المحكومين بدرجة استوى فيها عندهم الماء والحجر، واستوى المدنى والعسكرى، واستوى الحسيب النسيب مع اللئيم الدعى. إن ظاهرة استيلاء الجيوش على الحكم مهما كان ضعف هذه الجيوش ترتبط ارتباطًا عضويًا بظاهرة انهيار أنظمة الحكم المدنى عندما تعوزها الإصابة فى التدبير، وينقصها السداد فى التفكير مما يجعل منها أنظمة ساهلة التقويض، إذ هى لا تملك خيرًا يرجى أو شرا يتقى. وفى الحالتين فإن فطام العسكر والمدنيين على السواء عن مرذول عاداتهم هذه لن يأتى إلا بالمر. وسنتحدث عن ما نعنيه بهذا المر عند استعراضنا لآفاق المستقبل فى نهاية هذه المقالات.

تدليس مايو، وتلبيس إبريل، وقانون قريشام

وإن كنا قد اقتطعنا بضعة فصول من كتابنا الآنف الذكر خاصة تلك التى تتعلق بالفترة الأكتوبرية إلا أن شيئًا آخر حفزنا أيضا على اقتلاع بضعة فصول من ذلك الكتاب حول الفترة المايوية لنطورها ونعيد صياغتها فى مقالات تُشرح ما استجد بعد سقوط مايو، ذلك الشىء هو ما ظلت تتداوله الألسن وتحفل به المناظرات السياسية من مغالطات منذ نهاية نظام مايو ظل المرء، منذ سقوط النميرى، يقرأ فيما يقرأ ويسمع فيما يسمع المفيد المثرى وفى هذا ما يشحذ الذهن على حوار موضوعى نابه. وفى ذات الوقت كان المرء يقرأ فيما يقرأ ويسمع فيما يسمع، أطيافًا أخرى من التعبير برد بعضها باسم التحليل السياسى وبعضها الآخر باسم تسجيل التاريخ، فيها من الإجحاف فى الأحكام بقدر ما فيها من الاعتساف فى المعانى مما حملنا على التعليق المستفيض على ما كتب عن تلك المرحلة. هؤلاء الناقدون كانوا أشتاتًا؛ بعض منهم قرأ التاريخ بعين واحدة أو نصف عين على الرغم من أن الله جعل للإنسان عينين فى رأسه حتى تصبح إطلالته على عالم المحسوسات أوسع شمولا وأبعد أفقا؛ وبعض آخر حسب أن النقد شخصنة للواقع الموضوعى كمعبر لتصفية الخلافات الشخصية أو افتعال للمعارك ـ الحقيقى منها

والوهمى - وأغلب هؤلاء النفر قوم تستقيدهم الظنون، وتسحكهم الشحناء مما يخرج أحكامهم عن حد الاعتدال والأمانة. وأضل سبيلا من هؤلاء جماعة أخرى شهدتها ساحة إبريل هم أهل الطموح غير المشروع. ما سمع الواحد منهم عن ثورة جديدة مبشرة بالسلطان حتى ارتدى بزته وشق طريقه إلى الصفوف الأولى - ودائمًا بعد النصر - كى يجد لنفسه موقعًا فى هذا الجديد الذى لايدرك كنهه ولم يتهيأ لموقعه المنشود حتى يجوز لنا أن نقول بأن الرجل قد عرف كيف يأتى ما هو طامح إليه حق مأتاته. قصارى هؤلاء هو المزايدة على كل شعار يتلقفون، ومحنة السودان معهم هى أنه ما أعطى الواحد منهم حقه إلا وتعاطى فوقه، وأمثال هؤلاء يجنحون دومًا إلى هدم كل من علت قامته على قاماتهم حتى يخلو لهم الجو، ولا شك فى أن هذا هو الذى يفسر التحامل الذى شهدنا إبان انتفاضة إبريل على بعض رجال الصف الأول فى التجمع النقابى ممن كانت لهم سابقة فى النضال والتصدى ضد ذلك النظام المنهار كما كان لهم القدح المعلى فى التعبئة ضده. وكما سنبين فإن أكثر الناس مغالاة فى إدانة أولئك الشرفاء كانوا هم أكثرهم تهالكًا فى عهد النميرى، قبل أن يخلع. ولا مكان للعجب من بعد إن رأينا قانون قريشام دهاليز السلطة فى السودان، وقانون قريشام يسود، فى بلادنا، ينطبق على السياسة تمامًا كما ينطبق على النقد والمال فى بلاد الله الأخرى.

هذا ما كان من أمر القضايا العامة التى حفزتنا على الكتابة بشىء من التفصيل عن نظام مايو، أما على المستوى الشخصى فثمة اعتباران ساقانا إلى ذلك التفصيل مما قد يبدو فى بعض أجزائه، كشذرات من السيرة الذاتية؛ أولهما هو أن انغماسنا فى العمل السياسى الفاعل فى نظام مايو فى فترتيه الأولى والثانية. وانهماكنا فى معارضته فى فترتيه الثالثة والرابعة يحتم علينا إبانة الكثير الذى خفى أو سعى البعض لإخفائه عن تلك المرحلة على الرغم من كل ما كتبنا عنها قبل سقوط النظام لا بعده؛ وثانيهما هو أنا كنا من بين الذين انتاشتهم الأقلام الناقدة، والشانئة فى الفترة التى أعقبت سقوط النظام، بين أولئك الناقدين من كان موضوعيًا فى نقده وعف عن الهجر ولنا معه حوار، ومنهم من اعتسف الأحكام إما لفساد فى المنهج أو خطأ فى الاستنتاج ولنا معه جدل؛

ومنهم من جنح إلى السفسطة (والسفسطة - لغة - هى القياس الفاسد المركب من الأوهام لإقحام الخصم) ولنا معه تأديب فى كيف يقوم القياس السليم على الحقائق لا الأوهام. وفى كيف يؤلف القياس من المشهورات والمسلمات كما يقول مناطقة الإسلام. إلا ان بعضنا آخر من هؤلاء الناقدين ذهب إلى تلويث التاريخ، وبأسلوب جائر غير محكم، ولنا لهؤلاء صواقع مصمتات نريهم بها اللمح الباصر سيما وأغلبهم كانوا من حملة المباخر حول الهيكل المايوى. وحمل المباخر درجة أدنى من السدانة. ثم هناك قبيل آخر، لا هو ينتمى للفكر ولا هو ينتسب إلى الأدب، مع أهل تلك الملة الخبيثة كان أمامنا خياران: إما أن نطرحهم أطراح القلامة لأنهم أدنى فى حساب الأحياء من الصؤابة، وأهش فى حساب الفكر من الثمام(*)، وإما أن نعالجهم كظاهرة استفعلت ولا معدى عن كبحها إن كان لأهل السودان أن يمضوا لأمر حزم دون تشويش. ولا سبيل لنا لمجابهة هؤلاء إلا بالقلم، فالكاتب يتنفس بقلمه، كما أن القلم هو مطية الفطنة التى تحمله إلى أفئدة الألباء، والسيف الرسوب الذى يثخن به فى قلوب ضرائبه، والترس الصفيق الذى يتوقى به إجحاف المجحفين واعتساف المعتسفين.

هذا الجانب الشخصى هو أدنى ما تشمرنا له من هم، إلا أنا رأينا معالجته كظاهرة ربانية مستفحلة، خاصة وأغلب من ولج فى السباب أخلاط لم يحسن آباؤهم تأديبهم. سنتناول هذه الأخلاط كعينات معملية نحلل عبر تشريحها محنة السودان الحقيقية تمامًا كما يشرح أستاذ علم الحيوان فى معمله الضفادع والسمك العلجومى. ونعترف بأنا نفعل هذا على الرغم من نصح بعض الصحاب لنا بترك هذه الطحالب الآدمية من بعد أن قضمها النسيان؛ ونفعله رغم نصح الناصحين بأن نعد لكلب السوء كلبًا يعادله؛ لأن أكثر ما يذكر به تطاول هؤلاء النفر، هو كلاب الأحياء، الواحدة منهن لاهثة وراء الحافلة وهى تنبح دون أن تدرى ما الذى تصنعه بالحافلة إن أمسكت بها. إن استشراء ظاهرة الابتزاز فى السياسة وفى الصحافة تفرض على المرء مسئولية معنوية وأخلاقية بل وقانونية، لما

(*) الصؤابة هى بيض القمل، والثمام نبات وحشى ضعيف العود.

فى بعض الاتهامات من طابع تجريمى، ولهذا فلا خيار أمام المرء إلا أن يرتع فى مثل هؤلاء التالفين حتى يقول الواحد منهم ويلى. وسيكون ويلهم ويلا طويلاً.

منهج البحث وهيكله الفلسفى

وعلنا قبل أن نأتى إلى مزيد من الإيضاح حول ما تستهدفه التى ستلى، ومزيد من التفاصيل حول ما ستتناوله تلك المقالات من موضوعات نتجة بالكتابة إلى أمرين مهمين يتعلقان بمنهج البحث وهيكله الفلسفى. نفعل هذا حتى نصطلح مع القارئ على الثوابت والمتغيرات، ونتفق معه على معانى الكلمات. فالذى يقرأ ما ينشر فى السودان يطلع على افتراضات لا يتبعها دليل، وعلى نتائج لا تسبقها مقدمات، وعلى اصطلاحات لا يتفق استخدامها مع فحواها. أدهى من هذا أن الاستنتاج الصحيح الذى يصل إليه المتحاورون عبر استعراض سليم للحقائق، لا يذهب به المتحاروون قدمًا إلى نهاياته المنطقية على الرغم من أن لكل منطق نهاية، ووراء كل وراء وراء. فمن الخير إذن أن نتفق منذ البدء على ما نعنى بما نثير من أقضية، وما نستخدم من اصطلاح، وما نورد من تعبيرات؛ خاصة ولكل واحدة من التعبيرات التى نستخدم فى جدلنا السياسى معانيها فى معاجم اللغة، وكل واحد من الاصطلاحات التى نورد مدلولها فى قواميس السياسة، ولكل واحدة من الأقضية التى نثير نماذجها فى تجارب الأمم.

يفيد الحوار أيضًا أن نعى منذ البداية النتائج المنطقية التى تترتب على الأحكام التى نصدرها، ومن بين هذه الأقضية والمصطلحات والتعبيرات ما يتعلق بالجوهر، كما منها ما يتناول العرض. فما الذى نعنيه مثلا بالليبرالية؟، وما الذى نعنيه بالاشتراكية؟ وما الذى نعنيه بالتعددية؟ وما الذى نعنيه بحقوق الإنسان؟ وما الذى نعنيه بالشخصية السودانية؟ وما الذى يعنيه بعضنا ـ وهو يحلل ظروفًا قادت لحرب أهلية فى جنوب القطر ـ بأن خيارنا هو أن نكون أولا نكون؟ من نحن؟ وباسم من يتحدث من يقول بأن خيارنا هو أن نكون أو لا نكون؟ وما الذى يعنيه بعضنا بعروبة السودان؟ وما الذى يعنيه بعضنا الآخر بزنوجة السودان؟ وما الذى يعنيه من يتحدث منا عن الأقليات فى السودان بتعبير الأقليات هذه؟ وفى جانب آخر ما الذى يعنيه من يهتف منا ويقول: «لن يحكمنا البنك

الدولى» بذاك الشعار؟ وما مضمون هذا الشعار؟ وما نتائجه؟ ثم ما انعكاسات هذه النتائج على أنماط حياتنا؟ حياتنا نحن الذين يرددون مثل هذا الهتاف فى الخرطوم قبل حياة أهالى قبيلة الميدوب فى دارفور، أو قبيلة الأمرار فى جبال البحر الأحمر. أو قبيلة التبوسا فى جنوب شرق السودان. ثم ما الذى كنا نعنيه عندنا نتحدث عن محو آثار مايو أو إزالة الرجس المايوى «حسب قول الشريف زين العابدين الهندى فى حديث برلمانى له؟ أهو رجس من عمل الشيطان الرجيم يستدفعه الناس بالمعوذتين؟ أم هو حقائق سياسية يمكن للناس أن يرونها رأى العين ويلمسونها لمسا اليدين؟ ما هذا الرجس؟ وما تلك الآثار؟ أهى المؤسسات وقد حلت؟ أم هى الشخوص وكثر ممن جلس فى مواقع وصنع القرار المايوى، أهى المؤسسات وقد حلت؟ أم هى الشخوص وكثر ممن جلس فى مواقع صنع القرار المايوى تكوم، بعد مايو، فوق نفس هذا المواقع عاليها ودانيها؟ أم هى المنشآت التى قعد فى رحاب بعضها، بعد سقوط نظام مايو، من قعد، واستضاف فى أفنية بعضها من استضاف، وامتطاها طائرًا عبر الأجواء من امتطى؟ أو ربما هى «سقط اللوى» التى أخذ يبكى عند أطلالها «القادمون» تمامًا كما انتحب «القدامى» عندها بالأمس؟ وسقط اللوى هذه هى أثر دارس كنا نسميه فى سالف العصر باتفاق أديس أبابا؟ أم أن آثار مايو هى اللافتات الرمزية التى وضعها نميرى وهو يرسى أحجار الافتتاح للمؤسسات التى أنشأها نظامه ثم جاء، من بعد «الثوار» يعملون المعاول لهدمها وكأنهم يهدمون خط بارليف؟ ونزعم بأن آثار مايو لا هى هذا ولا هى ذاك بل هى شىء آخر أعمق أثرًا.. هى شىء يعبر عنه انهيار التماسك الاجتماعى، واضمحلال الروابط التقليدية. وذوبان القيم التى كانت تسود، بيد أن أكثرنا يجفل من مجابهة هذا الشىء إما لأنه يذكره بماض شارك فى صنعه يريد دفنه تحت البساط، أو لأنه يكشف له عن حاضر يأمل فى التستر عليه وراء عجاجة من الشعارات. وأزعم أيضًا أنه وإن كان ذلك الانهيار والاضمحلال والذوبان قد بلغ ذروته فى فترة مايو إلا أن بداياته تعود إلى أكتوبر ١٩٦٤.

وحول منهج البحث فإنا ننطلق من فرضية مهمة تقول بأن التاريخ منظومة تتكامل حلقاتها، والحكماء دومًا يعتبرون بماضيهم لأن استلهام الماضى والعبرة منه باب من أبواب

التوفيق، لن ندرك حقيقة ما يجرى فى سودان اليوم دون تشخيص أمين لما عاشه السودان طوال الحقبة النميرية والحقبة التى تلتها. كما لا سبيل لإدراك طبيعة الحقبة النميرية دون إلمام واف بما كان يجرى فى السودان منذ انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ التى تركت بصمات فى تاريخ السودان لن تزول، كما تركت أثرًا عميقًا على التماسك الاجتماعى والإدارى فى البلاد. ولذلك ستحملنا هذه المقالات قسرًا لاسترجاع بعض صور الماضى فى هذه الدراما السياسية مما يسميه أهل السينما «فلاش باك» على الرغم من أن أغلب المقالات ستركز على الفترة ما بين منتصف الستينيات (العودة للنظام البرلمانى التعددى بعد سقوط عبود) إلى نهاية عقد الثمانينيات. فى هذا الاسترجاع السينمائى سنتساءل ونحاول أن نجيب عن: ما الذى تعنيه أكتوبر لتطور الأحداث فى السودان؟ وما الذى تعنيه بالنسبة لنا نحن «الصفوة الأبرار» الذين نحتفل بذكراها كل عام؟ أهو احتفال كاحتفال عواجيزنا بيوم عاشوراء، لا تدرى الواحدة منهن إن كان لعاشوراء هذا مضمون تاريخى أو محتوى اجتماعى؟ أم هو ـ كما يحسبنه ـ يوم لزيارة الموتى، ونحر الذبائح، وإطعام الفقراء؟ ومن الجانب الآخر، إن كانت لأكتوبر معان اجتماعية وسياسية فما هى هذه المعانى؟ وإن كان له من إنجاز عملى فما هو هذا الإنجاز؟.

ولا يجىء اختيارنا لأكتوبر كنقطة فاصلة اعتباطًا، فجميع أنظمة الحكم التى سبقت انتفاضة أكتوبر ـ مع كل ما نقول به عن قصورها ـ كانت أنظمة تسير وفق رؤى استراتيجية ثابتة. كانت كل تلك الأنظمة أنظمة محافظة فى التوجه السياسى، ومحافظة فى مناهج الإدارة، ومحافظة فى الرؤية الخارجية، ومحافظة فى النظرة الاجتماعية، إلا أن تلك الأنظمة، مع محافظتها، لم تتكفئ على نفسها، فالمحافظة ليست رديفًا للرجعية كما ليست هى بنقيض للتقدمية، فإن كان نقيض التقدمية هو الرجعية فإن نقيض المحافظة هو الراديكالية، ولا نحسب أن كل راديكالية عمل تقدمى. نعم إن الأنظمة التى سبقت أكتوبر كانت أنظمة محافظة كما كان رجالها من البنات السلاف سعداء بمحافظتهم تلك. والمحافظة لغة هى منع الشىء من الضياع وصيانته من الابتذال. كان هؤلاء السلاف صادقين مع أنفسهم فى أغلب ما فعلوه (حتى فيما نخالفهم فيه الرأى)

وأغرى بهم ذلك الصدق مع النفس إلى العزوف عن الاندفاع وراء شعارات لا يؤمنون بها حتى وإن كان كل المراد منهم هو ترداد تلك الشعارات إرضاء لعاطفة الجمهرة دون أن يكون لتلك الشعارات أثر فى سياساتهم.

على أن أكثر ما آذى السودان منذ أكتوبر ١٩٦٤ هو اختلال الرؤية الاستراتيجية عند دعاة التغيير الجذرى مما جعلهم يتلهون بالنصر الظرفى بدلا من النضال لتحقيق الانتصار التاريخى باعتبار أن الثورات، فى جوهرها، صناعة تاريخ (ونسمى أكتوبر ثورة من باب التبسيط لأن الثورات مقومات لا تتوفر فى أكتوبر أو ما تلاها من انتفاضات شعبية). لم يكن مصدر هذا الاختلال هو افتقاد انتفاضة أكتوبر (بل كل الانتفاضات الشعبية الأخرى) للقيادات المتوحدة فحسب، بل افتقادها أيضًا للرؤية المشتركة لقضايا السودان المحورية حتى من جانب أكثر الناس صدقًا فى العمل من أجل التغيير الاجتماعى. فلا غرابة أن انتهى أمر قيادة الثورات دومًا إلى نوعين من الرجال: سياسيو الصدفة الذين يجمع عليهم الناس لأنهم يمثلون قاسمًا مشتركًا أدنى ولا يثيرون حفيظة أحد، والمزايدون بالثورية، والذين حملت مزايدتهم هذه كثيرًا من القادرين على العطاء على ترك الساحة لهذه الانتهازية الممسوخة. وفى نهاية الأمر أدت تلك المزايدات كما أدى اختلال الرؤية الاستراتيجية لأن تصبح لغة الخطاب السياسى التقدمى كلها تناقضًا لا يفضى إلى يقين.

ونُبدى أن اختلال الرؤية الاستراتيجية فى أكتوبر لم يكن خطأ فى التوجه دائمًا لأن أغلبية أنصار التجديد من الأكتوبريين قد حسبوا التغيير الجذرى للمجتمع أمرًا يتحقق بالغرغرة بالشعارات لا تحولا يتم وفق خطة منهجية للتثوير، كما حسبوا الثورة الاجتماعية هيجانًا ملتهبًا لا تبديلاً محسوبًا تحكمه بيداجوجية سياسية متناسقة، ولا أدرى إن كان للغة يد فى التأثير فى تصور معانى الكلمات المعبر عنها بتلك اللغة، فتعبير ثورة يلتقى فى كل اللغات الأوروبية (وأوروبا هى مهد الثورات المنهجية الحديثة، قومية كانت أو أممية) عند أصل واحد هو الدوران (Revolution). وتعكس هذه الكلمة مفهومين هما التحرك والثبات، تحرك الشىء من موقع وعوده إليه، أو تحرك الشىء حول محور

ثابت. وفى مثل هذا الدوران حركة وترتيب ورتابة فى ذات الوقت. ولهذا سمت العرب علم الموسيقى بعلم الأدوار لما فى الموسيقى من تناسق هرمونى. إلا أن تعبير «ثورة» فى اللغة العربية تعبير مشتق أصلا من الهيجان. مثل قولهم ثار ثورًا وثورة وثورانا أى هاج هياجًا، أو قولهم ثارت الفتنة بين الناس أى اشتعلت. وأكثر ما يوحى به هذا التعبير هو الاضطراب والفورة والتوالب.

ومهما يكن من أمر هذه الحاشية، فإن الغرغرة بالشعارات أو الفورة والهيجان لا تقتلع القديم ولا تبنى الجديد، ولهذا فلا غروى إن قاد فقدان المنهج والمعايير إلى بروز طائفة من نهازى الفرص لا دور لهم غير المزايدة بالشعارات حتى على أكثر الناس بتلك الشعارات وأدى هذا بدوره إلى مزيد من التخليط فى الأمور، اشتبهت معه الثورية بالسوقية، واختلطت فيه الديمقراطية بالديماجوجية أو الدهماوية.

تحليلنا إذن يتناول الستينيات فى منتهاها ونحن نسترجع أحداثا مبتداها، ولن نجنح فى هذا الاسترجاع إلى تسطير الانطباعات بحسبانها للتاريخ، إذ كفى الناس ما ظلوا يقرأون فى الصحف السيارة فى فترة الثلاثة أعوام التى أعقبت نظام مايو من تسجيل للتاريخ هو - حتى من ناحية بنيويته - مونتاج سينمائى بدائى، كما هو من ناحية فحواه تخرص ظالم، بل سنسعى إلى إعادة كل حادث فى حقبة الستينيات تلك إلى أصوله وإلى رد كل قول إلى مأخذه. والذى نؤمل من هذا هو تحليل تاريخ تلك الحقبة بغية إيضاح الرؤى المتباينة حوله، وتبيان مواقف الأفراد والجماعات من تلك الرؤى. لا نفعل هذا من أجل الزراية بفرد أو التهجين لمجموعة أو من أجل كشف أغاليط بعض الجماعات أو فضح جهالات بعض الأفراد وإنما لإدراكنا بأن مثل هذه الإبانة تعين كثيرًا على إزالة الغشاوة عن الأبصار. وإن كان كثير من قادة السودان قد استبطأ العودة إلى الصواب واستمرأ المغالطة وخداع النفس فإن أغلب أهل السودان قد غُم عليهم الأمر بسبب من ذلك التلبيس والتدليس.

ونجيء من بعد فترة أكتوبر الانتقالية القصيرة وعهد الأحزاب الثانى الذى تلاها إلى عهد مايو: والعهد المايوى - حسبناه بالأجندة القريقورية، أو التقويم الهجرى، أو التاريخ

القبطى، أو الروزنامة الفارسية ـ قد بدأ فى الخامس والعشرين من شهر مايو عام تسع وستين وتسعمائة وألف بعد ميلاد المسيح الموافق الثانى والعشرين من شهر طوبة عام ١٦٨٦ قبطية والموافق الثانى والعشرين من شهر ربيع الأول عام ١٣٦٩هجرية. لا يحملنا على هذا التحديد للتأريخ بالسنة الشمسية المدارية والسنة القمرية إلا الأسلوب الانتقائى الذى لجأ إليه بعض المؤرخين فى تحليلهم ثم إدانتهم لنظام مايو، كل حسب هواه، فنظام مايو المدان، عند البعض، يبدأ بعد ٢٢ يوليو ١٩٧٢، وعند البعض الآخر منذ سبتمبر ١٩٨٣، وهناك فريق ثالث هم المايويون المستميتون يتحدث عن نظام مايو وكأنه تجمد عند يوم إجازة ميثاق العمل الوطنى ولهذا ظل هذا النفر يثابر فى الحديث عن ثورة اشتراكية ديمقراطية حتى بعد أن أصبح لتلك الثورة إمام، وأخذ يتقدم مواكبها الدرويش عثمان حامل الأباريق، كل هذا جعل تسجيل التأريخ، فى كثير من الأحيان، مصادرة للتاريخ.

سنبدأ مقالاتنا حول العهد المايوى بسؤال تتبعه أسئلة: كيف بدأ ذلك العهد؟ كيف استقبله أهل السودان؟ كيف استقبلته صحافتهم؟ كيف تعاملت معه زعاماتهم الدينية وقياداتهم الحزبية؟ من هم الذين ناصروه ومن هم الذين ناصبوه العداء منذ إطلالة يومه الأول؟ ما رأى أولئك الذين ناصروا مايو وعززوها منذ يومها الأول فى أولئك الذين ناصبوها العداء؟ ومع هذا فإن نظام مايو الذى سنتحدث عنه ليس هو بنظام واحد وإنما أنظمة شتى ومايوات عددًا تترابط حلقاتها وإن اختلفت أدوار رجالها. واسطة العقد فى كل هذه المايوات هو النميرى الذى أصبح طاغية مخلوعًا فى إبريل عام خمس وثمانين وتسعمائة وألف ثم الصفوة السودانية التى آزرته وعزرته على اختلاف بطونها وأفخاذها. فهناك مايو الأولى والتى يحسب البعض أنها انتهت فى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٧١. وهناك مايو الثانية التى أعقبتها وكانت بداية نهايتها فى فبراير ١٩٧٥، حسب تقديرنا، ولأسباب أوردناها فيما كتبنا من قبل(*)، ولتلك الأسباب نعود فى صلب هذه المقالات.

(*) «لا خير فينا إن لم نقلها» دار النشر، جامعة الخرطوم.

وكانت مايو الأولى والثانية، فى تقديرنا، هى مايو الصحاب الأول، والبناة المؤسسين. ولفظت مايو الثانية أنفاسها بمجىء عهد التابعين، وهو عهد المصالحة الوطنية التى تواكبت مع مايو الثالثة. ثم جاءت، من بعد مايو الرابعة وهى مايو تابعى التابعين والتى أطلت على البرية بإطلالة قوانين سبتمبر ويوم إهدار الخمور. ولا مشاحة فى أن يحلل أى مؤرخ سياسى تاريخ العهد المايوى كله من منظوره، الفكرى شريطة أن يدرك ترابط حلقات ذلك التاريخ وشريطة أن لا يبتسر بعض حقائقه لأن ابتسار الحقائق لا يقود إلا لحكم فاسد.

«الرجس المايوى» والقوم الغشاشة:

ولكيما تكتمل الصورة فسنتناول، فيما سنكتب، دور أفراد وجماعات من معارضى نظام مايو لا يذكرهم الذاكرون؛ منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، ومن الناحية الموضوعية فإن دور بعض هؤلاء الأفراد قد لا يعدوا أن يكون تذييلا لكتاب التاريخ، أو إشارة هامشية فى صفحة من صفحاته. كما أنا ـ من الناحية الموضوعية أيضا ـ قد نختلف اليوم، تمامًا كما اختلفنا بالأمس، مع هؤلاء الرجال حول رؤيتنا للسودان: ماهيته، وما يجب أن يكون عليه. فبين رؤيتنا للسودان ـ الأمس وأكثر منه اليوم ـ ورؤية كثير من هؤلاء الرجال مساوف ومراحل تتباعد بتباعد نقاط الانطلاق. إلا أننا مع كل هذا، سنذكر هؤلاء الرجال بكثير من الإشادة عندما نحكم عليهم بمعايير حددها الناس بعد سقوط نميرى. نحكم على هؤلاء الرجال الذى عارضوا نظام مايو منذ نشأته بمعايير فرسان الساعة الحادية عشرة الذين نهضوا بعد الخامس من إبريل ١٩٨٥ يعيدون باسم الديمقراطية الليبرالية كتابة تاريخ مازالت بصمات بعضهم تلوح على ظاهره قبل باطنه «كباقى الوشم فى ظاهر اليد».

ولا خلاف بيننا فى إدانة جوانب كثير من التاريخ المايوى فذلك أمر فعلناه قبل أن يصبح النميرى طاغية مخلوعًا؛ كما فعلناه دون أن نتخون أهل مايو حقهم أو نغمطهم أشياءهم، ومن بين هؤلاء نميرى نفسه. مكان الخلاف بيننا، إذن، هو ما الذى تعنيه

الديمقراطية اليوم عند مختزلى التاريخ، وما الذى كانت تعنيه عند نفس الرجال خلال فترة مايو؟ وما الذى يعنيه، اصطلاح حقوق الإنسان عند دعاة الديمقراطية اليوم، وما هو رأى أولئك الدعاة فى نفس هذا الاصطلاح بالأمس فى عهد مايو؟ وإن كان هناك خلاف بين رؤى دعاة الديمقراطية الليبرالية بعد سقوط النميرى ورؤاهم حولها بالأمس أو ليس الأجدر بهؤلاء الدعاة أن يبينوا للناس ما الذى حملهم على الموقفين بدلاً مما أوقعوا فيه أنفسهم من حيص بيص (والحيص هو الفرار والبوص هو التستر وقد أصبحت واوها ياء للازدواج). وإن كنا سنعمد فيما نكتب، إلى الإشارة والتبيهات إلا أن المزايدة بالديمقراطية من بعض فرسان الساعة الحادية عشرة من المدنيين والعسكريين ستدفعنا إلى شىء من التفصيل حول ما كان يقول به هذا البعض عن الديمقراطية فى ظل المايوية التى عاشوا فى قلبها أقمارًا متتاليات فى أكثر من مقال بحوث (بضم الباء) نتناول فيه أمر هؤلاء المزايدين المدغمسين، وقد سمى المفسرون سورة «براءة» بالبُحوث لأنها بحثت فى أسرار المنافقين.

إن الذى يحملنا على إيلاء هذا الأمر أهمية ليس هو بحال الانتصاف لزيد أو الانتقاص من عبيد وإنما هو الأثر المباشر لهذا التلويث التاريخى فى مسار الأحداث، والصلة العضوية بين هذا التلويث وما نحن عليه من أمر مريج؛ فما انتهينا إلى ما انتهينا إليه من مرج وإرباك إلا بسبب التحليل الخاطئ للأحداث والاستنتاج الفاسد من هذا التحليل، إن التحليل السياسى أعسر من أن ينال بالازدحام عند العوارض دون الذهاب إلى الجوهر، وأصعب من أن يتحقق بالاتكاء على الظواهر دون التغوص فى الكنه. كما أن استبصار الحقائق لا يتم بالنظر إلى الوجوه فى المرايا الخادعة بل يتم بمواجهة النفس والواقع. وعلى كل فلن يرسخ عمود الحق فى بلادنا طالما ظلت أحكامنا كلها تقوم على الظنانة الظالمة التى لا يتبعها دليل. أو الاستغفال المسىء لعقول الناس، أو التوغل فى مجال التحليل السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى دون صنعة أو إجادة خاصة عندما يذهب ذلك التحليل إلى إصدار الأحكام القطعية حول القضايا العامة.

إن جيلا جديدًا، هو وريث المستقبل، ظل يقرأ كل ما تكتبه الصحف، ويسمع كل ما يردده المنبريون منذ إبريل ١٩٨٥ ولا يملك إزاء ما يقرأ ويسمع إلا الحيرة فى أمره..

وكيف لا تعتريه الحيرة وهو لا يسمع عن ماضيه القريب، إلا القبيح المستهجن الذى يبعث على الغثيان. ولا يرى فى حاضره إلا التهاتر الزرى الذى لا يصيب منه المرء إلا تفلا؛ فأى مستقبل يترجاه هذا الجيل مع كل هذا الظلام الذى يحيط بأقطار نفسه. وقد أتيح لى أن ألتقى فى مواقع العمل العام، السياسى منه والمهنى، بنماذج من أبناء وبنات هذا الجيل منهم الدارس والمدرس، ومنهم القارئ والكاتب، ومنهم الذى ترك آله وذويه متهجرًا وذاك الذى بقى بين أهله وذويه وهو يقبض على الجمر؛ هالنى ما لمحت فى نفوس هؤلاء جميعًا من تمزق، مع كل ما يتمتعون وما يتمعن به من وعى سياسى عميق. إن محنة هذا الجيل فى أنه تلفت يمنة ويسرة فلم يجد فى التنظيمات التقليدية ما يرضى طموحه، كما لم يجد فى تنظيماته السياسية الحديثة غير التناقض الداخلى بين الشعار والممارسة، والتحالف والتدافع بين الطموح النهضوى والانصياع اللا عقلانى للقيم المتجذرة الفاسدة، وأسوأ القول والعمل ما نقض بعضه بعضًا.

ومن الجانب الآخر افتقد أبناء هذا الجيل فى إطار المؤسسات التقليدية أوتادًا راسية مثل تلك التى عرف السودان فى زمان ليس ببعيد، كانت تلك الأوتاد تمسك بالسفين كلما جنحت للغرق، فما حال السفين اليوم وهو يمخر فِى بحر تلاطمت أمواجه، وائتفكت رياحه، وغاب عن أعين ملاحيه القطب الهادى، كانت تلك الأوتاد الراسية رجالا بحجم الحياة، لجامهم هو الحكمة، وديدنهم هو الرعاية والذمم، وبغيبة أضرابهم فى هذا الزمان لم يبق لأهل السودان غير النواح: أين شنقيطى وإبراهيم أحمد؟ وأين ميرغنى حمزة ومبارك زروق؟ نعم لم يبق لأهل السودان غير الترحم على رجال كانت تلهمهم وتلجمهم الحكمة، والذى لايجعل الحكمة لجامًا غير حقيق بأن يجعله الناس إمامًا. وقد تعايش أهل شمال السودان، على عهد أولئك الرجال، مسلمهم مع مسيحيهم، ومحافظهم مع ثوريهم فى ألفة حتى وإن لم تصحبها محبة وظل هذا هو حالهم حتى استشرى بينهم هوس المزايدة الدينية فى نهاية عام ١٩٦٨، وكانت خاتمته هو ما جاء به النميرى فى سبتمبر ١٩٨٣ من مؤسسات عوراء شوهاء. نعم افتقد أهل السودان حكماءهم هؤلاء من بعد أن توالت عليهم الكروب بسبب لوثة لم يسلم من أذاها حتى القانتين. وما أوذى هؤلاء

القانتون فى دينهم ودنياهم إلا لأن رؤاهم للدين والحياة لم تكن توافق رؤية مواطنين آخرين حسبوا أنفسهم ظلالا لله على الأرض. وها هو السودان اليوم وقد اعتسف امره فصيل من العسكر، لايعرف بعضهم للأمر قبله ولا دبرة ومع هذا حسبوا أنفسهم ايضا ظلالا لله على الأرض، حتى أخذ أدناهم رتبة يعتف فى أمور الدين وكأنه ديدبان الحشر كما أخذ أقلهم تعليمًا يعتسف فى أمور الدنيا وكأنه فرعون ذو الأوتاد.

لقد عاش السودان أحلك سنواته فى الأعوام الستة الماضية بسبب ذلك الهوس والمغالاة فى أمور الدنيا والدين. وعى الله صديقى الطيب حسب الرسول، جلست إليه أسائله فى عام ١٩٨٧ بعد أن تهجر عن الديار ولم يكن قد تركها على ميامنه كما ترك ضُميرًا أبو الطيب فما زالت فى نفس صديقى الطيب يومذاك بقية من ثقة بالنواطير حتى من بعد أن صوح البقل وبشمت الثعالى وفنيت العناقيد؛ جلست أسائل صديقى الأديب عن الديار، وبالنفس حب لمن سكن الديار. قال صديقى «دعك عن الخرطوم فأهلها يأكلون لحوم الخراف ولحوم البشر فى آن واحد» لا أحسب أن الذين عناهم الطيب قد قرأوا المقولة الخالدة التى وجهها دانتون بطل الثورة الفرنسية المغوار إلى ناهشى لحوم البشر من أصدقائه اليعاقبة وهم يقتادونه إلى المقصلة: «لو كانت أسنانكم بهذه الحدة فإن القمر لن يصبح مواطنا فرنسيا» كما لا أحسب أن ناهشى لحوم إخوتهم فى السودان، مع كل دعواهم بالنسب الأموى (أو ليس هذا ما قال به ملوك الفونج وهم ينتحلون لأنفسهم نسبا مع بنى أمية) يملكون مروءة شاعر الأمويين العظيم، المقنع الكندى:

فإن اكلوا لحمى وفرت لحومهم   وإن هدموا مجدى بنيت لهم مجدا

ثم حديث فى المنطق ونهاياته

ونأتى فى نهاية هذه التقدمة إلى ضرورة الاصطلاح على ما نريد طرحه من القضايا والاصطلاح على القضايا المطروحة يقود إلى حديث عن المنطق، فثمة ارتباط عضوى بين المقال والمنطق فى أى حوار يدور بين الناس. إن المنطق آلة ضرورية لتواصل الحوار

العقلانى بين البشر لأنه يضع المعايير التى تميز الفاسد عن الصحيح من الآراء، وتحدد الضوابط التى تعين على الاستنتاج السليم من الوقائع وبالافتراضات بصرف النظر عن الخصوصية المزاجية أو العقائدية لصاحب الفكرة. فالمنطق ليس علمًا آليًا فحسب - أى آلة لتحصيل غيره - بل هو أيضا من العلوم الحقيقية، أى تلك التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان. كما أن هنالك ثمة توازنًا بين التفكير المستقيم والاستنتاج السليم. فإن كان التفكير السليم استبطانًا للمنطق المستقيم، فإن المنطق المستقيم للتفكير السليم بصرف النظر عن الاعتبارات الذاتية أو الخصائص المزاجية للمفكر أو المعبر، فإن قلنا، مثلا، إن الواحد مضاف إلى الواحد يساوى اثنين فإن استنتاجنا بأن ضعف الشق الأول مضاف إلى ضعف الشق الثانى يساوى ضعف الشق الثالث من المعادلة استنتاج لايضيره أن يكون صادرًا من رجل متوحد الشخصية أو آخر من الفصامية، كما لايضير أن يكون من قاله به ماركسيًا أو لاهوتيًا. ولما لأحكام النطق من صرامة فى التعبير والضبط والتحليل والاستنتاج اعتبر العالم برتراند رسل الرياضيات ضربًا من المنطق، كما اعتبر الرياضيين مناطقة: وقد كان رسل رياضيًا وفيلسوفًا منطقيًا فى ذات الوقت. وما أطلق القدامى على المنطق اسم الميزان إلا لأن مراعاته تعصم الذهن من الخطأ.

بيد أن الحوار الفكرى بين الناس لا يدور إلا من أجل الاصطلاح فيما بينهم على يقين حول القضايا التى يشتجر حولها الخلاف باعتبار أن ليس فى أمور الحياة الدهرية مسلمات تلقائية؛ بل إنه حتى الأديان - مع صمودية أحكامها وسرمديتها - تطالب الإنسان بالاستهداء بالعقل فى أمور حياته. بيد أن الحوار الفكرى لا يتم بالرموز وإنما يتيم باللغة، واللغات كلها مجموع كلمات وتعابير. ومن خصائص الظاهرة اللغوية تراهن اللفظ والدلالة. أو كما يقول المناطقة إن الألفاظ تؤلف تأليفًا يوافق ما عليه الأمور المدلول عليها بها. بمعنى آخر اللغة وسيلة تعبير تربط بين المحسوس والمجرد ولهذا فلن تتضح اى فكرة إن لم يراع المتحاورون الأحكام فى التعبير اللغوى لأن وضوح الفكرة يرتبط ارتباطًا تامًا بالدقة فى التعبير. وقد ذهب البعض - توكيدًا لضرورة هذه الدقة - إلى الإصرار على الضبط اللغوى ليس فقط فى المعانى وإنما ايضا فى الأشكال. من هؤلاء

أبوحيان التوحيدى إمام البلغاء ومحقق المتكلمين الذى أورد فى كتابه «الإمتاع والمؤانسة» أن البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو والبحث عن النحو يرمى بك إلى جانب المنطق، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقى نحويًا والنحوى منطقيًا». ونحن هنا لا ننشد الكمال الذى سعى إليه أبوحيان بعقله الطماح بل لا ننشد حتى البلاغة اللغوية فيما يعبر به الناس من لسان، كل الذى نريد هو أن نكون على وفاق مع بعضنا حول ما نستخدم من اصطلاح من ناحية التعبير، وأن نكون على وعى تام بالنتائج المنطقية التى تترتب على تعبيرنا ذلك. ومن ناحية عامة فإن اللغة العربية من أرسخ اللغات تقليدًا فى الضبط حتى لايقع بين الناس خلاف فى معانى الكلمات لخطأ فى الأداء التعبيرى ولهذا عرفت العربية ضبط المنطوق فيما يسمى بعلم التجويد كما عرفت ضبط المكتوب فيما يسمى بعلم الخط. غير أن للغة (أية لغة) أثر كبير فى تدجين الأفكار والمفهومات بمعنى أثرها فى إدراك الفكرة المعبر عنها. وكثيرًا ما تصبح العبارات المتواترة تبريرًا لا تصويرًا للفكر المطروح؛ فعندما نردد مثلا أن حتمية الحل الاشتراكى، أو حتمية «الاستقلال الوطنى» يقتضيان أن نصنع هذا أو ذاك يصبح موضوع الحوار ومحط النقاش هو الآليات والوسائط لا الفكرة ذاتها، باعتبار أن «الحل الاشتراكى» أو «الاستقلال الوطنى» أمر حتمى مفروغ منه، والذى يجب أن يخضع للنقاش هو كيفية تحقيقهما.

من جانب آخر فإن تناولنا أى تحليل سياسى من بين ما كان ينشر على الناس فى السودان خلال الأعوام الأربع الماضية فسوف نرى العجب. فالذى يريد أن يناقش توجهًا سياسيًا لفرد أو مجموعة، فيما يوحى به عنوان مقالة، ينحدر فى صلب ذلك المقال إلى سرد السيرة الذاتية لهذا الفرد، أو الخصائص المزاجية لتلك المجموعة دون أدنى تحليل لتوجهه وتوجهها السياسى، والذى يريد أن ينقد كتابًا متكامل الفصول والأجزاء يجعل محور حديثه جملة ـ قد تكون اعتراضية ـ وردت فى فقرة من فصل فى ذلك الكتاب لا جوهر الكتاب نفسه أو محتواه. والذى يريد أن يجادل تنظيمًا سياسيًا حول رؤاه الاجتماعية والاقتصادية لا يدور جدله حول الأطروحات النظرية لذلك التنظيم بل

ينصرف إلى حديث سخيف عن خروج أهل ذلك التنظيم عن الملة، مما لا شأن له بموضوع الحديث. وكل هذا ينحدر بالنقد إلى التلاحى، وإذا تلاحت الخصوم تسافهت الحلوم. كما لا يرى المرء فى كل هذا إلا تشويشًا عفويًا أو متعمدًا لا يعين على حوار ذكى، والتشويش المتعمد انعكاس لعدم الامانة الفكرية أما التشويش العفوى فهو تعبير صارخ عن التخلف الفكرى. فالتخلف، وأكثر ما يتحدث عنه الاقتصاديون، لا ينعكس فقط فى الفقر، وضعف الادخار الوطنى، ورقة قاعدة الإنتاج، وضمور الدخل القومى، بل إن وراء كل هذه الظواهر الاقتصادية ظواهر فكرية وثقافية أيضا أهمها هو عدم القدرة على تجريد الأشياء تجريدًا موضوعيًا وعقلانيًا. ولا شك فى أن انعدام العقلانية هو الذى يقود إلى سيادة النزعة الذاتية فى الأحكام مع كل ما يصحبها من خلط بين القيم، كما أن فقدان القدرة على التجريد يكشف عن قلة الاستنارة إن لم يكن الذكاء، إذا إن إخصائيى القياس العقلى (intelligence quotience) يعدون القدرة على التجريد واحدة من معايير الذكاء.

إن الذى نسعى إليه إذن هو حمل المتحاورين، على مناقشة كل موضوع فى إطاره الذى حددوه فيما بينهم حتى لايفر أحد بجريرته، كان هذا الإطار هو التوجه الأيديولوجى، أو الخصوصية المزاجية، أو الحسب والنسب، إن كان هنالك من يريد أن يباهى بحسبه أو نسبه فى مجالات لا تفيد فيها مثل هذه الأشياء كالأداء السياسى أو النجاح المهنى، ومن جانب آخر فإن الحوار حتى مع الألباء يستلزم هذا الإيضاح حول المنطق، إذ كثيرًا ما يبدأ الحوار بافتراض صحيح. ويحلل هذا الافتراض عبر مناهج تحليل نافذة إلا أن النتائج التى يقود إليها الحوار قد تكون خاطئة لا لسبب إلا لأن الحقائق لم يعبر عنها تعبيرًا دقيقًا، بصرف النظر عن اللغة التى يرطن بها المتحاورون.

◆◆◆

الحقبة الأكتوبرية

لقد مل هذا الشعب أوضاع ثلة

غدت بينه مثل الحروف النوافر

وما ضر أهل الحكم إن كان ظلهم

ثقيلا على أهل النهى والبصائر

وأوجع ما تلقى النفوس نكاية

معزة أفراد بذل أكاثر

(الجواهري)

مأزق السودان
بين الشعارات وذوى المشاغب

الحكم والمدارس الثلاث

موضوع هذه المقالات هو مأزق بلادنا التاريخى فى هذا الزمان السودانى الردىء ودور النخبة فى هذا التردى. ومن الناحية الموضوعية، ننطلق فى هذه المقالات من افتراض يقول بأن للسودان قضيتين محوريتين أولاهما هى الوحدة الوطنية وثانيتهما هى التنمية أو بالحرى الخروج من إسار التخلف. ولا نهدف بطرح هذا الافتراض، ابتداء، إلا تحديد أبعاد المشكل ـ المأزق كما نراه، خاصة أن تحديد أبعاد أى مشكل هو نصف الحل. ولا مرية فى أن أهل السودان سيظلون يعيشون أبدًا ليلا غاطسا ظلامه، طامسا هلاله، طالما ظلوا عاجزين عن الاصطلاح على طبيعة مشكلهم الوطنى وتحديد أبعاد هذا المشكل. وقد يكون هناك من يخالفنا الرأى فى زعمنا هذا حول القطب المحورى للمشكل السودانى، وهذا حقه. إلا أن واجب هذا المخالف هو أن يقدم للناس شواهد دعواه التى يعارض بها ما نحسبه من ثوابت السياسة فى هذه المرحلة من مراحل تطور السودان، بل هى أول الثوابت. فقد يكون من بين أهل السودان من يحسب أن قضية السودان المحورية هى نشر الإسلام، أو هى تحقيق الوحدة العربية الكبرى، أو هى بناء المجتمع الاشتراكى أيًا كانت هذه الاشتراكية فللاشتراكية بطون وأفخاذ فى بلاد العرب. ونذهب فى تأكيدنا على هذه الثوابت للقول بأن السودان لا يختلف فى هذا عمن عداه من أغلب دول العالم الثالث، وإن كان هناك ثمة اختلاف فهو اختلاف مقدار.. اختلاف فى مقدار التخلف، واختلاف فى مقدار التشقق الوطنى، واختلاف فى مقدار الهيمنة الطبقية أو العرقية.

وتبعث من هاتين القضيتين المحوريتين قضية ثالثة ذات ارتباط وثيق بكليهما، هى قضية الديمقراطية. ونعجل بالقول بأن فهمنا للديمقراطية يتجاوز الفهم الآلى أو الإجرائى الذى يفهمه بها البعض. فللديمقراطية أبعاد اجتماعية وأبعاد اقتصادية لا تعكسها النصوص الدستورية وحدها وإنما تعبر عنها سياسات قصدية تصحب تلك النصوص. كما أن لها أبعادًا ثقافية لن تمحو نتوءاتها الحيل الدستورية، أو تلغيها معادلات الحسابات الاحصائية للقوى البرلمانية وإنما يشذب تلك النتوءات الاصطلاح الوطنى على الأساسيات فى ظل وفاق شامل، شمولاً جغرافيًا وموضوعيًا. ولو كانت الديمقراطية الإجرائية الشكلية هى العلاج الناجع لمثل هذه المشكلات لتحقق هذا فى بلاد هى مهدها، ولما عانت إسبانيا الديمقراطية من مشكلات الباسك، أو عانت بلجيكا الديمقراطية من مشكلات شعبى الفلاندر والولونيين، أو عانت أمريكا الديمقراطية من صراع السود والبيض حتى مطلع الستينيات. فى كل واحدة من هذه المشكلات حُسمت الأمور ـ أو أخذت طريقها إلى الحسم ـ عبر صراع طويل ودامٍ فى أغلب الأحيان، انتهى دوما باصطلاح وطنى يعترف بالواقع الماثل، ويرتكز على الحقائق الموضوعية.

وعلى كل فإن أى واحد من هذين الهدفين المحوريين لا يتحقق دون الآخر، كما أن كليهما لا يتحققان إلا بسياسات قصدية؛ والسياسة إرادة بل هى ـ فى نهاية الأمر ـ قرار تصدره هذه الإرادة. وتقوم صناعة القرار، حسب أبجديات الحكم والإدارة، على الوعى البصير بالمعطيات الموضوعية للواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى، والتحليل الموضوعى لهذه المعطيات بصورة تفضى بالمحلل إلى نتائج محددة. ولا تغنى هذه النتائج بمفردها بل لابد أن يتبعها تقويم سليم لانعكاساتها على الواقع الاجتماعى والوصول بهذا التقويم إلى نهاياته المنطقية، ومنها التيقن من قدرة هذا الواقع على تقبل تلك النتائج.

إن كانت هذه هى الأهداف المبتغاة، وذلك هو المنهج السليم يبقى السؤال، إذن، ما المشروع الوطنى للانتقال بالسودان إلى الآفاق الجديدة؟ ما هذا المشروع الوطنى بالأمس؟ وما الذى يجب أن يكون عليه اليوم؟ ولا نتحدث هنا عن الشعارات: «اشتراكية، ليبرالية،

وحدوية، بل لا نتحدث حتى عن الرؤى والأيديولوجيات خلف هذه الشعارات، الذى نتحدث عنه هو الانعكاس العملى على أرض الواقع للشعارات والأيديولوجيات معا. فوراء كل منهج فكرى نمط أدائى ينعكس عبره الأثر الموضوعى للفكر المطروح على أرض الواقع.

بيد أن المشكل الأكبر الذى يجابه دول إفريقيا اليوم بصورة عامة، والسودان بوجه خاص، ليس هو مشكل الانتقال الحضارى إلى آفاق عام ٢٠٠٠ (ولا أعرف بلدا أو منظمة دولية لا تتحدث اليوم عن آفاق عام ٢٠٠٠ وهى ترسى برامجها المرحلية) المشكل الأكبر الذى يواجهنا اليوم هو مشكل البقاء. وأمام هذا التحدى الوجودى لن تفيد الشعارات ولن يفيد التعبد بالأيديولوجيات، الذى يفيد هو الخطط العملية الواقعية لتوفير ضروريات الحياة الأساسية، لإيقاف الانهيار البيئى، للقضاء على التشرذم الجانح للعنف والذى هو - فى جوهره - تعبير عن ظلامات اجتماعية متأصلة، للحد من التدهور الخدمى فى مدن شاخت فى صباها وما انهيار المدن إلا نتاج طبيعى لانهيار الاقتصاد الريفى. على أن الإرادة السياسية، كما أسلفنا القول، هى قرار يصنع ولا يغنى الشعار عن القرار. فالشعار السياسى - على أحسن الاعتبارات - هو إعلان لهدف ونوايا، وهكذا يظل ما لم تصحبه برامج تطبيقية تبنى دواما على تقدير سليم للموقف، ورصد موضوعى للإمكانات المادية والبشرية، وإدراك واع للواقع الاجتماعى والثقافى الذى يعين أو يعيق التطبيق، واستقراء علمى للتجارب المحلية السالفة والتجارب الخارجية النظيرة للاستدلال منها على احتمالات فشل التجربة ونجاحها، فالأمور بأشباهها.

ومن جانب ثان فإن كان لصنع القرار مقومات، فإن لصانع القرار أيضًا مواصفات. وقد لخص الفاروق عمر هذه المواصفات فى كلمات أربع وهو يوجه النصح لولاته: «تفقهوا قبل أن تسودوا». والفقه الذى أراده عمر للولاة هو الفقه بأمور المعاش. ومن ظواهر السياسة فى السودان - مثله مثل بلاد الله الأخرى - أن مواقع السلطة فيه ظلت تتعاورها مدارس ثلاث: مدرسة أهل النظر والفعل، ومدرسة أهل النظر بلا قدرة على الفعل، ومدرسة أهل الفعل بلا نظر. إلا أن السودان - بخلاف بلاد الله الأخرى - قد

عرف بجانب هذه المدارس الثلاث مدرسة رابعة هى مدرسة المشاغبين السياسيين وما آذى السودان منذ استقلاله حتى يومنا هذا تلاميذ مدرسة المشاغبين هذه.

فأهل النظر والفعل - أيًا كان هذا النظر - يكتسبون مصداقيتهم من أن لهم توجه أيديولوجى، أحادى كان فى نظرته (مثل الماركسيين) أو متعدد الأبعاد (مثل الليبراليين). ومثل هذا التوجه يرسم سياقا عاما للأداء، ويسعى إلى تحليل الواقع بمعايير ثابتة بهدف استنباط سياسات شمولية وجزئية صالحة للتطبيق على أرض هذا الواقع تحل بها مشكلات محددة لا يفيد معها التعميم. وقد عرف السودان فى مواقع صنع القرار كثيرًا من هؤلاء لهم إنجازات مشهودة وإخفاقات معروفة إلا أنهم جميعًا قد اجتهدوا ما وسعهم الاجتهاد وهم يأخذون أنفسهم ومسئولياتهم مأخذ جد. وإن افتقدت هذه المجموعة مصداقيتها فإنما افتقدتها إما لعجزها عن ترجمة رؤاها الأيديولوجية ترجمة صحيحة حتى توافق الواقع المادى، أو لتيبس فكرى حال بينها وبين تطويع تلك الرؤى لمواجهة هذه الواقع، أو لأن رؤاها تلك، بطبيعتها، لم تكن توافق الواقع الذى أرادت قسرها عليه. فى كل هذه الحالات فإن القصور هو إما قصور فكرى أو قصور أدائى؛ وينطبق هذا بصورة أكثر على أهل النظر بلا فعل (كانوا من أهل اليمين أو أهل اليسار) فكثيرًا ما تحمل هاته الجماعة نفسها على مغالطة الواقع الذى تعيش سيما وقد أصبحت النظريات، عند البعض منهم، وثنا يعبد، مما قاد إلى بروز اتجاهين سلفيين كلاهما من أهل النقل والتقليد(*): السلفية الدينية، والسلفية الدهرية التى اسماها كاتب لاذع بالثورية الخَرِفة.

(*) يحضرنى فى هذا الشأن حديث للأستاذ الكبير زكى نجيب محمود فى واحدة من مقالاته حول أزمة الفكر العربى. «إننا لا نبدأ بالمشكلة التى تتعقد بها حياتنا الفعلية فنبحث عن الفكرة التى تحلها بل يبدأ كل منا بالفكرة التى اجتلبها ليبحث لها فى حياتنا عن مشكلة، وقد لا يجد. فيظل المسكين قائما بفكرته قاعدا بفكرته، حالما بفكرته يقظًا بفكرته، لا يجد لها متنفسا فيما تضطرب به حياتنا العلمية من مشكلات. إنه ليسير كل اليسر أن تنقل عن سواك قولا يحمل فكرة، ثم تجعل مشغلتك أن تنظر فى القول المنقول لتتسل منه فروعا تبشر بها الناس إذا كنت مؤيدًا للفكرة المنقولة، أو لتتسل منها فروعًا تفزع بها الناس إذا اخترت لنفسك أن تعارض تلك الفكرة المنقولة. نعم هو يسير كل اليسر أن تبنى كلاما من عندك على كلام استعرته من صاحبه، لكنه عسير كل العسر أن تواجه مشكلة فى دنيا الواقع المحسوس لتجد لها حلا تبتكره من ذهنك ابتكارا» (الأهرام ١٩٨٩/٢/٢٨م).

أما أهل الفعل بلا نظر فمع انهم لا ينظرون إلى الأمور وفق سياق فكرى عام يحكم مسار السياسة إلا أنهم يقبلون على القضايا العامة إقبالاً جادًا بأسلوب عملى وإن جنح إلى التبسيط. هذا ينطبق، اكثر ما ينطبق، على الحكام العسكريين؛ فكثيرًا ما سعت هذه الفئة لحل المشكلات التى تجبهها دون محاولة للغوص فى أسبابها الجوهرية. ومثل هذا الأسلوب، وإن كان يعين على الحل الشكلى أو الموقوت للمشكلات العارضة، إلا انه لا يحقق الحل الجذرى للمشكلات المستعصية عميقة الجذور. مع ذلك فإن هذه الفئة تكتسب مصداقيتها من أنها تأخذ نفسها ومسئوليتها مأخذ جد، وقصورها - هى الأخرى - قصور فكرى وأدائى حتى وإن أحسنت الأداء الجزئى.

ونجىء من بعد إلى مدرسة المشاغبين والتى هى أساس البلاء، نجىء إلى مسوخ ترتدى البزات وتعلك الشعارات وقد اسميناهم فى كتاب آخر بدراويش السياسة. فالدرويش يقف فى حلبة الذكر ويصيح: «حى قيوم» حتى يخر صريعا وهو يحسب أن روح الله قد حلت فيه؛ هذا هو حال إخوته دراويش السياسة الذين يقف الواحد منهم يصيح ما وسعه الصياح، أيا كان هذا الصياح: ليبرالية، اشتراكية، وحدوية، إسلامية ظانا بأن الصيحان كاف وحده لأن يحقق له غايته المبتغاة. ولا يعى هذا المسكين أن الواقع الاجتماعى لا يبدله العواء المنبرى، وإن صنع التغيير لا يتم بالحديث عنه، وان الاستمساك الأعمى بالمسلمات النظرية يضر النظرية ولا يفيد الواقع، وأن صنع القرار ليس رديفا للحديث المكرور عن أهمية القرار. ومن جهة أخرى فإن التغيير الذى نسعى لاستحداثه دائمًا يتم فى إطار دولة عصرية، وللدولة العصرية مناهج إدارة، ولها أنماط أداء. وكما يوحى مظهرنا فنحن نعمل جميعا - حاكمين ومحكومين - فى إطار دولة عصرية، هذا هو ما يوحى به المظهر؛ مظهر المؤسسات الإدارية، والأجهزة السلطوية، والقوانين المنظمة، واللواء الخفاق، والبعوث الدولية، والقوات النظامية، ودور العلم الحديث التى تدرس - فيما تدرس - علوم الإدارة العامة. ومثل هذه الدولة لا يمكن أن يصدر القرار فيها عفو الخاطر، القرار فى مثل هذه الدولة يستلزم حدا أدنى من الإلمام المعرفى بمناهج السياسة وضروب الإدارة، ومثل هذا الإلمام لا يجىء بالكسب اللدنى وإنما

يجىء بالجهد والتحصيل. كما أن الإيمان بمنهجية أيديولوجية معينة - وأكثر ما يكون دراويش السياسة هؤلاء بين من ينتسبون للأيديولوجيات - لا يعنى شيئًا أن لم يعرف أهل هذه الأيديولوجيات كيف تستخدم هذه المنهجية فى تفسير الواقع الذى يعيشه الناس. وتحليل النماذج الثقافية التى يتمثلها الناس، وقولبة أنماط الحياة التى يحياها الناس، أو تلك التى إليها يطمحون. وفى السودان هناك دراويش الليبرالية، ودراويش الاشتراكية ودراويش العروبة، ودراويش الزنوجة، أما عن دراويش الصحوة الإسلامية فحدث ولا حرج.

وقد ظللنا دوما نعجب بأهل النظر والفعل، وبدرجة أدنى بأهل الفعل بلا نظر حتى وإن اختلفت بيننا الرؤى إذ لا شك فى أن إسهام صانع القرار السياسى - حتى المحافظ منهم - فى نشر التعليم، وتوسيع رقعة الأرض المروية، وتطوير الخدمات الصحية أجدى للتقدم - والتقدمية منسوبة للتقدم - من كل النضال اللفظى الذى لم تنج من أذاه حتى اللغة العربية السخية، وما أكثر ما شهدنا هذه اللغة تتلوى صارخة على ألسنة هؤلاء المشاغبين خاصة بعض من لا يكف منهم عن التأكيد بأن العروبة ثقافة وحضارة.

النظريات والامتحان العملى:

بيد أن المنهج الفكرى لا يغنى عن المنهج الأدائى، بل إن الأيديولوجيات السياسية جمعاء، أيا كان منبتها، ما كانت لتقوى على البقاء - ناهيك عن الانتصار - لولا اجتيازها امتحانا عمليا على أرض الواقع هو قدرتها على مجابهة المشكلات الراهنة، وتجاوب أفكارها مع المستجد على حياة الناس، ومرونة هذه الأفكار تجاه المتغير فى العالم من حولها. ينطبق هذا على الأيديولوجيات الدهرية كما ينطبق على تلك التى تنتسب إلى الدين. وفى كل واحدة من هذه الحالات انتصرت الأيديولوجية على يد أهل الفعل، إن لم يكن أهل النظر والفعل. والسياسة، فيما يقول أهلها من الليبراليين، هى فن الممكن، وقد وجد هذا التعبير طريقه مؤخرًا إلى أدبيات العقائديين؛ ففى كتابه الأخير «البريسترويكا» أو إعادة البناء أورد ميخائيل جورباتشوف القول بأن «السياسة هى فن الممكن. ولا تبدأ المغامرات إلا عندما يسعى المرء لتحقيق ما يتجاوز الممكن».

إن بغيتنا من هذا القول هى التدليل على أنا لا نسير فى طريق لم تطرق بعد، بل نمشى على أرض وطئتها كل خف وحافر. ففى تجارب الإنسانية ما نستهدى به أيا كان الخيار الفكرى الذى اخترنا؛ يصدق هذا على الليبرالى والماركسى كما يصدق على ذاك الذى يسعى لتسييس الدين أو تديين السياسة. ولن يجدى فى أية واحدة من هذه الحالات التلفع بالشعارات المستحدثة مثل الليبرالية والاشتراكية والديمقراطية عند التقدميين، أو المضمضة بأقوال السلف عند الإسلاميين. إن الذى يواجهه السودان اليوم مشكلات هى فى أساسها مشكلات وجود وبقاء مثل الحد من المجاعة، وإيقاف الانهيار البيئى الذى يتهدد بالنضوب قاعدة الإنتاج من الموارد الطبيعية، والعنف الذى أصبح هو البديل الأوحد لضحايا الظلم الاجتماعى والاقتصادى كانوا فى أحياء السكن العشوائى بالعاصمة أو على ضفاف نهر سوباط. كل هذه القضايا لن تحل إلا عبر برامج عملية محددة، يحكمها منهج فكرى وأدائى محدد، وتتحقق عبر آليات محددة، وتعود منها نتائج إيجابية محددة بصرف النظر عن التوجه الأيديولوجى للحاكم. وللمزيد من الإيضاح فالمطلوب من الحاكم أيًا كانت ديانته السياسية هو الحل العملى لهذه المشكلات بدلا من الهروب منها إلى الإمام بالاستغراق فى الحديث عن النظريات التى تهدى الحكم لأن لكل نظرية من هذه النظريات منهج أدائى، فلشرع الله منهج، وللماركسية منهج، ولليبرالية منهج؛ والذى يريد أن يعرفه الناس هو كيف تعالج هذه المناهج، أو تعالج عبرها، مشكلاتنا العملية. كما يريد الناس أن يعرفوا ما التجارب العملية والنماذج التطبيقية الناجحة لهذه النظريات حتى نستهدى بها. وإن لم تكن هذه التجارب قد نجحت فى أرضها الطبيعية التى غرست فيها فعلى أصحابها أن يبينوا لماذا يظنون بأنها ستصلح فى السودان.

والتزاما بهذا الأسلوب فى الاقتراب من القضايا سنركز الحديث، بصورة عامة، حول ما نزعم أنه هو قضيتا السودان المحوريتان مع تحليل لمواقف القوى السياسية المختلفة منهما خلال هذين العقدين. وقد تطول وقفتنا، فى بعض ما نكتب، عند تجارب الدول مع هاتين القضيتين إما لتشابه ظروف بعض تلك الدول مع ظروف السودان مثل الهند، أو

لأن تلك التجارب قد اصبحت نقطاً مرجعية يهتدى بها من يهتدى من أهل السودان وغير أهل السودان كما أن القراءة الخاطئة للذى يحدث اليوم فى شرق أوروبا ومحاولات الإسقاط الجائر لتلك الأحداث على الواقع السودانى والتى اندفع إليه حكام اليوم ورفاقهم من «الإخوان المسلمين» ستقودنا بالضرورة إلى وقفه نتأمل فيها بشىء من الموضوعية الهزات الزلزالية التى شهدها ذلك الجزء من العالم بعد وضعها فى إطارها الصحيح، كما سنتأمل انعكاسات تلك الأحداث على العالم الثالث بصورة عامة وعلى السودان بخاصة.

القضايا المحورية الثلاث والوطن الافتراضى

ونأتى إلى قضايا السودان المحورية لنقول بأن القضية المحورية الأول ألا وهى الوحدة الوطنية، وإن كانت ترتكز على وحدة الشمال والجنوب، إلا أنها لا تقف عندها. وفى زعمنا أن مشكل الوحدة الوطنية يعود كله إلى عجز الأنظمة المتعاقبة عن حسم قضية الانصهار الوطنى حتى يصبح رباط المواطنة هو العروة الوثقى بين أبناء الوطن الواحد. والذى يدعو إلى الانصهار الوطنى لابد أن يفترض ابتداء تعدد الكيانات. كما لا بد له من أن يقر بأن الرباط الوطنى وحده هو الذى يلم شتات هذه الكيانات ويجعل من أبناء الوطن سوادنيين كلهم منهم العربى. ومنهم النوبى، ومنهم الزنجى، وأغلبهم هجين مخضرم. كما منهم المسلم، ومنهم المسيحى ومنهم الوثنى. فالسودان وطن افتراضى ودولة مفروضة. افترض الوطن ففرضت الدولة التى تحكم هذا الوطن.

ومن بين الافتراضات أنه بحكم الهيمنة التاريخية للمجموعات القومية العربية والإسلامية على حكم السودان فلا بد من اعتبار السودان بلدا عربيا مسلما. ومثل هذا الافتراض لا يقف عند حد النعت والتوصيف بل تتبعه نتائج، وتترتب عليه أحكام عندما نطلقه على وطن تتعدد أديانه وتتنوع قومياته، أو نفرضه على دولة يريد كل مواطن أو مواطنة فيها أن يتمتع بحقوقه، أو تتمتع بحقوقها كاملة غير منقوصة. فإن كان هناك من أهل السودان مثلاً، من يقول بأن رابطة الدين تعلو على رابطة المواطنة فعلى صاحب هذا

الرأى أن يمضى برأيه لنهاياته المنطقية، لأن مثل هذا الرأى تتبعه نتائج، وتترتب عليه تبعات. وعلى سبيل المثال فإن الوثنية حقيقة من حقائق الحياة فى السودان، إلا أن الوثنية شرك يستوجب على الدولة التى تقول بأن الدين يسبق الوطن أن تجاهده وأن تعد لهذا «الجهاد» هى ومن معها من المؤمنين من أهل السودان ومن غير أهل السودان (باعتبار أن الإسلام لا يعرف حدودًا جغرافية) ما استطاعوا من عدة ومن رباط الخيل، فإن لم تفعل هذا خرجت من الملة وفق الفهم الأرثوذكسى عند أساطين هذه الدولة.

نعرف جيدًا أن هؤلاء الغلاة لن يفعلوا هذا لأن هناك واقعًا ساسيًا يردعهم عن سلوك هذا السبيل مما يحملنا على التساؤل: كيف يبيح هؤلاء الدعاة الغلاة لأنفسهم (بهدف الوصول إلى السلطة والبقاء فيها) تجاوز الحكم «الإسلامى» حول جهاد المشركين (حسب منطقهم الأرثوذكسى) ثم يستنكرون بل يكفرون من ينادى بتجاوز ما هو أدنى شأنا من نواهى الدين مثل تعطيل حدود معلنين الجهاد على هؤلاء؟. إن محنة هؤلاء الدعاة، فى جانب منها، هى انعدام التفكير المنهجى والجفول من الاجتهاد المبدع، وإلا فلما أوقعوا أنفسهم فى هذه المغالطات. فهم تارة يعممون الأحكام، وتارة أخرى يبعضونها (أى يختارون البعض ويتركون البعض الآخر) وفى كل حالة يفعلون هذا للمواءمة بين تلك الأحكام وبين ما انتهت إليه أهدافهم السياسية وهى أهداف دنيوية، أو رؤيتهم للدين وهى رؤية مشبوهة. ومع ذلك أخذ هؤلاء يحسبون بأن أغاليطهم ومغالطاتهم فى حقائق كاسحة، والجزم فى الأحكام أمر ضار خاصة فيما يحتمل التأويل، وهو أكثر ضررا فى قضايا الدين لأنه يقود دومًا إلى إنزال أصحاب الفكر المناهض فى منزلة الكافرين.

هذا هو الإطار الذى سنتناول فيه قضية الوحدة الوطنية، طارحين بعض التساؤلات وساعين للإجابة عنها فيما يلى من مقالات. ومن بين التساؤلات: هل هناك هيمنة إقليمية أو عنصرية على السياسة الوطنية؟ وإن كان الرد بالإيجاب فما مظاهر هذه الهيمنة؟ ثم أو صحيح أن هناك رواسب ثقافية تعكس لونا من الاستعلاء العنصرى ما زالت تؤثر فى صنع القرار السياسى دون أن يعى صانع القرار بهذه الرواسب لأنها تتملك عقله الباطن؟ أو صحيح أن هناك استقطابا دينيا يهدد هذه الوحدة الوطنية التى لم

تكتمل وأن هذا الاستقطاب هو نتاج لرؤية للدين معينة، انعكست فى توجهات معينة منذ عام ١٩٦٨ وسياسات معينة منذ سبتمبر ١٩٨٢ أصبحت هى النقطة المرجعية للعلاقة بين الدين والسياسة؟ ثم ما الصلة بين هذه السلفية الحديثة وبين الإسلام السودانى فى الممالك القديمة والتى تصالح فيها الإسلام مع الواقع السودانى بكل وثنيته؟.

إن جميع هذه الأسئلة التى تفرض نفسها اليوم بإلحاح طاغ تتناول موضوعات ظلت فى قائمة المحظورات زمانًا طويلاً. وقد ظللنا نحن فى شمال السودان نتجافاها إما لأننا افترضنا بأن هناك أمورًا سياسة اجتماعية لا بد أن يسلم بها الآخرون من غير أهل ملتنا، أو لأن بعض هذه الأمور يذكرنا بماض نؤثر نسيانه على الرغم من أن مظاهر هذا الماضى تحاصرنا فى حياتنا كل يوم: تحاصرنا فى العلاقات والرموز الاجتماعية، وتحاصرنا فى الأدبيات والأمثال السائرة، وتحاصرنا فى النظرة السائدة لأهلية بعض المواطنين وكل المواطنات لبعض مواقع المسئولية. ولا شك فى أن مجابهة هذا الواقع التاريخى البشع والاعتراف برواسبه فى حياتنا الراهنة دون أن نحمل الأجيال المعاصرة المسئولية عنه هو السبيل الوحيد لإدراك كنه المشكل السودانى. إن علاج داء التمزق لا يتأتى بإنكار وجوده وإنما بمواجهة أسبابه المتجذرة بدلاً من الاستهانة بها. تلك الاستهانة هى التى جعلت السودان يشهد اندلاع الحروب من جديد فى مطلع كل عقد من الزمان. وكلها حروب تعود لأصل واحد أبينا الاعتراف به فاخذت كل واحدة منها تجىء أشد ضراوة من سابقتها.

ولو كان هناك حد أدنى من الأمانة الفكرية لاعترفنا بأن الذى يحملنا اليوم على قبول الحوار فيما كان محظورًا بالأمس إنما هو العنف السياسى المدمر الذى صحب قيام «الحركة الشعبية لتحرير السودان». وقد أغرى ذلك العنف حتى التقليديين من ساسة الشمال بالتفكير فى المستحيل، أو فيما كانوا يحسبونه مستحيلاً. وسنكشف فى المقالات التالية كيف بدد الحاكمون، تماما كما بدد الطامعون فى الحكم، الفرص المواتية لمثل هذا الحوار فى الماضى إما لضيق فى النظر، أو لإدمان مغالطة النفس، أو للاستهتار الكامل بالقضايا المصيرية. وسنبين كيف أن اقتراب حكام السودان من هذا الأمر، منذ

الاستقلال، كان مشوبا بكثير من الاستهانة، وغير قليل من المنجهية ليس فقط إزاء اهل الجنوب بل إزاء رجال من ذوى الأصول الجنوبية أو الأصول غير العربية الأخرى إلا انهم أهل شمال بكل المقاييس. وما جاءت إدانة هؤلاء الرجال من أهل الشمال إلا لأن طرحهم لقضايا أهلهم وذويهم - كان ذلك على الصعيد الوطنى أو الإقليمى - كان طرحا لم يألفه المهيمنون على حكم السودان من أهل الشمال النيلى الذين لم يجدوا فى قاموس النعوت شيئًا يصفون به أولئك الرواد غير العنصرية. وكادت ظاهرة التمركز على الذات هذه ان تجهض حتى اتفاق أديس أبابا فى مطلع السبعينيات لولا طبيعة النظام آنذاك والتى مكنته من تحييد محاولات التخذيل غير الرشيد هذه، وقد جاءت هذه المحاولات ممن حسبوا بأن الحديث عن القوميات المتعددة فى السودان، أو الحديث عن احترام الخصائص الثقافية لهذه القوميات خيانة للوطن. وفى واقع الأمر فإنه باستثناء الحزب الشيوعى والإخوان الجمهوريين لم يكن هناك حزب سياسى واحد، قبل نظام مايو، قد تبنى مثل هذا الطرح لما كان يعرف بقضية الجنوب.

والموضوع الثانى والذى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوحدة الوطنية هو موضوع الديمقراطية، والديمقراطية تعبير ذو وجوه. فبعض الناس لا يرى فى الديمقراطية إلا وجهها السياسى، وبعضهم لا يرى - حتى فى الديمقراطية السياسية - إلا وجهها الإجرائى، فى حين يرى بعض آخر بأن الوجه السياسى للديمقراطية لا يكتمل بدون الوجه الاقتصادى والاجتماعى. وسنبين فى ما يلى من فصول تجاربنا حولها ثم نسعى للإجابة عن تساؤلات أخرى مثل: ما الذى كانت تعنيه التعددية الديمقراطية بالنسبة للأنظمة الحاكمة فى مطلع الستينيات؟ وكيف مارس الحاكمون يومذاك أحكام لعبة الديمقراطية؟ وكيف «وئدت» هذه الديمقراطية فى عهد مايو؟ وما مظاهر وأدها؟ وأين وقفت القوى السياسية جمعاء - الذين ناصروا مايو والذين جاهروها بالعداء - من تلك الديمقراطية الموءودة؟ ثم كيف استقبل الناس ديمقراطيتهم المستردة بعد إبريل ١٩٨٥؟ وكيف تعامل الحاكمون وتعاملت النخبة غير الحاكمة مع تلك الديمقراطية؟ وفى إطار هذا الاستعراض سنتناول أمورًا شتى تتداخل وتتشابك مثل قضيتى الشمولية والتعددية،

وقضية التأطير الدستورى للديمقراطية، وقضية الدين والديمقراطية الدستورية، ومفهوم الحريات الأساسية فى ظل الديمقراطية، وقضية الحريات النقابية والأكاديمية. فبدون اصطلاح حول كل هذه الأمور سنظل نكرر الأخطاء ونعاود المغامرات ثم نتستر من الفشل خلف ستار كثيف من الشعارات والمزايدات أو الاتهامات حول المؤامرات الخارجية.

يجىء الحديث ـ من بعد ـ إلى القضية المحورية الثانية ألا وهى التمية وما تهدف إليه من عدالة اجتماعية، وتمثل العدالة الاجتماعية، فى واقع الأمر، الوجه الاقتصادى والاجتماعى للديمقراطية. ويشمل الحديث فى هذا المجال كل الفترة التاريخية التى تعالج حيث نستعرض فيه التوجهات الأيديولوجية للقوى السياسية المتآلفة والمتنافرة حول قضية التنمية وانعكاس هذه التوجهات على أرض الواقع. ومن البدهى أن يتناول الحديث دور النخبة الحاكمة، أو النخبة التى تؤثر فى قرار الحاكمين فى التخبط الاقتصادى أولاً، بسبب الشعارات التى رفعتها، وثانيًا بسبب أنماط حياتها. فعندما ترفع النخبة، مثلا، شعار العدالة الاجتماعية (ونشير هنا للشريحة الاجتماعية التى ننتمى إليها) تعترف تلك النخبة ضمنا، بأن هناك ظلمًا كما أن هناك ظلمة. فما مظاهر هذا الظلم؟ ومن هم أولئك الظلمة؟ ونزعم أن عجز هذه الشريحة الاجتماعية عن إدراك النتائج المنطقية للتجديد بل التثوير الاجتماعى الذى تدعو له ليس هو دومًا عجزًا فكريًا وإنما، أيضا، ازورار عن مجابهة التبعات التى تترتب على ذلك التجديد والتثوير. ولهذا كثيرًا ما ينتهى الأمر بدعاة التجديد إلى المراوغة فى الحديث عن تبعات هذا التجديد عندما يمس مصالحهم لأنهم يدركون جيدًا بأن النهاية المنطقية للتجديد الذى يبشرون به هى الانتقاص من مصالحهم؛ كانت تلك المصالح هى هيمنة طبقة معينة ينتمى إليها المجددون، أو سيطرة مجموعة سكانية معينة ينتسبون إليها، أو كيان دينى معين يناصرونه، أو استئثار شريحة اجتماعية معينة تنتظمهم بأكثر من حقها فى «الكمكة». ولا شك فى أن الحرص على هذه المصالح هو الذى يفسر التناقض البائن الذى نراه بين الذى نؤمن به والذى نمارسه، بين ما ندعو إليه من تغيير فى البنية الاجتماعية وما نقيم عليه من أنماط سلوكية، بين ما ننادى به من تحول اقتصادى وبين ما نحرص عليه من

مصالح أو نتوق له من مطامح تتعارض تعارضا كاملا مع منطق التحول. ولا ابالغ إن قلت بأن هذه المراوغة هى سمة فينا نحن معشر النخبويين الدعاة للتثوير لأن اغلبية الإصلاحيين من الجيل الماضى كانوا دعاة إصلاح للراهن وتصالح مع القديم. كما ان اكثر أولئك الرجال ممن لم يتح لهم ما أتيح لجيلنا من علم وتسفار يمكناهما من استكشاف العالم واستشراف الآفاق الجديدة كانوا راضين كل الرضا عن حياتهم. وكما أسلف القول فإن هذه المراوغة تبدو، أكثر ما تبدو، فى جفول أغلبنا من السعى لتحطيم السلبى فى القديم (والسلبى هو كل ما يقف حائلا دون التطور) بل ذهابنا إلى حد التصالح معه فى نفس الوقت الذى ننادى فيه بالتثوير؟ كما يبدو التناقض فى استنكارنا لظواهر الانفلات الاقتصادى التى نشهدها فى النمو السرطانى للطفيلية فى ذات الوقت الذى نمارس فيه نحن دعاة العدالة الاجتماعية أنماطا سلوكية اجتماعية وأساليب حياة اقتصادية تقتات منها هذه الطفيلية؟ وعلّ هذا هو الذى قاد أغلب الناس إلى التشكيك فى صدق الخطاب السياسى التجديدى.

إن الظاهرة التى نشير إليها ليست هى ـ بحال ـ ظاهرة سودانية وإنما هى سمة تغلب على النخبة فى كل إفريقيا. ولقد أتيح لى أن أشارك فى مطلع الثمانينيات فى الندوة التى دعى لها آدم كوجو ـ الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ـ آنذاك والتى شارك فيها ثلاثون إفريقيًا من الأكاديميين والعاملين فى حقول السياسة والاقتصاد والإعلام لتدارس محنة إفريقيا الاقتصادية. وقد يفيد الباحثون بالإطلاع على ملف تلك الندوة والذى صدر تحت عنوان بيان مونروفيا، وهو البيان الذى قامت عليه خطة لاجوس الاقتصادية. إن أهم ما انتهى إليه بيان مونروفيا هو إدانة مناهج التنمية التى اتبعتها إفريقيا، وكلها مناهج تكرس مصالح النخبة على حساب الغالبية من أهل الريف، وتعمق من التبعية الاقتصادية بحكم طبيعتها الاستهلاكية، مما قاد إلى ما نشهده من انهيار اقتصادى عبر القارة.

إن مثل هذا التناقض والروغان، وما يصحبهما من تلبيس فى الرؤية، هما مرد كل التشويش فى الفكر، والاختباط فى الأداء اللذين ظللنا نعانى منهما خلال ربع القرن

الأخير خاصة. فلا عجب، إذن، إن اشتبهت على أهل السودان سبل الإقبال والإدبار حتى لم يعد لنا من هَم خلال تلك الفترة غير إعادة التجارب المكرورة. وكم أحزننى أن أستمع إلى صديق يحب السودان وأهله يقول: «السودان بلد المستقبل وهكذا سيبقى أبدا». وكان صديق الأستاذ محمد توفيق قد عبر عن راى نظير فى واحدة من جمراته اللاذعة عندما قال بأن أهل السودان يمشون إلى المجد فى دائرة.. ومناط ذلك القول المؤذى وهذا التعبير الساخر هو أن السودان يملك كل مقومات التطور ليكون أرجنتين إفريقيا أو برازيلها: يملك الأرض النجيبة، ويملك مصادر المياه الثرية، ويملك الثروات الحيوانية والمعدنية الجمة، ويملك الرجال الذين كان يسميهم همرشولد «بُروس إفريقيا» "The Prussians of Africa" (وقد عرف البروسيون بشدة مراسهم ومهارتهم). بيد أن محنة السودان، ليست هى «بروس إفريقيا» من أبنائه أهل النظر والفعل بل هى «البَروس» المشاغبون من بينهم وهم حسافة من الناس مثلها مثل النبات الوحشى المعروف فى السودان بهذا الاسم، فلا هم أهل نظر ولا هم أهل فعل وإنما حالهم كحال من قال فيهم الدكتور طه حسين: «الذين لا يعملون ويؤذى نفوسهم أن يعمل الآخرون».

إن اختلاف وجهات النظر أمر صحى، وخلاف الفقهاء، فيما يقولون، رحمة بالعباد إلا أن البلاوى تترى عند ما يظن حاكم سودانى شديد الترؤس مثل النميرى بأنه مؤهل بمفرده لكتابة الفصل الأخير من التاريخ، أو عندما يلغى بعض منا من الخارطة السياسية البعض الآخر فى إطار مشروعه الخاص لإعادة ترتيب البيت الداخلى. ومن بين ضروب الإلغاء هذه، إصدار الأحكام النهائية التى تتمركز فى الذات حول ماهية السودان وكينونته دون أن يمضى من يصدر هذه الأحكام به إلى النهايات المنطقية لأحكامه تلك. ولو أخذ أصحاب هذه النظرة العنجهية الأمر بقوادمه لاستبان لهم أن السودان هذا أوسع، على الصعيد الجغرافى، وأعمق، على الصعيد التاريخى، من أن تستأثر به مجموعة بعينها. فقد لعب الزمان والمكان دورًا مهمًا فى تكوين الشخصية السودانية بأبعادها الزنجية والعربية والنوبية، وأبعادها الإسلامية والوثنية والمسيحية. ولهذا فلا سبيل للذى يسعى لإلغاء أى بعد من هذه الأبعاد، منكرًا بذلك حقائق التاريخ وحقائق الجغرافيا، أن يستبعد

أمر التمزق والحروب التى يشهدها السودان اليوم. إن السودان قطر اجتمعت له عبقرية الزمان مع عبقرية المكان، عبقريته المكانية هى موقعه وما حبته به الطبيعة من خيرات، وعبقريته الزمانية هى تدافع الشعوب والقبائل إلى رحابه منذ زمان مديد. ولا ينكر مثل هذا التكوين المركب إلا الشوفينيون الذين أعماهم التعصب الجاهل عن استبصار ما فى التنوع الثقافى من إثراء متبادل.



القطيعة بين الخطاب السياسى والواقع الاجتماعى فى السياسة السودانية

أكتوبر ١٩٦٤.. النقطة التأريخية الفاصلة

تمثل انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ نقطة فاصلة بين عهدين لكل واحد منهما رؤاه للسودان وما يجب أن يكون عليه. وتباين الرؤى يصحبه، بالضرورة، اختلاف فى مناهج تحليل المشكلات وأساليب الاقتراب من القضايا. كما قد يقتضى هذا الاختلاف استنباط وسائل جديدة للتطبيق، فما ذلك الجديد الذى جاءت به أكتوبر أو ما الرؤية الأكتوبرية الجديدة؟ ثم ما السبيل الذى استنهجه مفجرو أكتوبر لترجمة رؤاهم تلك من أحلام نظرية إلى واقع اجتماعى؟.

لا نغالى إن قلنا بأن ليس فى تأريخ السودان السياسى المعاصر فترة تعادل فى أهميتها التأريخية فترة ظهور مؤتمر الخريجين مثل انتفاضة أكتوبر. وتجىء أهمية تلك اللحظة التأريخية (وأكتوبر لا تعدو أن تكون لحظة بحساب الزمن) من أنها شهدت أولى محاولات الشارع السياسى السودانى تقوده القوى السياسية الحديثة للانعتاق من ربقة القديم بدلا من الاستكانة فى إساره. ارتفعت فى أكتوبر صيحات هذا الشارع داعية للانتقال بالحكم إلى لب السياسة، بدلا من التلكؤ عند مظاهرها، ولهذا نرجح الرأى بأن حركة أكتوبر لم تكن، كما حسبها التقليديون بل حسبها بعض نصرائها، انتفاضة من أجل تغيير حرس السراى. فصيحة مثل: (لا زعامة للقدامى) لا يمكن أن ينظر إليها كاستنكار لوجه شائه يكفى طلاءه بالمساحيق لتزول عنه النتوء والتجاعيد حتى يتشوفه الناس من جديد وهم غابطون. تلك الصيحة كانت دعوة لنبذ الرث القديم، ونداء لتبديل الإهاب

السياسى، ومقدمة لأجندة عريضة لإعادة بناء السياسة السودانية. وبهذا الفهم كانت صيحات أكتوبر دعوة للقوى الحديثة لتعمل فكرها، وتجود مناهجها، وتشحذ خيالها حتى تترجم نبض الشارع إلى واقع ملموس فى العلاقات الاقتصادية، وفى المفاهيم الاجتماعية، وفى التركيبة السلطوية، وفى رسائل الأداء التنفيذى، وفى هياكل التنظيم السياسى، وفى القيم النسبية التى تحكم كل هذا.

أكتوبر: حقيقة أم وهم، كظهور العذراء؟

من الضرورى إذن، أن نفصح عن ما نعنى بالدعوة الأكتوبرية للتجديد أو بالحرى الرغائب الأكتوبرية فى التجديد، ونقول «الرغائب» عن قصد لأن الميثاق الأكتوبرى الأساسى الذى أجمعت عليه القوى السياسية وأعلنه السيد سر الختم الخليفة فى الثلاثين من أكتوبر لا يحمل فى شكله أو مضمونه معالم أجندة التغيير؛ بل نذهب أبعد من هذا للقول بأنه كان أبعد ما يكن عن هموم جمهرة الناس. تحدث ذلك الميثاق عن موضوعات محددة توحى المبادرة بإعلانها فى أول بيان لرئيس وزراء «الثورة» بأنها تمثل أولاً قمة هموم الميثاقيين، وثانيا الخطوط العريضة لأجندة التغيير. أعلن ذلك الميثاق:

- قيام حكومة مدنية انتقالية تتولى الحكم وفقًا لدستور ١٩٥٦ المعدل؛
- إجراء الانتخابات فى فترة لا تتعدى شهر مارس ١٩٦٥ لجمعية تأسيسية تمارس السلطة الشريعية وتضع الدستور؛
- إطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين المقيدة لها؛
- تأمين استقلال القضاء وجامعة الخرطوم.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- انتهاج سياسة خارجية فى فترة الانتقال ضد الاستعمار والأحلاف.

ترى ما الذى يعنيه هذا البرنامج لمواطن الجنوب الذى حمله الغيظ من سياسات الخرطوم على حمل السلاح ضدها، أو مواطن الغرب والشرق الذى قاده الإحساس بتجاهل الأحزاب «القومية» لمشكلاته إلى خلق تنظيمات موازية مثل جبهة تطوير دارفور

أو مؤتمر البجة؟ فمما لا خفاء فيه أن القضايا التى كانت تهجس فى نفوس صاغة الميثاق آنذاك كانت ذات طابعين، الأول مهنى مصلحى قطاعى حتى وإن ورد فى إطار مفاهيم شاملة وسامية مثل إطلاق الحريات العامة؛ أما الطابع الثانى فأيديولوجى، فالقضاة والمحامون وأساتذة الجامعة الذين كانوا فى طليعة مفجرى الانتفاضة حسبوا أن على رأس قضايا الأمة تكريس استقلال القضاء والجامعة، وأهل الأحزاب استقر بهم الرأى على أن فى التعجيل بالانتخابات وقيام الجمعية التأسيسية ووضع الدستور الحل النهائى لمشكلات السودان، وما كل هذه إلا إجراءات أو آليات.

أما الجانب الأيديولوجى فيبدو، أكثر ما يبدو، فى الإشارة للسياسة الخارجية، وغريب الأمر أن يولى الطامعون فى الحكم والسياسة الخارجية دون كل السياسات هذا الاهتمام الخاص، وأغرب من هذا الغريب أن لا ترد إشارة واحدة لما تنشئ من أجله الدول ـ برجعييها وتقدمييها ـ سياسة خارجية كانت هذه الدول فى المشرق أو المغرب، وبين العرب أو العجم. فالسياسة الخارجية هى البعد الخارجى للسياسة الوطنية، والسياسة الوطنية تخدم ـ أول ما تخدم ـ مصالح الوطن العليا. ولا تثريب على ندب الدبلوماسية السودانية لتحارب المحاور والأحلاف بيد أن هذا لابد له من أن يتم فى إطار مرجعى واضح هو حماية المصالح الوطنية، أو إغفال الإشارة للمصالح الوطنية وتحديد ماهيتها لا يعنى شيئًا غير أن الهاجس الأكبر فى عقول صاغة هذا النص هو تأكيد موقف ينطلق من التزام معين ويقوم على فرضيات معينة وبالتالى فهو لا يعبر إلا عن التزام عقائدى لمجموعة معينة مما لا يجعل منه قاسمًا مشتركًا فى فترة انتقالية.

مع ذلك القصور فى الميثاق الأكتوبرى ظللنا منذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان نحتفل بالحادى والعشرين من أكتوبر دون أن نتوقف لحظة من زمان للتملى فى ما هو هذا الذى نحتفى بذكراه. ويزيد من حملاتنا على الفحص فى أمر أكتوبر المزايدة والتعهير اللذان لحقا بشعاراتها فى فترة الديمقراطية الثانية التى أعقبت حكم أكتوبر الانتقالى، ثم مسعى نظام مايو للعودة إلى تلك الشعارات وترجمتها إلى برامج عملية، وأخيرًا المجاهرة بشعارات أخرى بعد سقوط النظام المايوى لا يراد بها إلا تهجين نظام

مايو ومع ذلك فإن ذلك الذى يهجنون هو نفس الشعارات التى دعت لها أكتوبر التى ما انفككنا نحتفى بذكراها. بسبب هذا التشويش ذهبت فى كتابى الذى أشرت إليه إلى وصف يوم ذكرى أكتوبر بيوم ظهور العذراء، فإخوتنا المسيحيون يحتفون كل عام بيوم ظهور السيدة دون أن يعرف الواحد منهم لذلك الحدث كنهًا محسوسًا لأن ذلك الحدث الباهر لا يعدو أن يكون شيئًا هلاميًا يستعصى على المرء تمييزه بالحواس الخمس، فهل هذا حقيقة هو حال انتفاضة أكتوبر؟.

حقيقة الأمر أن أهل السياسة - على تباين مواقعهم الفكرية - قد أخطأوا فهم الظاهرة الأكتوبرية أو تعاملوا معها بكثير من الرومانسية ومن هنا جاءت القطيعة بين الخطاب السياسى والواقع الاجتماعى. أخطأ فهم أكتوبر التقليديون كما أخطأ فهمها المحدثون. فالأولون ظنوا أو أوهموا أنفسهم بأن التبنى اللفظى لشعارات أكتوبر يغنى عن الالتزام بمضمونها، وحتى من حسنت نواياه من بينهم أخطأ خطأ نظريًا عندما ظن بأن الخطاب السياسى أمر يدور على مستوى لغوى بحت دون أدنى تلامس بين القول وأثر ذلك القول على أرضية الواقع الاجتماعى. ومن التقليديين أيضا من سلك بالناس طريقًا يخالف القصد، حين تظاهر بقبول توجهات أكتوبر فى ذات الوقت الذى كان يعمل فيه على تقويضها. ووجه الخطأ فى هذه الانتهازية الغبية هو ذهولها عن منطق التاريخ، وناموس التطور، وسنة التغيير. ولو كان أولئك المخاتلون يملكون الحد الأدنى من الحس بالتاريخ لتجاوبوا بصدق مع منطق التغيير لا لسبب إلا حماية لمصالحهم أو حماية جزء من تلك المصالح بدلا من الهروب إلى الأمام من الواقع الماثل إلى أن يجيئهم واقع آخر يفقدون معه كل ما يملكون.

كانت هذه هى محنة أكتوبر مع التقليديين. فما قضيتها مع نصرائها الصادقين وكلهم ممن لا يشكل المرء فى صدق توجههم نحو التغيير الاجتماعى، بل التغيير الجذرى فى حال بعضهم؟ محنة هؤلاء مزدوجة فهى فى جانب منها أزمة فكرية. وهى جانب آخر أزمة منهجية. إن التغيير الاجتماعى فعل يسبقه تعبير عن هذا الفعل كما يسبق ذلك التعبير تصور فكرى، وبعبارة أخرى فإن الأفعال تسبقها الأقوال كما يسبق الأقوال الفكر. بيد أنه لا بد لأى فكر من منطق عام يحكمه فى بداياته ونهاياته. فللتثوير منطق، وللإصلاح

منطق، وللمحافظة على القديم منطق، وللردة إلى الماضى منطق، فمنطق التغيير الجذرى، مثلا، يقتضى رؤية استراتيجية متكاملة، وبرمجة لهذه الرؤية تنعكس فى أجندة محددة للتغيير كما يقتضى وتنفذ أجندة التغيير المرغوب، ولا سبيل لهذا إن لم تكن هذه القوى على وعى كامل بالذى يجمع بينها بدلاً من تلهيها بالحديث عن ما يفرق وهناك من المقومات الموضوعية الكثير الذى يربط بين هذه القوى، كما هناك أيضا من الأوهام النظرية الكثير الذى يفرق بينها. إن الرؤية الموحدة. والبرمجة الرصينة لتلك الرؤية، والتأطير التنظيمى الذى يستوعب القوى القادرة على، أو ذات المصلحة فى تنفيذ أجندة التغيير هى فى مجموعها أمور تنكر التقافز فوق المراحل التأريخية كما تستنكر الظن بأن الواقع الاجتماعى يتغير لمجرد الرغبة فى تغييره والتعبير الطنان عن تلك الرغبة.

من بين مظاهر القصور الفكرى نقل تجارب الآخرين دون إعمال للذهن فى نقدها وتمحيصها، إما للظن بقدسية هذه التجارب أو للخمول الفكرى، ومن الغريب حقًا أن أغلب القوى الديمقراطية السودانية، فى كل مساعيها لتنظير الواقع السياسى، لم تستلهم التجربة الوحيدة التى تزعم بأنها أقرب التجارب لواقع السودان ألا وهى التجربة الهندية إذ فى تلك التجربة الكثير الذى يمكن أن يفيد منه الماركسيون، ويفيد منه العلمانيون، ويفيد منه الليبراليون، كما يفيد منه دعاة تديين السياسة، خاصة فى إطار نظام ديمقراطى تعددى، إلا أنا ظللنا من ذلك الزمام كما اليوم، ندعو للتعددية فى ذات الوقت الذى يريد فيه القومى العربى أن يبقى قوميًا على نهج «البعث» ويريد فيه الناصرى أن يبقى ناصريًا على نهج «تحالف قوى الشعب العاملة»، ويريد فيه الماركسى أن يظل ماركسيًا على طريقة لينين، وكل هذه مناهج لا تتوافق مع طبيعة النظام التعددى الليبرالى، ولهذا لم يكن غريبًا أن أصبح الخطاب السياسى للقوى الحديثة خطابًا شائهًا متناقضًا، إذ لا سبيل للإصابة فى التدبير دون ترتيب منهجى للأمور.

جديد أكتوبر... والقوى التقليدية

نسأل، من بعد، ما الجديد الذى جاءت به أكتوبر؟ ما هذا الجديد الذى تدافعت القوى التقليدية للاستظلال برايته، مرة بالادعاء الباطل، وأكثر من مرة بالمزايدة المدمرة؟ ولا

نستخدم تعبير «التقليدية» (traditional) بمفهوم معيارى يفهم منه اتهامنا لهذه القوى برفض الحديث والتطور وإنما بالمعنى الوصفى التاريخى للقاعدة التى تقوم عليها هذه القوى، ثم ما الجديد الذى نادى به الشارع فى عفوية طليقة وتنادى به دعاة التجديد، وهم صادقون فى ندائهم، إلا أنهم وقفوا بالنداء عند حد مضغ الشعارات أو انتهوا به إلى سفسطة نظرية، فاستبقوا لذلك الصراط ومن تجاوز الصراط ضل؟.

أهم ما جاءت به أكتوبر، فى اعتقادنا، هو إبراز قضية الوحدة الوطنية كأولى قضايا السياسة السودانية بوضعها لما كان يسمى بقضية الجنوب على رأس الأولويات فى أجندة السياسة السودانية. وقد أدرك أهل أكتوبر، بحس فطرى، بأن لا مندوحة لاستقرار السياسة فى السودان، ولا مجال لبناء اقتصاده، ولا سبيل لتحقيق الأمن الاجتماعى فى ربوعه قبل إيجاد حل لذلك المشكل المنهك المهلك، نتيجة لذلك الإدراك تحول شعار حل مشكلة الجنوب من نداء تتقاذفه الأفواه إلى برنامج واضح القسمات تجلى فى مداولات ومقررات مؤتمر المائدة المستديرة، وفى برنامج لجنة الأثنى عشر التى أصبحت نقطة مرجعية ارتكز عليها اتفاق أديس أبابا فى مارس ١٩٧٣. وعلى المستوى الوظيفى العملى أقدم قادة أكتوبر على إيلاء أمر واحدة من أهم الوزارات السيادية (وزارة الداخلية) لجنوبى هو الإدارى المقتدر كلمنت أمبورو تعميقًا للثقة فى نفوس أهل الجنوب الذين لم ير أهل الحكم فى الماضى ما يؤهلهم، رغم قدرات بعضهم، لأكثر من الوزارات الهامشية. ولم تكن الوزارات هامشية، بطبيعتها، وإنما للاستهانة التى عوملت بها فى تلك العهود مما كان ينعكس فيما أفردت لها من موارد وإمكانات. وعلى أى فالحلول التى نتحدث عنها هى حلول ابتدعت فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٣ ومع وعينا بأهميتها العملية ودورها الإيجابى بل وطبيعتها الثورية فى تلك المرحلة، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى الحل الشامل لمشكلات الانصهار الوطنى فى بلد فسيفسائى كالسودان.

تلك هى القضية التى منحتها ثورة أكتوبر الأولوية القصوى فى الأجندة العملية للسياسة السودانية، فما حال القضايا الأخرى التى أثيرت فى أكتوبر والتى تمثل فى مجملها رغبة أهل السودان فى الانتقال بالصراع السياسى من اقتتال على مظاهر

السلطة إلى خلاف حول جوهر الحكم، من تلك القضايا الدعوة لإعادة بناء الجهاز الإدارى حتى يصبح أكثر توافقًا مع واقع التباين الإقليمى والثقافى والاجتماعى، بل والطبقى؛ ومنها أيضا إبراز قضية العدالة الاجتماعية فى السياسة العملية بمعنى توجيه الاقتصاد القومى توجيهًا يستهدف تحقيق تلك العدالة خاصة بالنسبة للقوى التى ظلت مهمشة طوال فترة مديدة تربو على نصف قرن من الزمان. وانطبق هذا، أكثر ما انطبق على العمال والمزارعين الذين أصبح لهم وجود فعلى (وإن كان رمزيًا) داخل دهاليز السلطة الأكتوبرية عبر ممثلين مفوضين؛ وعلى أهل الريف (والذين اقتصر تمثيلهم فى حكومة أكتوبر على الجنوبيين، على الرغم من الوجود الفاعل للكيانات الإقليمية منذ الخمسينيات مثل مؤتمر البجة فى الشرق).

منذ ذلك التاريخ بدأ أهل الأحزاب التقليدية يتحدثون بلغة لم تعرفها أدبيات السياسة الوطنية من قبل وإن كانت تتردد فى مقولات أهل اليسار، وبخاصة الحزب الشيوعى. مثال ذلك قضايا تمثيل القوى الحديثة، وتوسيع رقعة المشاركة السياسية لتشمل العمال والزراع والنساء والشباب، وتقليص النفوذ السياسى القبلى بالحد من سلطان الإدارة الأهلية والإصلاح الزراعى، وإعادة النظر فى علاقات الإنتاج؛ ولكل واحدة من هذه الاصطلاحات معناها فى معاجم السياسة، ونماذجها فى تجارب الأمم. ولا ريب فى أن الترجمة الصحيحة لأى واحدة منهن ـ وفق معانيها المتعارفة وتجارب الأمم بشأنها ـ لا تقود إلا إلى نتيجة واحدة هى تفتيت القاعدة الاقتصادية وبالتالى الفعالية السياسية للقوى التقليدية طائفية كانت أو قبلية أو إقليمية. كما أن الشعارات الاقتصادية التى رفعتها أكتوبر، لو ذهب بها الناس إلى نهاياتها المنطقية، لقادت مباشرة إلى الحد من امتيازات ومطامح قطاع كبير من قوى الطبقة الوسيطة وهى نفس الطبقة التى ظلت تنادى بالتغيير إن لم يكن التثوير. فإنصاف أهل الريف لا بد له من أن يجىء فى جانب منه، على حساب أهل المدن، وإنصاف المظلومين أو من نسميهم فى أدبياتنا السياسية بالمسحوقين لا بد له من أن يكون على حساب الموسرين نسبيًا وأكثر هؤلاء ينتمون إلى الطبقة البرجوازية التى تنتمى لها، أو تتحدر منها، قوى التغيير هذه، كما أن إنصاف أهل

الأطراف يقتضى، بالضرورة، إعادة توزيع الثروة بصورة تؤثر، أكثر ما تؤثر، فى أهل المركز؛ هذا هو منطق الأشياء عندما نتحدث عن إعادة الهيكلة للاقتصاد إلا أن ظننا بأن هناك «كمكة» ستقع على الناس من السماء.

تبنت القوى السياسية التقليدية جميعها، شعارات أكتوبر، بل أخذت تُضمن تلك الشعارات فى برامجها ومواثيقها المستحدثة. ولا نظلم الأحزاب فتيلا إن وصفنا برامجها بالحداثة فقد عشنا فى قلبها زمانًا ولم نعرف لها برامج ومواثيق بالمعنى الذى نتحدث عنه أو المعنى الذى أخذت هى نفسها تتحدث به عقب أكتوبر، كفى فى هذا الشأن، ما قاله محمد أحمد محجوب أحد المرموقين من رجالات تلك الأحزاب عندما كتب: (كان الشىء الكثير متوقعًا من الأحزاب، فقصرت جميعها عن تحقيق هذه التوقعات إذ لم تكن لديها برامج مفصلة ومحددة وفقًا لأهواء الحزب)(*). ومع هذا! فنحن لا نأخذ قول المحجوب هذا على عواهنه لأنا ندرك أن تلك الأحزاب قد عرفت بين صفوفها نفرا من أهل الفعل أسهموا إسهامًا لا ينكر فى بناء قاعدة مكينة للتطور وأساس متين للحكم السليم فى السودان. من أهل الفعل أولئك نخص بالذكر ميرغنى حمزة الذى خلف أهرامات شامخة فى أكثر من ميدان: امتداد المناقل، كهربة خزان سنار، خزان الرصيرص، تطوير التعليم الفنى فوق مستوى الثانوية، توسيع الأبحاث الزراعية، تطوير الهندسة الزراعية وفلاحة البساتين بل إنشائهما بوزارة الزراعة. بيد أن الذى نتحدث عنه هنا ليس هو المنجزات الفردية وإنما البرامج الحزبية المتكاملة التى تستهدى برؤية استراتيجية ذات أفق بعيد وتلتزم بتنفيذها مجموعة سياسية بعينها بحيث تصبح القدرة على تنفيذ هذه البرامج هى موضوع التبارى بين قيادات الحزب، كما يصبح النجاح فى تحقيقها هو المعيار الذى يحكم به الناخبون على أداء ذلك الحزب.

وعلى سبيل المثال نشير إلى البرنامج المتكامل الذى أعده السيد الصادق المهدى لحزبه، حزب الأمة. تحدث ذلك البرنامج عن تأميم النظام المصرفى والتأمين، وتحدث

(*) الديمقراطية فى الميزان، ص١٧٧.

عن سودنة التجارة، وتحدث عن التربية والتعليم وقضية الجنوب، وعلى الرغم من قصور ذلك البرنامج ـ شأن برامج ذلك الزمان ـ عن النفاد لأعماق بعض المشكلات فإنه كان يمثل ظاهرة جديدة فرضتها الروح الأكتوبرية على الأحزاب.

«الأجندة» الأكتوبرية... وأهل اليمين الجديد:

مثل هذا البرنامج هو ما نسميه جوهر الحكم ولب السياسة، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون أو ينبغى لهم. لا يختلف فى هذا الشأن السياسى التقليدى عن ذاك المحدث، كما لايختلف السياسى الدينى عن ذاك العلمانى. ونذكر أن بعضًا من أهل السياسة قبل أكتوبر كانوا يتحدثون عن ضرورة استهداء الحكم الديمقراطى الليبرالى فى السودان بأحكام الدين الحنيف إلا أن أصواتًا جديدة أخذت ترتفع عالية بهذا الشعار غداة انفجار أكتوبر، ومع فارق واحد (وهو فارق كبير). الفارق هو أن دعوة الأمس كان يؤطرها كثير من التسامح أما دعوة اليمين الجديد ـ وهو على وجه التحديد «الإخوان المسلمون» أو جبهة الميثاق الإسلامى فيما بعد ـ شابتها منذ البداية غلواء ذهبت مذهبًا بعيدًا فى قسر الناس على رؤية معينة للدين. ويكاد المرء يظن بأن «الإخوان المسلمين» لم يستمسكوا بالمرجعية الدينية إثباتًا لمشروعيتهم وإنما تبريرًا لإرهاب خصومهم السياسيين باسم الدين إذ تميز «الإسلاميون» الجدد بظاهرتين غريبتين، الأولى هى إضمارهم أكثر مما يعلنون مما أفصح عنه تأرجح مواقفهم فى أكثر القضايا إن لم يكن كلها. والثانية هى أنهم، على الرغم من زعمهم بأنهم دعاة تجديد إسلامى يهدف إلى تجذير العصرانية فى المنبت الدينى، أصبحوا فى نهاية الأمر نسخًا شائهة من الإسلام التقليدى السودانى دون أن يملكوا أهم ما تميز به التقليديون: المسامحة والمياسرة.

فمن الناحية الفكرية عجز «المجددون» عن الانتقال بالدعوة الدينية من التبشير المنبرى إلى التطبيق العملى؛ فـ «شرع الله» لم يعن عند أغلب المنتسبين لتلك «الأصولية» غير الرسوم المظهرية ـ على المستوى الاجتماعى ـ مثل إطلاق الرجال للحاهم وتحجيب النساء لوجوههن، ولم يعن على المستوى الخلقى غير استنكار الكبائر وموجبات الحدود، كما لم يعن، على مستوى التدين، غير الشكل الظاهرى المحسوس فى الفرائض العبدية.

كان هذا هو قصاراهم فى فهم تعاليم الدين الحنيف ومع ذلك ما انفكوا يتحدثون عن الإسلام كبديل حضارى للثقافة المعاصرة. بهذا سقط «الإخوان» فى امتحانين، على الرغم من مشروعية الدعوة لتأصيل المستحدث فى التراث بحسبانه، رد فعل طبعى ضد التغريب أو الذوبان التلقائى فى الغير وما يصحبهما من شعور بالدونية، سقوطهم الأول كان فى هذا الاقتراب الخاطئ من ظاهرة التغريب كحالة استلاب ثقافى لا يمكن أن تعالج إلا عبر التلاقح الفكرى بين الوافد والموروث لا الرفض الكامل لحضارة العصر التاريخية. لأن ذلك الرفض يعنى إننا قد كتبنا على أنفسنا الفناء، وفرضنا عليها الخروج طواعية عن الحضارة المعاصرة مما يقعدنا عن استبصار أى آفاق بعيدة للتغيير الاجتماعى. وعمق من هذه السقطة الأولى أن «الرافضة الجديدة»، مع كل إدانتها اللفظية للغرب وحضارته، ظلت تستغرق النفس بشراهة غريبة فى كل مصنوعات هذه الحضارة، خلاصة الاستهلاكى التبديدى منها، هذا مسلك ختول لا يعبر إلا عن فقدان الأمانة الفكرية، وليس هذا هو شأن الرائدين، فالرائد لا يكذب أهله.

أما السقطة الثانية فهى العجز الفكرى لـ «الأصوليين» عن انتشال الدين من الوهدة التى تردى فيها منذ عصور انحطاط الدولة الإسلامية حتى انتهى أمره إلى رسوم ومظاهر وكهنوت ومؤسسة دينية لا صلة بينها وبين العصر مما قاد إلى الفصل الحقيقى بين الدين والدنيا. وجاء إسلاميو النصف الثانى من هذا القرن، ليحملوا أهل السودان حملانا على العودة إلى بعض تلك المظاهر الدينية أو القيم الاجتماعية المنسوبة للإسلام، لا عبر التبشير والتنوير كما كان يفعل الأسلاف بل عبر الإرهاب الفكرى؛ وما الإرهاب إلا رداء يستر به «الأصوليون» عورتهم، أى عجزهم عن الاجتهاد المبدع. فالحياة التى يحسبون أن الدين جزء لا يتجزأ منها ليست كلها صلاة وصيام وزكاة، ولا كلها شرب وقصف ومجون. ومع هذا فإن قيض لك أن تستمع إلى ما كان يلمح به دعاة الإسلامية الجديدة من حديث حول العودة إلى عهود الإسلام الزاهر (وكأن تاريخ الإسلام كله ازدهار). أو ما يرددون حول غضب العلى القدير علينا حتى ابتلانا بنقص فى الأنفس والأموال الثمرات (وكأن أزمات السودان كلها تعزى لعصيان الخلق لأوامر الله) تحسب أن

هؤلاء القوم يعيشون فى عالم غير ذلك الذى نعيش فيه. ونقطع بأن الحرب فى جنوب القطر التى سعى مؤتمر المائدة المستديرة لإطفاء نارها لم تتقد نتيجة لغضب الله علينا وإنما لسياسات صنعناها بأيدينا. ونعلم أن استشراء مرض النوم فى جنوبى القطر أو الكلازار فى أطراف النيل الأزرق لم يكن عقابا من رب العباد لعباده، وإنما هو نتاج مباشر لظروف اقتصادية واجتماعية، هذه هى الأمور التى يجب أن يتجه لها جهد أهل السياسة وجهد الطامعين فى الحكم، ولا يملك أحد أن يدعى بأن الحل لأية واحدة من هذه القضايا يكمن فى التعبد بأقوال السلف أو فى الترديد الحرفى لما رواه الشيخان.

كل هذا هو الذى كان يترجاه أهل السودان فى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٦٤ عندما خرجوا إلى الطرقات، وخرج معهم فى المقدمة الدكتور حسن الترابى يدعو لإقامة دولة الله على الأرض. خرج أهل السودان إلى الطرقات يومذاك وهم جانحون إلى السلم من بعد أن أنهكتهم الحرب الدرور، وخرجوا ينادون بإنهاء عزلة السودان من بعد أن أصبح يسمى فى قارته «رجل إفريقيا المريض» وخرجوا يدينون نظامًا تناقض بناؤه وانحل إبرامه ويؤملون فى إقامة نظام جديد يعدو بهم فوق حواجز الزمان والمكان لكيما يلحقوا بركب الإنسانية. ولا سبيل لتحقيق كل هذه المطامح إلا بسياسات قصدية يختارها ولى الأمر بالبصر وينفذها بالعزم وهذا هو ما نسميه فى معارفنا الدهرية بالإرادة السياسية، ومناط هذه السياسات هو قضايا الناس فى حياتهم اليومية والتى لا تعين على حل عنعنة الأحاديث أو يفيد فى علاجها تذكير الناس بعزمات الله، فعزمات الله هى ما أوجب الله على عباده دون أن يجعل بينه وبينهم وسيطًا. كما لايغنى عن الإقبال العلمى على معالجتها استذكار آثار الماضى الزاهر، لا من باب الذكرى التى تنفع المؤمنين، وإنما كمحاولة لإسقاط قديم عفى عليه الزمن على واقع معيش لا يمت لذلك القديم بسبب حتى وإن صلح ذلك القديم فى إطاره التاريخى وفى فضائه الزمانى والمكانى.

اليسار الأكتوبرى وجوهر الحكم

تحدثنا عن الموقف المراوغ للقوى التقليدية من قضايا التجديد فى أكتوبر كما تحدثنا بتفصيل أكثر عن موقف «الأصولية» المزعومة من بناء مجتمع إسلامى جديد بعد أكتوبر،

فما حال «قوى اليسار» بالقبالة؟ وكثيرًا ما نستخدم فى أدبياتنا السياسية تعبيرات مثل القوى الحديثة أو القوى الوطنية الديمقراطية، أو القوى التقدمية ونحن نطبق فى تحديدها معايير قيمية إيديولوجية يسود فيها الاعتبار الذاتى أكثر من الحكم الموضوعى. ولهذا أجفل من استخدام هذه التعبيرات لأنها عهرت بالاستخدام الجاهل حينًا، والباطل فى أكثر الأحيان حتى لم يعد المرء يستبين إن كانت الديمقراطية، مثلا هى صفة لتوجه فكرى له معالمه، ونعت لموقف سياسى له ضوابطه، أم هى برآة بابوية يوزعها من يوزع على من يوزع، ومتى شاء أن يوزع، كما لم يعد الإنسان يدرك إن كان اليسار هذا فخذًا فى قبيلة تنتسب إليها بالانحدار السلالى، أو إرثا يصبح حقا لأبنائك بفضل موقف وقفته فى أكتوبر ١٩٦٤ أو وقفة جدك الثائر فى فبراير ١٩٢٤.

وفى غياب الرؤية الاستراتيجية والمعايير العلمية الموضوعية لتقويم التاريخ وطبيعة القوى الاجتماعية أصبحت الأحكام على المواقف السياسية. فى الغالب الأعم، تقوم على الانطباع الذاتى وتخضع لطوارئ الحدثان مما جعل الأحكام بشأنها تتبدل كل صباح وفق مقتضيات التوازن التكتيكى العابر، وليس من العلم فى شىء أن يتخلى النقد السياسى عن منهجية التحليل الموضوعى لينزع إلى أحكام تقوم على الانطباع لأن الأحكام الانطباعية، بالضرورة، أحكام تجافى المنطق شأن كل ما ينطبع فى الوجدان من تصور دون أن يقول به العقل مستهديًا بمعايير مستقلة كل الاستقلال عن الأحاسيس الوجدانية. كما أن الوجه الآخر للانطباعية هو شخصنة الأحداث بالصورة التى يختلط فيها الذاتى بالموضوعى، مما أدى إلى غياب كامل للتفكير النقدى الموضوعى للتجارب؛ ولانعدام هذه الموضوعية ارتبط نقد التجارب ورد الفعل على ذلك النقد ارتباطًا كبيرًا بالكرامة الشخصية. وعندما يضحى النقد لممارسات الأحزاب أو أداء الأفراد والجماعات رديفًا للقذف والإساءة ينتهى الأمر بالكثيرين إلى الاستكبار من إعادة النظر فى أحكامهم الخاطئة ومراجعة مواقفهم التى تستلزم المراجعة وما ذلك إلا العزة بالإثم.

ومن الجانب الآخر أضر الاختزال الأيديولوجى للحقيقة ضررًا بالغًا بقدرة ذوى النظرة الأحادية على التفاعل مع الواقع المتغير، وخاصة عندما أصبحت النظريات وثنا

يعبد. وليس من العلم فى شىء أن يفترض المرء أن فى السياسة أحكامًا صمدية كالأديان، كما ليس من العقل فى شىء أن يفترض المرء أن فى العلوم الاجتماعية أحكامًا مطلقة. إن السياسة علم اجتماعى يخضع لكل ما تخضع له العلوم الاجتماعية من تجريب، وتتعرض لكل ما يتعرض له المجتمع من متغيرات ولهذا فلا بد من أن يصحب الافتراضات النظرية بشأنه دومًا شىء من عدم التيقن. ومن الغريب أن يفترض أحد أن هناك أحكامًا مطلقة فى العلوم الاجتماعية فى الوقت الذى تشكك فيه العلوم البحتة التى تعالج المجرد غير المحسوس كالرياضيات (أكثر العلوم صرامة) فى إمكانية الصيرورة إلى المطلق حتى وإن قبلت، من الناحية النظرية بإمكانية تلك الصيرورة(*).

إن الظن بأن هناك أحكامًا مطلقة فى مجال العلوم الاجتماعية التى تعالج أمور الإنسان وهو كائن يتأثر بالحدثان، ويتقلب مع عوادى الزمان ظن يخالف طبائع الأشياء، ولايسنده دليل. ومع ذلك فقد وجد هذا اليقين الثابت طريقه إلى العلوم الاجتماعية على يد من سعوا لتطبيق النظريات السياسية الدهرية وجعلوا منها. كما قلنا وثنًا يعبد. وأكثر ما يكون هذا عند المنتسبين للنظريات الكوزمولوجية و«شبه النظريات» القومية إذ أصبحت النصوص المنقولة عن تلك النظريات النظرية نصوصًا مقدسة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها. وبدهى أن ينتهى مثل هذا التوجه بالفكر السياسى نفسه إلى التحجر، كما ينتهى بالمذاهب السياسية إلى طرق صوفية جديدة لها أشياخ، وأقطاب، وإبدال، ومحفوظات ثم من بعد رواة يعنعنون الأحاديث عن شيوخها أيا كانت الملة التى ينتسب إليها المريدون. فهناك الطريقة الماركسية، والطريقة الناصرية، والطريقة القومية البعثية بمن تعرق من أهلها ومن أشأم، ثم هناك طريقة خاتم أنبياء السياسة فى بلاد العرب والتى يسمونها بالنظرية الثالثة.

(*) قاد هذا الشك الرياضيين إلى ما يعرف بنظرية عدم التيقن، ونشير هنا بوجه خاص إلى ظاهرة الصيرورة إلى الصفر المطلق حسبما يقول بها علماء ميكانيكا الكم، أى الحالة التى يفترض فيها انعدام الوزن والضغط والحجم بالصورة التى تتوافق فيها، فى نفس اللحظة، الحركة مع السكون، أو بعبارة أخرى الحالة التى يكون فيها الشىء ثابتًا ومتحركًا فى ذات الوقت. وقد حمل الشك فى إمكانية الصيرورة إلى المطلق الفيزيائى الألمانى فيرنر هايسنبرج للخروج على الناس، فى النصف الأول من هذا القرن، بنظريته المعروفة باسم مبدأ عدم التيقن (principle of incertainty) والتى حاز بها على جائزة نوبل فى عام ١٩٣٢.

ومهما كان من أمر اهل الاعتقاد هؤلاء فإن القوى الحديثة أو الديمقراطية أو اليسارية التى نتحدث عنها فى السودان هى ببساطة تلك المجموعة التى تنتمى إلى الطبقة الوسيطة والتى يحتم عليها تعليمها، وتجاربها الدهرية، ومصالحها الطبقية الآنية، ومطامحها المستقبلية السعى لبناء مجتمع عصرى جديد تحقق ذاتها فى إطار وفق ما تعلمته من مناهج فى الدراسة والاستقصاء.. ووفق ماخبرته أو شهدته من تجارب فى العالم من حولها. وقد فرضت المرحلة الراهنة لتطور السودان على هذه الشريحة الاجتماعية، وبخاصة نخبتها الحاكمة، أن تلعب دورًا أكبر بكثير من وزنها العددى بحكم سيطرتها على القطاع الحديث فى مجتمع بدوى تستعصى عليه العقلانية، وتختبط فيه القيم. فما الذى صنعته هذه النخبة الحديثة لعقلنة نداء الشارع فى أكتوبر أى ترجمته عقلانيًا إلى برامج صالحة للتطبيق، دع عنك عقلنة المجتمع كله، والبرامج التى نتحدث عنها هى تلك التى تصلح للتطبيق لأنها أخذت فى الاعتبار الكيمياء الحيوية للمجتمع، ونعنى بهذا الطاقة الاستيعابية لذلك المجتمع، إذ لا سبيل لقسر أى مجتمع إنسانى على قبول أية فكرة أو أى هياكل اجتماعية جديدة إلا فى حدود ما تتسع له تلك الطاقة.

نسأل، ما الذى صنعته القوى الحديثة للانتقال بالجدل النظرى حول شعارات أكتوبر إلى حوار اجتماعى عملى؟ فالتحول الاجتماعى لا يتم بالنوايا الطيبة، ولا يتم بالحماس الطاغى، ولايتم بالإرعاد الهادر فى الطرقات، تمامًا كما لا يتم بالانكباب على القضايا الآنية معزولة عن كل ما سبقها ودون استشراف لما سيترتب عليها؛ فللراهن جذور فى الماضى، وللحاضر انعكاس على المستقبل، ما الذى صنعته هذه القوى على المستوى النظرى لبناء أحكامها السياسية والاجتماعية على المعرفة والتجربة المتراكمة (المحلى منها والخارجى) بدلا من نقل تجارب الغير دون تحليل سليم لواقع الغير الذى أسست عليه تلك الأحكام؟ وما الذى صنعته أيضًا لاستلهام المعارف المتراكمة، بصورة عامة، وفى رسم السياسات الكلية والاستراتيجيات الكبرى، بدلاً من بنائها على المعرفة اليومية المبتذلة أى المعرفة المستمدة من الفعل اليومى التجريبى؟ فالمعرفة المبتذلة، وإن أفادت فى التكتيك، إلا أنها لا تعين على بلورة الرؤية البعيدة أو النظرة الاستراتيجية.

ألمحنا منذ قليل إلى كيف أن أنصار أكتوبر قد عمدوا إلى الانتقال بقضية الوحدة الوطنية أو ما كان يسمى بمشكلة الجنوب من طور الشعار والقول إلى طور البرمجة وبالفعل فى مؤتمر المائدة المستديرة، وكان ذلك المؤتمر هو الإنجاز الأكتوبرى العملى الوحيد مما يحمل على التساؤل عما لحق بالرايات الأخرى التى رفعتها أكتوبر. على هذا السؤال يجب المرء ـ وهو حسران ـ بأن تلك الرايات قد نكست الواحدة تلو الأخرى، مما أدى إلى هزيمة القوى الحديثة هزيمة نكراء تبعها إحباط فجوع، ولا مهرب من الاعتراف بأن تلك الهزيمة كانت نتاجًا طبيعيًا لعجز القوى الحديثة عن الإقبال على القضايا التى طرحت إقبالاً ممنهجًا مما قاد إلى أن تصبح مطامع أكتوبر نداءات معلقة فى الهواء. أو منى عصية يتغنى بها الحداة والشعراء. أدهى من ذلك الإخفاق فى ترجمة النداءات إلى برامج عملية صالحة للتطبيق عدم الاقتدار على تحقيق ما هو أدنى منها ألا وهو تسخير المد الثورى العارم يومذاك لتحقيق تراض تاريخى حول قضايا السياسة السودانية المحورية، ومن ذلك لا مركزية الحكم، وتمثيل القوى الحديثة، وكلاهما هدفان قبلت بهما القوى التقليدية غداة انتفاضة أكتوبر. ولعل المآسى التى تآزرت، فيما بعد، ليس فقط بعد أن ووريت شعارات أكتوبر تحت (التراب السودانى) بل عقب انتفاضة إبريل يؤكد ما ذهبنا إليه حول العجز الأدائى عند قوى التغيير.

لم يجئ خذلان القوى الحديثة فقط لقصورها عن البلورة الفكرية لأجندة التغيير التى طرحتها أكتوبر بل أيضا لعجزها عن خلق الإطار التنظيمى الأمثل لاستيعاب قوى التغيير مما قاد لانغماس هذه القوى فى لعبة سياسية منهكة لا تملك لها حولا، ألا وهى لعبة التعددية الليبرالية. ولا نتحدث هنا عن التعددية بأصلها المعروف، وإنما بصورتها المسيخة التى عرفها السودان (قشرة) عصرية خارجية الصقت على (جالوص) سودانى متين أعمل أيديهم فيه طيانون مهرة. أخذت القوى الحديثة تنازل خصومها من السياسيين التقليديين فى حرب هم أبطالها. وبسلاح هم أكثر مهارة فى الرمى به. وفى معارك هم الذين كانوا دومًا يحددون مواقيتها، بل وفى لعبة ظل هؤلاء التقليديون يبدلون

أحكامها متى شاءوا وكيف شاءوا. هذه القوى التقليدية نفسها، مع انتصارها الظرفى فى تلك اللعبة المنهكة، لم تدرك بأنها ستكون خاسرة فى نهاية المطاف لأنها لن تستطيع إيقاف عجلة التاريخ. وهكذا استمرأت القوى الحديثة التلهى بالنصر الظرفى الشكلى عن مواصلة النضال من أجل الانتصار التاريخى، فى حين تلهت القوى التقليدية بالظرف الآنى من خلال مناورات التعددية المزعومة عن السعى لتحقيق مصالحة تأريخية بين كل أهل السودان، شمالهم وجنوبهم، مسلمهم وغير مسلمهم، حضريهم وريفيهم، عسكريهم ومدنيهم، قديمهم وحديثهم.

من الطبيعى. والحال هذه، أن لا يفلح المحدثون فى تحقيق الحد الأدنى من مراميهم على الرغم من انتصارهم الموهوم بإشراك القوى الحديثة فى السلطة عبر دوائر الخريجين أو الاعتراف بشرعية الحزب الشيوعى، كما لم ينجح التقليديون فى الاستئثار بتلك السلطة رغم انتصاراتهم الانتخابية. فشل كلاهما فى إقامة حكم وطيد الأركان تحت ظل نظام ليبرالى تعددى لأن الليبرالية الحقة لا تفترض فقط التنوع فى وجوه المشاركة السياسية، بل أيضا فى وجوه الحقيقة وفى وسائل الوصول إليها، وقد أثبت الواقع السودانى أن لا مجال لأى استقرار سياسى دون اصطلاح على هذه المبادئ الأساسية حتى لايحسب أى مواطن بأنه وحده هو الذى يملك الحقيقة خاصة إن كانت تلك الحقيقة متعلقة بقضايا الكيان والوجود؛ أو يظن مواطن ثان بأنه صاحب القول الفصل فى أين يجب أن يتجه السودان، وكيف يتجه. ولا شك فى أن النظام الذى يحسب أهل الحل والعقد فيه، كانوا فى مواقع السلطة أو مراكز التأثير فى الفكر والتوجيه، بأن هناك وجهًا واحدًا للحقيقة فى كل ما يتعلق بأمور الناس فى هذه الحياة الدنيا، أويدعى سدنته بأنهم وحدهم الذين يملكون المنهج الوحيد النافذ إلى الحقيقة، نسبوا أنفسهم للعلمية أم نسبوها إلى الدين، هو نظام أبعد ما يكون عن الديمقراطية التعددية الليبرالية.

إن المثال الباهر لتبديل القوى التقليدية لأحكام «لعبة» الليبرالية متى شاءت وكيف شاءت هو قرارها بحل الحزب الشيوعى وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان، ولا شك فى

أن أبطال تلك المأساة المسلاة قد ظنوا بأن الليبرالية لعبة سياسية تبدأ وتنتهى عند جانبها الإجرائى الذى يتمثل فى الاقتراع الدورى، والأغلبية الآلية التى يقرون بها ما يشاءون وأنى شاءوا حتى وإن ذهبت مشيئتهم تلك إلى حد إلغاء القوى المناهضة لهم من الخارطة السياسية، لا عن طريق الأسلوب الوحيد الذى تقول به الليبرالية الا وهو صندوق الاقتراع بل على الرغم مما قال به صندوق الاقتراع. ونكرر القول بأنا نتحدث هنا عن الممارسة السياسية فى ظل نظام ينعته أهله بالليبرالية التعددية إلا انه يدور بخلد هؤلاء «اللعيبة» بأن خروج اللاعبين على أحكام اللعبة (أى لعبة) لا يقود إلا إلى نتيجة واحدة هى (فركشة) اللعبة. هذا هو ما تدلنا عليه معارفنا السياسية، تمامًا كما تدل عليه معارفنا (الكروية) (على محدوديتها) بدءًا من (الدافورى)(*) الذى يقف المحروم من اللعب فيه فى قلب الحلبة ويقول: (يا أنا فيها يا أفسى فيها) ومن المحزن حقا أن يصبح هذا (الفسو) جزءًا لا يتجزأ من تراثنا السياسى وليس فقط من تجاربنا (الكروية).

كان خطأ القوى الحديثة هو قبولها لهذه الليبرالية الشائهة والإذعان لأحكامها وهى تعزى النفس بإطلال فجر جديد للحريات المدنية العامة بعد ستة أعوام من حكم الأوليغاركية العسكرية؛ وكأن الليبرالية هذه لا تعنى أكثر من حق تكوين الأحزاب، وحق إصدار الصحف وحق تسيير التظاهرات، ومن العبث أن يظن بأن أهل السودان قد شقوا عصا الطاعة على نظام عبود لأنه كان نظامًا عسكريًا لايحترام الليبرالية كما يعرفها المولعون بها والراكنون إليها؛ فإن كانت هذه دوافع أهل السودان فى محاربة نظام عبود فلأ شرعوا رماحهم وهبوا فى وجه ذلك النظام منذ السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ عندما استولى على الحكم. ومن العبث أيضا أن يقول قائل بأن القوى التقليدية التى اندفعت لاهثة وراء انفجار أكتوبر الهادر قد فعلت هذا لحبها المفرط فى الليبرالية

(*) اسم يطلقه الصبية فى الأحياء السودانية على لعب كرة القدم دون ضوابط محددة ولعل الكلمة قد اشتقت من دفر دفرًا اى دفع الشخص فى صدره.

بأحزابها المتعددة، وحرياتها الرحيبة، فإن كان هذا هو حالها لما كان أول المؤيدين لحركة عبود (المباركة) هما السيدان الجليلان، راعيا الديمقراطية الليبرالية(*).

إن استكانة أهل الحكم فى السودان لانقلاب عبود لم تكن لجبن أمام الجيش أو عزوف عن الديمقراطية وإنما كانت، أساسًا، لأن الإيمان بالديمقراطية نفسها لم يكن أكثر من إيمان هامشى، فالديمقراطية السودانية لا تعدو أن تكون وجهًا عصريًا لحكم تقليدى أو ما سميناه (قشرة طوب على جالوص بلدى) تمامًا كان أن الأحزاب التى ينتمى إليها أولئك الديمقراطيون لم تكن أكثر من واجهات عصرية لهياكل اجتماعية تقليدية. ومرة أخرى نقول بأنا لا نصدر هنا حكمًا قيميا على تلك الهياكل عندما نصفها بالتقليدية وإنما نزعم أن الطائفية التى تقوم على احترام القيادة احترامًا ما يقارب القداسة - إن لم يكن هو القداسة نفسها - شىء، والحزبية التى تقوم على خضوع القيادة للقاعدة شىء، آخر، لهذا، فعلى الرغم من كل مظاهر الالتزام بالديمقراطية عند أهل الحل والعقد فى السودان فإنهم لايجدون غضاضة فى الرضا بالحاكم الوطنى غير «الديمقراطى» إلى حين كما أنه يستوى عند جمهرة الناس الحاكم الوطنى طالما أفلح فى أن يوفر لهم الأمن والطمأنينة، ويستوفى لهم الضرورى من حاجاتهم. ولعل فيما أورد الأستاذ أمين التوم بقلمه العف، وعقله الفاحص، وصدقه الذى لا يجارى حول موقف السيد عبد الرحمن المهدى من انقلاب عبود، ما يؤكد الذى ذهبنا إليه(**).

(*) تفيد الاشارة هنا إلى ما حدث فى سانتياقو (شيلى) فى عام ١٩٧٣ عندما انقض الجنرال بنوشيه بدباباته ومصفحاته على الحكم التعددى الديمقراطى القائم. تحدثنا الكاتبة ايزابيل ايندى (ابنة أخ الرئيس سلفادور ايندى) كيف انتهت أيام الانقلاب الثلاثة، وقد اسمتها أيام سانتياقو الكالحة الثلاثة باعتقال مائتى ألف شيلى ومصرع بضع مئات منهم يتقدمهم سلفادور ايندى الرئيس المدنى الذى أطيح به والذى مات أمام قصره ومدفعه فى يده. وتروى ايزابيل فى كتابها (بيت الأشباح) كيف رفض ايندى الاستجابة لطلب العسكر بمنحه هدنة لمدة ساعة كاملة يتوقف فيها القصف على قصر مونيدا حتى يخرج من القصر هو ورفاقه سالمين، وآثر الموت واقفًا فى سبيل الديمقراطية التى جاءت به للحكم.

(**) روى أمين التوم عن السيد العظيم أنه عندما قام الجيش بحركته «فكر الإمام فى الصمت أو إصدار بيان معارض للانقلاب لكنه خشى أن تنتج عن أى من الموقفين حرب أهلية يصلى بنارها الأنصار وحدهم ولا يعلم إلا الله مدى ما تخلفه من دمار. وقال السيد فيما بعد إنه يعتبر ضباط الجيش ابناءه أيضًا ومن الممكن التشاور والتفاهم معهم فى وقت مقبل على إعادة السلطة للشعب». «ذكريات ومواقف» ص١٦٠.

فأهل السودان، إذن، لم يقبلوا عبود حبًا فى عسكريته، ولكن بغضًا فيما كانوا يشهدون ويلمسون من عبث المدنيين. وأهل السودان أيضا لم يستكينوا لرجال (الكاكى) هلعًا من بزتهم العسكرية أو انهزامًا أمام جحافلهم وإنما لأنهم لم يخالوا جيش السودان قوة غازية من الأرناؤوط، ولم يحسبوا قائده نظيرًا لمحمد الفتردار. كان فى اعتقاد أهل السودان. كما كان فى اعتقاد كبارهم. أن الحكم الوطنى حق مباح لكل مقتدر عليه بصرف النظر عن البزة التى يرتديها الحاكم.

وقد يفيد كثيرًا لو أمعن النظر حماة الليبرالية ونصراؤها من القدامى والمحدثين، فى أحداث ١٩٦٤ وتساءلوا: لماذا استقبل الناس عهد عبود بشىء هو أقرب إلى الترحاب منه إلى الاستكانة؟ ولماذا ودعوه بشىء هو أشبه باللعنة منه بالاستنكار؟ كان فى ظل الكثيرين من أهل اليسار ـ وبعض الظن إثم ـ إن الشارع السودانى لم ينفجر غيظا إلا كراهية فى (رجال الكاكى). وكان فى ظنهم أيضا أن (جيل البطولات وجيل التضحيات) لم ينتفضنا إلا لشبقهما بتعدد الأحزاب وولعهما بحرية التعبير، وليس هذا الظن بأقل إثمًا من سابقه ونزعم بأن الذين حملوا السلاح فى جنوب السودان لم يحملوه لهذه الأسباب، كما أن الذين تعاطفوا من أهل الشرق وأهل الغرب مع صيحات الشارع الخرطومى يومذاك لم يفعلوا ذلك لفرط غرامهم بالحقوق الدستورية المدنية. هؤلاء كانوا هم أهم نصراء ثورة أكتوبر. إن الذى حمل أهل الجنوب على مناهضة نظام عبود، بحد السيف، والذى حمل أهل النجوع النائية الأخرى فى الريف السودانى على السلبية تجاهه، إن لم يكن الرفض له. هو عجز ذلك النظام عن حل قضاياهم التى تتعلق بالحياة والبقاء، فالحقوق التى حارب من أجلها أهل الريف هى الحقوق الطبعية وأولها حق الحياة، أى حق الإنسان فى أن يبقى كريمًا وفاعلا فى وطنه، وليست هى الحقوق المدنية مثل حق التجمع، وحق التنظيم، وحق التعبير، ولئن أصبحت الحقوق الأخيرة (الحقوق المدنية) هى الراية التى تتجحفل وراءها القوى الديمقراطية فى أوروبا فما ذلك إلا لأن تلك البلاد قد تجاوزت أزمات البقاء والحياة من زمان بعيد وأصبح فى مقدور أهلها أن يقولوا: «ليس بالخبر وحده يحيا الإنسان». وما كان أحجى بدعاة التغيير فى السودان بأن يرموا بكل ثقلهم

وراء التنظيمات التى تقود هذه القوى المهمشة حتى تصبح درعًا واقية لهم، إلا أن عناصر التغيير هذه قد استغرقت غايتها فى هموم أهل الحضر، بل هموم النخبة من أهل الحضر. لهذا لم يبق للمهمشين فى أجندة التغيير «الصفوية» غير الشعارات وبعض القول يذهب فى الرياح. ومن الغريب حقًا أن يحدث هذا فى فترة شهدت بلورة الوعى المصلحى عند أهل الريف مما انعكس فى التجمعات الريفية المختلفة التى برزت، أو عادت للظهور فى تلك الفترة، مثل جبهة نهضة دارفور، واتحاد جبال النوبة، ومؤتمر البجة (والذى كان نظام عبود قد حله وسجن قياداته). وأغلب الظن أن نظرة قوى التغيير لتنظيمات الريف هذه لم تختلف كثيرًا عن نظرة القوى التقليدية لها، أى اعتبارها مجموعات «عنصرية» لا هدف لها إلا القضاء على «الوجود العربى» وهو تعبير لا يريد منه أصحابه حقًا إلا تكريس هيمنة أهل الشمال النيلى على بقية القطر.

التراضى التأريخى وأخطاء الماضى

إزاء كل هذا لم يبق لأحزاب السودان «الوطنية غير استغراق نفسها فى إصدار الدساتير والمواثيق وكلها وثائق، مهما كانت بلاغتها، لا تحقق الشرعية لأى نظام، فمناط الشرعية دومًا هو رضا الغالبية إن لم يكن إجماعها. ولا سبيل لهذا الرضا دون وفاق وطنى على الحد الأدنى الذى يرتضيه الجميع لتحقيق التعايش السلمى الاجتماعى، ولو كان هناك ثمة وفاق على هذا الحد الأدنى لما جاء عبود أولا ولما جاءت مايو من بعده ولما أدمن ساسة السودان، من بعدهما، الحديث عن المواثيق الوطنية التى تعبر عن إرادة الغالبية، فلأكتوبر ميثاق، ولإبريل ميثاق، ولما بعد إبريل عقد اجتماعى، ولنا نحن المعارضين للحكم الظلامى القائم اليوم ميثاق وطنى ديمقراطى.

إن شرعية اى نظام للحكم فى السودان ديمقراطيًا كان أو غير ديمقراطى ستظل شرعية منقوصة ما لم يصطلح أهل السودان على أن هناك أزمة جذرية لا تحل إلا بتراض تاريخى يبدأ بالاعتراف بأخطاء الماضى. فإن كان فشل ثورة أكتوبر يعزى إلى أن الطامعين فى الحكم غداة الحادى والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٤ أرادوا العودة بذلك

الحكم إلى ١٦ نوفمبر ١٩٥٨ مع كل مشاحناته، فإن انتكاس انتفاضة إبريل ١٩٨٥ بل ولادتها ميتة لم يكن إلا لظن بعض أهلها بأن فى مقدورهم العودة بالسودان إلى الرابع والعشرين من مايو عام ١٩٦٩ ويخطئ اليوم كثيرًا من يظن بأن خلاص السودان و استقرار الحكم فيه. بعد اقتلاع الحكم الفاشى الذى فرض نفسه على السودان منذ الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، سيتحقق بالعودة بالسودان إلى ما كان عليه حاله قبل ذلك التاريخ. لقد فشلت هذه القوى جميعها فى تحقيق الاستقرار لأنها انطلقت فى نظرتها للسودان من منطلق قطاعى محدود دون أن تسعى لتحقيق التراضى التاريخى والذى كانت بذوره واضحة لا خفاء فيها فى الرايات التى أعلنتها أكتوبر، والتى نكست الواحدة تلو الأخرى. فالذى اضطر أهل الجنوب على حمل السلاح من جديد (١٩٦٦ ـ ١٩٧٢) لم يكن شيئًا غير تقويض الحل السلمى الذى جاء به مؤتمر المائدة المستديرة كما أن الذى قاد القوى الحديثة للسعى لتقويض النظام التعددى القائم فى نهاية الستينيات لم يكن إلا إنكار حقها فى الترقى السياسى بل و إسقاط حق أولئك منهم الذين قبلوا المشاركة فى لعبة ذات أحكام معروفة.



ثورة أكتوبر
وإعادة هيكلة المجتمع

المركز والأطراف والحكم المغلق

أشرنا فى الفصلين السابقين، إلى معالجة ثورة أكتوبر لأهم قضايا السودان المحورية ألا وهى قضية الوحدة الوطنية، ونجىء فى هذا الفصل إلى جهد أكتوبر من أجل (إعادة هيكلة المجتمع) على الرغم من أن هذا التعبير لم يرد فى الأدبيات السياسية لانتفاضة أكتوبر، وتهدف إعادة الهيكلة هذه إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة فى توزيع عائد التمية الاقتصادية، وتقليص هيمنة العاصمة على بقية أرجاء القطر. مع هذا كان واضحًا منذ البداية، أن أكثر ما كان يشغل بال القيادات النخبوية للانتفاضة (جبهة الهيئات) فى أمر إعادة هيكلة المجتمع والدولة هو القضايا ذات الصلة المباشرة بهمومهم المهنية أو القطاعية. من ذلك تطهير الخدمة العامة، وتمثيل النخبة الحديثة فى أجهزة السلطة عبر دوائر الخريجين، وتقليص نفوذ القيادات التقليدية أى النخبة التقليدية التى تتنازع السلطة مع النخبة الحديثة هذه هى القضايا التى احتلت موقع الصدارة فى أجندة التغيير الإدارى والاجتماعى، بجانب قضايا أخرى منها ما وقف الأمر فيه عند إعلان النوايا، مثل إعادة النظر فى القوانين، أو أخضع للمزايدة المدمرة قضية الإصلاح الزراعى، وتلك قضية سلك الناس بها طريقًا لا منار فيه ولا علامة.

وأول ما يسترعى فى هذه الأولويات هو إغفالها للمعضل الذى ضاقت علينا فيه الحيل، ألا وهو العلاقة بين المركز والأطراف، وبين الحاضرة والتخوم. وقد يقول قائل بأن الاهتمام بمشكلة الجنوب ووضعها على رأس قائمة الموضوعات التى طرحت للنقاش فى أكتوبر تعبير عن هذا الاهتمام. هذا هو وجه الخطأ ذاته لأن الاهتمام بالجنوب دون

سواء من الأقاليم المحرومة، لا يرجع إلى اهتمام الحاكمين بمعاناة أهله وإنما للجوء أهل ذلك الإقليم لحمل السلاح ولهذا نغلب الظن بأن الذى كان يسعى له الحاكمون من أهل الشمال هو إنهاء الحرب لا القضاء على الحرمان، كما نغلب الظن بأن الذى كان يحفزهم على إعطاء قضية الجنوب درجة الأولوية القصوى هو الحرص على وقف الاستنزاف الاقتصادى وما يقود إليه من اضطراب فى أجهزة السلطة فى الخرطوم لا التراغب فى إنصاف المحرومين.

ترى ما الذى يدفعنا إلى هذا الحكم القاسى، بل الحكم الذى قد يرى فيه البعض شيئًا من الجور؟ نقول بأن الجنوب لم يكن هو الإقليم الوحيد الذى توجع وشكى من تهامل الحاكمين له. أو طالب بحقه فى حكم ذاتى إقليمى. فحكام السودان من فرط انغماسهم فى ذواتهم وواقعهم الخرطومى لا يذكرون مثلا مقررات مؤتمر البجة التى اتخذها فى اجتماعه الذى انعقد فى الثانى عشر من أكتوبر ١٩٥٨ وشارك فيه رئيس الوزراء عبد الله خليل. شملت تلك المقررات الدعوة لحكم ذاتى إقليمى لشرق السودان، وإشراك البرلمانيين من أهل الشرق فى السلطة التنفيذية والتنمية الصناعية للإقليم. ولاشك فى أن بعض الغموض يشوب هذه المقررات إلا أن دوافعها واضحة، فقد سئم البجة إهمال أهل الحاضرة لهم ولهذا أخذوا يطالبون بالاستقلال الداخلى فى إدارة شئونهم دون رغبة فى الانسلاخ عن بقية القطر. كما سئم البجة استهانة حكومة الخرطوم برجالهم وبحق هؤلاء الرجال فى إدارة القطر ككل ولهذا طالبوا بقدر أكثر من المشاركة فى تلك الإدارة، أما حديثهم عن التنمية الصناعية فلعل أكثر ما أثاره هو رؤيتهم لإقليمهم كمعبر للصادر والوارد دون أن يكون لهم من نصيب فيه غير العمل اليدوى فى ميناء بورت سودان لتفريغ الوارد وشحن الصادر.

كان هذا هو حال مؤتمر البجة فى عام ١٩٥٨ إلا أن الفترة التى أعقبت حكم عبود قد شهدت نموًا متزايدًا للحركات الإقليمية مثل بروز جبهة نهضة دارفور واتحاد عام جبال النوبة، أظهرت كل هذه المجموعات أمرها، ووحدت صفها بصورة لم يعرفها السودان من قبل، وكان أبلغ تعبير عن هذا التعاضد الإقليمى المذكرة التى وقع عليها ممثلو الأحزاب الإقليمية مطالبين فيها بتضمين وجهة نظرهم حول الإقليمية فى مشروع دستور السودان

الذى كان محل نقاش يومذاك من بعد أن اتخذت الأحزاب الشمالية موقفًا موحدًا فى هذا الأمر خلال اجتماعات مؤتمر عموم الأحزاب السودانية لمناقشة مقررات لجنة الاثنى عشر حول قضية الجنوب. وعلى الرغم من أنا سنعود لهذا الأمر خلال مناقشاتنا لقضية الدستور إلا أنا نكتفى هنا بالإشارة إلى أن وفد الأحزاب الإقليمية ذلك قد ضم حزب سانو، جبهة الجنوب، مؤتمر البجة، اتحاد جبال النوبة، ومع هذا رفض اقتراح جميع تلك الأحزاب رفضا باتا من جانب الأحزاب «القومية» ـ أى الأحزاب الشمالية ـ والتى ظلت تعزى نفسها بأن هذه القوى الإقليمية لا تعدو أن تكون تجمعات عنصرية. ولا ريب فى أن هذا هو الذى دفع تلك التجمعات على أن تقلب ظهر المجن للأحزاب فى انتخابات عام ١٩٦٥ البرلمانية إذ شهدت تلك الانتخابات، للمرة الأولى منذ الاستقلال، ظاهرة تمرد نواب الأقاليم على الأحزاب دون أن يحرضهم أحد على ذلك.

كان هذا التمرد أبرز ما يكون فى مديرية كسلا والتى تعد واحدة من أثبت قلاع الطائفية إذ تنبئنا نتائج انتخابات عام ١٩٦٥، عن اكتساح مؤتمر البجة لكل دوائر البجة وهى على وجه التحديد دوائر ريفى كسلا، القاش جنوب، القاش شمال، أروما الشرقية، أروما الوسطى، أروما الغربية، أروما الشمالية، الأوليب، عتباى، سيدون، طوكر الشمالية، بورت سودان الغربية باستثناء دوائر ثلاث هى: بورت سودان الشرقية التى فاز بها مأمون محجوب سناده عن الحزب الاتحادى، وطوكر الجنوبية التى فاز بها موسى حسين ضرار كمرشح مستقل ومدينة كسلا التى فاز بها عن حزب الأمة عمر عثمان نافع. وبصورة خاصة نقف عند دائرة القاش جنوب والتى فاز فيها الناظر محمد الأمين ترك معلنًا ترشيحه على مبادئ مؤتمر البجة وليس على مبادئ حزبه، حزب الأمة؛ كما نقف عند النائب محمد أحمد عواض الذى فاز فى دائرة ريفى كسلا كمرشح لحزب الشعب الديمقراطى إلا أنه طلب من لجنة الانتخابات، فيما بعد، إعلانه نائبًا عن مؤتمر البجة(*). كان هذا أيضًا هو حال نائب الدائرة ١٨٨ بجبال النوبة والذى انتخب على مبادئ حزب الأمة إلا أنه آثر الانضمام إلى كتلة اتحاد عام جبال النوبة.

(*) غازيته جمهورية السودان رقم ١٠١٠ فى ٥ يوليو ١٩٦٥.

وعلى أى فإن أعلى الرايات التى رفعتها أكتوبر بهدف توسيع قاعدة المشاركة فى الحكم وتقليص النفوذ التقليدى على السياسة كانت هى تصفية الإدارة الأهلية، وتمثيل القوى الحديثة فى أجهزة الحكم والنيابة، ومنح حق الاقتراع فى الانتخابات البرلمانية للنساء، وللشباب ويوحى رفع كل هذه الرايات بأن النظام السياسى القائم، مع كل دعاواه الليبرالية، نظام مغلق فهو مغلق لأن سيطرة القيادات القبلية على السياسة والاقتصاد فى الريف جعلت تمثيل الريف، بالضرورة، موقوفًا على هذه القيادات؛ وهو مغلق لأن هيمنة القيادات الطائفية على البلاد لا تقف فقط على الهيمنة الروحية وما تقود إليه من استلاب معنوى وإنما تمتد أيضا، بسبب هذه الهيمنة الروحية، إلى السياسة والاقتصاد مما يفضى إلى حالة استلاب شامل لمواطنى الريف بمعنى عجز الواحد منهم عن تحقيق ذاته؛ وتلك هى الحالة التى يفقد الرجل فيها إرادته. من حيث لا يريد، وتصبح مشاركته شكلية إجرائية لأن القرار فى النهاية هو طوع إشارة الإمام وما على المأموم إلا الطاعة. وهو نظام مغلق أيضا لأنه بسبب هذه الهيمنة والاستلاب لا يتيح للقوى الحديثة ـ وهى القوى الفاعلة فى المجتمع الحديث ـ فرص المشاركة الفاعلة فى الحكم بل يحملها حملانا على الدوران فى الفلك الطائفى دون أن تكون لها من وسيلة لكسر هذا الجدار إلا بهدم البنية الأساسية الاجتماعية أما وفق خطة ممنهجة للتغيير الاجتماعى يتم تنفيذها فى أفق زمنى معين أو بالانقضاض عليه، وعل هذا هو الذى يفسره لجوء القوى الحديثة إلى الاستنجاد بالعسكر لتحطيم هذا الجدار السميك.

تصفية الإدارة الأهلية

من المفترض أن لا تنطلق الرؤية الجديدة لهيكلة السياسة السودانية من حقد مضمر، أو إنكار ظالم للدور التأريخى للقيادات التقليدية طائفية كانت أم قبلية، فلا مشاحة فى أن الطائفية تمثل، على صعيد النمو الاجتماعى، خطوة أكثر تقدمًا من القبلية لأنها وحدت بين أقوام متنافرين ينتمون إلى قبائل شتى وفى أقاليم مختلفة على امتداد السودان، كما أن الإدارة الأهلية. فى الجانب الآخر، قد لعبت دورًا مهمًا فى اشاعة الطمأنينة العامة وترسيخ الأمن العام فى إصقاع السودان النائية مما يحمل المرء على أن

يقول بأن السودان، على مستوى توفير الطمأنينة العامة بالنسبة للفرد العادى، كان أفضل حالا فى عهد الإدارة الأهلية من حاله عندما ألغيت تلك الإدارة دون أن يكون لها بديل فعال. ضمنت تلك الإدارة للناس الأمن الاجتماعى، ووفرت لهم الغذاء. ومكنتهم من الإنتاج الذى يفى بضروريات حياتهم ورعت صغيرهم ووقرت كبيرهم، وجبت ضرائبهم، فى حين عجز الحكم العصرى، مع كل إنجازاته العملية فى تطوير السودان عن معالجة المشكلات التى أطلقها هذا التطوير عن عقالها. وما معنى التطوير والتحديث أن عجز عن توفير ضروريات الحياة، وعن تحقيق ظروف الإنتاج التى تفى بحاجات المجتمع العصرى، وعن تحقيق الأمن الاجتماعى.

إن نجاح الإدارة الأهلية فى تحقيق ما حققته لم يجئ بالقهر، بل فى كثير من الأحيان، جاء بالتراضى والصلح والوفاق، فما كان من الممكن، مثلا، للسلام الذى ساد منطقة ابيى أمدًا طويلا من الزمان أن يتم لولا الحنكة التى تميز بها الناظران بابو على نمر ناظر عموم المسيرية والناظر دين ماجوك ناظر الدينكا. وقد أنجبت الإدارة الأهلية فى الشمال والجنوب قيادات طبعية وشخصيات فذة بكل المعايير مثل الشيخ الزبير حمد الملك، وشيخ العرب محمد أحمد أبو سن، والناظر شير ريحان، والشيخ منعم منصور، والشيخ بابونمر. واقف عند الأخيرين لأشرك القارئ معى فى قصة سمعتها من واحد من دهاقنة الاستعمار عن أولهما وأكرر قصة عن ثانيهما أوردتها فى رواية سابقة، ولا أملُّ تكرارها.

يعود بى الحديث عن الشيخ منعم إلى حفل أقامه رئيس وزراء بريطانيا إدورد هيث فى منزله الرسمى رقم ١٠ داوننج ستريت على شرف النميرى خلال زيارته إلى بريطانيا فى مطلع السبعينيات، وقد دعى هيث لذلك الحفل بعض البريطانيين الذين عملوا فى السودان أو كانوا على صلة به. وأتيح لى خلال ذلك الحفل أن أتحدث مطولا مع السير جيمس ويرتسون - الإدارى البريطانى العتيق - حديثا تناول ذكريات الرجل فى السودان، والتى بدا لى أنها تحتل حيزًا كبيرًا فى ذاكرته. خلال ذلك الحديث أخذ السير جيمس يتحدث عن رجل وصفه بـ «صديقى العظيم» وكان ذلك الرجل هو الشيخ منعم منصور، ناظر الحمر، ابتسمت وأنا أقول: «إن ذلك الرجل العلوان الذى يجلس بجانب السير

جيفرى هاو هو ابنه»، ومن الواضح اننى كنت أشير إلى إبراهيم منعم منصور الذى كان يحادث جيفرى هاو وزير التجارة البريطانية يومذاك، ودفعنى الفضول لأن أسأل روبرتسون: «ما الذى جعلك يا سير جيمس لا تذكر من زعمائنا القبليين غير الشيخ منعم؟» أجاب الرجل بلا تردد: «دعنى اقول لك يا بنى بأننى جبت السودان كله صقعًا صقعًا وخبرت أهله، قبائل وأفراد وزعماء، ولم أعرف طوال خدمتى فى السودان قبيلة أكثر فظاظة فى الخلق، وأشد استهتارًا بالقانون من قبيلة الحمر. ولا شك لدى بأنه ما كان للأمن أن يستتب، أو للقانون أن يسود بين أهل تلك القبيلة لولا أن الرجل الذى توفر لقيادتها رجل أقرب إلى الأولياء منه إلى البشره»، ومضى السير جيمس يصف الناظر منهم بأنه كان (a paragon of virtue) أى قدوة فى الفضيلة، وناموسا يحتذى ولعل الشيخ العظيم قد أورث ابنه العلوان شيئًا من هذه الفضيلة، إن لم يكن وابلا فطل. وعلى أى فإن الذى يوحى به حديث روبرتسون هذا هو أن الناس ـ حتى العتاة الأفظاظ (حسب ظنه) ـ يذعنون طوعًا للقائد الطبعى، لا لجبروته وقهره وإنما لخيره وفضله، فالناس، بما يتشعب من هذه الخصال، يقتدون ويتسننون.

وأجىء من بعد لقصتى مع البابو، وقد كان رحمه الله، رجلا على قدر كبير من الحكمة والفصاحة كما كان ذا دعابة وبداءة فى الكلام. وقعت القصة التى أشير إليها أبان زيارة نميرى لمنطقة المسيرية فى عام ١٩٧٠، فى اطار زياراته التى جاب فيها كل صقع من أقاليم السودان حتى تلك التى لم تطأها قدم حاكم منذ الاستقلال، وكان الصراع يومها على أشده بين بعض عناصر الحزب الشيوعى والزعامات القبلية فى الأقاليم، باعتبار أن هذه الزعامات هى بيت الداء فى ظنهم. ولم يكن غريبًا أن يتخذ الحزب الشيوعى ذلك الموقف السياسى من الزعامات القبلية، الغريب هو أن يأخذ ذلك الصراع منحى شخصيًا فى بعض الحالات، أى أن يتجاوز العداء الزعامة القبلية كمؤسسة إلى معاداة الأشخاص الذين يقودون تلك المؤسسات. وكان أهم لقاءات نميرى فى منطقة المسيرية هو اللقاء الشعبى فى المجلد والذى كان على رأس المشاركين فيه الشيخ بابونمر. جلس الشيخ المهيب يستمع فى صمت وسماحة لهتافات: (تسقط تسقط

«الإدارة الأهلية الخائنة مع ذلك اصر البابوى عقب المهرجان السياسى على توجيه الدعوة للرئيس نميرى ووفده لتناول الغداء فى منزله، ولم يتردد النميرى فى قبول الدعوة على الرغم من أن بعض العناصر الحزبية المحلية سعت لإثنائه عن تلبية الدعوة لأنها ستضع «القوى الثورية» بالمنطقة فى وضع حرج، وحسنًا فعل النميرى بالذهاب إلى بيت الناظر، فقد كانت داره الرحيبة أضيق من ان تستوعب الآدبين من أهل المنطقة. ولا اظن أن الذى جاء بأكثرهم كان هو سلطان الناظر وسطوته، فقد انتهى السلطان الرسمى، ولم يبق إلا سلطان المعانى، سلطان رجل ما زال أهله يحسبونه نبيغ القوم. وخلال حفل الغداء التفت إلىّ الناظر قائلا، وهو يتحدث بصوت مسموع: (ياولدى - الإدارة الأهلية ما سقطت الليلة، دى سقطت من يوم ما وصل القطر للبابنوسة) إن القطار الذى كان يشير إليه الشيخ الحكيم ليس هو الآلة الصماء التى تقطع الفيافى، وإنما هو ما صحب تلك الآلة من أدوات للتغيير، فمع القطار جاءت الصحف، وجاءت النقابات العمالية، وجاءت شعارات: (عاش كفاح الطبقة العاملة). كان هذا هو مدى وعى الزعيم القبلى بمنطق التاريخ، ودواعى التغيير؛ ولو كنا نحن دعاة التغيير نملك مثل هذا الحس التاريخى لما تقافزنا فوق المراحل التاريخية حتى انكببنا على وجوهنا.

لهذا فإن الدعوة لتصفية الإدارة الأهلية يجب أن لا تفهم بأنها عمل انتقامى ضد مجموعة بعينها وإنما هى نتاج طبعى لسنة التطور وناموس الارتقاء، فعندما نقول، مثلا بأنا نسعى لبناء دولة عصرية حسب قواعد الإدارة الحديثة فإن هذا القول يحكمه منطق معين سيقضى بنا لا محالة إلى نهايات معلومة. فالدعوة لتطبيق مناهج الإدارة الحديثة هى: فى الأساس اعتراف بعدم صلاحية أجهزة الحكم التقليدى القائم، لا لأن تلك الأجهزة فاسدة من أصلها بل لأن الواقع السياسى والاجتماعى قد تجاوزها. كما أن المضى بتلك الدعوى إلى نهاياتها المنطقية يقود إلى هدم الركائز الاقتصادية التى يقوم عليها ذلك النظام، سيما أن كنا نتحدث عن رد ظلامات أهل الريف لأن الذى ظلم أهل الريف ليس هو رب العباد (وما ربك بظلام للعبيد) وإنما ظلمهم واقع اجتماعى موروث، أفاد منه من أفاد. كما أن المناداة بتصفية الإدارة الأهلية لا تنطلق من غضب حقود ضد

القيادات التقليدية، أو إنكار ظالم لحقها فى المشاركة فى الحكم وإنما هى تعبير عن الرغبة فى بناء نظام جديد يتوافق مع مقتضيات التحديث ويعبر بأسلوب معاصر، عن إرادة الناس.

ليس فى هذا الرأى الذى نقول به من جديد إذ سبقنا إليه الأستاذ محمد أحمد محجوب وهو يتحدث عن نظام الحكم الأهلى، لا فى عام ١٩٦٥، وإنما فى الثلاثينيات. كتب المحجوب يصف ذلك النظام بأنه نظام غريب الأسس الاجتماعية السودانية وأضاف بأن «الإدارة البريطانية قد ارتكبت خطأ بإدماج القبائل الصغيرة فى وحدات إقليمية أكبر يديرها شيخ واحد وبذلك أوجدوا زعماء جدد كانوا فى نظر الشعب ديكتاتوريين محليين تدعمهم الحكومة بصورة مكشوفة، ثم مضى الكاتب من بعد يقول بأن الحكم البريطانى «جعل منصب المشيخة القبلية وراثيًا وبذلك تكون الحكومة قد أسست ملكيات صغيرة فى محاولة لبناء إدارة عملية» لأن «الهدف الحقيقى للحكم غير المباشر إنما هو استمرار الحكم البريطانى بصورة غير مباشرة من طريق نظام طبقى لا بد من أن يفصل الحكام عن الحاجات الحقيقية للشعب الذى يحكمونه»(*).

فإن كان هذا هو حال نظام الإدارة الأهلية منذ منشئه فى الثلاثينيات فى رأى الصفوة الحاكمة من الأحزاب التقليدية، فما وجه الغرابة فى دعوة القوى الحديثة لتصفية الإدارة الأهلية نقول لا غرابة فى الأمر ليس فقط انطلاقا مما قال به المحجوب، وإنما أيضًا لأن الأحزاب التقليدية جمعاء قد تبنت هذا الشعار عقب أكتوبر وكأنها صاحبته أو المبادرة به. ومن تلك الأحزاب حزب الأمة الذى أعلن، تنصيب السيد الصادق المهدى رئيسًا له، عزمه على تحديث الحكم، ومن بين وجوه التحديث هذا أوردت المادة السادسة من البرنامج الجديد للحزب: «تنحية الأسس العصبية والوراثية فى نظام الإدارة الأهلية وتقويمها على أسس الانتخاب». هذا الطرح لا يخلو من تناقض لأن تنحية الأسس العصبية عن الإدارة الأهلية تفرغ تلك الإدارة العشائرية من محتواها. فالعصبية، فيما

(*) الديمقراطية فى الميزان، صفحة ٢٨-٢٩.

يحدثنا ابن خلدون، هى لحمة المجتمع العشائرى وسداه؛ وهى من العَصبة، أى أهل الرجل يحمونه وينصرونه لينتصروا به. على الرغم من هذا التناقض المنطقى فإن إثارة موضوع الإدارة الأهلية فى برنامج الحزب يعنى أن هناك مشكلة تستوجب حلا. ومن بين الحلول التى ارتآها السيد الصادق فى برنامجه إلغاء الأسس الوراثية للحكم واستبدالها بالانتخاب. تلك، بلا ريب، كانت خطوة متقدمة خاصة وقد جاءت من رجل يجلس فى قمة مؤسسة تقليدية ظل ولاتها يتوارثون الإمامة خلفة، ونشير إلى الأاصارية الثانية التى أقامها السيد عبد الرحمن المهدى لا تلك التى أنشأها الإمام والتى لم تعرف توريث الأمامة.

أمامنا إذن، برنامج حزب الأمة (وهو حزب رئيس الوزراء يومذاك) حول الإدارة الأهلية، وأمامنا نقد المحجوب الكاوى لتلك الإدارة، ونعلم، من الجانب الآخر. رأى الحزب المشارك فى الحكم: (الحزب الوطنى الاتحادى) فى تلك الإدارة وهو رأى لا يقل قسوة عن ما قال به المحجوب. فما الذى صنعته هذه الأحزاب لتطبيق برامجها وآرائها المعلنة حول تطوير الإدارة الأهلية ناهيك عن الالتزام بما جاءت به أكتوبر؟.

أكثر ما يثير الدهشة هو أن الإدارة الأهلية منذ الاستقلال لم تستقو وتغلب على رسن أهل السلطة فى الخرطوم. إلا فى ظل النظام الذى ترأسه المحجوب صاحب النقد الكاوى ضد الإدارة الأهلية وهو نفس النظام الذى جلس على سدته العليا إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الذى رفع منذ منشئه، راية العداء لزعماء القبائل، كما ارتأس حزب رئيس الحكومة فيه السيد الصادق المهدى لتثوير الإدارة الأهلية، فلأول مرة فى تأريخ السودان الحديث أخذت الإدارة الأهلية تلعب دورًا ضاغطًا على الحاكمين، وانشأت لهذا اتحادًا لها فى نهاية عام ١٩٦٨، كان على رأس أهدافه، كما جاء فى برنامجه «تقوية الإدارة الأهلية، وتحقيق ما يضمن استمرارها وحل المشكلات الإدارية والمالية التى تعترض سبل أدائها» أكثر أهمية من ذلك إعلان «الاتحاد» عزمه على أن يؤيد من النواب أولئك الذين يؤيدون برنامجه، كما يؤيد فى انتخابات رئاسة الجمهورية المرشح الذى يقف وراء

برامجهم، ولعل هذا هو الذى جعل قيادات الأحزاب تتبارى لكسب ودهم، ولا تثريب على زعماء العشائر (كما كانت تسميهم الصحف) أن يدافعوا عن بقائهم ومصالحهم لأننا لا نفترض ان زعماء العشائر سيقومون بانتحار جماعى إرضاء لخاطر القوى الديمقراطية: إلا أن الذى لا قبلة لنا بفهمه هو أن يجىء ذلك الإعلان فى مؤتمر دُعى له، بين من دُعى، الشيخ على عبد الرحمن نائب رئيس الوزراء، والسيد حسن عوض الله وزير الداخلية، والشريف حسين الهندى وزير المالية، والدكتور عمر نور الدايم وزير الزراعة، وأن يتبع ذلك الحضور الرسمى المكثف الذى يشبه المباركة للاتحاد، حفل تكريم للاتحاد الوليد أقامه رأس الدولة السيد إسماعيل الأزهرى فى ظهر يوم الأحد الخامس من يناير ١٩٦٩، لم يترك لنا أهل الحكم وقتًا نغلب فيه الشك لمصلحتهم ونقول بأن ذلك التكريم لم يكن أكثر من تظاهرة من التظاهرات التى تقضى بها العلاقات العامة، إذ خرج علينا نائب رئيس الوزراء الشيخ على عبد الرحمن بتصريح لجريدة الرأى العام فى اليوم التالى يقول فيها: «إن شعار تصفية الإدارة الأهلية شعار خاطئ».

ولا ننعى على نائب رئيس الوزراء أن يكون له رأى حول الإدارة الأهلية يناقض ما جاءت به أكتوبر، بل وما قال به رئيس الوزراء المحجوب الذى ينتمى لحزب غير حزبه، فهناك من بين رجال الإدارة العامة كثيرون يؤمنون بأن الإدارة الأهلية هى النظام الأمثل لحكم السودان. كما أن هناك دولا عديدة فى إفريقيا ما زالت تبقى على مثل ذلك النظام كنيجيريا وغانا فى الوقت الذى ألغته دول أخرى مثل أوغندا وتنزانيا باعتباره معوقًا للتطور. قضيتنا هنا ليست هى المفاضلة بين نظام ونظام وإنما هى الفحص عن مواقف الأحزاب والزعماء حول قضية جوهرية من قضايا الحكم والإدارة، وعن تطابق أو تعارض أقوال هذه الأحزاب وهؤلاء الزعماء مع أفعالهم وإن كان هناك ثمة تعارض بين الأقوال والأفعال يحق لنا التساؤل عن: كيف يستقيم لحزب أن يعلن سياسته على الملأ. بل يزايد غيره على هذه السياسة فى ساعات المد الثورى ثم يرتد عن ما أعلن وبشر به فى لحظات انحسار ذلك المد. أو كيف يمكن لتلك الأحزاب وهؤلاء الزعماء الذين ينسخون فى الغداة ما سجلوه فى العشية من مبادئ حالما لاح لهم أن فى ذلك النسخ والتبديل ما

يمكنهم من البقاء فى موقع السلطة، استنكار ما نقول به ويقول به الكثيرون من أن الحكم، عند هؤلاء قد أصبح غاية فى ذاته، وما المبادئ، والبرامج والخطط إلا ذرائع(*).

لم يقف الأمر عند تعليقات الصحف، ففداة إعلان تكوين اتحاد زعماء العشائر فى مؤتمر مشهود جاهر فيه نائب رئيس الوزراء بالتأييد المطلق للإدارة الأهلية والذى يفترض المرء أن يكون هو موقف حزبه، تصدى عضو من الهيئة البرلمانية لنفس الحزب ليدين حديث نائب رئيس الوزراء لتعارضه مع مبادئ وأهداف الحزب بل ومع قرارات هيئته البرلمانية، ذكر ذلك العضو (الأستاذ على محمود حسنين) بأن «برنامج الحزب يدعو إلى تصفية الإدارة الأهلية وأن الشيخ على عبد الرحمن الذى ينادى بدعم الإدارة الأهلية التى تفرق بين قبائل السودان ناهيك عن أمة العرب». ويوحى هذا النقد بأن نائب رئيس الوزراء، لم يخرج، فى هذا الأمر المهم، عن برنامج حزبه وفلسفته وإنما خرج أيضا على القرارات العملية لتنفيذ ذلك البرنامج ألا وهى قرارات الهيئة البرلمانية. ولم يقف الأستاذ حسنين عند إعلان موقفه ذلك بل ذهب إلى حد رفع دعوى أمام محكمة الاستئناف المدنية ضد القضاة من زعماء العشائر الذين شاركوا فى ذلك الاجتماع باعتبار أن هناك تعارضًا بين واجباتهم القضائية والعمل السياسى المتحزب الذى أخذوا يباشرون(**). وتبع تلك الشكوى مشروع قانون تقدم به إلى الجمعية التأسيسية النائبان الشيوعيان عبد الخالق محجوب والحاج عبد الرحمن فى التاسع من يناير ١٩٦٩ يدعوان فيه إلى فصل القضاء عن الإدارة ومنع أفراد الأسرة الواحدة من رجال القبائل من الجمع بين السلطتين الإدارية والقضائية.

كان كل ذلك، كما نرى، فى بداية ١٩٦٩ السنة الذعرية لأهل الأحزاب، كما كان قبيل أربعة أشهر من يوم الهول المنكر، ففى ذلك اليوم «مايو أتولد». ومع هذا فما زال بعض

(*) تناول الأستاذ على حامد ذلك الموقف بكلمة قصيرة فى بابه اليومى (فى الصميم) فى جريدة الرأى العام فى الثامن من يناير ١٩٦٩ إلا أن تلك الكلمة حملت زعماء العشائر على رد عنيف خرج به كاتبه الأخ الطيب هارون ناظر عموم الجوامعة عن الرزانة التى عرف بها.

(**) الرأى العام ٧ يناير ١٩٦٩.

رجال الأحزاب يبحثون عن مكنون سر الانقلاب المايوى فى ذلك اليوم المهول، وما «يوم حليمة بسر» ما الذى ينبئنا عنه كل هذا العبث؟ ما الذى ينبئنا عنه تخاتل أهل الأحزاب فى تناولها لمبادئ ادعت الإيمان بها؟ وما الذى ينبئ عنه عجز القوى الحديثة عن الترجمة العملية لهذه المبادئ؟ تقول إن أهل السودان، على الرغم من رفع راية تصفية الإدارة الأهلية فى أكتوبر، لم يشهدوا أجندة عملية واحدة لتلك التصفية تتمثل فى نص أو نصوص فى الدستور الذى أقر، أو قانون يترجم تلك النصوص، أو فى دراسة علمية لكيف تزال تلك الإدارة مع اقتراح بدائلها العملية فى الشمال والجنوب، والشرق والغرب كما فعلت أوغندا، وفعلت تنزانيا، وفعلت غينيا. وإن لم يكن أهل السودان يترجون هذا من أحزابهم التقليدية فلا شك فى أن كثيرًا منهم كانوا أكثر رجاء فى أن ينهض بهذا العمل «الدينمو الفكرى» للانتفاضة ألا وهو «جهة الهيئات» وفى غياب هذا لم يبق للقوى الحديثة غير ردود الفعل المتوترة نحو الإدارة الأهلية بعد مضى أربع سنوات من اليوم الأغر.

المرأة والواقع الاجتماعى المتخلف

فى دعوتها لتوسيع رقعة المشاركة فى أجهزة السلطة تناولت أكتوبر، أول ما تناولت حقوق النساء والشباب والقوى الحديثة فى الانتخابات البرلمانية، بيد أن هذه المشاركة لا تحتقق بمجرد الدعوة لها، أو تضمينها فى نص دستورى مثل النصوص التى وردت فى القوانين الانتخابية كتلك التى تقضى بخفض سن الناخب إلى ثمانى عشرة سنة ومنح النساء حق الاقتراع والترشيح، إذ لا بد أن يصحب هذه القوانين انحياز قصدى فى السياسات تتحول معه الدعوة إلى حقيقة. والحلم إلى واقع. وكثيرًا ما يقول أنصار الديمقراطية التعددية من بين رجال الأحزاب التقليدية بأن النظام الليبرالى الحالى نظام مفتوح يتيح للشباب والنساء، والقوى الحديثة حق الترشيح لأى موقع نيابى أو تنفيذى شاءوا أوشئن؛ والحكم فى نهاية الأمر للشعب. هذه كلمة حق أريد بها باطل لأن هيمنة الواقع الاجتماعى المتخلف لا تسمح لمثل هذا التغيير بأن يجىء تلقائيًا. فالنخبة التى تسيطر على المراقى العليا لهذه الأحزاب تعمل وهى منطقية مع مصالحها، على تكريس

الواقع الاقتصادى الموروث والذى لا يتفق، بل ويتعارض تعارضًا كاملاً، مع أهداف التغيير الذى تنشده القوى الحديثة. وقد سعى كثيرون من عناصر تلك القوى الحديثة للانخراط فى الأحزاب التقليدية بدعوى العمل من داخلها إلا أنهم سرعان ما انشقوا عليها إن لم يكن لفظوا من جانب قياداتها، خاصة وبعض هذه الأحزاب يفتقد الديمقراطية الداخلية افتقادًا كاملا. ومع هذا ظلت تلك الأحزاب (التى لم تتوان عن لفظ دعاة التغيير من بين أهلها) تنادى المزيد منهم للانخراط فى صفوفها. الأمر الأخطر هو تظاهر قيادات تلك الأحزاب دومًا بقبولها لمبدأ إتاحة فرص الترقى والتمثيل السياسى القيادى للقوى الحديثة كلما وجدت نفسها فى لحظة ضعف. ثم ارتدادها عن هذا الالتزام متى ما ظنت بأنها سيدة الموقف. فالأحزاب التقليدية مثلا، قبلت بهذا المبدأ فى أكتوبر ١٩٦٤ لترتد عنه فى مشروع دستور ١٩٦٨، وقبلته فى إبريل ١٩٨٥ لترتد عنه بعض مضى أشهر وهى تستتر وراء المجلس العسكرى الانتقالى، وأخيرًا قبلته فى مارس ١٩٨٩ إزاء الضغوط العسكرية والنقابية إلا أنها لم تبق لترتد عنه.

ويصدق الذى نقول به، أكثر ما يصدق، على منح حق الترشيح والاقتراع للنساء، إذ لا بد من إجراءات قصدية تترجم القول إلى فعل فى مجتمع كمجتمعنا أثقلته القيود وعضت به السوارق. فى هذا المجتمع تتآزر الأعراف السائدة والمفاهيم المتحجرة للدين لكيما تجعل من المرأة مخلوقًا ناقص التكوين، فاقد الإرادة، لا يصلح إلا أن يكون ماعونا يتبول فيه الرجال وكفانا مغالطة بالحديث عن توفير المرأة ورعايتها والعطف عليها. وكفانا نفاقًا بالحديث عن دور المرأة فى تنشئة الأطفال ورعاية الأسرة. فمع أهمية هذه الأمور الأساسية بل الفطرية إلا أن الإسراف فى تردادها لا يراد منه إلا الهرب من مجابهة حقيقة أخرى ألا وهى احترام الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة. إن الذى نتحدث عنه هنا هو المساواة فى الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية، والحقوق الاجتماعية وفق مفاهيم تدعى الالتزام بها كان اسمها مبادئ الديمقراطية الليبرالية، أو ميثاق حقوق الإنسان ومثل هذه المساواة لا تضمنها للمرأة القوانين الشرعية للميراث (علم الفرائض) ولا قوانين الزواج والطلاق (مما يسميه الفقهاء بقضاء الأنكحة) ولا

احكام الولاية الشرعية الكاملة، بل ولا ماهو أدنى من ذلك مثل قوانين الإثبات، كما أن المجتمع الذى تربى على الإيمان الحرفى بأن (للذكر مثل حظ الأنثيين)، وعلى الإيمان الحرفى بأن «لايصلح قوم ولوا عليهم امراة» وعلى الإيمان الحرفى بأنه «ما اختفى رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما» لا يمكن له إلا أن يحسب المرأة مخلوقًا ناقص التكوين هزيم الإرادة. كل هذه الأحاديث، لو أخذناها حرفيًا، لتساقطت أمام حقائق التاريخ؛ فقد أفلحت أنديرا غاندى فى الهند فيما لم يفلح فيها بهادور شاسترى وموراجى ديساى. فالسيدة غاندى هى التى حققت لأهل الهند الأمن الغذائى، وهى التى أعادت بناء جيش الهند بعد الهزة التى انتابته عقب الهجوم الصينى على الشمال، وهى التى انتقلت بشبه القارة الهندية إلى دنيا الطاقة النووية، كل هذه كانت هى إنجازات امرأة. كما أفلحت مارجريت تاتشر فيما عجز عنه شيخ المحافظين ونستون تشرشل حين حققت لحزبها الانتصار فى ثلاثة برلمانات متوالية وأفلحت من قبلها كاترين الثانية قيصر روسيا فى القرن الثامن عشر فيما عجز عنه كل القياصرة، إذ توسعت روسيا غربًا وجنوبًا على يديها محققة بذلك حلم كل من سبقها من القياصرة فى الوصول إلى البوسفور. كل هذه إنجازات نسوة أفلحت بلادهن وصلح أقوامهن بتوليتهن الأمر.

ولو كان مجتهدة الستينيات والثمانينيات فى السودان فى فحولة الإمام ابن حزم لما أرادوا أنفسهم وأهل ملتهم فى مثلما أوردهم فيه من حرج. فقد ذكر الإمام فى «الأحكام» أن مضمون الحديث الصحيح: لا يصلح قوم ولوا عليهم امرأة، والذى رواه البخارى والترمذى والنسائى وأحمد. لا ينكر على المرأة حقا فى الحكم. فعلى حد قوله: «لقد تيقنا أن رسول الله مبعوث إليهن كما هو إلى الرجال، وأيقنا أن الخطاب بالعبادات والأحكام متوجه إليهن كتوجهه إلى الرجال إلا ما خصهن أو خص الرجال، وكل هذا يوجب ألا يفرد الرجال دونهن بشىء قد صح اشتراك الجميع فيه إلا بنص أو إجماع، ولهذا أباح الإمام للمرأة تولى الإدارة العامة دون الخلافة. وإن كان الإمام ابن حزم قد اجتهد الرأى وأباح للمرأة تولى الإمارة دون الخلافة وخرج برأيه هذا عمن سبقه من الفقهاء، فلماذا لا يذهب إلى ما أبعد من ذلك مجتهدة هذا الزمان بعد مضى قرون من

عصر ابن حزم؟.

إن المرأة التى نتحدث عنها فى السودان هى عماد الاقتصاد المعيشى والذى يمثل ثمانين بالمائة من الإنتاج الغذائى، وهى بهذا تمثل أكثر من نصف القوى العاملة فى الريف. ومع هذا فلا رأى لهذه المرأة ولا شأن لها فى القرار السياسى والاجتماعى، نسبة لوطأة الواقع الاجتماعى والثقافى المتخلف الذى أجفل الكثيرون من دعاة التغيير عن مجابهته والعمل على تغييره بسياسات قصدية. ومثل هذه السياسات القصدية اتخذها سيكوتورى فى غينيا، ونيريرى فى تنزانيا، وموغابى فى زمبابوى فكل واحد من هؤلاء تقصد أن يجعل للمرأة مكانًا بارزًا فى المؤسسات السياسية وفى مراكز التأثير فى صنع القرار فى المجتمع الأهلى. إلا أن الواقع الاجتماعى المتخلف والفهم المتخلف للدين، ثم الانصياع لذلك الواقع جعل كل حزب سياسى فى الشمال أو الجنوب يتردد فى ترشيح المرأة فى أية دائرة من دوائره الانتخابية الإقليمية المضمونة، فى مثل هذا المجتمع لا يفيد الاكتفاء بالنصوص الدستورية التى تمنح المرأة حق الترشيح إذ لا بد من فرض هذا بتحديد نسب محددة لهن شأن كل الطوائف المهمشة فى مجالس النيابة القومية والإقليمية وهذا هو ما ذهب إليه الدستور الهندى عندما أوقف نسبة معينة من المقاعد البرلمانية للطوائف الاجتماعية المهمشة لأن منحهم حق الترشيح فى الدستور لا يكفى وحده، فى ظل الواقع الاجتماعى السائد لضمان تمثيلهم.

كما لابد أن يذهب دعاة التغيير الاجتماعى إلى إعادة النظر فى كل القوانين والأحكام التى تمس النساء وتتعارض مع ما ينادى به هؤلاء الدعاة من حقوق إنسانية عالمية إن كانوا صادقين حقا فيما يدعوون له، وعلنا نقف هنا لنشير إلى واحد من رواد تحرير المرأة فى السودان بحسبه من غلاة الرجعيين الذين ينزلقون دومًا إلى تصنيف الرجال إلى رجعى وتقدمى وفق أحكام تبنى على افتراضات عرجاء. ضعاف الحجة هؤلاء ينطلقون فى اتهامهم هذا الرجل، لولهه بالبريطانيين، أو ليس هو رئيس جمعية الصداقة السودانية البريطانية. إلا أننى أقيس الأمور بمعيار آخر وهو أن الرجل الذى لايعرج ولايتثنى عند مجابهة سلطان الرأى السائد فى معركة الارتقاء بالمرأة، الأم التى تصنع

الرجال، جدير بأن يحتل أبرز مكان فى قائمة ثوار التجديد. فمعيار التقدمية فى قطر تكبل أقدام أهله أصفاد الخرافة، وتشده إلى الماضى المؤسسات البالية والقيم المهترئة والرؤى المحنطة، لابد ان يكون وفى المقام الأول هو القدرة على التصدى لهذه المؤسسات والقيم والرؤى بجسارة لا تهاب الإرهاب الفكرى وعزيمة لا تجفل أمام الابتزاز. هذا هو حال أستاذ يوسف بدرى، ولكيلا نفسد هناءة بال أولئك القنعانيين الذين استقر بهم الرأى على من هو التقدمى، ومن هو الرجعى وفق معيار خائب، دعنا ننسب أستاذنا يوسف إلى التقدمية أو اليقدمية (بفتح التاء، أو الياء وسكون القاف) بدلا من التقدمية (بفتح التاء والقاف) فالتقدمية واليقدمية بذلك المعنى هو المضى للحرب والتقدم فى المعارك أو المكارم.

القوى الحديثة والاستنثار النخبوى

عندما نتحدث عن القوى الحديثة، بالمعنى الشمولى للكلمة، أى القوى الفاعلة فى الدولة الحديثة (النقابات المنظمة للعمال والمزارعين والمهنيين والتنظيمات الحديثة فى المجتمع الأهلى كاتحادات الشباب والنساء) لا بالمعنى النخبوى السائد (دوائر الخريجين ونقابات المهنيين) فنحن لا نتحدث عنها كأفراد وإنما ككيانات اجتماعية تنتظمها مؤسسات حديثة، ولا نحسب أن القوى التقليدية تختلف معنا فى هذا المعنى لأنها قبلت به عن طيب خاطر غب انتفاضة أكتوبر، فما كان اختيار الشفيع أحمد الشيخ والأمين محمد محمد الأمين وزيرين فى حكومة أكتوبر - اختيار قبلت القوى التقليدية راضية - ليس لأنهما من أكثر أهل السودان تأهيلا للوزارة وإنما لأنهما كانا رمزين لطبقة معينة لا يتيح لها الوضع السائد المشاركة المؤسسية فى الحكم، أى المشاركة كتنظيمات لا كأفراد. لهذا فمن المغالطة القول فى معرض الرد على ضرورة تمثيل هذه القوى فى مجالس صنع القرار، بأن مرشحى الأحزاب القائمة للبرلمانات ينتظمون فيمن ينتظمون رجل الأعمال، والموظف، والعامل، والفلاح. هذه حقيقة لا تقبل المغالطة إذ كيف يتأتى للأحزاب أن تجد من ترشحه لأى موقع إن لم تختر مرشيحها من بين هذه الطوائف، إلا أن الذى نتحدث

عنه هنا هو تمثيل المؤسسات الحديثة التى تنتظم هذه القوى والتى تطورت فى بلاد الليبرالية إلى أحزاب أو قوى تناصر أحزابًا أنشأتها هذه التنظيمات مثل حزب العمال البريطانى، وحزب العمال النرويجى، والحزب الاشتراكى الفرنسى، والاشتراكيين الديمقراطيين فى ألمانيا. وتتميز التنظيمات الحديثة، فى ظل نظام السودان السياسى الذى تلقى عليه المؤسسات التقليدية ظلا كثيفًا، بقربها من العصر وتجاوبها مع دواعى التحديث لأن الانخراط فيها لايقوم على أساس تقليدى أو جغرافى، فليس هو الانتماء القبلى، أو الولاء الطائفى، أو الانحياز الإقليمى. كما أن التأييد الذى تتمتع به قيادتها تأييد ديمقراطى تحكمه معايير موضوعية على رأسها حق القاعدة فى محاسبة القيادة وعزلها. إن الذى يجمع بين أعضاء هذه التنظيمات، فى الأساس، وهو المهنة والمواطنة فى ذات الوقت الذى تقوم فيه العلاقة بين الرائس والمرءوس فيها على عهد طوعى أهم شرائطه هو حق القاعدة فى محاسبة القيادة وانصياع الأقلية لرأى الأغلبية. وهذا هو جوهر الديمقراطية.

إن إشراك القوى الديمقراطية فى صنع القرار أمر يستوجبه تحقيق السلام الاجتماعى فى السودان إن كان السودان أن ينعم بقدر من الاستقرار يمكنه المضى إلى أهدافه الحقيقية دون شواش وليس فيما نقول به بدعة على الديمقراطية الليبرالية إذ إن معجزة التطور الاقتصادى الألمانى عقب الحرب كانت، إلى حد كبير، نتيجة للسياسات الواعية التى اتبعها إديناور ومستشاره الاقتصادى (ثم خلفه من بعد) لود فيج إيرهارد لخلق جو من التعايش السلمى بين العمال ورجال الصناعة والأعمال، ومن بين عناصر تلك السياسة إشراك العاملين (نقابات العمال) فى إدارة الصناعة وملكيتها فى بعض الأحوال. وهذا هو نفس الرأى الذى ذهب إليه الجنرال ديجول عقب أحداث مايو ١٩٦٨ حينما نادى بلا مركزية الحكم إنهاءً للهيمنة الإدارية النابليونية الطاغية التى ظلت تمارسها باريس على بقية فرنسا، كما نادى بإشراك العاملين فى ملكية وإدارة الصناعة اقتفاء للتجربة الألمانية مما سماه الجنرال الشامخ يومها بالـ: (Decentralization et participation).

هما الذى قامت به القوى الحديثة ممثلة فى قيادتها النخبوية (جبهة الهيئات) لكيما تترجم الأمل إلى عمل، حسيناها كان هو الركون إلى دوائر الخريجين باعتبارها الوسيلة المناسبة لتمثيل القوى الحديثة، ودوائر الخريجين هذه ليست كشفاً جاءت به أكتوبر بل عرفها الناس، أول ما عرفها، فى دستور ستانلى بيكر، ولهذا فإن الظن بأن دوائر الخريجين هى الصورة المثلى لتمثيل القوى الحديثة مغالطة كبرى، ومن الغريب أن يجىء هذا الظن من دعاة التغيير الراديكالى مع كل إدانتهم اللفظية لصفوية البورجوازية السودانية. لقد جاءت فكرة دوائر الخريجين للمرة الأولى فى مسودة الدستور التى أعدها القاضى ستانلى بيكر لتكون قانونًا أساسيًا لفترة الحكم الذاتى، وفى واقع الأمر، قام بإعدادها المحامى العمومى جاك مافروفرداتو كما روى فى كتابه الأخير(*).

وحسب قوله فإن الهدف من ابتداع تلك الدوائر الانتخابية كان هو أيضا طموح المتعلمين إن لم يكن امتصاص غضبهم، كان البريطانيون يدركون أن الكيانات القبلية التقليدية ستسيطر على البرلمان حتى وإن جاءت إليه تحت مظلة أحزاب حديثة المظهر، كما كانوا يدركون بأن دوائر المدن المحدودة آنذاك لن تتيح الفرصة إلا لقلة من صفوة المتعلمين التى انخرطت فى بعض الأحزاب ذات النفوذ فى المراكز الحضرية، وصدق حدس الرجل إذ إن اثنين من الأعضاء الثلاثة الذين جاءت بهم دوائر الخريجين كانوا من خارج المؤسسات السياسية القائمة، أولهما هو حسن الظاهر زروق ممثل الجبهة المعادية للاستعمار (أو فى حقيقة الأمر الحزب الشيوعى) وثانيهما محمد أحمد محجوب الذى خاض تلك الانتخابات مستقلا ثم انضم من بعد إلى حزب الأمة؛ وقد تصدر قائمة نواب الخريجين يومذاك مبارك زروق أحد مرشحى الحزب الوطنى الاتحادى لهذا فإن قبول تلك الصيغة الدستورية فى أكتوبر لا يعكس فقط نزوعًا إلى المنهج الصفوى «المدان» بل، أخطر من هذا، يكشف عن ضمور فى الخيال إذ لا فضل فى الدعوة إليها لقيادة التجديد فى أكتوبر التى قدر لها أن تبتدع للتمثيل السياسى للقوى الحديثة على غير مثال فلم تحاول بل ركنت إلى النموذج الذى خلفه الحكم الذاتى.

(*) (Behind the Scenes).

رغما عن كل هذا فقد كانت انتخابات تلك الدوائر الجديدة القديمة (دوائر الخريجين) امتحانًا عسيرًا للقوى التقليدية عقب اكتوبر إذ سقط أغلب مرشحيها فى تلك الدوائر إلا فى حالات قليلة. فى تلك الحالات لعبت المواقف الشخصية - لا الانتماءات الحزبية - دورًا كبيرًا فى نجاح المرشحين خاصة والناخبون فى هذه الدوائر قوم أشتات وعلى قدر كبير من الاستقلالية فى الحكم من هؤلاء من نجح لانحيازه بمواقفه لشعارات القوى الحديثة قبل أكتوبر مثل محمد توفيق أحمد الذى قاد لواء المعارضة ضد قرار الحكم العسكرى بتهجير أهالى حلفا ودفع ثمن تلك المعارضة سجنًا وطردًا من موقعه الرسمى كمدير لمصلحة العمل، ومنهم صالح محمود إسماعيل الذى وطن نفسه للدفاع عن ثورة أكتوبر وأصدر صحيفة بهذا الاسم وقد كرمته أكتوبر فيما بعد بتعيينه وزيرًا للإعلام؛ وصالح رجل لا يذكره الذاكرون إلا لمامًا وقد كان بحق صالحًا، وكان محمودًا. ﴿**واذكر فى الكتاب اسماعيل.....**﴾(سورة مريم، الآية: ٥٤).

كانت بجانب هذين الرجلين ثلة من شباب الحزب الوطنى الاتحادى نذكر منها الأستاذ عبد الوهاب موسى والمرحوم موسى المبارك، ظلت تدافع عن أكتوبر، شعارات وسياسات. ونذكر لموسى المبارك، رحمه الله، **خروجه عن إجماع حزبه حول قرار حل الحزب** الشيوعى وطرد نوابه من البرلمان. **وقد انتهى الأمر بأغلب أفراد هذه المجموعة إلى** الطرد من حزبهم الديمقراطى «الليبرالى» **لا بموجب محاسبة حزبية مؤسسية وإنما** بقرار فردى أصدره الرئيس **المغفور له إسماعيل الأزهرى، بأسلوبه المتعارف، موجهًا إياه** (إلى من يهمه الأمر سلام) **ديون حرص على مناداة من يهمه الأمر هذا باسمه إمعانًا فى** الزرابة. ولا سبيل لقيادة **لا تحترم الديمقراطية الليبرالية نظام بطريقى** (Patriachal) يقوم على الوصاية، ويبيح **بحكم هذه الوصاية تقريع الكبار للصغار، وما هى بهذا.**

فى هذا المقام ندلف للحديث عن قرار حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه من البرلمان الذى انتخبوا له لذلك القرار من صلة بانتخابات دوائر الخريجين. كان قرار الحل ردًا بليغًا على الذين ظنوا بأن النصوص الدستورية وحدها كافية لأن تكون سياجًا منيعًا

بحمى المكاسب الديمقراطية التى حققتها اكتوبر؛ فالذى لحق بالحزب الشيوعى كان أبلغ من أى مقال للتدليل على فساد هذا الظن خاصة والحزب الشيوعى هو أكثر التنظيمات الحديثة مراسا، وأعمقها تجربة، وأصلبها عودًا على الرغم من تباين رؤانا واختلاف مناهجنا. فإن استطاعت القوى التقليدية أن تفعل هذا مع حزب ذى عزم وشكيمة يومذاك فما حال التنظيمات الحديثة الأخرى، وأغلبها على قدر كبير من الهشاشة. ولنترك السبب المزعوم الذى اتكأ عليه خصوم الحزب الشيوعى لحل ذلك الحزب وطرد نوابه من البرلمان لكيما ننفذ الأسباب الحقيقية وراء ذلك القرار. وأول هذه الأسباب، فى اعتقادنا، كان الانتصار المؤزر للحزب الشيوعى فى دوائر الخريجين، فعلى الرغم من أن قائمة الفائزين فى انتخابات تلك الدوائر قد تصدرها زعيم «الإخوان المسلمين» الدكتور حسن الترابى إذ نال (٧١٩١) صوتًا، كما جاء فى ذيلها عضو آخر من نفس التنظيم هو الأستاذ محمد يوسف محمد وقد نال (٣٨٤١) صوتًا إلا أن أحد عشر اسمًا من الأسماء الأخرى التى جاءت بها تلك القائمة (والتى كانت تضم خمسة عشر عضوًا) احتوت إما على أعضاء من الحزب الشيوعى أو مرشحين تبناهم ذلك الحزب(*). لم يكتف الشيوعيون بالفوز فى دوائر الخريجين، التى خاضوا انتخاباتها منذ الحكم الذاتى بل سعوا لاقتحام الدوائر الجغرافية خاصة تلك التى كانت تحمل معانى رمزية مهمة بالنسبة لبعض الأحزاب مثل دائرة السيد إسماعيل الأزهرى بأم درمان. فى تلك الظروف أصدر البرلمان قراره بتعديل المادة الخامسة من الدستور والتى تنص على ضمان حرية الأديان، وحق تأليف الاتحادات والجمعيات دون شرط غير التزامها حدود الآداب والنظام والصحة وفق ما يقتضيه القانون. عدلت تلك المادة بإضافة حكم شرطى إليها يحرم

(*) أشرنا إلى مرشحى الحزب الوطنى الاتحادى، صالح محمود إسماعيل الذى تلا الدكتور الترابى فى الترتيب (٦٣٤٦ صوتًا) ومحمد توفيق أحمد الذى احتل الموقع الثامن (٤٣٠٢ صوتًا)، أما قائمة الشيوعيين فقد تصدرتها السيدة فاطمة أحمد إبراهيم (٥٩١٨ صوتًا) بالرغم من خوضها الانتخابات كمرشح مستقل، يليها حسن الطاهر زروق، جوزيف قرنق، عز الدين على عامر، عبد الرحمن عبدالرحيم الوسيلة، الرشيد نايل، عمر مصطفى المكى، الطاهر عبدالباسط، محمد إبراهيم نقد، محمد سليمان أحمد. أما الثالث عشر، وقد جاء الخامس فى الترتيب إذ نال (٥٠٩٨ صوتًا) فهو الأستاذ محجوب محمد صالح وقد ابرزته كشوف الانتخابات كمرشح للمؤتمر الديمقراطى الاشتراكى الذى كان يسانده الشيوعيون.

ترويج، أو السعى لترويج، الشيوعية أو الإلحاد (والإلحاد تعبير فضفاض). كما أضيف إليهما نص آخر تصبح بمقتضاه أية منظمة تخالف ذلك الحكم الشرطى منظمة غير مشروعة، هذا هو النص الذى أباح للبرلمان حق إصدار أى تشريع مناسب لتنفيذ أحكامه. وبموجب تلك الإباحة قرر البرلمان طرد بعض النواب المنتخبين وحل الحزب (الإلحادى).

كنت، إبان تلك الأزمة، أعمل بمنظمة اليونسكو بباريس وأنعم فى سلوة من العيش بتلك الحاضرة أغترف من فيوض علومها، وأنعم برونقها الذى يستوجف الفؤاد، وألتهى إن شئت، بما فيها من ضروب اللهو؛ فى كل ذلك كان هناك ما ينسى المرء الخرطوم وأهلها إن أراد. بيد أن الذى كان يدور فى الخرطوم قد بلغ درجة من الفحش لا سبيل لأن يصمت المرء إزاءه. لأجل ذلك سقت نفسى للكتابة حول الذى كان يدور فى الخرطوم تحت عنوان: (يوم أكل الثور الأبيض) لا دفاعًا عن الشيوعية فتلك خطة لم تكن من بالى، وإنما تهيبًا لما ظننت أن ذلك الهوس قائد إليه لا محالة.

ومن الطبيعى أن تجد قضية حل الحزب الشيوعى اهتمامًا بالغًا من أى كاتب سياسى يتصدى لدراسة تلك الحقبة من تاريخ السودان إلا أن الذى يثير الدهشة حقًا هو إغفال ذلك الحديث فى أهم كتاب سعى لتقويم مسار الديمقراطية التعددية الأولى والثانية، وتجىء أهمية ذلك الكتاب من أن مؤلفه هو رئيس وزراء الفترة الديمقراطية الثانية التى سقطت بانقلاب مايو. أغفل ذلك الكتاب الإشارة لذلك الحدث المهم حتى فى الهوامش على الرغم من أن مبتغى الكاتب هو تقويم التجربة الديمقراطية الماضية(*). وعلنا نقارن

(*) محمد أحمد محجوب (الديمقراطية فى الميزان) قال المحجوب فى الفصل الأول تحت عنوان «وقت للتأمل»: (طالما سألت نفسى فى ساعات التأمل: لماذا فشلنا؟ ما الأسباب التى جعلت الدبابات تقعقع فى الشوارع، وتطيح بالحكومات، والقضى على رجال الدولة الذين ناضلوا من أجل حرية بلادهم وفازوا بالاستقلال القومى؟ حاولت أن أحلل تلك الأسباب فى هذا الكتاب، وأن أعين بكل تواضع طريقًا للأجيال القادمة يمكنها إذا اتبعته أن تتفادى أشواك الماضى وأخطاءه. ثم ألمح من بعد إلى إيمانه المطلق بالديمقراطية وهو يقول: (إن خير علاج لعلل الديمقراطية إعطاء الناس مزيدًا من الديمقراطية والحرية. إن الاختلاف الشديد بين المصالح القبلية والسياسية والقومية يجعل الحوار الحر ضروريًا، ويوفر الفرصة لتسوية بين المصالح المختلفة) ما أحرى صاحب هذا الرأى بأن يبين للناس بشجاعة مسائل هامة مثل لماذا وقع حل الحزب الشيوعى؟ وكيف وقع إن كانت الديمقراطية الليبرالية هى النظام الأمثل للحكم؟ وما هو مبرره إن كان علاج أخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية؟

إغفال المحجوب لذلك الحدث بما كتبه الأستاذ أمين التوم حول نفس الموضوع فى كتاب أراد به تسجيل ذكريات ومواقف اكثر منه وقفة تأمل فى التاريخ أو محاولة لتقويم مسار السياسة. ولا يملك المرء إلا ان يحمد لأمين التوم تناوله الشجاع وحكمه النابه حول قرار الجمعية التأسيسية عندما كتب يندد بحل الحزب الشيوعى ويبين ما لذلك الحديث من صلة باختيار الشيوعيين فى مايو ١٩٦٩ لطريق اللاشرعية فى محاربة النظام(*).

الاقتصاد... بين متصوفة الفكر والمزايدين

من بين الأفكار التى ترددت فى أكتوبر، كجزء من مسعاها لإعادة بناء المجتمع. تلك التى تنادى بمراجعة علامات الإنتاج، والإصلاح الزراعى، والتنمية العادلة: وكل هذه تعبيرات فضفاضة تفتح الباب واسعًا للمزايدة. وهكذا كان هو الحال. فعلى سبيل المثال لا أعرف حزبا واحدًا. بعد انتفاضة أكتوبر، لم يجعل له فى برامجه نسبًا مع الاشتراكية خاصة وقد جاءت الدعوة الاكتوبرية لإعادة النظر فى بناء الاقتصاد السودانى من الأحزاب اليسارية، وعلى رأسها الحزب الشيوعى، ولا بدع فى أن يتنادى الشيوعيون بالاشتراكية فهذا هو ما مهدوا له أبتداء، كما لا عجب فى أن تدعو الاشتراكية بطون اليسار السودانى الأخرى (وكما قلنا فلليسار السودانى بعشائره المختلفة بطون وأفخاذ). غريب الكلام هو تحرج المنتسبين بحكم مصالحهم الطبقية لنظام الاقتصاد الحر أو بالحرى النظام الرأسمالى عن المجاهرة بانتمائهم لذلك النظام للحد الذى يصطنعون فيه لأنفسهم نسبًا مع الاشتراكية. وأبعد من هذا عن الفهم أن يكون هذا فى ظل نظام ليبرالى تعددى تفترض تعدديته التعايش بين دعاة الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة باشتراكييها ورأسمالييها.

مع هذا فما الذى جاءت به القوى السياسية المختلفة بيسارها ويمينها لترجمة رؤاها «الاشتراكية» تلك فى برامج عملية تعالج قضايا الاقتصاد، لا فى عمومياته وإنما فيما

(*) أورد الكاتب كخاتمة لتحليل نقدى طويل للتجربة الديمقراطية: «كان لهذا الذى حدث اثر كبير جدًا فى زعزعة النظام الديمقراطى الذى كان قائمًا واضعافه وتعرضه لهزات أخرى انتهت به إلى الزوال فى النهاية». (ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية) صفحة ٢٤٥.

يمس المجتمع مسًا مباشرًا، فالشعارات والرايات لا تفيد وحدها فى معالجة مشكلات الحياة المعيشية حياة الناس اليومية، إذ لا بد من امتحان عملى للشعارات على أرض الواقع. فما الذى جاء به «الحزب الطليعى» بين قوى اليسار الا وهو الحزب الشيوعى؟ وما الذى جاءت به الأحزاب التقليدية التى أعلنت مثل غيرها راية الاشتراكية؟ وما الذى جاءت به قوى الوسط الديمقراطية والتى توحى شعاراتها المعلنة بانتمائها إلى فكر الاشتراكية الديمقراطية، وهو فكر ذو قسمات واضحة؟.

لا نريد بطرحنا لهذا السؤال إلا الافصاح عن ما جاءت به القوى السياسية من حلول لقضايا أساسية لا سبيل لتطور اقتصادى دون حلها. مثال ذلك ما تضمنته البرامج العملية للأحزاب بصرف النظر عن المنطلق النظرى، من مشروعات لتطوير البنية الأساسية بشقيها المادى والبشرى، وما تضمنته من خطط لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الضروريات. وما اقترحته من برامج لازالة التشوهات الناجمة عن الاعتماد المطلق على تصدير المواد الخام، وما فصلته من خطط لتحقيق التوزيع العادل للاستثمار ولناتج التنمية فى قطر قضى تطوره التأريخى منذ عهد الاستعمار بتكريس التنمية فى الشمال النيلى، وما ابتدرته من اضافات لجهد من سبقوا فى توسيع الرقعة المزروعة وتطوير الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى فى قطر لا يستغل أهله غير خمس الأرض الصالحة للزراعة، ولا تمثل الثروة الحيوانية التى تنتجها المجتمعات المستقرة فيه غير ١٠ بالمائة من مجموع القطعان القومية أى أن تسعين بالمائة من الإنتاج الحيوانى فيه ظل يعتمد على الرعاة الرحل. ثم ما اقترحته من مصادر لتمويل هذه الخطط داخليًا أو خارجيًا وكيف يتأتى ذلك الدعم الخارجى فى ظل المزايدات السياسية الطاغية يومذاك؟.

فى كل هذه المجالات استطاع الحكم الديموقراطى الأول، على قصر عمره، أن ينجز الكثير مما أشرنا إليه فى إطار فهم محافظ للمجتمع والسياسة، واسمينا بعض ذلك الإنجاز بالأهرامات. كما استطاع نظام عبود العسكرى أن يحقق هو الآخر اضافات كبرى لما تركه البناة السلاف كان ذلك بتطوير البنية الأساسية (الطرق والجسور والخزانات والسكك الحديدية) أو التعليم (خاصة التعليم الفنى) أو توسيع الرقعة المزروعة، أو إنشاء الصناعات التحويلية، أو النقل الجوى، كل هذا فى إطار فهم محافظ أيضًا للمجتمع

والسياسة. نقول هذا عن ذلك النظام العسكرى - وقد كنا بين من أسرف فى ادانته غداة سقوطه - كما نقوله على الرغم من استمرارنا فى ادانة ما اتبعه ذلك النظام من أسلوب فى معالجة قضية الوحدة الوطنية بين شقى القطر، وهو أسلوب عجل بنهاية النظام.

من بين أحزاب السودان كان الحزب الشيوعى أكثر الأحزاب وضوحًا فى صوغه النظرى لبرنامج التحول الاقتصادى، وما كان المرء ليتوقع من ذلك الحزب غير الدعوة لانتهاج الطريق الماركسى على الرغم من تغليف الخطاب الماركسى يومذاك فيما كان يسميه الشيوعيون بالسير فى طريق التنمية غير الرأسمالى. إلا أن الأطروحة الشيوعية لم تسع، هى الأخرى، لتناول القضايا التفصيلية التى أشرنا إليها، ولو فعلت لما قويت على الوقوف أمام الامتحان العملى لأن تلك الأطروحة تنطلق من افتراضات خاطئة فى تقديرنا: مصدر خطئها هو قيامها على مسلمات يرفضها الواقع السودانى بما فى ذلك واقع القوى الديمقراطية التى يحسبها الشيوعيون الركيزة الأساسية لثورة التغيير فى «مرحلة الجبهة الديمقراطية».

فى هذا الشأن نتناول بعض ما جاء به الشيوعيون من نقد لمشكلات الاقتصاد السودانى فى عهد عبود مثل ما أوردته صحيفة الكادر الحزبى (مجلة الشيوعى) فى عددها الصادر بتاريخ ٢٩/ ٨/ ١٩٦١. جاء فى ذلك العدد أن مشكلات الاقتصاد السودانى تعزى إلى سياسة التبعية للمعونة الأمريكية والاحتكارات الألمانية والإنجليزية التى جعلت التطور مستحيلاً وانتقصت من ذلك التطور بسبب الحجر على حرية التعامل مع دول المعسكر الاشتراكى». ولا نبتغى الحكم على هذا الافتراض من منطلق ما وقع أخيرًا فى الدول الاشتراكية، فمن الظلم أن نحكم على مواقف الأمس بمعايير اليوم، إلا أنه من الواضح أن كاتب ذلك المقال كان واقعًا تحت وطأة صيحات المعركة التى خاضها الحزب الشيوعى وغيره ضد المعونة الأمريكية قبيل انقلاب عبود، والتخاييل التى صاحبتها يومذاك مثل الزعم بأن انقلاب عبود ما جاء إلا لإقرار المعونة الأمريكية.

إن تحليل ذلك المقال إلى جزئياته يفضى بنا إلى ما يلى: أولا أن مشاكل الاقتصاد السودانى تعود إلى التبعية الاقتصادية والتى نفترض أنها هى التبعية للنظام الرأسمالى

وثانيا أن المعونة الأمريكية لا يمكن أن تكون إلا رديفًا لهذه التبعية كما أن التعاون السودانى الألمانى، أو السودانى الإنجليزى ليسا إلا وجهين من وجوه الاحتكار؛ وثالثًا أن كليهما يجعلان تطور السودان الاقتصادى أمرًا مستحيلاً كما يحجران على حرية التعامل مع الدول الاشتراكية؛ ثم رابعا الافتراض بأن التعاون مع المعسكر الاشتراكى هو شرط أساسى لتطور السودان الاقتصادى. ولا شك فى أن القول بأن الاختلال الاقتصادى فى السودان - بل فى العالم الثالث كله - يعود، فى الأساس، إلى نظام التبعية الاقتصادية الموروث قول سليم لا يفترض فى أن يكون قائله ماركسيًا، لا لسبب إلا لأن تلك التبعية قد قضت على دول العالم الثالث بالتخلف الأبدى حين قصرت دور هذه الدول على إنتاج المواد الأولية وتصديرها للدول الصناعية الراسمالية لتقوم بتصنيعها وإعادة تصديرها إلى أسواق حبيسة قوامها منتجو المواد الأولية هذه. وفى عقيدة الماركسيين فإن النقلة التأريخية فى المجتمعات الصناعية من مرحلة الاقطاع إلى مرحلة الراسمالية جاءت عبر استلاب فوائض القيمة من الدول النامية مما قاد إلى تراكم للثروة هناك وتراكم مضاد هنا (Accumulation and deaccumulation) هذه مدرسة ما زال لها دعاتها مثل سيرجيو باقو وسمير أمين وبول باران الذين ما كفوا يقولون بأن السبيل الوحيد لانقاذ العالم الثالث هو الانسلاخ أو فك الاشتباك مع السوق الراسمالى. بيد أن التجارب اللاحقة قد أثبتت أنه فى مقدور بعض الدول النامية أن تتجاوز كل هذه العوائق وتحقق النقلة التأريخية لا بالانسلاخ وإنما بالاندماج فى هذه السوق (تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة) وهو أمر لم يجد له أساطين تلك المدرسة من وصف غير الثراء الورمى أو التنمية الورمية علمًا بأن هذه الثروة الورمية ستجعل الناتج القومى الاجمالى لكوريا الجنوبية فى عام ٢٠٠٠ أعلى من رصيفه فى بريطانيا. لهذا برزت مدارس أخرى، خاصة فى أمريكا اللاتينية، تقول بأن السبيل الوحيد لكسر طوق التخلف هو الاندماج فى السوق العالمى وابتداع وسائل جديدة لانهاء الهيمنة الاقتصادية للدول الصناعية(*).

(*) أصبحت للتبعية مدرسة فى أمريكا اللاتينية شيخها هو الأستاذ بريبش والذى صار، فيما بعد، أول أمين عام للمنظمة الأممية التى تسعى دول العالم الثالث عبرها للانفكاك من أسار هذه التبعية وفق أجندة متكاملة للتغيير تهدف إلى خلق ما يعرف بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد، ونشير هنا إلى منظمة الانكتاد.

مع هذا فلا خلاف بيننا، إذن، حول الافتراض الأساسى لولا أن ذلك الافتراض قد صحبه استنتاج ضمنى بأن المعونات الاقتصادية الغربية هى وجه من وجوه التبعية أو الاحتكار كما أنها تمثل قيدًا على حرية التعامل مع المعسكر الاشتراكى، باعتبار أن التعامل مع المعسكر الاشتراكى هو شرط لزوم للتنمية. وقد لا يفيد أن نخوض فى العموميات النظرية بقدر ما نتحدث عن التجربة السودانية؛ فالمعونة الأمريكية التى أقامت الدنيا ولم تقعدها كانت حصيلتها على عهد عبود هى شق طرق لم يتمكن من إنشائها النظام الذى سبق عبود ولم يضف إليها النظام الذى أعقبه قدمًا واحدا. وكان من حصيلتها تطوير الخط الحديدى ليصل إلى بابنوسة ونيالا فى الغرب وواو فى الجنوب، وكان من حصيلتها تحديث الأبحاث الزراعية والارشاد الزراعى والهندسة الزراعية بما فى ذلك تدريب العشرات من الزراعيين فى جامعات كاليفورنيا واريزونا ووسكسونسن. وكان من حصيلتها إنشاء المعاهد الفنية على المستوى الثانوى والعالى، والانتقال بالخطوط الجوية إلى عصر الطائرة النفاثة (الكوميت). فما هو بين كل هذه الإنجازات ذلك الذى كان يمكن أن يتحقق بالعون الذاتى أو يتم عن طريق دعم الدول الاشتراكية؟ ثم ما تلك الدول الاشتراكية التى يتوفر لها من الإمكانات أو التطور التكنولوجى مثل ما يتوفر لدول الغرب حتى تمد السودان بما يحتاجه؟.

أما العون الألمانى فقد وجد طريقه (وهو طريق شقه ميرغنى حمزة فى عهد الحكومة البرلمانية الأولى) إلى تعلية خزان سنار، وإنشاء خزان الرصيرص، وإكمال امتداد المناقل، وإنشاء التليفزيون بما فى ذلك التلفزيون التربوى فى الجزيرة، وتأسيس مصنع الذخيرة فما وجه الاحتكار فى كل هذه المناشط؟ ثم كيف يمكن، من بعد، الزعم بأن «المعونة» الأمريكية و«الاحتكارات» الألمانية كانت تمثل حجرًا على حرية التعامل مع المعسكر الاشتراكى؟ أو ليس نظام عبود هو أول نظام فى السودان باشر بالانفتاح الواسع نحو ذلك المعسكر؟ أو ليس هو الذى أرسى قاعدة للصناعات التحويلية فى كريمه وبابنوسة وواو جاءت جميعها من الاتحاد السوفيتى؟ أو ليس هو الذى جاء بيوغسلافيا لتقيم للسودان أول أسطول بحرى تجارى؟ أو ليس هو أول نظام سودانى يعترف بالصين

الشيوعية، وهو اعتراف جاء من ذلك النظام فى بداوة أمره على الرغم من الزعم بأن امريكا هى التى جاءت بالنظام، وعلى الرغم من أن أكثر ضغط كانت تمارسه امريكا، على المستوى الدولى يومذاك كان هو ضغطها فى الأمم المتحدة على الدول الحليفة والموالية لها للتصويت ضد احتلال الصين لموقعها فى تلك المنظمة، وهو الموقع الذى كانت تحتله تايوان باسم كل الصين.

ولربما وجد الطرح الشيوعى قبولا اكثر، على الأقل عند البعض، لو ذهب إلى القول بأن العلاج لمشكلة التبعية الاقتصادية هو الاعتماد المطلق على الذات وهو رأى له دعاته الذين يذهبون إلى حد المناداة بقطع الحبل السُرى بين دول العالم الثالث والعالم الرأسمالى المستغل فيما يسمونه فك الارتباط مع أو الانسلاخ عن (Delinkage) الاقتصاد الرأسمالى ومعاقله حسبما أشرنا منذ قليل؛ وبمثل هذا الرأى جاء لينين فى بدايات الثورة البلشفية. إلا أن الذى ينادى بمثل ذلك الرأى لا بد له من المضى برأيه إلى نهاياته المنطقية، فأنا لا أعرف من دول العالم الثالث كله من استنهج هذا السبيل غير البانيا وكوريا الشمالية وبورما، فمن الذى يريد من دعاة تثوير الاقتصاد أن يقتدى بهؤلاء؟ كما هناك من دول العالم الثالث من فك رباطه فكاً كاملاً مع المعسكر الرأسمالى مثل كوبا إلا أنها ما كانت لتبقى لولا اصطناعها رباطا آخر مع الكتلة المناهضة لذلك المعسكر بانضمامها إلى دول الكوميكون؛ أفهل كان يتوقع أحد من السودان أن يصنع ما صنعته كوبا لا فى ظل نظام تعددى بل وفى ظل أى نظام آخر؟

إن الذى يبعث على الدهشة هو أن أكثر الذين كانوا يتبادلون هذا الرأى، بل ويزايدون عليه الشيوعيين انفسهم هم أقل الناس استعدادًا لتحمل النتائج العملية التى تترتب على وضع ذلك الرأى فى حيز التنفيذ. ونحسب أن قلة من هؤلاء، بل نحسب أن الرعيل الأول من القياديين والحركيين الشيوعيين متصوفة ثورية شأنهم شأن الإمام آية الله الخمينى. فقد روى عن آية الله روح الله قوله حينما نقل إليه أن أهل طهران غاضبون لارتفاع أسعار البطيخ عقب اندلاع الثورة: «إن الثورة الإسلامية لم تندلع لتخفيض سعر البطيخ». واخطأ الإمام المتصوف لأن الثورات، عند عامة الناس الذين هم وقود الثورات، لا تعنى

شيئًا إن لم تحقق لهم وضعًا افضل مما كانوا عليه، والتعبير عن هذا الوضع الأفضل عند جمهرة الناس هو وفرة ضروريات الحياة (بما فى ذلك البطيخ)، وتحسين مقدرتهم على اقتنائها.

ولكن ما بال ثوار النخبة البورجوازية من غير المتصوفة هؤلاء يزايدون؟ ما بال هؤلاء الثوار الذين لا يستطيب لهم ترحال إلا فى سيارات المرسيدس بنز الألمانية، ولا يرضون لانجالهم تعليما إلا فى ضواحى لندن، ولا يتمنون على الله شيئا غير قضاء اجازة سبتية فى جامعات كالفورنيا وما أسبت غير اليهود؟ ما بال الثوار من رجال الخدمة المدنية فى «جبهة الهيئات» الذين يرشدون أهل السياسة من صناع القرار يزايدون، فى الوقت الذى لا ينعم الله عليهم بمشورة غير تلك التى تقول بأن «الماسى فيرجسون» أفضل للزراعة فى السودان من الجرار اليوغسلافى، وان «الداف» الهولندى أفضل للنقل فيه من شاحنات «تاتا» التى تصنعها الهند، وان معلبات «هاينز» الأمريكية أقوم لصحة أهلنا مما تنتجه «قها» فى مصر حتى وان كان المعلب هو الفول المصرى؟ ما بال كل هؤلاء يزلزلون المنابر بكلام راعد حول تثوير الاقتصاد وإنهاء التبعية، فى ذات الوقت الذى ينهجون فى خاصة أنفسهم نهجًا لا يتأتى إلا بالحفاظ على الحبل السُرى مع دول الشمال الصناعية علما بأن السبيل الوحيد لإنهاء التبعية هو الاعتماد على الذات والتعاون بل التكامل الاقتصادى بين دول العالم الثالث. ولا تثريب على الذى يكدح كدحا لاقتناء المرسيدس، وابتعاث الأنجال إلى معاهد الدول «الرأسمالية المستغلة»، كما لا تثريب على الذى يموت كمدا أن حيل بينه وبين التدريب فى هايدلبرج أو بينه وبين «الأسبات» فى جامعتى ديفز واريزونا، ولما يهوِّد بعد؛ لا تثريب على هؤلاء أن فعلوا ما فعلوه، فكلنا نتاج لما أورثنا له نظامنا التعليمى من قيم اجتماعية، ورؤى فكرية، وتمايز طبقى فى أنماط حياتنا. إلا أن الأزمة الداخلية تجىء عندما يستغرق الواحد منا نفسه فى كل أنماط الحياة هذا التى لا سبيل لها إلا بتوثيق العرى مع الدول الصناعية «الرأسمالية» ثم يقف ـ من بعد ـ مناديًا أكثر من غيره «بفك الاشتباك» معها.

والبورجوازية أمرها غريب، فمن طرائف الأمور أن هذا التناقض بين القول والعمل عند البرجوازيين لم ينج منه حتى كارل ماركس نفسه. ففى واحدة من رسائله لانقلز كتب

ماركس يحدث رفيقه كيف أنه يقيم فى منزل بايجار يتجاوز قدراته المالية إلا انه فعل ذلك حتى يتيح لأنجاله الحياة فى مستوى معقول يمكنهم من مخالطة من يفيدون منهم فى مستقبلهم، «وهذا أمر لا يتحقق أن اختار لهم سكنًا بروليتاريًا»(*). وكان ماركس اكثر وضوحًا فى التعبير عن رغائبه ومطامحه البرجوازية بالنسبة لابنته عندما خاطب رفيقه انجلز معبرًا عن قلقه عن الوضع المالى للفتى الذى سعى لخطبة ابنته لأنه لا يريد لها ان تتزوج «شحاذًا»، إلا أن فرحته كانت عظيمة عندما علم من والد الخطيب «لافارج» ان الفتى موسر يملك مائة ألف فرنك، بل هو على قدر من الذكاء لأنه استثمر ذلك المبلغ فى ابتياع سندات حكومية فى مدينة نيمو اورليانس بأمريكا.

إن القول بضرورة التعاون الاقتصادى مع الدول الصناعية الرأسمالية لا يعنى النقل القردى لأنماط حياتها الاستهلاكية، أو تمثل مؤسساتها فى كل ما نقيم من مؤسسات؛ كما لا يعنى أيضًا قفل الطريق أمام التعاون مع أنظمة أخرى، ودوننا تجربة الهند لتثوير الاقتصاد وأنهاء التبعية الاقتصادية والاعتماد على الذات. فقد تحققت معجزة الهند الاقتصادية على يد نهرو، وأكثر منه، على يد ابنته انديرا عندما أطلقت صيحة "Garibi Hatao" أى «فلنقض على الفقر». وتركزت برامج انديرا الاقتصادية فى المشروعات الاجتماعية والصناعات الصغيرة ذات العمالة المكثفة فى الريف الهندى. والثورة الخضراء التى صحبها توسع كبير فى الزراعة وتحسين للسلالات والاعتماد على النفس فى الغذاء، وتحقيق معدلات عالية فى محو الأمية، وتطوير التدريب المهنى، وتحسين صحة البيئة والمجتمع. كان المرتكز الأساسى لثورة الهند الاقتصادية هو مقررات مؤتمر كشمير (مارس ١٩٣١) التى تناولت، بصورة عمومية شبيهة بمواثيق أهل السودان، مبادئ أساسية مثل الفصل بين الدين والسياسة، وانهاء التمييز بين الطوائف، وتحسين وضع العمال الزراعيين، ومراجعة علاقات الإنتاج، والإصلاح الزراعى. إلا أن التعبير العملى عن هذه المبادئ جاء فى الخطة الاقتصادية الثانية (١٩٥٦-١٩٦١) التى أعدها مستشار

(*) الطبعة الفرنسية الجزء الأول، Marx et Engels, Correspondences, Editions Sociales, Paris صفحات ١٤٦-١٤٧، ٣٠٣-٣١٠.

بعد الاقتصادى للرهيموز ماهالا نوبيس والتى كانت خليطًا من الأفكار الغابية والفيدوية حول الاعتماد على الذات، وما كان اصطحاب غاندى للعنزة فى حله وترحاله إلا محاولة منه لتقريب مفهوم الاعتماد على الذات إلى أذهان الناس.

استهدفت تلك الخطة أول ما استهدفت إنهاء التبعية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولأجل ذلك ذهبت إلى وضع برامج تفصيلية تتجه إلى إنهاء المجاعات وتحقيق الأمن الغذائى الكامل، ومضاعفة الاستثمار فى المناطق المهمشة مع تركيز على إنتاج السلع الرأسمالية أملاً فى نقل الهند من مجتمع زراعى مصدر للمواد الخام إلى مجتمع صناعى يبدأ بصنع ما يستهلكه، وبفضل هذا كادت الهند أن تعتمد اعتمادًا كاملاً على صناعاتها المحلية فى النقل البرى بما فى ذلك السكك الحديدية. كما اهتمت الخطة بتطوير التعليم العالى مع اعتبار خاص للتعليم الفنى وتدريب الكوادر الوسيطة بالقدر الذى لم يقتصر فيه التدريب الخارجى على المهارات العالية والبحوث المتقدمة. ومن بين ما ركزت عليه خطط التنمية الهندية أيضًا تطوير الصناعات الصغيرة مثل صناعات الجلود والملابس الجاهزة والجواهر كما ركزت على الإنتاج الحرفى فى القرى مع اعطائه أولوية خاصة فى الاستثمار وفى توزيع البنيات الأساسية مما أعان الهند على استيعاب اثنى عشر مليونا من العاملين فى هذه الصناعات وأصبحت قيمة إنتاج هذا القطاع ٢ بليون روبية فى العام كما بلغ حجمه ربع حجم ما تصدره الهند للخارج. وبصورة عامة استهدفت خطط التنمية الهندية الحد من الاستهلاك والإنفاق التفاخرى بهدف تشجيع الادخار حتى بلغ إجمالى الادخار الوطنى ٢٠٪ من اجمالى الإنتاج الوطنى وهى نسبة لم يحققها أى قطر آخر فى العالم الثالث. ولن يضير من هذا الإنجاز الكبير المشكلات التى أخذت تعانيها الهند فى عقد الثمانينيات وأغلبها يعود إلى اختلال بعض سياسات الاقتصاد الكلية نتيجة للإنفاق العسكرى المنهك، ومع هذا الاختلال فقد بلغ معدل النمو السنوى فى ذلك العقد بين ٨-١١٪.

الإصلاح الزراعى والمزايدات المدمرة

واحد من الشعارات التى ارتفعت بها الأصوات فتلقفها الشارع فى معرض الحديث عن تثوير الاقتصاد موضوع الإصلاح الزراعى، وسرعان ما تبنى ذلك الشعار بعض

السياسيين دون أن يحسموا الأمر حتى أصبحت قضية الإصلاح الزراعى عظمة نزاع وذريعة مزايدات فارغة بين هؤلاء السياسيين. اتجهت أذهان الكثيرين ممن كانوا يتحدثون عن الإصلاح الزراعى (كانوا من الإصلاحيين أو الراديكاليين) إلى تجربة مصر وما تبعها من قرارات للمصادرة، وتوزيع الأرض على الفلاحين، وإقامة المزارع الجماعية؛ ومصر ليست هى السودان، أرض المائتى مليون فدانًا من الأرض الصالحة للاستثمار الزراعى والتى لم تمتد يد الاستغلال لأكثر من خمسها. فإن كان أهل مصر قد حملوا حملا على الزحف نحو الصحراء ليعيدوا لها الحياة والنماء بعد أن ضاقت بهم حفافى النيل كما ضاقت بهم واحات الصحراء، فليس هذا هو شأن السودان. كما أن السودان ليس هو الفلبين التى يملك عشرة فى المائة من أهلها تسعين بالمائة من الأرض الصالحة للزراعة مما دفع الذين قاموا بصياغة دستور الفلبين الأخير إلى النص على إعادة توزيع الأرض على امتداد الأرخبيل، لأن الإصلاح الزراعى فى ذلك القطر لن يتم إلا بالاستيلاء على الأرض وإعادة توزيعها بصورة عادلة(*).

فى خضم التزيد فى السياسة بين السيد الصادق المهدى والشريف حسين الهندى (حتى فيما لا مزيد عليه من أمور الحكم والسياسة) اندفع الأول، إبان توليه رئاسة الوزارة، لإصدار قرار بتأميم مشاريع النيل الأبيض والنيل الأزرق وإنشاء مؤسسة لها اسميت مؤسسة مشاريع الإصلاح الزراعى على الرغم من أن تأميم المشروعات الزراعية لم يكن جزءًا من برنامج حزب الأمة الذى صاغه السيد الصادق بنفسه. كان ذلك القرار هو قصارى جهد رئيس الوزراء فى الإصلاح الزراعى، وما أسعد اخوتنا العاملين (واعنى بهم ما يعرف فى دوائر الخدمة العامة بالوكلاء ونواب الوكلاء والمديرين) فقد فتح الله عليهم بفيض من عنده... مؤسسة جديدة تستوعب الطامحين فى الترقى، والطامعين فى سيارات المرسيدس، والنازعة نفوسهم إلى التسفار إلى مصر ويوغسلافيا «للإطلاع على

(*) بسبب من هذا فإن أكثر ما تعرضت له السيدة كورى أكينو من اتهام إبان حكمها كان يتعلق بملكية أسرتها لأراض شاسعة فى منطقة هاسيندا لويزيتا مما دفع معارضوها لمطالبتها بأن تكون قدوة للناس فى الالتزام بالدستور.

تجاربها الرائدة فى الإصلاح الزراعى». أما العاملون الحقيقيون - الذين يكدحون فى فلاحة الأرض - وما الواحد منهم إلا كادح إلى ربه كدحا فملاقيه - لم يبق لهم إلا الجزاء الأوفى عند من يكدحون لملاقاته يوم الحشر. فالإصلاح الزراعى لم يعد هو ذلك العمل الثورى الذى يهدف لإنهاء الاستغلال، ولا العمل الإصلاحى الذى يهدف إلى ترشيد الإنتاج وتحسين الطاقة الإنتاجية، ولا السياسة السعرية التى يُبتغى منها توفير العائد المجزى للمنتج الحقيقى، وإنما أصبح مؤسسة عامة تعنى بشئون كبار مديريها أكثر مما تعنى بمدخلات الإنتاج، وتحسين وسائله، وتطوير أدواته، ورعاية القائمين عليه من زراع. كما أن الإصلاح الزراعى كله توقف عند تلك المشروعات المؤممة وكأن الزراعة التى يسعى الناس لإصلاحها تبدأ وتنتهى عند مصادرة مشروع فى شاشينا كان يملكه عبد الرزاق على طه، أو مشروع فى كساب كان يملكه آل أبو العلا على الرغم من الأهمية الرمزية للقرار حتى لا نغمط الصادق أشياءه. كان ذلك القرار المدمر نموذجا بليغا لما تقود إليه الغوغائية السياسية، والمزايدات التى لا يتوقف أصحابها لحظة من زمان للتملى فى الآثار التى تقود إليها مثل تلك القرارات على كليات الاقتصاد.

ونعود للهند مرة ثانية لنقول بأن السودان كان سيكون أحسن حالا لو عمد دعاة التغيير فيه لاستقراء تجربتها. رفض نهرو، على الرغم من اعجابه بجوانب كثيرة فى التجربة السوفيتية، تطبيق تجربة المزارع الجماعية رغم استعانته بالجوانب الفنية فى التجربة السوفيتية لتطوير الزراعة فى المناطق المتخلفة خاصة فى آسيا الوسطى؛ مثال ذلك تطوير منطقة راجستان الصحراوية فى الهند والذى يعتبر نموذجًا للتعاون الهندى السوفييتى الخلاق إذ جعل من ذلك الإقليم الصحراوى واحدا من أهم مناطق الإنتاج الزراعى. وفى واقع الأمر لم تطل قرارات المصادرة للأراضى الزراعية فى الهند إلا المشروعات التى كان يملكها كبار الاقطاعيين فى حين ظلت المزارع الخاصة فى يد ملاكها. كما انشأت الهند بجانب ذلك نظاما تعاونيا بقيت فيه ملكية الأرض لفالحها وهو نظام تطور ليصبح عصبًا للتنمية الزراعية بالهند. لم ينشئ دعاة الإصلاح الزراعى فى الهند مؤسسة للإصلاح الزراعى، أو وكيلا أولا لشئون الثورة الزراعية بل قصروا دور

الدولة على إنشاء مؤسسات التمويل والارشاد الزراعى، وبناء القواعد الأساسية التى لا معدى عنها لتطور الزراعة، واستحداث أجهزة التسويق مع الزامها بتوفير السعر المجزى للفلاح. ومما يعكس نجاح هذه التجربة أن أغلب الصناعات التحويلية للزراعة فى الهند قد أصبحت ملكا لهذه التعاونيات مما يدل على أن الفلاح الهندى لم يكتسب فقط العائد المجزى الذى يحفزه على الالتصاق بالأرض والمزيد من الإنتاج، بل حصل أيضا على ما يدخر ويستثمر فى الصناعات التحويلية. فلا عجب، إذن، أن أصبحت الهند التى كانت تعانى القحط والمجاعات فى الثلاثينيات بلدا مصدرا للغلال فى نهاية الستينيات على الرغم من تضاعف سكانها(*).

إن الذى كان يترجاه السودان يومذاك من نخبته المستيرة التى تصدت لقيادة انتفاضة الشعب العفوية هو العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد فى إطار تصور متكامل يزيل التشوهات الموروثة التى هى وليدة لظروف التطور التاريخى للسودان مما جعل الاستثمار منذ عهد الحكم الثنائى، ينحصر فى الشمال النيلى ويهدف أكثر ما يهدف إلى التصدير لإشباع حاجيات السوق العالمية من المواد الأولية دون اهتمام بالاكتفاء الذاتى فى الغذاء كما فعلت الهند مثلا. ولا يعنى هذا ايقاف الإنتاج التصديرى أو الايحاء بأن التصدير شر مستطير، إذ لا سبيل للتطور إن لم ننتج ما نصدر شريطة أن يقوم ذلك التصدير على عمدتين، أولاهما هى الاكتفاء الذاتى وثانيهما هى تطوير ما نصدره حتى نضيف إلى قيمته.

وعلى كل فقد أدى هذا النمط من التنمية إلى ثنائية عرجاء فى الاقتصاد: قطاع حديث يتركز فى منطقة الشمال النيلى ويستأثر بكل شىء، وقطاع تقليدى معيشى مهمل يعم ما تبقى من السودان. وبسبب من هذا العرج جاء التفاوت المتفجر بين دخول أهل الريف ودخول أهل الحضر، وجاءت الظلامات الإقليمية، وجاءت الهجرة الداخلية

(*) على سبيل المثال ارتفع إنتاج الأرز من ٤٦ مليون طن مترى فى عام ١٩٦٥ إلى ٦٥ مليون فى عام ١٩٨٥، وتشير تقارير مجلس الغذاء العالمى حول الإنتاج الزراعى الكلى فى الهند إلى أن إنتاج الغلال الذى بلغ ١٥٠ مليون طن فى عام ١٩٨٨ قد ارتفع إلى ١٧٥ مليونا فى موسم عام ١٩٩٠.

المتزايدة، وجاءت الحروب بل وبسببها أيضا جاءت المجاعات لأن ثمانين فى المائة من غذاء أهل السودان يجىء من هذا القطاع التقليدى، كما جاء تشكى أهل المدينة من انهيار الخدمات فى المدن بسبب ضغوط الهجرة من الريف على تلك الخدمات المنهارة. ولو نظر «أهل النظر» فى المدن إلى ما هو أبعد من الإعراض لأدركوا أن انهيار المرافق الاجتماعية فى المراكز الحضرية هو امتداد طبيعى لانهيار الاقتصاد الريفى، ونتاج طبيعى لفشل مناهج التنمية التى اتبعنا خاصة المنحى التدميرى الكامن فى أنماط الحياة التى أفرزتها تلك التنمية فى الشمال النيلى بين الصفوة من أهل الحضر فى ذلك الإقليم. إن افتقاد النظرة الفاحصة إلى كليات الاقتصاد، والإغفال غير الفطن للفوارق التأريخية الموروثة بين الريف والمدينة، واستمراء أنماط الحياة التى تكاد تقارب السفه عند قطاع محدود فى بلد يبلغ متوسط الدخل السنوى للأسرة الريفية فيه ما يقل عن مائتى دولار (وهذا هو حال سبعين بالمائة من أهل السودان) كل هذا يجعل من الإجراءات الجزئية الضارة، أو الاستغراق الحالم فى النظريات التى لا تمت للواقع بسبب، أو النقل الأعمى لتجارب الآخرين دون نظر أو استدلال، عبثًا لا طائل وراءه. وعلنا نعود فى نهاية هذه المقالات إلى قضية التنمية فى معرض حديثنا عن الحلول لقضايانا المحورية.

القانون... والشخصية الحضارية المزعومة

بقيت من الرايات التى اعلتها أكتوبر فى أمور السياسة الداخلية رايتان: تعديل القوانين وتطهير الخدمة العامة. ولعلنا إن أغفلنا قضية وضع دستور جديد للسودان، على الرغم من أنها واحدة من أهم الأمور التى دعت لها أكتوبر، فإنما نفعل ذلك لأننا نريد أن نفرد لهذا الأمر بضعة فصول مستقلة، فالحديث عن الدستور الجديد يصبح حديثًا منقوصًا إن لم تسبقه مقدمة عن الدستور القديم. كما لن تطول وقفتنا عند موضوع تعديل القوانين إذ ظلت القوانين التى ورثها نظام أكتوبر من فترة عبود والفترة التى سبقتها باقية لم تمسها يد التغيير على الرغم من الجدل اللاجب بين رجال القانون حول تعديلها، وهو جدل لم يخل هو الآخر، من غوغائية. كان حديث البعض يوحى بأن كل قانون وضعه الاستعمار هو مسخ لشخصيتنا الحضارية دون اعتبار لأن قوانين

الاستعمار تلك شملت قانون البريد والبرق، وقانون المناجم والمحاجر، وقانون سك العملة. وما أن يسأل المرء دعاة تثوير القوانين هؤلاء عن البديل الحضارى لهذه القوانين التى قلما تختلف الأنظمة بشأنها - بل ولغيرها من القوانين التى تمس التنظيم الاجتماعى - لا يملك الواحد منهم إلا أن يشير إلى قوانين مصر. ويجهل أصحاب هذا القول، أو يتجاهلون، بأن أغلب قوانين مصر الحديثة نفسها قد جاء من القانون النابليونى القارى. تلك القوانين لن يقربها إلى شخصيتنا الحضارية المزعومة أنها صيغت باللغة العربية على يد فحول الفقهاء فى مصر.

إن الصراع الذى كان يدور بين القانونيين يومذاك لم يكن صراعا حول إلغاء «القوانين الاستعمارية» وإنما كان صراعًا مهنيًا مصلحيًا بين مدرستين: بين خريجى الجامعات المصرية الذين تعلموا على نهج معين هو النهج القانونى المصرى ذو الجذور القارية، وخريجى جامعة الخرطوم الذين كانوا أكثر التصاقًا بالمنابع الفكرية الانجلو ساكسونية لتلك القوانين «الاستعمارية». وقد وجد خريجو جامعات مصر أنفسهم فى محيط مهنى غريب، غريب بلغته (فالإنجليزية كانت هى لغة المحاكم يومذاك)، وغريب بمصطلحاته، وغريب بمناهجه كما وجد خريجو مدارس السودان أنفسهم فى وضع متميز فعقدوا العزم على أن لا يكون لذلك الوضع من بديل.

مثل هذا الصراع، بطبيعته، صراع قطاعى مصلحى لا شأن له بالإصلاح القانونى، ولا شأن له بتحسين الأداء، ولا شأن له بمصلحة «المسحوقين»، ولا شأن له بالثورة الديمقراطية، ولا شأن له بشخصيتنا الحضارية، أيًا كانت هذه الشخصية؛ لهذا ظل موضوع تعديل القوانين سلعة يتاجر بها من يتاجر طوال فترة أكتوبر وفترة حكم الأحزاب التى تلتها. كما جاءت المتاجرة أيضًا من نوع آخر من القانونيين هم الإسلاميون الذين كانوا يتحدثون عن جعل الكتاب والسنة مصدرًا أساسيًا للتشريع دون أن يبينوا للناس أين مكان الكتاب والسنة فى قانون بنك السودان، وقانون الشركات، وقانون الموانئ، وقانون سكك حديد السودان؛ أو يعالجوا بأمانة فكرية لا تعرف المراوغة، التناقض الكامن فى

التمييز على أساس الجنس، بين ما يقول به الدستور السودانى الذى يحرم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو الجنس، وما تقول به قوانين الإثبات الإسلامية، وعلم الفرائض (قوانين الميراث) حول حقوق النساء أو شروط ولاية القضاء (قضاء المسلم على الكافر). لهذا انتهى الأمر بهؤلاء أيضًا، كما سنرى، إلى قوانين القطع والجلد والحد، مما ظلموا به شرع الله ظلمًا بالغًا.

التطهير... واجب وطنى

أما قضية تطهير الخدمة العامة تستوجب منا وقفة لأن التطهير، فى شريعة أكتوبر، لم يكن ضرورة يقتضيها تحسين وتجويد الأداء الوظيفى بل أصبح لزيما للوطنية، «فالتطهير واجب وطنى» كما كانوا يرددون. لم تكن الخدمة المدنية السودانية حتى عهد أكتوبر تعرف شيئا اسمه التطهير، أو الفصل من الخدمة لأسباب سياسية؛ على النقيض، كان رجالات الحكم الوطنى فى العهد البرلمانى الأول حريصين أكثر الحرص، وغيورين كل الغيرة على حيدة الخدمة العامة وحماية موظفيها. كما كان تصعيد المتميزين من رجال الخدمة العامة، خارج ما تقول به اللوائح القائمة آنذاك، امرا منكورا لم يقع، فيما يذكر الذاكرون، إلا فى بضع حالات معدودة اقتضتها ظروف طارئة مثل اختيار الشيخ محمد أحمد المرضى، حين توليته أمر وزارة الحكومة المحلية عند انشائها، لادارى مقتدر هو على حسن عبد الله على رأس بعض أقرانه ليقوم على أمر الوزارة الوليدة، أو اختيار الرئيس إسماعيل الأزهرى للسيد خليل صابر، فوق رأس بعض اقرانه أيضا، ليصبح مديرًا لأعالى النيل عقيب أحداث الجنوب. كانت تلك هى درجة مغالاة أهل الحكم فى احترام لوائح الخدمة العامة حتى وان كان ثمن هذا هو الإبقاء على بعض المتحجرين. ومن جانب آخر عرفت الخدمة العامة صراعات عنيفة بين بعض رجالاتها ورجال الحكم من السياسيين، انخذل فيها السياسيون أكثر مما انخذل الموظفون. فصراع الأزهرى مع الإدارى المتميز داود عبد اللطيف كان امرا مشهودا وغريبا، مصدر الغرابة فيه هو أن الرجل الذى لم يكن يتردد فى تناول أقرب ورقة أمامه ليصدرها بتحيته المعهودة: «إلى من

بهمه الأمر سلام» ثم يتبعها بقرار لا معقب عليه يفصل به من يريد فصله من الحزب الوطنى الاتحادى (ويستوى فى هذا أن يكون المفصول هو عبد الوهاب موسى او وكيل الحزب محمد نور الدين) لم يجرؤ على فصل واحد من موظفيه فى وزارة الداخلية التى كان وزيرا لها. كما كان صراع كامل ابو سيف مدير مصلحة الأشغال مع وزيره محمد نور الدين أشد غرابة، فقد نعى المدير على وزيره رغبته فى توسعة داره الرسمية، وأمر مهندسيه بعدم تنفيذ رغبة الوزير؛ برر ذلك المدير «السيف» قراره بأن المنازل الرسمية قد صممت بنمطية معينة لتوافق حاجات وأذواق متباينة ولهذا فلا بد من أن تراعى فيها الوسطية. وكان رأى ذلك المدير «السيف» هو أن حماية القواعد العامة هى واجب موظف الخدمة العامة لأنه هو الباقى وليست واجب الوزير العابر، ولهذا الموقف المبدئى لم تنقذ الوزير من مديره «المعاند» حتى وساطة أهليهما من وادى حلفا.

بنفس القدر كان بعض الحاكمين يومذاك قساة فى تطبيقهم للقانون ضد من يتهم بالخطأ أو الخروج على اخلاقيات المهنة دون أن يجتمع اتحاد عام الموظفين لإصدار قرار يصف فيه محاسبة المقصرين بأنها تشريد للعاملين. بلغت هذه القسوة حد المغالاة فى بعض الحالات مثل قرار رئيس الوزراء عبد الله خليل بإحالة طبيبين مرموقين للمعاش لتهمة لو اطلقت اليوم على أحد، لما قوبلت إلا بالهزء والاستخفاف وقول القائل: «هى بقت على دى بس». كان الاتهام الذى وجه للطبيبين هو استخدامهما الشخصى للألبان التى تنتجها المزرعة الملحقة بالمستشفى والتى انشئت للمرضى فى واحد من اقاليم الجنوب.. وجاءت الشكوى ضدهما من نائب برلمانى جنوبى ومن حكمدار البوليس الشمالى حسن محمد صالح الله، وصديقنا «الحكمدار» واحد من الرجال الذين لا يأخذون الأمور إلا بحزم ووثاقة. وأعرف جيدا بأن عبد الله بك لم يكن سعيدا بذاك القرار على المستوى الشخصى إذ إن واحدا من الطبيبين هو شقيق لوزير العدل فى حكومته.

ذلك عهد مضى بحاله، وهو عهد كان يحكمه منطق خاص، وتحيط به ظروف معينة. فتجربة الإدارة البريطانية كانت تلقى ظلالاً كثيفة على الأداء فى ذلك العهد، كما كان الحاكمون فى الفترة التى وقعت فيها أكثر هذه الصراعات (فترة الحكم الذاتى) حريصين

كل الحرص على عدم اتخاذ اى قرار يؤكد أو حتى يوحى بما يتهمهم به كبار رجال الخدمة العامة من السودانيين وبعض البريطانيين الذين ما زالوا على رأس الدولة من عدم إدراك لمقومات الحكم والإدارة. ومن الناحية السياسية كان على رأسهم سيف ديموقليس، المادة ٩٨ (١) من دستور الحكم الذاتى والتى تنص على «أن تكون للحاكم العام مسئولية خاصة عن الخدمة العامة وعن المديريات الجنوبية ومن واجبه أن يتأكد من وجود معاملة عادلة منصفة لأعضاء الخدمة العامة لضمان حقوقهم التعاقدية ومصالحهم...». وحتى بعد الاستقلال كان لوجود عدد من المتمرسين فى الخدمة العامة المدنية والعسكرية بين المجموعة الحاكمة أثره فى ذلك ومن هؤلاء من كان أكثر غيرة على الخدمة العامة من بعض أهلها، من أولئك نذكر: إبراهيم أحمد. وعبد الرحمن على طه، وعبد الله خليل، وميرغنى حمزة، والنائب العام أحمد متولى العتبانى. لكل هذا لم يكن غريبًا أن تصبح حيدة الخدمة العامة امرا مقدسا عند الحاكمين كما كانت عند الإداريين فى ذلك الزمان. وبما أن الحماية التى يطالب بها رجال الخدمة العامة تقتضى بالضرورة، ابتعاد موظفى تلك الخدمة عن العمل السياسى الحزبى لم يكن من بين رجال الوظيفة العامة، يومذاك، من كان يرتاد مجالس السياسة، أو يبدى الرأى علانية فى أمورها. وظل ذلك المنطق يحكم العلاقة بين السياسى والموظف الإدارى فى فترة الأحزاب الأولى كما فى نظام عبود الذى جاء ليقتفى ذلك الأثر؛ وما نظام عبود، فى واقع الأمر، إلا تحالف بين البيروقراطية المدنية والعسكرية (أى أوليجاركية للبيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى).

جاءت أكتوبر من بعد، وجاءت معها أفكار التطهير والتثوير للخدمة العامة. انطلقت دعوة التثوير تلك من صفوف «جبهة الهيئات» والتى جاء أغلب أعضائها الفاعلين من العناصر القاعدية والوسيطة فى الخدمة العامة. تلك الجبهة كانت هى الدينمو الفكرى لحركة أكتوبر أو هكذا يفترض، ولهذا أخذ منطق جديد يحكم النظرة للعلاقة بين السياسة والإدارة، وهو ليس بحال المنطق الذى كان سائدًا من قبل؛ كما ليس هو بحال ما تعرفه الأنظمة الليبرالية التى نسعى لنقل تجاربها نقلاً حرفيًا. وفق هذا المنطق ارتفعت

شمارات التطهير فى أكتوبر حتى طال التطهير كل الأجهزة الإدارية والمؤسسات الأكاديمية والدستورية إلا بقرتين مقدستين هما جامعة لخرطوم والقضاء، كان عليهما انتظار مجىء نظام مايو والذى لم يكن، فيما يبدو، يؤمن بشريمة الهندوك فى تقديس الأبقار. طال التطهير الاكتوبرى قيادة الجيش وقيادة البوليس، كما طال وزارة الخارجية بدءا بوكيلها، وطال وزارة الإعلام، وطال وزارة فنية مثل المصلحة البيطرية التى أقصى وزيرها كل القياديين فيها وكان وزيرها يومذاك هو ممثل «الإخوان المسلمين» فى حكومة أكتوبر (الدكتور محمد صالح عمر).

فى كل تلك الحالات كان الاتهام الموجه لمن لحق به التطهير، هو إما التعاون مع الحكم العسكرى أو عدم الولاء لثورة الشعب، كما كانت وثائق الاتهام تجىء دومًا من النقابات أو بالحرى، من العناصر المسيسة فى تلك النقابات. ولا أعرف حزبا سياسيًا واحدًا، بما فى ذلك الحزب الشيوعى، قد جلس على مستوى قياداته ليقرر فى أمر من يبقى ومن يزال من رجالات الخدمة المدنية، وربما كان الاستثناء الوحيد فى حالة الحزب الشيوعى هو اصراره على اقصاء قيادات أجهزة الأمن والبوليس.

لم ينج من تلك الحملة الغشوم إلا بضع وزارات هامشية أو وزارات كبرى أبى وزراؤها الاستجابة لهذا «الواجب الوطنى» وكان على رأس هؤلاء وزير الحكومة المحلية عابدين إسماعيل الذى استمات فى الدفاع عن وكيل وزارته، وعابدين رجل حقانى بصورة تدعو، فى بعض الأحيان، للضجر. وقد اتخذ عابدين ذلك الموقف على الرغم من أن الحكومة المحلية كانت هى أكثر الوزارات التصاقا بالناس، كما لعب رجالها دورًا كبيرًا فى ارساء قواعد الحكم اللا مركزى على عهد عبود. وشأن عابدين فى ذلك هو شأن مبارك زروق فى وزارة المالية والذى كاد أن يتهم بعدم الوطنية ممن جاء ليحول بينه وبين ترشيح مأمون بحيرى، وهو الوزير الذى سبقه فى وزارة المالية على عهد عبود، لرئاسة بنك التنمية والإفريقى. كما كان هذا هو موقف وزير الحزب الشيوعى، أحمد سليمان عندما رفض الإذعان لضغوط بعض النقابيين لاقصاء كامل شوقى من إدارة مصلحة الغابات، وكان أقصى تجاربه مع الحملة النقابية الشعواء ضد شوقى هو تكليف المهندس عبد الله

محمد إبراهيم بالتحقيق فى ما اتهم به الرجل. وجاء قرار المهندس عبد الله منصفا أمينًا على الرغم مما تعرض له من ضغوط نقابية؛ فالمهندس عبدالله، كرفيقه المحامى عابدين، رجل حقانى يحلى حقانيته تلك بأفاويه من السخرية(*).

نرى فى كل هذا أن قضية التطهير الإدارى لم تتجاوز تصفية الحسابات والانطباعات الذاتية والخلط بين المعايير، اسوأ من كل هذا استثقال المرءوسين للرؤساء الذين يأخذون أنفسهم مأخذ جد. بعبارة أخرى لم يرتق دعاة تثوير الخدمة العامة بأمر التطهير إلى دراسة ممنهجة حول الإصلاح الإدارى، أو وسائل تحديث الأداء، أو ابانة الخطوط التى انبهمت بين المسئولية السياسية والمسئولية الإدارية، أو ابتداع الوسائل التى تمكن النقابات من أداء دور سياسى دون اخلال بقواعد الانضباط الإدارى والمهنى؛ وليس هناك من هو أقدر على كل هذا من النقابات نفسها. كما لم يعن للنقابات أن تقوم بدراسة تحدد بها دورها فى العمل الوطنى هل هو دور سياسى يقتصر على القضايا الوطنية العامة التى تتجاوز الفوارق الحزبية والقطاعية، أم هو دور انحيازى لفكر بعينه وحزب بعينه وتوجه بعينه؟ وإن كانت الأخيرة فكيف يمكن إزالة التعارض بين الدعوة لنظام ليبرالى على النمط البريطانى وما يقتضيه ذلك النمط فى الحكم من حيدة للخدمة العامة (وهذا ما تنادى به نقاباتنا المهنية اليوم) وبين رغبة نفس هذه النقابات فى أن تمارس، كتنظيمات لا كأفراد، عملاً سياسيًا أدائيًا لا فكريًا.

نثير كل هذه الأمور حتى يكون بيننا وفاق حول معانى المصطلحات، واصطلاح على النتائج المنطقية للأحكام التى نصدر، فما عميت علينا المذاهب، وسدت علينا الطرق إلا للشواش فى الفكر والتهاوش فى التعبير. فعندما نقول، مثلا، بأن اختيارنا التنظيمى السياسى هو النظام الليبرالى التعددى، علينا أن ندرك أن لذلك النظام ضوابطه وقواعده

(*) فى معرض تحليله للاتهامات التى وجهت إلى شوقى دحض المهندس الاتهامات لأنها لا ترتكز على دليل إلا انه اضاف بأن مشكلة موظفى الغابات مع مديرهم هى انطباعاتهم عن رجل يستثقلون فيه المجىء إلى المكتب كل صباح قبل وصول خدم التنظيف، كما يستكفون إصراره على ان لا يبرح ذلك المكتب إلا عند أذان العصر، وأكثر من هذا امتعاضهم أشد الامتعاض من تشبثه بارتداء السروال القصير (الردى) وكأن الخرطوم هى غابات كترى.

حول العلاقة بين طرفى الحكم: السياسى والإدارى. ولا يستقيم عقلاً أن يتحدث أى من الطرفين عن الحقوق دون أن يقبل تساؤلاً من الطرف الآخر، عن الواجبات؟ وبنفس القدر فمن أهم الواجبات النقابية العمل على حماية أخلاقيات المهنة، فحماية مهنة الطب فى بريطانيا يقوم بها المجلس البريطانى الطبى، وحماية مهنة الصحافة يقوم بها المجلس الصحفى لا الدولة. ولا شك فى أن تطهير الخدمة العامة يتم باسم المجتمع ويهدف أول ما يهدف إلى ارساء قواعد الحكم الصالح؛ وأولى مقومات الحكم الصالح هو تنزيه الوظيفة العامة عن الفساد والظلم وعدم الكفاءة. مثل هذا الحكم يفترض توفر المهارة الأدائية عند العاملين تماما كما يفترض فيهم الابتعاد عن دنس الاسترشاء وعدم مصانعة المفسدين وغير القادرين من ابناء المهنة، ومقابل هذا يرعى المجتمع حقوق العاملين ويحمى مصالحهم. لهذا فإن أى تطهير للوظيفة العامة لا يتم وفق هذه الضوابط والمفهومات يصبح تجاوزًا للمدى يستتر وراءه ناقصو القدرات، ويكون أول ضحاياه هم مخبورو التجربة، كما يصبح تكاذبًا وتحايلاً على المجتمع لحماية مصلحة قطاعية، وفى بعض الأحوال فردية، تحت اسم المصلحة العامة.

بكل هذا التخبط والتشويش مضت أعوام أكتوبر الثلاثة بجمع (١٩٦٥-١٩٦٧) دون أن يطال خلالها أنصار أكتوبر ما يبتغون من تغيير، ودون أن يقدموا بديلاً للهياكل الاجتماعية القديمة التى حطموها بالمزايدة حينا، وبالابتزاز أحيانًا أخرى، وبتحطيم تلك الهياكل تحطمت خلايا المجتمع، وتهتك النسيج الإدارى لمؤسساته. وعلنا لا نظلم القوى الحديثة شيئا إن قلنا، تأسيسا على ما سبق، بأن تعسفها عن الطريق من بدايته هو الذى انتهى بها إلى ضياع لم يبق لها معه غير تبادل الملامة. على أنه إن كان عجز أنصار أكتوبر عن تحقيق ما نهدوا له من أهداف عجزًا فكريًا على الرغم من صدق النوايا، فإن حال القوى التقليدية كان حالاً آخر.

ادعت تلك القوى الالتزام بكل ما جاءت به أكتوبر من شعارات ثم تنكرت لها من بعد مما يحمل على التساؤل أن كان تنكرها لذلك الالتزام هو أمر اقتضته نظرة جديدة للواقع بعد خفوت صوت أكتوبر وإجراء الانتخابات التى جاءت بهذه الأحزاب للحكم؟ وإن كان الأمر كذلك هل نملك القول بأن تلك النظرة الجديدة، والتى لا توافق الرؤية الأيديولوجية

التى كانت تحكم توجهات أكتوبر، هى الرؤية المناسبة التى تفضى بأهل السودان إلى مخرج صدق؟ نوجه هذا السؤال لأننا نريد أن نحسن الظن بالأحزاب ونفترض أنها لم تقبل أطروحات القوى الحديثة فى مطلع انتفاضة أكتوبر نفاقا ومخاتلة وإنما لأنها رأت فيها المخرج من مأزق السودان بل مأزق هذه الأحزاب نفسها. بيد أن الذى صنعته القوى التقليدية، كما سنرى، هو العود إلى القديم، ولو كان فى القديم ما يعين على حل المشكلات الموروثة، ناهيك عن تسور المشكلات المستحدثة، لما انتهى الأمر بالناس إلى ما انتهى إليه، بما فى ذلك انهيار نظام الحكم الحزبى نفسه. ومرة ثانية نقول بأنا، لا نظلم القدامى شيئا فقد اعترفنا بما شاده البناة السلاف من أهرامات من الإنجاز، الذى نتحدث عنه هو الفكر والمنهج؛ فالفكر يعين على استيعاب حقائق الحياة وتحليل ظواهرها وإصدار الأحكام بشأنها، والمنهج يعين على تجذير هذه الأحكام فى أرض الواقع. كما سنفترض أيضًا بأن الحكم القاسى الذى أصدره المحجوب واصمًا الأحزاب كلها بالعرى الفكرى، حكم تجاوزته الأحداث لأنه لا بد أن يكون أهل الحكم هؤلاء قد تعلموا شيئا مما سماه محجوب سطو العسكر على الحكم، كما تعلموا شيئا من الهزات التى جاءت بها رياح التغيير والتى بدأت تعصف فى أكتوبر، وكان هذا بلا شك هو الذى كان يترجاه الصغار وهم يهتفون: «لا زعامة للقدامى» قبل أن ينكفئوا على أنفسهم يرتقون الأحلام، ويبتاعون الأوهام من تجار السياسة. كان هذا هو الذى يؤمله أهل السودان بعد أن رضوا بأن يهبوا القدامى فرصة ثانية، يعيدون فيها النظر فى فكرهم ومناهجهم. ولا شك لدينا فى أن هذا أيضا هو الذى كان يفكر فيه العقلاء من رجالات الأحزاب، وليس أبلغ فى التعبير عن هذا مما أورد أمين التوم فى ذكرياته التى سبقت الإشارة إليها. روى أمين قائلاً: «كانت الأحزاب تراجع أوراقها وتعيد تنظيم أحزاب ما بعد الثورة على أسس جديدة ومبادئ وأهداف ولوائح تتفق والدروس التى ينبغى أن يعيها الجميع وهم يتأهبون لقيام حكم ثابت الأركان، قوى الدعامات. حكم ديمقراطى يتساوى فيه الناس فى الحقوق والواجبات والفرص وتشمل الجميع عدالة وحرية ونماء». فما الذى حدث؟ ما الذى صنعته هذه الأحزاب لكيما تقيم حكمًا ديمقراطيًا ثابت الأركان، قوى الدعامات»؟.



أزمة الحكم:
الإهلاك السياسى والإنهاك المؤسسى

وقفنا فى الفصل السابق عند تساؤل سعينا من ورائه لتفسير الشك فى مصلحة الأحزاب عندما قلنا بأن تبنى الأحزاب التقليدية لكل شعارات أكتوبر ورفعها لكل راياتها لم يكونا إلا لإيمان تلك الأحزاب بالأطروحات الجديدة، خاصة ولم تكن للأحزاب، من قبل، برامج واضحة لتناول القضايا العامة الرئيسية تناولاً منهجيًا. وتغليبا لحسن الظن قلنا بأن نكوص الأحزاب عن تلك الأطروحات وتنكرها لمن تحالفت معهم وتحالفوا معها من القوى الحديثة، من بعد، قد وقع لأن الله قد هدى تلك الأحزاب لأمر خفى علينا، كما خفى على حلفائها الاكتوبريين. ولعل فتحا ربانيا قد هداها سواء السبيل، فما «فتح القدير» هذا؟ كما أومأنا فى مطلع هذه المقالات بأن للسودان قضيتين محوريتين هما الوحدة الوطنية والتنمية، وما الجدل الذى ملأ الدنيا وشغل الناس حول الدستور وهيكل الحكم غير مداولات حول آليات الممارسة السياسية وسبل التأطير القانونى والتنظيمى لما يجمع عليه الناس حول تلك القضايا المحورية وما ينبثق عنها من قضايا فرعية. ولهذا سنتناول فى هذا الفصل والفصل الذى يليه الأسلوب الذى عولجت به هاتين القضيتين فى الفترة التى تلت أكتوبر من حيث الاهتمام الذى أولته اياهما تلك الحكومة فى برامجها وبياناتها ومجادلات أهل السياسة حولها، ثم انعكاس كل هذا على الصحافة اليومية والتى يفترض أنها لا تنشر على الناس إلا كبريات الأحداث وأهم ما يشغل بال الحاكم والمحكوم.

وحول الوحدة الوطنية سنقف بالاستعراض، فى هذا الفصل، عند عناصر هذه الوحدة بين أهل الشمال أنفسهم فى أحزابهم وشيعهم وطوائفهم المختلفة، لا الوحدة الوطنية فى

إطارها المريض والتى سنتطرق إليها عند الحديث عن الدستور فى فصول تالية. وفى كلتا الحالتين سنحاول أن نستكشف الجديد الذى جاءت به الأحزاب كبديل لما جاءت به أكتوبر حول هذه القضايا بعد أن تخلت طواعية عن كل ما دعت إليه أكتوبر، وسيكون هذا هو منهجنا فى تقويم أداء كل العهود التى أعقبت أكتوبر قبل أن نجىء، فى خاتمة الكتاب، إلى استعراض ما نراه حلا أمثل لهذين المشكلين المحوريين تأسيسا على تجاربنا واهتداء بتجارب غيرنا.

١٩٦٨.. العام الوبيل فى جمهورية المدن الثلاث(*)

نزعم أن أمر الحكم الحزبى المدنى، فى أخريات الستينيات، قد تفاحش تفاحشا غاض معه صبر الناس من بعد أن عاشوا فى منتصفها أعواما محملة بالأمل الطماح، مترعة بالمنى الواعدة. كان فى ظن أهل السودان، وهو ظن ملحق باليقين، بأن تجربة ستة أعوام من الحكم العسكرى فى عهد عبود، وأن صيحات الشارع الاكتوبرى والتى كادت تشبه اللعنات مثل (لا زعامة للقدامى) و(إلى الثكنات يا ....) كافية لأن تقع من أهل الحكم المدنى الحزبى موقعا لا يعودون معه البتة إلى قديمهم الذى استرداه الناس، كما كانت كافية لأن تردع أى عسكرى من التجرؤ على الانقضاض على السلطة من جديد. لم يستردئ الناس فى الساسة «القدامى» غير التمزق والتشقق والصراع حول المظاهر السلطوية، أى الصراع حول أمور لا غناء فيها ولا مزية؛ ولم يكرث الغم أهل السودان ويشتد عليهم إلا لما انطوى عليه هذا التمزق من فقدان كامل للمسئولية الاجتماعية وانعدام تام للحساسية السياسية حتى جاء على الناس وقت بدأوا يشعرون فيه بأنه لم يعد لحكام السودان من قضية غير صراعاتهم الخرطومية. وما أصدق ذلك الصوت الذى انطلق من الريف يومذاك ناعتا حكومة السودان باسم «جمهورية المدن الثلاث» ذلك الصوت لم يجئ من بحر الغزال وإنما جاء من كردفان، من الأستاذ الفاتح النور صاحب

(*) المدن الثلاث أو العاصمة المثلثة تعبير يطلق على الخرطوم وزميلتيها، مدينة أم درمان ومدينة الخرطوم بحرى.

مجلة كردفان. وليت التنازع الخرطومى كان تنازعًا حول الأفكار أو المبادئ. جل الصراع إن لم يكن كله، كان فى حقيقته تخالفًا على مظاهر السلطان وتشاكمًا على عرض زائل مما ضاعت معه حقوق البلاد ومصالح العباد وانتهى فيه الحاكمون إلى أمر عريج.

وزاد من غم الناس فى فترة النصف الثانى من الستينيات افتقادهم لمظهر هيبة الحكم الذى امتازت به الفترة البرلمانية الأولى، وللحس العميق بالمسئولية الاجتماعية الذى تميز به أهل الوظيفة العامة فى تلك الفترة والذين كان بعضهم يتعاطى السياسة وكأنها ضرب من التصوف. حتى القلة من الأخيار بين حكام أخريات الستينيات ممن كانوا ينظرون إلى القضايا العامة نظرة جدية افتقدت جديتهم تلك شمول النظرة بسبب طغيان الاعتبارات الحزبية الضيقة على صنع القرار السياسى. ليس هذا هو الذى كان يترجاه أهل السودان من القيادات التى تسلمت زمام الأمور بعد ستة أعوام من الحكم العسكرى، كما لم يكن هذا هو مأملهم فى القيادات الجديدة التى برزت عقب أكتوبر والتى أتيح لها من المعارف المستحدثة والانفتاح المثرى نحو العالم والإلمام بمناهج البحث والتحليل الحديثة ما لم يتوفر لحكام الفترة الماضية التى أعقبت الاستقلال. ولعل تجارب أخريات الستينيات وما تلاها من سنوات عجاف قد ابانت للناس أن المعارف الحديثة والمناهج العصرية لن تفيد وحدها إن لم تحط بقدر كبير من الحكمة ونبل المقصد.

نقطة البدء فى هذا البحث، إذن، هى عام ١٩٦٨ الذى نحسبه أكثر الأعوام وبالا فى تاريخ السودان الحديث، وما اختيارنا لذلك العام إلا لأنه هو العام الذى بلغ فيه الصراع الحزبى ذروته من الاستهتار. ولا ننعت ذلك الصراع بالاستهتار لبعده فقط كل البعد عن جوهر الحكم ألا وهو عمارة الأرض وصلاح معاش الناس، وإنما أيضًا لما واكبه من تخريب متعمد من جانب رجالات الحكم لكل ركائز النظام الذى ارتضوه، وهتك لكل الضوابط التى كانت تحكم وثاق ذلك النظام. فلا عجب، إذن، إن لم تشهد تلك اللحظة البائسة من تاريخ السودان أى واحدة من الإشراقات التى عرفتها فترة الرعيل الرائد فى ديمقراطية السودان الأولى. وإن كنا قد حسبنا فى المقال الفائت حل الحزب الشيوعى

كواحد من المناشط الهدامة للنظام ـ وهى هدامة بمعايير الليبرالية التعددية التى ارتضاها ذلك النظام ـ إلا انا سنصور فى هذا المقال كيف ذهب الصراع الحزبى داخل أجهزة الحكم إلى حد تمزيق اوصال المؤسسات التى اشادوها بأنفسهم وباهوا بها العالمين.

بلغ ذلك الاستهتار قمته فى نهاية فبراير ١٩٦٨ عندما قرر حماة الشرعية الإجهاز على أهم رمزين من رموز تلك الشرعية الا وهما القضاء والبرلمان من بعد أن عدل الدستور فيما مضى لإعادة تشكيل مجلس السيادة(*) بصورة قادت إلى اختلال فظيع فى العلاقة بين أجهزة السلطة التنفيذية الرمزية وأجهزتها الفعلية. كان أخطر القرارات التى اتخذت بشأن البرلمان هو قرار حله، وهو قرار لم يجئ من فراغ وإنما سبقته صراعات افقية وعمودية بين رجالات النظام؛ صراع داخل كل واحد من الحزبين الحاكمين، وصراع بين كل واحد منهما والآخر، ثم صراع بينهما مجتمعين وبين القوى السياسية الإقليمية. كان الحزبان الكبيران حليفين ضد بقية القوى السياسية فى أغلب القضايا، ومع هذا فكثيرا ما كانا يتخالسان أنفسهما، كل واحد منهما يروم الإجهاز على الآخر. وليت الخلاف بينهما كان خلافًا حول جوهر الحكم أو أهدافه، أغلب الخلاف كان حول أشكال الحكم. بدأ الخلاف فور انتهاء انتخابات الجمعية التأسيسية والتى دعت القوى الحديثة إلى تأجيلها لحين الاتفاق على القضايا الأساسية التى فجرتها أكتوبر، إلا أن تلك الدعوى لم تكن محل رضا الأحزاب التقليدية التى أصرت على التبكير بإجراء الانتخابات «حتى يقول الشعب كلمته» وكأن قول الشعب كلمته فى الماضى وفق القوالب القديمة لم يحل دون وصول عبود للسلطة قبل أكتوبر، أو وصول نميرى للسلطة بعدها(**).

كان للأحزاب ما أرادت إذ جاءت إلى الحكم مرة أخرى وفق نصوص دستور قديم جديد، رقع ترقيعا وعلى عجل على طريقة الحاكة فى وقفة العيد الصغير. ولكن ما إن

(*) المجلس الخماسى الذى يمثل القيادة الجماعية لرئاسة الدولة.

(**) كان ذلك أيضا هو موقف الأستاذ عابدين إسماعيل الرجل الذى أنيط به الأمر فى حكومة أكتوبر، فقد حملت صديقى عابدين (حقانيته) مرة أخرى على أن لا يقبل فى أمر التبكير بالانتخابات مراجعة من أحد؛ كان رأيه هو أن إجراء الانتخابات أمر قال به ميثاق أكتوبر، وهو عازم على تنفيذ ذلك الميثاق بحذفاره.

استقر المقام بالحاكمين فى سدة الحكم حتى استشرى الصراع هو الدستور نفسه عندما قامت الجمعية التأسيسية بتعديل المادة ١٤ التى تنص على أن يرأس مجلس السيادة رئيس ينتخبه أعضاؤه من بينهم دوريا كل شهر. ويتفق هذا الوضع مع ما كان عليه الحال فى المجلس الأول والذى اتفقت الأحزاب على تكوينه عشية الاستقلال، والمجلس الثانى الذى أعقب ثورة أكتوبر. ولا نحسب أن تغييرا جوهريا قد طرأ على التركيبة الاجتماعية أو السياسية للسودان فى منتصف عام ١٩٦٥ يستوجب تعديلا فى الأسلوب الذى كان يدار به مجلس رأس الدولة أو مجلس السيادة كما كان يُسمى، الشىء الوحيد الذى استجد هو قرار السيد إسماعيل الأزهرى بالتخلى عن موقعه التاريخى كرئيس للوزراء للاستاذ محمد أحمد محجوب، مرشح حزب الأمة لينتقل إلى مجلس السيادة؛ لأجل ذلك عدل الدستور فى العاشر من يونيو ١٩٦٥ ليصبح الأزهرى رئيسًا دائمًا لذلك المجلس. ولا شك فى أن الحزبين الحاكمين يعرفان قبل غيرهما بأن الصورة الوفاقية التى تم بها تشكيل مجلس السيادة منذ الاستقلال قد روعى فيها إتاحة الفرصة لكل القوى السياسية ذات الوزن والمستقلين، ليس فقط لكيما تمثل فى المجلس بل وأيضًا لكيما تتولى رئاسته. كان فى مقدور الجنوبى أن يكون رأسا لمجلس الدولة تماما مثل صنوه الشمالى، وفى مقدور «الأنصارى» أن يتولى تلك الرئاسة تماما كصنوه «الختمى»، كما فى مقدور العضو المستقل (أحمد محمد صالح فى المجلس الأول والدكتور التجانى الماحى فى المجلس الثانى) أن يكون رئيسًا للمجلس تماما مثل ممثلى الأحزاب الكبرى. إلا أن كل هذه الاعتبارات السياسية والموازنات الدقيقة قد أهدرت من أجل تبادل مكاسب حزبية أو ارضاء طموح شخصى لسياسى هو فرد مهما كان دوره التأريخى.

التناطح الرأسى.. والتقاطع العمودى

ليت الأمر وقف عند منح الأزهرى رئاسة رمزية على المجلس، فرئيس مجلس السيادة لم يكن قانعًا بالسلطة الرمزية بل أراد أن يمارس سلطة تنفيذية ادارية مما أوقعه فى خلاف مع رئيس الوزارة كاد أن يعصف بالائتلاف. ومرة أخرى، لم يكن ذلك الاختلاف

اختلافًا حول فكر سياسى أو منهج أدائى بل حول المظاهر مثل من يمثل السودان فى المؤتمرات الدولية. وكما أسلف القول فإن السودان - لا يسلك طريقا فى الحكم لم تطرق من قبل، فللنظام الرئاسى أعرافه، وللنظام البرلمانى أعرافه، ولنظام الملكية الرمزية أعرافه؛ ولم تكن مصادفة أن حدد دستور السودان فى المادة ١١ السلطات الدستورية لمجلس السيادة كما حدد فى مادته ٢٨ سلطات مجلس الوزراء التنفيذية والإدارية. فملكة بريطانيا، مثلاً، لا تشارك رئيس الوزراء سلطاته التنفيذية، ورئيس جمهورية الهند لا يشارك رئيس وزرائها هذه السلطات، تماما كما لا يشارك رئيس جمهورية النمسا أو رئيس جمهورية ألمانيا أو حاكم عام كندا رؤساء الوزارات (أو المستشارين فى حالتى ألمانيا والنمسا) سلطاتهم التنفيذية والتى يخضعون فى أدائهم لها لمراقبة دائمة من المجلس النيابى. هذه هى نماذج الأنظمة البرلمانية التى يتولى فيها رؤساء الحكومات سلطة إدارية وتنفيذية لا يشاركهم فيها رأس الدولة، كما أن هذه هى المبادئ والتقاليد التى تعارفت عليها الأمم واصطلحت عليها الأنظمة. وعلى الرغم من أنه ليس فى هذه المبادئ والتقاليد من شىء مقدس فإن الذى يريد تجاوزها عليه أن يبين للناس كيف أن هذا التجاوز سيجعل الحكم أكثر صلاحية أو كفاءة أو ديمقراطية؛ إما أن يقع هذا التجاوز لإرضاء طموح فردى فهذا أمر لا يشرف أى نظام، أو يبشر بأى استقرار.

ومن المحزن حقا أن السلطة التنفيذية الحاكمة (مجلس الوزراء) كانت تدرك الطبيعة الرمزية لسلطات مجلس السيادة ومع هذا أباحت لرئيسه أن يمارس سلطات تنفيذية فعلية بل يهدد بإسقاط الحكومة كلها إن لم تجب رغائبه. ومما يزيد من الغم والحزن أن رجالات السياسة يومذاك لم يجدوا وسيلة لمعالجة هذا الأمر غير الوساطة بين رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء وكأن القضية هى قضية نزاع بين قبيلتى الرزيقات والمعاليا يحل عبر الأجاويد لا قضية مبادئ للحكم وتقاليد للدستور، وليس أسلوب الصلح والأجاويد هو الأسلوب الذى ترسى به التقاليد الدستورية أو يؤسس به نظام حكم يستوجب الاحترام. وعندما تقول بأن السلطة الحاكمة كانت على علم تام بفحوى المادة ١١ من الدستور حول سلطات مجلس السيادة ينصرف ذهننا إلى القضية ق. م. عليا

١٩٦٨/٧٢ والتى عرفت بقضية صادق المهدى وآخرين ضد مجلس الوزراء ومجلس السيادة. ففى تلك القضية طالبت الحكومة بإبعاد مجلس السيادة من شكوى الصادق المهدى ضد المجلسين لحلهما البرلمان (وهو الأمر الذى سنأتى إليه بعد هنيهة) بدعوى أن المجلس الأول (مجلس السيادة) لا يتولى إلا السلطة الاسمية فقط، فى حين يتولى رئيس الوزراء ومجلسه السلطة الفعلية لأنهم هو المسئولون وحدهم أمام الجمعية التاسيسية.

وعلى أى فإن مشكل رئيس الوزراء لم يقتصر على هذا التناطح العمودى بينه وبين رأس الدولة، كان رئيس الوزراء منهمكًا أيضًا فى نطاح أفقى فى داخل حزبه مع السيد الصادق المهدى. فقد أصبح المحجوب رئيسًا للوزراء ولما يبلغ الصادق بعد السن القانونية التى تؤهله للترشيح للبرلمان، وبالتالى لرئاسة الوزراء؛ ولكن ما إن بلغ الصادق تلك السن حتى أخلى له أحد نواب حزب الأمة دائرته للترشيح والفوز فيها. بيد أن النيابة لم تكن هى الغاية المبتغاة للسيد الصادق، بغيته كانت هى رئاسة الحكومة وهو أمر لا يشيع المسره فى نفس المحجوب ولا شك فى أن المحجوب كان غاضبا أشد الغضب، ساخطا أبلغ السخط على الذين هرعوا إليها يناشدونه التخلى عن موقعه للصادق، لهؤلاء قال: «إن هذا طلب غريب، الصادق لايزال فتيا والمستقبل أمامه وفى وسعه أن ينتظر. وليس من مصلحته أو مصلحة البلاد والحزب أن يصبح رئيسا للوزراء الآن»(*). ويبدو غضب المحجوب وتسخطه فى أكثر صوره جماحا عند لقائه المباشر مع السيد الطامح وانذاره له بأنه سيتعامل مع رجل كأزهرى «قادر على أن يلوى ذراع أى رجل» حسبما روى المحجوب فى كتابه. ومع هذا لم يكن فى كل تلك النصائح والتهداد ما اضعف من عزم السيد الطامح ولذا أجاب الصادق محجوبًا بقوله: «إننى أعرف ذلك، ولكننى قد اتخذت موقفا لن اتزحزح عنه». ازاء ذلك الإصرار مضى المحجوب يقول: «إننى مقتنع الآن أكثر من أى وقت مضى بأنك لا تصلح لرئاسة الوزارة. وقد تصبح رئيسا للوزارة يوما ما، ولكنك لن تدوم أكثر من تسعة أشهر»(**).

(*) الديمقراطية فى الميزان، ص٢٠٢.

(**) نفس المصدر، صفحة ٢٠٣.

ونعترف بأن طموح السيد الصادق كان طموحًا له دواعيه؛ فالصادق الشاب كان يحسب نفسه، بحق، واحدًا من أبناء جيل أكتوبر النازع نحو التغيير؛ والصادق المتعلم كان يحسب أنه بتعليمه الحديث ومعارفه الجديدة قادر على الانتقال بحزبه إلى مرحلة متقدمة فى الأداء السياسى مما لم تكن تستطيعه آنذاك إمامة الأنصار أو حتى قيادة الحزب فى الحكومة. وكانت النقطة المرجعية فى توجه الصادق نحو التجديد هى ثورة أكتوبر، وهو رأى يحملنا عليه قول الأستاذ أمين التوم بأن الصادق «كان يخشى أن يرجع الشعب القهقرى بعد ثورة أكتوبر إن بقى الحال على ما عليه ولا محال أن تحل الكارثة مرة أخرى بانتزاع السلطة من يد الشعب» كما أن الصادق لم يكن يرى فى المحجوب إلا (سياسيا محافظا جدا، ورجعيا لا يمكن أن يعهد إليه بتنفيذ برنامج يتمشى مع أفكاره هذه)(*). ولهذا فلم يكن غريبا أن تنادى الكثيرون من الشباب يومذاك إلى رحاب حزب الأمة وهم يهتفون: «الصادق أمل الأمة».

تحقق للصادق «أمل الأمة وحامل لواء التجديد» ما أراد، فقد اقتلع المحجوب اقتلاعًا من حصنه المكين، وما كان له أن يفعل ذلك لولا تحالفه مع الأزهرى وعملهما معًا على استصدار قرار بسحب الثقة من حكومة محجوب. إلا أن المحجوب لم يتخل عن رئاسته تلك دون أن يودعها بلسان ذرب، ويدافع عنها بسيف أكثر ذرابة، والسيف الذرب عند العرب هو ذلك الذى انقع فى السم ثم شحذ. قال المحجوب، عند حجب الثقة عنه: «ان ما نشهده اليوم هو ازمة فى ديمقراطيتنا، وأزمة أخلاقية، وأزمة فى العلاقات الإنسانية. ومن العار أن الذين دافعت عنهم طوال حياتى هم أنفسهم الذين يكبلون يدى، ويحطمون قوسى، ويستعيضون عن سيفى الفولاذى الحاد بسيف من الخشب»(**).

لم تبق حكومة الصادق فى الحكم طويلا، فقد جاءت إليه فى ٢٦ يوليو ١٩٦٦ وتركته فى ١٥ مايو ١٩٦٧ عندما سقطت على يد تحالف جديد بين الحزب الوطنى الاتحادى

(*) ذكريات ومواقف، صفحة ٢٤٨.

(**) الديمقراطية فى الميزان، ص٢٠٣.

والشق الثانى من حزب الأمة الذى يقوده المحجوب ويرعاه الإمام الهادى. لم يتبادر إلى ذهن أحد من رجالات الحزب الوطنى الاتحادى الذين تحالفوا مع الصادق ضد المحجوب بالأمس، أو الذين تحالفوا مع المحجوب ضد الصادق اليوم أن يبينوا للناس ما هى القضايا المبدئية التى دفعتهم إلى موقف الأمس أو حملتهم على موقف اليوم إذ إن الخلاف بين كل هذه الأجنحة الحزبية المتكسرة لم يكن خلافًا حول قضايا الاقتصاد الكلى، أو حول توجهات السياسة الخارجية أو حول مشكل الوحدة الوطنية. كما كان واضحا أن معارضى حزب الأمة (أكبر تجمع حزبى فى الجمعية التأسيسية) لم يكونوا يسعون لشىء غير تمزيق أوصال ذلك الحزب، وكان لهم ما أرادوه، إذ أصبح هناك حزبان للأمة، حزب يقوده الصادق ويضم تحت رايته ستين عضوا، وحزب يقوده المحجوب استقل بثلاثين نائبا.

حكام السودان... والاقتتال على الثريد الأعفر

عاد المحجوب إلى الحكم، من بعد، لا «ليلوى ذراع» الأزهرى بل ليكون أكثر مطاوعة له، ومع هذا لم ينته التآمر الحزبى بعودته للحكم. ومثال ذلك محاولة حزب الصادق المهدى (حزب الأمة أ) طرح الثقة مرة أخرى بحكومة المحجوب (حزب الأمة ب) عند تقديم تلك الحكومة لميزانية الدولة السنوية إلى البرلمان، وهى محاولة قضى عليها بالفشل أمام عبقرية (الحاوى) وزير المالية، ومن أقدر على أساليب الحواة فى البرلمانات من الشريف الهندى؟.

مع هذا لم يهدأ للصادق بال إذ اتبع تلك المحاولة بمحاولة ثالثة فى فبراير ١٩٦٨ سعى بها إلى تمزيق المجموعة الجنوبية فى الجمعية التأسيسية باستئلاف وليام دينق ليصبح نصيرا له. بعد هذا الحلف الجديد بات واضحا لأهل السلطة فى الشمال بأن الحساب لم يعد هو الحساب الذى يعرفون فما الذى يصنعون؟ ما الذى يصنع الحوَّاء (وهو جامع الحيات) مع تلك الأفاعى التى جاءته تتلوى؟ وما الذى يصنع الأزهرى حامى المؤسسات الدستورية ومعلم أهل السودان «الطريق إلى البرلمان» بهذا البرلمان المتمرد؟

وما الذى يصنع، معهما، رئيس الوزراء المحجوب وقد تقرر الاقتراع بالثقة على حكومته فى الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ بعد تمكن الصادق المهدى وحلفائه الجدد من استئلاف عدد من النواب قادر على إسقاط الحكومة؟ كان قرار الرجلين هو حل البرلمان إن كان هذا هو السبيل الوحيد للحيلولة بين الصادق والحكم بصرف النظر عن أحكام الديمقراطية، والتعددية، والليبرالية، واستقرار الحكم؛ بل وبصرف النظر عن ما يقضى به الدستور. وتنص المادة ٥٤ (١) من ذلك الدستور على استمرار «الجمعية التاسيسية لمدة لا تتجاوز سنتين من بداية أول دورة انعقاد لها ولا يجوز حلها». بدأ المحجوب وحلفاؤه فى اشاعة قصة مفادها أن الصادق، إن ولى الأمر، فلن يقف عند ذلك بل سيحمل أغلبيته الآلية على اتخاذ قرار يمد به عمر الجمعية التأسيسية ويحصل بموجبه على تفويض منها يحكم بمقتضاه لفترة برلمانية أخرى. ومما أكسب تلك الرواية شيئًا من المصداقية وله الصادق العارم وهيامه الطاغى بالتفويض. كل تلك المناورات أثبتت كذب الحديث المكرور عن الشرعية الدستورية والديمقراطية الليبرالية وسيادة القانون، كما أثبتت أن هذه الفاظ لا تعنى شيئا عند من ظلوا يلهجون بها؛ غايتهم هى السلطان مهما كانت السبل وبصرف النظر عن مقومات الشرعية وأحكام الدستور واستقرار الحكم.

لم تُعى (الحاوى) الحيل، إذ سرعان ما خرج هو وصديقه آنذاك الأستاذ الرشيد الطاهر بكر باقتراح يقضى باستقالة النواب حتى إذا ما اكتمل العدد الذى يصبح معه عمل الجمعية متعذرًا حلت الجمعية تلقائيًا. وحسبما يقول به الدستور فإن الجمعية التأسيسية المناط بها وضع الدستور لا تملك أن تقر ذلك الدستور إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء (المادة ٦٣ (١)) ولهذا فإن عدم توفر مثل ذلك النصاب يجعل من الجمعية مؤسسة مقعدة عديمة الجدوى لتحقيق الغاية التى أنشئت أساسًا من أجلها. بدأ الشريف فى حث النواب على الاستقالة وما أن اكتملت الاستقالات حتى استدعى الأزهرى رئيس مجلس السيادة الدكتور مبارك الفاضل شداد رئيس الجمعية ليدفع إليه بتلك الاستقالات إلا أن شدادًا أبى فى البداية تسلمها لأنها «قُدمت فى زمان ومكان لا يسمحان بقبولها». فى ذات الوقت ذهب إلى الأزهرى نفر من النواب يسترجونه أن لا يقدم على قراره

بالحل، وكان من بين هؤلاء وليام دينق، عبد الله عبدالرحمن نقد الله، امين التوم، محمد إبراهيم خليل، إلا أن الأزهرى أصر اصرارًا عنيدًا على قراره بالحل لأن عمل الجمعية، حسب رأيه، قد بات مستحيلا بدون وجود هؤلاء النواب علمًا بانه هو الذى كان وراء حث هؤلاء النواب على الاستقالة.

ولم يقف الأمر بحامى الشرعية الدستورية عند العمل على تقويض مؤسساتها بل مضى إلى حد المجاهرة بذلك إذ إن هذه المناورات والمؤامرات لم تتم فى مقر الحزب الحاكم أو الحزب المؤتلف، وإنما تمت فى قصر السيادة، قلعة حماية الدستور. وقد يرى البعض أن هذا الأمر أمر مظهرى لا يقدم ولا يؤخر دون إدراك لأن الرسول والمظاهر هى جزء مكمل لهيبة الحكم. فالدراجات النارية التى تتقدم الحاكم مظهر، والعلم الذى يرفرف على سارية القصر مظهر، وعزف البوق عند طى العلم فى المساء مظهر، وجميع هذه المظاهر والمراسم يراعيها الحاكمون فى بلادنا، بل يتيه بعضهم دلالا بها. وفى واقع الأمر فإن عدم مراعاة الفصل بين العمل السياسى الوطنى (مجلس السيادة رمز للسيادة الوطنية التى تعلو على الحزبية والعقائدية والإقليمية) والعمل الحزبى المتازع عليه ـ ليس فقط من الناحية الموضوعية وإنما أيضًا من ناحية الشكل والمظهر ـ لا يفصح عن جهل بمقتضيات الحكم السليم فحسب، وإنما عن فقدان كامل للحساسية السياسية. ففقدان الحساسية السياسية هذا نشهده فى استهانة الحكام بقواعد اللعبة، واستخفافهم استخفافًا يقارب الزراية بمن ينبهون اليها مثل النواب الذين جاءوا إلى الرئيس ناصحين مع هذا ما انفك هؤلاء المستخفون، كل ما تساقط أمام العسكر نظام من تلك الأنظمة المهترئة داخليا، يبحثون عن كل شىء على وجه البسيطة لينسبوا إليه أسباب سقوط نظامهم إلا أدنى الأسباب الا وهو عدم التزامهم بأحكام اللعبة السياسية وعدم احترامهم لقواعدها. ولا تقف المسئولية عن هذا الاستهتار عند هذه القيادات وحدها وإنما تمتد لكل النخبة التى ظلت تساند هذه القيادات وتؤازرها على الاستخفاف بتلك الأحكام والقواعد. ومن المحزن حقًا أن أغلب هذه النخب، على اختلاف مللهم ونحلهم، لم يكونوا يرون ما فى هذا العبث بالمؤسسات الدستورية والصراع المدمر حول مراد النفوس، من

هروب من قضايا السودان الحقيقية، وتحطيم لمؤسساته، وتغليب للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة وللمصلحة الحزبية على المصالح الوطنية؛ وإنما رأوا فيه براعة وشطارة وقدرة على تدبير المقالب ضد الخصوم. لهذا ظل الناس فى دورهم ومكاتبهم يتحاجون حول الغالب والمغلوب فى «مباراة البرلمان»، (ولا غالب إلا الله) حتى أصبح الحكم فى السودان شيئًا أشبه بمباريات فريقى الهلال والمريخ فى كرة القدم. فالفريق المنتصر من أهل الحكم يصبح غابطًا أشد الغبطة ويمسى سعيدًا أكثر السعادة بما أحرز حزبه من كسب، والفريق المهزوم يعد العدة للمباراة القادمة حتى يسدد الضربة القاضية لخصومه دون أن يسائل أى واحد من أفراد هذا الفريق أو ذاك نفسه عن إن كانت هناك ثمة صلة بين ما يرددون من حديث حول (الشرعية الدستورية) وبين هذا العبث العابث.

حتى رئيس الوزراء، المحجوب، الذى تحدث وأبدع فى الحديث عن «الأزمات الأخلاقية» التى واكبت التحالفات السياسية المشبوهة والتى كان يحكمها، على حد قوله، منطق المصلحة الخاصة أو الحزبية (مثل تحالف الصادق والأزهرى لإسقاطه) لم يعتن له ما فى تحالفه الأخير مع الأزهرى والهندى ضد الصادق من عبث بالدستور والديمقراطية، وانتهاك للأعراف حتى إن لم نذهب مذهب رئيس الوزراء فى الحديث عن «الأزمات الأخلاقية». وما ازهده ذلك الحكم الذى كان يطمع فيه الطامعون ويطمح إليه الطامحون؛ سلطة كسيحة لا سلطان معها، وبهرج زائف لا زينة فيه. ليت حكام السودان هؤلاء، وكلهم مولع بالحديث عن الأصالة والميراث الثقافى، قد تعلموا عن مالك بن أنس (إمام مذهب أهل السودان) شيئًا حول الصراع على السلطة؛ ويروى عن صاحب الموطأ قوله عن الصراع بين عثمان وعلى وطلحة والزبير (والله ما اقتتل القوم إلا على الثريد الأعفر).

.... الصادق المهدى وآخرون

مع كل هذه المناورات لم يبق للصادق المهدى من ظل يستذرى به غير أشجار البرلمان بعد أن أغلق الأزهرى عليه أبوابه ومنافذه، ومنعه من دخوله. تجمع النواب الموالون للسيد

الصادق تحت أشجار حديقة البرلمان الخارجية وأعلن السيد ومن «بايعه تحت الشجرة» من النواب ادانتهم قرار حل البرلمان باعتباره خرقا للدستور وتقويضا للنظام البرلماني. كانت انظار أولئك النواب تشخص إلى دار القضاء التى رفعوا لها شكاتهم تحت المادة ٢٢ من الدستور (اتهام أعضاء مجلس السيادة بانتهاك الدستور)، والقضاء الذى لاذ السيد الصادق بحماه هو نفس القضاء الذى استهان قبل عام وبعض العام بحكمه التقريرى فى قضية طرد النواب الشيوعيين من الجمعية التأسيسية. ولم يكن هذا هو الأمر الوحيد الذى استبدعه الناس فى مسلك الصادق، على الرغم من تعاطفهم معه؛ حار الناس أيضًا فى الأسلوب الذى أخرج به الرجل روايته وما صحبها من إجراء. فمن ناحية تقول المادة ٢٢ من الدستور بأن اتهام مجلس السيادة، لابد له أن يصدر بقرار من ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية وتحقيقا لهذا جعل الصادق من نفسه ومن بايعه تحت الشجرة جمعية تأسيسية انتخبت لها رئيسًا هو الأستاذ ميرغنى محجوب، ثم اتخذت، تلك الجمعية المستظلة بأشجار الميدان الجنوبى للبرلمان قرارًا بالشكوى إلى القضاء. لم يقف الأمر بالصادق عند تلك الشكوى بل أتبع شكواه برسالة إلى القائد العام للجيش والمدير العام للبوليس يعلن فيها عدم دستورية النظام القائم، وكأنه كان يدعو الجهازين للتمرد أو الانقلاب العسكرى.

مضى الفريق الآخر فى هذه المباراة «الكروية» لحاله يعد الانتخابات جديدة يلقن فيها - من وجهة نظره - درسًا للسيد الصادق وكان له ما أراد. انتهت تلك الانتخابات وكان من أهم نتائجها سقوط الصادق المهدى وانتصار محمد داود الخليفة، مرشح الإمام الهادى فى قلعة الأنصارية (الجزيرة أبا) ولعل هذا الحدث هو الذى خلق بين الرجلين فتقا اعيا كل راتق. لهذا لم يبق للصادق، بعد هذه المسيرة الحلزونية، إلا أن يعود أدراجه إلى حضن الإمامة بعد أن بشر الناس زمانًا بسقوط حكم الوكالة، وسقوط «البابوية» تماما كما عاد أدراجهم إلى احضان الطائفية، من قبل، من كانوا يهتفون «لا قداسة مع السياسة» و«الكهنوت مصيره الموت». وحكم هؤلاء دوما عندما يعاودون الولاء من جديد كحكم أهل الجزية، يدفعونها «وهم صاغرون».

وبصرف النظر عن ما هى موقف السيد الصادق المهدى من تناقض بلجوئه لنفس القضاء الذى استهزأ بحكمة التقريرى حول حل الحزب الشيوعى إلا أن هذا لا يسقط حقه فى الاستنجاد بذلك القضاء إن ارتأى أن قرار حل البرلمان يمثل خرقًا للدستور. لجأ السيد الصادق إلى القضاء متهمًا مجلس الوزراء ومجلس السيادة معًا بتجاوز أحكام الدستور بحلهما للبرلمان، وكان هذا هو موضوع الدعوى فى القضية ق. م/ عليا ٧٢/ ١٩٦٨ التى أشرنا إليها من قبل والتى نظرتها المحكمة المدنية العليا. أكثر ما استوقف القضاة فى تلك القضية هو موضوع اختصاص المحاكم بالنظر فى دعوى تقام ضد رأس الدولة باعتباره السلطة الدستورية العليا خاصة وقد جاء فى دفع الحكومة للدعوى بأن السلطات التى مارسها مجلس السيادة بحل البرلمان هى سلطة تقديرية لا معقب عليها تشابه ما يسمى بامتيازات التاج فى النظام الإنجليزى. كما افترض محاميو الحكومة بأن لمجلس السيادة حصانة تقيه المساءلة القانونية، أو على أقل تقدير تحول دون مراجعة القضاء لقراراته. وتجاوبًا مع هذا الرأى قضت المحكمة المختصة باستبعاد مجلس السيادة من الدعوى المرفوعة ضد الحكومة.

لم يرض ذلك الحكم أصحاب الدعوى (الصادق المهدى وآخرون) فرأوا ملاحقة الأمر باستئناف الحكم لدى المحكمة العليا والتى نظرت فى الأمر وقررت فيه فى مطلع مارس ١٩٦٨. جاء فى قرار تلك المحكمة التى انعقدت برئاسة القاضى الريح الأمين بأن المحكمة هى حارسة الدستور. ودستور السودان دستور مكتوب حددت فيه الاختصاصات بصورة لا يملك معها أحد تعدى هذه الاختصاصات. ثم مضت للقول بأن المادة السابعة من الدستور أثبتت مبدأ سيادة القانون وأخضعتها لحكم القانون كما تطبقه المحاكم، وأنه على الرغم من أن مجلس السيادة هو السلطة الدستورية العليا فإنه يخضع لنصوص الدستور وأحكام القانون لأن الحصانة لذلك المجلس إما أن تنبع من التقاليد أو ينص عليها صراحة، وإذا لم ينص فليس للمحاكم أن تجتهد نصًا بالحصانة.

اعتمادًا على كل هذا نقضت المحكمة قرار محكمة الخرطوم العليا وقضت باعتباره مجلس السيادة طرفًا فى النزاع فى حكم أيده، بجانب القاضى الريح الأمين، الأساتذة عبد المجيد أمام، ومبارك المدنى ومحمد يوسف مضوى، ولم يشذ عن ذلك الحكم إلا

القاضى جلال على لطفى الذى أوضح فى اعتراضه على ضم مجلس السيادة كمدعى عليه بأن الأمر سياسى ليس للمحكمة حق عليه ولو فعلت تكون محكمة لتقصى الحقائق ومثل هذه الأمور تقود إلى زعزعة القضاء وتدخله فى محنة. كما قال جلال بأن الحكم الصادر فى مثل هذه الأمور سيكون حكمًا تقريريًا والحكم الذى لايمكن تنفيذه عبث لا طائل منه.

ومن البدهى أن ذلك الحكم لم يرق لمجلس السيادة فكان أن أدلى رئيسه الأزهرى، بتصريح ضد الحكم حسبه القضاة انتقاصًا من حقهم، وتبع حديث الأزهرى ذلك تصريح لعضو مجلس السيادة خضر ضد حمد تلمس فيه القضاة زراية بالقضاء، ومنذ ذلك التاريخ أصبح شغل الناس الشاغل هو أزمة جديدة اسمها الصراع بين القضاء ورأس الدولة وكأن ليس فى ما يعيشه السودان من صراعات ما يكفى.. صراع الشمال والجنوب، وصراع أهل المركز وأهل الأقاليم، وصراع حزمة الأمة (أ) مع حزب الأمة (ب) وصراع الألف والباء مع الجيم (والجيم، فى علم الجبر السياسى السودانى، هو الحزب الوطنى الاتحادى المؤتلف مع كليهما) ثم هناك صراع الألف والباء والجيم مجتمعين مع الحزب الشيوعى السودانى. إلا أن أسوأ ما فى هذا الصراع المستجد هو ما كشف عنه من قلة صبر عند لاعبى السياسة على احترام احكام «اللعبة» السياسية التى تراضوا عليها، لعبة الديمقراطية التعددية وسيادة حكم القانون وحماية الدستور وفق ضوابط معينة يناط تطبيقها بأجهزة معينة وتلتزم كل الأطراف بما تحدده هذه الضوابط، وتقضى به الأجهزة، ويأخذ الأمر بعدًا آخر وأعمق عندما يجىء المروق على أحكام «اللعبة» ليس فقط من أفراد الفريقين المتصارعين وإنما أيضًا من «الحكام ورجال الخط».

ولم تكن هذه هى المرأة الأولى التى يسيىء فيها مجلس السيادة إلى القضاء، فقد سبق أن أصدر ذلك المجلس بيانًا فى الحادى والعشرين من إبريل عقب قرار المحكمة العليا حول حل الحزب الشيوعى يكاد أن يكون تنديدًا بحكم القضاء على الرغم من أن ذلك البيان قد حشى بالاشارات إلى استقلال القضاء. جاء فى ذلك البيان أن حكم المحكمة العليا حكم خاطئ من الناحية القانونية لمجافاته القانون الدستورى المتعارف، كما وصف البيان محكمة الاستئناف بالخروج عن الحياد وبسلوك مسلك لا يجعل الناس يطمئنون

إلى أحكامها. ومجلس السيادة الذى قال هذا، هو السلطة الدستورية العليا التى يفترض فيها رعاية كل الأجهزة الدستورية ولهذا فإن فى انحيازه الحزبى الواضح للحكومة إخلالا بمسئولية الرعاية هذه. كما أن مجلس السيادة مؤسسة تعمل وفق مناهج متعارفة للعمل المؤسسى، أو هكذا يفترض ولهذا فإن لجوءه لاصدار البيانات فى الصحف حول موضوع من أهم قضايا الحكم يعكس تجاوزًا مريعًا لمنهجية الأداء الحكومى، وأشد سوءًا من الأمرين تشكيك المجلس فى نزاهة القضاء. ومع أنا لا نظن ولا نحتسب بأن كل قضاة السودان فى طهارة امرأة قيصر، إلا أن هناك وسائل معروفة لمحاسبة القضاة الذين تحوم الشبهات حول نزاهتهم.

حمل ذلك الموقف السيد بابكر عوض الله - رئيس القضاء آنذاك - للكتابة لرئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهرى يقول: «إن معالجتكم للموضوع عن طريق البيانات ونشر بيانكم بالصحف وأجهزة الاعلام الأخرى قبل وصوله للهيئة القضائية بيوم كامل كان مجافيا للتقدير اللائق لحساسية العلاقات بين السلطات الدستورية فى أعلى مستوياتها. ولست أرى فى اتخاذكم طريق البيانات إلا القصد المسبق بالتشهير بالهيئة القضائية والامعان فى التحقير بها أمام الرأى العام بدرجة سوف تجعل أداء مهمتها المقدسة فى تحقيق العدالة بين المواطنين مستحيلا فى المستقبل. ومضى رئيس القضاء يستنكر فى رسالته مبدأ الوساطة فى موضع يمس مسألة جوهرية فى الكيان القضائى إلا أنه لم يعارض مسعاها تفاديًا لما قد تتخذه الهيئة القضائية من خطوة كبيرة فى ظروف يسودها عدم الاستقرار مؤكدًا فى ذات الوقت بأن «مبدأ الأخذ والعطاء يكون مقبولا فى مجال الخصومات الخاصة إلا أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون مقبولا فى مسألة تشكل ركنًا أساسيًا من أركان العدالة فى الدولة». وجاء فى ختام الرسالة بأنه لا يرضى «الاساءة إلى القضاء ولا يخفف وقع تجريح القضاء أن يأتى التجريح فى بيان محشو بعبارات احترام الجهاز القضائى واستقلاله لأن احترام القضاء إنما يكون باحترام قراراته وأحكامه والامتثال لها. وأن القضاء لا يرضى أن يكون احترامه تلطفًا أو تفضلا من مجلس السيادة أو الحكومة إذ إن كيان القضاء مكفول فى الدستور الذى استعاده الشعب بقوة إيمانه فى سيادة القانون» ومع تبع ذلك الخطاب قرار القاضى عوض الله

بالاستقالة من منصبه، ليلحق به من بعد القاضى عثمان الطيب إلا أن الأخير سعى لسحب استقالته نتيجة لضغط زملائه من أعضاء الهيئة القضائية. ومع هذا اعترض مجلس السيادة على قرار سحب الاستقالة امعانًا فى النكاية بالقضاة الذين اتخذوا موقفا لا يرضى السلطة التنفيذية الحاكمة.

إن القوة المتمعنة لتلك المشاهد المؤسية تكشف عن عجز الحاكمين يومذاك - على الرغم من كل تأييدهم اللفظى للديمقراطية - عن الالتزام بما يقضى به منطق هذه الديمقراطية وتفرضه أحكامها، كما تكشف عن سيادة منطق «البداوة» فى التعامل كان لنا أن نرسى مبادئ أساسية للحكم الدستورى الصالح. ولا أظن أنه كان سيصبح للهند وسريلانكا ناهيك عن بريطانيا وألمانيا أنظمة دستورية ثابتة الأركان لو كانت أزماتها الدستورية تحل بالوساطة «الأجاويد» بدلا من حمل الخارجين على الشرعية وأحكام «اللعبة» الدستورية على الانصياع لما تقول به ضوابط تلك الشرعية وهاته الأحكام. فيمثل هذا وحده ارسيت التقاليد الدستورية فى هذه البلاد، وكانت أكثر مؤسساتها حرصًا على صياغة الدستور وارساء تقاليده هى القضاء ورئاسة الدولة. وعلى سبيل المثال نشير إلى قرار إعفاء أنديرا غاندى من منصبها كرئيس لوزراء الهند عقب إعلانها لحالة الطوارئ وتجاوزها، فى تطبيق أحكام الطوارئ لروح دستور الهند؛ وقد جاء قرار إعفاء أنديرا غاندى ذلك من رئيس الجمهورية، عضو حزب المؤتمر والذى رشحه للرئاسة وعمل على انجاحه ذلك الحزب الذى ترأسه أنديرا نفسها.

ما أردنا بذلك التفصيل إلا الكشف عن الاستخفاف الذى كانت تتعامل به السلطة الدستورية العليا مع السلطة التشريعية التى تؤدى قسم الولاء للدستور أمامها، والكشف عن التحقير الذى كانت تتم عنه تصرفاتها مع السلطة القضائية التى تحمى ذلك الدستور. فمع صحة القول بأن الليبرالية الدستورية نظام سياسى مرن يتيح مساحة واسعة من الحرية للأفراد واللاعبين السياسيين إلا أن تلك الحرية لا تتدنى إلى درجة الفوضى والعبث المؤسسى. وفى واقع الأمر فإن أهم قيدين على ممارسة الحرية فى النظام الديموقراطى الليبرالى هما حكم القانون حسبما تقضى به المحاكم وسيادة البرلمان. هذا هو الذى ذهب إليه العالم الدستورى البريطانى دايسى مبررًا مبدأ سيادة

البرلمان بأن البرلمان هو الهيئة التى تعبر عن راى أكبر عدد من المواطنين وبالتالى فهو المعبر الشرعى عن إرادة المجموعة. كما برر قيد سيادة حكم القانون بضرورة حماية حقوق الأفراد والمجموعة حتى لا تنزع تلك الحقوق إلا بسند قانونى.

على الرغم من هذا لم يجد أهل النظام السودانى المنتسب للديمقراطية من مؤسستين يهوى عليهما بفنوسه عبر البرلمان والقضاء فى ذات الوقت الذى كان يباهى فيه أولئك المستخفون بالنظام الدستورى الديموقراطى التعددى. ويا لها من تعددية تلك التى لم تتسع رحابها لتستوعب عشر وبضع عشر من الشيوعيين! ويا لها من ديمقراطية تلك التى انعجم فيها الحديث على الذين ما انفكوا يرددون شعار «حكم القانون كما تطبقه المحاكم» يوم ان قضت تلك المحاكم بحكم لا يستسيغون. أما الذين مافتئوا يتحدثون عن احترام سلطة الشعب كما يعبر عنها الناخبون فقد كشفتهم الكواشف يوم أن عملوا معاولهم لهدم الجمعية التى جاء بها هؤلاء الناخبون لا لسبب إلا خشيتهم من انحيازها لشخص لا يريدون. وشأن هؤلاء وأولئك كشأن المنادين بأن الديمقراطية، فى جانبها المؤسسى، لا تستقيم إلا بتوازن المؤسسات، ومع هذا كان رئيس الدولة ورئيس الوزراء هما أول من عمل على خلخلة ذلك التوازن بالخلط المتعمد بين السلطة الرمزية والسلطة الفعلية، لا لأن ذلك الخلط أدعى لصلاح الحكم وإنما لأنه يرضى طموح فرد، ويستوى فى المسئولية عن هذا الخلط المتعمد رئيس الدولة، صاحب الرئاسات أو رئيس الوزراء الذى تآمر معه بالصمت رغبة فى البقاء فى الحكم. إزاء كل هذا يصبح القول بأن تساقط الأنظمة الديمقراطية الدستورية أمام المدافع لا يجىء إلا لتآمر العسكر قول فيه الكثير من التبسيط إن لم يكن الاستغفال، فما راحت تلك الأنظمة بدءًا، وبالبساطة التى ينسف بها الريح التراب، إلا لأن رجالاتها فى كل مرة، كانوا يخرمشون كتابهم بأيديهم، أن بقاء الديمقراطية يظل دومًا رهينًا باحترام السياسة المدنية لقواعد اللعبة، وجدية لاعبيها فى ارساء التقاليد السياسية الحميدة حتى يمشى الناس، من بعد، فى طريق حافظ وسكة بينة.



الصراع الصليبى
والقضايا التى لا تسلى

العرجاء.. «لى مراحها»(*)

وقفنا فى المقال السابق على جوانب من الصراع المستشرى بين الحزبين المؤتلفين المختلفين وما قاد إليه ذلك الصراع من إهلاك سياسى وإنهاك مؤسسى، وتحدثنا عن إذكاء واحد من هذين الحزبين الوطنى الاتحادى) لنار الخلاف فى الحزب الآخر (حزب الأمة) مما كشفت عنه التحالفات الغريبة والمتكررة بين هذا الحزب وذاك، ثم جئنا، فى النهاية إلى حل البرلمان بأسلوب يجافى التقاليد الدستورية وبدعوى تحقيق استقرار أعياء البلاد تحقيقه فى الفترة السابقة، فما الذى صنعته الأحزاب من بعد لتحقيق ذلك الاستقرار؟.

كان من أول ما فعل الحزب الوطنى الاتحادى هو السعى لتوحيد صفوفه مع حزب الشعب الديمقراطى قبيل تلك الانتخابات وهكذا جمع الله الشتيتين (حزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى) وقد حسب الذين يقيسون الأمور بمقاييس السياسة المبدئية لا معايير التوازنات التكتيكية أن الطلاق بين ذينك الحزبين طلاق بائن، ليس فقط لما ذهب إليه كل حزب من اقذاع فى توصيف الحزب الآخر، بل للتناقض الفاحش بين مواقف الطرفين فى كل الفترة التى سبقت مباشرة أيام الود والتصافى الجديد. كان الخلاف بين الحزبين، والذى بدأ منذ يوليو عام ١٩٥٦، خلافًا موشحًا بالدم

(*) مثل سودانى يضرب للرجل يعود إلى قومه فى النهاية مهما تفرقت بهم الأسباب كالشاة العرجاء التى تعود لقطيعها (مُراحها) مهما ضل بها الطريق.

وملطخًا باتهامات غليظة مثل الفساد، والانتهازية، والبلطجة السياسية. كان ذلك هو حال الخلاف منذ اليوم الأول الذى زفت فيه إلى الشعب جريدة «صوت السودان» لسان حال الطائفة الختمية، ميلاد حزب الختمية الجديد «حزب الشعب الديمقراطى» إذ لم تكتف «صوت السودان» يومذاك بإعلان مولد الحزب الجديد بل اتبعته بمقالات لا تخلو الاتهامات التى حوتها من تفاحش. مثال ذلك افتتاحية العدد الصادر فى ٢٨ يونيو ١٩٥٦ وهو نفس العدد الذى تصدره بيان للسيد على الميرغنى يناشد فيه «جماهير الختمية وسائر المواطنين أن يلتفوا حوله حزب الشعب الديمقراطى ويناصروه حتى يقود البلاد إلى الحياة الكريمة». كتب المحرر الأستاذ محمد زيادة المحامى يقول: «لقد كتب الشعب أمس اسمه فى سجل الخلود بعد أن ظل واقعًا تحت تضليل تجار السياسة من البلطجية والمتكرين لكل عرف وكل خلق... لقد تحلل الشعب من قيود الإرهاب والذل والعبودية الأزهرية والديكتاتورية الحزبية البغيضة. لقد انطلق المارد الجبار من عقاله هاتفًا بأعلى صوته (لا فساد ولا محسوبية بعد اليوم) لقد شيع الشعب أمس الأول جثمان الحكم الديكتاتورى الأزهرى غير مأسوف عليه.

هذا ما كان عليه الحال فى أخريات الخسمينيات، إلا أن العلاقة بين الحزبين فى الستينيات، لم تك بأفضل حالا، فإن كان هناك ما يميز حزب الشعب الديمقراطى عمن عداه من الأحزاب التقليدية فى فترة الستينيات، وبضعة فى موقع مضاد للحزب الوطنى الاتحادى فذلك هو وقوف القيادة السودانية لحزب الشعب الديمقراطى (باستثناء ميرغنى حمزة وسيد أحمد عبد الهادى) بجانب نظام عبود وموالاتها لذلك النظام، ونتحدث هنا عن القيادات والرموز فى ذلك الحزب، لا الأفراد، جاءت تلك الموالاة فى مذكرة من أهم قياديى ذلك الحزب أطلقوا على أنفسهم اسم كرام المواطنين، وكان على رأس كرام المواطنين هؤلاء الشيخ على عبد الرحمن والسيد محمد نور الدين، ولسنا هنا بصدد اصدار حكم قيمى على ذلك الموقف فعبود، كما قلنا، ليس هو محمد الدفتردار أو هكس باشا حتى يصبح تأييد نظامه أو التعاون معه خيانة وطنية خاصة من بعد أن أعلن السيدان الجليلان راعيا الديمقراطية تأييدهما لذلك النظام، مما لا يوجب الحرج فى

تأييد نظام عبود على من تبعهما باحسان. إلا أن الذى يستوقف المرء فى تأييد الشيخ على عبد الرحمن لنظام عبود هو أن ذلك الشيخ الجليل لم يستنكف عن تقويض نظام برلمانى كان يجلس فى قمته بدعوى أن ذلك النظام قد أجاز، بعد نقاش برلمانى مستفيض، مشروع المعونة الأمريكية، وهو مشروع أيده من الحزبين الحاكمين المؤتلفين (حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى) كما عارضه من عارضه(*). ومع ذلك لم يجد الشيخ الجليل أدنى غضاضة فى تأييد النظام العسكرى الذى جاء على أثر الحكم البرلمانى على الرغم من أن أول قرارات ذلك النظام العسكرى فى السياسة الخارجية كان هو الموافقة على مشروع المعونة الأمريكية، وتوسيع مجالاتها. ولا ننعى، مرة أخرى، على الشيخ الراحل تأييده الضمنى للمعونة بتأييده لنظام عبود لأنا نحسب أن موقفه وموقف غيره من معارضتها كان موقفا خاطئًا، كما نحسب أن موقف عبود بقبولها كان موقفا منطقيا مع توجه النظام ومصلحة السودان؛ ما نريد كشفه هو التناقض فى السياسات والمواقف بصورة لا تخضع لأى منطق، ومع هذا فما أكثر التشويش الذى كان يشيعه المحللون السياسيون، ابان تلك المرحلة، بتصنيفهم لأهل السياسة إلى يسار ويمين، ورجعيين وتقدميين، حسب ما يقول به «جدول الضرب» السياسى المحفوظ عن ظهر قلب.

وعلى أى لم يكن تأييد نظام عبود هو التناقض الوحيد فى مواقف ذينك الحزبين، فقد كان لحزب الشعب الديمقراطى موقف غريب عقب أكتوبر ١٩٦٤ كحزب معارض داخل الجمعية التأسيسية. ففى البدء، لم يكن الشيخ على عبد الرحمن - رئيس الحزب - راضيًا أدنى الرضا بتلك الجمعية ولذا ظل يطالب بحلها حتى أضحت مقولته بشأنها مثلا سائرًا: (الحل فى الحل) أى أن حل مشكلات السودان كلها يبدأ إن لم يكن يكمن فى حل الجمعية التأسيسية ولم تقف معارضة حزب الشعب عند هذا الحد، بل كان ذلك

(*) نذكر من بين المعارضين للمشروع من حزب الأمة مساعد الأمين العام للحزب (الأستاذ عبد الرحيم الأمين) وعضو المكتب السياسى (الدكتورا احمد بخارى) كما نذكر من المؤيدين من حزب الشعب ميرغنى حمزة وسيد أحمد عبد الهادى.

الحزب أيضا هو أعلى الأحزاب صوتًا فى المطالبة بتقديم عبود ورجاله إلى المحاكمة على الرغم مما قالت به المادة ١٠٩ من الدستور الذى أقر فى أكتوبر ١٩٦٤، وتنص تلك المادة على أن: (أى حكم أو أمر أو فعل صدر من أى شخص أو هيئة فى الفترة من ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ إلى صدور هذا الدستور لايجوز الطعن فيه أو اتخاذ أى إجراءات قانونية بصدده أو على أساسه أمام أية محكمة جنائية أو مدنية أو إدارية ما دام قد صدر ذلك الحكم أو الأمر أو الفعل من ذلك الشخص أو تلك الهيئة أثناء تأدية الواجب أو بغرض حماية القانون أو النظام أو حفظ الأمن وفقا لأى تكليف فى الدستور هو الثمن الذى قبلت أن تدفعه القوى السياسية فى أكتوبر حتى تجنب البلاد ويلات الصراع بين الشعب والجيش، ومرة أخرى فإن الذى يذهل العقل ليس هو محاولة التراجع عن ذلك القرار من قبل أى حزب شارك فى صنع القرار. فقد فعل هذا الحزب الشيوعى دون أن يثير ذلك أدنى استغراب إذ ليس فى نهاية الأمر من سلطة تعلو على سلطة البرلمان، فالبرلمان سيد نفسه.. إلا أن الذى يذهل المرء هو أن لا تجىء الدعوة لمحاكمة عبود ورهطه من بين الأحزاب التقليدية إلا من الحزب السياسى الوحيد الذى ناصرت قيادته عبودًا وآزرته.

فى كل هذا لا يجد المرء إلا تخليطًا وتشويشًا لا يفيد معه التحليل المنطقى، لهذا فإن عودة حزب الشعب الديمقراطى إلى أحضان ما كان يسميه نفس الحزب بالفساد والبلطجة السياسية لا يمكن تفسيره تفسيرًا عقلانيًا وإنما عبر تبنى حكمة أهل البادية؛ ورد الفعل العفوى للبداة على ذلك الحديث هو قولهم : (العرجاء لمراحها). بعبارة أخرى لا سبيل لنا إلا أن «نتبادى» فى أمور التحليل السياسى (أى نتشبه بأهل البادية) ونحتكم إلى منطقهم، وإلا فكيف يمكن لأى شخص أن يفسر تلك التحالفات الحزبية السيريالية التى لا تستقيم فى نظر المناهج الفكرية الحديثة ولا تخضع لسياقها العقلانى، وفق أى منظور أيديولوجى، أو منهجية سياسية. بيد أن هناك اعتبارًا آخر قاد إلى هذا القرار. ذلك الاعتبار هو ترشيح الزعيم الأزهرى نفسه لرئاسة الجمهورية المرتقبة وإدراكه بأن حليفه فى الحكم (حزب الأمة) لن يسانده فى ذلك إذ إن ذلك الحزب قرر ترشيح راعيه الهادى لنفس الموقع، هذا هو ما يسميه المحللون بالتحالف المصلحى لكى لا نقول الانتهازى.

ما الذى دار، فيما بعد، فى هذا (المراح) السياسى لتبرر به كل هذه المناورات بما صحبها من إبرام فى الصباح وحل فى العشية، عكفت الأحزاب متحدة ومؤتلفة، لوضع الدستور، (وهو أمر سناتى إليه فى المقال التالى) ولم يكن بين جمعهم هذا كله (أمة، اتحاديين، شعب ديمقراطى) خلاف حول المشكلات المشتجرة فى ذلك الدستور كلهم كان يدعو لإسلامية الدستور، وكلهم كان ينكر حق القوى الحديثة فى التمثيل النيابى، وكلهم كان لا يعترف بالحركات الإقليمية لأن الإقليمية «رديف للعنصرية» وكلهم كان عازفًا عن إعادة هيكلة الإدارة التقليدية بل ذهب بعضهم للقول بأن (شعار إلغاء الإدارة الأهلية شعار خاطئ) فما هو مبرر الخلاف والصراع فيما بينهم إذن؟ أكثر الباحثين يسعى لأن يلوى عنق الحقيقة ليحلل ذلك الصراع الحزبى وتلك التحالفات الحزبية وفق المناهج المستحدثة: صراع بين اليمين واليسار، وتحالف بين القوى التقدمية ضد القوى الرجعية، وتوحيد لانصار الشعب ضد أعداء الشعب.. إلى آخر ما توحى به الأوهام الظنون، وما الرأى بالتظنى. بيد أن الصراع الدائر يومذاك كله كان صراعًا بين رجال يتحمون فى خندق واحد على المستوى الاجتماعى، والمستوى السياسى، والمستوى الطبقى إلا أنهم كانوا يتعاركون جميعًا على أنصبتهم من الكعكة السلطوية.

لهذا ما إن حسب المحجوب بأن الأمر قد استتب له بعد أن قبل للأزهرى كل ما تمناه من تعديل للدستور يجعل منه رئيسا دائمًا لمجلس السيادة، كما قبل له ما تمناه من مشاركة فى السلطة التنفيذية الفعلية (حتى وإن كان ذلك على حساب صلاح الحكم والأعراف الدستورية) واشترك معه فى الاجهاز على البرلمان؛ إلا وأطل الصراع بوجهه القبيح من جديد، الصراع هذه المرة كان صراعًا (صليبيا) أى كان صراعًا أفقيا وعموديا. فمن جانب تم الوفاق بين الصادق المهدى رئيس حزب الأمة وعمه الهادى المهدى إمام الأنصار، وكان المحجوب هو الضحية الأولى لذلك الوفاق. ولم تكن عناصر الوفاق هى قبول الإمام لتوجهات الصادق التحديثية أو ما كان يسميه الصادق (التعصير) كما لم يكن واحدًا من عناصره هو تأييد الإمام لأفكار الصادق (السندكالية) كانت ركيزة الوفاق هى التراضى على اقتسام الحكم بين الرجلين بحيث يصبح الإمام الهادى رئيسًا للجمهورية

ويصبح ابن أخيه الصادق رئيسًا للوزراء، وإن كان هذا هوالحال، أو يستغرب أحد أن يقسو المحجوب فى ادانته لذلك القرار ويقول: (بدا أنهما يعتبران الحكم مغنمًا يتوارثانه ويقتسمانه بعيدًا عن بقية أعضاء الحزب الذين لا ينتمون إلى عائلة المهدى غير أننى وافقت على ذلك لأن الأهم كان وجوب اتفاق الجانبين)(*). ولا شك فى أن الذى زاد من كدر المحجوب هو أن حزب الأمة الذى كان يقوده فى البرلمان لم يعد هو ذلك الحزب الذى عرفه فى بداية عهده الحزبى حين كان يتولى زعامة الحزب فى البرلمان (المواطن) عبد الله بك خليل فى نفس الوقت الذى كان يجلس فيه من خلفه فى نفس البرلمان السيد الصديق المهدى، ابن الإمام عبد الرحمن المهدى نائبًا عن دائرة كوستى.

أما الحزب الآخر فقد حمى وطيس الخلاف فيه حول الائتلاف مع حزب الأمة، أيبقى أم ينقض؟ تجمع بعض نواب الحزب الوطنى الاتحادى يطالبون بتعديل الحكومة وكأن قضايا السودان ستحل بترميم الجهاز الحكومى بدلا من السعى للتوجه بالحكم إلى أهداف واضحة محددة وقد سمى هؤلاء النواب أنفسهم بنواب المذكرة. وليت المذكرة تلك ابانت أوجه الخلاف وبين الحزبين فى الرؤية الاستراتيجية أو حتى فى السياسات الفرعية، كانت المذكرة تعبيرًا عن تشقق آخر داخل الحزب الحاكم حول من يحق له أن يكون وزيرًا وذلك الذى لايستحقها، لا باعتبار الخبرة أو التأهيل وإنما حسب الشلة التى ينتمى إليها داخل الحزب. أصر نواب المذكرة على موقفهم على الرغم من اتفاق الميرغنى والأزهرى (راعى الحزب ورئيسه) على بقاء التشكيلة الوزارية الحاكمة من حزبهما، وعقب ذلك الاتفاق أصدر الراعى والرئيس بيانًا يناشدان فيه النواب بنبذ أسباب الخلاف ويشيران فيه إلى المذكرة التى تقدم بها «بعض نواب الحزب الاتحادى الديمقراطى وفوضوا لنا البت فى أمرها»، ومضى الزعيمان للقول: بأنهما تدارسا الموقف من جميع نواحيه واقتنعا «بأن المصلحة تقضى بأن يبقى جميع وزراء الحزب كل فى وزارته دون إحداث أى تغيير إلا إذا رؤى فيما بعد تغيير الوزارة نفسها، وأننا نهيب

(*) الديمقراطية فى الميزان، ص٢٢٧ .

بالسادة نواب الحزب فى هذه المرحلة المهمة من تاريخ البلاد أن يقفوا صفًا واحدًا وأن ينبذوا كل أسباب التفرقة حفاظا على وحدة الحزب، وتأمينًا لمكاسب الشعب وأن يكرسوا جهودهم فى تأدية واجباتهم البرلمانية ودعم تسجيل الناخبين والله الموفق وهو المستعان». ومع هذا لم ييأس المذكريون فى سعيهم فى هذا الأمر «الوطنى الخطير» إذ قرروا انتداب وفد منهم ليثنى قيادة الحزب السياسية والروحية عن قرارها، وقد ضم ذلك الوفد من أعضاء البرلمان محمد الحسن عبد الله يس، ومحمد عبد الجواد، وإبراهيم على التوم، وإبراهيم سعيد...

ولكن ما إن أعيت هؤلاء النواب مع قيادتهم حتى قرروا الرحيل بـ «قضيتهم» إلى ما وراء البحار، فابتعثوا بنائبين هما مأمون سنادة، وأبو اليسر مدنى ليلاحقا المحجوب، وهو راقد فى سرير مرضه بلندن، لعله يجد لهم مخرج صدق لذلك «المشكل الوطنى المستعصى»، وكيف لا نسميه مشكلا وطنيًا إن كان كل شغل أحزاب السودان وبرلمان السودان، وصحافة السودان يومذاك كان هو موضوع المذكرة، ونواب المذكرة ثم التعديل الوزارى. لم يكن موضوع افتتاحيات الصحف وكبريات عناوينها هو مقتل وليام دينق الذى راح دمه هدرًا فى بحر الغزال، ولم يكن هو مجزرة واو وجوبا التى راح ضحيتها أكثر من ألف مواطن حسب تقارير لجان التحقيق، ولم يكن هو استعار أوار الحرب من جديد بعد أن خفت نبراتها عقيب أكتوبر، هذه القضايا كانت تمثل أدنى الهموم بالنسبة لصناع القرار وبالنسبة لصحافة السودان «القومية»(*).

وعلى كل فقد تحدث رئيس الوزراء فى التاسع من مايو ١٩٦٩ لوكالة الأنباء التشيكية يقول بأنه يؤيد بقاء الائتلاف باعتباره وسيلة الاستقرار فى السودان ويا له من استقرار ذلك الذى كان يشهده السودان فى ظل ذلك الائتلاف. كما أضاف المحجوب أنه سيضع

(*) تصدى لهذا الأمر الأستاذ على حامد فى بابه اليومى (فى الصميم) بجريدة الرأى العام (١٩٦٩/١/١٨) يقول: «ما دخل رئيس الوزراء بمشكلات هذا التعديل، إنه أمر يخص الاتحاد الديمقراطى أولا، وأخيرًا. فهو الذى رشح هؤلاء الوزراء بعد اجتماعات مضنية ما زالت عالقة بالأذهان. وواجب الاتحاد الديمقراطى أن يواجه مشكلات بدلا من محاولة الهرب بها إلى لندن، فكفى المحجوب ما لقى».

أسسًا محددة للائتلاف، إما أن تقبل أو يستقيل(*). وجاء حديث المحجوب ذلك بعد فشل اجتماعات عديدة لقادة الائتلاف تحدد لها أولا الثلاثين من شهر ابريل ثم تأجلت للرابع من مايو ١٩٦٩، وقد قاد التأجيل الأخير الشريف الهندى لأن يعبر لصحيفة الرأى العام (١٩٦٩/٥/١) عن (امتعاضه وكدّه البالغ) مما كان يجرى؛ ولم يكن الشريف هو الممتعض الوحيد، فقد كان أهل السودان اجمعين يعانون حالة نفسية مماثلة.

ثم جاء من بعد يوم الحسم، جاء الرابع من مايو ١٩٦٩ حيث توافد على قصر الرئاسة، للقاء فى رحاب الأزهرى، الإمام الهادى والسيد الصادق المهدى والأستاذ المحجوب من حزب الأمة، والشيخ على عبد الرحمن والشريف الهندى من الحزب الاتحادى الديمقراطى. ويحسب المرء أن اتفاقًا قد تم فى ذلك الاجتماع على الأسس المحددة التى يبقى بها الائتلاف الثانى والذى هو السبيل «لحل مشكلات السودان» كما قال المحجوب لوكالة الأنباء التشيكية. بيد أن الواقع كان غير ذلك، فغداة الاجتماع ترك الأزهرى بقية الحاكمين يتشاورون فى تفصيلات الوفاق الذى أقرت أساسياته وسافر إلى كنشاسا، ومع هذا صدرت الصحف تحدثنا عن أن هناك أكثر مما تراه العين، واحدة من هذه الصحف أوردت: (رغم غياب الأزهرى فى كنشاسا يشهد الحزب الاتحادى الديمقراطى تحركات واسعة فى سبيل الوصول إلى صيغة مناسبة لحل أزمة الائتلاف. ورغم أنه قد اتفق على أن تقتصر اجتماعات الحزبين أثناء غياب الأزهرى على بحث الاتفاقيات السابقة بشأن الدستور... تفيد تحرياتنا بأن جناحًا يقوده الهندى يعمل بنشاط من أجل تقويض الائتلاف والوصول بالحزب إلى قرار ضده(**). ومما يؤكد تحريات الرأى العام هذه أن الشريف الهندى كان قد تحدث قبل نشر هذا الخبر بأربعة أيام فى ليلة سياسية أقيمت بواد مدنى، ليقول فى حزب الأمة المتحد. ما قال مالك فى الخمر(***). ويا لتصاريف القدر فقد انتهى الأمر بالشريف الهندى بعد بضعة أسابيع

(*) الرأى العام ١٩٦٩/٥/١٠.

(**) الرأى العام ١٩٦٩/٥/٢١.

(***) الرأى العام السبت ١٩٦٩/٥/١٧.

من حديث واد مدنى ذلك حليفًا ورفيق سلاح فى الجزيرة أبا لنفس الذين كان يندد بهم بالأمس.

الحكم العارى... وملابس الآخرين

ذلك العبث كان هو الشغل الشاغل لأهل الحكم يومذاك، فلا بدع أن استمر أوار الحرب فى الجنوب أو سقطت التنمية على جانبى الطريق، هاتان هما القضيتان اللتان يفترض أن تكونا الشغل الشاغل لأهل الحكم. عدت لافتتاحيات الصحف فى ذلك العام البائس لابحث فيها عن شىء يوحى بأنه كان لمعاش الناس وعمار الأرض (أى التنمية) من وجود فى هموم أهل السياسة فلم أجده إلا فى الخطب المنبرية، وفى مشروعات القرارات التى بقيت راقدة فى الأضابير، وفى برامج الأحزاب التى ما نسخت على الورق وانتمسخت فى الواقع، فالتنمية كانت حقيقة فقط على المستوى الخطابى، وفى هذا كانت تنمية (على مستوى رفيع من البلاغة)، حملنى على ذلك التنقيب فى الصحف شيئان، الأول هو ما كتب رئيس وزراء تلك الحقبة يدافع به عن سنى حكمه المحدودة، والثانى هو الكثير الذى نشره، عقب سقوط نظام مايو، ليصور اللحظة التاريخية التى سبقت فترة مايو، وكأنها أكثر اللحظات اشراقًا فى تاريخ السودان، ولو كان هذا هو الحال لما جاءت مايو لأن مايو لم تولد فى فراغ، حقيقة الأمر هى أن أغلب ما كتب فى هذا السبيل عقب مايو كان يصدر من منطلقات رد الفعل ولذا فهو - فى أحسن حالاته - ضرب من المراوغة الرومانسية؛ وفى أسوئها، تزييف للتاريخ.

لم يكن هذا وحده هو مكمن الزيف، فأغلب الايحاءات والإشارات التى أراد بها أصحابها تزيين تلك الفترة كانت تصور الحكم وكأنه تبار فى الخطابة فى سوق عكاظ، وقد يفيد بأن يعود المرء لبعض المنشورات التى أخذت تمجد الفترة البرلمانية التى سقت نظام مايو وبعد سقوط ذلك النظام فى إبريل ليرى أطيافًا، من هذا التحليل السطحى للسياسة، بعض هؤلاء الرواة، كان يحدثنا عن: كيف كان هذا الزعيم خطيبًا يهز المنابر، وكيف كان الثانى بارعًا فى الحيل البرلمانية، وكيف كان الثالث صبورًا عند الشدائد، ولا

شأن لكل هذا بما سميناه، جوهر الحكم، ديمقراطيًا كان ذلك الحكم ديكتاتوريًا، ورأسماليًا كان أو اشتراكيًا، ودينيًا كان أو علمانيًا. فجوهر الحكم - ونكرر هذه للمرة المائة - هو معاش الناس وعمارة الأرض ولا سبيل لهذين الأمرين إلا بالصبر والتدبير؛ فلا البلاغة الخطابية، ولا الحيل البرلمانية، ولا التداهى والمناورات تضمن معاش الناس أو تحقق عمار الأرض. كما أن الذين يتجادلون حول الحاكمين بلغة الحيل والبراعة وبنفس الروح التى يتراجعون بها الحديث حول المباراة السابقة بين فريقى الهلال والمريخ قوم فارغون لا يعلمون خاطرهم فى أمر جاد.

نعود لقول المحجوب وهو ينهى تأملاته حول تلك الديمقراطية: (أعتقد أنه من واجبى أن أدافع عن السجل السياسى لفترة الديمقراطية التى مر بها بلدى بين ١٩٦٤ - ١٩٦٩. لم نكن فاشلين رغم مشاحنات السياسيين حول المناطق التى يجب أن تنفذ فيها المشاريع، ورغم شح الموارد وافتقار الخدمة المدنية إلى الحماس والزخم. لقد زيد إنتاج القطن بزيادة المساحات المزروعة وخشم القربة. وزيد ايضاح إنتاج الفول والسمسم وشجعت الزراعة الآلية، وفتحت مساحات جديدة وقدمت السلفيات الزراعية للفلاحين لتمكينهم من شراء الآلات)(*)، وقد قدم الكاتب لهذه الوثيقة الدفاعية بافتراض يقول إن الإنماء الاقتصادى يحقق أهدافًا سامية ويمكن (تحقيقه فى نطاق الديمقراطية لأن الديمقراطية تولد وعيًا للانماء، أنها تخلق بواسطة مؤسسات الحرية ترابطا منفتحًا بين الحاكم والمحكوم، يمكنها من التطور وفقا لقيم مشتركة مقبولة).

ولا خلاف بيننا فى أن الديمقراطية نظام سخى يتيح للناس، بسبب من تفتحه، فرص المبادرة والتجريب، والمغامرة والانطلاق غير المحدود إلا تلك الحدود التى يفرضها القانون ولهذا فموضوع حديثنا هنا ليس هو الظروف المثلى لتحقيق التنمية فذلك أمر لا نختلف فيه مع المحجوب (سنولى موضوع التنمية كله اهتمامًا خاصا فى أخريات هذه المقالات فى إطار نقد موضوعى لما عرف السودان من تجارب فى التنمية، ونقد ذاتى للتجارب

(*) الديمقراطية فى الميزان، ص ٣١٣ .

التى شاركنا فيها) حديثنا فى هذا المقال، يقتصر على تحديد ما تعنيه الكلمات (وفى هذه الحالة اصطلاح التنمية) ثم تقويم ما أورده الراحل العظيم محجوب، وفق معايير محددة لا يختلف عليها الناس، وفى فترة محددة هى الأعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ التى اختارها الكاتب نفسه. وما اختيارنا لذلك المعيار أو تلك الفترة الزمنية اختيار انتقائى، فمن ناحية جعل الكاتب نفسه من التنمية معيارًا يقاس به نجاح النظام «الديمقراطى» الذى كان يدافع عنه، والحديث عن التنمية لا يتم إلا بمعايير حسابية دقيقة يذرعها الذارعون ذرعًا، والذرع الاقتصادى هو علم عدد ومقدار. أما الفترة الزمنية التى اخترنا فهى تلك التى أراد لها المحجوب أن تكون مجالا للمباهاة إلا وهى أعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩.

التنمية بالمعنى الحرفى للكلمة هى النماء أى الازدياد أما عن طريق التكاثر (accretion) أو الاستيعاب (assimilation) وكثيرًا ما يتم الخلط بين مفهومى النماء (growth) والتطوير (development) بمعنى الانتقال من نمط الحياة إلى نمط حياة آخر أعلى مما نطلق عليه بالعربية اسم التنمية، كان ذلك الانتقال انتقالا درجيًا بتحسين النمط السائد للاقتصاد والارتفاع بكفاءته، أو ثوريًا بالقطيعة الكاملة مع النمط السائد واستبداله بالنمط المبتغى، بهذا المعنى فإن التنمية لا تقف عند الازدياد بل يتبعها التطور إلى الأحسن بصورة محسوبة تنعكس فى تحقيق الحاجات الضرورية للغالبية. وغالبية السودان هم أهل الريف، ومثل هذا التطور لا يتم بالازدياد وحده بل لابد أن يصحب الازدياد عمل قصدى يهدف إلى حسن توزيعه بين الأفراد والمجموعات والأقاليم حتى يعم الخير للجميع مما يطلق عليه اسم العدالة الاجتماعية. ولهذا الخير العام أو العدل الاجتماعى مظاهر معينة ينعكس فيها مثل تحسين السكن، وزيادة السعرات الحرارية فى الغذاء، واتساع رقعة التعليم. وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال أو ارتفاع متوسط عمر الإنسان. على أنا سنترك الحديث عن العدالة الاجتماعية أو التوازن فى التنمية ليس لعدم أهميتهما وإنما؛ أولا لأن الحديث بشأنهما يفتح الباب واسعًا للمزايدات الكاذبة، وثانيًا لأن جميع أنماط التنمية، منذ الاستقلال، كانت تؤثر الشريط النيلى فى السودان على أقاليم أخرى بما فى ذلك تلك الأقاليم التى تمثل سندًا راكزًا للقوى

التقليدية مثل منطقة البجة بالنسبة للختمية ودارفور بالنسبة للانصار مما يجعل من اى ادعاء حول التوازن التنموى ادعاء فارغًا وليس ادل على هذا مما أوردناه من مقالات ومواقف لممثلى هذه الأقاليم فى برلمانات السودان المتعاقبة يدينون فيها النهج التنموى الذى كان سائدًا. لهذا نقف بالحديث، فى تحليلنا لتلك الفترة، عند التنمية بمعنى الازدياد حتى لا نلج باب المزايدة؛ كما أنه لا سبيل لتوزيع عائد التنمية إن لم يكن هناك، فى البدء، ازدياد وإضافة.

وفى هذا لن نتجاوز المعيار الذى حدده الأستاذ المحجوب عندما أخذ يعدد ما أنجز فى عهد «الديمقراطية» من تنمية وهو يقيسه بمقاييس حسابية مثل زيادة الرقعة المزروعة، وزيادة إنتاج الفول والسمسم... إلخ. نتساءل من بعد: كم هو عدد الكيلو مترات من الطرق، وعدد الأفدنة من الأراضى المستزرعة، وعدد الأميال من القنوات، وعدد الكيلو واطات من الطاقة الكهربائية التى اضيفت فى هذه الفترة المعينة إلى ذلك الذى خلفه عبود؟. بل ما الجديد الذى تميزت به الجمهورية الديمقراطية الثانية بالقياس إلى ما انجزته الجمهورية المدنية الأولى ـ على قصر فترة حكمها ـ وقد سمينا إنجازات تلك الفترة ونسبناها إلى صانعيها، بعجب المرء عندما يقرأ فى حديث رئيس وزراء تلك الحقبة تعدادًا لإنجازات تمت فى سنوات بعينها هى أعوام (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩) وأغلبها سنوات حكمه، ذاكرًا فيها. من بين ما ذكر، زيادة إنتاج القطن بزيارة المساحات المزروعة فى الجزيرة وخشم القرية لأن امتداد الجزيرة والمناقل هو الأهرام الذى بنى قاعدته ميرغنى حمزة فى حكومة الديمقراطية الأولى واكتمل بناؤه على يد العسكر فى حكومة عبود، وليس للحكومة البرلمانية الثانية من فضل واحد فى ذلك الإنجاز ويعجب المرء عندما يقرأ للمحجوب أن من بين إنجازات فترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ مشروع خشم القرية، والقرية خزانًا ومشروعًا زراعيًا هو اهرام مكى المنا ومحمود جادين وزيرا عبود، ويعجب المرء عندما يقرأ لرئيس الوزراء حديثًا عن السلفيات الزراعية والسودان لم يعرف بنكًا زراعيًا من قبل عهد عبود إذ تم إنشاء ذلك المصرف فى عهده وفق مشروعات قانون أعده إبراهيم أحمد عندما كان وزيرًا للمالية. ولم يكتمل تنفيذه إلا فى العهد العسكرى الذى

عهد بادارته إلى حماد توفيق، وكان قبول ذلك الرجل العفيف الذى يستدر طهره الدموع للمنصب تأكيدًا على مدى الإحباط الذى ران على نفوس أخيار كثيرين من عبث الحزبية.

إن جميع الإنجازات التى عدها المحجوب لم تكن هى إنجازات تنموية لفترة الحكم التى حددها (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩) بل يعود بعضها إلى فترة الديمقراطية الأولى، ويعود أكثرها إلى عهد عبود. والسؤال الذى كان يجب أن يتبادر إلى ذهن حماة الديمقراطية الثانية هو: لماذا استطاع نظام عبود أن يحقق ما حقق، ولماذا عجز نظامهم عن تحقيق ذلك بدلا من أن ينسبوا لأنفسهم ما لا فضل لهم فيه؟. ومن الغباء بمكان القول بأن الحكم العسكرى هو أكثر قدرة من الحكم المدنى على الإنشاء والتعمير بسبب من عسكريته، كما أنه من الاستغفال بمكان القول بأن النظام الديمقراطى ـ أيا كان شكل الديمقراطية ـ هو الأكثر قدرة على الإنجاز، ردنا على السؤال هو أن التنمية والبناء لا يتحققان إلا إن توفرت للحكم عناصر أساسية أولها هو الاستقرار، والاستقرار لا يجىء بالقهر لأن القهر هو أعدى أعداء الاستقرار، وثانيهما هو وضوح الأولويات عند الحاكمين ولا شك فى أن الحكم الذى يستغرق ليله ويستغرقه نهاره فى الصراع حول المظاهر السلطوية. وثالثها هو أن يتصدى لذلك الحكم رجال ذوو اقتدار وقد شهدنا الأمجاد التى صنعها مثل هؤلاء الرجال فى المواقع التى احتلوا، رغم كل الظروف وعلى اختلاف العهود مدنيها وعسكريها.

ونسأل، من بعد، عن ما الذى صنعه حكام تلك السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ فى مجال التنمية والبناء؟ لأجل هذا نعود إلى الصحف السيارة لنرى ما الموقع الذى كانت تحتله قضايا التنمية فى صفحاتها، والصحف دومًا تعكس الهموم اليومية للحاكمين والمحكومين فى ما تورده من خبر وتنشره من تعليق، بانتقاء غير عشوائى تخبرنا ميدانى الزراعة والنقل، باعتبارهما كبريا الأولويات فى مجال التنمية، كما تخبرنا مشروعى الزهد وطريق الخرطوم ـ بورت سودان، لأن كل واحد منهما هو أهم المشروعات التنموية فى ميدانه، فمشروع الرهد، مثلا، وهو أهم إضافة للرقعة المروية بعد الجزيرة ـ المناقل لم يرد له ذكر فى صحافة تلك المرحلة إلا مرة واحدة طوال هاته السنوات. على الرغم من

أن المشروع الكبير الوحيد الذى اكتملت له كل المقومات التى تجعله صالحًا للتنفيذ الفورى، فقد أنشئ خزان لريه هو خزان الرصيرص، وأعدت الدراسات التفصيلية لتنفيذه، وتحدد مصدر تمويله (البنك الدولى) بجهد قام به حمزة ميرغنى خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها وزارة المالية على عهد الصادق، فى ذلك اليوم الأغر الذى وردت فيه سيرة الرهد (١٩٦٨/٤/١١) كان العنوان الرئيسى لصحيفة الرأى العام: (المالية تبعث وفدًا إلى واشنطن ووزارة الرى تنتظر التصديق المالى) وفحوى الخبر أن وفدًا يترأسه نائب وكيل وزارة المالية والاقتصاد، مهدى أحمد قد سافر إلى واشنطن «لحث البنك الدولى على إكمال إجراءات التصديق على قرض تمويل الرهد للاستفادة من خزان الرصيرص الذى تم العمل فيه قبل عامين ويتدفق ماؤه من النهر إلى النهر».

ذهبت الصحيفة تتعقب المسئولين بالاستفسارات حول ذلك الأمر المهم... تعقبت وزير المالية، الشريف الهندى بالسؤال عن ذلك الأمر المستكر فشاركها الامتعاض من أن يظل الرصيرص، على حد قوله: «حائط أصم» وتعقبت الصحيفة بالسؤال وكيل وزارة الرى المهندس صغيرون الزين، ومع أن صغيرون رجل يكاد يقيس كلماته بالثيودولايت إلا أنه لم يجد حرجًا فى أن يقول: (إن الخزان الذى تكلف ٢٠ مليون جنيه غير مستفاد منه إذ إنه بنى دون أن توضع المشاريع المرتبطة به موضوع التنفيذ)، ومع هذا الوعى بالمشكل بقى الحال وكأن اليد اليمنى لا تدرى ما تصنعه اليد اليسرى؛ فوكيل التخطيط يسافر إلى واشنطن ليستحث أهلها على توفير المكون الأجنبى لتمويل المشروع؛ ووكيل الرى يبقى بالخرطوم نادبًا حظه لأن التصديق بالمكون المحلى لم يصدر بعد: ووزير المالية الذى هو أول من يستطيع الاجابة عن السؤال حول عدم توفير المكون المحلى لتمويل المشروع هو نفس الوزير الذى ابتعث وكيل التخطيط إلى واشنطن ليحث البنك الدولى على توفير المكون الخارجى، بل أدهى من هذا أنه هو نفس الوزير الذى ينعى ـ مع رجال الرى - بقاء خزان الرصيرص حائطًا أصم. أما رئيس هؤلاء جميعا فلا نحسب أن الصراع الداوى مع الأزهرى، والصراع الداوى مع الصادق، والصراع الداوى مع الهادى، والصراع الداوى مع نواب المذكرة قد ترك له وقتًا لينصرف فيه للاهتمام بالحيطان الصماء.

ونسأل من بعد عن الطرق، وعلى وجه التحديد الطرق البرية، وعلى رأسها طريق الخرطوم بورت سودان خاصة والسودان لم يشهد إضافة كيلو متر واحد على الطرق التى انشئت فى عهد عبود (الخرطوم ـ مدنى، الخرطوم، الخوجلاب، الخرطوم ـ حبل أوليا، أم درمان ـ وادى سيدنا) كشأن الرهد اكتملت الدراسات لإنشاء ذلك الطريق على يد خبراء المعونة الأمريكية فى عهد عبود وكان الصراع يومذاك على أشده على مستوى الفنيين، فمنهم من كان يدعو لارجاء تنفيذ مشروع طريق الخرطوم ـ بورت سودان وتكثيف الدعم للسكك الحديدية بدلا عنه، ومنهم من كان يدعو للإسراع بتنفيذه وصراع الفنيين لا يحسمه إلا قرار أهل السياسية، إلا أن أهل السياسة هؤلاء كانوا فى شغل شاغل بمن يصبح وزيرًا ومن يصبح رئيسًا وهى هموم حملتهم إلى ما وراء البحار. الاهتمام الوحيد بذلك الطريق كان يجىء من جانب الشركات الأجنبية التى كانت تسعى لأن تجد لها عملا بالسودان تسخر فيه امكاناتها المعطلة أو ما هو منها فى طريقه للتعطيل أفيعجبن أحد لو قلنا بأن اهتمام الصحافة بذلك الأمر جاء مرة واحدة يوم أن أخذت الشركات الايطالية تبحث لها عن عمل تجند له طاقاتها التى ستتعطل عما قريب. ورد الخبر عن الطريق العتيد (بورتسودان ـ الخرطوم) للمرة الأولى فى التاسع من يناير ١٩٦٩ عند وصول من سمتهم الصحيفة يومذاك بممثلى الشركات الإيطالية لتمويل ذلك المشروع والذى سيبدأ العمل فيه فى غضون١٢ شهرًا على أن يكتمل فى ٥ سنوات(*). وفى واقع الأمر فإن الذين سمتهم الصحيفة بالشركات الإيطالية كانوا ممثلين لثلاث شركات إيطالية هى ريكى وستالدى وايتالكونسلت كانت تعمل فى تشييد جسر النيل الأزرق الذى كاد أن يكتمل وأخذت تسعى لأن توظف امكاناتها التى ستتعطل فى مشروع آخر وتستحث حكومتها لتوفير المال لذلك المشروع، فالشركات المنفذة لا تمول المشروعات ولا تقرر الأولويات ولهذا يستوى عندها أن يكون المشروع المعنى هو طريق الخرطوم ـ بورتسودان أو طريق عد الغنم ـ كبويتا.

(*) الرأى العام ١٩٦٩/١/٩.

لقد قلنا من قبل إن القرار السياسى لايصنع على المستوى اللفظى وحده. فالأفعال تسبقها الأقوال والأقوال يسبقها الفكر. وإن كان القول دون فكر لا يعدو أن يكون خطرفة، فإن القول ـ مهما كانت بلاغته ورجاجة الفكر الذى يسنده ـ لا يغنى عنالفعل. ومن الجانب الآخر فإن الفعل السياسى لا يتأتى إلا أن توفرت له الإرادة السياسية وتوفر على أدائه أهل الفعل، وعلى المستوى المحدود الذى نناقش الآن (أى التنمية بمعنى الازدياد) فإن أهل الحكم لم تكن تنقصهم الأفكار إذ كانت هناك أفكار عديدة حول مشروعات عديدة ترجم جزء ليس باليسير منها إلى برامج محددة. كما لم تكن تنقص صناع القرار أولئك الفصاحة فى التبشير بهذه الأفكار إما بهدف تعبئة أهل السودان حولها أو بهدف تسويقها فى الخارج؛ فرئيس الوزراء المحجوب هو رب البلاغة والقلم، ورئيس الوزراء الصادق قارئ متمكن ومحاور بارع، ووزير المالية الشريف رجل لا يعرف العى والحصر عند الخطابة. فما الذى دهى هؤلاء الرجال؟ نزعم بأن الذى كان ينقصهم شيئان: أولهما هو الإدراك بأن هذه القضايا التى لا تسلى (حفر القنوات، ورصف الطرق، تشييد المصانع) هى لب السياسة، وكل ما عداها هو إما حواش، أو آليات للحكم. وثانيهما هو خمود إرادة صنع القرار لا لنقص ذاتى فى صناع القرار إنما لأن التمزق الذى كانوا يعيشون تحت سطوته قمين بأن يخمد الإرادة ويفسد الأمور.

وبصورة عامة فإن التنمية، بطبيعتها، تتطلب استقرارًا كاملا فى شمال القطر وفى جنوبه وقد شهدنا كيف انعدم هذا الاستقرار فى الشمال، وفى الوقت الذى استعر فيه الجنوب نارًا ومنذا الذى يستطيع أن يبنى ويهدم فى ذات الوقت، فالحرب هدم تمامًا كما أن تقويض الأنظمة لبعضها البعض هدم. كما تتطلب التنمية أيضًا رؤية متكاملة للخريطة السياسية تقوم على حساب واقعى للطاقات المتوفرة، ورصد واعٍ للقدرات الكامنة، وابتداع رشيد للوسائل التى تسخر بها الطاقات والقدرات المادية والمعنوية. ومثل هذه الرؤية المتكاملة لن تتوفر طالما كانت أبصار كل واحد من الإخوة ـ الأعداء مشدودة إلى اتجاه معاكس، بعضها مشدود للمصالح القطاعية، وبعضها مشدود للمصلحة الحزبية العابرة، وبعضها مشدود لما يرضى الغرور الشخصى، وبعضها مشدود إلى خيارات عقائدية لاتمت للواقع بصلة.

.... وصراع النقابات:

لم يكن حال القوى الحديثة، ممثلة فى نقاباتها وقياداتها، أحسن بكثير من حال القوى التقليدية فقد شهدت تلك اللحظة البائسة من تاريخنا صراعات ممزقة بين النظام الحاكم والنقابات، بل بين النظام الحاكم وبعض قيادات الخدمة العامة بصورة أقعدت المؤسسات التى يقودها هؤلاء الاداريون قعودًا كاملاً. كانت هناك أزمة الخريجين فى وزارة التجارة فى ديسمبر ١٩٦٨، وأزمة البياطرة فى إبريل من نفس العام حيث سلم أحمد مجذوب عابدون فى التاسع من ذلك الشهر الاستقالات الجماعية للبيطريين، وأزمة موظفى الجزيرة الذين عقدوا مؤتمرًا صحفيًا بالفندق الكبير (١٩٦٨/١/١٦)، يعلنون فيه استقالاتهم الجماعية، وأزمة عمال الإدارة المركزية (١٠/٢/ ١٩٦٩)، وأزمة الوكلاء وما أدراك ما الوكلاء! قضية الوكلاء هؤلاء قضية مؤسسية؛ تجمع وكلاء وزارات الصحة، والخارجية، والمالية، والإعلام، ومديرو المؤسسات المستقلة الذين لم ترضهم جميعًا ترقية وكيل الديوان (ديوان الخدمة المدنية) إلى نفس درجتهم وحملوا شكواهم ضد هذا «الخطب الجلل والمصاب الفاجع» إلى أمين عام مجلس الوزراء فى الثامن من مايو ١٩٦٩ حتى يقى شرفهم الرفيع مما لحق به من أذى. ثم كانت هناك فى ذات الوقت معركة كبرى أخرى بين وكيل الديوان ووكيل المالية حول من يسبق الآخر فى الترتيب، وكأننا أمام ضرتين لا رجلين مسئولين بالغين راشدين، وإن كان هذا هوحال كبار رجال الخدمة المدنية فما الذى يتوقع المرء إذن، من صغارهم غير السعى لأن ينال كل واحد منهم هو الآخر نصيبه من هذه الدجاجة التى تبيض الذهب والتى تسميها أطالس الجغرافيا بالسودان. لهذا جاء كل واحد من هؤلاء يحمل ورقته الجامعية بصرف النظر عن قيمة هذه الورقة - ليغتصب لنفسه بها مشكاة يتقرفص فيها فى الخدمة المدنية. وهكذا ولد (بند العطالة) وصدق من قال بأن الاجازة الجامعية فى عالمنا ليست وثيقة تأهيل مهنى وإنما هى شهادة ميلاد طبقية.

لا أعرف بلدًا فى العالم ابتدع هذه البدعة (بند العطالة) غير السودان؛ كما لا أحسب أن أنصار هذه البدعة المضلة كانوا يدركون أن هذا الأمر قائد لا محالة إلى هلاك

الدجاجة الذهبية. حمل ذلك الموقف الأسيف وزير المالية، الشريف حسين الهندى على توجيه سؤال مؤرق: (من يحرث هذه الأرض؟) والسؤال مهم ومؤرق إلا أن ما هو لإثارة القلق والأرق مجيء السؤال من وزير المالية الذى صنعت حكومته بند العطالة لتكتسب به أصوات بضعة آلاف من الشباب الناخبين، بل مجيئه من وزير المالية الذى لم تقتطع حكومته الأرض، أو توفر المدخلات الزراعية، أو تخطط المشروعات التى تستوعب هؤلاء العاطلين فى أرضنا النجيبة لكيما يزرعوها ويحرثوها. فلا عجب إذن، أن قاد ذلك السوال الصامت لأن يخرج عن صمته، وعندما يتحدث الثقاة الصامتون ينصت الناس، أو ينبغى لهم. خرج إبراهيم أحمد عن صمته، بعد أن هزه ما كان يرى ويسمع فكتب إلى جريدة الرأى العام فى بريد من يوم إلى يوم يتساءل هو الآخر: نعم (من يحرث الأرض؟) وقد نشرت الصحيفة ذلك التعليق تحت عنوان (الصامت يخرج عن صمته) ولمثل إبراهيم يحق الكلام، فما كان مسعاه يوم أن تولى شئون المال والاقتصاد هو تخريب الاقتصاد الوطنى من أجل الترضيات التى لاعائد من ورائها إلا الكسب الحزبى، وإنما كان هو اتخاذ القرار الاقتصاد السليم، حتى وإن اغضب الناس مثل فرص الادخار الاجبارى.

كان ذلك هو حال السودان فى عام ١٩٦٨ جسم مطعون يخامره داء مزمن اسمه التشقق وتلك كانت هى حالة النظام الحاكم، هيكل عظمى يترنح فى سكرات الموت ويرامق بعرق، فلا هو حى ولا هو ميت.



جذور الدستور السودانى (أ)

أحزاب السودان... والخواء الفكرى

وقفنا بالأمس عند الصراع الممزق الذى شهدته محافل السياسة فى منتصف الستينيات وكان جل هذا الصراع تفانيًا فى مراد النفوس لا تباينًا فى الرؤى حول قيام سودان جديد، أو بناء غد سعيد. ومن البدهى أن تعجز الأحزاب عن ارتياد مثل تلك التخوم الفكرية لأنها ظلت حبيسة لتكوينها الطائفى بمنهجه التقليدى الذى يقوم على الوصاية أكثر مما يقوم على الجدل، وتحكمه الإشارة أكثر مما توجهه المناظرة. نشأت الأحزاب السياسية، بصورتها التى تعرف اليوم، فى غضون القرن التاسع عشر كتنظيمات ديمقراطية تستوعب النشاط السياسى للمدارس الفكرية المختلفة، وتعبر عن مصالح ومطامح الطبقة أو الفئة التى تنتظمها. وخلال مسيرتها الطويلة تعرضت تلك الأحزاب لحملات إصلاحية عديدة تهدف كلها إلى إشاعة المزيد من الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة فى صنع القرار الحزبى بهدف الحيلولة دون وقوع الأحزاب تحت سيطرة القلة. ومن أعلى نماذج تلك الإصلاحات ادخال نظام الانتخابات الابتدائية (Primaries) فى الولايات المتحدة حتى يتاح لأكبر عدد ممكن من المواطنين ليس فقط اختيار من يمثلهم بل والتعرف المباشر على برامج الطامحين فى تمثيلهم.

أما أحزاب السودان الكبرى فقد نشأت، منذ البداية كواجهات حديثة للطائفية باستثناء الأحزاب العقائدية كالحزب الشيوعى والإخوان المسلمين أو الأحزاب التى جمع بين أنصارها رباط فكرى مثل حزب «الاتحاديين» و «الحزب الجمهورى» . ولا شك فى أن

احـزابًا بهـذا التكوين ليست بحـاجـة إلى افكار وبرامج، أو مـجـادلات بشـأن الأفكار والبرامج، لأن هناك من يفكر نيابة عن الحـزب كله ثم يشير على ذلك الحزب بفكره ورؤاه التى لا معقب عليها. ولم يكن الأستاذ محمد احمد محجوب، وهو واحد من أبرز رجال الحكم فى تلك الفترة، بعيدًا عن الواقع عندما قال: «بدأت مشكلاتنا فور حصولنا على الاستقلال. وكان السبب الأساسى لهذه المشكلات واحدًا: فالأحـزاب التى إما عملت من أجل الاستقلال أو عارضته، وجدت نفسها فور تحقيق الاستقلال من دون أى هدف محدد.. كان الشىء الكثير متوقعًا من الأحزاب فقصرت جميعها عن تحقيق هذه التوقعات. إذ لم تكن لديها برامج مفصلة ومحددة لمعالجة النمو الاقتصادى والاجتماعى.. وكل قضية طرحت فى مرحلة ما بعد الاستقلال كانت تعالج وفقًا لأهواء الحـزب. فى حين كان هناك مشكلات ملحة ومستعجلة وتتطلب الحل الفورى»(*).

وفى معرض استعراضه لجوانب الفشل التى منى به النظام المدنى أشار المحجوب إلى عجز ذلك النظام عن الاتفاق على دستور دائم للسودان بسبب المشاحنات التى لا نهاية لها، كما أشار بصدق، إلى أن الدستور لا يمكن أن يكون عصا سحرية تحول كل شىء، إلى ذهب. إن الدستور أو بالحرى النصوص الدستورية الميتة لا تقدم علاجًا بمفردها للمشكلات الاجتماعية أو السياسية لأن الحلول هى دومًا وليدة سياسات وبرامج يسبقها وعى فطين بطبيعة المشكلات التى تتجه هذه السياسات والبرامج إلى حلها، وتصحبها قدرة عند صانع القرار على إدراك الحاضر، واستبصار الماضى، واستشراف المستقبل. أما على صعيد الممارسات الدستورية فإن الذى يكسب الدساتير الثبوت والرسوخ ليس هو النص عليها فى لوح محفوظ وإنما هو إدراك الحاكمين لروح الدستور قبل نصوصه والتزامهم على أنفسهم العمل دوما وفق تلك الروح وهذه النصوص. بهذا وحده تستدام الدساتير لأن الذى يكسب النصوص الدستورية الجامدة الحياة هو التقاليد التى تصبح سوابق تتوارثها الأنظمة خلفًا عن سلف.

(*) الديمقراطية فى الميزان، ص ١٧٧ .

على الرغم من حكومة المحجوب الصائب فى أن الاتفاق على صيغة دستورية معينة لن يحل وحدة مشكلات السودان المستعصية فإنه لم يمض بالأمر إلى نهاياته المنطقية، ومنها أن الدستور الناجع هو الذى يؤطر الوفاق الوطنى على مقومات الحكم وأهدافه ومناهجه بدلا عن تكريس مصلحة قطاعية عبر افتراض فئة معينة بأنها هى المعبر الوحيد، عن مطامح كل أهل السودان وبالتالى صاحبة الحق فى فرض رؤيتها الجزئية للسودان على أهل السودان أجمعين. ومن المعلوم أن القضايا المصيرية للشعوب لا تحسم إلا بوفاق وطنى شامل، إن كان لها أن تحسم سلميًا وإلا فلا سبيل لحسمها إلا بالغلبة القاسرة. من تلك القضايا دستور الأمة لأن الدستور، فى نهاية الأمر، تأطير قانونى لوفاق وطنى حول هوية الوطن، وإليات الحكم، ومكونات السلطة، وأهداف ومرامى السياسة.

وتعود كل الدساتير التى ورثنا، شأننا فى ذلك شأن دول العالم الثالث، إلى أصول أوروبية وحيثما ثبتت هذه الدساتير خارج منبتها كان ثبوتها هذا نتيجة لقدرة ناقليها أو الذين نقلت لهم (باعتبار أن أغلب هذه الدساتير قد وضع خطوطها العريضة الاستعمار قبل رحيله) على تجذير هذه الدساتير فى التربة المحلية ثم احترام أحكامها ومؤسساتها. ونزعم بأن هذه الدساتير - حيث نشأت فى موطنها الأصلى - لم تكن نصوصًا مقدسة هبطت على الناس من السماء بل كانت تأطيرًا لوفاق وطنى، أو رؤية وطنية جماعية لواقع اجتماعى وسياسى أو، فى جوانب كثيرة أخرى، اثباتًا لمكاسب جاءت عقب صراع عنيف وشحت بعضه الدماء. لهذا فإن استغراق الأحزاب السياسية فى السودان فى ترديد الشعارات حول الليبرالية والتعددية والظن بأن الصيغ الدستورية المنقولة بكل ما تحتويه من ضمانات لفظية هى صمام الأمان لهذه الدساتير يعكس جهلا بتاريخ التطور الدستورى الغربى أو تجاهلاً له.

لقد ولدت الدستورية الأوروبية من رحم الديمقراطية الليبرالية، والليبرالية نظرية لا تخضع لتعريف جامد بسبب تضادها مع الدغماطية. ومع هذا فإن الليبرالية، فى صورتها التى انتهت إليها على زماننا، تمثل نظامًا للحكم يقوم على مرتكزات لا تخفى

على العيان أهمها هو التراضى الاجتماعى والذى ما كان لليبرالية أن تتطور بدونه أو تبقى كنظام للحكم. وتشير التجارب إلى أن الديمقراطية الليبرالية لم تفلح فى أى قطر من الأقطار إلا بعد الحسم النهائى لبعض القضايا المحورية؛ على رأس هذه القضايا اتفاق المجموعات السكانية التى يضمها القطر على هويتها الوطنية أى على العناصر المكونة للشخصية الوطنية فى حدود الوطن الفعلى الذى يضم هؤلاء الأقوام، وليس على أساس أوهام نظرية تفرق بين ما يسمى بالوطنية وما يسمى بالقومية بصورة قسرية؛ ويتبع هذا الاتفاق، بالضرورة، اتفاق آخر على مبدأ وحدة أراضى هذا الوطن، ومن القضايا المحورية أيضا تحقيق السلم الاجتماعى الذى لا يتأتى دون إعادة هيكلة للاقتصاد الوطنى بصورة تزيل المظالم والتشوهات وتقود، فى النهاية، إلى ايفاء الحاجات الضرورية لكل مواطن والقضاء على كل ما من شأنه توليد أو تعميق الحقد الطبقى. كما يتطلب السلم الاجتماعى أيضًا شيئين آخرين الأول هو تقليص الهيمنة الإدارية المركزية على التخوم(*).

أما الشىء الثانى فهو إعادة هيكلة النظام السياسى حتى يصبح ذلك النظام أكثر قدرة على استيعاب المجموعات المهمشة وعلى فتح فرص الترقى السياسى للقوى الصاعدة. أو بعبارة أخرى توسيع دائرة المشاركة السياسية بحيث لا يكون النظام السياسى نظامًا مغلقًا تصبح السلطة فيه وقفًا على ذوى الأحساب. أو الأنساب أو الميسرة.

حسمت كل هذه القضايا، حسبما يحدثنا التاريخ، إما عن طريق العنف السياسى أو التراضى، وكثيرًا ما جاء هذا العنف كرد فعل طبيعى من جانب الطوائف المهمشة ضد المجموعات المهيمنة على السلطة أو الاقتصاد أو كليهما إن عجزت تلك المجموعات عن قبول منطق التأريخ. كما حسمت القضايا الاجتماعية عن طريق صراع اجتماعى أدنى

(*) حمل استنكار تلك الهيمنة بيير جوزيف برودوم للدعوة للفيدرالية وأصبح بذلك اباها المؤسس عندما خرج للناس فى عام ١٨٣٦ بكتابه «مبادئ الفيدرالية». الذى بشر فيه بان الفيدرالية ستزيل «طغيان الألف عام الماضية»، ولم تكن أوروبا يومذاك تعرف غير دولة اتحادية واحدة هى سويسرا التى احتفلت فى العام الأسبق السبعمائة لنظامها الاتحادى.

فى عنقه فى المجتمعات الأكثر مرونة، مثال ذلك ضغوط النقابات العمالية فى اوروبا او ضغوط المجموعات العرقية فى أمريكا. تحقق الوفاق الوطنى أيضًا، فى حالة المجتمعات التى تفتقد مثل هذه المرونة. على يد قيادات ذات حجم أكثر من حجم الحياة؛ قيادات عرفت كيف تنتقل من التفصيل إلى الشمول، وكيف تتجاوز المصلحة القطاعية إلى المصلحة القومية، وكيف تتغلب على ضغوط الحاضر حتى تنطلق إلى آفاق المستقبل. وتختلف حدة الصراع فى الحالتين - العنف السياسى ووطأة الجماعات الضاغطة - باختلاف المشكلات، وطبائع الشعوب، أما نجاح القيادات التى أفلحت فى تحقيق وفاق اجتماعى رضائى فما كان ليتم لولا ما تميزت به تلك القيادات من شجاعة أدبية، وحس تاريخى، وقدرة على اهتبال الفرص المواتية، ووضوح فكرى أعانها على التسخير الرشيد للمعطيات الاجتماعية الموضوعية مما أسعدها على الاستئثار بقلوب شعوبها على اختلاف نحلهم، لأجل هذا فإن بقاء النظام الديمقراطى الليبرالى لن يتحقق إلا بحسم الصراعات الاجتماعية عبر وفاق وطنى شامل يُرضى كل من لحق به تهميش سياسى أو اقتصادى أو ثقافى. وما أكثر هؤلاء فى السودان المرزوء بالحروب وعدم الاستقرار منذ استقلاله.

فى هذا الإطار ننظر أيضًا إلى قضية المصالح الاجتماعية والسياسية للقوى الديمقراطية الحديثة، والتى تمثل النقابات رأس الرمح فى معركتها لأن حماية تلك المصالح لن تتحقق عبر المواثيق والنصوص الدستورية الميتة وإنما عبر قدرة هذه التنظيمات على تجاوز تناقضاتها المصطنعة وحشد طاقاتها وفى وعاء سياسى يجمع بينها بدلا مما أوقعت نفسها فيه من صراع بسبب التناقضات المصطنعة بين فصائلها المختلفة. مثل هذا الإطار لن يكون هو الكيان الوظيفى إلا فى ظل نظام شمولى مهيمن، لهذا فإن النقابات المهنية السودانية توقع نفسها فى حرج بالغ عندما تدعو لحيدة الخدمة المدنية فى النظام التعددى حسبما تقول به الأنظمة الليبرالية فى ذات الوقت الذى تريد أن تمارس عبر نقاباتها عملاً سياسيًا دائما وليس فقط فى ساعات المحن الوطنية، أن أصحاب المصلحة فى مثل هذا التأطير السياسى كثر. فالأحزاب والمجموعات السياسية

النازعة للتجديد، بكل بطونها صاحبة مصلحة فيه. والنقابات صاحبة مصلحة فيه، والقوى الإقليمية المهمشة صاحبة مصلحة فيه، وتنظيمات الشباب والنساء المستقلة عن الكيانات السياسية القائمة صاحبة مصلحة فيه؛ ولا أحسب أن هناك شيئًا واحدًا يحول دون اجتماع كل هذه القوى واصطلاحها على ما فيه حماية لمصالحها غير ما سميناه بالتناقض الزائف أو الاستغراق الحالم فى الأيديولوجيات. لا نتحدث هنا عن الأيديولوجية كاستراتيجية متناسقة تهدى الأداء السياسى العام وإنما كفكرة كوزمولوجية تفسر الكون والوجود، مما يجعل منها شيئًا أقرب إلى الدين، حكم المارق عليه أو المنكر له كحكم الكافر فى الدين. ونحسن فعلا، فى عهد تساقط الأيديولوجيات كأفكار كوزمولوجية، أن استهدينا بالنظريات كمجموعة مبادئ ترسم استراتيجية للأداء لتحقيق أهداف محددة لا تتجاوز تطوير السودان الموحد توحيدًا رضائيًا إلى آفاق أعلى تتوفر فيها للإنسان ضروريات حياته، وتوفر كرامته حتى لا يستذله الجوع أو الفقر أو القهر، وتدار بها الدولة للخير العام وينظم بها المجتمع المدنى بالقدر الذى يمكنه من الحفاظ على حقوق المجموعة دون إهدار لحقوق الفرد، وحماية حقوق الأفراد دون تفريط فى حق المجموعة. ان استطعنا أن نفعل هذا نكون قد جمعنا المجد من أطرافه.

دستور السودان وأصوله «الاستعمارية»

نأتى من بعد إلى أصل دستور السودان الذى ظل الناس يتشاجون فى الجدل حوله ويُلبسون، بشأنه، على بعضهم البعض أيما تلبيس: ما أصله؟ وما منشؤه؟ يعود أصل الدستور الذى ظل السودان يحكم به منذ الاستقلال إلى مشروع دستور أعده المستر ستانلى بيكر قاضى المحكمة العليا بالخرطوم ليحكم به السودان خلال فترة الحكم الذاتى التى سبقت تقرير المصير. وقد قدم السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى مشروع ذلك الدستور للجمعية التشريعية فى يوم الأربعاء الثانى من إبريل عام ١٩٥٢ بمذكرة تفسيرية جاء فى ختامها أن «الدستور المقترح سودانى فى أصله قام بصياغته معالى الحاكم العام على أساس توصيات قدمت إليه من السودانيين أنفسهم وعلى أساس مناقشات مع زعماء سودانيين تختلف آراؤهم اختلافًا كبيرًا، وقد حاول معاليه ما أمكنه

ذلك أن يوفق بين وجهات النظر العديدة المختلفة. ودستور لقطر واسع الارجاء مختلف النزعات كالسودان لا يتسنى له أن يكون موضع الرضاء الكامل مع كل حزب سياسى دعك عن مختلف الأفراد، بيد أن الدستور يجب أن يتلاقى مع وجهات النظر الرئيسية المختلفة وعلى معتقى تلك الآراء أن يوقنوا بالمثل بالضرورة الحيوية للمصالحة».

والتوصيات التى أشارت أليها المذكرة التفسيرية هى توصيات لجنة تعديل الدستور التى ألفها الحاكم العام كرد فعل على قرار الجمعية التشريعية الذى صدر فى يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٠ مطالبًا دولتى الحكم الثنائى بإعلان الحكم الذاتى قبل نهاية عام ١٩٥١. كان على رأس المعترضين على ذلك القرار نائب دائرة الزراق بوث ديو الذى أعن فى داخل الجمعية بأنه إن قدر للسودان أن ينال الحكم الذاتى فإن السبيل الوحيد لبقاء الجنوب متحدًا مع الشمال هو الفدريشن؛ وكانت تلك المرة الأولى التى ترد فيها الإشارة للفدريشن فى الأدبيات الرسمية للسياسة السودانية.

تميزت لجنة تعديل الدستور تلك بأنها أولى اللجان التى كونتها حكومة السودان للتشاور حول التطور الدستورى للسودان وشاركت فيها عناصر من خارج حزب الأمة وطائفة الأنصار مثل ممثلى الجبهة الوطنية التى تساندها طائفة الختمية (الدرديرى محمد عثمان وميرغنى حمزة) والسكرتير العام لحزب الاتحاديين (عبد الله ميرغنى) وموظفين مستقلين عرفا بعلاقتهما الوطيدة بقيادة الختمية هما (حسن عثمان اسحق وإبراهيم بدرى) وكان العضو الجنوبى الوحيد فى تلك اللجنة هو بوث ديو إلا أن اللجنة ضمت أيضًا عضوين جنوبيين آخرين فى اللجنة الفرعية التابعة لها والمكلفة بدراسة قانون الانتخابات هما (بنجامين لوكى وستانسلاوس عبد الله بياساما) كما شارك فى عضوية تلك اللجنة الفرعية اثنان من زعماء القبائل هما (يوسف إدريس هبانى ويوسف العجب)، ومع أن لجنة تعديل الدستور قد قطعت شوطًا بعيدًا فى التدارس حول مقومات الدستور إلا أن حدثًا سياسيًا مهمًا قاد إلى عرقلة سير اللجنة: ذلك الحدث هو إعلان حكومة النحاس باشا فى أكتوبرعام ١٩٥١ إلغاء اتفاقية الحكم الثنائى بشأن السودان والاتفاقية المصرية الإنجليزية لعام ١٩٣٦ والمناداة بالملك فاروق ملكًا على السودان.

أثار ذلك الحديث ردود فعل عديدة داخل السودان من بينها مطالبة أغلب الأعضاء الشماليين بلجنة الدستور بالإعلان الفورى للحكم الذاتى. بل ذهب اثنان منهما (الدرديرى محمد عثمان ومحمد احمد محجوب) إلى حد المناداة بتأليف لجنة دولية للإشراف على إدارة السودان وتحت رعاية الأمم المتحدة باعتبار أن الحكم الثنائى قد فقد شرعيته بتنازل أحد طرفيه عن حقه، وقد استقال العضوان مع خمسة أعضاء آخرين عند رفض الحاكم العام التجاوب مع رأيهم ذلك. لكن هذه الأسباب لم يكن هناك مشروع دستور أقرته اللجنة بل كان هناك محضر لمداولاتها استخلص منه القاضى ستانلى بيكر ما حسب أنه أقرب إلى التعبير عن إجماع أعضائها، ثم رفعه فى صورة توصيات بمشروع قانون دستورى إلى الحاكم العام. وكما أشرنا من قبل فقد كشف المحامى العام السابق جاك ماخروشرذاتو فى كتابه (خلف الستائر) بأنه هو الذى قام بمفرده بصياغة مشروع الدستور ذلك.

وإن كان هنالك من موضوع واحد استأثر بالجزء الأكبر من النقاش فى اجتماعات لجنة تعديل الدستور فقد كان ذلك الموضوع هو توفير الضمانات للجنوب حتى يصبح جزءًا لا يتجزأ من الكيان السياسى للسودان المستقبل، ومن البدهى أن يكون العضو الجنوبى فى تلك اللجنة (بوث ديو) هو أكثر الأعضاء حماسة بل تعاصيًا فى الأمر. كان من بين الضمانات التى طالب بها بوث ديو تعيين وزير جنوبى يشرف على شئون الجنوب تسانده لجنة وزارية خاصة يعهد لها برعاية ذلك الإقليم، كما ظل ثابتًا على دعوته للفدريشن، ولم يجد من الأعضاء الشماليين من يستنصر به غير إبراهيم بدرى، وهو واحد من الأفذاذ الذين جار عليهم مزيفو التاريخ. وقد حرصت فى بعض ما كتبت على نشر النص الكامل للمذكرة التى رفعها إبراهيم بدرى للجنة تعديل الدستور حول الجنوب وحول الطائفية حتى لايقرضها النسيان(*) ولا شك لدى فى أن الذى يطلع على تلك المذكرة بعد قرابة نصف القرن من كتابتها يذهل لتراهن طرحها مع كل ما نقول به اليوم،

(*) The Government They Deserve.

فتحديد موضوعى الجنوب والطائفية كأهم قضيتين يجب أن تتجه الأنظار لمعالجتهما أمر يصدق اليوم كما صدق بالأمس عندما تحدث عنه إبراهيم بدرى، إلا أن الحس التاريخى عند ذلك الرجل قد تجلى بصورة أكثر وضوحًا عند تناوله لمشكلة الجنوب ودعوته بأن لا تنحصر النظرة للجنوب على المديريات الجنوبية بل تتعداها لتشمل مناطق النوبة، والانقسنا، والبجة، ودارفور، وهذا، بعينه، هو ما نسميه اليوم بالمناطق المهمشة.

على أى مضى عهد النحاس باشا ومن تلاه، وأعقبتهم الثورة المصرية تم الاتفاق المصرى الإنجليزى حول الحكم الذاتى وتقرير مصر السودان والذى أصبح بموجبه مشروع ستانلى بيكر هو الدستور الذى يحكم به السودان خلال الفترة الانتقالية أى فترة الحكم الذاتى. منح ذلك الدستور سلطات خاصة للحاكم العام فيما يتعلق بمسألتين فقط هما حماية الخدمة المدنية والمديريات الجنوبية، وبررت المذكرة التفسيرية للدستور منح الحاكم سلطات خاصة نحو الجنوب بأنها أمر ضرورى لبعث الثقة بين سكان الجنوب «إذ أريد منهم أن يرحبوا ترحيبًا قلبيًا كاملا بالدستور الجديد، وإذا أريد تحقيق وحدة السودان الحقة». بيد أن المادة الجديدة حول سلطات الحاكم العام نحو الجنوب لم تعد هى تلك المادة التى وردت أصلا فى مشروع ستانلى بيكر (المادة ١٠٠) إذ أعيد صوغها لتستبدل الإشارة إلى سلطات الحاكم العام الخاصة نحو الجنوب بإشارة إلى سلطاته الخاصة لضمان «معاملة سكان مختلف المديريات معاملة عادلة» كانت تلك هى أولى المحاولات لدس الرءوس فى الرمال فالذين يخشون من المعاملة غير العادلة فى السودان المستقبل لم يكونوا «هم سكان مختلف المديريات» وإنما سكان مديريات بعينها، أحنق ذلك التعديل أهل الجنوب خاصة أولئك الذين عملوا على إدراج النص الأصلى فى مسودة الدستور الأولى، وزاد من حنقهم أنهم لم يُشركوا فى مفاوضات القاهرة التى شاركت فيها جميع الأحزاب الشمالية. وقد كان رأى مصر يومذاك (كما عبر عنه الصاغ صلاح سالم للسفير البريطانى السير رالف رتشاردسون) هو أن أحزاب الشمال تمثل الجنوب ولهذا فلا داعى لمشاركة الجنوبيين فى اجتماع القاهرة؛ فهل كان هذا حقًا هو ظن الأحزاب؟.

بيد أن المفاجآت لا تنفك تترى فى مسرح اللا معقول، مسرح السياسة السودانية. المفاجآة الجديدة التى قلبت الأمور كلها راسًا على عقب جاءت هذه المرة من الخرطوم وليس من القاهرة. كان من المقدر لدستور الحكم الذاتى أن يكون دستورًا انتقاليًا للسودان فى فترة محددة يعقبها استفتاء شعبى لتقرير مصير السودان إما بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر، على أن يتبع ذلك الاستفتاء قيام جمعية تأسيسية تضع للسودان دستوره الدائم؛ ما إن استقر رأى الزعيم إسماعيل الأزهرى وحزبه «الاتحادى» على التخلى عن الدعوة للاتحاد (دون أن يفصح عن ذلك علانية) حتى أخذ يطالب بالتعجيل بتطبيق المادة التاسعة من الاتفاقية الإنجليزية المصرية وهى المادة التى تتعلق بإجراءات تقرير المصير. وتنص تلك المادة على قيام جمعية تأسيسية، تحت إشراف لجنة دولية، يعهد لها بوضع دستور للسودان الموحد؛ كما تنص على جلاء القوات المصرية والبريطانية عن السودان وإجراء استفتاء على تقرير المصير إما بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر. ولم يكن فى وسع معارضى الأزهرى من دعاة الاستقلال أو الاتحاديين «القابضين على الجمر» إلا تأييده فى التعجيل بالمناداة بالجلاء. ولهذا لم يتردد الأزهرى فى الوقوف فى البرلمان فى السادس عشر من أغسطس عام ١٩٥٥ ليقترح التعجيل بتلك الإجراءات. فى هذا اليوم المشهود، ليس مقداره خمسين ألف سنة بل يوم مقداره تسعين يومًا مما نعد، تنقص ولا تزيد حسب قوله. وأعقب الأزهرى مؤيدًا الاقتراح فى وفاق وطنى رائع. السيد الصادق المهدى نائب دائرة كوستى، والسيد ميرغنى حمزة نائب دائرة أم درمان الشمالية، والسيد فلمون ماجوك نائب دائرة يرول، والسيد بوث ديو نائب دائرة الزراف، والسيد محمد نور الدين نائب دائرة وادى حلفا. وقد أبى بوث ديو، وقد كان صليبا فيما يؤمن به، إلا أن يضيف إلى تأييده ذلك القول بأنه يأمل فى «أن يجد الجنوبيون فى العهد الجديد استجابة كاملة لمطالبهم المشروعة». أيد هذا الرأى السيد بنجامين لوكى الذى قال بأنه لو أراد البرلمان بقاء الجنوب كجزء لا يتجزأ من السودان وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان فلا بد من قبول مبدأ الاتحاد الفيدرالى. ومثل حديث النائبين فى لجنة الدستور، كان حديثهما فى الجمعية التشريعية صيحة فى واد لأن ساسة الشمال لم يأخذوا أبدًا ما

كان يقول به ساسة الجنوب حول الفدريشن مأخذ جد، ما درى الذين اصموا آذانهم عن ما ردده فى شهر أغسطس ١٩٥٥ بوث ديو وبنجامين لوكى بما كان يترجاهم بسبب هذه الغفلة وفى نفس الشهر، وكما يقول أهلنا: «المكتولة ما بتسمع الصايحة» شهر أغسطس ذلك كان هو الشهر الذى وقع فيه التمرد فى جنوب السودان، وانقدحت فيه أولى شرارات الحرب الأهلية التى أخذت تستعر على مدى سبعة عشر عامًا من ذلك التاريخ.

انصرمت الأيام التسعين التى بشرنا الأزهرى بأنها تنقص ولا تزيد ليقرر الزعيم بعدها بأن يفصح عن ما لمح به، ومما لم يكن يعرفه إلا العالمون ببواطن الأمور؛ وما دهى الشعوب غير أولئك العالمين ببواطن أمور أحرى بها أن تستعلن لأنها تهم جميع الناس وبالتالى يجدر بها أن تكون محل حوار علنى بين جميع الناس. قرر الأزهرى أن يفاجئ الجميع بإعلان الاستقلال من داخل البرلمان ويتجاوز بذلك، ليس فقط الاستفتاء، حول تقرير المصير بل أيضا، قيام جمعية تأسيسية تضع للسودان المستقل دستوره الجديد. وكان أكثر الناس تشددًا فى معارضة هذا التوجه الجديد للأزهرى انصار الاتحاد مع مصر الذين ارتأوا أن البرلمان القائم بتكوينه وتحولات نوابه غير مؤهل للقيام بتلك المهمة، كما أن دعاة الانفصال (وهذا هو الاسم الذى كان يطلقه الاتحاديون على دعاة الاستقلال) لم يبق لهم أى مسوغ لمعارضة الأزهرى بعد أن أصبح هو الآخر«انفصاليًا».

أخطر الأمور التى كشف عنها قرار إعلان الاستقلال من داخل البرلمان هو أن أحزاب السودان لم تكن قد أعدت لذلك الاستقلال عدته إذ إن تلك الأحزاب اجتمعت، حكومة، ومعارضة، لأسبوع وبضعة أسبوع لتقرر فيهما كيف تخرج للناس رواية الاستقلال. وقد سبق ذلك الاجتماع حدث عام فى تاريخ السياسة السودانية الشمالية المعاصرة، لعله الفصل الأول فى الرواية، ألا وهو وفاق السيدين فى الثالث من ديسمبر عام ١٩٥٥ أى قبل أقل من شهر من إعلان الاستقلال. وإن كان هناك من يرى أن ذلك اللقاء أمر اقتضته ضرورات الوفاق الوطنى على حدث كبير مثل الاستقلال إلا أن الأستاذ محمد أحمد محجوب قد رأى غير ذلك. كتب المحجوب يصف التقاء السيدين الذى قام بالاعداد له السيد عبد الله الفاضل، أكثر رجالات الأنصار قربى بالاتحاديين فى كلمات

فرصة تنفص: «لقد كان التحالف بين المهدى والميرغنى أعظم كارثة منى بها تاريخ السياسة السودانية. فى هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة بدافع الجشع والتهافت على السلطة والغرور والمصالح الشخصية إلى السيطرة على الميدان السياسى»(*).

ومهما كان من أمر حول دوافع «لقاء السيدين» فقد توافق ذلك اللقاء المشهود مع اجتماع مشهود آخر بين الحكومة والمعارضة تم فى غرفة اللجان بمجلس الشيوخ وشارك فيه ممثلون لكل الأحزاب، على اختلاف ألوان الطيف السياسى: مبارك زروق، على عبد الرحمن، عبد الله خليل، ميرغنى حمزة، محمد نور الدين، يوسف العجب، حسن الطاهر زروق، بنجامين لوكى، ستانسلاوس بياساما. كان الغرض من ذلك الاجتماع هو الاتفاق على اكمال إجراءات الاستقلال بما فى ذلك الإجماع على تبنى دستور الحكم الذاتى كدستور مؤقت بعد أن تجرى عليه التعديلات اللازمة التى تجعله أكثر توافقًا مع الواقع الجديد، والتعديلات التى ورد الحديث بشأنها كانت، تعديلات شكلية تناولت أمورًا مثل أيلولة سلطات السيادة التى كان يمارسها الحاكم العام وكيفية توزيع السلطات ذات الطابع التنفيذى أو الإدارى التى كان يمارسها ذلك الحاكم. اتفق الرأى يومذاك على تأليف لجنة ثلاثية تتولى هذا الأمر تضم السادة محمد أحمد محجوب عن حزب الأمة، ومبارك زروق عن الحزب الوطنى الاتحادى والنائب العام أحمد متولى العتبانى، كما أتفق الرأى أيضا على أمرين آخرين الأول هو تكوين مجلس للسيادة يتولى مسئوليات رأس الدولة التى كان يمارسها الحاكم العام على أن يجرى التشاور، فيما بعد، حول عضويته؛ والثانى قيام جمعية تأسيسية تضع الدستور الدائم للسودان. مرة أخرى آثار الجنوبيون موضوع الفدريشن وضمانات تمثيل الجنوب فى الحكومة المركزية، وحول الأمر الأخير كانت أذهانهم مشدودة إلى نص فى دستور الحكم الذاتى يقول بأن على الحاكم العام أن «يعين ما لا يقل عن عشرة وزراء ولا أكثر من خمسة عشر وزيرًا .... بناء على نصيحة رئيس

(*) الديمقراطية، ص ١٧٨ .

الوزراء على أن يكون فى كل مجلس وزراء ولا أقل من وزيرين جنوبيين منتخبين» (المادة ١٤ «٢») وأهم من هذا كانت أفكارهم تتجه إلى المادة (٢٣) التى تكاد تمنح الجنوبيين حقًا للفيتو فى تكوين مجلس الوزراء إذ تنص تلك المادة على أنه: «إذا تخلى وزير، غير رئيس الوزراء، عن منصبه يجوز شغل المنصب الشاغر بتعيين جديد بموجب أحكام المادة (١٤ «٢») ولكن لا يتم ذلك التعيين أو يترك المنصب شاغرًا إذا كان أثر ذلك بقاء مجلس الوزراء دون وجود وزيرين جنوبيين منتخبين على الأقل» ربما أن منهج أهل الشمال، فى التعامل مع الجنوبيين، يقوم كله على نظرية «عدى من وشك» جاء الحل سهلا: يرجأ النظر فى موضوع الفدريشن إلى حين وضع الدستور النهائى، على أن تأخذ الأحزاب الشمالية آنذاك «مطالب الجنوبيين المشروعة بعين الاعتبار»؛ كانت تلك هى صيغة الاقتراح الذى تقدم به الشيخ على عبد الرحمن وهرع إلى تأييده السادة ميرغنى حمزة، ومبارك زروق، ويوسف العجب.

ونعود لنرى كيف أقدمت اللجنة الثلاثية على إعادة نسخ ذلك الدستور فى أسبوع ونصف الأسبوع، تمامًا كما يفعل حوكة الملابس فى ليلة «وقفة العيد» والذى يفترض أنهم دومًا على علم بمقدمه وتاريخه، كنت يومها على مقربة من تلك الحياكة، أعمل «صبيًا» لحائك، إذ اتاح لى الحظ السعيد، أنا وصديقى الحميم المرحوم عبد الرحمن يوسف المحامى، فرصة التدريب فى فترة العطلة الصيفية لكلية الحقوق فى ديوان النائب العام، وكانت تلك الفرصة نادرة تنال فيها قدرًا من الدربة على يد حذاقى مقتدر هو النائب العام أحمد متولى العتبانى ونتمهر فيها على معلم فطين هو المحامى العمومى عابدين إسماعيل. كان دورنا هو أن نحدد فى أى موقع من الجدول توضح سلطات الحاكم العام: أتذهب لمجلس السيادة، أم مجلس الوزراء، أم الهيمنة القضائية؟.

هكذا بدأ ترقيع دستور الحكم الذاتى الذى ظل فى كلياته وأساسياته كما وضع ستانلى بيكر باستثناء مادتين لحقهما التغيير، المادة الأولى التى مستها يد التعديل هى المادة (٨٤ «٣») من دستور الحكم الذاتى والتى كانت تحظر على كل من شغل منصب رئيس القضاء أو قاضى القضاة أو قاضى محكمة عليا ممارسة المحاماة أو العمل أمام

محكمه فى السودان، عند التقاعد، إلا بموافقة كتابية من الحاكم العام، كان واضحًا أن المراد من تلك المادة هو أولا ضمان التوقير الدائم للذين يشغلون هذه المناصب. وثانيًا حماية المهنة من التأثير غير المشروع ممن كانوا يحتلون هذه المواقع المرموقة. فالنص، إذن، اقتضته اعتبارات الحفاظ على الأخلاقيات المهنية ولم يرد به «حماية مصالح الاستعمار» حتى يزال عن مسودة الدستور. أما المادة الأخرى وملحقها فهى ـ المادة (١٤ ،٢») التى أشرنا إليها آنفا حول تعيين الوزراء على أن يكون منهم، على الأقل، وزيران من الجنوب، فقد أضيف إلى تلك المادة نص يجيز لمجلس السيادة، بمحض تقديره، التخلص من هذا القيد إذا اقتنع فى أى وقت ان حق تمثيل المديريات الجنوبية تمثيلا خاصًا قد أسيىء استعماله. ولحق تعديل هذه المادة تعديلاً آخر فى المادة (٢٣) يبيح لمجلس السيادة سلطة التخلص من القيد فى حالة شغل المناصب الشاغرة بمجلس الوزراء. ومع إدراك المرء للاعتبارات التى قادت المشرعين إلى إضافة هذا التعديل مثل خشيتهم من مناورات الأحزاب الجنوبية لإسقاط أية حكومة لايرضون عنها برفض المشاركة فيها إلا أن فى إلغائها أيضًا، دون إيجاد ضمانات مرضية للجنوبيين، ما يوحى بالاستهانة بمخاوف الجنوبيين؛ كما يوحى إسقاط ذلك النص للجنوبيين بأن ساسة الشمال قوم لا يعتد بهم، خاصة وقد رأينا كيف أن موضوع الضمانات للجنوب ظل هو أكثر الأمور تعقيدًا ومعاندة طوال مرحلة التِطور الدستورى الذى سبق الاستقلال.



جذور الدستور السودانى (ب)

أهل الشمال.. وواقع السودان الأثنى

وقفنا فى الفصل السابق عند كيف أعدت أحزاب الشمال للاستقلال عدته، أما أحزاب الجنوب فلم يكن لها من دور غير الرضا بما قسم أهل الشمال، كان هذا هو حالها منذ اجتماعات القاهرة التى شاركت فيها كل الأحزاب الشمالية مع حكومة مصر للاتفاق على مستقبل السودان؛ والسودان الذى نتحدث عنه يمتد من حلفا شمالاً إلى نمولى جنوبًا وينتظم المستعربة من قبائل الجعليين والبطاحين فى الشمال تمامًا كما ينتظم الزنج من قبائل النوير واللاتوكا فى الجنوب. وكانت دعوى أحزاب الشمال التى افترضت لنفسها حق تمثيل كل أهل السودان، بشماله وجنوبه هو أن ليس لأهل الجنوب من تنظيمات تعبر عنهم تعبيرًا سياسيًا حقيقيًا حتى تشرك فى اجتماعات القاهرة. ذلك الادعاء فرية كبرى استذرع بها أهل السياسة فى الشمال لأسباب نحصى أهمها؛ ففى البدء عرف الجنوب تنظيمات ورموزًا عديدة تعبر عن رأى أهله منذ مؤتمر جوبا، فالجمعية التشريعية ثم لجنة الدستور. وظلت هذه التنظيمات منذ ذلك العهد هى المؤسسات الجنوبية الشرعية التى تحاور ساسة الشمال حول العلاقة بين شقى القطر كما ظلت تلك الرموز هى الواجهات الجنوبية التى تحتضنها دومًا أحزاب الشمال فى حالة التآلف، أو تتنازعها فى حالة التناكف؛ وتأكيدًا لهذا أصدرت لجنة جوبا السياسية التى تضم ستًا وثلاثين سياسيًا بيانًا استنكرت فيه اتفاق القاهرة الذى تم دون مشورة الجنوبيين.

ومن ناحية ثانية فإن بعض الأحزاب الشمالية التى سمح لها ساسة الشمال بالمشاركة فى اجتماع القاهرة لم تكن إلا أحزابًا بالاسم مثل حزب الأحرار الاتحاديين أو حزب وحدة وادى النيل. فحزب الأحرار، مثلا، والذى كان يقوده «الزعيم» الطيب محمد خير كان حزبًا اسميًا وكان رئيسه الذى «أزعم» على القوم يتندر دومًا بالقول بأنه هو الرئيس والأمين العام والجمعية العمومية لذلك الحزب. كما كان هذا هو حال حزب وحدة وادى النيل الذى كان يقوده رجل من أطهر من عرفتهم السياسة السودانية، ومن أكثر من صدقوا فى الإيمان بما دعوا إليه: نشير هنا إلى الأستاذ الراحل الدرديرى أحمد إسماعيل. ومع هذا لم يعرف الناس لذلك الحزب من قاعدة يستند إليها فى السودان عدا قلة نذكر منها الأستاذين محيى الدين جمال وأحمد سنجر والراحل الكريم عقيل أحمد عقيل.

والسؤال الذى يتبادر للذهن هو: ما الذى أجاز لأحزاب الأفراد فى الشمال أن تصبح تجمعات سياسية يؤخذ رأيها فى مصير السودان ولم يجز للقيادات الجنوبية التى أثبتت كل امتحان انتخابى متانة تأييد قواعدها مثل بوث ديو وستانسلاوس عبد الله بياساما الإدلاء بالرأى حول مستقبل الجنوب ناهيك عن مستقبل السودان.

حقيقة الأمر هى أن أحزاب الشمال، فى معالجتها لقضية الجنوب، أقنعت نفسها منذ البداية بأمرين: أولهما هو أن قضية الجنوب لاتحل إلا عبر تعريب وأسلمة أهل ذلك الإقليم، وحسب منطق أهل هذه النظرة فإن ساسة الجنوب الذين «تربوا فى أحضان الكنيسة» لا يمثلون إلا «خميرة عكننة» أو عقبة كئودا فى سبيل وحدة السودان أو بالحرى توحيده وفق ما ارتأى أهل الشمال هؤلاء. والأمر الثانى امتداد للأول، فتبنى ساسة الجنوب لرؤية مغايرة لما ارتآه أهل الشمال حول أسلوب حكم السودان مثل الدعوة للفدريشن كنظام للحكم، أو المناداة بضرورة الاعتراف بالخصائص الثقافية لأقاليم جنوب السودان، أو بحقيقة تعدد الأديان وانعكاساتها السياسية، كل هذه الأمور حسبها أهل الشمال ذرائع جاء بها الاستعمار خاصة وقد كان الحكم البريطانى يشير إلى هذه الأمور

ويصر على تأكيدها فى مشروعات الدساتير التى صاغها بهدف رعاية مصالح الجنوب، إزاء ذلك افترض ساسة الشمال أن القيادات الجنوبية لا تعبر إلا عن «صوت سيدها» كما افترضوا بأن تلك القيادات غير مؤهلة أو قادرة على الوصل بمفردها إلى أى أحكام مستقلة حول مستقبلها السياسى. ومثل هذا الحكم يعكس شيئين أولهما هو نظرية الوصاية والاستعلاء عند ساسة الشمال نحو قيادات الجنوب، ناهيك عن جمهرة أقاويمه. أما الثانى فهو الذهول الكامل عن حقائق الحياة فى دول العالم الذى يعيشون فيه، وواحدة من نماذج هذه الدول هى الهند التى أرادت النخبة السياسية السودانية، ممثلة فى مؤتمر الخريجين، اقتفاء أثرها فى النضال الوطنى الذى كان يقوده حزب المؤتمر الهندى إلا أن مؤتمر الخريجين لم يأخذ من المؤتمر الهندى إلا الاسم.

بيد أننى قد أُفجع القارئ من أهلى فى الشمال أن أضفت إلى ذلك نظرة الشمال تلك لأهل الجنوب ثم تخل أيضا من ظلال عنصرية وقد آن الأوان لكيما نجابه واقعنا التاريخى بشىء من الأمانة الفكرية والشجاعة الأدبية والموضوعية العلمية؛ وإلا فكيف يمكن لنا أن نبرر إسقاط أحزاب الشمال، فى مفاوضات القاهرة لحزب آخر لا هو بالجنوبى ولا هو بالمسيحى بل هو حزب نشأ فى شمالى القطر إلا أنه دعا للاعتراف بالخصائص الثقافية لأقوام السودان من غير العرب. نشير هنا إلى حزب الكتلة السوداء الذى كان يتزعمه الدكتور محمد آدم أدهم والذى نشأ كحزب فى الشمال على الرغم من أنه، من ناحية السند الشعبى، كان كصنويه حزبى الأحرار الاتحاديين ووحدة وادى النيل حزبًا ينتظم بضعة أفراد، أنكرت أحزاب الشمال على ذلك الحزب المشاركة فى مفاوضات القاهرة باعتباره حزبًا «عنصريًا» وهكذا استوى عند أحزاب الشمال تأكيد الواقع الموضوعى حول الخصائص الثقافية لأقوام السودان غير العربية مع «العنصرية» وبعبارة أخرى فإن الاعتراف بالزنوجة التى هى حقيقة من حقائق الواقع الثقافى الأثنى فى السودان والتى لابد من أن يكون لها انعكاس على السياسة، باعتبار أن السياسة فى نهاية الأمر هى تنظيم وإدارة المجتمع كما هو كائن، أصبحت عملا عدائيًا ضد «عروبة» السودان والتى هى أيضا حقيقة من حقائق الواقع الأثنى الثقافى فى السودان تلقى بظلها

على كل السياسات خاصة فى شمال القطر. ومن الظلم الفاحش أن يزعم أهل الشمال أن كل داعية للاعتراف بالخصائص الثقافية الزنجية كجزء مكون للشخصية السودانية ـ تمامًا كالنوبية ـ ينطلق فى موقفه هذا من عداء للعروبة كثقافة وحضارة، فأدهم «العنصرى» هذا مثلا، عاش وترعرع فى ربى الشمال المستعرب، وتحدث بلسان أهله، وتغنى بأشعار حداته، وتطبب كثير من أهل الشمال على يديه، كما طرب آخرون منهم لمعزوفاته التى لم تكن هى ـ بحال ـ تعزافًا لأهازيج الدينكا وترانيم النوير وإنما كانت تطريبا لشوارد أبى صلاح، وأوابد عمر البنا، ورائعات مصطفى بطران، وكان هذا أيضا هو حال رفاقه الزنج المستعربة مثل عبد الله، ومحمد عشرى الصديق، عبقريان زنجيان صاغا العربية شعرًا ونثرًا ومع هذا قتلتهما الحسرة بسبب من عنجهية أهل الشمال. حقيقة الأمر هى أن الذى يخشاه أهل الشمال ليس هو القضاء على الحضارة العربية بقدر ما هو إنهاء الهيمنة العرقية والتى هى امتداد لموروثات عهد الاسترقاق التى قسمت أهل السودان إلى سادة وعبيد، ومكان «العبيد» دومًا هو ذاك الذى يحدده لهم سادتهم، هذه النظرة للجنوب، والتى قد يغضب البعض إشارتنا إليها، ما زالت سائدة فى كثير من المواقع بما فى ذلك بعض مجالس صنع القرار وما زال البعض يعبر عنها، دون استحياء، وكأنه لا يتفوه بالمهاجر: ولماذا يظن أنه ينطق هجرًا إن كان الذين يتسمعون هذه المهاجر لا يتناولونها بكلمة تحضيض واحدة. كان ذاك اللوم أو الحث على ترك المهجرات.

الانصهار القومى والتجربة الهندية

قلنا إن النخبة السودانية قد سعت لاقتفاء أثر الهند من بدايات النضال الوطنى على عهد مؤتمر الخريجين. والهند التى نتحدث عنها قطر قارة تنتظم شعوبًا وقبائل لا تتعارف ولا تتآلف بل تلهج بلغى متنافرة، وتدين بديانات متعارضة، كما أن الهند هى سابع أقطار المعمورة مساحة وثانيها سكانًا (تجىء بعد الصين مباشرة) ولهذا يحق لنا أن نفترض أن مشكلاتها أشد تعقيدًا وأكثر جسامة من مشكلات من عداها من دول العالم الثالث. ما أن التنافر الأثنى والدينى والتعارض الإقليمى والتفاوت الطبقى الذى عرفته

الهند لم تعرفه سواها من دول العالم. ومع أن عوامل التشقق هذه قد قادت إلى حروب مهلكة، اجج الاستعمار نارها باكثر مما فعل فى السودان، إلا أن قادة الهند لم يقفوا غداة الاستقلال، يتباكون على مآسى الاستعمار وما خلقه من تشرذم؛ كما لم تقف قيادتهم، بعد ثلاثين عامًا من الاستقلال، لتعيد نسب كل مآسى الهند إلى ذلك الماضى وكان التاريخ قد تجمد عند الفترة الاستعمارية. لم يفعل قادة الهند هذا لأنهم منطقيون مع انفسهم، فالذى حارب الاستعمار البريطانى حتى طرده كان يعرف شروره ومثالبه. وإلا فلم حاربه لهذا لم ينفق قادة الهند وقتهم، بعد أن آلت إليهم مقاليد الأمور، فى الحديث المكرور عن دور الاستعمار فى تخلف الهند إلا من باب تحليل التاريخ. كما لم ينهجوا فى تعاملهم مع مشكلاتهم الأثنية النهج الاستعمارى والذى أدانوه، اى النهج الذى يقوم على تكريس الفرقة واستغلالها. قبالة هذا فإن أكثر سياسى السودان ومفكريه ما زالوا بعد أكثر من ثلاثين عامًا من الحكم الوطنى لايجدون تفسيرًا واحدًا لمشكلات التمزق الداخلى غير القول بأنها «مخلفات استعمار» كأنهم يلوذون بمشجب اخطاء أزلى؛ وأشد قبحًا من هذا أن جميع أنظمة الحكم المتعاقبة لم تستنكف اللجوء لسياسة «فرق تسد» فى التعامل مع أقاويم السودان المهمشة خاصة فى الجنوب، ونزعم بأن ساسة الهند، ما أفلحوا فى الحفاظ على وحدة بلادهم رغم كل العثرات إلا لأنهم كانوا أكثر وعيا بالواقع الاجتماعى وديناميكيته. ويروى. فى هذا المجال، عن شيخ الهند العظيم محمد على جناح قوله بأن : (فرّق تسد) مثل خاطئ، لأن واقع الأمر هو (نحن نفرّق وهم يسودون) وما أراد جناح بهذا القول إلا تبيان مسئولية الوطنيين أنفسهم عن بعض أزماتهم الداخلية والتى كثيرًا ما استغلها المستعمرون دون أن يكونوا هم صانعيها ابتداء. بمثل هذا الحس التاريخى، وبمثل ذلك النقد الذاتى استطاع قادة الهند أن يتبينوا مواطن قوتهم ومواقع ضعفهم كما تمكنوا من تحقيق الوحدة فى بلادهم حتى بعد انشطار باكستان وهو امر كان محتومًا لأسباب قبل بها المسلمون والهندوس.

خرجت الهند، غلاة استقلالها فى عام ١٩٤٦ كدولة موحدة على أيدى زعامات عرفت كيف تتخطى ما يفرق إلى ما يجمع الشمل، بل إن واحدًا من هذه الزعامات لقى مصرعه

على يد اهله لأنه اراد ان يكافح طوائفهم ضد بعض بنى وطنهم حتى تصبح الهند وطنًا يتساوى فيه كل الهنود؛ ولا مكان لهذه المساواة مع استعلاء الهندوس على المنبوذين، او سيادة الديانة الهندوكية على الإسلام، او سيطرة مجموعة لغوية معينة على بقية المجموعات اللغوية، حتى وإن كان اهل تلك المجموعة يمثلون اغلبية سكان الهند، بسبب هذا الموقف الأخلاقى العظيم قتل المتشنجون من الهندوس المهاتما غاندى الهندوسى صديق المنبوذين وحامى المسلمين. وكان غاندى قد اطلق على المنبوذين اسم الهاريجان، اى ابناء الله، تحببًا للناس فيهم وإنهاء للذل الكامن فى اسمهم القديم. ويكاد المرء ينظر إلى مصرع انديرا غاندى من نفس المنظار، فقد نصح أنديرا خلصاؤها ورجال أمنها، عقب اجتياح الجيش الهندى للمعبد الذهبى فى ارميستار الذى اتخذه السيخ قلعة لهم فى عام ١٩٨٤، بأن تقصى من حرسها الخاص كل العناصر التى تنتمى إلى سيخ البنجاب؛ وكان من راى رجالات الأمن أن فى وجوههم بين حرسها خطرًا عليها. رفضت انديرا غاندى الانصياع لهذا الراى وهى تقول: «كيف استطيع الادعاء بأننى رئيسة لعموم الهند إن كنت افزع من مواطن هندى، او اقصى مواطنًا آخر، بسبب دينه أو أصله، من موقع اهله له تدريبه» كان ثمة هذا الموقف الأخلاقى والمنطقى هو تضحية أنديرا بحياتها إذ ماتت قديسة الهند على يد واحد من حراسها من سيخ البنجاب.

وعلى اى فقد اقتفى جواهر لال نهرو والد أنديرا أثر معلمه المهاتما خلال السنوات الستة الأولى عقب الاستقلال (١٩٤٦ ـ ١٩٥٣) ومضى يرسم خريطة الهند ويعيد رسمها بصورة تحقق التراضى والوفاق بين اهل الهند على تباين لغاتهم، واختلاف أديانهم، واستمرت المراجعات الجغرافية الإدارية للهند حتى عام ١٩٥٦ عندما أكملت لجنة تنظيم الولايات مهامها واوصت بتقسيم الهند إلى أربع عشرة ولاية وستة اقاليم تابعة للاتحاد روعى فى تقسيمها الفوارق الدينية والعرقية والثقافية بين أهل الأقاليم المختلفة. قام بهذا التقسيم جواهر لا لنهرو، هندوكى الأصل الذى يعرف قبل غيره، ان كل خمسة من ستة افراد من أهل الهند ينتمون إلى ديانة الهندوس، كما يعرف ان نسبة الانتماء إلى الأديان الأخرى لا تتجاوز اكثر من مسلم واحد لكل اربعين من الهندوك، وسيخى واحد

لكل خمسين منهم؛ مع هذا لم ينحز نهرو إلى جانب الأغلبية القاهرة من أهله ويفرض على بقية أهل الهند ديانتها. كما يعرف نهرو، من جانب آخر، أن ثلاثين فى المائة من أهل الهند يرطنون بلغة الهندوس، لغة أهله تليها لغات أخرى بنسب صغيرة مختلفة مثل البنغالى، والماراتى، والتاميل، والأورودو، ومع ذلك قرر تحديد فترة انتقالية قدرها عشرين عامًا قبل أن تصبح اللغة الهندوسية هى اللغة الرسمية للهند كما أبقى على الإنجليزية كلغة تواصل بين أقوام الهند خلال هذه الفترة على أن تظل لغات أهل الولايات كلغات عمل فى تلك الولايات إن أراد أهلها.

مع كل هذا التسامح انفجر صراع لغوى نتيجة الفصل بين المجموعات اللغوية فى بعض الولايات مما حمل نهرو على أن يعيد من جديد تقسيم بعض الولايات على أساس اللغة المشتركة بين أهلها. وهكذا قسمت ولاية بومباى إلى ولايتى قجرات وماها وشتينا لتضم الأولى الناطقين بالقجرانية والثانية الناطقى بلغة الماراتى، كما أصبح للناطقين بلسان التيلوق ولاية خاصة بهم هى أندرا براديش بعد أن كانت تتوزعهم ولايتا حيدر اباد ومدراس، وأنشئ أيضًا للسيخ إقليمان هما ولاية هارايانا وإقليم شانديقرا الاتحادى. حدث هذا على الرغم مما عرف عن نهرو من معارضة ابتداء لفكرة تقسيم بعض الولايات الهندية على أساس اللغة فإنه حفاظًا على وحدة الهند وخشية من تمزقها، تنازل عن تلك المعارضة.

سادت هذه الروح الوفاقية كل قرارات نهرو حتى إنه فرض على أهله الهندوس، بإرادته الطاغية، تنصيب مسلم كرئيس للدولة (ذاكر حسين) فى الوقت الذى لا يمثل فيه المسلمون إلا عشرة بالمائة من أهل الهند وهذا هو نفس ما قامت به ابنته أنديرا، إبان حكمها الأول، وعندما اختارت سياسيًا مسلمًا آخر هو فخر الدين على أحمد ليكون رئيسًا للهند. وفرض نهرو أيضا على دعاة هيمنة الثقافة واللغة الهندوسية على الأقليات وزيرين للتربية والثقافة من أهل هذه الأقليات وكلاهما مسلم، الأول هو العالم الكبير مولانا أبو الكلام آزاد والثانى هو مفكر الهند العملاق البروفيسور هما يون كبير. وقد جاء قرار نهرو هذا فى وقت كانت تعلقم فيه الحلوق مرارة الصراع الهندوكى - الإسلامى

عشية الاستقلال، إلا ان الزعيم الذى أراده أن يكون قائدًا لكل الهند لم يملك الانحياز إلى أهله بل عمد إلى استرضاء الأقلية المسلمة وهى أقلية مسحوقة بالمعيار النسبى(*). لهذا ظلت نظرة نهرو لقضية الدين والدولة نظرة علمانية حمل عليها أهل حزبه حملا لأن بعضهم كان يدعو قبل الاستقلال لإعلان الهند دولة هندوكية بحكم أغلبية الهندوس الطاغية فيها. وعل علمانية نهرو المفرطة تلك هى التى أعشت بصره عن رؤية الشعور العدائى الدينى عند بعض المسلمين للهندوس على الرغم من كل التسامح الدينى الغاندوى، والنهروى، وعلى الرغم من الحساسية نحو المشاعر الدينية المختلفة التى تميز بها نهرو وخلفاؤه فى حزب المؤتمر(**).

وعندما نتحدث عن التسامح الدينى عند نهرو وخلفائه نقول هذا لأننا لا نعرف بلدًا إسلاميًا واحدًا فى عالمنا المعاصر تعامل مع أقلياته غير المسلمة كما تعاملت الهند مع الأقلية المسلمة، وأعنى بالهند الدولة الهندية ونخبتها الحاكمة لا المواطن العادى. هذه الحساسية المفرطة عند النخبة الحاكمة هى التى دفعت راجيف غاندى لأن يصبح أول حاكم فى العالم يأمر بمصادرة كتاب سلمان رشدى «الآيات الشيطانية» رعاية لمشاعر المسلمين؛ وكان ذلك قبل فتوى الإمام الخومينى ضد رشدى، ظل حزب المؤتمر الهندى باق على عهده، كما بقى على ذلك العهد كبار ساسة الهند الذين ترعرعوا فى رياه ثم انشقوا عنه.

(*) يبلغ عدد المسلمين فى الهند مائة مليون نسمة وهو أكبر من عدد سكان أى بلد إسلامى آخر باستثناء إندونيسيا والباكستان إلا انهم مع ذلك لايمثلون إلا عشرة بالمائة من سكان الهند.

(**) عند الاستقلال والتقسيم منحت كل الولايات الهندية الحق فى أن تقرر كل واحدة منها إن كانت تريد البقاء فى الاتحاد الهندى أو الانضمام لباكستان، وبموجب هذا قرر حاكم كشمير الهندوكى الانضمام إلى الهند بالرغم من أن ستين بالمائة من أهل ولايته كانوا من المسلمين فى حين تتوزع الأربعين فى المائة الباقية الديانتان الهندوكية والبوذية. كما قرر نظام حيدر اباد المسلم أن يذهب مع إخوته المسلمين فى الوقت الذى تسود الهندوكية فى ولايته. واستجاب نهرو لقرار حاكم كشمير إلا أنه رفض ما ذهب إليه نظام حيدر اباد خاصة بعد تظاهرات أهل ذلك الإقليم ومطالبتهم بالبقاء فى الاتحاد. لهذا بقيت قضية كشمير هى كعب أخيل الذى يؤرق بال الحاكمين فى شبه القارة الهندية لأن كشمير هى الإقليم الوحيد فى الهند الذى تسوده أغلبية مسلمة، وكشمير ـ بنص الدستور الهندى ـ لا تعتبر ولاية.

وتشهد الهند اليوم تناميًا للحركات الأصولية الهندوكية يقودها حزب بهاريتا جناتا الذى يسعى لأن يجعل من الهند دولة هندوكية بحكم غلبة الهندوس فيها مما يعنى تجاوز الدستور الهندى العلمانى بل تجاوز كل ثقافة الهند السياسية التى أرساها غاندى ونهرو. وفى هذا نذكر قضية المسجد البابرى فى مدينة أيوديها الصغيرة بالقرب من لوكناو، والذى ظل مكانًا مقدسًا عند المسلمين منذ إنشائه فى القرن السادس عشر. ففى حمى الهوس الأصولى الهندوكى الذى نبغ أخيرًا وتزايد بقيام المجلس العالمى للهندوكية (Vishua Hindu Parishad) حاول أصوليو الهند، أكثر من مرة، إزالة المسجد من موقعه ليقيموا مكانه معبدًا هندوكيًا لرام إله الهندوس فى أكثر المواقع قدسية فى المسجد ألا وهو موقع المحراب. فما الذى فعله الحكام الهندوس؛ نذكر بأن أول من تصدى لتلك الغلواء كان رئيس الوزراء الهندوكى فيشوانات براتاب سنغ الذى عارض الحزب الأصولى الذى جاء به للحكم مؤثرًا الاستقالة من منصبه بدلا من الخروج على ثقافة الهند السياسية التى أرست للهند وحدتها القومية. لم ينحز سنغ إلى أهل ملته ونحلته أى لما يفرق الشمل، وإنما انحاز لدستور الهند وما أرساه ذلك الدستور من قيم تجمع الشمل، ومن ذلك تحريم الاستغلال السياسى للدين، ثم وقع اعتداء أعنف على المسجد فى ديسمبر ١٩٩٢ بالتواطؤ مع حكومة الولاية (أندرا براديش) مما أثارغضب المسلمين فى الهند وخارجها فما كان من رئيس الحكومة، نارسيما راو إلا أن وجه رئيس الدولة بحل برلمان الولاية وطرد حكومتها وإخضاع الولاية كلها لسيطرة الحكومة المركزية لخروجها على دستور الهند الذى يقوم على العلمانية. ولهذا فلا عجب إن لم يجد مسلمو الهند من يستذرون بظله غير الأحزاب العلمانية مثل حزب المؤتمر والأحزاب الاشتراكية؛ وعل الذين تدفعهم وشائج الدين للتنصر لمسلمى الهند أن يعترفوا لنظام الهند العلمانى بالجميل وأن يفطنوا لما تقود له الأصولية من شرور إذ كل الذى يقول به الهندوس الغلاة لا يختلف عما يقول به الأصوليون المسلمون، سيادة دين الأغلبية وحضارتها على كل ما عداها فى الوطن.

هذا هو الميراث الذى خلفه نهرو وخلفته أنديرا وأبى رئيس الوزراء سنغ إلا أن يحذو حذوهما فيه على الرغم من انسلاخه عن حزب المؤتمر بعد خلافه مع راجيف غاندى،

وعلى الرغم من أن الأمر قد انتهى بسنغ إلى التحالف مع حزب البهاريتا جناتا، أكثر الأحزاب الهندية تعصبًا، وأصبح بعونهم رئيسًا للوزراء، فإنه لم ينثن عن المضى فى سياسة سلفيه الصالحين فى حزب المؤتمر مما أثار ثائرة حلفائه المتشددين عليه وهم حلفاؤه، فاختار الاستقالة من رئاسة الحكومة وعلّنا نضيف أن نصير المستضعفين هذا ينتمى إلى الطائفة التى تحتل قمة الهرم الاجتماعى، طائفة الراجبوت أو الأمراء فأين هو موقع راجبوت السودان من مثل هذا الصراع فى بلادنا؟.

بهذا الوعى بحقائق الحياة فى بلادهم، وبهذا التسامى عن الانحياز غير الرشيد لدعاة التفرقة والتمييز، وبهذه الشجاعة فى مجابهة الأقربين قبل الأبعدين، قادت الزعامات الهندية أهلها على طريق الوحدة، فالقائد الحق لا يقود أبدًا من الخلف تابعًا ذلولا لمشاعر الغلاة أو أوهام الدهماء. لهذا فإن بقاء الديمقراطية راسية فى الهند على الرغم من مصرع اثنين من رؤساء الوزارة فيها ما كان ليتحقق إلا أن دعاتها وحداتها كانوا على استعداد على المضى مع المنطق الداخلى للديمقراطية إلى أقصى نهاياته حتى وإن كان ثمن ذلك هو التضحية بالمنصب، بله الحياة. وتشير الانتخابات الأخيرة التى توشحت بالدم بأن ٣٨٠ مليون ناخب قد شاركوا فى تلك الانتخابات فى نصف مليون مركز اقتراع، وانتهت تلك الانتخابات بصفعة للغلاة إذ انحاز ٨٠٪ من الناخبين إلى الأحزاب العلمانية، وعلى رأسها حزب المؤتمر، فمن، بهذا الفهم هو نهرو السودان؟ ومن هى أنديرا؟ ومن هو سنغه؟.

استقلال السودان والوفاق المظهرى

نعود بعد تلك السياحة فى أرض الهند والسند إلى استقلال السودان والذى حدد له ما يُعرف باليوم المعين وكان ذلك فى مطلع يناير عام ١٩٥٦. اتفق ساسة السودان فى اجتماعهم بقاعة مجلس الشيوخ على بضع قضايا أساسية أولها هو تبنى دستور الحكم الذاتى كدستور للسودان المستقل بعد إجراء التعديلات عليه أشرنا إليها. وثانيها هو أن تأخذ أحزاب الشمال فى الاعتبار مطلب أهل الجنوب فى الفدريشن عند وضع دستور

دائم للسودان، وثالثها هو تكوين حكومة قومية تضم كل الأحزاب حتى يشارك الجميع فى قيادة خطى البلاد فى مطلع عهدها بالاستقلال، ورابعها هو إنشاء جمعية تأسيسية منتخبة يعهد إليها بوضع الدستور، وخامسها هو تكوين مجلس للسيادة يحل محل الحاكم العام كرأس للدولة. وحول هذه النقطة الأخيرة لا يشك المرء فى أن الذين أدركوا أهمية قومية الجهاز التنفيذى أى مجلس الوزراء الذى سيقود البلاد عند الاستقلال يفترض فيهم أن يكونوا أكثر إدراكًا لضرورة قومية مجلس السيادة، رمز السيادة الوطنية التى تعلو على الحزبية والإقليمية.

بموجب هذا الوفاق تم إعلان الاستقلال فى تظاهرة وطنية شاركت فيها كل القوى السياسية من الجنوب والشمال إذ جاء إعلان الاستقلال فى مشروع قرار تقدم به نائب حزب الأمة عبد الرحمن دبكة (بقارة نيالا) وثناه نائب الحزب الوطنى الاتحادى مشاور جمعة سهل (دار حامد غرب) وتقدم باقتراح قيام الجمعية التأسيسية النائب محيى الدين الحاج محمد (تفلى جنوب) وثناه النائب حماد أبو سدر (الجبال شرق). أما اقتراح الفدريشن فقد تبناه نائب حزب الأمة ميرغنى حسين ذاكى الدين (دار البديرية) وثناه النائب الجنوبى بنجامين لوكى (ياى) فى حين جاء اقتراح تكوين مجلس السيادة فى مشروع قرار تقدم النائب حسين جبريل (دار مساليت) وثناه النائبل جشوا مالوال (غرب النوبر).

هذا الوفاق الوطنى الرائع كان يحمل فى ثناياه بذور فنائه خاصة وبعض عناصر الاتفاق لم تكن، فيما يبدو، تأخذ التزامها مأخذ جد، كان ذلك فيم يتعلق بأمر الفدريشن أو قومية الحكم على مستوى مجلس الوزراء ومجلس السيادة، مثال ذلك ما جرى حول تكوين مجلس السيادة، ففى غضون الحوار الذى دار فى قاعدة الاجتماعات بمجلس الشيوخ اقترح عبد الله خليل تكوين مجلس السيادة الخماسى من العضوين السودانيين فى لجنة الحاكم العام على أن يضم إليهما ممثل لحزب الأمة (وكان ذهنه منصرفًا إلى ترشيح إبراهيم أحمد) بجانب عضوين مستقلين يتفق عليهما. وكانت لجنة الحاكم العام يومذاك تتكون من خمسة أعضاء هم السير فورنس قرافتى سمث

(بريطانى) حسين ذو الفقار صبرى (مصرى) ميان ضياء الدين (باكستانى) والدرديرى محمد عثمان ممثل الاتحاديين ثم سرسيو أبرو من الجنوبيين، وقد حل مرسو أبروه مكان إبراهيم أحمد (ممثل حزب الأمة) الذى خلعه عن منصبه حزب الأغلبية فى البرلمان عقب أحداث أول مارس ١٩٥٥ عقابًا لحزب الأمة على مسئوليته عن تلك الأحداث.

أيد الاقتراح الذى تقدم به عبد الله خليل ميرغنى حمزة. ونشير إلى أن ميرغنى هو أول سياسى بادر بالدعوة لقيام مجلس للسيادة ليحل محل الحاكم العام ولجنته عند استقالة السير روبرت هاوكما لا بد أن يذكر الذاكرون أن أكثر الأحزاب حماسًا لاقتراح إلغاء منصب الحاكم كانت هى الجبهة المعادية للاستعمار، وتقول وثائق وزارة الخارجية البريطانية إن السير روبرت قد اقترح عند استقالته تعيين حاكم عام للسودان من بلد محايد حتى يشرف على إجراءات تقرير المصير بصورة ترضى عنها كل الأطراف إلا أن هذا الرأى لم يرق لدوائر هوايتهول التى أصرت على ترشيح بريطانى آخر هو السير نوكس هلم آخر حاكم عام بريطانى للسودان(*).

كان واضحًا من مجرى النقاش المحتدم فى قاعة الاجتماعات بمجلس الشيوخ أن هناك ترحيبًا بالفكرة التى طرحها عبد الله خليل حول تكوين مجلس السيادة مع تعديلات تناولت الشكل أكثر من الجوهر، ومن ذلك اقتراح إبراهيم المفتى بأن يقوم عضوا لجنة الحاكم العام السودانيان باختيار العضوين المستقلين، واقتراح حسن الطاهر زروق بترشيح بعض المستقلين، وقد أورد زروق على وجه التحديد اسم أحمد خير، أو اقتراح الشيخ على عبد الرحمن بأن يترك للسيدين أمر اختيار العضوين الآخرين الإضافيين وهو رأى اعترض عليه الدكتور أمين السيد داعيًا إلى عدم الزج بالسيدين فى السياسة، وكأنهما كانا بعيدين عنها.

ومن جانب آخر اقترح عبد الله خليل أن يراعى عند تشكيل الحكومة القومية التى اتفقت عليها الأحزاب أن لا تكون لأى حزب أغلبية مطلقة داخل مجلس الوزراء مع اعتبار

(*) مذكرة الخارجية البريطانية Fo/371/108378 .

الوزن البرلمانى للحزب الاتحادى والذى يقضى بأن يكون له فى المجلس عددًا من الوزراء اكبر عمن عداه، كما اقترح بقاء الأزهرى رئيسًا للحكومة الجديدة. ثنى هذا الاقتراح الشيخ على عبدالرحمن والأستاذ حسن الطاهر زروق إلا أن الاعتراض الوحيد على الاقتراح جاء ممن كان أقرب للأزهرى من كل الحاضرين جاء الاعتراض من محمد نور الدين، وكان نور الدين منطقيًا مع نفسه ومع موقفه الثابت فى الوحدة مع مصر وهى الشعار الذى حصل بموجبه الحزب الوطنى الاتحادى على التفويض الشعبى. وحسب راى نور الدين فإن رفاقه فى الحزب الذين تنكروا لذلك الشعار فقدوا أهليتهم للحكم ومن ثم جاء اعتراضه على رئاسة الأزهرى، بيد أن نور الدين لم يكتف بهذا التبرير المنطقى بل اضاف بأن أزهرى لا يؤمن أساسًا بقومية الحكم وإنما حمل حملانا عليها. واعترض نور الدين أيضًا على استمرار عضوى لجنة الحاكم العام فى مجلس السيادة لأن كليهما «انفصالى» فى تقديره، والعضوان المذكوران هما الدرديرى محمد عثمان وسرسيو ايرو وكأن المفترض، عند نور الدين، أن يكون كل أهل السودان من دعاة الاندماج فى مصر حتى وإن كان اسم الواحد منهم هو سرسيو(*).

انفض البرلمان بعد تظاهرة إعلان الاستقلال ليجتمع من جديد لكيما يكمل إجراءات الاستقلال بإعلان قيام مجلس السيادة؛ بيد أن الحزب الحاكم، لم يترك للنواب العاديين تولى اقتراح الترشيح هذه المرة، رغم توليتهم اقتراح ما يفوقه جسامة ألا وهو إعلان الاستقلال نفسه، بل أثر إيكال أمر اقتراح تكوين مجلس السيادة لزعيم المجلس، ففى يوم الاثنين الموافق السادس والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٦ وقف مبارك زروق زعيم المجلس ليعلن على أعضاء البرلمان مرشحى الحكومة لمجلس السيادة بصورة صعق لها الجميع، أعلن زروق ترشيح: أحمد محمد صالح، أحمد محمد يس، عبد الفتاح المغربى، الدرديرى محمد عثمان، وسرسيو ايرو لعضوية المجلس، ثم أردف قائلاً: «وهذا الجانب من المجلس (الحكومة) حاول أن يحل الخلاف بكل الطرق الممكنة وأخيرًا اضطرتهم

(*) حول ما دار فى ذلك الاجتماع راجع محمد عامر بشير: الجلاء والاستقلال ١٩٦٥ الخرطوم.

اعتبارات المصلحة العليا وعدم تأخير تطور السودان الديمقراطى إلى أن يتقدموا بهذه الترشيحات». كان لذلك الإعلان وقع الصاعقة على المعارضة لمجافاته للروح الوفاقى التى سادت اجتماع قاعة مجلس الشيوخ وللاتفاق المبدئى بين الأحزاب حول أسس الاختيار لمجلس السيادة بصرف النظر عن الأسماء. ولا مرية فى أن الأسماء التى رشحت ضمت رجالا من سرات القوم لا يرميهم أحد بريبة إلا أن هذه لم تكن هى القضية، القضية فى خرق الوفاق الوطنى على أمر أساسى، لهذا انبرى أمين عام حزب الأمة عبد الله خليل لا للاعتراض على اسم أى واحد من المرشحين وإنما للرد على ما حسبه اتهامًا خطيرًا نحو حزبه بتعويق الاستقلال مضيفًا أن العمل داخل اللجنة التى انيط بها الأمر كان يتم بالإجماع فى كل القضايا وكانت اللجنة تحاول دومًا الوصول إلى ما يرضى كل الأطراف.

عند هذا الحد وقف عبد الله خليل فهو رجل يقتصد كثيرًا فى المقال، ولم يشأ حتى الإشارة إلى إغفال ممثل حزب الأمة فى مجلس السيادة على الرغم من ألمه البالغ الذى تجلى فيما كان يردده لصحبه أكثر مما أفصح به علانية فى البرلمان، أكثر ما حز فى نفس عبد الله بيه خليل كان هو اقصاء إبراهيم أحمد من مجلس السيادة واستبداله بمرشح من الحزب الوطنى الاتحادى (أحمد محمد يسن) كان تلميذًا لإبراهيم. ولم ير عبد الله خليل فى ذلك القرار أجحافًا بحزب الأمة فحسب بل فيه انعدام لأدنى درجات الوفاء للرجل الذى كان رئيسًا لمؤتمر الخريجين وآثر فى عام ١٩٤٣ التخلى عن صحابه برفضه الاشتراك فى المجلس الاستشارى لشمال السودان احترامًا لقرار المؤتمر القاضى بمقاطعة المجلس على الرغم من دفاعه عن الاشتراك فى المجلس الاستشارى أثناء مناقشة الموضوع فى المؤتمر، لم يفعل إبراهيم أحمد يومذاك ما فعله محمد على شوقى الذى استقال من عضوية اللجنة الستينية للمؤتمر ليقبل دعوة الحاكم العام له بالمشاركة فى المجلس الاستشارى، كما لم يفعل ما فعله صديقه عضو اللجنة الآخر عبد الماجد أحمد الذى قادته «حنبلية» عرف بها إلى الاستقالة من اللجنة الستينية متهمًا قرارها بعدم النضوج فى نفس الوقت الذى اعتذر فيه للحاكم العام عن المشاركة فى المجلس

الاستشاري. وعلى أي فقد استكان «البيه» لما قرره الحزب الحاكم حول مجلس السيادة حتى لا يوقع حزبه فريسة للابتزاز باتهامه العمل على إعاقة إعلان الاستقلال الذى لم يتبق لإعلانه غير بضعة أيام.

كان هذا هو موقف الحزب الذى يصنفه المصنفون فى خانة اليمين فما حال ممثل اليسار فى ذلك البرلمان؟ وقف حسن الطاهر زروق نائب الجبهة المعارضة للاستعمار أو بالحرى الحزب الشيوعى ليقول بالحرف الواحد حول مجلس السيادة المقترح «إن هذه اللجنة قد تم اختيارها فى ظروف غريبة وأبعدت عنها العناصر الوطنية المخلصة بل إن الجبهة المعادية للاستعمار لم تشرك فى نقاش هذه الأسماء، على الرغم من أنها من أكثر المناضلين لإلغاء منصب الحاكم العام، وهناك اسمان لا أوافق عليهما هما عبد الفتاح المغربى، وأحمد محمد يس لأن الذى يضع الناس فى أخطر المناصب هو تاريخهم». بهذا الاستهلال استقبل ممثل اليسار مجلس السيادة الجديد مما حدا بعضو قيادى من أعضاء حزب الأمة هو محمد أحمد محجوب أن يتدخل فى نقطة نظام طالبًا من رئيس الجلسة ايقاف زروق لـ «خروجه عن الموضوع» إلا أن رئيس البرلمان بابكر عوض الله لم يشارك المحجوب الرأى إذ قضى بأن حديث حسن الطاهر زروق يدخل فى صلب الموضوع. استمر زروق فى حديثه ليقترح استبدال اسمى العضوين اللذين اعترض عليهما باسمى أحمد خير، وأحمد مختار.

إن المرء إذ يسترجع كل هذه الأحداث ليرى بذور التشقق الذى شاب حياتنا السياسية منذ البداية نتيجة للسعى وراء الكسب الحزبى الآنى لا النصر التاريخى؛ هذا ما تفصح عنه المؤامرات الحزبية الساذجة؛ وهى ساذجة لأنها لا تأخذ فى الاعتبار ما يترتب عليها من أضرار على المدى البعيد، ثم إن المرء ليرى أيضا كيف أن هذه المشاهد المؤسية ظلت تتكرر حتى يومنا هذا أى بعد ما يزيد على ربع القرن من الاستقلال. وعلّ القارئ يذكر كيف أعاد رئيس وزراء حزب الأمة، الصادق المهدى تكرار نفس التجربة فى أواخر الثمانينيات حول نفس الموضوع. نشير إلى تآمر الصادق ضد الحزب الاتحادى الديمقراطى (وكان حزبًا حليفًا له) بتعبئة قواه البرلمانية ضد ترشيح الدكتور أحمد السيد

حمد لعضوية مجلس رأس الدولة ليستبدله بالأستاذ ميرغنى النصرى. وما حمل رئيس حزب الأمة على التحالف مع الحزب الاتحادى الديمقراطى. فى البداية، إلا تقديره لأن حكم السودان، فى ظروفه تلك، لا يمكن أن يتم إلا بوفاق قومى من وجهة نظر كليهما لقومية الوفاق إذ إن هناك آخرون - ونحن منهم - لا يرون أن «الوفاق القومى» يمكن أن يكتمل دون اعتبار للحركة الشعبية، وللتجمعات الإقليمية غير الطائفية، وللقوى الديمقراطية الحديثة، والقوى الإسلامية. فالأمر الذى يعنينا هنا هو عجز رئيس الوزراء عن المضى بأحكامه إلى نهاياتها المنطقية، ومنها احترام قواعد التحالف أو الائتلاف الحزبى.

إقرار الدستور والانتقال للحكم القومى الحلزونى:

بقى الأمر الأخير ألا وهو إقرار الدستور، الذى جاء سملا مرقعًا من دستور الحكم الذاتى، دستور القاضى ستانلى بيكر. أجرى على ذلك المشروع تعديل جوهرى واحد هو إلغاء الضمانات التى وضعت للجنوبيين والتى ظنها الظانون بأنها واحدة من «حبائل الاستعمار» بجانب تعديلات شكلية، أشرنا إليها، هى تلك التى تتناول تحويل سلطات الحاكم العام إلى الأجهزة المناسبة فى النظام الجديد وإلغاء النص الذى ورد فى دستور ستانلى بيكر بتحريم العمل بالمحاماة على قضاة المحكمة العليا بعد تقاعدهم(*).

أقر ذلك الدستور فى جلسة مشتركة لمجلسى البرلمان فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ وكان الصوت الوحيد الذى انطلق معترضًا عليه هو صوت حسن الطاهر زروق، وكان قارصًا فى نقده، كاويًا فى إشاراته. كأن زروق كان يقرأ المستقبل فى كرة بلورية حين قال: «إن وضع طريقة عرض الدستور تم بأسلوب لا يفهم منه أن مقدميه يقدرون

(*) لم يستفد من ذلك الإلغاء، فى تلك الفترة، غير الأستاذ عتبانى باعتباره قاضى المحكمة العليا السودانى الوحيد الذى ترك القضاء لينخرط فى السياسة ثم المحاماة. أما القاضيان الآخران فقد تركا مهنة القانون كلها ألا وهما محمد صالح الشنقيطى والدرديرى محمد عثمان. ومنذ ذلك التاريخ شهدت مهنة القانون العديد من قضاة المحكمة العليا بل رؤساء القضاء الذين انخرطوا فى مهنة المحاماة حال تركهم لمناصبهم العليا باستثناء قاض واحد هو محمد أحمد أبو رنات وهو رجل وحيد النسج.

مسئولية ما نحن مقدمون عليه وقد يقال إنه دستور مؤقت ولكن هذا الدستور يمكن أن يستمر». ويا له من حدس، ويا لها من نبوءة إذ إن ذلك الدستور لم يستمر فحسب بل بقى هو النقطة المرجعية الوحيدة عند ساسة الشمال حتى ابريل ١٩٨٥. واستمر زروق يقول: «إن الحكومة والأحزاب المؤتلفة قد نظروا نظرة خاطئة حينما حسبوا الأمر مجرد تعديلات شكلية على دستور الحكم الذاتى، ونحن نختلف معهم فى هذا ونرى أن هناك طريقًا آخر يقول بأن يكون الدستور رمزًا للأمانى التى كافح من أجلها الشعب وتدعيمًا للمكاسب التى نالها». كان هذا هو حديث زروق ممثل اليسار فى أول برلمان سودانى إلا أن ذلك الدستور الذى وصفه ممثل اليسار فى البرلمان فى عام ١٩٥٥ بمثل هذا الوصف الجافى قد أضحى دستورًا نموذجيًا يستتير به اليسار ويتشبث به اليمين كلما ادلهمت بهما المسالك، وما حمل الناس على هذا إلا ضمور الخيال فى بعض الأحيان أو الحكم على القضايا من منطلق ردود الفعل فى أحيان أخرى، ودوننا نظرة الأحزاب لدستور ١٩٧٣، الدستور السودانى الدائم الوحيد الذى اكتمل وضعه عقب الاستقلال، وهو أمر له نعود فى الموقع المناسب من هذه المقالات.

اجتمع الرأى إذن على تبنى دستور الحكم كدستور مؤقت على أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائى وقانون الانتخابات للبرلمان المقبل؛ وكان هذا هو محتوى الاقتراح الوفاقى الذى تقدم به النائب محيى الدين الحاج محمد وثناه النائب حماد أبو سدر وأقره البرلمان. وبدلا من المبادرة بالعمل على قيام هذه الجمعية المنتخبة أصد مجلس الوزراء «القومى» قرارًا فى الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٥٦ بتأليف لجنة وزارية للتشاور فى الأمر برئاسة وزير الخارجية والعدل مبارك زروق وعضوية ستة وزراء هم: إبراهيم أحمد، وإبراهيم المفتى، وبوث ديو، وحماد توفيق، وميرغنى حمزة، وزيادة أرباب. أقرت تلك اللجنة بدورها تأليف لجنة قومية للدستور يرأسها بابكر عوض الله رئيس البرلمان إلا أن مسيرة تلك اللجنة كانت متعثرة مما كان له أثره فى عمل اللجنة.

وعلى كل لم يقدر لتلك الحكومة «القومية» التى أريد لها الإشراف على وضع الدستور أن تبقى زمانًا طويلا على دست الحكم إذ كانت تحمل فى داخلها بذور فنائها. نشأت تلك

الحكومة، منذ البداية، فى ظل صراع محتدم حول من يوزر ومن تتجاوزه الوزارة. ومن ذلك ما نشرته «صوت السودان» فى السادس والعشرين من يناير ١٩٥٦ عن إبلاغ عبد الله خليل رئيس الوزراء الأزهرى بانه تسلم رسالة خطية من إبراهيم بدرى الأمين العام للحزب الاشتراكى الجمهورى يرشح فيها الشيخ يوسف العجب للوزارة. وكانت هذه الرسالة ردًا على اعتراض الأزهرى على ترشيح العجب بدعوى أن محمد خير البدوى، رئيس تحرير الصحيفة الناطقة باسم الحزب الجمهورى الاشتراكى قد أبلغه بأن سكرتارية ذلك الحزب لا علم لها بذلك الترشيح. وكان غريبًا أن يحتج الأزهرى على قرار أصدره زعيم حزب مستندًا إلى رواية جاء بها من هو دون ذلك الزعيم بكثير فى قيادة الحزب إلا أن كل ذلك كان. فى حسبان المراقبين، تحايلا ضد الحكومة القومية، وقد كان بالفعل وراء الأكمة ما وراءها. ففى نفس العدد أوردت الصحيفة خبرًا ينبئ بتراجع الأزهرى عن الاتفاق على الحكومة القومية كما ذكرت أن لجنة للوساطة تتكون من أحمد متولى العتبانى وبابكر عوض الله والدكتور إبراهيم أنيس قد بدأت السعى لجمع الشمل. ويجيىء اختيارنا لصحيفة «صوت السودان» كمرجع للتثبت من الوقائع لأنها الصحيفة التى كانت تتحدث باسم الختمية وهم القاعدة التى كان يرتكز عليها الحزب الحاكم يومذاك. كانت البوادر تشير إلى أن قيادة الختمية قد أخذت، عقب لقاء السيدين تضيق ذرعًا برئيس الحزب الوطنى الاتحادى كما ضاق به ذرعًا من قبل «الاتحاديين» فى الحزب الوطنى الاتحادى لأسباب أخرى؛ فالاتحاديون كانوا أكثر الأحزاب التقليدية بصيرة إذ جمع بينهم فكر مشترك، كما قادت خطاهم السياسية منهجية مستنيرة ومثل هؤلاء، لا يطبقون سياسة الإثارة الغوغائية لأن السياسة التى لا يهديها فكر تضل دومًا فى طريق أعور.

لكل هذا لم يستغرب الكثيرون عندما صدرت «صوت السودان» بعد يومين فقط من ذلك التاريخ أى فى الحادى والثلاثين من يناير، وبعد شهر واحد من إعلان الاستقلال لتعلن على الناس نبأ استقالة من سمتهم بالفرسان الثلاثة من الحزب الوطنى الاتحادى

الحاكم(*). لم تكتف «صوت السودان» بنشر نبأ استقالة «الفرسان» الثلاثة الجدد بل الحقت به شعرا لم تفصح عن قائله إلا أن المدينة القارئة لم تكن بحاجة لمن يدلها على ذلك الشاعر الذى يجيد صوغ الوحائد. فإن كان أبو صلاح أمير الشعر الغنائى فى السودان قد تغنى فى واحدة من فرائده بشادن العمراب(**) إلا أن ذلك القبيل المعطاء لم يعرف الشوادن فحسب بل عرف، قبل هذا، الشداة والحداة؛ عرف العلماء الذين شدوا من العلم شدو عظيمًا، والحداة الذين أنشأوا الشعر الشاعر؛ وأمير هؤلاء الحداة هو الرجل العظيم خلف الله بابكر. لم يكن «خلف» شاعرًا فحلاً فحسب بل كان أيضًا سياسيا مستقيم الصوب لم يزغ عن قصده يمينًا أو يسارًا طيلة حياته الملأى. كتب «خلف» يقول، وهو يُحيى من سمتهم الصحيفة بالفرسان الثلاثة وهم: على عبد الرحمن، وحماد توفيق وأمين السيد.

قمتم إليها وقد حاق الفساد بها
والناس رايان بين اليأس والأمل
والانتهازية الخرساء جاثمة
فيها فريقان من ختل ومن خطل
هب الأمينان حماد وصاحبه
وقادها رجل ينمى إلى رجل
وأفزع القوم صوت الحق منبعثا
وليس يرسل هذا الصوت غير على

ولا شك فى أن الشاعر قد أفصح بأكثر ما كانت تقضى عليه السياسة بأن يفصح به، فقد أعلن للناس تأييد الميرغنى، راعى الحزب الحاكم، لذلك الانقسام. وعلى كل فلم

(*) لم يكن هذا الثالوث هو أول من خرج على الأزهرى من رجال حزبه فقد سبقهم «فرسان ثلاثة آخرون» كانوا مصدر تنغيص للأزهرى ولهذا قضى الأزهرى بإقصائهم من الحزب هم: ميرغنى حمزة، وخلف الله خالد، وأحمد جلى، وكان ذلك قبل بزوغ فجر الاستقلال.

(**) إحدى قبائل السودان الشمالى.

تمض أيام حتى أنشأ «الفرسان الثلاثة» حزبًا أصبح الشيخ على عبد الرحمن رئيسًا له وحماد توفيق مراقبًا عامًا كما أصبح فيه محمد نور الدين أمينًا عامًا وأمين السيد أمينًا للصندوق.

مما لا ريب فيه أن أية حكومة «قومية» تفترسها مثل هذه الخلافات لا يمكن لها أن تبقى طويلا، ولذا فلم تمض بضعة أشهر حتى تحالف رفاق الأمس فى الحزب الوطنى الاتحادى مع خصوم الأمس فى حزب الأمة للاقتراع بالثقة على الأزهرى فى اقتراح تقديم به نائب حزب الأمة الملك رحمة الله محمود ذاكرًا فى مطلعه بأن «الأزهرى» قد ارتكب سلسلة من الأخطاء الكبرى التى يكفى أى واحد منها لإسقاط الحكومة فى أى بلد ديمقراطى»(*).

هكذا شهد السودان نهاية حكم الأزهرى بعد شهر وبضعة شهر من رفعه للعلم، ليعقبه ائتلاف بين رجال لا تجمع بينهم إلا شهادة أن لا إله إلا الله، فالتحالف بين حزب الأمة وبوين العناصر التى عرفت بنزوعها للاستقلال من بين رجال الحزب الوطنى الاتحادى مثل مبارك زروق، ومحمد أحمد المرضى ما كان ليثير الاستغراب، تمامًا كما أن تحالف حزب الأمة مع رجالات الحزب الوطنى الاتحادى الذى كانت رفقتهم للأزهرى رفقة طريق عابر مثل ميرغنى حمزة، والدرديرى محمد عثمان وخلف الله خالد والشيخ محمد الحسن دياب، ما كان ليثير الدهشة، أما التحالف بين حزب الأمة ومحمد نور الدين داعية الاندماج الفورى مع مصر أو مع الشيخ على عبد الرحمن حامل لواء الدعوة الناصرية فى السودان فهو أمر عجاب لا يفسره إلا رغبة هؤلاء الرجال فى التخلص من الأزهرى، ومن البدهى أن حكومة يربط بين أهلها مثل هذا الخيط الواهى لن يكتب لها البقاء طويلا على الرغم من وجاهة الأسباب التى حملت خصوم الأزهرى ورفاق دربه معا على الانقضاض عليه.

(*) كان سقوط الأزهرى باغبية ٦٠ إلى ٤٢١ صوتًا مصدر شماتة عند صوت «السودان» لسان حال الختمية التى حلت صدرها يومذاك ١٩٥٦/٤/١٥ بقول الشاعر:

اعطيت حكمًا فلم تحسن سياسته كذاك من لا يسوس الحكم يخلعه

قضت هذه الصراعات بين أهل السياسة فى الشمال بأن لا ترى اللجنة القومية للدستور النور إلا فى عهد الحكومة الائتلافية الجديدة والتى تولى عبد الله خليل رئاستها من بعد أن شغل منصب وزير الدفاع فى حكومة الأزهرى القومية. وكما أشرنا من قبل فقد عهدت رئاسة تلك اللجنة لبابكر عوض الله كما أصبح وزير العدل الجديد زيادة أرباب سكرتيرًا لها. وحال اختياره لسكرتارية اللجنة انتقى زيادة أرباب لجنة لتنظيم العمل من بين أعضاء اللجنة ضمت الأساتذة الدرديرى أحمد إسماعيل ومكى شبيكة، ومكى عباس، وعابدين إسماعيل، وأحمد خير، وإميل قرنفلى إلا أن ذلك القرار لم يجز بالسهولة التى ظنها الوزير إذ تصدى له عضوان من أعضاء اللجنة القومية معترضين على مبدأ تكوين لجنة التسيير تلك، بل ذهبا إلى اتهام الوزير بأن أغلب من اختارهم كانوا من أصدقائه أو رفاقه الذين يزجى معهم وقت الفراغ، كان هذان العضوان المعاندان هما عبد الرحيم الأمين مساعد الأمين العام لحزب وزير العدل وصديقه الدكتور عقيل أحمد عقيل. ومهما كان من أمر ذلك الاتهام إلا أن أول ما يلفت النظر فى تكوين اللجنة هو غلبة أهل الشمال النيلى فى تكوينها وبالتالى غيبة أهل التخوم النائية بمن فيهم الجنوب.

الدستور.. وهموم أهل الشمال

ما كان أمر لجنة التسيير ليشغلنا لو أن الموجهات الأساسية لعمل اللجنة قد ذهبت بها نحو معالجة أخطر القضايا التى تهدد الوحدة الوطنية والتى لن يكون هناك استقرار سياسى أو حكم ثابت بدونها. ونذكر هنا تعهد أحزاب الشمال، كثمن لموافقة أهل الجنوب على إعلان الاستقلال «بالنظر بعين الاعتبار لمطالب أهل الجنوب حول الفدريشن» عند وضع الدستور الدائم. والذى كان يتوقعه المرء هو وضع ذلك الأمر على رأس أجندة اللجنة القومية، ولم يكن هذا هو الحال. تم أول اجتماع رسمى بين اللجنة القومية والحكومية الجديدة فى حفل شاى أقيم بدار البرلمان مساء السبت ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦، رحب فيه رئيس الوزراء الجديد (عبدالله خليل) باللجنة ووصف مهمتها بالخطورة الا وهى وضع مسودة دستور جمهورية السودان «تمهيدًا لإقراره بواسطة الجمعية التأسيسية

التى ينتخبها الشعب وفقًا لقرار البرلمان التاريخى» وأعقب رئيس الوزراء وزير العدل وسكرتير اللجنة زيادة أرباب ليحدد ما حسبه موضوعات أساسية يجب أن يتجه إليها بحث اللجنة، تلخصت فى:

- شكل الحكم ونوعه هل يكون النظام رئاسيًا كما هو الحال فى أمريكا أو برلمانيًا كما هو الحال فى فرنسا.
- «التنقيب فى المبادئ التى تلائم ظروفنا المحلية وتتمشى مع عاداتنا وتقاليدنا وأخذ ما تراه نافعًا من تجارب الأمم بما فى ذلك النظر فى بقاء وعدم بقاء مجلس الشيوخ».
- «سيادة الدستور على القوانين ومبدأ استقلال القضاء، ومبدأ عدم رجعية القوانين».
- «حقوق الفرد وواجباته».

إن الذى يقرأ هذه «الأجندة» السياسية التى تمثل الأولويات التى يراد من صناع الدستور الاهتمام بها يحس بأن النظرة لذلك الدستور كادت أن تجعل من قضية الدستور شيئًا أشبه بمناظرات القانونيين فى منتدياتهم. فإن كان أهل السودان قد عجزوا عن الوفاق على دستور ينظم حياتهم فإن هذا لم يجئ لأنهم قوم خلفة بطبعهم، أو لأن الاصطلاح بينهم على كلمة سواء قد تعسر لتخاصمهم حول آليات الحكم ومناهج الإدارة وهيكلة المؤسسات الدستورية جوهر الخلاف بين أهل السودان كان وما زال هو الأساسيات وهى مبتدأ كل شىء. وعلى رأس هذه الأساسيات مقومات الوطنية باعتبارها الرابطة التى تجمع بين الشمالى والجنوبى، وبين المسلم والمسيحى، وبين النوبى والعربى والزنجى.. أهى العروبة حتى نسقط حق غير العربى منا فى هذا النسيج الوطنى؟ أم هى الزنوجة حتى نخرج منه من يحسبون أنفسهم عربا مستعربة، وربما عربا عارية؟ أم هى الإسلام حتى نجعل من كل مواطن فى دار الإسلام هذه لا يؤمن بديننا الحنيف معاهدًا أو ذميًا؟ أم هى شىء آخر، وإن كان كذلك فما هذا الشىء؟ وما هذه الرابطة؟ مثل هذه الأسئلة لن تجيب عنها لجنة قومية للدستور كان أول ما وجهت إليه هو هل يكون نظام الحكم رئاسيًا كأمريكا أم برلمانيًا كفرنسا؟ أو هل يبقى مجلس الشيوخ أم يزال؟.

نعجب أشد العجب ونحن نسترجع أحداث ذلك اليوم بعد مضى خمسة وثلاثين عامًا من الاستقلال من إغفال أهل الحكم فى الشمال لهذه القضايا التى لا سبيل لاستقرار سياسى وحكم سليم دون حسمها. فقضية الفدريشن مثلا، لم تكن الأمس وليست هى اليوم قضية توزيع سلطات بين المركز والأطراف بقدر ما هى قضية وحدة وطنية فى بلد فسيفسائى تتعدد فيه الأديان وتتنوع الأعراق واللغى ثم، من بعد، تعريف لمقومات هذه الوحدة الوطنية يجمع عليه أهل السودان ويتبعه اتفاق طوعى بينهم جميعًا على ما يوجدهم ويجعل منهم أمة واحدة تدين بالولاء لوطن مشترك(*).

لهذا فإن إغفال قضية الفدريشن فى التوجيهات الأساسية للجنة الدستور لم يكن شيئًا عفويًا وإنما كان امتدادًا طبيعيًا لنظرة أهل الشمال للواقع الجنوبى. بشقيه الأثنى والدينى. وتكشف محاضر اجتماعات البرلمان ومقالات الصحافة يومذاك عن الكثير الذى يؤكد هذا الزعم مما يحملنا على الإشارة إلى هاتين القضيتين.

الدين.. والسياسة

للأمانة التاريخية نقول بأن السودان قد شهد قدرًا كبيرًا من التسامح عند الكثيرين من رجالات السياسة فى تناول المشكل الدينى فى عهد البرلمان الأول. وقد تجلى ذلك التسامح أكثر ما تجلى، فى محاولاتهم العديدة للنأى بالدين عن السياسة. لم يكن هذا هو موقف من يصح القول بتوجههم العلمانى نحو السياسة مثل عبد الله خليل، ومبارك زروق، وميرغنى حمزة، وحماد توفيق بل كان أيضًا هو حال الشيوخ الذين انحدروا من

(*) علىّ أعترف هنا بأننى لم أكن اقترب من هذا الأمر، يومذاك، مثل هذا الاقتراب لأننى كنت مثل غيرى، أعيش تحت وطأة المفاهيم السائدة حول الوطنية السودانية التى علمنا أساتذتنا أناشيدها التى تقول: «أمة أصلها للعرب دينها خير دين يحب»: وقد استوى بين أساتذتى هؤلاء النوبى منهم مثل محمد توفيق أحمد أو ذلك الذى لا أخاله إلا حاسبًا نفسه عربيًا خالصًا من كل شىء، مثل الأستاذ بشير محمد سعيد، أو أستاذى «المعلم» عبد الرحيم الأمين الذى كان يحسب أن أهلنا الصق بالعروبة ممن عداهم فى بلاد العرب بالرغم من سواد لونهم. وكان يسمى هذا السواد «الخُضرة» ويردد قول الشاعر: «لوننا الخُضرة لون العرب». وعلى أى فلم يذهب الأستاذان مذهب زميل لهما آخر أردف إلى اسمه لقب «الخزرجى» وكان أستاذنا هذا رجلا مشلوخ الوجه، وشلخ الوجوه أمر لا تعرفه الأوس والخزرج وإن كانت تتميز به قبيلة اليوروبا فى ساحل غانا وقبيلة البرنو فى جبال تكرور.

صلب المؤسسة الدينية الرسمية (القضاء الشرعى) مثل الشيخ محمد أحمد المرضى، والشيخ على عبد الرحمن، والأستاذ محمد صالح الشنقيطى. كان موضوع الدين من اوائل الموضوعات التى أثارها الجنوبيون عقب الاستقلال، ففى اقتراح بالتأجيل تقدم به للبرلمان ستانسلاوس عبد الله بياساما فى السادس عشر من يناير ١٩٥٦، تحدث الشيخ البرلمانى ستانسلاوس عن الهجوم السافر والخفى على الارساليات وأفاض فى الحديث عن دور المسيحية فى السودان، وكان ستانسلاوس برلمانيًا بارعًا ودارسًا متفقهًا. روى البرلمانى الجنوبى. نقلا عن أبى صلاح الأرمنى. أطيافًا من تاريخ أبرشيات دنقلا السبع وكنائس سوبا الأربعمائة ثم أضاف أن المسيحية السودانية قد بدأت فى دولة النوبة فى شمال السودان قبل دخول الاستعمار حتى لا يسرف الناس فى التخليط حول المسيحية السودانية وكأنها أمر لصيق بالجنوب. وذهب الرجل للحديث عن المسيحية الجديدة التى عادت إلى السودان فى عام ١٨٤٦ بتصديق من البابا وكانت أولى معاهدها الإرسالية فى الجنوب فى مدرسة برول (١٨٤٨) قبل مجىء الكمبونيون من بعد، لينشئوا المدارس فى السودان جنوبًا وشمالاً ليتعلم فيها أبناء الشمال قبل أبناء الجنوب مثل مدرسة كمبونى بالخرطوم. ومضى المتحدث للقول بأن مسيحيى الجنوب يعتقدون أن دينهم هو الحقيقى كما هو الحال فى الشمال، ولهذا فلا بد من التسامح بين الطائفتين وكفالة حرية العقيدة والعبادة. فى هذا الشأن تساءل ستانسلاوس عن إن كان الدستور الجديد يشمل مبدأ حرية العقيدة باعتبارها حقًا ثابتًا لكل فرد قائلاً: كنا وما زلنا نستمع إلى القرآن الكريم يتلى من إذاعة أم درمان وفى حفلات الحكومة الرسمية وفى كل المناسبات ولا يعطى المسيحيون فرصة واحدة، ولقد كنا مسرورين فى يوم عيد الميلاد عن سماعنا الأناشيد والتراتيل تذاع من محطة الإذاعة السودانية ولكن هذه المناسبة لم تكرر. وإننى أعتقد أنه من حق المواطنين فى الجنوب أن يتلقوا تعاليم دينهم عن طريق الإذاعة». وحول حرية الضمير تساءل أيضًا عما إذا كانت هذه الحرية مكفولة ولماذا يطلب من الذين يودون تغيير ديانتهم أن يفعلوا ذلك عن طريق رسمى.

يكشف حديث الشيخ الجنوبى عن بضع حقائق مهمة أولها هو التأكيد على أن المسيحية هى جزء من تاريخ السودان، بل سبقت الإسلام فى مملكة النوبة المسيحية

ولهذا فإن الزعم بأن المسيحية جاء بها الاستعمار فيه من التجنى على التاريخ بقدر ما فيه من الاساءة لمواطنين يدينون بذلك الدين فى الشمال قبل الجنوب مثل الأقباط. ثانيًا ان مدارس الإرساليات المسيحية لم تنشأ ليتردد عليها المسيحيون، بل إنها فتحت أبوابها لأبناء المسلمين مثل مدارس كمبونى. ثالثًا أن الإشارة فى الدستور السودانى لحرية العقيدة وحرية الضمير إشارة يشوبها نفاق لأن حرية العقيدة المزعومة هذه تنكر على المواطن المسلم تبديل دينه وتحسب ذلك ردة يعاقب فاعلها فى الوقت الذى تبيح فيه للتبشير الإسلامى بأن يحمل المسيحى، وليس فقط الوثنى، على الدخول فى الإسلام وتحسب تلك نعمة من نعم الله، وفى ذات الوقت تستنكر دور التبشير المسيحى بين اللادينيين فى السودان ناهيك عنه بين المسلمين. ومن المعلوم أن الحريات المدنية الأساسية تقوم كلها على مبدأ الخيار الفردى إلا إذا أردنا أن نصطنع لنا حقوقًا أساسية «نابعة من تراثنا» وفى هذه الحالة يجدر بنا أن الكف عن الحديث عن احترام حقوق الإنسان والتى ترد الإشارة إليها فى دستورنا بالمفهوم المتعارف فى الدساتير التى تنقل عنها.

ولا مشاحة فى أن يرى المسلم ما يشاء من رأى فى دينه الذى ارتضاه إلا أن هذا المسلم مطالب بأن يمضى مع ذلك الرأى إلى نهاياته المنطقية حتى يكون أمينًا مع نفسه ومع غيره، من ذلك الكف عن الحديث عن ضمان الدستور لحرية العقيدة وحرية الضمير كما تعرفها مواثيق حقوق الإنسان إذ إن لهذه التعبيرات مدلولا واضحًا ومعروفًا فى تلك المواثيق. وفى هذه الحالة ما أحرى أصحاب هذه النظرة بالقول بأنهم يؤمنون بحرية العقيدة وحرية الضمير إلا فى حالات مستثناة التزامًا بتعاليم ديننا، أى أن يعترفوا بأن حرية الضمير حرية منقوصة فى الإسلام بدلا من المراوغة. أما أن نقول بأننا نؤمن بحقوق الإنسان المدنية كما يُعرفها ميثاق حقوق الإنسان بما فيها حرية العقيدة والضمير، ثم نجيز من بعد ممارسات تفرغ هذه الحريات من محتواها بدعوى خضوعها لقانون أسمى من القانون الوضعى فهذا دجل لا يليق، بل هو امتهان للقانون الأسمى نفسه لأنا، بهذا المسلك، نعترف ضمنيًا بقصور القانون الأسمى أمام القانون الوضعى وإلا فلم تشبثنا

لفظا، بذلك القانون الوضعى؟ ومن جانب آخر فإن النداء الذى نردده دومًا بأن الدين لله والوطن للجميع نداء له انعكاساته العملية فى ممارسات الدولة والتى هى دولة أهل الوطن كلهم على اختلاف أعراقهم وتنوع دياناتهم؛ ومن تلك الممارسات السعى لإرضاء مطامح أهل الأديان المختلفة بالتعبير عن التنوع الثقافى والدينى فى كل المناشط الثقافية والتربوية ومهرجاناتها الرسمية.

إن كان هذا هو مضمون حديث ستانسلاوس غداة الاستقلال فإن رد الحكومة على ذلك الحديث بكل ظلاله الكثيفة لم يجئ من واحد من «افندية» الحكم الذين قد يرميهم البعض بالعلمانية بل جاء من شيخ مرموق لا يشك أحد فى استمساكه بدينه (وإن اختلف معه فى أمور الدنيا) الرجل هو الشيخ على عبد الرحمن الأمين الضرير، ولكل واحد من هذه الأسماء دلالة عند من يعرفون إسلام أهل السودان. لم ينهج الشيخ على منهج المحدثين بل قال بأن النظام الذى يمثله لا يتعصب إلى دين، وأن حرية العقيدة التى دعت لها الدساتير المتحضرة فى العالم دعا لها الإسلام فى القرآن الكريم. ثم أردف الشيخ: «أحب أن أؤكد بأننا نرحب بالإرساليات ونعطيها الضمانات الكافية ونعترف له بفضل كبير ولا نسمح لأحد أن يمسها بسوء أؤكد هذا باسم الحكومة فى هذا المجلس الموقر».

وفى معرض رده على تساؤل ستانسلاوس حول إلزام من يريد تغيير دينه بأن يفعل ذلك عن طريق رسمى وتعارض هذا الالتزام مع المبدأ الدستورى الذى يكفل حرية العقيدة ذكر الشيخ على بأن التشريع الذى ينص على هذا الأمر تشريع قديم موروث من عهد الاستعمار، ومع هذا فهو تشريع حكيم حتى وإن لم يعمل به فى البلاد الأخرى. ويهدف ذلك التشريع، فيما روى الشيخ على، إلى ضمان سلامة العقيدة وحماية الأمن وهو تشريع معمول به فى الشمال والجنوب. «ولا يتعرض إلى نشر الديانة الإسلامية أو المسيحية وإنما يتعرض للقرار الفردى بأن يبدل المسلم دينه إلى المسيحية أو يبدل المسيحى دينه إلى الإسلام. فإذا أراد المسيحى أن يغير دينه ويعتنق الإسلام بمحض إرادته فما عليه إلا أن يحضر للحاكم ويحضر معه رئيس الدين الذى يريد أن ينتقل منه لكيما يناقشه الحاكم فإذا ما اقتنع الحاكم تجرى المراسيم اللازمة؛ ويحصل نفس الشىء إذا أراد المسلم أن يتحول من دينه إلى المسيحية».

بهذا الوضوح وتلك الصراحة جابه الشيخ المسلم الذى ورث دينه عن كابر قضية الدين والسياسة، بل ذهب إلى حد التأكيد بأن مبدأ حرية العقيدة فى الدستور يبيح للمسلم - إن أراد - تبديل دينه بمحض إرادته، فأين هذا من غلواء الذين أخذوا يجادلون حول حكم الردة فى الإسلام ويسعون لتقنينه بل ويطبقون أحكامه لا على المسلم المجاهر بالارتداد وإنما أيضا على كل مسلم تعارضت رؤيته للإسلام مع رؤيتهم.

كان طبعيًا، إذن، أن تحرص الحكومة على عدم إضفاء أى طابع دينى على اللجنة القومية للدستور مما حدا ببعض علماء المعهد العلمى لعقد اجتماع بالمسجد الكبير بأم درمان مساء السادس عشر من سبتمبر ١٩٥٦ ليستنكروا فيه عدم تمثيلهم فى اللجنة القومية للدستور، وكانت اللجنة الوزارية للدستور قد ردت بالنفى على كتابهم إليها الذى طالبوا فيه بذلك التمثيل. ذهب المشايخ فى رسالتهم تلك اللقول بأن «كل دستور لا يستمد من الشريعة الإسلامية فهو حكم بغير ما أنزل الله، ولذا فهو حكم باطل بمقتضى قوله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون». كما وجهوا التماسًا للسيدين الجليلين وزعماء الأحزاب السياسية ومشايخ الطرق الصوفية وزعماء العشائر لمساندتهم فى تلك الدعوة. كانت هى تلك بدايات الغلو فى الدين إلا أن أهل السياسة يومذاك كانوا أكثر وعيًا بما يمكن أن تقود إليه تلك المغالاة، فالسودان ليس ملكًا للمسلمين وحدهم. ولو قبل أهل السودان مثلا إشراك رجالات الدين الإسلامى فى مجال اتخاذ القرار فى أمور دنيوية تعنى كل الناس، على اختلاف طوائفهم، فكيف لهم بإنكار حق قساوسة القبط وكرادلة الكاثوليك بل وكجور النوبة والشلك فى تلك المشاركة. ومن مظاهر ذلك الغلو الحكم الجزمى بأن «أى دستور لا يستمد من الشريعة الإسلامية فهو حكم بغير ما أنزل الله ولذا فهو حكم باطل» والشريعة التى كان يتحدث عنها هؤلاء المشايخ هى تقليد السلف دون اعتبار لما استجد على البشرية من تطور ودون أن يكون أى واحد منهم قد تفقه فى أمور الدنيا، التى أصدروا حكمًا بادانتها، وتلك هى الأمور التى تعالجها الدساتير، أولئك «العلماء» هم نفس العلماء الذين قبلوا فى رضا مستكين الحكم» بغير ما أنزل الله منذ عهد ونجت وإلى أن اعتلى الأزهرى دست الحكم وكان قصاراهم فى تطبيق

شرع الله طوال ذلك العهد هو الحكومة فى قضايا الأنكحة والميراث بين المسلمين، وكانوا بتنفيذ «شرع الله» ذلك جد غابطون.

طوال تلك الفترة لم يرتفع بين أهل السياسة ذوى الوزن صوت واحد يدعو لما سمى أخيرًا بالدستور الإسلامى، لم يرد ذلك الشعار فى برنامج حزب الأمة، ولم يحتوه برنامج الحزب الوطنى الاتحادى، ولم يقل به حزب الشعب الديمقراطى فى أى واحد من بياناته؛ كما لم ينادِ بالدستور الإسلامى أى من رجالات تلك الأحزاب بل كان موقفهم، على النقيض، وهو استنكار الشعار. من بين هؤلاء قاضى الشرع محمد صالح الشنقيطى الذى ضاق ذرعًا بحديث بابكر كرار حول الدستور الإسلامى فى اللجنة القومية الثانية للدستور التى كان يترأسها حتى ذهب إلى حد انتهاره قائلا: «إن الحديث عن الدستور الإسلامى حديث غوغائى».

ومنهم قاضى الشرع الشيخ على عبد الرحمن الذى دفعته ملاحاة «الإخوان المسلمين» حول الدستور الإسلامى للقول بأن ليس فى الإسلام ما يسمى بالدستور الإسلامى، فدستور المسلمين هو القرآن بل إن كلمة دستور نفسها كلمة فارسية.

حقيقة الأمر أن الدعوة فى البرلمان لحكم السودان حكمًا شرعيًا إسلاميًا لم تجئ تلك الأيام إلا من رجال اتخذوا مواقف فردية لا شك فى صدقها، ولم يزد هؤلاء عن الثلاثة. ثلاثتهم كانوا من أعضاء مجلس الشيوخ، أولهم هو على محمود عبيد، أحد ممثلى المديرية الشمالية فى ذلك المجلس والآخران هما الشيخ محمد بخيت على حبة، والشيخ الشاذلى الشيخ الريح، ممثلا كردفان فى المجلس.. تساءل الشيخ حبة فى جلسة مجلس الشيوخ (٢٩ نوفمبر ١٩٥٦) قائلا: «هل فى نية الحكومة الاحتفاظ بالدستور السماوى كأساس لأن أغلبية السكان مسلمة؟»، وتبعه على التو الشاذلى الشيخ الريح متسائلا هو الآخر: «ألا يوافقنى الوزير بأنه قد حان الوقت لاستبدال القوانين الحاضرة بالتشريع السماوى لأنها رغبة أغلبية المسلمين» على تلك التساؤلات انبرى للرد زيادة أرباب، وزير العدل ومقرر اللجنة القومية للدستور بحديث مقتضب جاء فيه أن الحكومة قد عينت

لجنة للدستور «وهى لجنة قومية أوكل لها دراسة الدساتير المختلفة بما فى ذلك أحكام الشرع الإسلامى، وستقوم هذه اللجنة برفع توصياتها إلى الجمعية التأسيسية التى سيتم انتخابها فى مارس أو إبريل ١٩٥٧».

ومن الجلى أن المتحدثين كانا يفترضان بأن دستور السودان لا بد له من أن يقوم على أحكام سماوية فى أحكام الإسلام بدليل حديثهم عن الأغلبية المسلمة، ولا ريب فى أن قوانين الأرض جمعاء، منذ أن كانت فى الأرض مجتمعات منظمة تحكمها القوانين، كانت ظلا لشرائع السماء، تتبنى عليها وتسترشد بها. فالدين ظاهرة اجتماعية عرفتها البشرية منذ أن كان الخليقة كضابط للسلوك الاجتماعى والسلوك الفردى؛ وبما لأحكام الدين من قيم ثابتة مطلقة لأنها منسوبة إلى سلطة علوية سرمدية أصبحت تلك الأحكام هى النقطة المرجعية لقوانين الأرض. كان هذا بلا شك هو فهم ممثل بحر الغزال فى المجلس، لهذا لم يترك النقاش يمضى على الصورة التى أرادها له الأعضاء الثلاثة دون أن يدلى بدلوه. ذلك العضو، مرة أخرى، هو ستلانسلاوس عبد الله بياساما الذى وقف يسأل وزير العدل: «هل يوافقنى الوزير على أن كل الشرائع السماوية لا تسمح بالقتل أو السرقة أو الكذب». وعلى هذا السؤال رد زيادة أرباب قائلاً: «إن كل القوانين سواء كانت وضعية أم سماوية تتفق فى أن القتل والسرقة والكذب حرام ولكنها تختلف فى نوع العقوبة» وتجزم بأن الشيخ ستانسلاوس لم يرد بتدخله إلا القول بأن القوانين الوضعية ليست بحاجة إلى أن تبنى على أحكام دين بعينه لأن الأديان الكتابية جمعاء تتوافق فى ادانتها للخطايا وكبريات الأخطاء.

أحزاب الشمال.. والفدريشن

هذا ما كان عليه الحال فيما يتعلق بأمر الدين والسياسة أما موقف أحزاب الشمال من القضية الثانية (الفدريشن) كان موقفًا لا يتسم بالحكمة وينطلق من فهم خاطئ لدوافع الجنوبيين المناداة به، وفهم أكثر خطأ لهذا النوع من الحكم. فالفدريشن لا يعدو أن يكون واحدًا من أناظيم الحكم التى تعارفت عليها الأمم، والتى حققت للمجتمعات

المتنوعة الأجناس أو المتنائية الأقاليم أسلوبًا فى الإدارة حفظ لتلك المجتمعات وحدتها الوطنية. فى ذات الوقت الذى أتاح فيه للتخوم النائبة حكم نفسها بنفسها. والفدريشن أيضًا أسلوب من أساليب هندسة المجتمع يجعل من التمازج الثقافى بين الأجناس المتعددة عنصر اثراء لا تمزق للكيان الوطنى على الرغم من حفاظ كل مجموعة على خصائصها الثقافية المميزة، مما يسميه رجال الفكر السياسى بالوحدة مع التنوع. لذا فإن أى نظام يحقق هذه الأهداف سميته الفدريشن أو الكونفدريشن أو الحكم الذاتى الإقليمى هو نظام مناسب. ونحن من بين الذين لا تستوقفهم كثيرًا هذه الأسماء والمسميات لأنها تستوى جميعًا عندنا ما دامت تحقق الهدف المطلوب منها.

إلا أن قضية الفدريشن قد أخذت بعدًا آخر عند ساسة الشمال على اختلاف مواقعهم إذ نظر إليها أغلبهم باعتبارها «مؤامرة» استعمارية تستهدف تمزيق السودان لا نظامًا أمثل لحكم السودان. فلننظر مثلا إلى ما جاء فى افتتاحية «صوت السودان» فى الخامس عشر من فبراير ١٩٥٦ تحت عنوان مشكلة الجنوب، بدأ المقال بالقول بأن تلك المشكلة قد أخذت «تحتل مكانًا بارزًا من اهتمام الرأى العام فى هذه الأيام نظرًا لتمسك حزب الأحرار الجنوبى بنظرية الاتحاد الفيدرالى فى قرار البرلمان بإعلان الاستقلال وفى وثيقة اتفاق الأحزاب على قيام الحكومة القومية». ثم مضى كاتبه فى تحليل تلك المشكلة مُعيدًا جذورها إلى ما سماه بالعقدة النفسية التى أورثها الاستعمار للمتعلمين من أبناء الجنوب قبل أن ينتهى إلى القول بأن «أول المنادين بفكرة الاتحاد الفيدرالى هو المستر لوس نائب مدير الاستوائية التى دعا لهذه الفكرة فى صفوف المتعلمين الجنوبيين واتخذ منهم دعاة لها فى كل أنحاء المديرية الاسترالية ثم قامت لجنة جوبا السياسية على اساسها.. ثم نشأ حزب الأحرار الجنوبى أخيرًا للدفاع عنها، ولهذا فإن مطالبة أبناء الجنوب بالاتحاد الفيدرالى إنما نشأت من عوامل سياسية استهدفها الاستعمار ليستفيد منها فى نهاية المطاف».

ونبدى أن أحزاب الشمال لم تخطئ فقط الفهم لما دعى له الجنوبيون، بل كانت أكثر خطأ فى فهمها للفدريشن كنمط من أنماط الحكم. وبصرف النظر عن ما نبدى من رأى

او نتظنى به من ظن فإن موطن الداء فى هذه الأقاويل ليس هو الجهل بطبيعة الفدريشن كنظام للحكم وإنما هو تنكر أهل الشمال بعد شهر واحد فقط لما اتفقوا عليه مع أهل الجنوب قبيل إعلان الاستقلال بل وأعلنوا بموجبه الاستقلال. ولا أعرف فى تاريخ العالم دولة واحدة تحقق استقلالها بالخديعة، خديعة أهل البلد لبعضهم البعض. ولكن لا عجب، فكما اختانت أحزاب الشمال بعضها البعض أول ذى يدين فى أم تكوين مجلس السيادة والحكومة القومية رجعت نفس الأحزاب على عقبيها عن اتفاقها مع الجنوب حول مستقبل الحكم بما فى ذلك «النظر بعين الاعتبار لمطلب أهل الجنوب فى الفدريشن» فاقتراح الفدريشن الذى انتقت الأحزاب الشمالية لتقديمه شيخًا شماليًا هو ميرغنى حسين زاكى الدين حتى يصبح تبنيه تبنيًا قوميًا وحتى يجتاز أهل السودان بشماليهم وجنوبيهم الحاجز الأخير فى الطريق إلى الاستقلال أضحىَ فى رأى أهل الشمال فكرة «استعمارية» غرسها المستر لوس فى عقول متعلمى الجنوب، فأى استقلال هذا الذى يتم إعلانه بالتداهى؟ وأى سياسة تلك التى تبيح لـلاعبيها تقرير مصائر الشعوب بالشطارة؟ (والشطارة فى اللغة هى الدهاء الذى يصحبه خبث) وأى خداع للنفس ذلك الذى يعكسه إمعان ساسة الشمال الحديث عن عدم الثقة التى زرعها الاستعمار بين أهل الشمال والجنوب فى ذلك الوقت الذى انتقدوا فيه بأعمالهم خلال عقدين من الزمان كل ثقة ساسة الجنوب، وبهذا تولوا بالرعاية الزرع «الاستعمارى» الخبيث حتى طال وتفرعن نباته؟.

إنه من التبسيط والاستغفال بمكان أن ينظر ساسة الشمال إلى قضايا الحكم بمثل تلك النظرة التى لا تنفذ إلى أعماق الأمور، بل تخادع النفس فى تعاملها مع الواقع الشاخص، فإن كانت دعوة المستر لوس للفدريشن قد جعلت من تلك الفكرة فكرة استعمارية خبيثة مرفوضة فلماذا لم يرفض دستور الحكم الذاتى الذى أعده رفيق لوس القاضى البريطانى ستانلى بيكر، لأن بعضًا من هذا الخبث قد شابه أو خامره. قبلت أحزاب الشمال مسودة الدستور «الاستعمارى» التى أعدها ستانلى بيكر بقضها إلا فيما يتعلق بموضوع واحد هو الفدريشن، فإن منطق هذا الذى قاس به الأمور دعاة رفض

الفدريشن؟ أولا يظن هؤلاء بأن الكهل بمهارين يعمق من ريبة أهل الجنوب فى دوافع أهل الشمال؟ أولا يرون فى الزعم بأن متعلمى الجنوب لا يصدرون فى مواقفهم السياسية إلا بسبب تأثير الاستعمار، ولا يعبرون إلا عن ما يريده منهم الاستعمار بحسبانهم أبواقًا «لسادتهم» زعمًا عن استعلاء غريب؟ فما الذى يجعل المتعلم الشمالى الذى تعلم فى المدارس التى أنشأها الاستعمار فى الشمال كما أنشأ رفيقاتها فى الجنوب.. وخدم تحت إمرة هؤلاء الاستعماريين فى الخرطوم ومدنى وبورت سودان تمامًا كما خدم تحت أمرتهم الجنوبيون، على قلتهم، فى جوبا وواو وملكال... ما الذى يجعل المتعلم الشمالى قادرًا على أن يميز بين مصالح أهله الحقيقية وبين ما يريده الحكم الاستعمارى لمصلحته فى الوقت الذى يعجز فيه المتعلم الجنوبى عن هذا الوعى والإدراك إن لم يكن هو الاستعلاء وما يتبعه من نظرة وصائية على الجنوب.

كان هذا، إلى حد كبير، هو موقف الكثير من مثقفى الشمال تجاه الجنوبيين، فعند تكوين الحكومة القومية عقب الاستقلال قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة وزارية لشئون الجنوب ضمت وزير المعارف الشيخ على عبد الرحمن. ووزير الدفاع عبد الله خليل، ووزير الصحة الدكتور أمين السيد، ووزير الحكومة المحلية محمد نور الدين، ووزير الثروة المعدنية بنجامين لوكى، ووزير النقل الميكانيكى ستانسلاوس بياساما، ووزير الدولة يوسف العجب. دعت تلك اللجنة عددًا من المثقفين الشماليين للاستشارة برأيهم هم السادة: إبراهيم بدرى، حسن أحمد عثمان الكد، عبد الله ميرغنى، محيى الدين صابر، حسن محجوب، بشير محمد سعيد، محمد على محيميد، وأحمد السيد حمد، وتراوحت آراء هؤلاء الرجال جميعًا بين الإفاضة فى الحديث عن التكوين القبلى للجنوب بمعنى أن ليس هناك من شىء يسمى بجنوب السودان بل هم قبائل متنافرة متناحرة متخلفة، وبين الحديث عن العلاج الإدارى لمشكلات ذلك الإقليم بتطوير الإدارة واستئلاف السلاطين كترياق مضاد للمتعلمين. كما أجمع المشاركون أيضًا على رفض فكرة الفدريشن لنفس الأسباب التى تقول بأنه ليس هناك من كيان موحد يسمى الجنوب، وهذا هو رأى من جىء بهم ليدلوا الحاكمين على وجه الصواب فى ذلك المشكل المستعصى، وهو رأى لم

يشذ عند إلا رجلان أولهما هو حسن محجوب الذى نادى بفصل الجنوب وثانيهما هو إبراهيم بدرى الذى تحدث عن لا مركزية الحكم وأيد الدعوة للفدريشن إلا انه اضاف إلى هذا آراء كان ينادى بها من زمان حول علاج مشكلات أقاليم السودان الأكثر تخلفًا بحيث لا يحسب الناس أن مشكلات الريف المتخلف تقف عند الجنوب(*).

ومن الغريب حقًا أن ينكر خيرة مثقفى الشمال أن فى الجنوب نواة للتوحيد الوطنى رغم تعدد القبلى وتنوعه اللغوى فى ظل رؤية سياسية مشتركة لأن قبائل الجنوب هذه لا تعدو أن تكون هى مجموعة القبائل النيلوية وقبائل البانتو التى تعرفها أوغندا وكينيا فى جنوب الجنوب ومع هذا انشأت هذه المجموعات القبلية دولا سعت، وما زالت تسعى، لتوحيد هذه الأشتات برباط وثيق هو رباط المواطنة. وأكثر غرابة من هذا أن يذهب بعض هؤلاء المثقفين للدعوة لاستئلاف السلاطين استخدامهم لتحييد المتعلمين وما هذا إلا ما ذهب إليه ونجت وستاك فى الشمال قبل مجىء ستيورات سايمز ودوقلاس نيوبولد من بعد ليرجحا كفة المثقفين.

إن محنة السودان الكبرى، فى واقع الأمر، هى أن قياداته لم تعرف نهروًا أو غانديًا يتجاوز فى نظرته لبلاده، الولاءات المحدودة التى تفرق الشمل فى سبيل الولاء المفرد الذى يجمعه؛ والولاء المفرد هو الولاء للسودان الذى يجمع بين العربى وغير العربى، وبين المسلم والوثنى، وبين الناطق بالعربية والراطن بغيرها. هذا هو الذى فعله غاندى وقتل فى سبيله... وهذا هو الذى فعله نهرو وأورثه من بعد لحزبه وابنته أنديرا حتى دفعت ثمنه بحياتها. تاريخ الهند والسند هذا كان فى متناول يد بوث ديو وستانسلاوس بياساما وكلمنت مبورو من مثقفى الجنوب، ولا نظن أن عبد الرحمن سولى الذى كتب للحاكم العام فى منتصف ١٩٥٥ ليقول بأن البديل للفدريشن هو الانفصال كان فى حاجة إلى مفتش بريطانى ليهمس فى أذنه بمثل هذا القول. كما لا نحسب بأن بنجامين لوكى وبوث ديو اللذين قادا لواء الحملة من أجل قيام هذا النظام فى البرلمان السودانى كانا فى

(*) صوت السودان ٢٠ مارس ١٩٥٦.

حاجة إلى مصباح استعمارى يستكشفا به ضرورة مثل هذا النظام لحكم السودان الشاسع. وعلى أى فإن كان هذا هو رأى أهل الشمال فى ساسة الجنوب الذى «صنعهم الاستعمار» فما هو قولهم فى أولئك منهم الذين آثروا الانخراط فى أحزاب الشمال، وخاضوا انتخابات البرلمان فى الجنوب على مبادئ تلك الأحزاب مثل النائب داك دبى الذى ولج ميدان السياسة عبر الحزب الوطنى الاتحادى وأصبح وزيرًا فى أول حكومة لذلك الحزب. ذلك الوزير قرر ترك حزبه وموقعه الوزارى - وكان هذا بعد خروج الاستعمار - إليه، وإنما استنكارًا لتنكر حزبه الوطنى الاتحادى لعهد قطعه على نفسه حول مستقبل ذلك الإقليم الذى جاء منه.

نقول إن الأزمة فى حقيقتها تكمن فى الذهول الكامل عن الواقع والجفول من المصالحة مع هذا الواقع، ولا يورد الذهول عن الواقع أهله إلا فى مهاوى التيه، كما أن العجز عن مصالحة النفس معه لون من ألوان المكابرة. فعلى الرغم من كل الاشارات والتنبيهات التى تبين أن ساسة الجنوب، بمن فيهم من ولج ميدان السياسة عن طريق أحزاب شمالية مثل داك دبى. كانوا يعنون كل ما نادوا حول الفدريشن كأسلوب حكم السودان وعلى الرغم من القبول اللفظى من أحزاب الشمال لما سمته «بالمطالب المشروعة للجنوبيين» فإن تلك الأحزاب حسب الأمر «رفقة معدية» تنتهى بوصول السفينة إلى بر الأمان، إعلان الاستقلال، وليس أدل على ذلك من أن يطلب مجلس الوزراء فى يونيو ١٩٥٦ من الوزير الجنوبى ستانسلاوس بياساما الاستقالة من موقعه الوزارى لأنه أنشأ حزبًا سياسيًا يدعو للفدريشن، أى يدعو لـ «المطالب المشروعة لأهل الجنوب»، حُمل استانسلاوس على الاستقالة عندما أخذ يبشر بالفدريشن فى الإقليم الذى جاء منه ثم قُدم للمحاكمة بناء على شكاة من مدير بحر الغزال حول ما سماه «النشاط الهدام» للوزير. وكأن ذلك المدير ومجلس الوزراء الذى انصاع له قد حسبا بأن العمل السياسى من أجل «المطالب المشروعة لأهل الجنوب» يتم بالمناجاة أو الدعاء فى الكنائس عقب قداس الأحد لكيما يحقق يسوع لأهل الجنوب مطالبهم المشروعة، ولا يتم عن طريق عمل سياسى يعبر عنه حزب سياسى ويدعو له قادة سياسيون.

تمت انتخابات البرلمان فى عام ١٩٥٨ واستقر الرأى على تكوين الجمعية التأسيسية من مجلس البرلمان المنتخب. وكان أول اجتماع لتلك الجمعية فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٥٨ لتدرس مشروع الدستور الذى اعدته اللجنة القومية وسلمته للحكومة فى شهر ابريل من نفس العام، وبالطبع خلا مشروع ذلك الدستور من أية إشارة للفدريشن على الرغم من الحاف أعضاء الجمعية من الجنوبيين فى الدعوة له وفى الاشارة المستمرة لما تقرر بشأنه قبيل الاستقلال حتى يكون أهل الشمال على ذكر من الأمر. وكما أبنا لم يجد التنبيه كما لم تجد المذاكرة، مما استفحل غضب الجنوبيين داخل البرلمان وخارجه ودفعهم لتوحيد قواهم السياسية فى جبهة واحدة اطلق عليها اسم جبهة الجنوب واختير لرئاستها عضو البرلمان الأب ساترنينو لاهورى.

كان أكثر ما أثار ثائرة أعضاء البرلمان الجنوبيين هو استخفاف ساسة الشمال واستهانتهم بالأمر الذى تعهدوا «بأخذه بعين الاعتبار» خاصة بعد أن أصبح آخر أمرهم ازاء ملاحقة الأعضاء الجنوبيين هو الاشارة لهؤلاء الأعضاء بتقديم اقتراح بتعديل مشروع الدستور لكيما يتضمن نصا بالفدريشن إن كان هذا هو ما يبتغون، ثم اخضاع الأمر كله لحكم الأغلبية فى الجمعية. ولو كانت القضايا المصيرية تعالج بمثل هذا الأسلوب لما استجدت أحزاب الشمال، فى البداية، بالجنوبيين حتى يجىء قرار إعلان الاستقلال وإقامة مؤسساته بالإجماع، إذ كان لتلك الأحزاب الأغلبية الشمالية التى تمكنها من ذلك.

ويفيد هنا بأن نشير إلى أنه رغم كل هذه الاستماتة فى الدفاع عن الفدريشن فإن النواب والشيوخ الجنوبيين فى البرلمان السودانى قد قبلوا طواعية كل ما جاء به مشروع الدستور الجديد حول وحدة القطر، وحول اللغة الرسمية للدولة الا وهى العربية، بل وحتى حول النصوص التى تتعلق بالدين واستنباط القوانين من الشريعة. ولهذا فإن كان الهاجس الذى يؤرق أهل الشمال حقا هو الحفاظ على وحدة القطر أو على اللغة والثقافة

العربية فإن ذلك الأمر لم يكن محل خلاف فى ذلك التاريخ. فقد نص مشروع الدستور، مثلا، فى مادته الرابعة على أن واجب الدولة هو أن «تجعل القوانين متماشية مع أحكام الإسلام حسب الكتاب والسنة شريطة أن لا يخول هذا النص لأية محكمة بأن تحمل أى مواطن لا يدين بالإسلام على مراعاة هذه الأحكام». كما نصت المادة ٦ على أن تستمد القوانين من الإسلام والعادات الحميدة التى لا تتعارض مع العدالة الطبيعية والانصاف. ونصت المادة ١٤٩ على عدم خضوع المواد الخمس الأولى من المشروع للتعديل ومن بين هذه المواد ما كان ينص على وحدة القطر، وعلى أن دين الدولة هو الإسلام، وعلى أن اللغة العربية هى لغتها. كان الواضح، أن اللجنة القومية بتضمينها لهذه المواد فى الدستور كانت تسعى لارضاء كل الأطراف فى الشمال بمن فيهم دعاة الحكم بشرع الله، مما جعل من مشروع الدستور وثيقة حافلة المتناقضات، ولهذا الأمرتعود عند الحديث عن دستور ١٩٧٣ الذى صدر فى عهد مايو والذى جابه قضية الدين والحكم مجابهة شجاعة وأمينة(*).

ويفيد أيضًا بأن نشير إلى أن قبول أهل الجنوب لكل هذه النصوص إنما جاء يومذاك لأن قضية الدين لم تكن تعرض بالحدة التى أخذت تعرض به عقب سقوط نظام عبود وخاصة عندما وصل «الإخوان المسلمون» إلى أجهزة التشريع فى أكتوبر ١٩٦٤، منذ ذلك التاريخ أخذ الإخوان فى المزايدة بالدين وابتزاز القيادات السياسية فى جفاء ومقاهرة لا تأبه لأن بين أهل السودان مواطنين كثيرًا لا يدينون بالإسلام، ولا يعينيها أن الأغلبية من مسلميه لا تشاركهم رؤيتهم للإسلام ومما أسعد أيضا على قبول أهل الجنوب غير المسلمين لذلك الخلط غير الموفق بين الدين والسياسة فى مشروع الدستور أن أهل السياسة يومذاك كانوا على قدر كبير من الحكمة فى نظرتهم للدين، ودوننا مقولات رجال مثل الشيخ على عبد الرحمن والأستاذ محمد صالح الشنقيطى، والأستاذ زيادة

(*) حملت هذه المتناقضات السير إيفور جننقز عالم الفقه الدستورى البريطانى الذى استجلب إلى الخرطوم لإبداء رأيه حول مسودة الدستور على القول بأن ذلك المشروع خليط متناقض جمع من عدة مصادر، وكان السير إيفور قد اجتمع، للتشاور فى الأمر، مع جميع ممثلى الأحزاب فى الثالث عشر من يوليو ١٩٥٨.

ارباب مما أشرنا إليه، وعلّ هذا يكشف عن ما يمكن أن تقود إليه المغالاة فى أمر الذين من ردود فعل ضده، وتكريه للناس فيه وكان أولئك المغالين لم يسمعوا بالقول الكريم: «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق».

وعلى كل فقد مضى أهل السياسة بجنوبيهم وشماليهم يتلاحون حول مشروع ذاك الدستور حتى وقع انقلاب عبود بعد بضعة أشهر من تقديمه إلى الجمعية التأسيسية، وكانت فترة حكم عبود فترة ركود بالنسبة لوضع دستور يحقق مطامح أهل السودان فى الشمال والجنوب فى ظل إجماع وطنى شامل. قصارى نظام عبود فى معالجة ما كان يسمى بمشكلة الجنوب هو القهر العسكرى ومحاربة التبشير وتنشيط سياسة الأسلمة والتعريب بصورة اتسمت بالسخف والنزق مثل حمل الجنوبيين على ارتداء زى أهل الشمال، وتبديل أسمائهم بأسماء عربية. وإلغاء عطلة الأحد بالنسبة للمسيحيين. وقد قاد الإجراء الأخير إلى تظاهرات طلابية دامية فى جوبا انتهت بالحكم على قائدها الطالب ماثيو أبور بالسجن لمدة أربعة عشر عامًا فى حكم أصدره القاضى جلال على لطفى، ولم يكن جلال - فى هذا - بالقاضى النصيح ولا المنصف ولهذا كان حكمه محل نقض عاجل من رئيس القضاء محمد أحمد أبورنات، واحد من الأماجد العدول الذين زانوا القضاء ولم يشينوه فى ذلك العهد، وفى كل عهد. وقد أصبح «متى» صاحب الإنجيل الذى قاد تظاهرات جوبا داعية «إخوانيا» فى عهد الدولة الإسلامية الصحوج «الترابية» ولله فى خلقه شئون.

■■■

جذور الدستور السودانى (ج)

ساسة السودان.. وفقدان الذاكرة المؤسسية

مضى عهد عبود بخيره وشره وعاد السودان مرة أخرى إلى النظام الديمقراطى التعددى الذى لم يجد دعاته بُدا من الرجوع مرة أخرى إلى دستور ستانلى بيكر فقد «داهمتهم» ثورة أكتوبر، كما «داهم» الاستقلال السلف الصالح دون أن يعدوا للأمر عدته، وكأن الأعوام الستة التى انصرمت منذ انقلاب عبود لم تكن فرصة كافية لأن يراجع فيها القوم خطواتهم حتى يستكشفوا أين تنكبوا الطريق. كان وراء أهل السياسة الكثير مما يبين مواقع الخطر؛ كانت وراءهم محاضر جلسات البرلمان وما تضمنته من أحاديث متفجرة، وكان وراءهم مشروع دستور اللجنة القومية، وكان وراءهم كل ما طفحت به انصحف من أنباء الصراع المبدد حول مظهر الحكم لا جوهره، وكان دونهم مع كل هذا، سنى حكم عبود الست والتى لم تكن كلها بالسنوات العجاف قد انجز ذلك الحكم فيها الكثير، كما كان فشيلا فيما هو أكثر، ولو أنشد القوم الضالة لسعوا لدراسة تجارب ماضيهم والتمعن فى الذى جعل الحكم العسكرى ينجح فيما نجح فيه، ويخفق فيما أخفق فيه.

بيد أن السياسة فى السودان، كما قلنا، ظلت دومًا سياسات مناورات ومؤامرات تفتقد البعد الفكرى. إن التعددية السياسية التى تبشر بها الأحزاب لا تنعكس، عند أهلها حيث نشأت فى قيام الأحزاب المتعددة وإنما، قبل هذا، فى وجود مجتمع مدنى يسوده حكم القانون وتحكمه الضوابط الشرعية المرتضاه، وتتمتع كل جماعاته بالحقوق الأساسية

المدنيـة، أهم من كل ذلك، كـمـا أسلف القـول، هو أن الذى يجـمع بين أهل الأحـزاب السياسية هو مصـالح ومطامح مشـتركة يعبر عنهـا الحزب فى سياسـات بينة الأهداف وبرامج واضـحـة القـسـمـات تصـبح هى المعـيـار الذى يحكم به النـاس على ذلك الحـزب، ويقومـون به أداءه، كمـا تكون، فـى نهـاية الأمـر، هى المرجـعيـة الفكرية التى يرتكز عليهـا نصـرًا، ذلك الحـزب عند التبـشيـر برؤاه والذود عن حيـاضـه، بيـد أن الأحـزاب الكبـرى السودانيـة التى قامت كواجهات لكيانات تقليدية وانظمـة سلالية لم تكن بحاجة إلى مثل هذا الجهد الفكرى لأن بقاءها ونجـاحهـا ظل رهينًا بتلك الـروابط التقليـدية، الدينى منهـا والقبلى والسلالى. أخطر من غيـاب الفكر، انعدام الذاكرة المؤسـسية عند تلك الأحـزاب، وبين الموضوعين رابطة. فالأحزاب قلما تسـتذكر تجاربهـا منذ الاستقلال ومـا صحب تلك التجارب مـن فقـدان كـامل للاسـتقـرار، ومن تلك التـجارب الصـراع التى انقـدحت شـرارته فى الجنوب قـبيل الاسـتقـلال ولم يزده نظام عبود إلا التـهابًا. لهـذا أصبح كل جـهد جـديد تقوم به الأحزاب لمعالجة مشكلات السودان المحـورية مرجعًا لذاته مما جعل تلك الأحزاب تكرر التـاريخ فى مطلع كل عقـد من الزمـان. وإعـادة التـأريـخ نفسـه مـرة، فى قـول كـارل ماركس، كارثة، وإعادته نفسه أكثر من مرة مسخرة.

لجنة الدستور.. مرة أخرى

مهمـا يكن من أمـر فقـد ارتضى أهل السودان بيمينهم ويسـارهم بدستور ستـانلى بيكر على الرغم مـن النقـد الكارى الذى كـاله حسن الطاهـر زروق لذلك الدستـور، على الرغم من دعـاوى الداعـين لحكم الشـرع وفتـاواهم القـائلة بأن الحكم بغيـر مـا قضـى الله حكم باطل، ولا شك فـى أن هذا البطلان يشـمل دستـور سـتـانلى بيكـر العلمـانى. مع هـذا تبنى حكام السـودان ذلك الدسـتور مع تعديلات لا شـأن لها بشـرع الله أو بتـأصيل الدستـور فى تراثنـا، فـمـا التـعـديلان اللذان هدى إليـهـمـا البـارئ حكام السـودان؟ الإضـافـتـان لذلك الدسـتور وملحـقاته همـا المادة التى نصت على أن تتكون الجـمـعيـة التـأسيـسـية من مـجلس واحد منتـخب وكان مـعنى هذا إلغاء مـجلس الشيـوخ، والمادة ٤ من قانون الانتـخابات والتى

استحدثت خمس عشرة دائرة للخريجين بجانب المائتى وثمانى عشرة دائرة إقليمية. والإضافة الأخيرة هى فى واقع الأمر، عودة لدستور ستانلى بيكر الأصلى الذى عدلته الحكومة الائتلافية (حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى) بإلغاء دوائر الخريجين.

وفى اعتقادنا فإن التعديلين لم يحالفهما التوفيق، فمجلس الشيوخ الذى ألغى (ولا شك فى أنا أردنا أن نحذو بذلك حذو مصر) ليس بالضرورة جهازًا رجعيًا بل ربما كان ضرورة فى بلد كالسودان ذى شعوب وقبائل متنافرة، وقيادات متنوعة، ورؤى متباينة، ولربما اقتضى استقرار الحكم فى بلادنا ابتداع الوسائل لتوسيع قاعدة المشاركة ومن ذلك إتاحة الفرصة لكل ذوى الخبرة والدارية المشاركة فى صنع القرار، ولأجل هذا ابقت دول مثل الهند ونيجيريا وباكستان على المجلس الأعلى فى برلمانها. وفى اعتقادنا أيضا بأن مثل هذا المجلس، وأن أحسن اختيار أعضائه، لقادر على أن يلعب دورًا مهمًا فى إثراء التجربة السياسية باستيعاب أفراد يمكن أن يسهموا بخبرتهم فى بلورة القرارات وفض النزاعات مثل الرؤساء السابقين، وذوى الدارية من المتقاعدين من رجالات الخدمة العامة، والقضاء وقادة الجيش، وكبار رجال الأعمال، وقادة النقابات، وزعماء القبائل.

أما دوائر الخريجين فقد كانت تعبر، عندما ابتدعتها البريطانيون، عن واقع مختلف.. كانت تلك الدوائر هى الوسيلة المثلى لإتاحة الفرصة لقلة المتعلمين يومذاك لولوج البرلمان الذى كان لابد، بحكم التكوين الاجتماعى للسودان، من أن تسيطر عليه القوى التقليدية بيد أن التهميش السياسى لايقف عند المتعملين من الخريجين، فالعمال مهمشون، والنساء مهمشات، والفلاحون على هامش الهامش. مثل هذا الرأى لم يكن غائبًا عن أذهان القوى الديمقراطية بدليل أن كل الشعارات التى رفعتها فى أكتوبر كانت اسم هذه الفئات إلا أن الخيال لم يسعف أهل القرار فى تلك القوى عندما أرادت ترجمة النداء إلى أداء، أو بعبارة أخرى عندما أرادت استحداث الصيغة المناسبة لترجمة ذلك النداء إلى نظام ثابت معبر.

على كل فقد تم انتخاب الجمعية التأسيسية فى يوليو ١٩٦٥ ويالها، تلك، من جمعية تأسيسية: فالجمعية التأسيسية التى أريد لها أن تضع دستورًا دائمًا للسودان كانت تضم

١٥٨ نائبًا عن دوائر السودان الجغرافية الشمالية وخمسة عشر نائبًا عن دوائر الخريجين (كلها من الشمال باستثناء النائب جوزيف قرنق الذى رشحه الحزب الشيوعى وكان الثانى فى قائمة الناجحين من مرشحى ذلك الحزب(*). وكان غياب الجنوبيين عن تلك الجمعية، كما قيل «لتعذر الانتخابات فى المديريات الجنوبية نسبة لتردى الأوضاع الأمنية» ولو كان صناع القرار يومذاك يدركون أولوياتهم جيدًا لبادروا بادئ ذى بدء بإزالة الأسباب التى حالت دون الانتخابات فى الجنوب خاصة وبين أيديهم الخطوط العريضة للحلول متمثلة فى ما دار فى مؤتمر المائدة المستديرة. إلا أن الأولوية عند الطامعين فى الحكم كانت هى الوصول إلى السلطة دون أن يدركوا بألا سبيل لديمومة تلك السلطة فى ظل ما أسموه «بالأوضاع المتردية فى الجنوب» وفى سودان «المساخر» السياسية أعاد ذلك التأريخ نفسه فى عام ١٩٨٦ عندما رفضت الأحزاب الكبرى والنقابات دعوة الحركة الشعبية واتحاد قوى الريف لتأجيل الانتخابات البرلمانية حتى يحسم موضوع السلام الذى كان من المقرر لمؤتمره القومى أن ينعقد فى سبتمبر ١٩٨٦ حب نصوص إعلان كوكا دام. كانت دعوى المتهلفين للانتخابات هى التعجيل بعودة العسكر إلى ثكناتهم حتى لا يستمرئوا الحكم إلا أن التجربة قد أثبتت فى الحالتين بأن الشرعية الجزئية لا تحقق استقرارًا على صعيد القطر لأى نظام، كما أنها لن تحول دون مغامرات العسكر، فانتخابات ١٩٦٥ لم تحل دون مجىء انقلاب مايو، وانتخابات ١٩٨٦ لم تحل دون مجىء البشير ورهطه.

انتهى الأمر، إذن، بقيام جمعية تأسيسية منقوصة الشرعية استغرقت نفسها منذ اليوم الأول فى شئون التشريع تاركة واجبها الأساسى فى وضع الدستور إلى أن تتم الانتخابات الفرعية فى الجنوب. وما إن تمت تلك الانتخابات حتى ذهبت الجمعية لتكوين لجنة قومية للدستور للمرة الثانية بموجب المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية التى تنص على حق الجمعية فى تكوين لجنة بوضع الدستور الدائم. تقدم باقتراح تكوين تلك اللجنة

(*) نال قرنق (٤٧٨٩ صوتًا) عقب حسن الطاهر زروق (٥٥١٠ اصوات).

زعيم المجلس فى الرابع من يناير عام ١٩٦٧، كا تبع قيامها اختيار الحكومة للجنة فنية من خمسة عشر عضوًا من رجالات القانون السودانيين نذكر منهم أحمد متولى العتبانى، وحسن الترابى، وناتالى الواك، وحسن عمر، وعقيل أحمد عقيل، وهاشم محمد أبو القاسم، واسترشدت اللجنة أيضا بنصح اثنين من فقهاء مصر فى القانون الدستورى هما: الدكتور عبد الحميد متولى أستاذ القانون الدستورى بجامعة الإسكندرية والدكتور مصطفى الفقى المستشار بوزارة العدل المصرية. ومنذ انشائها أخذت اللجنة تعمل بهمة قرابة العام إذ كان أول اجتماعاتها فى الثانى عشر من فبراير عام ١٩٦٧ وآخرها فى العاشر من يناير عام ١٩٦٨، دون أن تكمل جهدها، فما الذى حدث؟.

أشرنا من قبل إلى أن أهم الظواهر التى شهدتها الجمعية التى جاءت بعد أكتوبر هى بروز القوى الإقليمية ككيانات مستقلة عن التنظيمات الحزبية والطائفية التقليدية فى برلمان السودان مما لم يعد معه السودان هو السودان القديم الذى عرفته الأحزاب. أما الظاهرة المهمة الثانية فهى استشراء التمزق السياسى الذى أشرنا إليه فى المقالات السابقة مما عطل عمل الجمعية الأساسى إلى أن انتهت كل هذه الصراعات بحل اللجنة القومية فى فبراير ١٩٦٨ وحل الجمعية التأسيسية نفسها مما قاد إلى تعليق موضوع الدستور حتى انتخابات مايو ١٩٦٨ والتى الغيت فيها للمرة الثانية دوائر الخريجين على الرغم من إجماع الرأى على اعادتها كجزء من وفاق وطنى شامل. ويجدر الذاكر هنا بأنه على الرغم من إلغاء دوائر الخريجين بهدف اقصاء الشيوعيين من البرلمان، وعلى الرغم من قرار تحريم الشيوعية إلا أن الحزب الشيوعى قد خاض انتخابات ١٩٦٨ تحت اسم الجبهة الاشتراكية وكان من أبرز انتصاراته نجاح الحاج عبد الرحمن فى عطبرة وأحمد سليمان فى إحدى دوائر الخرطوم وأهم من ذلك نجاح سكرتير عام الحزب عبد الخالق محجوب فى الدائرة التى كان يمثلها الزعيم الأزهرى فى أم درمان(*).

(*) أوردت النتائج الرسمية للجنة الانتخابات أمام اسم عبد الخالق إشارة تقول بأنه مرشح غير محدد الهوية، ويا لقدرة البشر فى مغالطة النفس.

من جانب آخر ظلت التركيبة الإقليمية الجديدة بصورتها التى عرفها البرلمان السابق إذ أحرز نواب مؤتمر البجة ٩ دوائر كما أحرز نواب اتحاد جبال النوبة ثلاث دوائر، ومع هذا قدمت الحكومة على اختيار لجنة قومية للدستور للمرة الثالثة مستبعدة من عضويتها الشيوعيين والنقابيين. وليس فى هذا القرار ما يدعو إلى العجب إذ جاء اختيار تلك اللجنة فى ظروف الهوس الدينى الذى أعقب حل الحزب الشيوعى، كما لم يكن غريبًا أن تقاطع المعارضة تلك اللجنة وتستنكر دواعى انشائها بخاصة وهناك مشروع دستور جاهز ومعد للنقاش. كان من أكثر الأصوات ارتفاعًا فى التنديد بهذا الهوس النائب الشيوعى أحمد سليمان الذى أورد فى حديث له فى السابع عشر من يناير ١٩٦٨ فى البرلمان بأن «تكوين اللجة القومية تكوين غير طبعى وضيق تم فى ظروف تشنج وهوس دينى. وكانت نتيجة ذلك طرد بعض النواب من هذه الجمعية، والاعتداء على استقلال القضاء. كما كان من نتائجه أيضا حرمان نقابات العمال والزراع والمثقفين الوطنيين، وكل هذه الهيئات شاركت فى إعادة الحياة الديمقراطية(*) مع هذا اتفقت الحكومة والمعارضة فى منتصف عام ١٩٦٨ على تكوين لجنة قومية للدستور يقتصر دورها على مراجعة الدستور الذى أعدته اللجنة السابقة بدلا من وضع مشروع جديد. كما اتفق البرلمان على أن تكمل اللجنة مهمتها فى موعد لا يتجاوز العام. فما الذى دار خلال ذلك العام.

١٩٨٦.. عام الهرج والاختلاط

ذلك العام الذى أسميناه بالعام الوبيل هو أيضًا أكثر سنى الديمقراطية الثانية هرجًا واختلاطًا، مصدر الهرج والاختلاط وما تبعهما من فتنة هو ظن الحاكمين والمعارضين معا بأن الدستور الوطنى هو تأطير لبرنامج حزب أكثر منه وفاقًا شاملا بين كل الأحزاب على ما يجمع الكلمة، وعلى آليات يرتضيها الجميع، ومصدره أيضًا ظن بعض الأحزاب بأن القضايا الخلافية الأساسية يمكن أن تحل بالدهاء والتماكر؛ فما جوهر الخلاف؟

(*) الرأى العام ١٨/١/١٩٦٨.

وكيف أقبلت القوى السياسية المختلفة على مجابهته؟ تجلى ذلك الخلاف وما تبعه من هرج فى قضايا خمس، ففى بادئ الأمر هناك الخلاف الموروث حول نوع الحكم الذى ينشده الجنوبيون إلا أن الأمر هذه المرة لم يعد هو أمر «الفدريشن» بالنسبة إلى جنوب البلاد وإنما تطور ليصبح احتجاجًا من أهل الريف جميعًا على هيمنة الخرطوم على أقاليم السودان النائية، أو بعبارة أخرى ثورة التخوم على المركز مما دفع أهل الجنوب والشرق والغرب على التحزب فى كتلة واحدة تتحدث بصوت واحد. الأمرالثانى هو موضوع الدين والسياسة والذى ازداد حدة بسبب الغلواء التى اجج نيرانها «الإخوان المسلمون» بدعوتهم لإسلامية الدستور ونجاحهم فى استقطاب القيادات التقليدية بمن فيهم الزعيم اسماعيل الأزهرى. والأمر الثالث هو قضية القوى الحديثة والتى حسبت القوى الديمقراطية أن التعبير الوحيد عنها دوائر الخريجين ولهذا كان قصارى صراعها فى هذا الشأن هو العمل على إعادة هذه الدوائر فى قانون الانتخابات. والأمر الرابع هو تحرش القوى التقليدية، على الرغم من كل دعاواها حول الليبرالية والديمقراطية التعددية. بالحزب الشيوعى واستماتتها فى تضمين مشروع الدستور نص يحرم الشيوعية فى سودان الديمقراطية الليبرالية التعددية. أما خامسها فهو استماتة الشيوعيين أنفسهم ومن ناصرهم بالحق أو الباطل، فى تضمين الدستور نصا يجعل من الاشتراكية هدفًا من أهداف الدولة وكأن دعاة الاشتراكية هؤلاء يجهلون تركيبة السلطة الحاكمة فى السودان أو طبيعة الواقع الموضوعى الذى يعيشه السودان، وهو الواقع نفسه الذى قبلوا به كأساس للتعددية السياسية؛ أو كأنا بدعاة الاشتراكية أولئك يريدون من البرلمان أن يقيم فى السودان مجتمعًا اشتراكيًا بالصورة التى يفهم بها الحزب الشيوعى ونصراؤه الاشتراكية، فى الوقت الذى يتحكم فيه فى مفاصل ذلك البرلمان رهط كريم مثل الشيخ يوسف العجب، والشيخ إبراهيم على التوم، والشيخ محمد الصديق طلحة، (واشير لهؤلاء على وجه التحديد لأنهم سراة قومهم الذين ظلوا يتوافدون على دار النيابة بتزكية أهلهم دون منافسة) أو آخرون مثل عبد الحكيم طيفور، وأبو اليسر مدنى ثم النيل الطريفى المكاشفى، ومهدى عبد الباقى المكاشفى، من أهل المناقل وسطًا وجنوبًا. فأى مسخرة أكثر من هذا؟

نبدأ بالقضية الأولى، قضية الحكم الإقليمى لنقول بأن إحدى الظواهر الهامة فى تلك المرحلة كانت هى خفوت نبرة الحديث عن الفدريشن عند الجنوبيين خاصة بعد أن برزت إلى الوجود صيغة جديدة للحكم فى الجنوب هو الحكم الذاتى الإقليمى الذى اجتمع عليه الرأى فى لجنة الاثنى عشر التى تراسها الأستاد عبد الرحمن عبد الله من بعد تخلى الأستاذ يوسف محمد على عن رئاستها، وقد اعقبت تلك اللجنة مؤتمر المائدة المستديرة الذى تراسه الأستاذ النذير دفع الله. والجديد فى الأمر هو أن كل القوى الإقليمية بجنوبيها وشماليها أخذت تتحدث بصوت واحد، بخاصة عقب اجتماع نواب البجة، والجنوب، واتحاد عام جبال النوبة لاتخاذ موقف مشترك نحو الدستور(*). طالبت تلك الأحزاب بتضمين مقترحات لجنة الاثنى عشر فى الدستور. كما نادت بإعادة النظر فى اقتراح الأحزاب الحاكمة بقيام الحكم الإقليمى على أساس مديريات السودان التسع تأييدًا لرأى الجنوب فى اعتبار المديريات الجنوبية الثلاث إقليمًا واحدًا كما ذهب نواب البجة للدعوة لاستقلال إقليمهم عن مديرية كسلا، وقال النوبة باستقلال إقليمهم عن مديرية كردفان، ومع كل ما فى هذه الآراء من وجاهة، وما لها من مسوغات إدارية رفضت الأحزاب الحاكمة هذه الآراء، بل أخذت تصف التجمع الإقليمى بالعنصرية، والتجمع الموسوم، بالعنصرية تجمع يكاد يضم أغلبية أهل السودان من ذوى الأصول غير العربية بمن فيهم أولئك الذين تجمع بينهم وبين غيرهم من أهل السودان رابطة الإسلام، بعبارة أخرى جعلت تلك الأحزاب وبعض الأجهزة المؤثرة فى الرأى العام كالصحافة من المطامح الإقليمية المشروعة قضية عنصرية، أى حسبتها تحاملا من غير العرب على من يحسبون انفسهم عربًا خلصًا لا يريدون لأثرهم أن يطمسه الزنج والعجمان، ولا يحتاج المرء إلى كبير عناء ليدرك من هو العنصرى فى هذه المعادلة، ومَنْ الذى يسعى لتكريس الهيمنة العرقية. فوليام دنق عنصرى لأنه يطالب بالعدالة الاجتماعية لأهله، وفيليب

(*) الرأى العام ١٩٦٨/١/١٨ شاركت فى ذلك الاجتماع أحزاب سانو، جبهة الجنوب، مؤتمر البجة، اتحاد عام جبال النوبة.

عباس غبوش عنصرى لأنه يدعو لسودان لا تمييز فيه لمواطن على مواطن على أساس الدين أو العرق، والأستاذ عبد القادر أوكير، وأحمد محمد عواض عنصريان لأنهما يناديان بما ظل أهل البجة ينادون به منذ عام ١٩٥٧، ألا وهو حقهم المشروع فى ثمار التنمية الاقتصادية، وفى المشاركة الفاعلة فى الحكم. وتجاه هذه المنجهية السافرة من أهل الشمال حق لهؤلاء «العنصريين» أن يستريبوا فى نوايا الحاكمين عندما اجاوزا مشروع دستور ينص فى مادته الثانية على أن «جمهورية السودان دولة موحدة ذات سيادة على جميع الأقاليم الواقعة داخل حدودها الدولية» وينص فى مادته الثامنة على أن «تعمل الدولة على توطيد روح الوحدة والتضامن بين كافة السودانيين والقضاء على النعرات العنصرية والإقليمية».

والحديث عن «العنصرية» كثيرًا ما يصحبه حديث آخر حول «الأقليات» فى السودان الدينى منها والعرقى. هذا تعبير خاطئ ومشبوه لأن الذين يصفون بالأقليات فى السودان ليسوا هم كأكراد العراق، أو أرمن لبنان، أو شركس الأردن، أو هندوس باكستان، فالأقليات التى يتحدث عنها المتحدثون هم أصحاب حق أصيل فى أرض السودان، والسودان أقدم من أهله، ويحسن أصحاب هذا الرأى صنعًا لو تجنبوا هذا الإسقاط النابى لتجارب الآخرين على الواقع السودانى فأهل الجزائر والمغرب، مثلا، وغالبيتهم من العرب والمسلمين لا يتحدثون عن الأقلية الامازيغية أو ما يسمى بالبربر لأنهم يعرفون بأن الذى يوحد بين أهل الجزائر هو الوطنية الجزائرية بكل أبعادها العربية والإسلامية والأمازيغية. كما نحس صنعًا لو عكفنا جميعًا على البحث عما يعين على الانصهار الوطنى فى هذا المجتمع الفسيفسائى بدلا عن البحث عن عناصر التمايز التى لا تزيد السودان إلا شتاتًا، وليس من شيء يحقق هذا الانصهار غير رباط المواطنة التى تعلو على العرق والإقليم. وتنأى بالدين عن السياسة، وتدرك ما فى التمازج الثقافى من إثراء متبادل.

ومن بين محن أهل الحكم أن أكثرهم لا يعنى بالقراءة، ومن يقرأ منهم لا يفعل هذا إلا بنصف عين حتى لا يجبهه ما لا يسره. من بين ما قرأت تلك الأيام بضعة مقالات فى

جريدة الرأى العام آثارها مقال الأستاذ الفاتح التجانى تحت عنوان «السودانى القبيح» اشارة لمنجهية بعض أهل الشمال فى تعاملهم مع أهل الأقاليم النائية فى الشرق والغرب والجنوب، وقد دفع ذلك المقال عضو الجمعية التاسيسية الأستاذ ابل الير للكتابة عن الصعوبات العملية فى الاندماج الاجتماعى مذكرًا الناس بأن ما يعانيه الجنوب، تعانية اقاليم أخرى، وقال «إن كانت الاحوال فى غرب السودان وشرقه رديئة، فإن السخط والتبرم سيجتاحانهما قريبًا، وقد ينقلب السخط والتبرم إلى تعبير أكثر عنفًا مما نراه الآن فى جنوب السودان»(*). وتبع مقال الأستاذ ابل مقال آخر لأحمد محمد باكاش جاء فيه: «لقد اعتاد البجاوى أن يعيش فى ثالوثه الطبعى، الجهل والفقر والمرض زمانًا طويلاً لم يجد حكومة أو هيئة اجتماعية تسعى إلى إنقاذه، أن هذا البجاوى الذى يقف فى أثماله البالية، وينظر بعينيه الغائرتين، وبقلبه الأبيض النظيف سوف يكشر عن أنيابه حين يكتشف هذا السلبية واللا مبالاة ويقتحم الحواجز» لم يجد الأستاذ على حامد، على الرغم من فصاحته وبيانه ما يعلق به على تلك الكلمات المنذرة غير قول الشاعر:

ولو درى القوم فى السودان اين همو
من الشعوب قضوا حزنًا وإشفاقًا
جهل وفقر وأمراض تعيث به
هدت قوى الصبر إرعادًا وإبراقًا

واقع السياسة السودانية والمدائح النبوية العطرة

هذا ما كان من أمر الحكم الإقليمى، أما موضوع الدين فقد حسم أمره فى مشروع الدستور حسمًا كاملاً عندما نصت المادة الأولى من ذلك المشروع على أن السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية على هدى الإسلام، ونصت المادة الثالثة على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، وسبق إقرار هذا الدستور تعبئة ضخمة قام بها «الإخوان المسلمون» توجهت بمهرجان كبير شهدته دار الشيخ العابد الماجد، محمد الفاتح قريب الله عشية يوم الاثنين ٣ يناير ١٩٦٩ شارك فى ذلك المهرجان الأستاذ الدرديرى محمد

(*) الرأى العام ١٩٦٩/١/٦.

عثمان والدكتور الكامل الباقر، وأساتذة جامعة أم درمان الإسلامية وانتهى الحفل، فيما روت الصحف، بقصيدة عصماء للأستاذ أحمد البيلى تغنى فيها بأمجاد الإسلام، ومدائح نبوية عطرة أنشدها الشاعر النميرى. ولم يعن لأهل السياسة من «الإخوان المسلمين» أن يسألوا أنفسهم عن مكان كل هذا فى الصراع المشتجر داخل البرلمان وخارجه، حيث يقرقع السلاح.

أنقول إن دعاة «الدستور الإسلامى والحكم بما أنزل الله» قد عجزوا كل العجز عن ترجمة دعواهم إلى برامج إسلامية المحتوى تعالج قضايا الناس فى حياتهم المعيشة لأنا نوقن بأن الأذكار والمدائح العطرة (ونحن من أهلها) قد تسمو، بأرواح سامعيها إلى الملكوت السماوى، إلا أنها لا تعين على حل مشكلات الأنام فى الأرض؟ أم نقول بأن أولئك الدعاة المتصوفة لا يأبهون لمشكلات الناس بل يحسبون أن السمو بأرواح البشر إلى ملكوت السماء يغنى الملأ عن السعى فى الأرض؟ أو نقول بأن الراية الدينية التى رفعها «الإخوان المسلمون» لم تكن إلا ذريعة يتوسلون بها إلى السلطات ويتقربون بها إلى قلوب جمهرة المسلمين ولهذا وقفوا بالدعوة الدينية عند استجاشة العواطف. فعلى الرغم من أن ذلك الحزب قد رفع راية التجديد الإسلامى إلا أن ذلك التجديد لم يجد طريقه إلى مس القضايا الحيوية التى ينصرف إليها الحكم والحكام، لهذا ظل التجديد راية خفاقة ترفرف فى السماء، وشعارًا مدويًا يتردد صداه فى الأجواء.

ولننظر، مثلا، إلى ما قاله به «الإخوان المسلمون» فى مذكراتهم التى أعدها الدكتور حسن الترابى ورفعت للجنة الثلاثية فى عام ١٩٦٨ باعتبارها تلخيصًا لما يحسبه الدكتور أسبابًا ترجع الالتزام بالدستور الإسلامى على رأس تلك الأسباب أن الجمهور فى السودان جمهور مسلم ولهذا فلا بد أن يمثل دستور السودان قيمه، بخاصة والإسلام (عقيدة أهل السودان) ـ بخلاف كل الأديان الأخرى ـ هو دين دولة يأمر الحكم بما أنزل الله. لن نشتجر مع «الإخوان» فى هذين الافتراضين بل نفترض صحتهما ثم نسأل أى سلام هذا الذى كان يدعو صديقنا الدكتور الترابى له؟ على هذا السؤال تجيب المذكرة:

(أ) إن معالم الدستور الإسلامى هو أنه حكم قانون لا حكم رجال.

(ب) يرفض الإسلام الدكتاتورية ويمنى كل جبار بالخيبة.

(ج) يحمى حرية الأفراد الشخصية من التجسس والسيطرة ويوجب ممارسة حرية الرأى والمشاركة فى الشئون العامة.

(د) يحض على الاجتهاد، فالرأى لجمهور الشعب ولكل مسلم أوجماعة أو حزب سياسى أن يدعو لرأيه وأن يصل للحكم بالشورى.

(هـ) يعرف الحرية الدينية قبل أن تهتدى بها أوروبا ويحض بحسن معاملة الأديان السماوية.

(و) ينادى بالمساواة أمام القضاء وفى الحقوق العامة.

لا أخال أن أحدًا سيرفض دولة تقوم بهذه المواصفات التى أعدها الدكتور الترابى فى عام ١٩٦٨ على الرغم من يقينى بأن تأريخ الإسلام السياسى كله منذ عهد ذى النورين عثمان إلى عهد آل عثمان يفيد بأن الحكم أصبح حكم رجال وغلبة، وهذا أمر إليه نعود، بيد أن الذى يعنينا هو ما حدث فى السودان فى الثمانينيات والتسعينيات. فتأريخ هاتين الحقبتين صدى ظنون من هجست فى نفوسهم المخاوف فى الستينيات من الدعوة المنتسبة للإسلام. ففى هاتين الحقبتين اتيح للدكتور الترابى أن يقيم نظامًا «إسلاميًا» حسب اجتهاده المبدع ذلك، فما طبيعة هذين النظامين؟؛ نشير هنا إلى تجربة قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وملحقاتها التى جعلت من النميرى أمامًا (سبتمبر ١٩٨٣ - إبريل ١٩٨٥)، ثم تجربة الحكم الراهن (يوليو ١٩٨٩ - إلى اليوم) والتى لم يشهد السودان تجربة أكثر منها غلظة واسترهابًا.

كانت مخاوف غير المسلمين من الدعوة للدستور الإسلامى فى عام ١٩٦٨ مخاوف حسبها البعض ظنونًا وأوهامًا لأن الإسلام أحنى من أن يسىء إلى من يعيشون فى دياره حتى وإن كانوا من غير أهله، إلا أن تجارب الثمانينات بولايتها الشرعية، وبيعتها القسرية، وغلوائها فى تطبيق الحدود على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء وفق فتاوى الدكتور الترابى أثبتت صدق هذا الظن. ثم جاءت، من بعد، تجارب التسعينيات لتبغض المسلمين أنفسهم فى دينهم، ببيعتها المقتسرة هى الأخرى، وبإرهابها الذى لم

تعرف له بلادنا مثيلا حتى اخلولق السودان أن يصبح شيئًا أقرب إلى دويلات الديلم فى عصور الإسلام الوسيط. كان صحب «الحسن» الترابى الذين لم يعرفوا المجافاة فى طبعه يأملون فى أن يكون فى سماحة «الحسن» لا فى غلو «الحسن» شيخ الجبل. لا نقول هذا لأن شيخ الجبل كان رجلا جاهلا، فعلى النقيض، يروى عنه ابن الأثير فى تاريخه، بانه كان «ثابت الفكر قديرًا عليمًا بالهندسة والفلك والسحر وأشياء أخرى». وهذا هو حال «حسن» التسعينيات الذى آثر أن يقيم دولة «إسلامية» على «أسنة الرماح» أشياء أخرى، حفلت بها تقاير منظمات حقوق الإنسان عندما حدثتنا عن إرهاب «بيوت الأشباح». أو يظن أحد بعد هذا بانا نظلم «الإخوان» أن قلنا بأنهم أخذوا أهلنا بالدهن طوال ما يربو على ربع القرن من الزمان حتى خمجوا على الناس دينهم وخريطوا عليهم أمور دنياهم.

نعود لنرى كيف استقبل برلمان السودان فتوى الدكتور الترابى فى الستينيات بعد أن اقترع عضو الجمعية التأسيسية الأب فيليب عباس غبوش النقاش البرلمانى فى جلسة الأربعاء ١٧ يناير ١٩٦٩ بالقول بأن السودان مركب من عنصرين عربى وإفريقى كما أن أقوامه تدين بديانات متعددة، ففيهم المسلم وفيهم المسيحى وفيهم الوثنى، وكل هذا يقضى حسب رأى الأب غيوش، بفصل الدين عن السياسة، سأل غبوش الدكتور حسن الترابى عضو اللجنة الفنية للدستور إن كان النص فى مشروع الدستور «الإسلامى» على أن «دين الدولة هو الإسلام» يبيح الولاية الكبرى فى هذه الدولة لغير المسلم؟، وهو سؤال لم يملك الدكتور معه إلا المراوغة بعض الوقت حتى اضطره رئيس الجمعية للرد على ذلك السؤال مباشرة، قال الترابى فى رده بأن ولاية غير المسلم لا تجوز على المسلمين (مضابط البرلمان) إلا أن الدكتور المجتهد نفسه قد أخذ يقول هذه الأيام بأن ليس من الشرع ما يحول دون ولاية المسيحى على المسلمين فى الدولة الإسلامية، وما هذا باجتهاد أولى الأمر «الذين يستنبطونه منهم» بل هو رأى سياسى ميكافيللى. فالفتوى الأخيرة هى فتوى باحث عن السلطة شدت أنظاره إلى جون قرنق وإلى كتاب «الأمير» أكثر منها إلى أقوال المجتهد الأولى وإلى نصوص الكتاب والسنة. فما الذى يمكن أن يصدقه الناس فى اجتهادات دعاة تتفاسخ أقاويلهم، ومنذا الذى نصدق منهم إن كان الفقيه صاحب الولاية نفسه لا يثبت على حال؟

ومن جانب آخر ارتبط حديث «الإخوان المسلمين» عن الدستور «الإسلامى» يومذاك بحديث آخر عن محاربة الالحاد والشيوعية، مما يدل على أن الصراع «الطلابى» بين «الإخوان المسلمين» والشيوعيين قد اصبح هو الموجه الأول لأجندة السياسة السودانية، وهذه لعمر الله جناية على أهل السودان الذين يربو عددهم على العشرين مليونًا، وتبلغ مساحة أرضهم المليون ميلا مربعًا. فكم عدد الإخوان المسلمين والشيوعيين مجتمعين حتى تُفرض خلافاتهما «المدرسية» على بقية أهل السودان؟ نقول هذا دون إنكار لحقهما بل حق أى مجموعة سياسية فى أن تدعو لفكرها دون إرهاب فكرى أو ابتزاز دينى للآخرين، وقد انضم إلى هذا «الكورس» المناهض «للالحاد» الزعيم السابق إسماعيل الأزهرى الذى صرح لجريدة «الرأى العام» بأن «إسلامية الدستور الدائم فى البلاد أمر متفق عليه كما أن تحريم النشاط الشيوعى متفق عليه؛ فهذا أمر أقرته اللجنة القومية السابقة وأجازته الجمعية المنحلة فى مرحلة القراءة الأولى والثانية» جاء ذلك التصريح فى معرض الرد على تساؤل من الصحيفة حول الحملة التى كانت تقودها جبهة الجنوب ضد الدستور الإسلامى وضد تحريم النشاط الشيوعى. وقد اعتبر الكثيرون تصريح الأزهرى اباحة سياسية لدم الشيوعيين حتى أن قطبًا كبيرًا من أقطاب الحزب الوطنى الاتحادى (الأستاذ إبراهيم المفتى) صرح لنفس الجريدة فى الخامس والعشرين من إبريل ١٩٦٨ بأن الشيوعيين سيطردون من الجمعية التأسيسية مرة أخرى إن فاز واحد منهم تحت اسم الجبهة الاشتراكية.

تمثيل القوى الحديثة

أما موضوع تمثيل القوى الحديثة فقد لقى معارضة عنيفة من الحزبين الحاكمين، حتى فى صورته الصفوية المحدودة، أى دوائر الخريجين. ويمثل ذلك الموقف خروجًا عما التزم به الحزبان عقب انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ وبعد ثلاث سنوات فقط من إقرار الدستور التى توافق عليه الجميع بما فى ذلك قانون الانتخابات الملحق به. ألغيت دوائر الخريجين قبيل انتخابات منتصف عام ١٩٦٨ واقسمت الأحزاب بألا تعيدها من جديد عندما بدأ الحوار بشأنها فى إطار مناقشة مشروع الدستور الدائم. هذا موقف أكده الناطق الرسمى باسم الحكومة (عبد الماجد أبوحسبو) مشيرًا إلى أن «فكرة دوائر الخريجين

مرفوضة من أساسها بالنسبة إلى الحكومة لأنها تتنافى مع الديمقراطية وتعطى المتعلمين امتيازًا على غيرهم من المواطنين، كما أفضى بالرأى نفسه وزير الحكومة المحلية (حسن محجوب)(*). وقد يكون فى ما قاله به الناطق الرسمى للحكومة حول ما يعينه أفراد دوائر خاصة للخريجين من تمييز لمواطن على مواطن. شىء من الوجاهة، إلا أن الذى دفع الأحزاب لمعارضة إعادة إنشاء هذه الدوائر لم يكن هو هيام تلك الأحزاب بالديمقراطية بقدر ما هو خشيتها من وقع هذه الدوائر فى يد قوى سياسية تسعى الأحزاب لتغيبيها تغييبًا كاملا عن مؤسسات صنع القرار. وربما كان أكثر ما كانت تخشاه الأحزاب هو التحول الذى بدأت تشهده هذه الأحزاب فى داخلها، بخاصة عندما وجدت الأفكار التحديثية التى بادرت بطرحها القوى الجديدة من يستجيب لها من العناصر الشابة أو الطامحة فى التجديد داخل الأحزاب نفسها، كما لقيت تجاوبًا مع بعض العناصر المخضرمة فى قيادات الأحزاب والتى تميزت بالقدرة على اطلالة أشمل على قضايا الأمة، خاصة. وكان التبرم بقيادات الأحزاب التقليدية قد بلغ أشده فى تلك الفترة مما انعكس فى الحوار الذى احتدم حول تحولات النواب وضرورة العمل على الحد منها بإصدار قانون يحتم على النائب الذى يتحول عن حزبه، بعد انتخابه، الاستقالة من البرلمان والرجوع إلى قاعدته الانتخابية.

ذلك الحوار لم يقف عند حد إدانة النواب الذين لا يستقرون على حال بل امتد بأصابع الاتهام للكيانات الحزبية نفسه واصمًا إياها بالفساد، وكان أبلغ تعبيرين عن هذا الرأى هما ما أبداه السيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله والأستاذ عبد الخالق محجوب، ذكر نقد الله بأن المجتمع أقوى من القانون، وأن قيادات السودان التى لم تتغير منذ الاستقلال هى المسئولة عن إفساد النواب، وهى المسئولة عن إفساد أجهزة الدولة، وهى المسئولة عن إفساد الخدمة المدنية. ولهذا دعا إلى تسليط قوى الرأى العام ضد القادة المفسدين لا النواب المتحولين، أما عبد الخالق محجوب فقد ذهب للقول بأن الفترة الأولى من حياتنا البرلمانية كانت أكثر نقاء وأن القانون لا يجدى وسط جو انهيار الأحزاب التقليدى(*) . وإن كان موقف عبد الخالق محجوب ضد الأحزاب التقليدية موقفا طبيعيًا

(*) الرأى العام ٣/٢/١٩٦٨.

بحكم توجهه الفكرى ورؤيته العامة لما يجب أن يكون عليه حال السودان، إلا أن موقف نقد الله، من موقعه القيادى كامين عام لحزب الأمة، يبين مدى تبرم بعض القياديين بالكثير الكاثر مما كانت تعانى من الأحزاب من أفن فى الرأى، وسوء فى التدبير. ولايدهشنى موقف نقد الله فقد كان أميرًا بحق، عاجمته الأمور، وعاجمها فكان شديدًا عند المختبر، وامتحنته المعارك فلم ينِ فى أى واحد منها عن تبيان الحق عن محضه.

لا نغالى، والحال هذه، إن قلنا بأن معالجة الأحزاب لقضية الدستور الذى هو أعلى رمز للوفاق الوطنى قد اتسمت بقدر كبير من الاستهانة. فقضية الدين لم تحسم إلا بالصورة التى أرادتها قلة نشطة استخدمت العاطفة الدينية الصادقة عند جمهرة المسلمين فى الشمال لاستجاشة العواطف دون تدبر لما تقود له هذه الإثارة. وقضية الإقليمية حسمت وفق رؤى الحاكمين من أهل الشمال لأن كان من عداهم من أهل السودان قد اعتبر داعية للنعرات العنصرية. كان اسمه وليام، أو غبوش، أو دريج، أو باكاش. أما قضية تمثيل القوى الحديثة فقد حسمت هى الأخرى بإلغاء دوائر الخريجين لأنها «تتنافى مع الديمقراطية» وكأن عزل البرلمانى المنتخب بغير ما يقول به الدستور حول شروط الأهلية لا يتنافى مع الديمقراطية، أو أن طرد القياديين من الأحزاب بقرار رئاسى لا تسبقه محاسبة ولا يصحبه دفاع ولا توجهه الجهة التى تصدره إلى العضو «المطرود» بل تعلنه عن «كل من يهمه الأمر» (مما يجعل من قرار الفصل الحزبى وثيقة تشهير علنية) لا يتعارض هو الأخر مع الديمقراطية.

وبين هذا وذاك أدينت الشيوعية وأدين الالحاد دستوريًا، وكلا الشيوعى والملحد ضمير مستتر وجوبا تفسيره هو من تريد الأحزاب الحاكمة اعدامه سياسيًا أو بالحرى من يريد «الإخوان المسلمون» أن يلحقوا به تلك التهمة الغليظة، وما درى أهل السياسة بأنهم بمثل هذه القرارات كانوا يحفرون قبورهم بأيديهم، لأن الظن بأن قرارًا يتخذ فى الخرطوم حول مصير أقوام الأقاليم دون أن يشرك فيه أهل هذه الأقاليم ليس أكثر من ممارسة سياسية للعادة السرية، وبمعنى آخر لا يعدو أن يكون خداع نفس. كما أن

(*) الرأى العام ١٩٦٨/٤/٣٠.

الافتراض بأن اقصاء القوى الحديثة عن المشاركة الفاعلة فى العمل العام دون أن تكون هناك ردود فعل من هذه القوى هو مخادعة للنفس أيضًا لأن دولاب العمل فى الدولة الحديثة يعتمد اعتمادًا كاملا على هذه القوى. أما اخراج الشيوعيين من محيط العمل الشرعى العلنى فلن يؤدى بهم إلا إلى استهاج الطريق غير الشرعى، كان ذلك هو الطريق الانقلابى أو العمل السرى الذى لايهدف إلا لتخذيل السلطة واقتلاع الأرض من تحتها. ما الذى بقى لأهل الحكم بعد ذلك ليتلاوموا من حوله؟ بعد أن ياتوا موقنين بأن الأمرقد استتب لهم بإقرار الدستور على الوجه الذى أرادوا. وبصرف النظر عن معارضة المجموعات الإقليمية (بما فيها الجنوب) لذلك الدستور؟ لا شك فى أن الذى يتملكه هذا القدر من الغرور لن يأمن العثار ولن يدرك ما يخبئه له الغد.

الاشتراكية.. سمك، لبن، تمر هندى

نجىء من بعد إلى الهموم التى كانت تستغرق قوى اليسار المعارض، ماهى؟ واحدة من كبريات الهموم، صدق أو لا تصدق، كانت هى تحقيق الاشتراكية عبر الدستور الذى يقوم على التعددية؛ ولم أجد من يدلنى بعد عن بلد واحد اختار النمط التعددى فى الحكم ثم سعى لأن يقسر على الدستور الضابط لذلك النظام التعددى أيديولوجية معينة، أو منهجًا فكريًا معينًا، أو نظامًا اقتصاديًا معينًا. فتضمين المناهج الأيديولوجية فى الدساتير أمر لا تعرفه إلا الأنظمة الأيديولوجية مثل الدول الشيوعية فى أوروبا وآسيا أو الدول ذات التنظيمات السياسية المفردة أو الغالبة والتى انتهجت لنفسها منهجًا فكريًا معلومًا.

الاشتراكية التى ورد النص بشأنها فى موضوع دستور السوان كانت شيئًا اشبه بما يسميه أهل مصر «سمك لبن، تمر هندى» وكما أوردنا من قبل اشارات المادة الأولى ومن ذلك المشروع إلى أن «السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية تقوم على هدى الإسلام». ومن الطبعى أن يلاقى مثل هذا النص نقدًا عنيفًا ممن لا يؤمن بهذا التوجه، خاصة بعد أن أصبح الحديث عن الاشتراكية محل مزايدات من الناس لو التقى الواحد منهم بالاشتراكية فى رائعة النهار لما تعرف عليها. ومن الجلى أن الذين دعوا لتأطير الخيار

الاشتراكى دستوريًا كانوا يحسبون بأنهم يترجمون شعارات أكتوبر والتى كانت، فى جانب منها، دعوة إلى تحرير الاقتصاد الوطنى، وتحقيق العدالة الاجتماعية. بيد أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق بإعلان موقف، أو تبنى شعار حتى وإن ضمن الشعار فى صلب الدستور، وإنما تتم عبر البرامج العملية التى تعيد التوازن للاقتصاد القومى، وتنهى الاستغلال والتبعية لنظام عالمى غير عادل بسياسات واقعية، وتوجه عائد التنمية للأقاليم المهمشة حتى تُرد ظلامات أهلها وتُمكن من أن تلعب هى الأخرى دورها فى الإنتاج من الفعالية. ولا سبيل لإعادة هيكلة الاقتصاد بهذه الصورة إلا أن ترجمت هذه المبادئ فى برامج عملية تطبقها الأحزاب التى تجىء إلى الحكم عبر هذا الدستور، فهل كان هناك من بين أحزاب السودان الغالبة من اتجه تفكيره إلى ذلك ناهيك عن تنفيذه؟ ومَرة أخرى لانتحدث هنا عن الرايات والشعارات وإنما عن البرامج التفصيلية العملية. لهذا فإن الاصرار على تضمين الإشارة للاشتراكية فى الدستور ما كانت لتحقق شيئًا أكثر من ارضاء الغرور والعقائدى لدعاتها.

إن مكان مناهج الحكم فى الأنظمة التعددية هو برامج الأحزاب، لأن النظام التعدى بطبيعته يتيح الفرصة للحزب الاشتراكى تمامًا مثل الحزب المؤيد لفكر الرأسمالى لكيما يصطرعا على الحكم ومتى ما ارتقى الواحد منهما إلى دست الحكم، على هدى مبادئه وبرامجه، أخذ فى تنفيذ مادعا إليه وانتخب بموجبه. مثال ذلك ما صنعه حزب العمال عندما استولى على الحكم فى بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية برئاسة كلمنت اتلى والذى يحسبه كثيرون واحدًا من أعظم رؤساء الوزارات فى بريطانيا على الرغم من كل ما كان يوحى به مظهره المتواضع(*). جاء أتلى للحكم وهو عازم على تنفيذ أفكار الفابيين

(*) كان اتلى بسيطًا فى مظهره وفى تعبيره لدرجة حملت احد النواب المحافظين للقول فى مجلس العموم بأن ذلك الرجل لوجاء للبرلمان ليعلن تفجير الثورة البريطانية لأدلى ببيانه بنفس البساطة التى يعلن بها تغييرًا فى جدول سيرقطارات السكك الحديدية البريطانية. ولا شك فى أن تواضع أتلى كان هو سر قوته، إذ إنه جاء إلى رئاسة حزبه كرئيس مؤقت حلاً للصراعات التى كان يشهدها حزب العمال يومذاك والتى أذكى شرارتها تطرف الزعيم العمالى كير هاردى ضد السياسى العمالى النابه رامزى ماكدونالد. ومع ذلك بقى أتلى (الرئيس المؤقت) فى تلك الرئاسة عشرين عاما سيطر خلالها على أجندة السياسة البريطانية لربع قرن من الزمان.

التى تبناها منذ مطلع القرن وهى الأفكار التى لخصها بيانهم المشهور «اخترت الاشتراكية» ولم يجد البيان الفابى طريقه إلى التطبيق إلا على يد اتلى القصير المتواضع، على الرغم من كل الحدة التى صحبت إعلان البيان والتى عبرعنها برنارد شو بقوله : «أن الراسمالية قد مزقت المجتمع إلى طبقتين متصارعتين ومن الخير لنا أن نجابه حربًا اهلية بدلا من أن نعيش قرنًا آخر من المعاناة كالقرن الذى عشناه»، وقد استهدى اتلى فى تطبيق البيان بتقرير اللورد وليام بيفردج مهندس مجتمع الرفاهية (Welfare State) فى بريطانيا(*).

لم يملك تشرشل الذى أعقب اتلى فى الحكم مرة أخرى فى موطن الديمقراطية الليبرالية إلغاء أية واحدة من مشروعات الضمان الاجتماعى إلا أنه سعى لإيقاف سياسة حزب العمال فى التخلص من المستعمرات وهو يدلى بقوله الشهر: «لم أصبح وزيرًا أولا لحكومة صاحبة الجلالة لأقوم بتصفية امبراطورية صاحبة الجلالة» وقد تبدل موقف حزب المحافظين عقب تولى هارولد ماكميلان لرئاسة الوزارة وإعلانه المهم فى بريتوريا فى مطلع الستينيات بأن رياح التغيير قد أخذت تهلب على العالم ولاسبيل لبريطانيا لأن تصدها(**). ويبدو أثر سياسات العمال على حكومة المحافظين أكثر وضوحًا فى تبنى

(*) نادى بيفردج بتلك الأفكار خلال عمله فى كلية باليول باكسفورد ثم طورها عندما أصبح مديرًا لمدرسة لندن للاقتصاد إلى برامج عملية لتنظيم المجتمع الصناعى تضمنها كتابه «العمالة الكاملة فى المجتمع الحر». هذه الأفكار هى عماد التقرير الذى قدمه لمجلس العموم تحت عنوان «الضمان الاجتماعى والخدمات الملحقة» (Social insurance and allied Services) والذى أصبح أساسًا لنظام الضمان الاجتماعى، وقانون التعليم لعام ١٩٤٤، ومشروع الخدمات الصحية المجانية، وبرامج الإسكان الشعبى التى أعيد فى إطارها تعمير مليون دار خربتها الحرب، وبذل الثقافة للجماهير، وإعادة تأهيل مليون جندى عائد من الحرب وإحكام سيطرة الدولة على النظام المصرفى والقمم الاقتصادية، وبداية تقليص الظل الإمبريالى على العالم بدأ بمنح الهند، درة التاج البريطانى استقلالها.

(**) لا ريب فى أن موقف ماكميلان ذلك كان استجابة لضغوط الدول حديثة العهد بالاستقلال فى آسيا وإفريقيا خاصة فى أروقة الأمم المتحدة والتأييد الكبير الذى لقيته تلك الضغوط من الاتحاد السوفيتى مما قاد إلى إصدار قرارها المعروف بإنهاء الاستعمار (Decoloniazation Resolution) إلا أن استجابة ماكميلان لدواعى التغيير لا تكشف فقط عن واقعيته (وهى واقعية لم يشاركه فيها تشرشل أو إيدن) وإنما تكشف أيضا عن الأثر الذى تركته سياسات أتلى الاشتراكية على حزب المحافظين على الصعيد الخارجي.

تلك الحكومة لجانب كبير من سياسات العمال حتى إن بعض الغلاة الحقوا بما كميلان ورآب تهمة العمالة للاشتراكية(*).

إن الذى نورد عن حزب العمال هو مثال لكيف استطاع دعاة الاشتراكية فى موطن الدستور الذى نقلناه بل وفى قلعة الرأسمالية الأوروبية تطبيق مايدعون إليه فى ظل نظام تعددى دون أن يثير هذا ثائرة غلاة المحافظين لأن أهل بريطانيا جميعًا قد ارتضوا مبدأ الاحتكام إلى الشعب، والرضا بحكمه. ولو كان لبريطانيا دستور مكتوب وسعى أولئك المحافظون الغلاة لتضمين ذلك الدستورنصًا يحمى النظام الرأسمالى لقاد الأمر إلى حرب أهلية مستمرة، وقد شهدنا كيف أن جورج برنارد شو كان ينذر بمثل تلك الحرب، ولهذا لم يجرؤ الخصوم الفكريون للاشتراكية مثل: تشرشل، وماكميلان على إلغاء تلك البرامج الاشتراكية عندما أصبحت مكتسبات ثابتة للغالبية من الشعب مثل برامج الضمان الاجتماعى، والخدمات القومية الصحية، والتأمين الاجتماعى لأرباب المعاشات.

أقرب إلى واقعنا تجربة الهند ذات النظام الديمقراطى التعددى، ولهذا يفيد أن نستبين كيف طبقت الهند المناهج الاقتصادية ذات المنحى الاشتراكى أو ضمنتها فى الدساتير؟ فى واقع الأمر لم تحل التعددية الهندية دون ممارسة الأحزاب اليسارية المتطرفة بما فيها الحزب الشيوعى لنشاطها العلنى؛ بل ظل ذلك الحزب، بجانب أحزاب ماركسية عديدة يخوض الانتخابات القوية والإقليمية مما قاد إلى انتصاره أكثر من مرة فى بعض الولايات مثل ولاى كيرالا(**).

وتعتبر كيرالا من أكثر مناطق الهند كثافة سكانية، ومن أكثر الولايات الهندية تقدمًا من ناحية التعليم إذ تبلغ نسبة المتعلمين فيها ٧٥٪ من رجال و ٦٥٪ من النساء، وتضم

(*) فى كتاب صدر أخيرًا يتضمن الرسائل المتبادلة بين اللورد بيفربروك وبراندن براكن (وهما من أهم وزراء حكومة تشرشل الائتلافية فى فترة الحرب) كتب براكن لبيفربروك فى السابع من أكتوبر ١٩٤٦ يقول إن ماكميلان وصديقه راب بتلر «اشتراكيان مندسان» فى وسط حزب المحافظين لأنهما يؤيدان سريا قرارات تأميم السكك الحديدية والغاز والكهرباء.. وفى ذلك لم يجاف براكن الحقيقة إذ أن بتلر هو صاحب الميثاق الصناعى والذى كان يهدف من ورائه إلى حمل حزب المحافظين على التجارب مع المد الاشتراكى الصاعد.

(**) تقع ولاية كيرالا فى ساحل مالابار، وقد اقتطعت من ولاية مدارس فى عام ١٩٥٦ وضمت إليها بعض الإمارات الصغيرة المجاورة فى الجانب الغربى من شبه الجزيرة الهندية.

معاهدها العليا خمسين معهدًا صناعيًا ومائة كلية للآداب والعلوم. وقد لعبت الحكومات الشيوعية التى تعاقبت على حكم تلك الولاية دورًا مهمًا فى نشر التعليم، وتعميم الخدمات الصحية، واشاعة الثقافة دون أن تصبح دور العلم تلك مدارس لتدريب الكادر او نشر الاشتراكية العلمية. وعلى سبيل المثال أصبحت تلك الولاية هى الأولى بين كل ولايات الهند فى تنفيذ برامج محو الأمية بنسبة ١٠٠٪ مقارنة بمتوسط قومى لا يتجاوز ٦٤٪.

ويصدق هذا أيضًا على ولاية غرب البنغال التى تضم مدينة كلكتا أكبر مدن الهند والتى ظل يحكمها مايسمى تحالف جبهة اليسار(*) خلال الدورات البرلمانية الأربع الأخيرة (أى على مدى خمسة عشر عامًا). طوال هذه الفترة تركزت جهود الحكومة اليسارية على إزالة الصراعات العرقية، وتطبيق الإصلاح الزراعى مع اهتمام خاص بالارتقاء بحياة الفلاح المنتج، ودعم القطاع الخاص الإنتاجى مما جعل من رئيس الوزراء الماركسى جيوتى باسو شخصية مقبولة لدى الفلاحين كما لدى الصناعيين ورجال الأعمال على حد سواء. على الرغم من أن باسو قد بقى ثابتًا على عقيدته الماركسية التى عاد بها من بريطانيا فى صباه عقب إكماله الدراسات القانونية إلا أنه لم ينجح إلى إعلان البنغال ولاية اشتراكية ناهيك عن الدعوة لاشتراكية عموم الهند. وكثيرًا ما رد باسو على سائليه عن كيف استطاع التوفيق بين ماركسيته وسياساته الاقتصادية التى تمنح دورًا مهمًا فى الإنتاج للقطاع الخاص بقوله بأن: «الاقطاع حقيقة كما أن الراسمالية حقيقة فى الهند. لهذا فلا بد للذى يسعى إلى الارتقاء بحالة الجماهير من التعامل مع الواقع بصرف النظر عن الشعارات» وهذا هو الرأى نفسه الذى انتهى إليه سكرتير عام الحزب الشيوعى نامود بريتاد حين قال بأن: «الحياة كلها حلول وسطى، وأن دور الشيوعية الحقيقى هو معالجة مشكلات الحياة كما هى فى واقع الناس لا فى تهويمات الفلاسفة».

(*) تنضوى تحت راية هذا التحالف تسعة أحزاب شيوعية.

وعلنى أشير فى هذا المقام، إلى واقعه مما مررت به من تجارب، وكان ذلك فى نيودلهى التى ذهبت إليها لاشارك رئيسة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية فى تقديم تقرير تلك اللجنة للحكومة الهندية. ففى حفل أقامه رئيس الوزراء (راجيف غاندى) على شرف وفد اللجنة الزائر أرادت لى الصدفة أن أجلس بجوار أقدم ممثلى الحزب الشيوعى الهندى فى البرلمان، وقد درج التقليد فى الهند على دعوة ممثل لكل حزب فى البرلما، بما فى ذلك الأحزاب المعارضة، لكل الحفلات الرسمية التى يقيمها رئيس الوزراء للوفود الزائرة. بينى وبين ذلك النائب الشيوعى دار حوار استذكر منه سؤالى له: «لماذا لم يحاول الشيوعيين تطبيق أفكارهم فى الولايات التى استولوا فيها على الحكم مثل ولاية كيرالا» كان رد النائب الشيوعى بأن الأحزاب الشيوعية فى الهند أكثر صدقًا من غيرها فى تحقيق السياسات التى تهم الجماهير مثل توفير العمل للعاطلين، والتطبيق الفعال لبرامج الإصلاح الزراعى، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين فى مجالات الصحة والتعليم، إلا أن الشيوعى يعرف جيدًا بأنه سيهدم الدستور الذى ارتضاه أن ذهب إلى ما هو أبعد من هذا مثل الدعوة إلى تأميم الملكيات الخاصة أو مصادرتها لأن دستور الهند يعترف بالملكية الخاصة ولا يبيح مصادرتها إلا فى حالات المنفعة العامة التى يجيزها القانون وتقرها المحاكم. ومضى الرجل يقول بأنه من الغباء بمكان أن تصدر قانونًا فى ولاية وأنت تعرف أن من حق أى مواطن فى تلك الولاية يضار من ذلك القانون اللجوء إلى المحكمة العليا للطعن فى دستورية القانون والانتصار فى دعواه.

.. وقضايا على هامش الهامش

ولئن عددنا التعاضل اللفظى حول الاشتراكية عراكًا فى غير معترك، فإن تلك القضية لم تكن وحدها هى القضية المفتعلة. فقد شغل الناس أيضا زمانًا طويلا بقضايا هامشية أخرى بل هى فى هامش الهامش. واحدة من هذه القضايا كانت هى موضوع الخيار بين النظام البرلمانى الذى عرفه السودان والنظام الرئاسى، وقد احتل الجدل بشأنها فى الجمعية التأسيسية موقعًا أكثر مما احتلته القضايا الأساسية: قضايا الوحدة الوطنية

والتنمية. كان ذلك جدلا غير ذى موضوع، فلا النظام الرئاسى ولا النظام البرلمانى يحققان بمفردهما الاستقرار. ونعيد القول بأن الاستقرار لن يتحقق إلا عبر الوفاق الوطنى على ماهية السودان ووسائل إدارته والتراضى على الأحكام الضابطة لهذا، ثم احترام أحكام اللعبة متى ما استقر الناس على تلك الأحكام. ويضيع ساسة السودان الوقت الغالى النفيس أن احتسبوا بأنهم قادرون على اختراع العجلة منجديد، ففى تجارب العالم من حولنا نماذج للنظام البرلمانى فى بلاد عديدة تحقق عبرها الاستقرار وسلامة الحكم ونماذج أخرى للنظام الرئاسى لم تحقق استقرارًا. لهذا لا يمكن القول بأن فقدان الاستقرار فى السودان يعود إلى نقص كامن فى النظام البرلمانى، أو أن الاستقرار سيشيع فى ربوع السودان متى ما اختار أهله النظام الرئاسى.

ففى الهند، مثلا، نظام برلمانى ثابت مصدر ثباته أن رئيس الجمهورية فيه يعرف مكانه كسلطة رمزية ومرجع وطنى عندما تتأزم الأمور. ولا يتجاوز دوره الأمور الرمزية والمراسمية إلا فى الحالات التى يتهدد فيها النظام الدستورى بالانهيار، فى الوقت ذاته يمارس رئيس الوزراء سلطاته الإدارية والسياسية فى ذلك النظام دون تخذيل. فما تجارب أهل السودان مع النظام البرلمانى الذى اختاروه بأنفسهم؟ هل احترموا قواعد لعبته وأحكامها حتى يصح لهم القول بأن ذلك النظام قد فشل لعدم ملاءمته لواقع السودان؟ جوابنا بالنفى، ويكفى ما أشرنا له من قبل من صراع حاد شهدته محافل السياسة بين رئيس الوزراء ورئيس مجلس الدولة حول أدنى الأمور درجة فى سلم أولويات الحكم ألا وهو تمثيل السودان فى مؤتمرات القمة فى الخارج علمًا بأن ممارسة السلطة التنفيذية بشقيها الداخلى والخارجى هى حق رئيس الوزراء فى النظام البرلمانى؛ كل هذه كانت ممارسات لا ترسى أى تقليد دستورى حميد ولا تكسب الدساتير القائمة من الاحترام.

وعلى كل فقد انتهى ذلك الصراع الهامشى باستقرار رأى أغلبية أعضاء اللجنة القومية من الحزبين الغالبين فى الرابع من مايو ١٩٦٩ على النظام الرئاسى على أن

يتجنب رأس الدولة انتخابًا مباشرًا للاقتراع السرى والأغلبية المطلقة للناخبين الذين يدلون بأصواتهم، فإن لم تتوفر تلك الأغلبية فى الاقتراح الأول اعيد الاقتراع بين المرشحين اللذين احرزا اكبر عدد من الأصوات على أن تتم انتخابات الإعادة خلال أسبوعين من ظهور النتيجة إلا أن كان هناك مانع طبعى، وفى هذه الحالة تجرى الانتخابات فى أقرب فرصة على الا يتجاوز ذلك ستة أشهر. كان هذا القرار هو قرار الأحزاب الغالبة أما الأحزاب الإقليمية وعلى راسها الجنوبيين والقوى اليسارية فقد كانوا أكثر ميلا إلى النظام البرلمانى.

إن الذين دعوا لتبنى النظام الرئاسى كبديل للنظام البرلمانى (وكلا النظامين يصلحان أن أحسن تطبيقهما) كانوا فى عجلة من أمرهم على ترشيحات الرئاسة ولهذا لم يتئدوا قليلا للتبصر فيما كان يدعو له أصحاب النظام البرلمانى. بدأت الصحف يومذاك تتحدث عن مرشحين للرئاسة قبل إقرار الدستور هما الإمام الهادى والزعيم إسماعيل الأزهرى، وسرعان ما انضم إليهما مرشح ثالث هو السيد بابكر عوض الله الذى اختارته قوى اليسار مرشحًا لها لتلك الرئاسة. وما كان المرء ليضطغن شيئًا على دعاة النظام الرئاسى لو فعلوا ما فعله الجنرال أوباسانجو فى دستوره الذى تخلى بموجبه عن الحكم فى نيجيريا، أو لو سعوا لما يسعى الرئيس النيجيرى الحالى إبراهيم بابنقيدا لتطبيقه، فكلا الدستورين النيجيريين يتحدثان عن اختيار رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة فى انتخابات عامة للرئاسة تتم على صعيد القطر على أن يصحبها تأييد للرئيس المتخب من ثلثى أصوات ممثلى برلمانات الولايات. ما فعل الرئيسان النيجيريان هذا إلا لضمان سلامة التأييد الشعبى للرئيس المنتخب على صعيد القطر، وانتفاء تهم هيمنة الأقاليم الأكثر عددًا وأمتن تنظيمًا على الأقاليم الأخرى.

بيد أن لهفة الأحزاب التقليدية فى التعجيل بإصدار الدستور قد بلغت حدًا بعيدًا خاصة عند امتناع التكتلات الإقليمية والقوى الحديثة عن مساندته وافلاحها فى كسب تأييد بعض مناصرى الأحزاب الحاكمة. لهذا اجتمعت قيادات تلك الأحزاب فى القصر

الجمهورى مساء الأحد الرابع من مايو ١٩٦٩ لتخرج على الناس بقرار يقول: «بأنه إن لم تفلح الجمعية التأسيسية فى إقرار مشروع الدستور فلا بد من عرض الدستور على استفتاء شعبى» والاستفتاء مع ديمقراطيته، أمر لم يقل به الدستور أو يجرى عليه وفاق وطنى(*) ويفترض المرء أن ذلك الاجتماع الذى وصفته الصحف اليومية بالخطورة قد انعقد لمناقشة الأسلوب الذى تحل به الأحزاب مشكلة القوميات، أوقضية أهل الأقاليم، أو دعاوى أصحاب «النعرات العنصرية» أو قضية الجنوب (سمها ما شئت أن تُسمها) باعتبارها أخطر القضايا؛ كما يفترض أنه ربما انعقد للوصول إلى الحد الأدنى من الوفاق حول التوجه الاقتصادى للنظام، أو مناهج العمل للخروج بالسودان من أزمة تخلفه، أو وسائل مشاركة القوى الحديثة فى السياسة من بعد أن أخذت تتململ بسبب عدم مشاركتها فى صنع القرار، لاهذا ولا ذاك، اجتمع قادة السودان للتشاور حول صيغة التحالف بين الحزبين الحاكمين، حتى يبقيا فى الحكم إلى حين إكمال الدستور الذى سيقود من يقود إلى سدة الرئاسة، ويبدو أن هذا الأمر كان من الأهمية بمكان لدى هؤلاء الحاكمين إذ إن الشريف حسين الهندى عندما أبلغ نبأ تأجيل الاجتماع عن الموعد الذى كان مقررًا له (مساء الأربعاء ٣٠ إبريل ١٩٦٩) إلى يوم الأحد الرابع من مايو عبر فى تصريح صحفى عن «امتعاضه وكدره البالغ» لهذا التأجيل(**).

وفى لهفتها تلك على انتخابات الرئاسة ذهبت الأحزاب (بهدف استمالة أهل الجنوب) إلى ابتداع شىء اسمه نواب رئيس الجمهورية يعينهم رئيس الجمهورية، وهذا موضوع حشر حشرًا فى مسودة الدستور، فمشروع الدستور الأساسى لم يكن يتضمن شيئًا عن منصب نائب رئيس الجمهورية؛ على النقيض تمامًا نصت المادة ٥٨ من المشروع على تولى رئيس الجمعية الوطنية أعباء رئيس الجمهورية إذا خلا منصبه بالوفاة أو فقدان الأهلية أو العجز الدائم عن العمل، وذلك حتى يتم اختيار الرئيس الجديد، فطن لهذه الخدعة

(*) شارك فى ذلك الاجتماع الخطير، السادة الهادى المهدى، محمد عثمان الميرغنى، إسماعيل الأزهرى، الصادق المهدى، على عبد الرحمن، الشريف حسين الهندى، عبد الحميد صالح.

(**) الرأى العام ١٩٦٩/٥/١٤.

وعبر عنها أرصن تعبير الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد فى رسالة لجريدة الرأى العام(*) كتب فيها متسائلاً: «لماذا برزت فكرة منصب نائب أو أكثر فى هذا الظرف بالذات بعد أن كانت تجد معارضة شديدة من الحزبين الحاكمين حتى وقت قريب؟ ولماذا برزت هذه الفكرة بعد أن قطعت لجنة الدستور شوطًا بعيدًا حتى انتهت من الباب الرابع كله والذى يحدد بالتفصيل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية واختصاصاته وخلو منصبه ومن يخلفه عند خلو هذا المنصب.... إنها المساومات السياسية وحدها، وليست هى مصلحة البلاد العامة، إنها مصلحة ظرفية طارئة تتعلق بكسب الأصوات لانتخابات الرئاسة القادمة. إنها محاولة مكشوفة من أجل كسب أصوات الجنوب وهو اتجاه برز بشكل واضح فى الاقتراحات التى قدمت ليكون أحد هؤلاء النواب جنوبيًا، وما علموا أنهم بذلك يزيدون مشكلة الجنوب تعقيدًا فى سودان الغد. وإنهم سيثيرون نعرات قبلية وعنصرية جديدة ستدفع حتما إخواننا فى غرب السودان أو شرقه أو شماله بأن يكون من بينهم نائب للرئيس».

على ذلك المقال قام بالرد النائب الاتحادى حسن الماحى وهو صاحب الاقتراع بتعديل الدستور ليتضمن النص على خلق منصب نائب الرئيس. ذكر الماحى أن خلافة رئيس الجمعية الوطنية لرئيس الجمهورية، عند خلو منصبه، «خطأ دستورى وقانونى إذ إن منصب رئيس الجمهورية منصب تنفيذى، وإن منصب رئيس الجمعية الوطنية منصب تشريعى... وهذا الازدواج يتنافى مع المبدأ الدستورى المعروف والقائل بفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلا تامًا ومن الخطأ أن يتولى المشرع السلطة التنفيذية ولو ليوم واحد». وأخطأ النائب المحترم فى حكمه الجزمى هذا خطأ فاحشًا إن لم يكن من رجال القانون، وكشف عن مقاتله إن كان واحدًا منهم. فدستور أمريكا، وهى

(*) كان هذا أيضًا هو فحوى مقال الأستاذ على حامد فى بابه اليومى «فى الصميم» (الرأى العام ١٤/٥/١٩٦٩) وإن آثرت الاستشهاد كثيرًا بما كتب على حامد فلان عليا كان هو صفى الأزهرى، وخل يحيى الفضلى، وقطب الأشقاء، ورئيس تحرير جريدة المؤتمر. ولهذا فلا هو بالمتهم فى دينه حتى يقال إنه يتحدث عن الحكام «المؤمنين» بلسان أهل الإلحاد، ولا هو بالمشكوك فى وفاته للزعيم وللحزب وللطائفة حتى يقال إنه لا يعبر إلا عن رأى «الحاقدين».

دولة يقوم نظامها على الفصل بين السلطات بجعل من نائب رئيس الجمهورية، بحكم منصبه، رئيسًا للمجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) لا ليوم واحد وإنما طوال مدة ولايته. واهم من هذا دستور فرنسا الذى يقضى بتولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة الجمهورية فى حالة تخلى الرئيس، وقد فعل هذا رئيس مجلس الشيوخ الآن بوهير عقب استقالة ديغول؛ وما قولنا بأهمية التجربة الفرنسية إلا لأن نظرية الفصل بين السلطات التى تحدث عنها النائب هى نظرية ولدت فى فرنسا على يد مونتسكيو وليست بنظرية «نابعة من تراثنا».

كان هذا هو مدى الاستهانة التى عولجت بها قضية الدستور ولهذا لم يظلم الناقدون الأحزاب شيئًا عندما قالوا بأن كل تفكير هؤلاء الحكام كان محصورًا فى من سيكون رئيس الجمهورية «أما السودان ومستقبل السودان فهذا أمر لا يهتم له أحد»(*). للراد على هذا الاتهام تصدى السيد الصادق المهدى فى حديث لنفس الجريدة فى الحادى عشر من شهر مايو ١٩٦٩ دافع فيه عن اجتماع القصر قائلا إن السودان ظل « منذ أن حُلت الجمعية فى فبراير ١٩٦٨ يعانى من ثغرة كبرى هى أن أوضاع الحكم فى بلادنا لا علاقة لها بالدستور المؤقت الذى نحكم به فأصبح لزامًا علينا أن نجد سبيلا لتنظيم ما سكت عنه الدستور حتى لا تعم الفوضى»؛ ثم مضى يقول بأن «اتفاق الحزبين الكبيرين هو اتفاق سياسى على نحو ميثاق أكتوبر» ولا يملك المرء، إلا أن يختلف مع السيد الصادق المهدى فى هذا الرأى، لأنا أن كنت قد فهمنا غياب الحزب الشيوعى عن اجتماع القصر لأنه ليس من الأحزاب «ذات الوزن» فى تصنيفات السيد الصادق يومذاك، وفهمنا غيبة النفايات عن ذلك الاجتماع لأنها ليست إلا تجمعات «ظرفية» فى رأى أهل الأحزاب يومذاك وبعد ذلك، إلا أننا لا نفهم غيبة التكتلات الإقليمية التى شقت عصا الطاعة على الأحزاب عنذلك الاجتماع، فأين كان مؤتمر البجة؟ وأين كان اتحاد جبال النوبة؟ وأين كانت جبهة نهضة دارفور؟ وأين كانت أحزاب الجنوب حيث الحرب الضارية؟ بل أين كان

(*) على حامد: الرأى العام ١ إبريل ١٩٦٩.

أقرب الناس من رجالها للسيد الصادق الا وهو وليام دينق؟ وفي اعتقادنا أنه إن كانت هي السودان مشكلات «تعم معها الفوضى» حسب قول السيد الصادق، فقد كانت تلك هي مشكلات المحرومين او من يحسبون انفسهم محرومين في الجنوب والشرق والغرب؛ وإن كان هناك ما سكت عنه الدستور المؤقت وكان على اجتماع القصر استنطاقه، حسبما قال السيد الصادق ايضًا، فإنما هو مشكلات هؤلاء جميعًا كما يبين مسلسل الصراع السياسي منذ بدايات عهد الاستقلال. لهذا لم يبالغ من قال بأن المسائل التي اجتمع ساسة القصر لحسمها، والتي ظن السيد الصادق بأن حسمها سيعين على الاستقرار، لم تكن أكثر من اقتسام الحكم وتوزيع الأدوار بين الحزبين الحاكمين، لا نقول هذا بغرض اتهام قادة الأحزاب بتغليب المصلحة الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية ولكننا نملك اتهامهم بسوء التقدير أن حسبوا بان وفاق الحزبين الغالبين هو المفتاح السحري لحل كل مشكلات السودان.

ديجانقو وإدمان الموت

ذلك هو الذي كان يدور قبل أسبوع واحد من تحرك الجيش في مايو ١٩٦٩ وبعد ستة أعوام من عودة الجيش إلى ثكناته بعد سقوط نظام عبود، وتلك كانت هي حالة التمزق والشتات واختلال النظر التي رانت على العمل الوطني قبيل انقلاب مايو. ومن مثل «خلف» في تصوير ذلك المشهد الزري بالكلام الرصين، كتب الشاعر خلف الله بابكر للرأي العام في الخامس عشر من مايو ١٩٦٩ يقول:

الناس في محن شتى وساستهم
لا يعلمون وهذى أكبر المحن
قد هام من هام بالدستور يحسبه
من مطلب الناس ضاع الناس في الوطن
والناس لاتأكل الدستور لو خرجت
تشكو من الجوع في سر وفي علن

وكل شىء غـــلا فى ســــوق ثمـنا

إلا ابن آدم اضـــحى غــيـــر ذى ثمـن

يـا آخــــــر الـزمـن المنكـود يـا زمـن

مـــاذا فـــعلت بنا يـا آخـــر الـزمن

لم يجد الرأى العام من تعليق على هذا الشعر الفحل أبلغ من قول أبى الطيب:

افـــاضل الناس اغـــراض لذا الـزمـن

يخلـو مـن الهـم اخـــلاهـم مـن الفـطن

وإن كان ذلك هو الفيلم المأسوى الذى ظل الناس يشهدون على شاشة السياسة إلا أن رواد دار الخيالة من أهل العاصمة فقد كانوا يتطلعون لمشاهدة فيلم آخر من النوع الذى يقيم النظارة ولايقعدهم؛ كانت سينما كوليزيوم بالخرطوم تبشر بذلك الفيلم على صحفات الصحف وفى إعلانات الحائط التى تقول «ترقبوا ديجانقو» وما علم أهل السياسة بديجانقو الآخر الذى كان يترجاهم فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩.

خلال تلك الفترة كنت أعمل فى منظمة اليونسكو بباريس سعيدًا بما أعمل، وراضيًا بما حبانى الله من سرارة العيش، وهانئًا بالحياة فى مدينة يتنسم المرء عبير الحضارة فى طرقاتها. وكان ذلك هناك من صحابى فى الخرطوم من يغبطنى ولا أقول يحسدنى على ما أنا عليه، فما عرفت نفوس صحابى الأقربين الحسد. من أولئك الأصدقاء الطبيب المرموق الدكتور صديق أحمد إسماعيل الذى كان يحتشد لى فى الضيافة كلما عدت إلى السودان، وهو فى حالته المؤسية تلك، لأخدر مع الأهل والصحاب، بل ولأتابع عن كثب ما يدور فى بلادى مرة بل مرات كل عام. كان الصفى صديق يقول كل ماجمع بينه وبينى لقاء فى داره التى كانت تضم صحابى مع نفر حضير(*) يصدق عليه قول أبى الطيب:

وربمـا يشهد الطعـام معـى   من لا يساوى الخبز الذى اكله

كان صديقى النطاسى يقول: «ما الذى يجىء بك إلى هذه التعاسة من مدينة النور؟» كنت ابتسم والقلب يتمزق من ذلك القنوط الذى كان يريين على حياة أهل الخرطوم؛ إلا

(*) الحضير هو الذى يتحين طعام الآخرين ليشارك فيه دون دعوة.

أن الذى زادنى تمزقًا فى الداخل هو حديث آخر حسب السودان كله بلدًا ممهوشًا لاشفاء له بسبب ما كان يحيط به من ظلام دامس ودليل مدرع لا يرتبأ معهما طلوع فجر. كان صديقى ذلك هو شيخ شعراء السودان بلا منازع، فلا أعرف له فى هذا من ضديد. وكان أكثر ما يحز فى نفسى هو ما استقر عليه أمر ذلك الشاعر الفحل؛ الحياة فى السودان اضحت عنده ادمانًا للموت كتب إلى يجتر ذكريات يوم وبضعة يوم قضيناها معًا فى باريس نتشاجن حول قضايا بلادنا، وابث له حنينى إلى أهلها حتى استدار بما فى قلبى وبما يتملك نفسى خلال لقائنا القصير فى باريس. كتب يقول: «انج سعد فقد هلك سُعيد. وسُعيد هذا، تسمى به كل نبتة عتية - مثلى - فى المستنقع العربى، فإن كنت فى باريس وحننت إلى المستنقع، فأنا إنسان أدمن الموت، وأنا أعيذك - أيها العزيز - من مثل هذا الحنين القتال».

«لقد جاء بنا الفتح العربى إلى هذه الأرض الخبيثة وتبع آباؤنا الأعراب جمالهم إلى السلم الشاحب فى صحراء السودان فأضلهم السراب. والسراب السودانى - وقال الله وحماك - مثل أبخرة المستنقع.

الشمس تطلع فى السودان كاذبة
وليس تنبت غير اليأس والعدم
اثارها الفجر فقاعا اكابده
كأسًا تجف وقفرًا طامسًا بدمى

وختم الشاعر الفحل قوله: «لم تطل صحبتى لك فى باريس إلا ليلة واحدة فى منزلك الأنيس أنا لها أبد الدهر ذاكر، ولكننى كنت مذهولا مشتتًا أحاول أن اختزن لألاء النفوس والكئوس فى قلبى الحزين، أبلغ سلامى إلى كل من تراه، وحسبى هذا من حياة» رحم الله الشاعر الشعبى محمد المهدى مجذوب فقد كان بلاغيًا لا ينحبس عنده قول، وفصيحًا لا ينعجم عليه تعبير، وانتحاريًا فى حبه لوطنه حتى أخذ يتحاشى عن الحياة عندما غلبه الأمر وأعياه؛ كيف لا يعييه الأمر وقد صار شأن الوطن إلى قوم مقحطين لا خل عندهم ولا خمر.

■ ■ ■

الحقبة المايوية

نيرون

إنما يبطش ذو الأمر إذا

لم يخف بطش الأولى ولده أمرا

كل قوم خالقوا نيرونهم

قيصر قيل له أم قيل كسرى

(خليل مطران)

مايو الأولى ١٩٦٩ ـ ١٩٧١
سنوات التزيد السياسى والتشويش الأيديولوجى

... أصبح الصبح تمامًا

هكذا تغنى الحادى، وأنشد الشادى.. وما كان وحده. أشدى وأجاد محمد وردى حادى الثورات وكروان الانتفاضات فى تغنيه للخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩، بل تغنيه ليوم عود الحياة للفجر الذى أطل فى اكتوبر عام ١٩٦٤ ثم وئد قبل اكتمال شروقه. كثر غيره يومذاك قد اعترتهم النشوة التى اعترته، فبعض منهم رأى فى ذلك الحدث خلاصًا من بعد أن اشتد عليه الأمر واستغلق. وبعض آخر توخى فيه سفور شمس يستضاء بها من بعد أن ملأ الظلام على الناس أقطار نفوسهم، وفئة ثالثة ـ كحال الشيوعيين مثلا ـ احتسبت ذلك اليوم بداية لطريق طويل يفضى بهم إلى آفاق طالما كافحوا من أجل الوصول إليها. وكأنا بكل واحد منهم كان يحدو فى داخل ذاته حداء قريبًا من نشيد الحزب الشيوعى المغربى.

ضباب ضباب ولاح الطريق

ونادى رفيق قلبى رفيق

بيد أن كل هؤلاء، من اعترته منهم النشوة بالفجر الجديد أو الذى استبشر منهم يصبح برح معه الخفاء، لم يفعلوا ذلك إلا لفرط ما أصابهم من إحباط، وران على نفوسهم من قنوط وإنتابهم من أذى فى سنوات التمزق التى أعقبت أكتوبر. لا يحتاج المرء إلى كبير عناء، أو فيض من ذكاء ـ بعد كل الذى أوردنا فى الفصول السابقة ـ لكى يتعرف على مصدر هذا الأذى أو دواعى ذاك الإحباط والقنوط، ولهذا فإن الذين أكدوا عقولهم ـ

عقب إبريل ١٩٨٥ ـ فى البحث عن كل شىء على ظهر البسيطة ينسبون إليه مبررات ما وقع فى الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩ كانوا يحسنون فعلا ولونظروا إلى ما هو أدنى من الأسباب، هى أدنى لأنها تتعلق بما كانوا يصنعون فى الحكم وبالحكم، كما ان المؤرخين ومسجلى الأحداث التاريخية الذين انتشروا على الساحة بعد انتفاضة إبريل كانوا يحسنون هم الآخرون صنعًا لو تركوا مناطحة طواحين الهواء، واتجهوا إلى التنقيب فى وقائع تلك الحقبة بل اتجه بعضهم إلى مساءلة النفس عن ما حدا به على الحماس الطاغى أو الخافت لنظام مايو فى تجلياته المختلفة.

كما قلنا فى مقدمة هذه المقالات فإن الستة عشر عامًا من سنوات النظام المايوى لم تعرف مايوًا واحدة وإنما مايوات عددًا، كل واحدة بأبطالها وأشرارها، وكل واحدة بعمقها الشعبى الذى مكنها من البقاء المرحلى. كل واحدة منها وقفت رؤية الرجال فيها أما عند المكسب الحزبى والقطاعى، أو الزهو بالنص الظرفى، أو ارضاء الغرور الأيديولوجى، أو المباهاة بالإنجاز الحسى المشهود دون استبصار آنى أو استشراف مستقبلى لتكلفته المعنوية. والمايوات الشتى التى نتحدث عنها هى مايو ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢، ومايو ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ومايو ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ ومايو ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥. ولم يكن جعفر نميرى هو الرابطة الوحيدة بين هذه المايوات وإنما اندرجت معه، فى كل واحدة من هذه المراحل، النخبة السودانية، العمود الفقرى لهذه المايوات. وقد أسهمت هذه النخبة فى تثبيت قواعد النظام المايوى فى الموقع الذى اختارت أو اختيرت له، والمرحلة التى اختارت أو اختيرت فيها، بجدها وعرقها ودمائها. كان بين هؤلاء الشمالى والجنوبى، والحزبى والنقابى، والإسلامى والعلمانى، والمدنى والعسكرى ولهذا فإن أضحت «المايوية» هجنة فى هذا الزمان من صفوة السودان ستسلم من تلك الهجنة.

الواقع المعيش.. وفجوة الذاكرة

قد يفهم المرء جيدًا مثل هذا التغييب للحقائق أو التعتيم حتى على ما هو أمر عارف فى ساعات انفجار الغيظ المحتقن فى إبريل ١٩٨٥، فتلك ساعات يحكم فيها الناس على

القضايا بالانفعال لا التملى العميق. إلا أن الذى ظل يترجاه الناس من أهل الفكر بعد هدوء العاصفة واستقرار الغبار هو التملى فى الأحداث، بخاصة من جانب أولئك الذين اسهموا فى صنع تلك الأحداث أو شاركوا فى الدفاع عنها، حتى يبينوا للناس ما الذى حملهم بالأمس على تلك المشاركة فى صنع القرار أو الدفاع عنه، ثم من بعد ما هى الظروف الراغمة التى قسرتهم على التنكر لصنائع الأمس؟ أن أهل السودان يتوقون إلى التحليل العلمى للتاريخ لا محاكمة التاريخ بخاصة من أهل الراى؛ كان أهل الراى هؤلاء من أساتذة الجامعات أو كبار الصحفيين، أو غيرهم ممن نصبوا أنفسهم محللين سياسيين لأطول فترة قضاها نظام حاكم فى تاريخ السودان الحديث دون أن يعيد الواحد منهم أيا من أحداث التأريخ الذى روى إلى مصادر مثبتة، أولية كانت أم ثانوية. وما هكذا يقبل الناس على تسجيل التاريخ الاجتماعى والسياسى لأن هدف الباحث فى العلوم الاجتماعية (ومنها علم السياسة) هو إثبات افتراضات مترابطة يمكن أن تفسر فى مجموعها جوانب من السلوك الاجتماعى. مثل ذلك التفسير، لا سبيل له كما لاسبيل لإثبات الافتراضات حوله بالانطباعات الذاتية، أو بتشذير الأحداث، أو بالتخرس.

إن القراءة الواعية المتكاملة للأحداث هى وحدها التى تعين على ابانة التاريخ وتفسير السلوك الاجتماعى؛ فالتأريخ يحلل تحليلا موضوعيًا والنصوص تحكم محاكمة عقلية فيها أدلة الاثبات والإفناد. وحق على الباحثين أن يفعلوا هذا لمصلحة جيل جديد لم يعش تلك الأحداث، ولمصلحة جمهرة الناس التى عاشتها دون أن تملك القدرة على استيعابها استيعابًا متكاملا. كما أن مثل تلك القراءة تساعد على الإجابة عن تساؤلات مهمة من واجبنا أن لا نُعفى عليها بخلق فجوة مصطنعة فى الذاكرة. ومن تلك التساؤلات مثلا: ما الذى حمل الذين أيدوا نظام مايو على تأييده يوم أن أصبح الصبح تمامًا، وما معالم ذلك الصباح المسفر؟ ثم ما الذى تأبوه فيما سبق مايو من نظام حتى انحملوا على تأييد نظامها؟ وما الذى ساق أولئك الذين استكانوا إلى «مايو» دون أن يؤيدوها أو يجاهروا بعدائها إلى تلك الاستكانة؟ ولماذا ظن فى إبريل ١٩٨٥ الذين أزروا مايو فى بداياتها لأنهم تأبوا ماسبقها أن العودة لذلك القديم بصورته التى رفضوها سيكون فيه خلاص

للسودان؟ وإن كانوا يؤملون فى عودة ذلك القديم فى إهاب جديد فما هذا الاهاب الجديد؟ وما الترجمة العملية له؟ ثم ما رؤية أهل ذلك القديم لهذا الجديد الذى سيستحدث على نظامهم الذى ألفوه، أو يقبلونه عن رضا أم سيرفضونه؟ وإن كانت الأولى فما مظاهر ذلك الرضا والقبول فيما عاشته الناس من تجارب عقب ابريل ١٩٨٥ وإلى نهاية يونيو ١٩٨٩؟ وإن كانت الثانية فما القوة التى يملك دعاة التغيير والتجديد لكيما يحملوا بها من «أخذتهم العزة بالاثم» حملانًا على إحداث ذلك التغيير؟

لا نبتغى من كل هذا إلا التحليل الموضوعى لواقعنا بما فيه من ثابت ومن متغير، والثابت هو قضايا السودان المحورية والمتغير هو الاعتبارات الظرفية وسبل الاقتراب من تحليل وعلاج تلك القضايا المحورية، وإن كان فى ذلك المتغير ما يحمل أهل السياسة على تبديل موقف سابق أو إعادة النظر فى حكم قديم لأن هذا أجدى لمعالجة المشكل المحورى فهذا، أمر لا غضاضة عليه بل هو عين الحكمة. أما إن كان تبديل المواقف أمرًا تقتضيه المصلحة الذاتية شخصية كانت أو فئوية أو حزبية يصبح ذلك انتهازية تسقط عن صاحبها كل حق فى أن يكون له رأى فيما كان عليه أو ما يجب أن يكون عليه الحال، بل لا يبقى لصاحبه من حجة يعتل بها فى أى حوار جدى. إن تبديل المواقف استجابة لضرورات السياسة الراغمة، أو نتيجة لإعادة النظر فى التقدير الخاطئ للحسابات بالأمس أمر لا يثير الاستنكار شريطة أن يفصح أصحاب هذه المواقف عن وجه الخطأ فى موقف الأمس ووجه الصواب فى موقف اليوم كما يبينوا للناس ما الظروف الراغمة التى دفعتهم، على كره منهم إلى الانقياد لوضع لم يكونوا راضين عنه مثل تأييدهم للنظام المايوى فى أى وجه من وجوهه.

فى كل هذا لسنا بصدد اصدار أحكام قيمية على هذا الموقف أو ذاك بقدر ما نسعى لأن نبين كيف يكون الاقبال الموضوعى على القضايا حتى يدرك الناس أين تنكبوا الطريق، على افتراض أننا جميعًا ننشد الضالة. ونبحث لنا عن مخرج صدق مما نحن فيه من فواجع. والذى نقول به هو، فى جوهره، دعوة لنقد الذات إن لم يكن تحليلا للذات يتسنى لنا معه تبين مواقع الخطأ والصواب فى المواقف عبر منهج سليم، لأن المنهج

الفاسد لا يزيد الناس إلا اضطرابًا مما يضاعف من الفواجع. وتكاد الظنون تذهب بالمرء حدًا يجعله يقول بأن أغلب الذين تصدوا للكتابة حول نظام مايو، بعد سقوط ذلك النظام، كانوا ممن اعترتهم «الامنيسيا» أى داء النسيان، أو أصيبوا بفجوة فى الذاكرة تحرجًا من التذكرة بالماضى. وأن كنا لا نملك حولا مع النسيان ذى الأبعاد الباثولوجية إلا أن كنا نتمنى أن يلتزم الذين يتحرجون من ذكرحقائق الماضى الصمت عن الحديث وعن ذلك الماضى مثلهم مثل السياسى البريطانى لويد جورج الذى كثيرًا ما كان يدفعه الحرج على أن يقول، كلما بدل من سياساته بصورة يتناقض فيها موقف اليوم مع موقف الأمس: «لا اعتذار ولا تفسير» (no apology and no explanation)، وهذا بلا شك هو موقف رجل يسعى لإنقاذ نفسه مما يمكن أن يورطه فيه التناقض بين الأقوال والأفعال.

نعود إلى يوم «أصبح الصبح تمامًا» مَنْ الذين استقبلوا ذلك الاصباح بالترحاب الحار، وهتفوا له فى الطرقات؟ ومَنْ الذين وقفوا منه وقفة المستريب الذى يتوجس خيفة؟ ومَنْ الذين ناصروه وهم شامتون على من ثُل عرشهم ووهى أمرهم؟ كما من هم الذين ناصبوه العداء منذ اطلالة اليوم الأول؟ وعندما نجنح إلى هذا التفصيل لا نفعل ذلك إلا لأن الذين تناولوا مايو بالتحليل بعد سقوط نظامها هم أخلاط لا أنماط، فالنمط هو لغة جماعة من الناس أمرها واحد. وكان لأغلب هؤلاء الأخلاط رأى إيجابى فى نظام مايو يوم أن نشر النظام لواءه ورأى مناهض يوم أن طوى اللواء. لن نقف بتحليلنا لتأريخ تلك الفترة عند تأييد القوى الحديثة لذلك النظام بحسبانه تأييدًا طبعيًا على الرغم من استحياء الكثيرين ممن ينتسبون لهذه القوى من الاشارة لذلك التأييد عقب سقوط النظام فى إبريل ١٩٨٥. كما لن نقصر الحديث على الشيوعيين الذى يفترض المرء أن تأييدهم للثورة التى أطاحت بنظام قضى بنفيهم إلى سيبريا السياسة السودانية يوم أن أخرجهم عن إطار الشرعية وقسرهم على استتهاج الطريق اللا شرعى، أمر طبعى هو الآخر. وشأن هؤلاء كشأن القلة من القيادات الشابة فى النظام «الوئيد» التى انخرطت فى نظام مايو «الوليد» حال ولادته لأنا ندرك الأسباب التى دفعت تلك القيادات الشابة للانخراط فى نظام مايو، ومن بين تلك الأسباب استنكارها لمواقف زعاماتها من بعض القضايا

المهمة التى طرحتها القوى الحديثة. كما نوهت بأن أى واحد من هؤلاء لم يذهب إليه من موقف ضد زعامات حزبه من فرط حبه للحزب الشيوعى أو ولهه باللينينية؛ وإنما فعلوا ذلك إيمانًا منهم بأن الليبرالية والتعددية التى كان يُدعى زعماؤهم الانتماء إليها أو الالتزام بها تبيح المجاهرة بكل الأفكار والدعوة إليها مما يسقط حق تلك الزعامات فى الحجر أوالحظر على أى فكر.

لن نقف بالحديث عن أى من هؤلاء أو عندهم مجتمعين، وإنما سننتجه به أيضًا نحو مواقف قيادات الطوائف الدينية، ورجالات الأحزاب التقليدية، والأحبار «العلماء» الداعين للحكم بما أنزل الله. وما أكثر ما افتى هؤلاء الأحبار بأن الذى لا يحكم بما أنزل الله فهو ضال، وما أكثر ما قضوا بالا مندوحة لمسلم غيرهم لأن يجتهد فى شرع الله اجتهادًا يناقض رؤاهم، وما أكثر ما كفَروا من أنكر دعواهم، أو استنكر اجتهادهم؟ وشرع الله فى عرف هؤلاء هو ما كانوا يدعون له فى عام ١٩٦٨ وليس، بالقطع، ما جاءت به مايو فى عام ١٩٦٩.

نظام مايو.. والقوى الحديثة

كان موقف القوى الحديثة من النظام واضحًا منذ البداية، فالحزب الشيوعى الذى نُفى نفيًا سياسيًا أغرى به للعمل خارج إطار الشرعية كان فى مقدمة المؤيدين للانقلاب، وما الانقلاب العسكرى إلا وجه من وجوه العمل السياسى الخارج عن إطار الشرعية، بل هو قمة العمل اللا شرعى. نعت ذلك الانقلاب، منذ اليوم الأول لنجاحه، باسم «ثورة مايو» وكان فى مقدمة المؤيدين لتلك «الثورة» العناصر «التقدمية» التى اختارت، عن رضا، لعبة الديمقراطية التعددية وفق أحكام اصطلحت عليها مع القوى التقليدية عقب أكتوبر إلا أنها سرعان ما منيت بالإحباط عندما أخذت الأحزاب الحاكمة تتنكر لشعارات أكتوبر ثم تنقض من بعد كل القواعد الوفاقية المرتضاة لتنظيم الحياة السياسية والمجتمع المدنى. فى هذا الإطار نستوعب، مثلا، اختيار القاضى بابكر عوض الله لرئاسة مجلس الوزراء باعتباره الرجل الذى استقال من رئاسة القضاء احتجاجًا على ما لحق بالقضاء من تحقير من جانب السلطة التنفيذية، ورفض لأحكامها حول حماية الدستور - وبسبب من

هذا - رشحته القوى الديمقراطية الحديثة، لمنازلة الزعيم إسماعيل الأزهرى والإمام الهادى المهدى فى انتخابات رئاسة الجمهورية والتى كانت وشيكة الوقوع. وقد جاء ترشيح بابكر عوض الله لرئاسة الجمهورية من جبهة عريضة ضمت الحزب الشيوعى، والنقابا، وعناصر مرموقة من حزب «الاتحاديين» لم تخف تذمرها بالأزهرى و «اشقائه»(*) لهذا فمن الظلم للتاريخ، كما من الظلم لرجل أكبر خطاياه أنه حُمى لا يحتمل ضيم، الا يجد البعض تفسيرًا لدوره القيادى من مايو غير اتهامه بـ «الاتجاهات الانقلابية».

فى ذلك الإطار أيضًا نستوعب اختيار النظام، منذ البداية، للقاضى عثمان الطيب ليصبح رئيسًا للقضاء، وعثمان الطيب هو القاضى الذى أذهل رفاقه وصحبه عندما استقال من الهيئة القضائية تضامنا مع القاضى عوض الله. وإن كان للقضاة قد عرفوا عثمان رجلاً حليمًا، لا تخشى بوادره إلا أنهم رأوا فيه، عندما مست كرامة القضاء، شدة قلب عند البأس. وينسى مزيفو التاريخ كيف فجرت تلك الاستقالة ما عرفه بأزمة القضاء الأولى بخاصة عندما قرر القاضى الطيب سحب استقالته. استجابة لضغوط الهيئة القضائية ورفض مجلس السيادة طلبه بسحب الاستقالة ومن بين هؤلاء المزيفين بعض من رجال القانون الذين إن جاز لهم أن ينسوا كل شىء فلا يجوز لهم نسيان اجتماع محكمة الاستئناف العليا فى الحادى عشر من إبريل ١٩٦٨ وما دار فيه من حوار بين القاضى الطيب وزملائه.

أما النقابات فقد أفصحت عن تأييدها فى التظاهرة الكبرى التى سيرتها اتحادات نقابات العمال والمهنيين فى الثانى من يونيو ١٩٦٩. فمنذ اليوم الأول لانقلاب مايو أصبحت تلك النقابات، طواعية، هى الدينمو الفكرى للنظام الجديد. وعلى سبيل المثال مبادرة اتحاد الجامعيين بوزارة التجارة بتقديم مذكرة إضافية حول الفساد فى تلك الوزارة وما يجب أن يتجه إليه النظام «الثورى» من إصلاح للوزارة، وهى مذكرة شغلت ثلاث صفحات من جريدة الرأى العام فى صبيحة العاشر من يونيو ١٩٦٩ ولم تترك

(*) التعبير يشير لحزب الأشقاء، مثل الاتحاديين داخل هذا التجمع العريض الأساتذة إبراهيم يوسف سليمان وحسن أحمد عثمان، وخلف الله بابكر، الذى أصبح وزيرًا للحكومة المحلية فى أولى وزارات مايو. كما ضم التجمع أيضًا عددًا من العروبيين الذين كانوا أكثر الناس غبطة بالتوجه «العروبى الوحدوى» للنظام المايوى عند قيامه.

شاردة ولا واردة إلا وحملتها للحكم «البائد» بدءًا بالحديث عن الفساد فى التصديق بكوتات التريكو لمحمد أحمد ملاح، وكوتات الخشب المضغوط لأبى اليسر مدنى، وانتهاء بمكونات الأحذية لصالح إسماعيل وعبد الحكيم طيفور. ومثال آخر مبادرة اتحاد الجامعيين بوزارة المالية بدعوة اتحادات العمال والمهنيين للتفاكر حول تخفيض «الكادر» وإيجاد بديل له، والبحث عن وسائل تركيز وخفض الأسعار.

إلا أن النقابة التى تستأهل منا وقفة خاصة فهى نقابة المحامين. لم تقنع تلك النقابة بالمبادرة بالتزويد الفكرى للنظام فحسب بل انهمكت فى صوغ القوانين لحماية النظام (وهى قوانين سنجىء إليها بعد قليل). وليس هذا وحده هو سبب الوقفة الخاصة، هناك أيضًا طبيعة تكوينها،فقبيل انقلاب مايو شهد المحامون صراعًا عنيفًا بين جناحين، واحد منهما تبنته القوى الديمقراطية المناهضة للنظام البرلمانى التعددى القائم آنذاك والثانى تبنته أحزاب ذلك النظام، أحزاب «الديمقراطية التعددية» و «حكم القانون» وكلا المفهومين يتجافيان مع «الاتجاهات الانقلابية» وكان النقيب المرشح للمجموعة الأولى هو الأستاذ أمين الشبلى بين كان مرشح المجموعة الثانية هو الدكتور عقيل أحمد عقيل، فى ظل ذلك الصراع جرت انتخابات المحامين وانتصر فيها الفريق الذى تدعمه الأحزاب الحاكمة قبل الانقلاب(*)، مع هذا لم يتوان ذلك الفريق عن أن يلعب دورًا مهمًا فى ترسيخ قواعد الحكم «الانقلابى». بالتعاون مع وزير العدل الجديد الأستاذ أمين الشبلى وهو المرشح نفسه الذى أسقط فى الانتخابات لموقع نقيب المحامين فى عهد «الديمقراطية التعددية».

هذا ما كان من أمر التنظيمات الديمقراطية يوم أن وقع «الانقلاب» ـ الثورة فما أمر التنظيمات التقليدية؟ وما أمر الصحافة المقروءة (وقد كانت حرة لم تمسها يد بطش)؟ وما أمر رجال الدين من «العلماء» الذين لم يكلوا من السعى لتديين السياسة والدعوة للحكم بما أنزل الله حسب رؤيتهم الخاصة لشرع الله؟

(*) جاءت نتائج تلك الانتخابات على الوجه التالى (حسب الأصوات) عقيل أحمد عقيل، عبد الله النجيب، أحمد فضل، شوقى ملاسى، جعفر عثمان، هنرى رياض، عبد الرحيم باضاوى، عبد الرحمن يوسف - بجانب احتياطى ضم فتحى حسن كاشف، صديق أحمد خير، شمس الدين اللدر، فوزى التوم، معتصم التقلاوى.

توقفت الصحافة عن الصدور منذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ لتعاوده جميعًا صبيحة الأحد أول يونيو ١٩٦٩، وهى تحلى صفحاتها بعناوين بارزة مثل القصة الكاملة «للثورة» والتأييد الشعبى «للثورة» ومبررات «الثورة» من افتتاحيات الصحف أبدا بكلمة الرأى العام «فى الصميم» للأستاذ على حامد، والذى عرفناه من قبل واحدًا من أكثر رجال الصحافة حماسة فى نقد الوضع السياسى الذى كان قائمًا، ولذا لا يدهشنا أن يكتب ما كتب.. كتب على حامد يقول «اللهم لا شماتة، بل عبرة وتذكيرًا. لقد تنبأ الناس بكل هذا وأشاروا إليه تصريحًا وتلميحًا ولكن الذين يعنيهم الأمر كانوا فى شغل شاغل، وغى سادر. كل تصرفات الحاكمين السابقين كانت تدل على أن ذلك الحكم لن يستقر، ولن يستمر وأنه فى انتظار نهايته. كان الناس يتوقعون أن تهب ثورة لا تبقى ولا تذر، تقضى على الأخضر واليابس فقد انحصر حكم الأمس فى ذوات أنفسهم ونسبوا الجائعين، والظمآنين والعريانين، والضامرين والهائمين على وجوههم بلا أمل[1]».

كان هذا هو رأى رجل عاش فى أحضان النظام الديمقراطى الحزبى التعددى. وكان على مقربة من قياداته، وشارك تلك القيادات فى أهم القرارات التى أصدرتها إلا أنه، مع كل هذا لم يتوان عن النقد والتبصير يوم كان صحبه هم الأعلون، كما لم يجنح إلى الفرح ببلواهم يوم أن صاروا هم الأدنون. فما حال أكثر الناس مغالاة فى تأييد الحكم «البائد» وتأييد مساعيه فى فرض الدستور الإسلامى؛ الصخرة التى تحطمت عندها مركب السياسة السودانية انقسم هؤلاء إلى قسمين: أولهما: هم رجال الإسلام السياسى من «الإخوان المسلمين» والذين أخذوا منذ اليوم الأول موقفا معارضًا للنظام. لم تكن تلك المعارضة، فى تقديرنا، معارضة للنظام لعدائه للديمقراطية أو التعددية، وإنما لأن ذلك النظام قد ارتكن إلى الشيوعيين فيما ظنوا؛ يكاد العداء بين الأخوان والشيوعيين أن يكون عداء بيولوجيا، كان هذا واضحًا فيما بادره بنشره «الإخوان المسلمين» وهم يجاهرون النظام بالعداء منذ أيامه الأولى؛ ففى أول منشور أصدره «الإخوان» ورد أن الانقلاب ما هو إلا محالة لتوطيد أركان الألحاد ومحاربة الإسلام والدعوات الإسلامية، وقد ثبت أن جميع من قاموا بتوزيع ذلك المنشور كانوا من العناصر «الإخوانية» وتمت

محاكمتهم أمام مجلس عسكرى إيجازى برئاسة المقدم حسن يوسف الحسن، استبان الموقف نفسه أيضا فى منشور أصدرته القوى المعارضة إبان موسم الحج فى مطلع عام ١٩٧٠ جاء فيه: «إن ما تعانيه بلادنا الآن هو جزء من المؤامرة العالمية التى يقودها الملحدون ضد الإسلام والعروبة». وسنرى كيف عاد «الإخوان» بعد بضع سنوات إلى الانخراط فى ذلك النظام، بل ودفعه إلى أكثر مراحله همجية.

أما القسم الثانى: فهم «العلماء» و «العلماء» تعبير يطلق على رجال المؤسسة الدينية التقليدية. ويوحى وجود هذه المؤسسة نفسه بكذب الدعوى التى تقول بإن الإسلام لا يعرف فصلا بين الدين والحياة، وبين الدين والسياسة، وبين الدين والدولة. فالقول بتمازج الدين والسياسة والدين والدولة يفترض، بالضرورة، أن ليس فى الإسلام ما يبيح ابتداع مؤسسة من الفقهاء تسمى مؤسسة «علماء الدين» بل إن تمأسس الفقهاء يعود إلى العصر العباسى عندما قرر الخلفاء اقتسام السلطة بينهم وبين الفقهاء الأشعرية مما أدى، من ناحية الشكل، إلى فصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية. ففى حين استأثر الخلفاء بالسلطات الأميرية تركوا للفقهاء كل أمور الدين الأخرى شريطة أن يتولى هؤلاء الفقهاء الدفاع عن بنى العباس ضد المتشيعين لآل البيت وضد الفقه التقدمى المناهض للجمود وللطغيان، وهو الفقه الذى كان يحمل لواءه المعتزلة. منذ ذلك التاريخ أصبح دور تلك المؤسسة هو الدفاع عن السلطان، جار أم عدل. كان هذا هو حالها مع العباسيين كما هو مع الأيوبيين والعثمانيين، وقد أوضحت لتلك المؤسسة منذ العصر الأيوبى طقوسًا معروفة، وزيًا مميزًا، ولغة لا تخفى على أحد.

ونحن إذ نعيد تلك «المؤسسة» إلى أصولها التاريخية فإنما نفعل هذا لنؤكد بأن الإسلام لم يعرف فى ماضيه فصلا بين الدين والحياة ولهذا لم يعرف الإسلام مؤسسة تسمى رجال الدين، فلم يكن أبو بكر الصديق رجل دين، ولم يكن عمر بن الخطاب رجل دين، ولم يكن معاوية بن أبى سفيان رجل دين بل كانوا جميعًا أصحاب مهن امتهنوها، ورجال سياسة سعوا عبرها لتطبيق أحكام الدين الحنيف على الحياة. لهذا تكاد الطقوس والمراسم التى تتميز بها تلك المؤسسة تجعل منها شيئًا أقرب إلى الكهنوت أو الأكليروس فى المسيحية. وعلى الرغم من أن السودان قد عرف فى ماضيه فقهاء ماجدين إلا أن

هؤلاء الفقهاء لم يقبلوا لأنفسهم أن يكونوا جزءًا من المؤسسة الدينية الموالية للسلطان. كما لم يرضوا لها التحشر فيما لا يعرفون من أمور الدنيا. كان هؤلاء الرجال «علماء» بحق يُعلمون القرآن. «وخيركم من تعلم القرآن وعلمه»، ويوضحون للناس ما اعضل من أمر دينهم، ويؤمونهم فى صلواتهم، ويهدونهم، فى حياتهم، سواء السبيل.. لم يلج واحد من هؤلاء حقل السياسة، ولم يتقحم واحد منهم، باسم الدين، على شئون الحكم، كما أن الذين شاءوا من بينهم الانخراط فى ميدان السياسة من العاملين فى المؤسسة الشرعية الرسمية (القضاء الشرعى) مثل الشيخ أحمد السيد الفيل، والشيخ على عبد الرحمن، والشيخ محمد أحمد المرضى، والشيخ أحمد عثمان القاضى فعلوا هذا عبر تنظيمات سياسية كانت، حتى منتصف الستينيات، لا تخلط بين الدين والسياسة الوطنية، ولا تميز مجالسها العليا بين المواطن القبطى تادرس عبد المسيح والمواطن المسلم عثمان أبو العلا أو بين الطبيب القبطى وديع جيد موسى والسياسى المسلم حسن عوض الله.

جاء نظام مايو ليرفع رايات عديدة، ليس من بينها راية «الدستور الإسلامى» أو تطبيق شرع الله حسب فهم «العلماء» لذينك الأمرين، فما الذى فعلته المؤسسة الدينية «وعلماؤها» مع تلك «الثورة» التى كان عمادها هم من أسماهم أولئك العلماء بالملاحدة والعلمانيين؟ أولئك «العلماء» لم يكونوا فقط على رأس من بادر إلى مباركة النظام الجديد، بل ذهبوا يجتهدون للنظام المايوى الاشتراكى نسبًا فى الإسلام. ففى الثانى من يونيو ١٩٦٩ بعثت هيئة علماء السودان برسالة إلى مجلس قيادة الثورة وقعها أمين عام هيئة علماء السودان (محمد مالك القاضى) ونشرت على الناس فى صبيحة اليوم التالى(*) تدين العهد الذى سبق الانقلاب، وتفتى بان كل ما نادت به «الثورة» هو مما يحض عليه الإسلام. تقول الرسالة - الفتوى:

«لا شك أن كل مخلص فى هذا البلد كان يتذوق مرارة الألم لما وصلت إليه هذه البلاد فى العهود السابقة من تدهور الأخلاق وفساد مستمر مؤلم فى كل مرافق الدولة. وكان

(*) الرأى العام ٣٠ يونية ١٩٦٩.

يترقب أن يرى من يأخذ بيد البلاد حتى تتبوأ المكان اللائق بها بين الأمم الإسلامية والعربية حتى يطمئن المخلصون على سلامة شخصية السودان فى الخارج والداخل. والآن وقد قام الجيش بثورة على الأوضاع الفاسدة، ورفع لواء الإصلاح بيان السيد رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء فقد تبين لجماعة علماء السودان أن الثوة تهدف إلى تحقيق العدالة ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية وتحقيق التكافؤ الاجتماعى ونشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة وكل ذلك مما يدعو إليه الإسلام فى إطار من المحبة والسلام».

انقلاب مايو.. والقيادات الدينية التقليدية

كان ذلك هو رأى «العلماء» فما، فى الجانب الآخر، موقف الزعماء الدينيين من أهل السياسة ونخص بالذكر زعامتى الأنصار والختمية؟ ما موقفهما من موئد «الديمقراطية الليبرالية» التى كانت يرعيانها؛ بخاصة والنظام الذى انشأته مايو قد يكون أى شىء إلا نظامًا ليبراليا؟ كانت أولى الطائفتين فى المبادرة بتأييد النظام هى طائفة الختمية التى بعثت زعيمها السيد محمد عثمان الميرغنى برسالة لمجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء جاء فيها: «لقد كانت المبادئ التى أعلنها السيد رئيس مجلس قيادة الثورة والسيد رئيس مجلس الوزراء فى اليوم الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩ فيما يتعلق بالاتجاه العربى والنظر إلى المرحلة الراهنة التى تجتازها أمتنا العربية هى المبادئ التى نؤمن بها وتجد منا التعضيد والمساندة، وقد التزمنا دائمًا بالعمل على تحقيقها. إن التلاحم القوى بين أسلامنا وعروبتنا هو منطلقنا إلى المستقبل. وفق الله القائمين بالأمر فى تحقيق الاستقرار المنشود للبلاد فى ظل مجتمع الكفاية ولله المستعان».

تدل صيغة البيان على أن موقف السيد الميرغنى لم يكن يخلو من الاسترابة فى النظام الجديد ولهذا لم يذهب إلى التأييد المطلق بدليل اختصار حديثه على التوجه العروبى للنظام إلا أن ذلك التأييد، بصرف النظر عن هذه الظلال التى لا يراها غير الذين يفرقون بين الألوان الأولية والألوان الثانوية، قد أضاف دفعة قوية للنظام الجديد بخاصة وقد جاء من أحد قطبى النظام الذين قضت عليه مايو، وشارك الميرغنى فى

تأييده هذا سياسى «وحدوى» آخر كان له قدح معلى فى النظام «البائد» ذلكم السياسى هو الشيخ على عبد الرحمن الذى أعلن تأييده لنظام مايو واسماه بالثورة المجيدة. ابان الشيخ على دواعى موقفه ذلك فى كتابه «الديمقراطية والاشتراكية فى السودان» بقوله: «أنا رجل عربى الاتجاه، وقد سيطر هذا الاتجاه العربى المتحرر على كل تصرفاتى فى المجال السياسى منذ بزوغ شمس الحركة الوطنية فى نطاق مؤتمر الخريجين. فلا بد والحال هذه من تأييدى وحماسى لثورة مايو المجيدة التى أعلنت منذ اللحظة الأولى إيمانها بالاتجاه العربى المتحرر. كما أننى رجل اشتراكى مؤمن بهذا السلوك الاشتراكى منذ سنى الدراسة فقد اقتنعت من دراساتى الإسلامية وتفهمى لروح الإسلام وفلسفته أن الاشتراكية هى الحياة التى يدعو لها الإسلام».

أما القطب الثانى للمؤسسة الطائفية، الإمام الهادى المهدى، فقد تخندق فى الجزيرة ابا وآثر مجاهرة النظام بالعداء لنفس الأسباب التى حملت السيد الميرغنى على تأييده إذ كان الإمام الهادى ـ حسب ما نقل عنه الرواة ـ يعتبر الانقلاب الذى وقع انقلابًا مصريًا ـ شيوعيًا يسعى لفرض الوحدة بالقهر ولهذا بادره العداء. لم يكن هذا موقف ابن أخيه السيد الصادق المهدى الذى سعى مجلس قيادة الثورة للقائه عبر واحد من الضباط اللصيقين به يومذاك (الفاتح عابدون) وفى ذلك اللقاء تحدث السيد الصادق مع نميرى وصحبه ليقضى نفسه، أولا، من موقف عمه الإمام معيدًا إلى الذاكرة خلافه مع الإمام حول الحكم بالوكالة، ومنبهًا إلى جهوده فى سبيل «تحديث» الحكم. وذكر الصادق لنميرى وصحبه بأن تردى الأوضاع فى السودان كان لا بد أن يقود إلى ما قاد إليه بدليل أنه نفسه ـ أى الصادق ـ كان يعد لانقلاب عسكرى، وقد ظن بأن الانقلاب الخامس والعشرين هو الانقلاب نفسه الذى كان يدبره. كما ذكر بأن تراجعه عن الاتصال باللواء الخواض قائد الجيش عندما أحس فى الساعات الأولى من صباح الخامس والعشرين من مايو بأن هناك تحركًا غريبًا للجيش فى الشوارع كان لظنه أن ذلك التحرك ربما كان من مؤيديه. الشىء الوحيد الذى نعاه السيد الصادق على النظام الجديد هو عزله للأنصار وحزب الأمة من الحكم بدليل أن مجلس الوزراء الجديد قد ضم ممثلين لكل القوى

السياسية بما فى ذلك الحزب الوطنى الاتحادى الذى مثله الدكتور محيى الدين صابر والأستاذ موسى المبارك. ومن الواضح الجلى أنه لم ترد فى ذلك اللقاء كلمة واحدة عن مصرع الديمقراطية الليبرالية، أو كفالة الحقوق الأساسية من منظور ليبرالى، أو ضرورة التعددية السياسية (إلا فى اطار مشاركة حزب الأمة فى مجلس وزراء مايو).

قاد ذلك اللقاء إلى شيئين، أولهما: هو عكوف العسكريين فى النظام على البحث عن أولئك الذين تحدث عنهم السيد الصادق المهدى من مؤيدين له فى الجيش يسعون لتدبير انقلاب لمصلحته بهدف اجتثاثهم، وثانيهما: هو سعى العناصر السياسية فى النظام لضم بعض عناصر تمثل حزب الأمة فى مجلس الوزراء بهدف توسيع قاعدة الحكم. وكان بين من تبنوا الاتجاه الثانى الأستاذ عبد الخالق محجوب الذى ذهب إلى حد اقتراح ثلاثة أسماء من رجالات حزب الأمة ومناصريه للمشاركة فى مجلس الوزراء هم السادة: عبد الله عبد الرحمن نقد الله، وعبد الرحمن النور، وأحمد إبراهيم دريج. وعلى الرغم من أن ذلك الاقتراح قد لقى ترحابًا من النميرى وبعض رفاقه إلا أن معارضته جاءت من رئيس الوزراء السيد بابكر عوض الله والذى يكاد عداؤه لحزب الأمة أن يكون عداء بيولوجيا شأن عداء الإخوان مع الشيوعيين. ولم يثن بابكر عن موقفه ذلك الإلحاف بعض أصدقائه مثل الأستاذ زيادة أرباب لقبول الاقتراح، ولربما كان لنشأة بابكر وتكوينه المهنى كقاضى يترفع عن خصومه المتخاصمين وهو جالس فى سدة عالية يصدر منها الأحكام، بل ينقض أو يبرم أحكام غيره بصورة نهائية، أثر فى منهجه السياسى، وقد جاء عوض الله للسياسة بآخرة وهو لاساليبها المعروفة باغض، من تلك الأساليب القدرة على التعامل مع من لا تحب والتعايش مع ما تكره حتى إن كان لتلك الكراهية مبرر منطقى، ومن الغريب حقًا أن ليس كل الذين سعى عوض الله لاستوزارهم فى حكومته كانوا ممن يشاركونه الفكر السياسى؛ من هؤلاء زميل دراسته منصور محجوب الذى اختره وزيرًا للمالية، والدكتور إبراهيم أحمد حسين الذى رشحه ابتداء لوزارة الحكومة المحلية والسيد سعد أبو العلا الذى رشحه لوزارة الإصلاح الزراعى لأنه رأى فيه خير من ينفذ بماله من قدرات فى إدارة أعمال المشروعات الإصلاح الزراعى التى أممت فى عهد الصادق المهدى، ولسوء الحظ اعتذر الرجل عن قبول ذلك المنصب.

قلنا إن المجاهرة بعداء النظام، منذ أيامه الأولى، قد جاءت من الإمام الهادى المهدى وانصاره ثم الشريف حسين الهندى الذى انضم إليه علما بأن نفس هذا الشريف، كان يعانى قبل أسبوعين فقط من الانقلاب، «كدرًا وامتعاضًا» شديدين بسبب تحالف حزبه الوطنى الاتحادى مع حزب الأمة، ويحمى هذين الرجلين لاذ «الإخوان المسلمون» تحاشدت هذه العناصر الثلاثة فى الجزيرة أبا وجعلت منها «مركزًا للعمليات» ضد النظام، وفى التعبير ما هو أكثر من التورية أو المجاز. بدأت المعارضة تتحرك من مركز انطلاقها فى أبا إلى خارج السودان بحثًا عن المال والسلاح؛ وكان سندها الأكبر فى ذلك هو إثيوبيا الإمبراطور هيلاسيلاسى، ليس فقط فى جانب التسليح (مما كشفت عنه الرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية الإثيوبى كتما يفرو والشريف حسين الهندى) وإنما أيضًا فى توفير نقاط الارتكاز داخل الأراضى الإثيوبية خاصة فى جبل الردوك عند مدينة أصوصة. وكشفت تلك الرسائل أيضاعن دور الزعيم «الإخوانى» الدكتور محمد صالح عمر فى الإشراف على نقل العتاد والسلاح معًا من إثيوبيا إلى السودان، ولا نتهم «شهيد الإسلام» محمد صالح عمر بأنه كان عميلا للكنيسة «الامبراطورية» كاتهام «الإخوان» لصنوه المعارض الدكتور جون قرنق إذ ما فتئت صحافة «الإسلاميين» تتحدث خلال عهد النظام الإثيوبى السابق عن «عمالة» قرنق للكنيسة فى إثيوبيا حتى بعد أن أصبحت إثيوبيا «المسيحية» دولة علمانية يحكمها حاكم لا دينى وتزين طرقاتها رسوم وتماثيل لاقيال «الملحدين»

وإن كان هذا هو حال المعارضين لمايو فأين وقفت القوى السياسية الأخرى من تلك المعارضة المسلحة ضد النظام «الانقلابى» بخاصة بعد أن اعيت الوسطاء الحيل لرأب الصدع بين نظام مايو والامام الهادى؟(*) كانت تلك الوساطة قد بلغت ذروتها عندما

(*) ضم هؤلاء الوسطاء السيد زيادة أرباب، واللواء أحمد عبد الوهاب، والأستاذ بشير محمد سعيد، والسيد صلاح عبد السلام.

اضطرمت النار عقب زيارة النميرى لمنطقة النيل الأبيض والتحرش به من بعض العناصر الموالية للإمام الهادى فى منطقة الكوة مما قسر نمير على العودة إلى الخرطوم ومخاطبة الشعب فى مساء السبت ٢٨ مارس ١٩٧٠، فى ذلك الخطاب ذكر نميرى بأن الثورة مواجهة بخيارين أما حرب أهلية تشعلها الرجعية أو الانتصار للشعب، وخياره هو الأخير. وما أن فرغ النميرى من خطابه المتفجر ذلك حتى أخذت كل القوى النقابية فى حشد قواها وراء النظام ومطالبته بتسليح الجماهيرلا للانتصار للتعددية وإنما لمحاربة ما أسموه بالثورة المضادة فى نداءات اتسمت بالكثير من السورة والانفعال الغاضب ضد مناهضى مايو.

بدأت الحركة النقابية فى ذلك المساء المنذر والحافل بالشائعات أكبر تعبئة جماهيرية منذ قيام النظام انتصارًا للثورة ـ الانقلاب فكان أن تدافع أعضاء مجالس إدارات ثمانين نقابة للمشاركة فى اجتماع عقد بدار العمال تحدث فيه نيابة عن مجلسى قيادة الثورة والوزراء السيد مأمون عوض أبو زيد وفاروق أبو عيسى. وعقب ذلك الاجتماع أصدر المجلس العام للنقابات بيانًا يعلن فيه انحياز النقابات بالكامل للنظام ويقول: «بانفجار ثورة الخامس والعشرين من مايو التى انتزعت السلطة من أيدى الرجعيين وعملاء الاستعمار ووكلائه انفتحت أمام شعبنا نافذة عريضة ليبنى حياته من جديد لخيره وخير الأجيال القادمة» ودعا البيان لتلاحم قوى الشعب وفرق الثورة فى صف واحد إزاء هذا التآمر وفى وجه السلاح الذى شهرته الرجعية لتغتال به ثورة الشعب الظافرة إذ ليس أمامنا من طريق سوى الرد بالمثل وسوى تلاحم صفوفنا وتجميع كل فرق الثورة فى صف واحد»(*).

وتبع اتحاد نقابات العمال فى التأييد مجلس نقابة المحامين الذى لم يقف عند حد تأييد النظام فحسب بل سعى لإيجاد المسوغات القانونية لقرارات مجابهة «الثورة المضادة» بالأسلوب الذى اختارته، فى ظل ما اسمته نقابة المحامين بقانون الثورة. جاء فى

(*) جريدة الأيام ٢٩ مارس ١٩٧٠.

رسالة مجلس النقابة: «نؤيد خطواتكم الثائرة الحاسمة لضرب وتصفية مواقع الرجعية والاستعمار. إن مسيرة الثورة تستوجب سحق الخارجين عليها وأن قانون الثورة يوجب سحق الخارجين عليه فمزيدًا من الخطوات الثورية التقدمية الخالدة التى لا رجعة بعدها فى طريق إنجاز برنامج هذه المرحلة الحاسمة حماية لحقوق شعبنا، وتأكيدًا لمسيرته، ومزيدًا من التلاحم بين الثوريين والتقدميين فى جبهة تقدمية شعبية مسلحة». وكان هذا أيضًا هو حال الجمعية الطبية واتحاد المعلمين، إذ طالبت الجمعية فى برقية لها لمجلس قيادة الثورة فى مساء اليوم نفسه «باتخاذ الخطوات الايجابية لضمان مسيرة الثورة نحو الاشتراكية، والحزم والحسم الاعداء الشعب وأعوان الاستعمار وسدنة الطائفية». أما اتحاد المعلمين فقد أبى ألا أن يحمل رسالته بتأييد الخطوات الثورية وفد من مجلس النقابة فى ذلك المساء نفسه الذى خاطب فيه النميرى الشعب إلى مقر مجلس قيادة الثورة بدلا من الاكتفاء بإذاعتها ونشرها، وجاء ذلك القرار بعد اجتماع صاخب شهدته دار المعلم وشارك فيه ألفان من المعلمين.

تلك كانت هى مواقف القوى التى كانت تحسب نفسها صاحبة مصلحة فى «الثورة» ضد أعدائها فى «الثورة المضادة» وربما كان أبلغ تعبير عن موقف تلك القوى ما ورد فى مقدمة الكتيب الذى أصدرته شركة الأيام للصحافة بعد ثلاثة أشهر من أحداث أبا تحت عنوان «المتآمرون» وهو كتيب أهدته دار الأيام إلى «أرواح شهدائنا الخالدين الذين جادوا بمهجهم فى معركة الحرية وسقطوا فى ميدان الشرف والبطولة». جاء فى مقدمة ذلك الكتيب: «ظل السودان وقتًا غير قصير مسرحًا للمؤامرات والكوارث والدسائس والاصطدامات الدموية... أوصاله واهية مفككة، وحكوماته لاهية جاهلة، وإدارته بليدة ضعيفة غافلة. كان المناخ مهيأ للاطاحة بكافة مكاسبه.. كانت المآسى تأخذ برقاب بعض، والمؤامرات تحاك فى الخفاء بخبث ومهارة». وذهبت المقدمة، من بعد،للقول بأن الصحافج السودانية ظلت «تنبه إلى الخطر دهرًا طويلا وتستنفر الهمم وتنادى باليقظة وتحدث على الارتفاع إلى مستوى المسئولية العامة. تفعل ذلك فى صدق وأصالة إيمان. هكذا كنا بالأمس، وجاءت ثورة الخامس والعشرين من مايو انفجارًا قويًا بما يعتمل فى

نفوس أمتنا من حنق وغضى، وتعبيرًا صادقًا عن كفران شعبنا بتلك الأوضاع الظالمة وعن إرادته فى التغيير وفى تأمين مصلحة السودان والأخذ بيده فى مدارج النهضة والتقدم».

ويتوافق هذا الحكم مع منطق جريدة الأيام فى تحليلها لنظام مايو إذ إنها اعتبرت تلك «الثورة» منذ بداياتها، ثورة «لليسار السودانى العريض»، فى هذا الشأن كتبت مجلة «الحياة» الأسبوعية التى تصدرها دار الأيام، فى الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٦٩ تقول: «لقد تحددت طبيعة الثورة وقواتها وأهدافها منذ صبيحة الخامس والعشرين من مايو فى بيانات قادتها. كانت الحقيقة الأولى التى عكستها تلك البيانات أنها ثورة اليسار السودانى العريض.. فجرتها فى القوات المسلحة طليعة كانت دائمًا جزءًا من هذا اليسار فكرًا وعملا والتحمت معها على الصعيد المدنى قوى اليسار على اختلاف مدارسها ومناهجها ومواقعها. هذه هى طلائع الثورة وهذه هى جبهتها. واليسار السودانى له تراث مشترك من الفكر، ومواقع مختلفة فى العمل.. اختلفت وفق ما اختلفت مدارس التطبيق الاشتراكى فى العالم فما عادت الاشتراكية وقفًا على قلة بعينها أو حزب بعينه فثور- العالم الثالث قد أثرت الاشتراكية».

كانت كلمات محرر الأيام هذه تعبيرًا بينًا عن مشاعر أنصار مايو يومذاك ولا نقول سدنتها، فما هو، من الجانب الآخر، الصوت المعبر عمن تفترض أن هناك تشابهًا بل تطابقًا بين رؤاهم ورؤى تلك «الثورة المضادة» والتى هم أدنى إليها بالفكر والمنبت؟ ونتحدث هنا، مرة أخرى عن «رجال الدين» بدءًا بالعلماء، وعلى وجه الخصوص «علماء» معهد أم درمان العلمى. أصدر «العلماء» الاجلاء فى صبيحة يوم الجمعة الثالث من إبريل ١٩٧٠ بيانًا وجهوه إلى شعب السودان المسلم ليس فقط لادانة «المؤامرة» التى أصبحت فى تعبير أولئك العلماء «بغيا» ينهى عنه كتاب الله. بل للتأكيد أيضا على أن الوقوف بجانب «ثورة مايو» هو «واجب دينى» بدا البيان بالقول «لقد أطلت الفتنة برأسها متدثرة بثوب الإسلام تحركها قوى الشر والفساد ضد مكاسب هذه الأمة المتمثلة فى ثورتها الهادفة إلى تحقيق العدل والحرية فى كل شبر من أرض هذا الوطن الحبيب. فكونوا على

حذر تام من المتاجرين باسم الدين وتذكروا إن الإسلام فى حقيقته ثورة على كل نوع من انواع الفساد ودعوة جادة إلى كل نوع من أنواع الإصلاح. فكل ثورة ضد اى فساد فردى أو جماعى تدخل تلقائيًا تحت مبادئ وأهداف الإسلام الخالدة وكذلك كل دعوة إلى الإصلاح فردى أوجماعى.... وعليه يكون كل أمر يجلب مصلحة فردية أو جماعية هو حكم إسلامى يجب شرعا تحقيقه وكذلك أيضًا كل أمر يدرا مفسدة عن الفرد أو الجماعة. ولما كانت جميع التشريعات الإسلامية لا تخرج أيضا فى عمومها من منطوق ومفهوم قوله تعالى ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وايتاء ذى القرى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون﴾(النحل: الآية: ٩٠) وأن مبادئ وأهداف ثورة الخامس والعشرين من مايو الظافرة التى أعلنتها على لسان قائدها السيد الرئيس اللواء أركان حرب جعفر محمد نميرى لا تخرج عن منطوق ومفهوم أمر الله تعالى ونهيه الواردين فى هذه الآية لزم على كل مواطن مسلم تأييدها وحمايتها. فيجب من هنا أن يدرك الشعب المسلم حقيقة دينية واحدة وتلك الحقيقة هى: أولا: أن الوقوف بجانب ثورة مايو هو واجب دينى وذلك لأن الوقوف بجانبها وقوف بجانب العدل واجب على كل مسلم ومسلمة فهو بذلك أمر دينى لازم. ثانيًا: الوقوف ضد الثورة وقوف ضد العدل الذى أمر الله به وهو أيضًا وقوف بجانب البغى (الظلم) ووقوف بجانب الفحشاء والمنكر وذلك خروج عن أمرالله». واختتم البيان بنداء للشعب يحثه على اليقظة: «كونوا على أتم اليقظة وأشد الحذر من أولئك المتاجرين بالدين بغرض فرض سيطرتهم وسلطانهم المادى والروحى عليكم مستغلين فى ذلك عواطفكم نحو دينكم»(*).

لم يمض نهاران على ذلك البيان الذى أفتى فيه «العلماء» بأن ثورة «مايو» هى تفسير لمفهوم ومنطوق أمر الله تعالى ضد البغى والمنكر حتى أصدر الشيخ عمر أحمد عبدالرحيم الخواض قاضى قضاة السودان توجيهًا للعلماء وأئمة المساجد استفتحه بقوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ وقد أفتى قاضى قضاة بأن

(*) الأيام الجمعة ٣ إبريل ١٩٧٠.

الإسلام حماية للمجتمع وصيانة للمودة بين أفراد لم يجعل فى أحكامه حكمًا يساوى الكفر والشرك إلا الاعتداء على المسلم: **﴿ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالد فيها﴾**. وهكذا تساوى «جهاد» الامام الهادى و«الإخوان المسلمين» ضد «الالحاد والشيوعية» مع الكفر فى رأى علماء الدين.

وبعد أيام أربع من تلك الفتوى بعث زعيم دينى مرموق برسالة أخرى لمجلس قيادة الثورة، نشرت الصحف نصها الكامل غداة ارسالها، قالت تلك الرسالة التى بعث بها السيد محمد عثمان الميرغنى: «فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ بلادنا العزيزة، واستشعارًا منا بواجبنا الوطنى المقدس نحو سوادننا الحبيب وانطلاقا من إيماننا بالمبادئ التى اعلناها فى شتى المناسبات وهى الاشتراكية النابعة من واقعنا والمتفقة مع عقيدتنا الإسلامية والمنطلقة من مراكز القوى العربية المناضلة وفلسفة الوحدة العربية الشاملة والديمقراطية الشعبية البعيدة عن التسلط الامبريالى والليبرالى والوقوف بجانب حركات التحرر فى العالم ومحاربة الاستعمار القديم والحديث وكل أنواع التسلط والتخلف. انطلاقًا من كل هذه المفاهيم الوطنية المتجردة والهادفة إلى رفعة بلادنا نقف بصلابة دون رهبة أو إغراء وراء المبادئ التى أمنا بها والتى أعلنتها الثورة فى الخامس والعشرين من مايو مؤكدين أن الوحدة الوطنية هى السياج الواقى لوطننا من كل تخريب والصائن له من كل فتنة»(*).

وعلى الرغم من أن هذه الرسالة كانت أكثر سفورًا فى تأييدها للنظام من تلك التى تضمنها البيان الأول الذى أصدره زعيم الختمية فى اليوم الثانى للانقلاب إلا أن المرء يلمح فيها للمرة الأولى ايحاءات تعبرعن بعض مواقف، فالرسالة لم تُدن أحداث أبا كما لم تُدن القائمين بها كما فعل العلماء، وإنما تحدثت عن أن درء الفتنة لا يتم إلا بالوحدة الوطنية. والرسالة أيضا تشير إلى التزام باشتراكية نابعة من «واقعنا» و«متفقة مع عقيدتنا الإسلامية» و«منطلقة من مراكز القوى العربية المناضلة». ولا نعرف أى مدرسة

(*) الأيام ١٩٧٠/٣/٣١.

من مدارس الاشتراكية تلك التى ينطبق عليها هذا الوصف إلا انا نعرف جيدًا بأن الايحاء أريد منه أن يفهم به ضد وضده هو رفض قبول المنهج الاشتراكى الذى كانت تدعو له مايو يومذاك ألا وهو منهج «الاشتراكية العلمية». ولا نتوقف كثيرًا عند الاشارات الأخرى التى وردت فى الرسالة مثل «الديمقراطية الشعبية» و «محاربة التسلط الليبرالى» فتلك حواش أريد بها تزيين المقال شأن خطب ذاك الزمان. إذ لا نعرف لليبرالية تسلطًا لأن الليبرالية لفظًا ومعنى هى مناهضة التسلط، كما لا نعرف ما الذى تعنيه «الديمقراطية الشعبية» عند زعامة الختمية لأن معناها عند مايوى تلك المرحلة هو معنى يلغى، بمنطقة الداخلى، كل مراكز القوى التأريخية. إلا أنه على الرغم من كل الايحاءات التى تنم عن عدم الرضا فقد كان للرسالة الأخيرة، مثل البيان الأول للسيد الميرغنى، أثر كبير فى كسب عناصر الختمية لنظام مايو.

وفى الوقت ذاته الذى بعث فيه راعى الحزب الوطنى الاتحادى رسالته شبه المؤيدة للنظام تجمع لفيف من رجالات الحزب نفسه اسموا أنفسهم بالجبهة الوطنية الاشتراكية وبادروا بإدانة «المؤامرة» الأمر الذى لم يفعله الميرغنى فى رسالته. جاء فى رسالة أهل تلك الجبهة بأنه قد وضع جليا أن هناك تدخلا أجنبيًا سافرًا كان يقف وراء الفتنة فأمدها بأسلحة الفتك والدمار وجند لها بعض العناصر التى وفدت إلى هذه البلاد من خارج الحدود». كان هؤلاء الرجال خمسة عشر يتصدرهم الرشيد الطاهر بكر، صالح محمود إسماعيل، محمد جبارة العوض، فتح الرحمن البشير، أحمد الطيب بابكر، عبد الرحيم باضاوى، بشير محمد خير(*). من بين هؤلاء لم يكن تأييد صالح محمود إسماعيل لنظام مايو جديدًا إذ إنه من أوائل من بادروا بتقديم النصح للنظام فى سلسلة من المقالات نشرتها جريدة الأيام حول موضوع كان حبيبًا إلى نفسه هو الاقتصاد، كما شارك صالح فى عدد من اللجان الاستشارية التى أنشأها النظام يومذاك. إلا أن الآخرين كانوا، حتى ذلك التاريخ بعيدين كل البعد عن العمل السياسى أوالاجتماعى

(*) الأيام ٣١ مارس١٩٧٠.

المناصر للنظام بل أن واحدًا منهم (الرشيد الطاهر بكر) كان رهين محبسه فى بدايات النظام، لا نستثنى من هذا إلا الجهد الإنسانى غير السياسى الذى كان يقوم به المهندس أحمد الطيب بابكر لتعبئة الموارد المالية من مجموعة لا تتجاوز العشرة من رجال الأعمال المنتمين إلى الحزب الوطنى الاتحادى لمساعدة أسرة الزعيم إسماعيل الأزهرى.

وعلى أفصل قليلا من أمر ذلك الجهد الإنسانى ليس فقط لأن الشىء بالشىء يذكر وإنما لابين جانبًا آخر من حياتنا السياسية والاجتماعية، الا وهو عدم الوفاء عند البعض على الرغم من كل ما يوردون من حديث عن شمائلنا الكريمة، وخصالنا العشائرية الحميدة، كان أحمد الطيب قد أبلغ وزير الداخلية فاروق حمد الله بمسعاه ذلك حتى لاتحسب الأجهزة الأمنية بأنه كان يعبئ تلك الموارد لدعم عمل سياسى مناهض للنظام. إلا أن ذلك المسعى باء بالفشل رغم لهاث أحمد الطيب وراء «رجال أعمال» ولج أغلبهم دنيا أعمالهم هذه عبر باب «إسماعيل». بل أربوا مالهم فى كنفه ومنعته. مع هذا فر كل واحد من هؤلاء بجلده أو بالحرى بكيسه تاركًا «أحمد» فى خلا يردد فى داخل نفسه قول شوقى أمير الشعراء:

الخون إسماعيل فى أبنائه ولقد ولدت بباب إسماعيلا

ولاشك فى أن هؤلاء الرجال الأكابر لم يتملصوا من أحمد الطيب ومسعاه (وعلهم أملصوا منه أى ولوا هاربين) خيانة لزعيمهم، بل تخوفًا على أنفسهم من غب الوفاء لذلك الزعيم كدت أن أقول ياللعار (فأى بلد هذا الذى يبكى فيه الناس الميت بالدمع الغزير ولا يقضون دينه) لولا أن واحدًا من «أبناء إسماعيل» كان من أكثرهم تلاحيا معه فى أشد القضايا تفجرًا.. (الدستور الإسلامى، حل الحزب الشيوعى، إعادة دوائر الخريجين، الديمقراطية الداخلية فى الحزب) أنبرى لذلك الأمر حتى يكفى صديقه أحمد الطيب مؤنة الحرج؛ ذلك الرجل هو الأستاذ موسى المبارك الحسن وزير شئون مجلس الوزراء. سعى موسى، من موقعه الوزارى لاستصدار قرار بمنح معاشات خاصة لأسر رؤساء الوزارات. وهو القرار الذى تصاعدنا به من بعد لإلغاء ديون بعضهم. وكان هذه هو حال

رئيس الوزراء السابقين اسماعيل الأزهرى وعبد الله خليل، وقد رهن الأخير، وكمت به الصق، منزله الذى يعيش فيه هو واسرته قبالة دين عليه(*). لقد ذهب الأزهرى فى رحاب ربه وهو مفدوح وعار، على المستوى الشخصى مما يعيب الرجال. فقد يتهم الناس الزعيم فى سياساته إلا أن أحدًا لا يستطيع أن يقدح فى شرفه وتنزهه عن فساد المال. أما عبد الله خليل، فما افدحته الديون إلا لخطله بالمعروف وعجلته عند العطاء حتى أن يسراه لم تكن تعرف ما تنفقه يمناه. لهذا ذهب الرجل إلى رحاب ربه، هوالآخر، وهو عارى من كل شىء إلا الحمد ممن أرضعهم أفاويق بره، ﴿وقليل من عبادى الشكور﴾(سبأ: ١٣).

نعود إلى إدانة «الثورة المضادة» من أهل اليسار واليمين، ومن القاصى والدانى، ومن العدو والصديق لنضيف إلى رسائل الإدانة تلك رسالة أخرى مغزى ودلالة، تلك الرسالة هى رسالة تأييد وجهت لنميرى من قبيلة المسيرية وقعها الشيخ الملحلح بابو نمر، جاء فى الرسالة: «إننا إذ نؤيدكم فقد وجدنا فيكم كل صفات الزعامة، إنك لم تكن تركن للراحة فى الخرطوم بل جبت القطر متفقدًا أحوال الرعية وعملت فى عشرة أشهر ما لم تعمله الأحزاب طوال أربعة عشر عامًا. أن قبيلة المسيرية التى حاربت مع الامام المهدى لتحرير البلاد من الاستعمار لن تحارب لإعادة الاستعمار»(**).

كان لتلك الرسالة وقع أليم عند أنصار الأمام، فقبيلة المسيرية هى من أكثر قبائل كردفان حماسة للمهدية، وكبيرها البابو هو من أكثر زعماء القبائل حنكة وحكمة وحصافة ثم هو، من بعد، ذو نسب بأسرة المهدى، وقدعرف النظام كيف يسخر ذلك التأييد لمصلحته القصوى، ويحق للناس السؤال عن الذى دفع البابو لذلك التأييد، مبلغ

(*) الدين المشار إليه كان مبلغًا لا يتجاوز العشرة آلاف جنيه (بل يقل عنها كثيرًا فى أصله) استدانه رئيس وزراء السودان من البنك الإثيوبى بالخرطوم للإنفاق على دائرته الانتخابية، والبنك الإثيوبى هو نفس البنك الذى كان خصوم عبد الله خليل يشيعون بأن الإمبراطور هيلاسلاسى قد انشاه خصيصًا لدعم حزب الأمة فى الانتخابات.

(**) الأيام الثلاثاء ١٤/٤/١٩٧٠.

ظنى بل يقينى هو أن الشيخ الشجاع لم يكن مِلقا أو متذللا حينما وصف نميرى بالحاكم الذى «لم يكن للراحة فى الخرطوم»... كانت فى ذهن الشيخ، بلا ريب، زيارات النميرى للأقاليم فى مطلع عهده والتى جاب فيها البلاد طولا وعرضا، مفترعًا ذلك التجوال بزيارة إقليم كردفان الذى استقبله بخيالته ورجالته. وقد حملت زيارة ذلك الإقليم بما فيه من مناطق البدو الرحل محرر جريدة الرأى العام للقول: «بأنه منذ أن نلنا استقلالنا لم يزر بادية الكبابيش أحد من مجلس السيادة فى كل عهود هذا المجلس متفقدًا حياة أولئك البدويين الذين يعانون من مشكلات مهمة ترتبط بحياتهم اليومية ارتباطًا وثيقًا»(*).

هذا هو ما كان عليه حال القوى السياسية السودانية وحال رموزها جميعًا من نظام مايو منذ أن أطل ذلك النظام على البرية.. فمن هؤلاء من استقربته إلى ذلك النظام رؤى وشعارات آمن بها أو تظاهر بالإيمان بها، كما منهم من استبعدته عنه ذات الرؤى والشعارات. وكان من بين هذه القوى أيضا من أبغض أو بالحرى شنىء انقلاب مايو منذ يومه الأول (والشنآن بغض مع عداوة) بحسبانه انقلابًا على كل ما كانوا يدعون له، تمامًا كما كان بينها من تنصر لمايو وامتنع بها لأنه رأى فيها الرجية التى تحققت بعد يأس، وإن كنا قد ألمحنا لبعض هذه الرؤى والشعارات مثل «الاشتراكية» و«الوحدة العربية» وتحالف «اليسار العريض» إلا أن هناك شعارات ومفاهيم أخرى زحمت أفق السياسة وتداعاها كثيرون فى بدايات عهد مايو تستلزم الوقوف والتأمل، إن لم يكن لشىء فالمماحكة التى شهدنا عقب إبريل ١٩٨٥ حول نفس المفاهيم والشعارات، ومن الأصوات نفسها التى

(*) الرأى العام ١٢ يناير ١٩٧٠ كنت بين من رافقوا النميرى فى تجواله، وهو تجوال شهدت خلاله الكثير وتعلمت منه ما هو أكثر كان ذلك فى تلك الزيارة أو فى ما تلاها من زيارات. إلا أن الشىء الوحيد الذى ما زال يرن فى أذنى حتى الآن من تلك الزيارة هو رد أحد مشايخ الأعراب على سؤال وجهه إليه الأستاذ عوض برير فحواه: متى هى آخر مرة زاركم فيها حاكم. قال الشيخ بغير قليل من الأسى: «بعد ما فات هندرسون لا شفنا وزير ولا مدير غير ود اكرت». كان الشيخ يشير، بلا شك، إلى السيد مكاوى سليمان اكرت أول مدير وطنى لمديرية كردفان وريما. فى عرف ذلك الشيخ أيضا، آخر مدير وطنى لها. ولا ريب فى أن ذلك الشيخ كان يعبر عن الإحساس بالضياع فى «العهد الوطنى» الذى لم تكن أحوال الرعايا تعنى فيه شيئًا لأكثر الرعاة، لاسيما إذا كان المعيار الحقيقى للحكم على أداء من سوس أمر قوم هو تفقد أحوالهم حيثما كانوا. ورحم الله شيخ الإداريين مكاوى فلم يكن فحسب رجالا وزين رأى لا يأخذ إلا بالأوثق وإنما كان أيضًا رجلاً لا يقبل على ما استهمه من أمر إلا بالعزم الصادق حتى عندما أونته نهكة المرض.

تزاحمت بتلك الشعارات فى ظل نظام مايو. وفى هذا الاستعراض لن نستنكف الاشارة إلى بعض الأفراد لا تهجينا لهم وإنما رغبة فى كشف تناقضهم لأنهم كانوا أرفع صوتًا من غيرهم فى تلك المماحكة الجوفاء بعد زوال نظام مايو.

تشمل هذه الشعارات والمفاهيم ما يتعلق بالوحدة الوطنية، وما يتعلق بالديمقراطية والتنظيم السياسى، ثم ما يتعلق بالاشتراكية؛ وبين كل تلك الأقضية رابطة عضوية. كما تشمل ايضًا قضايا أخرى تجدر الإشارة إليها مثل حرية الصحافة، وحيدة الخدمة العامة، والحريات الأكاديمية لأن تلك القضايا زحمت على الناس آفاقهم بعد سقوط نظام مايو. ونكرر ما قلناه فى مقدمة هذه المقالات بأن للاصطلاحات مفاهيم ثابتة لا يخطئها الباحث الأمين إذ إنها تنطلق كلها من مقدمات مشهورة، وتتبنى على مسلمات ثابتة، وفى المنطق لا تقاس الأمور إلا بالمشهورات والمسلمات. فلا يستقيم منطقًا أن يكون لمفاهيم «الوحدة الوطنية» و«حيدة الخدمة العامة» و«الحريات الأكاديمية» معنى فى مايو ١٩٦٩ أو أكتوبر ١٩٦٤، ومعنى نقيض فى إبريل ١٩٨٥، إلا إذا افترضنا أن المسلمات تتبدل بتبدل الشهور والسنوات. وإن لم يكن هذا هو الحال فلا وقع البعض أنفسهم فى حرج بالغ لأن المتناقضات تتمانع ولا تجتمع على وجه واحد، وهذه أيضا بدهية من بدهيات المنطق.

نتناول، أول ما نتناول من هذه الموضوعات قضية الوحدة الوطنية وما هو لصيق بها من قضايا مثل الديمقراطية، والحريات الأساسية ثم التنظيمات السياسية التى تستوعب أهل هذا الوطن الموحد أو تعبر عن مصالحهم ومطامحهم، ومن الطبعى أن نعالج هذه القضايا داخل الأطر الفكرية التى طرحت فيها يومئذ ثم نقايسها بأطروحات ما بعد مايو حول ذات القضايا، وفى زعمنا أن بين الطرحين تخالف وتدافع، وبين الموقفين تناقض وتمانع. أن افتراض سلامة الطرحين، بسبب من هذا التمانع، افتراض باطل بخاصة وما نتحدث عنه هو قضايا فكرية أساسية تتناول قوام الحكم، وجوهر حقوق الإنسان لا سياسات جزئية تفصيلية لا تمس الجوهر مثل زيادة سعر السكر أو إلغاء الدعم عن خبز العيش، أو رفع سقف المديونية الحكومية من بنك السودان، فكل هذه أمور تفصيلية قد تتبدل المواقف بشأنها فى ظل نظام واحد، وخلال عام واحد ناهيك عن بين عهد وعهد.

وينسحب من هذا الافتراض أن واحدًا من الطرحين المتعارضين هو السليم، وهو سليم فقط إن كان على حذو واحد مع ما تقاس به الأمور من المسلمات والمشهورات. ولهذا فنحن مطالبون، لكيما نقف على حقة الأمر، بأن نبين للناس لماذا تعلقنا بما تعلقنا به فى مطلع مايو حول هذه القضايا إن كان نقيضًا لما دعونا له فى إبريل، ثم لماذا أحبطنا عنه من بعد؟ ولماذا أيدنا منهجًا للحكم فى ذلك العهد ثم تغيرنا عليه بعد سنوات زادت أو كثرت؟ أن مثل هذه التحليل ضرورى ضرورة لزوم لكيما نبين للناس أين وكيف ضللنا وجهة أمرنا فى المبتدأ. إن كنا حقا قد ضللنا الأمر باعتبار أن ما انتهينا إليه فى إبريل ١٩٨٥ هو الطريق السوى الذى لا معدى عنه.

الوحدة الوطنية.. الأمس واليوم

نبدأ بالحديث عن الوحدة الوطنية والديمقراطية لنقول بأن هاتين القضيتين احتلتا حيزًا كبيرًا من الجدل فى سنى مايو الأولى، وهذا أمر طبيعى أن نظرنا إلى القوى التى استنصر بها النظام أو التى تدافعت تلقائيا لنصرته، أو تلك التى بذلت الغالى والرخيص لكسب وده، كانت تلك القوى - فى مجموعها - شعوبًا وقبائل متنافرة تنافرًا يزيد منه اختلاف الرؤية بين أنصار النظام أنفسهم حول طبيعة نظامهم ذلك. فهناك من رجح عنده الاعتقاد بأن النظام نظام مغلق تجىء وحدة الهدف فيه قبل وحدة الصف (وهذا تعبير تسرب إلى أدبياتنا السياسية من مصر الناصرية)، كما كان هناك من ظل مسعاه هو فتح باب «الثورة» على مصراعيه حتى يلجه كل أهل السودان. وكان هذا هو نداء مناصرى القوى التقليدية الذين تدافعوا إلى رحاب مايو. وبين هؤلاء وأولئك كان هناك انصار النهج التجديدى البراجماتى الذى لا يدين بولاء لأيديولوجية معينة ومع ذلك فهو لا يؤمن بفتح الباب على مصراعيه لأن طبيعة التجديد والتحديث تقضى بعزل عناصر بعينها من مواقع القيادة فى العمل العام، وكنت من بين الدعاة لهذا الرأى. من هنا جاءت النداءات المتنافرة مثل «الثورة للجميع» و«الثورة ليست للجميع» أو «الحرية للجميع» و«لاحرية لأعداء الحرية». وفى كل الحالات كان مفهوم الحرية ومفهوم أعداء الحرية مفهومًا ذاتيًا وأن تسربل بثياب الموضوعية؛ لأنه ينطلق من منظور أيديولوجى لفئة بعينها

ـ أيا كانت هذه الفئة، والأيديولوجيات جهد انسانى يحتمل الخطأ ويحتمل الصواب لا فكرًا صمديًا لاهوتيًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

أخذ موضوع «الوحدة الوطنية» بُعدًا جديدًا عندما بادر الرئيس جمال عبد الناصر بإثارته فى خطاب ألقاه فى الخرطوم عندما وفد إليها ليشارك أهل السودان احتفالهم بعيد الاستقلال فى أول يناير عام ١٩٧٠. وكان خطابه ذلك بمثابة دعوة للنظام ليحد قليلاً من الغلواء فى تعامله مع خصومه أو ممن حسبهم خصومًا له. وفى واقع الأمر فإن الذين جاهروا بعداء النظام، فى أيامه الأولى، كانوا قلة كما أن الذين أودعوا السجن، قبل أحداث الجزيرة أبا، لم يتجاوزوا الثلاثين شخصًا أغلبهم من وزراء النظام السابق(*).

وقد رأينا من قبل كيف أن عناصر عديدة من هذه القوى السياسية قد أخذت تتسابق إلى رحاب مايو، بعضهم عن إيمان، وبعضهم بدافع التقية الضرورية، وبعض ثالث رياء ومداهنة. دفع كل هذا الرئيس عبد الناصر لدعوة النظام ليكون أكثر مرونة فى التعامل مع خصومه أو من يحسبهم خصومًا له. وقد ظلم بعض هؤلاء الخصوم مصر ـ بخاصة أولئك منهم الذين أقنعوا أنفسهم بأن الذى وقع فى الخامس والعشرين من مايو لم يكن إلا مؤامرة مصرية ـ كما ظلموا عبد الناصر عندما افترضوا بأنه كان يمالئ النظام دون اعتبار لظروف السودان الموضوعية. كان عبد الناصر على علم تام ووعى كامل بطبيعة التكوين الفسيفسائى للمجتمع السودانى، ذلك الوعى هو الذى حمله، عند إعلان الأزهرى للاستقلال، على الرضوخ لإرادة أهل السودان على الرغم من ضغوط الاتحاديين عليه

(*) من بين هؤلاء سمح لأربعة بالسفر للعلاج فى الخارج هم السادة محمد أحمد محجوب، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله، وعبد الحميد صالح وعلى عبدالرحمن. والأخير. كما أسلفنا القول كان قد بادر بتأييد النظام من موقف «مبدئى». كما نقلت مجموعة أخرى من هؤلاء الرجال إلى مستشفيات الدرجة الأولى المدنية والعسكرية للعلاج على نفقة الدولة هم السادة حسن عوض الله، يحيى الفضلى، عبد الرحمن النور، سيد أحمد عبد الهادى، والزعيم إسماعيل الأزهرى الذى أخرج من السجن لتلقى العزاء فى وفاة شقيقه ثم نقل من بعد إلى المستشفى إثر إصابته بنوبة قلبية. توفى بعدها. وبجانب هاتين الفئتين هنالك من وضعوا فى الحجز التحفظى بمنازلهم ومنهم السيد محمد داؤود الخليفة والأستاذان الرشيد الطاهر بكر، وإبراهيم المفتى، وللمزيد من التفصيل فى هذا الأمر يمكن العودة إلى حديث وزير الداخلية فاروق عثمان حمد الله فى استديوهات التليفزيون مساء الخامس من مارس ١٩٧٠ والذى نشرته الصحافة فى اليوم التالى (الأيام ٦ مارس ١٩٧٠).

وإدانة بعض القوى السياسية المصرية لقراره ذلك. كما كان عبد الناصر على إدراك بصير بأن الواقع الاجتماعى السودانى لا يتغيربالعنف، بل لا بد لتغييره من عمل سياسى دءوب لا يغنى عنه العنف وإن كان لايغنى عن قليل من العنف؛ والعمل السياسى الدءوب قد يقتضى التعايش مع ما لا تحب. ولهذا جاءت دعوة عبد الناصر للوحدة العريضة، وكانت تلك الدعوة تجاوبًا مع ما نادى به النميرى فى المهرجان نفسه حول «الوحدة الوطنية»، إذ ورد فى خطاب النميرى قوله بأن الثورة حق لجميع الجماهير الوطنية لأن «الجماهير لا تخون وأن خانت قياداتها».

لم يرق هذا الرأى للعقائديين من أنصار النظام. بمن فى ذلك العروبيون على الرغم من أنه جاء من عبد الناصر زعيم «الثورة العربية». كان فى يقين هؤلاء العروبيين أن «ثورة مايو» ونظام مايو هما امتداد طبيعى لما أسموه «وحدة الأنظمة العربية التقدمية المتحررة من الاستعمار فى المشرق والمغرب» لهذا بعثت هيئة الدفاع عن الوطن العربى بمذكرة للرئيس جمال ردًا على خطابه ذلك نشرتها الصحافة السودانية بعد بضعة أيام من إرسالها(*).

جاء فى تلك المذكرة أن «هيئة الدفاع عن الوطن العربى التى تكونت فى قطرنا قبيل العدوان بمبادرة من الفصائل الثورية السياسية واتحادات العاملين والمهنيين حرصت منذ البداية على ترسيخ مفاهيم الخط الثورى... لقد كنا ندرك دائمًا فى هيئة الدفاع عن الوطن العربى أن مواجهة أمتنا الشاملة للعدوان إنما تمر عبر تعميق جذور الحركة الثورية فى أقطارنا العربية، وأن خير ما نقدمه لأمتنا فى معركتها التاريخية ضد الاستعمار والصهيونية هو سودان ثورى متحرر من التبعية ومتحرر من هيمنة وتصلب القوى الإقطاعية والرأسمالية المرتبطة بالاستعمار الجديد وبواقع التخلف والتجزئة» ومضت المذكرة تقول: «إننا من تجارب نضالنا الوطنى من تجارب حركة النضال العربى فى مجموعه ندرك أن الرجعية لا تجد سبيلا بعد الثورة إلى تحقيق مراميها ومخططاتها إلا من خلال ضرب وحدة القوى التقدمية وطلائعها الثورية، وأنها فى سبيل الوصول إلى هدفها ذلك لا تتورع من أتباع أكثر الأساليب التواء وخسة ولا تتردد فى التلون والتشكل واستغلال بعض الشعارات القومية والتقدمية ـ لا إخلاصًا لها، ولكن بهدف الوقيعة بين

(*) الرأى العام الأربعاء ٧ يناير ١٩٧٠.

الفرق الثورية وزرع البلبلة فى صفوف الحركة الجماهيرية وافتعال التناقضات بين قواها وفصائلها تمهيدًا للانقضاض عليها، مهرت تلك المذكرة بتوقيع سكرتارية هيئة الدفاع والتى تضمنت الأسماء التالية: الشفيع أحمد الشيخ، شوقى ملاسى، بدر الدين مدثر، مصطفى محمد صالح، واحمد حبيب، كما جاء فى ختام المذكرة «ملحوظة» تقول «اشتملت المذكرة على توقيع باسم الحزب الشيوعى السودانى» دون أن تفصح تلك الملحوظة عن اسم الموقع عن ذلك الحزب بخاصة وفى إشارتها إلى المنظمات المنضوية تحت لواء هيئة الدفاع عن الوطن العربى لم يرد اسم أى حزب بل تنظيمات وهى اتحاد نقابات عمال السودان، اتحاد نقابات الموظفين المهنيين، اتحاد نقابات المعلمين والمعلمات، نقابة المهندسين السودانيين، نقابة الأطباء، نقابة المحامين، اتحاد الشباب السودانى، اتحاد طلاب جامعة القاهرة الفرع. وكان الاستثناء الوحيد هو تنظيم الاشتراكيين العرب.

لم يقف الحوار الوطنى حول «الوحدة الوطنية» عند تلك المذكرة، بل ظل هو شغل الناس الشاغل طوال شهرى يناير وفبراير من عام ١٩٧٠. ومثال ذلك رسالة مهمة للزعيم «البعثى» الأستاذ بدر الدين مدثر نشرتها جريدة الرأى العام فى الثانى عشر من يناير ١٩٧٠ اختار لها كاتبها عنوان: «الوحدة الوطنية فى أفقها ومضمونها الثورى» ودعا فيها لعزل القوى «الرجعية» من أى صيغة للوحدة الوطنية(*). ومثل هذا الطرح الحدى لقضية الوحدة الوطنية طرح يعبر ذاته، فلا هو بالليبرالى، ولا هو بالنازع نحو التعددية إزاء هذا لسنا فى حاجة للقول بأن مفهوم القوى الديمقراطية للوحدة الوطنية فى مطالع عهد مايو لم يكن بحال مفهومًا ينطلق من مبدأ احترام الطبيعة التعددية للمجتمع السودانى.

(*) كانت تلك الرسالة، كالبيان الذى سبقها، تجاوبًا مع ما طرح خطاب عبد الناصر من قضايا وعلى رأسها قضية الوحدة الوطنية. أورد الكاتب بأن «٢٥ مايو كحدث ثورى يستوجب مراجعة العديد من الشعارات والصيغ التى تبتدعها الرجعية لإضفاء نوع من الثبات والشرعية على تسلطها فى قطرنا طوال فترات ما بعد الاستقلال. فلقد كانت الرجعية فى بلادنا طوال تلك الأعوام تطرح من وقت لآخر، وكلما تحرج موقفها أو تهددت مصالحها، شعارات «الحكومة القومية» لتخدير الجماهير وإيهامها بأنه من الممكن أن يتم توحيد الشعب وأعداء الشعب، والرجعيين التقدميين فى أجهزة واحدة. ولقد تبينت قطاعات واسعة من الجماهير زيف مثل هذه الشعارات، واتضح من تجاريها العملية أن الرجعية وحدها هى المستفيدة من مثل هذه الصيغ دائمًا، لأنها هى التى تهيمن على السلطة الفعلية فى البلاد وعلى مراكز القوة الاقتصادية وأجهزة التوجيه الاجتماعى والثقافى».

كما حاول بعضنا أن يدعى بعد سقوط النظام، على النقيض كنا جميعًا نحن أنصار النظام - رغم اختلاف المناهج - ندعو إلى قيام تنظيم سياسى واحد يستوعب «قوى الثورة»، مثل ذلك التنظيم - بطبيعته - تنظيم مغلق أسميناه جبهة ديمقراطية يقودها حزب طليعى، أو حزبًا واحدًا، أو تنظيمًا ثوريًا قوميًا، إذ لا مكان داخله إلا «لقوى الثورة» كما يُعرفها «أهل الحل والعقد» من قيادات تلك «الثورة». لهذا استكرت الأدبيات السياسية فى ذلك العهد، بل أدانت الديمقراطية الليبرالية وأخذت تدعو إلى شىء آخر أسمته «الديمقراطية الجديدة» أن الديمقراطية الليبرالية نظام رحيب يستوعب كل التيارات السياسية ولا يرتج بابه أمام أى تيار سياسى إلا تلك التى تسعى لتقويض النظام نفسه بمناهجها وأفكارها (مثل تحريم الدستور الألمانى للأحزاب النازية) فيما عدا هذا لا قيد - فى ظل الليبرالية - على أى جماعة سياسية فى أن تدعو إلى فكرها وبرامجها وبين الناس ومتى ما استحوزت على رضا الناس بالانتخاب الحر طبقت عليهم تلك الأفكار والبرامج خلال الفترة المحدودة الذى يوليها فيها الناس سياسة أمرهم.

حقيقة الأمر أن البعض منا، لم يكن يسعى فقط إلى استحداث تنظيم سياسى مغلق ذى أهداف مرحلية رهينة بأمد معلوم يعود بعدها الناس إلى الوضع التعددى «الطبعى» بل إلى استحداث تنظيم يعيد صياغة الحياة كلها فى قوالب فكرية معينة، مستمدة من رؤية أيديولوجية معينة، وتقوده «طليعة» معينة. وهذا هو ما يعرف فى علم السياسة بالتنظيم الشمولى المهيمن، ولا غرابة فى أن يفكر مثل هذا التفكير من دعا له من أصحاب الأيديولوجيات لأن هذا النمط من التنظيم هو الأنموذج عند اللينيين (ولا أقول الماركسيين لأن ماركس لم يبتدع حزبًا طليعيًا ولم يدع له) كما هو الحال عند الناصريين الذين انتهى بهم التجريب إلى صبغة قوى الشعب العاملة فى الاتحاد الاشتراكى العربى، وعند البعثيين (من اشأم منهم ومن تعرق) فكلاهما من دعاة الحزب الثورى القومى الطليعى حتى وإن جاء ذلك الحزب «القومى» على أسنة رماح القلة. ومن تلك المدارس أيضا أخذ دعاة التجديد الراديكالى (أى الإصلاح الجذرى والمتكامل) نموذجهم للتنظيم السياسى حتى وإن لم ينطلقوا، شأن الماركسيين والعروبيين، من مفهوم وصائى هو مفهوم الطليعة الثورية والذى يفترض أن الجماهير لا تعى دومًا مصالحها. طفت على أفكار هؤلاء التحديثيين اعتبارات

وظيفية مثل الظن بأن السلطة هى الوسيلة الفاعلة لإجراء التغيير فى المجتمع وأن تلك السلطة تصبح أكثر قدرة على الأداء السريع والحاسم فى ظل نظام الحزب الواحد، وكان أقرب النماذج العملية لهؤلاء النموذج الناصرى للتنظيم السياسى.

وعلى كل فقد جاء الإعلان الرسمى عن عزم «ثورة مايو» لإقامة تنظيم سياسى، أول ما جاء فى العيد الأول «لثورة مايو» على الرغم من أن الحوار الوطنى حول التنظيم بدا قبل ذلك بكثير، وشارك فيه من المثقفين، من كل قلب النظام تمامًا مثل من سعى لتأييده طواعيه، من هؤلاء ألف الكتب، أو دبج المقالات، أو خطب فى المحافل فى معرض السعى لإيجاد تكييف نظرى لهذا المخلوق السياسى الجديد. ونذكر فى هذا المجال كتاب الأستاذ أنور أدهم بعنوان «مهام الثورة السودانية» والذى صدر فى أغسطس ١٩٦٩، وكتاب الدكتور يوسف بشارة بعنوان «حول قيام التنظيم الشعبى لثورة مايو السودانية» الذى أصدرته دار الطليعة البيروتية فى مطلع عام ١٩٧٠، وسلسلة مقالات الدكتور سعيد محمد أحمد المهدى بعنوان «الديمقراطية الجديدة» والتى نشرتها تباعًا جريدة الرأى العام الأسبوعية فى فبراير ١٩٧٠. كما أخص بالذكر كتيب الدكتور عثمان سيد أحمد إسماعيل بعنوان «نظرة فى تاريخنا السياسى المعاصر ١٩٥٦ ـ ١٩٦٩»(*)، والذى تناول فيه الكاتب بالتشريح نظام مايو واصفًا إياه بأنه: «سلطة ثورية ملتصقة بالجماهير، معبرة عن أمانيها، مستلهمة تراثها وواقعها وأبعادها الحضارية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية فى الداخل والخارج، سالكة طريق الاشتراكية والوحدة الحرية، وبانفتاحها على الجماهير تضع السلطة نفسها موضع الخادم الأمين وتفتح الباب على مصراعيه لتتحمل الجماهى مسئولياتها فى مسيرتها الطويلة فى درب البناء والتعمير».

(*) جاء فى مقدمة الكتيب ما يلى: «حتى الرابع والعشرين من مايو فى العام الماضى كان اسم بلادنا الجغرافى السياسى هو (جمهورية السودان). ومنذ ذلك اليوم أصبح (جمهورية السودان الديمقراطية). ولم تكن زيادة كلمة الديمقراطية اعتباطًا بل كانت تعبيرا وتحديدًا لما أريد أن يكون بعد التجارب المريرة التى مرت بنا طيلة الأربعة عشر عاما التى أعقبت الاستقلال. وفى برامج العهد الجديد ومخططاته وأعماله فى الداخل وتحركاته وارتباطاته فى الخارج فى المجال الإفريقى وفى المجال العربى، وفى المجال العالمى تبرز معانى الديمقراطية التى تتصف بها جمهوريتنا الآن. إن عهدًا جديدًا بلا شك قد بدا، وإن جيلا جديدًا يمسك بمقاليد الأمور الآن، وفى منهاج هذا العهد، وأسلوب هذا الجيل فى العمل تجد أبعاد الاستقلال التعبير الصادق والتطبيق السليم».

وقد يقول قائل إن كل هذه اجتهادات فردية، وهذا صحيح إلا أن هذه الاجتهادات تعكس - في نهاية الأمر - رؤية أفراد يمثلون قطاعًا كبيرًا من مثقفي السودان حتى أولئك الذينلم تستهوهم الأيديولوجيات ومع هذا وقفوا بجانب ذلك النظام «غير الديمقراطي» واخذوا يبتدعون النظريات لتبرير سياساته او إيضاح توجهاته. وبغض النظر عن هذه الاجتهادات الفردية فإن الراى القاطع للنظام حول التنظيم السياسي الذى ينشده جاء في الميثاق الوطني الذى أقرته اللجنة الشعبية للميثاق والتى تراسها القاضي صلاح حسن وهو الرجل نفسه الذى أدان من موقعه القضائي السامي قرار البرلمان بطرد نواب الحزب الشيوعي. افتتح القاضي صلاح الجلسة الأولى لذلك المنتدى في السابع من ديسمبر ١٩٧٠ بقوله: «تشهد بلادنا لأول مرة أول تجمع سياسي لممثلي قطاعات الشعب الثورية، العمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ولأول مرة في تاريخنا السياسي يزول التناقض بين مصالح هذا الفئات الثورية والسلطة الحاكمة».

وكان الرئيس نميري قد أعلن في احتفالات العيد الأول لثورة مايو عن مولد ذلك الميثاق ذاكرًا أن إقراره قد تم - بعد نقاش مستفيض، من جانب مجلس الثورة والوزراء ومبشرًا بعرضه بعرضه للنقاش خلال أسبوعين من ذلك الإعلان، وبعد مضى ستة أشهر على إعلان الميثاق خاطب النميري الأمة مرة أخرى ليعلن تكوين اللجنة الشعبية التى ستقوم بنقاش مشروع الميثاق على النحو التالي: خمسة وعشرون عضوًا يمثلون العمال ينتخبهم الاجتماع العام لمجلس إدارات على نقابات عمال السودان (عشرون منهم يمثلون النقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد على أن يكون توزيعهم قائمًا على قوة وزن النقابات والخمسة والآخرون يمثلون قيادة الاتحاد) خمسة وعشرون من المزارعين (سبعة منهم يمثلون اتحاد مزاعى الجزيرة والمناقل، وخمسة يمثلون اتحاد مزارعى النيل الأزرق، وخمسة يمثلون اتحاد مزارعى النيل الأبيض، والثمانية الآخرون يمثلون بقية المزارعين من المناطق الأخرى على أن تنتخبهم المجالس التنفيذية بالمديريات) خمسة وثلاثون يمثلون القوات المسلحة ضابطًا وجنودًا، عشرون يمثلون رجال البوليس والسجون ضباطًا وجنودًا، خمسة ممثلين للموظفين ينتخبهم الاتحاد العام للموظفين، عشرة ممثلين للمعلمين ينتخبهم اتحادهم العام على أن يعطى التمثيل الوزن الكافى للقوة العددية للنقابات

المنضوية للاتحاد العام، ثلاثة ممثلين للشباب ينتبهم اتحاد الشباب السودانى، ممثلات لكتائب الشباب تختارهما وزارة الشباب، خمس عشرة امرأة يمثلن الحركة النسوية (عشر منهن ينتخبهن الاتحاد النسائى السودانى، والخمس الأخريات تنتخبهن الجمعيات النسوية الخيرية) ثمانية طلاب (اثنان يمثلان جامعة الخرطوم، واثنان آخران يمثلان جامعة القاهرة الفرع وواحد لكل من كلية الدراسات الإسلامية والمعهد الفنى ومعهد المعلمين العالى ومعهد شمبات الزراعى) ممثلون لكل من نقابات واتحادات الأطباء، والمحامين، والمهندسين، والزراعيين، والإداريين، والبياطرة، والاقتصاديين وأساتذة جامعة الخرطوم، ستة وثلاثون ممثلا للأقاليم تنتخبهم المجالس التنفيذية للمديريات على أن يضع أسس انتخابهم السيد وزير الحكومة المحلية، ثمانية عشر ممثلا للأقاليم الجنوبى يختارهم السيد وزير الدولة لشئون الجنوب، بجانب ممثلين للصحفيين ولرجال الأعمال ورجال الدين وأساتذة الجامعات والقضاء وشخصيات وطنية(*).

ومن الجلى أن الكتلة المؤثرة فى داخل تلك اللجنة كانت من بين المنتسبين للحزب الشيوعى أو المتعاطفين معه بحكم سيطرة ذلك الحزب على بعض المنظمات الجماهيرية

(*) مثل الصحفيين السادة محجوب محمد صالح، عوض برير، عبدالله عبيد، الفاتح التجانى، حسن نجيله، إبراهيم عبد القيوم، الفاتح النور، صديق مدثر، ومثل رجال الأعمال السادة مكاوى مصطفى، عبد الله محمد فرح، أنطون قرنفلى، عبد السلام أبو العلا، عثمان على إبراهيم، سيد عبد الله السيد، مثل رجال الدين السادة فضيلة الشيخ محمد المبارك عبد الله، فضيلة الشيخ يوسف إبراهيم النور، فضيلة الشيخ حسن البودانى، فضيلة الشيخ مجذوب كمال الدين، فضيلة السيد إدريس الإدريسى، الشيخ محمد أحمد الشيخ عمر «الكريدة» القس باستور آموس، والمطران ديمثيوس، ومثل جامعة الخرطوم الأساتذة عمر محمد عثمان، مصطفى حسن إسحاق، حسين السيد عثمان، عثمان سيد أحمد، ومثل القضاء الدكتور محمد حاج الشيخ ومحمد الحسن الطيب، ومثل الأدباء والفنانين الأساتذة محمد المهدى مجذوب، عبد الله حامد الأمين، محجوب عبد المالك، عبد الرحمن الجعلى، بسطاوى بغدادى، الماجى إسماعيل، محمد محمد على، عبد الكريم الكابلى، محمد وردى، محمد الأمين، سعيد أيوب القدال واختير من الشخصيات الوطنية السادة معاوية إبراهيم، محمد أمين حسين. إبراهيم يوسف سليمان، محمد إبراهيم نقد، بابكر كرار، صالح محمود إسماعيل، عمر مصطفى المكى، توفيق إسحاق، قريال دينق، الدكتور يوسف بشارة، هنرى رياض، محمد جبارة العوض، اروب يور، محيى الدين جمال أبو سيف، محيى الدين عووضه، يوسف عبد المجيد، مصطفى طه، الطاهر عوض الله، بدر الدين مدثر. أما سكرتارية المؤتمر فقد تولتها هيئة ضمت الأساتذة خليفة خوجلى، عدلان الحردولو، محمد الحسن فقيرى، بابكر النافع، إبراهيم دقش بجانب اثنين من الأمانة العامة لمجلس الوزراء هما محمد سليمان، وعبد الرحمن الحلو.

والفئوة مثل اتحادات العمال، والزراع، والنساء، والشباب، كما أنه من الجلى أيضا أن ذلك الاجتماع قد ضم كثيرين من العروبيين، والذى لم يكونوا أقل حماسًا من الشيوعيين للتنظيم «الفرد» وتوجهه الاشتراكى، وعلى كل فقد قادت السيطرة الحزب الشيوعى المباشرة وغير المباشرة على اللجنة بعض العناصر العمالية المعارضة، بل أقول المعادية لذلك الحزب إلى تفجير أزمة فى الاجتماع الذى عقد فى الساعة الحادية عشرة من صباح الثلاثاء ٢٦ أغسطس ١٩٧٠ بقاعة الامتحانات بجامعة الخرطوم لاختيار ممثلى العمال، فى ذلك الاجتماع تم اختيار قادة الاتحادة بالتزكية (الشفيع أحمد الشيخ، محجوب أحمد الزبير، الحاج عبد الرحمن، عبد الرحمن عباس، وعلى بخارى) إلا أن رئيس نقابة عمال السكة حديد (محمد الحسن عبد الله) وأعضاء نقابته المنتخبين اعترضوا على أن يتم اختيار ممثلى تلك النقابة من جانب الاتحاد العام وطالبوا بأن يتم انتخابه عبر النقابة نفسها. وقد رفض هذا الطلب رئيس لجنة الانتخابات (القاضى محمد الحسن الطيب) لا لعدم وجاهته وإنما لتعارضه مع قرار مجلس الوزراء حول الأسلوب الذى يتم به انتخاب أعضاء لجنة الميثاق، وقد أحس رئيس وأعضاء لجنة نقابة السكة حديد بأن هناك اتجاهًا لإقصائهم من عضوية اللجنة فقرروا الانسحاب من الاجتماع قبيل الانتخابات احتجاجًا على ما اعتبروه خرقًا للديمقراطية. وصدق حدسهم، إذ ما أن جرت الانتخابات لممثلى السكة حديد فى لجنة الانتخابات حتى اختير السيدان الحاج التوم وصابر محمود وليس رئيس النقابة أو أى واحد من أعضاء لجنة النقابة الذين جاءت بهم قواعدهم العمالية للمراكز القيادية فى تلك اللجنة. ولهذا ظل الصراع محتدمًا بين قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال والحزب الشيوعى من جهة، ونقابة عمال السكة الحديدية من جهة أخرى طوال فترة مايو الأولى، ويكشف هذا الموقف عن التناقض وازدواجية المعايير، فتمامًا كما أن أحزاب السودان التقليدية (على الرغم من كل دعاواها حول الليبرالية والتعددية) لم تقو على احتمال عشر وبضعة عشر من النواب الشيوعيين فى البرلمان، فإن الحزب الشيوعى لم يقو هو الآخر (على الرغم من كل ما يقول به حول دور الطبقة العاملة فى المشاركة السياسية الفاعلة) على احتمال قيادات

لنقابة عمالية واحدة بها قاعدتها لا لسبب إلا لأن تلك القيادات لا تشاركه الراى. ولاشك فى أن الحزب الشيوعى كان يحسب عمال السكة الحديد الذين جاءوا بتلك القيادة جهلة بمصالحهم الطبقية وأن ذلك الحزب أكثر قدرة على التعبير عن تلك المصالح من القيادات الطبيعية التى اختارها العمال بانفسهم مما يجعل منه وصيًا على الحركة العمالية؛ والوصاية هى الوصاية، افترضها أمام على رعيته او قال بها حزب طليعى على جمهرة الثائرين.

أكثر غرابة من هذا موقف الحزب الشيوعى من اختيار ممثلى الحزب فى لجنة الميثاق. فإن كان للحزب الشيوعى وجود حقيقى لا يمكن إنكاره، على مستوى القاعدة إن لم يكن القيادة فى نقابة العمال السكة حديد، إلا أن الوجود الجماهيرى لذلك الحزب فى الإقليم الجنوبى أمر مشكوك فيه لطبيعة تكوين الحزب الشيوعى كحزب يتركز نشاطه فى المنظمات الفئوية والجماهيرية الحديثة، وفى واقع الأمر فإن طبيعة تطور الإقليم الجنوبى قد أدت إلى تمحور النشاط السياسى كله فى ذلك الإقليم فى تنظيمات محلية بل قبلية تنحصر أهدافها فى ما كان يعرف بقضية الجنوب وتحقيق «المطالب المشروعة» لأهله. كما أن التطور الاقتصادى المحدود لذلك الإقليم لم يتح الفرصة لنمو منظمات فئوية فاعلة، ولذا فلم يجد الحزب الشيوعى من يستأنف (لكيلا نقول يجند) من أبناء الجنوب غير الطلاب الوافدين لمدارس الشمال. ومع كل هذا آثر وزير شئون الجنوب الذى عهد إليه بأمر اختيار ممثلى الإقليم فى لجنة الميثاق أن يراعى فى اختيارهم مبدأين أساسيين: أولهما: هو «خلق قيادة جديدة اشتراكية ومعادية للإمبريالية بدلا من قيادة المثقفين البائدة» والمبدأ الثانى: هو «تمثيل المثقفين من ذوى الوعى السياسى»، والذين خصص لهم تسعة مقاعد «نسبة إلى حداثة الحركة الديمقراطية الشعبية فى الجنوب»(*).

إن الحديث عن خلق قيادة جديدة «اشتراكية ومعادية للإمبريالية» فى الجنوب بدلا من «قيادة المثقفين البائدة» يكشف عن أمرين ويقوم على افتراضين، ويؤدى إلى نتيجتين

(*) الأيام ٢٢ فبراير ١٩٧٠.

فالقول بخلق «قيادة جديدة اشتراكية ومعادية للإمبريالية» يعنى أن قيادات الجنوب آنذاك ليست بقيادات اشتراكية، وهو امر يحتمل الخطأ ويحتمل الصواب ونحن من بين من يرجحون صوابه. إلا أن هذا القول ايضًا يقوم على افتراض ثان هو أن كل من هو مؤهل تأهيلا طبعيًا لقياده أهله لا يكتمل تأهيله لتلك القيادة إلا إذا كان اشتراكيًا، وهذا افتراض نقطع بعدم صحته. والأمر الثانى هو الزعم بضرورة خلق قيادات معادية للإمبرالية فى الجنوب مما يوحى بأن كل قيادات المثقفين فى الجنوب قيادات عميلة للإمبريالية، أو غير معادية لها حسب توصيف الحزب الشيوعى السودانى للإمبريالية وللعداء لها، كما يوحى أيضًا بأن عداء «الإمبريالية» - بذلك الفهم - هو شرط من شروط القيادة. بيد أن القاعة التى ضاقت بروادها من أعضاء اللجنة الشعبية للميثاق قد ضمت كثيرين من الشرائح العليا لبرجوازية الشمال لم يتوقف أحد للفحص عن مواقعهم من الاشتراكية أو الإمبريالية، ولا يكفى أن يكون وزير شئون الجنوب اشتراكيًا معاديًا للامبريالية لكيما يقضى بأن كل من يمثل الجنوب لا بد له، بسبب من ذلك، أن يكون هو الآخر اشتراكيًا ومعاديًا للأمبريالية. على أن النتيجة المنطقية لهذين الافتراضين لا بد أن تكون هى عزل القيادات الطبعية لأهل الجنوب بقرار فوقى، وهذه القيادات بصرف النظر عن رأى الحزب الشيوعى أو رأينا فيها هى القيادات التى ظلت منذ الاستقلال فى مقدمة نضال أهل الجنوب السياسى من أجل تحقيق ما كانوا يحسبونه مطلبهم الشرعى، ومن بين هؤلاء من أشعل أوار الحرب واستطاع تجييش أغلب أهل الإقليم الجنوبى فى تلك الحرب المدمرة وهؤلاء أيضًا هم الذين يجب أن يتجه الحوار إليهم أن أردنا إيقاف تلك الحرب. ولسنا هنا بصدد الحديث عن أهلية تلك القيادات للقيادة وفق معايير أيديولوجية أو ذاتية، وإنما بصدد التأكيد على أن هناك ثمة حقائق موضوعية فى الواقع السياسى لا سبيل لإنكارها إن أرادنا التعامل مع واقع الحال كما هو وليس كما ينبغى له أن يكون، أو كما نتمناه أن يكون.

فما الذى حدث فى عام ١٩٧٠ حتى يتبدل الحال فى الجنوب والشمال عن ما كان عليه منذ الاستقلال؟ الذى حدث هو انقلاب مايو ١٩٦٩، والذى تظن كل مناصريه بأنه يمثل تحولا كميًا وكيفيًا فى السياسة السودانية هو نقطة البداية لتغيير جذرى لا سبيل

للارتداد معه إلى الوراء. ولهذا فإن الذى جاء به الميثاق حول الديمقراطية كان تعبيرًا عن هذا الظن، الظن بأن هناك واقعًا «ثوريًا» جديدًا «وإرادة سياسية جديدة» ومن بين المبادئ الأساسية التى جاء بها الباب الثانى من الميثاق للتعبير عن هذا الواقع الجديد إشاراته حول الديمقراطية:

- «الحريات الأساسية مكفولة بمنطق الثورة أمام المعتقدات والممارسات الدينية»
- «تستهدف ثورة مايو تأسيس ديمقراطية جديدة تضع السلطة بيد قوى الشعب العاملة».
- «لا مكان فى التنظيم السياسى لأعداء الثورة».
- رفض ثورة مايو لنمط «الديمقراطية الغربية المشوهة القائمة على الزخارف الجوفاء والواجهات الدستورية التى تحمى من ورائها مصالح الفئات المعادية للشعب ».
- «ولتحقيق أهداف الثورة لا بد من قيام التنظيم السياسى الذى تتحد فى إطاره جميع قوى الثورة لا مكان فيه لأعدائها وتمارس تلك القوى دورها فى القيادة والتوجيه السياسى والاجتماعى والاقتصادى من القاعدة (فى القرية) إلى القمة (فى السلطة السياسية) كما لا بد من إشاعة الديمقراطية فى جهاز الدولة وتحويله لصالح الجماهير بأبعاد العناصر الفاسدة والمعادية لحركة التغيير الاجتماعى».

هذا فى مجمله هو تصور نظام مايو للوحدة الوطنية والديمقراطية يوم إن كان دعاته وحماته لا «سدنته» هم «القوى الديمقراطية» بأحزابها ونقاباتها ومستقليها، وهو تصور يرفض نهج «الديمقراطية الغربية» التى دعت لها هذه القوى نفسها فى إبريل ١٩٨٥ لأنها، حسب أوصاف ذلك الزمان، «ديمقراطية جوفاء». أما الوعاء السياسى الذى أريد به استعاب هذا النشاط السياسى «الثورى» فهو «التنظيم السياسى» المعرّف بالألف واللام مما ينتفى معه أى حديث عن التعددية الحزبية، ومع تلك الوحدانية والانفراد بالسلطة فقد أريد لذلك التنظيم أن يكون تنظيمًا مغلقًا وشموليًا، وهو مغلق لأنه لا مكان «لأعداء الثورة»، وأعداء الثورة هؤلاء ليسوا هم الذين يحملون السلاح ضدها فحسب وإنما كل من لا تتشاكل رؤاه مع رؤى دعاة «الثورة» كما أن التنظم شمولى؛ لأنه يمارس «القيادة

والتوجيه السياسى والاجتماعى من القاعدة فى (القرية) إلى القمة فى (السلطة السياسية)، مما يجعل منه سلطة سياسية مهيمنة وتمتد هذه الهيمنة إلى جهاز الدولة التى يتوجب على التنظيم العمل على إشاعة الديمقراطية فيه «بإبعاد» العناصر الفاسدة وتلك التى «تعادى حركة التغيير الاجتماعى». ولا مشاحة فى أن إبعاد المفسدين عن جهاز الدولة - أى دولة - شىء مرغوب باعتباره أمرًا تستوجبه مقتضيات حسن الأداء تحت ظل أى نظام سياسى بغض النظر عن المنحى الفكرى لذلك النظام؛ أما إبعاد العاملين بتهمة «معاداة حركة التغيير الاجتماعى» بمفهوم أيديولوجى محدد للتغيير الاجتماعى يصبح عقابًا سياسيًا ذا محتوى أيديولوجى لا شأن له بالإصلاح الإدارى أوالأداء الحسن، وهذا نفسه هو ما أسمته الأدبيات السيارة، بعد سقوط نظام مايو، بالفصل التعسفى.

وعلى المستوى الشخصى نعترف بأنا كنا من أول الدعاة بل المبشرين بالدعوة للتنظيم السياسى الأوحد، وكان أول عهدنا بالحديث هو الخامس والعشرين من فبراير ١٩٦٥ فى مقال نشرناه بجريدة الأيام تحت عنوان «الهيكل الدستورى بين الحزب الواحد والجبهة المتحدة». قلنا فى ذلك المقال: «ليكن لنا فى تاريخنا السياسى مرشدًا، فتجربة مؤتمر الخريجين إن ترجمت إلى واقع العصر فسوف يمكن أن تكون سابقة جديرة بالاتباع، أشير هنا إلى فكرة تجمع فى إطار جبهة أو مؤتمر أو تكتل ذى مبادئ محددة لأمد معقول ولنقل عشر أو سبع سنوات، مبادئ تعالج الوضع الاقتصادى، والهيكل السياسى، والحريات السياسية، والسياسة الخارجية وهو أمر ليس بالعسير على الرغم كل ما خلفته تجربة الميثاق الأخيرة من سوء ظن وفقدان ثقة» والكلمات الأخيرة تشير إلى نكوص الأحزاب عن ميثاق أكتوبر.

وقد يسأل القارئ ما الذى يحملنا على استذكار هذا الحديث الذى قد لا يعرفه أغلب من يقرأ هذا المقالات، ولا يذكره أكثر من أتيح لهم قراءة مقالاتنا تلك قبل ربع قرن من الزمان، الذى يحملنا هو التأكيد على أننا لا ننظر للتاريخ من قفاه كما فعل بعض الذين انكروا كل نسب بينهم وبين مؤسسات مايو. والذى يحملنا أيضا هو ألا يظن أحد بأنا نحاول إيهام القارئ - كما حاول الكثيرون - بأن خلافنا من اختلفنا معهم فى بدايات مايو كان خلافا حول الديمقراطية الليبرالية، أو ميثاق حقوق الإنسان، أو تعدد الأحزاب

بخاصة من بعد أن أصبحت التعددية ظلا يستذرى به حتى أولئك الذين يحسبون «التحزب» خيانة. خلافنا لم يكن حول الميثاق الوطنى بل حول مضمون ذلك الميثاق؛ ولم يكن حول التنظيم الواحد بل حول محتوى ذلك التنظيم؛ ولم يكن حول العزل السياسى بل حول حدود ذلك العزل. ويم أن أخذنا ندعو إلى التعددية الحزبية فى منتصف الثمانينيات فى كتاب مشهود هو (السودان والنفق المظلم) نشر على الناس قبل سقوط النميرى دعونا لها ونحن نشير إلى محاذير محددة بشأنها، وكان ذلك هو الحال عندما أخذنا نُعدد مثالب البيروقراطية الحزبية فى نظام الحزب الواحد فى أول الثمانينيات فى مقالات برح معها الخفاء (لا خير فينا إن لم نقلها) نشرت قبل أن ينتهى النميرى إلى مرحلة الطغيان المقدس وقبل أن يصبح طاغية مخلوعًا. وقد قدمنا لتلك الرؤية الجديدة بحديث أوضحنا فيه أين ولماذا كنا نقف من هذه الرؤية فى العقدين الماضيين من الزمان؛ ولم تعلقنا بها من قبل؟ ولماذا أحبطنا عنها من بعد؟ فبمثل هذا وحده يكون الحوار الذكى، والجدل الأمين، وليس على الألباء من حرج، فى المراجعة العقلانية لمواقفهم، وهذا حق مشروع للمنكر يسميه بودلير: «حق المرء فى نقض قوله» (le droit de se contredire)

الحريات الأساسية أيضًا بين الأمس واليوم

نجىء من بعد لنرى كيف طبق النظام فى بداهة عهده «ديمقراطيته الجديدة» التى افترض أنها هى البديل الأمثل للديمقراطية «الغربية الشوهاء». ما رؤية هذه الديمقراطية الجديدة «للحريات الأساسية؟ وما موقف القوى السياسية المختلفة من تلك الرؤية للحريات؟ والحريات الأساسية التى نتحدث عنها، طبعية كانت أم مدنية، هى الحريات التى أعلى رايتها ميثاق حقوق الإنسان وأصبحت أساسًا مكينًا للديمقراطية التى نتغنى بها الآن من بعد رفضها لها فى ماضى عهدنا «الثورى» باعتبارها «غربية شائهة» تتضمن تلك الحريات. من بين ما تتضمنه، حرية التنظيم وحرية التعبير وحرية التعبير وحرية التنقل وحرية الملكية ثم الحق فى ممارسة تلك الحريات فى إطار سيادة حكم القانون، ولا نحسب أن هناك ضرورة للحديث عن «حرية التنظيم» فى عهد مايو، لأن هذا

أمر قُضى فيه وقُضى عليه بقبول مبدأ الحزب الواحد ولهذا نقصر الحديث على حرية التعبير والحرية الأكاديمية (وهى وجه من وجوه حرية التعبير) بجانب الحديث عن مبادئ ومؤسسات أُخر تعتبر أوتادًا راسخة للديمقراطية الليبرالية مثل سيادة حكم القانون وحيدة الخدمة العامة. وما تركيزنا على هذه المؤسسات والمبادئ والحريات بالذات إلا لإفراط الناس فى الحديث عن أهميتها، عقب سقوط نظام مايو، من مواقع الإدانة لتنكر لذلك النظام تكره لها، واتهامه بالعدوان على قيمها السامية ومؤسساتها الراسخة.

جاءت تلك الإدانة من كثيرين دون إفصاح عن ما الذى يعنون بمايو؟ أهى الشهر المعروف بهذا الاسم فى التقويم القريقورى؟ وما الأشهر إلا رموز لا حول لها ولا إرادة. أم هى نميرى «الطاغية المخلوع»؟ ولا نحسب أن ذلك الفرد، حتى وإن كان فعالا لما يريد، هو سيد العارفين بأسرار القوانين، وتدابير الحكم، وتجارب الأمم حتى نقول بأن الرجل وحده هو صانع كل تلك الجرائر. أم هو صحبه «المتآمرون» على النظام الدستورى من أعضاء مجلس قيادة ثورته؟ وهم من نعرف قدراتهم كما نعرف أن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، إن الذى كان يتابع ما يتردد فى بعض مجالس «المنتفضين» على نظام مايو، مثل الذى كان يدور فى محاكمات قادتها، يحس بأن نقعًا دامسًا كان يثار ليتدثر وراءه من أراد أن يتدثر، وليُعفى به آخرون أمرًا يكرهون له أن يستعلن. من هؤلاء من جلس فى موقع الحكومة ضد «المتآمرين» من أعضاء «مجلس قيادة الثورة» تمامًا كمن صعد إلى منصة الاتهام ضدهم، وفى يقيننا أن هذا النفر لم يقنع فقط بتشويه التاريخ، بل ذهب به الأمر إلى الظن بأنه قادر على تجويف مخ الأمة، وإلغاء ذاكرتها الجماعية. ولكيلا يظلم الناس رأينا أن نفعم هذه الفجوة التاريخية بإيضاح أين كان يقف هؤلاء من هذه القضايا فى مطلع عهد مايو بل، وفى حالة بعضهم، فى طوال أقماره المتواليات؛ ثم نسأل من بعد لماذا أخذ بعض القوم يعاكسون كلامهم ويردون الأمور آخرها على أولها، وقد نحسن الظن ونقول بأن أولئك القوم لم يسبقوا إلى هذه المفاهيم «الليبرالية» السامية، ويبادروا إليها فى مطالع عهد مايو إلا لأنهم قد حملوا إليها على مراعفهم؛ إلا أن ذلك الافتراض يقود إلى سؤال آخر هو من الذى حملهم؟ وما الذى حملهم على ذلك ولم يحمل غريهم ممن آثر النأى بنفسه عن ذلك «الرجس المايوى»؟

للإجابة على هذه التساؤلات والافتراضات نعود إلى تجارب مايو مع «الحريات الأساسية» منذ بداية عهدها، وما موقف «نخبة» السودانيين منها وأول ما نتناول فى هذا المجال الأمر الجمهورى رقم ٤ الذى صدر فى مطلع شهر مايو ١٩٧٠ بحسبانه التعبير الأبلغ عن رؤية النظام للحريات الأساسية ولمبدأ سيادة القانون. تناول ذلك «الأمر» الجرائم المتعلقة بالنظام الأساسى للدولة، وتكوين الجمعيات، والجرائم المتعلقة بالنظام الاقتصادى، ونشر الأخبار والإشاعات الكاذبة، واستغلال الانتماءات الدينية والطائفية بصورة تجعل أى عمل يتعارض مع دستور النظام أو أهدافه أو برامجه عملا يعاقب فاعله بالإعدام وتصادر ممتلكاته. ولا يقف التعارض مع النظام، حسب نص «الأمر الرابع» عند السعى على تقويض النظام أو تفتيت الوحدة الوطنية بل يشمل أيضا «النيل من أهداف الثورة الاشتراكية أو عرقلة مسيرتها» كما شملت الجرائم التى يدينها القانون أى تعبير يهدف إلى تشويه أو تحقير أى عمل من أعمال الثورة، أو منجزاتها، أو تضليل الرأى العام حول الثورة أو إهانة أو تحقير مجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء أو أى واحد من أعضائهما، أو زعزعة الثقة فى متانة الحالة الاقتصادية». أباح ذلك القانون لرجال الأمن والشرطة والجيش حق اعتقال أى شخص تحوم حول شبهة ارتكاب أى من هذه الجرائم والتحفظ عليه لأى أمد تقتضيه ضرورات التحقيق معه حول ما أتهم بارتكابه من جرم. كما ذهب «الأمر» إلى مصادرة واحد من أهم الحقوق التى ناضل النقابيون من أجل الحصول عليها ألا وهو حق الإضراب، إذ حرم «الأمر الرابع» الإضراب فى مؤسسات القطاع العام والخاص. وفى حديث له مستفيض نشرته جريدة القوات المسلحة ونقلته عنها جريدة الأيام. أوضح النميرى أن أهم المبررات لتحريم الإضراب هو زوال التناقض بين العاملين والسلطة(*).

(*) جريدة الأيام ١٩٧٠/٥/٣ جاء فى إيضاح النميرى لتحريم الإضراب أن السلطة الثورية «تقف بصلابة وفى وصف واحد مع العاملين وهى بالنسبة لهم السند الأقوى من أى إجراء يمكن أن يتخذوه تأميناً لمصالحهم التى هم مصالح الثورة. ومن هنا فإن سلاح الإضراب عن العمل تحت أى شعار أمر مرفوض لأن التناقض القديم بين العمال وأصحاب الأعمال قد فقد حدته واختل ميزانه بعد أن انحازت السلطة الثورية للعاملين».

إن الذين عايشوا تلك الفترة يعلمون جيدًا بأن جماعة من المحامين قد تآزرت على صياغة ذلك القانون، وعلى الرغم من أن غايتنا من تسجيل هذا التاريخ ليست هى التشهير بأحد، إلا أن الأمانة تقضى بألا نترك من هؤلاء من سعى للازورار بالتزوير، الازورار عن دوره ومسئوليته، والتزوير لتاريخ ما زال شهوده أحياء، من هؤلاء محامى كبير كان يتصدر هذه الجماعة ونشير إليه، دون رفاقه، لأنه قد نصب نفسه مؤرخًا للحقبة المايوية فى عشرات المقالات التى نشرها بعد سقوط نظام مايو تحت عنوان «ملف مايو». ويوحى عنوان المقالات بأن الكاتب قد توفر لذلك الجهد التاريخى لكى يروى للناس وقائع طويت طى السجل للكتاب من «ملفات» يملكها أو يملك الوصول لها، إلا أن تلك المقالات قد حفلت بالكثير من التخييل وغير القليل من الافتراء. الذى يعنينا فى تلك المقالات هو ما تضمنته من إدانة فى ما بعد إبريل ١٩٨٥ لجرائر نظام مايو ضد «الحريات» والديمقراطية بعد أن لم تعد تلك الديمقراطية، كما كانت فى إبريل ١٩٧٠ «غريبة شوهاء»، والذى يحملنا على الاهتمام بشأن كاتبها أيضا هو ما احتوته مقالاته تلك من فحش من حقنا، ومن همز ولمز فى رجال من أهل مهنته لم ينكر أى واحد منهم نسبته لتلك الفترة مثل الأستاذين بابكر عوض الله، وفاروق أبو عيسى.

والذى يحضنا على الإفصاح بل الفحص عن بعض أمر ذلك الكاتب هو حديثه عن فترة «مايو»، وكأنه كان يرقب أحداثها من مرصد فلكى فى عطارد ولهذا لم تحتو ملفاته تلك شيئا عن الأمر الجمهورى الرابع الذى شارك فى صياغته، أو أدواره الأخرى فى حماية ذلك النظام. وفى واقع الأمر فإن «المحامى الكبير» لم يكتف (من فرط حبه للنظام «الانقلابى») بصياغة القوانين التى تحمى ذلك النظام بل رضى لنفسه بأن يلعب دور الشرطى الناشط فى تعقب خصوم النظام ومن هؤلاء الأستاذ بشير محمد سعيد فى لقاء كان أحد شاهديه هو الأستاذ عابدين إسماعيل مما أوردناه فى حديث لجريدة «الأضواء»(•).

(•) الأضواء ١٩٨٨/٥/٢٨.

وتقول ملفاتنا، وما بروايات أهل التخابيل، بأن ذلك «الراصد» الذى كان يرقب السودان من عطارد، كان من أكثر أهل مهنته جريا فى دهاليز السلطة حتى تحلب عرقه بحثًا لنفسه عن موقع فيها دون أن يفلح. ما كان عدم افلاحه هذا الا لأن بابكر عوض الله قد ارتج أمامه كل باب على الرغم من حماسه وتدافعه تدافع الملا فقريات وزراء «الثورة» ولربما كان هذا هو سبب تحامله على عوض الله. وواقع الأمر ان رئيس الوزراء «القاضى» لم يصد الأبواب على المحامى الكبير إنكارًا لقدراته القانونية وإنما خشية من ممارسات عرفها عن أهل القانون فأدنى حاجب فى محاكم السودان. ناهيك عن رئيس قضائه، يعرف الأقاصيص عن الرجل وأدناه قصة أموال التنفيذ فى قضية «بلحافظ»: فمنذا الذى يقرب منه رجلا لا يتوقى الحرام فيما يملك، ولا يستنكف الشبهة فيما يأكل.

ومثل هذا أديب شاعر جعل مرعى همه هو الانتهاش من ذلك النظام ومنا بوجه أخص، منذ أن تفرقت السبل بينه وبين نظام مايو: وكأن ليس فى ذلك العهد الذى دافع عنه بالقول المشهود ما يستحق الإشادة، أو كأنه كان يعيش فى كوكب آخر إبان ارتكاب النظام المايوى لجناياته. هذا «الأديب» لم ينبسط له لسان. خلال خمسة عشر عامًا إلا بالسباب والادعاء. عن هذا الرجل المعلاق المتربص صمتنا طويلا لا لأنا لا نملك ما نرد به عليه، وإنما لأن السفهاء، لا يكافئون بالسفه. فهذا غاية مرادهم. أردنا أيضا أن نترك الرجل يرتع فى الخطأ حتى يبلغ أقصاه كى لا يكون له من الناس عذر: وكان أن بلغه يوم أن كتب لصحافة الخرطوم فى عهد الديمقراطية الثالثة يشيد برئيس وزرائها «عدو الشعب» وبلغه يوم أن أصبح ضارب دفوف لنظام «الإخوان المسلمين» الذى يجثم فى صدور أهل السودان اليوم. ولا غرو فقد حرق البخور زمانًا طويلا وهو يطوف حول الهيكل المايوى. وحرف البخور ـ كما قلنا ـ مهمة أدنى من السدانة. والرجل، أيضا موسوس: ويروى ابن المعتز فى «طبقات الشعراء» أن أحمد بن أبى يوسف كان عند أبى دلف فدخل آذنه يقول: «جعيفران الموسوس بالباب». قال أبو دلف: «ما لنا وللمجانين، أوفرغنا من الأصحاء؟»، قال أحمد: «هو والله ظريف حسن الشعر». قال أبو دلف: «فليدخل إذن».

«عاشق الحرية» هذا ندخله - إذن - فى كتابنا هذا لنقول بأنا قرأنا له فى عهد «الأمر الجمهورى الأول والأمر الجمهورى الرابع» مقالات عددًا حول ذلك العهد؛ من تلك المقالات واحد نتوقف عنده. كتب الأديب تحت عنوان «قادة الإخوان المسلمين بالخارج» يعلق على تصريح أدلى به عثمان خالد مضوى للمحرر السياسى لجريدة القارديان (فرانسيس بويد)، وكان عثمان يدعو أهل بريطانيا لمساندة المعارضة السودانية لحكم مايو والتى كان يقودها بالخارج - آنذاك - الشريف الهندى، وفى دعوة عثمان أن تلك المعارضة هى الأمين على الديمقراطية فى السودان التى وأدها نظام مايو. قال الأديب، بعد إيراده النص الكامل للمقال: «السياسيون القدامى أوقفوا تطور السودان، وفروا لأنفسهم عيشة رغدة بسبب تخلف البلد وتعاسة الشعب وخيانة الأمانة. ولكن ثورة مايو قد غيرت الوضع تمامًا. كاذب من يقول أنها شيوعية ولكنها ثورة وطنيين مخلصين يحبون بلادهم وشعبهم. وكاذب من يقول أنها لا تخطئ.. إنها تخطئ وتخطئ لكنها تفعل ذلك خلال المسيرة، وتفعل ذلك لصغر سنها وحداثة التجربة.... أما أعداء الشعب فينتقلون بين عواصم البلدان الاستعمارية. ويلاقون سياسييها، ويطلبون العون والدعم منهم»، وهؤلاء أسماهم الكاتب، فى بداية مقاله، الكفار الذين يحادون الله(*). كان ذلك - كما قلنا - فى عهد الأمر الجمهورى الرابع، قبل أن يصبح الكاتب الذى يكثر الحز ويخطئ المفصل «خنساء» تبكى الشريف الهندى قائد «أعداء الشعب» الذين تحدث باسمهم عثمان خالد، وقبل أن ينتهى به الأمر إلى «ألفة» على الشعب السودانى يأمره - شعرًا ونثرًا - بالوقوف والجلوس من «عواصم الاستعمار» وبلاد الكفار الذين «يحادون الله».

ما كنا لنستغرق فى الحديث عن رجال لا يكفون عن ما لا يجمل، ولا يرتدعون عما لا يحل إلا لحرصنا على الإفصاح عن المزايدين بالثورات، والمتاجرين بالانتفاضات... مزايدة بالثورية فى «مايو» ثم متاجرة على نقيضها فى إبريل ونترك الحديث عمن لا هم لهم ولا همة لنعود به إلى موضوع الحريات.. نعود به، هذه المرة، لقضية حرية التعبير.

(*) صلاح احمد إبراهيم الصحافة ١٩٧٠/١١/٢٥.

فى هذا كان أول ما صنعته «ديمقراطيتنا الجديدة» هو قرار تأميم الصحافة فى سبتمبر ١٩٧٠. ففى الرابع عشر من ذلك الشهر أعلن النميرى على الناس ما أسماه «ميثاق العمل الصحفى» عقب قرار التأميم وايلولة ملكية الصحافة للقطاع العام، والذى تبعه إنشاء مؤسسة عرفت باسم «المؤسسات العامة للصحافة والنشر»(*) ولم يظلم النميرى الصحافة السودانية فى إعلانه ذلك، بل تحدث عن ما حققته عبر مسيرتها الطويلة «من قيم نضالية، ومواقف وطنية» مردفًا بأنه على «الرغم من بعض جوانب القصور والسلبيات فى الصحف السودانية فى عهدها السابق إلا أنها حققت منجزات كثيرة وكافحت فى ظروف شاقة.... ولعبت فى جملتها دورًا رئيسيًا فى تحقيق الحرية والاستقلال». فالهدف من وراء التأميم - حسب قوله - ليس هو عقوبة الصحافة وإنما هو نقل ملكيتها للتنظيم السياسى الفرد عند إنشائه.

من ذلك الخطاب أشار النميرى إلى أن «خطوات التأميم لقيت التأييد من الصحفيين والقراء وأصحاب الصحف» وهو زعيم أثبتته الوقائع. فإن تركنا «تأييد» القراء جانبًا لأنا لم نجر استطلاعًا حرًا للرأى العام نتبين به رأى جمهرة القراء؛ وأن تركنا جانبًا «تأييد» أصحاب الصحف لأن مثل ذلك الافتراض يتعارض مع طبائع الأشياء، إلا أنا لا نعرف إلا قلة من الصحفيين، بخاصة من بين أولئك الذين أشهروا أقلامهم ضد النظام بعد سقوطه، استنكفت الكتابة فى تلك الصحافة «المؤممة» على النقيض أخذت تلك الأقلام تستجيب لنداء النميرى لتحدو الركب، ركب مايو طوال سنى نظام مايو الست عشرة، أنخطئ - إذن - إن قلنا إن أكثر ما كان يقرأ الناس من نقد بأقلام هؤلاء الصحفيين لجناية مايو على الصحافة، دون أن يوضحوا ما طبيعة تلك الجناية؟، أوبينوا من أولئك الجناة فى تلك السنوات الذعرية ١٩٦٩ - ١٩٨٥؟، ولا يعدو أن يكون جلبة لا تفهم كلفيط القطا، إن لم يكن شعبة فى الكذب.

(*) اختير لإدارة تلك المؤسسة مجلس تولى رئاسته الأستاذ محجوب محمد صالح وضمت عضويته الأساتذة: موسى المبارك، جمال محمد أحمد، بونا مالوال، سعد الشيخ، محمد عثمان جودة، عبد الكريم عثمان المهدى، والسيدة فاطمة أحمد إبراهيم.

نجىء من بعد إلى الحديث عن ما اصاب الخدمة العامة من ظلم أسماه بعض أهلها «بالفصل التعسفى» والفصل التعسفى تعبير جديد أفرغ من مضمونه تمامًا كما أفرغ من محتواه من قبل شعار «التطهير واجب وطنى» حقيقة الأمر أن الذى أصاب الخدمة المدنية فى مايو لم يكن إلا امتدادًا لما وقع فى أكتوبر، فما جاءت مايو إلا لتكمل مشوار أكتوبر(*). وكحال أكتوبر، بدأت مايو بإجراءات تطهير الخدمة العامة، والتى قام بإصدارها جميعًا مجلس الوزراء إلا فى حالات خمس جاء فيها القرار من مجلس قيادة الثورة «تطهير» القضاء والجيش والبوليس والجامعة والحكومة المحلية. وفى الحالة الأخيرة لم يلجأ مجلس قيادة الثورة إلى اصدار القرار بنفسه إلا لأن الوزير المسئول (خلف الله بابكر) قد أبّى أن يحيل وكيل وزارته على حسن عبدالله إلى المعاش وهذا هو الموقف نفسه الذى اتخذه وزير الحكومة المحلية عابدين إسماعيل مع الوكيل نفسه فى أكتوبر ١٩٦٤. أما فى حالة الجامعة فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قرارات التطهير الأولى بناء على توصية إدارة الجامعة كما تمت قرارات التطهير فى القضاء بناء على توصية السيد بابكر عوض الله، والذى أوصى باختيار القاضى عثمان الطيب رئيسًا للقضاء. وشملت قرارات الإعفاء فى القوات المسلحة عددًا من القياديين فى الجيش لم يتجاوزوا العشرين استوعب أغلبهم - فيما بعد - فى مواقع وزارية مثل عمر الحاج موسى أو مناصب دبلوماسية مثل عثمان حسين عثمان، وأحمد البشير شداد، ومزمل غندور، وأحمد الشريف الحبيب كما أعيد للجيش بع آخر منهم مثل اللواء محمد الباقر أحمد الذى أصبح نائبًا أول لرئيس هيئة الأركان قبل أن يصبح وزيرًا للداخلية ثم نائبًا أول للرئيس. وقد سبق إعفاء هؤلاء إعفاء عدد محدود حامت حوله الشبهات بالعمل فى الشبكة العسكرية التى تحدث عنها السيد

(*) يقول الميثاق المايوى فى الفقرة الرابعة من مقدمته: «لقد ترسبت تجارب عميقة فى ضمير جماهيرنا الثورية وهى تشهد عملية الانتكاس على ثورة أكتوبر ومحاولة تصفية مكاسبها الأساسية. لذلك جاءت ثورة مايو المستندة إلى تلك التجارب وهى تتميز بوضوح ثورى أعمق من ناحية تكوين السلطة وبرنامجها وقدرتها على الردع لكل مؤامرات القوى الرجعية والاستعمار فهى بهذا تصبح امتدادًا لثورة أكتوبر واستكمالا لها».

الصادق المهدى فى لقائه بالنميرى ورفاقه نذكر منهم الأخ مامون شرفى. لكل هذا أملك القول صادقًا بأن قرارات الإعفاء من الخدمة العامة التى أصدرها مجلس قيادة الثورة بمفرده (الجيش والبوليس والحكم المحلى) كانت هى القرارات الوحيدة التى كانت تحكمها اعتبارات تتعلق بحماية النظام دون أى اعتبار ذاتى أو أيديولوجى، ولربما كان لمعرفة الضباط لبعضهم البعض أثر فى هذا.

لم يكن هذا هو الحال بالنسبة إلى بعض قرارات الإعفاء التى صدرت من مجلس الوزراء؛ لأن بعضًا من تلك القرارات كانت تعبيرًا عن تصفية حساب بين رؤساء ومرءوسين جعلوا من أنفسهم «خلية ثورية» للمايوية فى داخل وزاراتهم، أو غيرة مهنية بين زملاء فى المهنة، أو مزايدة انتهازية بالثورية من جانب بعض العاملين ضد بعض آخر. كل هؤلاء «العاملين» «النخبويين» هم عماد «ثورة أكتوبر»، وجنود «ثورة مايو» وحماة «انتفاضة إبريل» مع تبدل الشعارات فى الحالات الثلاثة؛ فالتطهير «واجب وطنى» فى الحالة الأولى، والتطهير جزاء وفاق لكل من تسول له نفسه «تعويق الثورة» فى الحالة الثانية، أما فى الحالة الثالثة فالتطهير فصل تعسفى حتى وإن كان أولئك «المفصولون تعسفيًا» هم «معوقو الثورة» بالأمس على لسان الدعاة أنفسهم. ولم تكن المزايدات وتصفيات الحساب تلك لغياب التصور النظرى لتثوير الإدارة عند الحاكمين منذ بدايات الثورة وإنما وقعت على الرغم من وضوح تلك الرؤية. ولعل أوضح تعبير عن تلك الرؤية هو حديث الأخ فاروق أبو عيسى، وزير شئون الرئاسة لجريدة الرأى العام (١٩٦٩/٦/٢٣) بأن التطهير لم يطل إلا الأجهزة الحساسة فى الجيش والبوليس أما فى الخدمة المدنية فإن عملية التطهير ستتم على الأسس التالية:

- إذا كان الشخص فاسدًا.
- إذا كان عديم الكفاءة.
- إذا عرف بالوقوف ضد الثورة أو العمل على عرقلة مسيرتها.
- إذا كان الشخص فى تأريخه أداة طيعة فى يد الأحزاب ورجالها.

ومضى فاروق للقول بأن جهاز الدولة الراهن قد بناه الإنجليز «ولم يتطور منذ ذلك الحين ليكون خادمًا للشعب بدلاً من أن يكون سوطًا يلهب ظهره. وسنعيد ترتيبه لخدمة الناس وستكون فى هذا بعيدين عن الأحقاد الشخصية ولن تسمح إطلاقًا بإدخالها فى التطهير، وإذا اكتشفناها فسنقف ضدها بصلابة شديدة. أما الفساد فليس مسألة شكلية - فى نظرنا - إنه شىء جوهرى.... وفى هذا أيضًا لن نتشفى من أحد وإنما يقودنا لهذا الانتصار لهذا الشعب ورد حقوقه».

إن الذى وقع فى الخدمة المدنية كان - فى بعض حالاته - أبعد ما يكون مما قال به الأستاذ أبو عيسى، وكانت أكثر المصالح الحكومية والمؤسسات الأكاديمية التى وقع فيها غبن فاحش هى تلك التى كان رجال الخدمة العامة فيها أكثر «مايوية» من غيرهم، وبسبب المزايدات الهوجاء لهؤلاء راح كثيرون من رجال الخدمة العامة المتميزين أما ضحية للغيرة أو للانتهازية. ومن هؤلاء نذكر الدكتور محمد عثمان عبد النبى والدكتور حسن كشكش فى وزارة الصحة، والأساتذة عبد الله الطيب ومنصور على حسيب وزكى مصطفى فى جامعة الخرطوم، والدكتور مصطفى بعشر فى وزارة الثروة الحيوانية، والسفراء عثمان الحضرى وبشير البكرى وفضل عبيد وجمال محمد أحمد فى وزارة الخارجية.

وقد يقف المرء وقفة قصيرة عند هؤلاء الدبلوماسيين لإيضاح ما يمكن أن يقود إليه التياسر الطفولى أو بالحرى «الانتهازية الثورية» من غبن فاحش أو ما يؤدى إليه الانطباع الذاتى عند بعض صناع القرار من تشويش على صنع القرار. فقد رمى مثلاً الدكتور الحضرى، بتهمة سخيفة هى تبديد بضعة عشر آلاف من الجنيهات لشراء منزل السفير بالقاهرة، والمنزل المشار إليه هو قصر شاكر باشا الذى تبلغ قيمته اليوم بضعة ملايين. كما رمى السفير فضل عبيد بتهمة أسخف هى ابتياع بعض السجاجيد لمنزل السفير فى جدة بأسعار بولغ فيها، وقد جاءت التهمتان من بعض العاملين معهما فى وزارة الخارجية، ومن هؤلاء من شهده الناس عقب إبريل ١٩٨٥ واقفًا فى قلب المتحدثين عن جنايات «مايو» على الخدمة العامة. وفى جو الإثارة ذلك لم يفد كثيرًا دفاعنا عن الرجلين -

وبصورة خاصة دفاع الأخ محجوب عثمان المستميت عن فضل عبيد - فى انقاذهما من مقصلة التطهير. ولا نريد بإيراد هذه الوقائع إلا أن نبين كيف أن قرارات التطهير فى مايو لم تكن كلها انعكاسًا لتوجه أيديولوجى، أو نتيجة لموقف حزبى بدليل تباين آراء الوزراء حول الذين لحق بهم التطهير، كما نريد أن نبين أيضا عن الدور الفاعل لبعض النقابيين فى اتخاذ قرارات التطهير هذه دون أن يعفى هذا أى واحد منا عن المسئولية عن قرار اتخذه مجلس جماعى المسئولية.

قرارات «التطهير» - إذن - شابها منذ البداية ظلم كثير كان مبعثه هو أما الانطباعات الذاتية، أو تصفية الحسابات المهنية، أو عدم الاستلطاف فى بعض الأحيان. الخدمة العامة هى أول مرفق عام يجب أن تتجه إليه بيد التغيير الدولة النازعة للتثوير إلا أنها تفعل هذا لإصلاح كفاءته، وتحسين أدائه، وتربية رجاله على منهجها الجديد. وفى سبيل هذا فلا تثريب عليها إن أقصت من مواقع القيادة من لا تتوسم فيه قدرة على تحمل المهام الجديدة لأن إزاحة هؤلاء، حتى فى ظل الأنظمة الليبرالية التى تدين بمبدأ حيدة الخدمة العامة، أمر غير مستنكر، بعض هؤلاء يسميهم الفرنجة بالخشب الذى نخره السوس (dead wood) . ولكن فى غيبة الرؤية المشتركة بين دعاة التغيير لأهداف «التطهير» يصبح الانطباع الذاتى أو الانحياز الأيديولوجى، بل ربما المزاج الشخصى - فى بعض الأحيان - هو الطابع الغالب على اتخاذ القرار، كما تتيح هذه الضبابية الفرصة لكل من يريد الاصطياد فى الماء العكر من نهازى الفرص.

ومع صحة القول بأن أى نظام سياسى جديد ينزع للتغيير الجذرى يسعى أول ما يسعى لأن تكون له خدمة مدنية قادرة ومؤتمنة تعينه وتنفذ سياساته، إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هو، من ذا الذى يحدد وقع خطى التغيير هذا فى ظل نظام مايو الأولى؟ هل العسكريون؟ وإن كان ذلك، فما مدى بصر العسكر بشئون الخدمة «المدنية»؟ أم المدنيون؟ وإن كان الأمر كذلك مَـمنْ من بين هؤلاء المدنيين؛ أهم الشيوعيون؟ أم العروبيون الناصريون؟ أم الإصلاحيون البراجماتيون؟ إزاء فقدان الرؤية المشتركة تلك وجد المزايدون ومنتهزو الفرص من رجال الخدمة العامة ضالتهم المنشودة، الاصطياد فى الماء

المكر. وبلغ هذا الأمر قمته فى جامعة الخرطوم التى كان يتوخى النظام «الثورى» أن تكون هى، أو بالحرى أن يكون «الاشتراكيون» من رجالها، الدينمو الفكرى له: يمينون النظام فى برمجة أهدافه «الاشتراكية» وفى إعادة صياغة قوانينه «الثورية» وفى بناء أجهزته الإدارية وفق رؤاه الجديدة.

الجامعة والحرية الأكاديمية

لا يكتمل الحديث عن التطهير فى الجامعة - بل لا يبدأ - دون حديث عن الحرية الأكاديمية، وهذا موضوع سال حوله مداد غزير عقب سقوط نظام مايو، بل كادت أن تتقطع بصدد الحديث عنه الحبال الصوتية لكثيرين. وقد لعبت الجامعة، جامعة الخرطوم (فهى الجامعة الوحيدة التى ورثها نظام مايو عن الأنظمة التى سبقته) دورًا مهمًا طوال تاريخ النظام، فمنها جاء بعض من أميز وزرائه كما جاء منها أتعسهم وأكثرهم نفاقًا. وظل رجال الجامعة، باعتبارها أكبر مستودع للخبرات والمهارات، هم قطب الرحى فى مناشط النظام الفكرية المختلفة على اختلاف المدارس وامتداد المايوات، إلا أن الجامعة أيضًا كانت هى بؤرة المناهضة للنظام، وعلى امتداد العهود أيضًا.

وفى بداية العهد كان الدينمو المحرك لهذه المعارضة هم «الإخوان المسلمون» عبر اتحاد الطلاب الذى كان لأنصارهم وجود كبير فيه، و«الإخوان المسلمون» كانوا، ومازالوا، يمثلون أقلية بين جمهرة الطلاب إلا أن الذى يكسبهم القوة دومًا ويمكنهم من السيطرة على الاتحاد هو انضباطهم ووحدتهم وتماسكهم فى حين تتوزع الآخرين المذاهب، فتذهب ريحهم سُدى. وإزاء ذلك ارتأت إدارة الجامعة يومذاك العودة إلى نظام التمثيل النسبى الذى يتيح التمثيل لكل القوى السياسية الطلابية مما ستنتهى معه - بالضرورة - سيطرة «الإخوان المسلمين» وقد أعان على ذلك الموقف استقالة سبعة عشر طالبًا من لجنة الاتحاد من غير المناصرين للإخوان. أعان عليه أيضا النهج الذى أتبعه «الإخوان المسلمون» فى معارضة النظام ومثال ذلك السباب الشخصى البذىء الذى كانت تحفل به صحافتهم الحائطية، ليس فقط ضد سياسى النظام وإنما أيضًا ضد بعض أساتذتهم

المتعاطفين مع النظام، أو تشغيبهم على الطلاب الآخرين بممارسة النشاط السياسى خلال ساعات الدراسة وبالمقربة من أماكن الدرس والتحصيل.

من البدهى الا يروق قرار الإدارة للطلاب المناهضين للنظام ولذا حشدوا جموعهم فى نهار الخميس ١٥ يناير ١٩٧٠ فى تظاهرة ضد ما أسموه حل الاتحاد تصدى لها مفردًا المشرف على شئون الطلاب (الدكتور جعفر محمد على بخيت) ليبين لطلابه دواعى القرار ومبرراته. فما كان من «الإخوان» إلا أن احاطوا بالأستاذ المشرف وأوسعوه ضربًا بأسلوب وصفه مدير الجامعة البروفيسور عمر عثمان بالوحشية والشناعة. جاء فى بيان المدير أن ذلك الأسلوب «لا يمكن تصور حدوثه فى أى قطاع من المجتمع السودانى مهما هانت عليه نفسه وانحط قدره... أن ارتكاب هذا الحادث الإرهابى البشع الذى اجمعت الأسرة الجامعية، عمداء وأساتذة وطلبة على استنكاره واستهجانه قد جرد مدبريه والمسئولين عنه من أى حق فى التمتع بصفة الطلاب الجامعيين وما تضفيه عليهم هذه الصفة من حرية وامتياز».

كان من الممكن لذلك الحدث ـ مع بشاعته ـ أن ينتهى بالقرار الذى أصدرته إدارة الجامعة بفصل تسعة من قادة «الإخوان» الطلاب وإيقاف اثنين منهم عن الدراسة حتى نهاية العام، إلا أن الذى حدث فيما بعد قد كشف عن أبعاد أخرى للتحرك الطلابى. كان ذلك الاعتداء بداية لحملة أوسع، ففى مساء اليوم التالى (الجمعة ١٦ يناير) نظم «الإخوان» فى دار الاتحاد ندوة سياسية دعت لها ما أسموه بجمعية الفكر الإسلامى. وكان قيام هذه الندوة نفسها استغلالاً سيئًا لرخصة استشفها الطلاب من دعوة جعفر بخيت لهم بإنشاء منتديات فكرية بالجامعة(*). إلا أن ذلك اللقاء الفكرى المزعوم قد انتهى إلى، تظاهرة سياسية أهرى شارك فيها نفر من معارضى النظام خارج الجامعة، واندفع «الإخوان» خلالها يصفون معارضيهم بالكفر والإلحاد. وقد أدى هذا التصاعد

(*) حسب بيان المشرف لطلابه، فإن لا تعادى قيام جمعيات فكرية مثل جمعية الفكر الإسلامى، وجمعية الفكر الماركسى، وجمعية الفكر الاشتراكى يدور فيها الحوار العلمى الموضوعى بين المتناظرين، وإن كانت تحظر النشاط السياسى العدائى للنظام.

بالنشاط المعارض للنظام داخل الجامعة إلى فصل سبعة طلاب آخرين من الدراسة، كما فجر واحدة من أكبر التظاهرات المناصرة للنظام. ففى عشية اليوم التالى بميدان أبى جنزير بالخرطوم تجمع حشد كبير ليستمع إلى الأستاذ الحاج عبد الرحمن متحدثًا نيابة عن المجلس العام للنقابات والسيدة فاطمة أحمد إبراهيم عن الاتحاد النسائى والسيد بابكر عوض الله نيابة عن مجلسى قيادة الثورة والوزراء واللواء محمد الباقر أحمد نيابة عن القوات المسلحة. بيد أن هذا الحدث، على الرغم مما خالطه من توقح وشابه من قبح، لم يكن بالأمر المستغرب من تنظيم سياسى فطر على معاداة الشيوعيين كما ليس على النظام من حرج فيما اتخذ من إجراء ضد الطلاب الذين جافوا كل تقليد. بدأ الحرج عندما انتقل الصراع من خصومة حادة بين نصراء النظام وأعدائه إلى مشاحنات مدمرة بين البطون والأفخاذ التى تناصر النظام نفسه، ثم أخذ الحرج طابعًا مأسويًا عندما صحبه انتقال «فيروس» تصفية الحسابات «الشخصية» إلى قلعة «العلم» ومن يقول «علم» يقول موضوعية فى الأحكام، ومنهجية فى التحليل، ونمطية فى اتخاذ القرار.

كان انحياز الجامعة للنظام نحيازًا صريحًا منذ اليوم الأول لذلك النظام وقد عبر عن ذلك الانحياز بصورة لا تقبل اللبس خطاب مدير الجامعة الذى أدان فيه «تآمر» الإخوان المسلمين ضد «ثورة مايو». فى ذلك الخطاب عاد مدير الجامعة بالطلاب والأساتذة «إلى الخامس والعشرين من مايو «عندما تفجرت ثورة الشعب وكانت جامعة الخرطوم ممثلة فى تنظيمات أساتذتها وطلابها فى مقدمة صفوفها. ولقد رأت إدارة الجامعة حينئذ، تؤيدها فى ذلك وتساندها قيادة الثورة، أن تفسح لكل فئات الطلاب وتنظيماتهم دون تمييز أو تقييد كل الحريات ليتيح لهم ذلك أرحب مجال للاستجابة الحرة المخلصة لدعوة الثورة فى البناء والخلق والإبداع بحسبان طلاب الجامعة طليعة ثورية واعية»(*). والخطاب يعبر عن ذاته، فتنظيمات الأساتذة لم تؤيد «الثورة» فحسب بل تقف فى «مقدمة صفوفها» وإفساح مجال الحرية للطلاب لا يهدف إلى توفير «حرية أكاديمية» مطلقة، بل حرية فى حدود الاستجابة لدعوة «الثورة» فى البناء والخلق.

(*) الأيام ٢١ يناير ١٩٧٠.

على أن التعبير عن هذا الانحياز كان أكثر وضوحًا فى الخطاب الثانى لمدير الجامعة الذى أعلن فيه «تفجير الثورة التعليمية» فى تلك المؤسسة. فى ذلك الخطاب أعلن مدير الجامعة كيف ظلت جامعة الخرطوم: «منذ مارس الماضى (أى مارس ١٩٧٠) ممثلة فى مجلسها ولجانها وإدارتها وأساتذتها تعمل بصورة دائبة ومستمرة فى دراسة أجهزة الجامعة الإدارية والإشرافية دراسة موضوعية متعمقة بغرض معالجة جوانب الخلل فيها والتوصل إلى وضع يحقق إقامة مجتمع علمى سليم تسوده حرية البحث والفكر ويكون ولاء المنتمين إليه، أساتذة وطلابًا، لرسالة العلم أولاً وأخيرًا». ولو وقف الخطاب عند هذا الموقع لقلنا إن هذه - وايم الحق - دعوة للحريات الأكاديمية «الليبرالية» مثل تلك التى أخذ الجامعيون يلهجون بها منذ إبريل ١٩٨٥. إلا أن مدير الجامعة مضى يقول: «ينبغى أن نؤكد بصورة قاطعة أن ما تم التوصل إليه من التغييرات الضرورية إنما أملتها اعتبارات علمية وتربوية، ودعت إليها التغييرات الأساسية التى طرأت على حياة المجتمع السودانى فى صبيحة الخامس والعشرين من مايو يوم رفض الشعب طريق التخلف والليبرالية. وقد تناول هذا التغيير الثورى كل جوانب الحياة فى هذا البلد، فكان طبعيًا أن تهيأ الجامعة وهى قلعة القيادة الفكرية ومعقل التقدم لدورها الإيجابى فى صناعة المجتمع الحديث»(*) إذن فالحرية الأكاديمية ليست هدفًا مرغوبًا فى ذاته وإنما هى أداة تتوسل بها الجامعة لخدمة «أهداف الثورة» ومنها رفض «طريق التخلف والليبرالية» مما يجعل من «الليبرالية»، رديفًا للتخلف، ويجعل من حرية الفكر، بمفهومها الليرالى الذى أخذ يتحدث به الناس منذ إبريل ١٩٨٥، قضية غير ذات موضوع.

قد يقول قائل بأن هذا الرأى لا يعكس إلا فكر مدير الجامعة وحده، وما أظلم هذا القول للرجل؛ تقول الوقائع بأنه منذ بداية مايو تم تعطيل تنظيم الأساتذة حتى يتفرد بعض من الأساتذة بالحديث باسم «الثورة» بعضهم من منطلق أيديولوجى محدد هو المنطلق الماركسى، والبعض الآخر من منطلق التزيد بالثورية على الماركسيين؛ وقد أعان

(*) الأيام ١٣ مايو ١٩٧١.

على هذا الموقف توجه اللجنة الوزارية المكلفة بالنظر فى أمر الجامعة والتى تراسها الدكتور موريس سدره وزير الصحة. قامت تلك اللجنة بإعداد مشروع قانون الجامعة وهو أول قانون متكامل يصدره مجلس وزراء مايو (قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠) وقد نصت المادة الأولى من القانون على أن دور الجامعة هو تحقيق تطلعات المجتمع نحو «الاشتراكية العلمية» (ولنا عود لتلك الإشارة المربكة «للاشتراكية العلمية»). وكان التوجه الأيديولوجى للجنة الوزارية توجها لا لبس فيه ولا غموض، ففى حديث للسيد مرتضى أحمد إبراهيم عضو تلك اللجنة فى ندوة أقيمت بدار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم فى الرابع من يناير ١٩٧٠ ذكر السيد مرتضى بأن «التطهير الأخير فى الجامعة قد تم وفقًا للمعايير الثورية... وإن حكومة الثورة ستتدخل لتعديل قانون الجامعة ومناهجها حتى تتمشى مع النظام الاشتراكى»(*).

وإن كان هناك من عامل زاد من حدة الخلاف بين مجموعة «الثائرين» وبين من هم أدنى «ثورية» من الأساتذة، فإنما هو إجراءات التطهير التى شملت عددًا من كبار الأساتذة لم يعرف عنهم الانغماس فى السياسة أو حتى الاقتراب منها مثل البروفيسور منصور على حسيب والبروفيسور عبد الله الطيب والدكتور زكى مصطفى والدكتور فريد عتبانى. وكان لنصراء النظام من الطلاب أيضًا رأى حول التطهير يتفق مع رأى الأساتذة «الثوريين» ففى مذكرة أصدرتها الجبهة الديمقراطية فى ١٩٦٩/١٢/٣٠ جاء أن المعركة فى أساسها معركة سياسية بين قوى الثورة واليمين الذى يسلك مسلكًا دفاعيًا فى هذه الفترة... «فأى نوع من الناس هؤلاء الذين تم تطهيرهم؟ أنهم من الذين ارتبطوا لحمًا ودمًا بالنظام القديم، هم الذين أمضوا كل المذكرات المعادية للشعب والديمقراطية: فى معركة حل الحزب الشيوعى، فى عرائض طرد الأساتذة الديمقراطيين من دور العلم، فى «القضية الدستورية»».

حملت قرارات التطهير بادئ ذى بدء، إلى رئيس مجلس الجامعة، القاضى صالح حسن لإقرارها فأبى أن تنسب إليه، بل جابه رئيس اللجنة الوزارية الدكتور موريس

(*) الأيام السبت ٦ يناير ١٩٧٠.

بالقول بأن الظلم بائن فيهما، وليس أدل على ذلك من وجود اسم منصور على حسيب (عميد كلية الطب) على رأس القائمة. وتساءل صلاح «القاضى»: «ما الذى جنى منصور على حسيب على الثورة أو على النظام حتى يحال على المعاش؟». لهذا صدر القرار بإعفاء أولئك الأساتذة من مجلس قيادة الثورة من بعد أن أوغر البعض صدر النميرى ضد الدكتور عتبانى (وهو اسم واحد فى تلك القائمة إلا أن نحسه قد لحق بالآخرين) وقد رويت عن عتبانى قالة سيئة فى حق النميرى عندما تداول مجلس الأساتذة أمر منحه درجة الدكتوراه الفخرية فى بداية عهد مايو.

ما الذى كان يدور بين الأساتذة بعد أن أصبحت الليبرالية رديفًا للتخلف؟ تقول الوقائع بأن تنظيم هيئة الأساتذة قد عطل نشاطه المؤسسى عقيب قيام «الثورة» لا احتجاجًا على تلك «الثورة» وإنما استئثارًا بها حتى لا يفتح الباب على مصراعيه لتسلل عناصر «الثورة المضادة» ممن تعج بهم الجمعية العمومية للأساتذة، ونعوت «اليمين» و«الثورة المضادة» و«الرجعية» نعوت تقرر - دومًا - وفق انطباع ذاتى أو معايير غير موضوعية. وبسبب من هذا أنشأ من توسموا فى أنفسهم «ثورية مايوية» أكثر من غيرهم تنظيما مستقلا أسموه التنظيم الاشتراكى للأساتذة السودانيين أصبح بمثابة «مجلس وصاية ثورى» على بقية الأساتذة(*).

لم ير بقية الأساتذة أن يبقوا بمعزل عن ذلك التبارى فى دعم «الثورة» فعقدوا اجتماعا عامًا للأساتذة عقب توقيع مائة وسبعين منهم على عريضة تدعو إلى اجتماع

(*) فى معرض التنوير عن هذا التنظيم كتب أحد أعضائه للصحف (الأستاذ فيصل بشير إمام) يقول: «بعد ثورة مايو الظافرة بدت لنا ضرورة تنظيم «للأساتذة الاشتراكيين» ليكون تجسيدًا لمجمل النضال الذى خاضته مختلف القوى الاشتراكية والتقدمية تحت راية الثورة والتغيير، وحريصًا منا على جمع «الاشتراكيين».... الذين يزكيهم فكرهم وفعلهم ونشاطهم والذين اختبروا من خلال الأحداث التى مرت بها جامعتنا وبلادنا». وكان ذلك الحديث تعليقا على مقال آخر للدكتور عبد الوهاب عبد الرحيم يدافع فيه عن قيام تنظيم آخر ينضوى الدكتور عبد الوهاب تحت لوائه هو تنظيم الأساتذة السودانيين «الاشتراكيين» أيضًا نشرته جريدة الأيام فى عددها الصادر فى يوم ١٩٧٠/٣/٧. ووصف الدكتور عبد الوهاب التنظيم الذى ينتمى إليه بأنه تجمع ينتظم الاشتراكيين والوطنيين المخلصين الذين ليست لهم إيديولوجية محددة، وأنه «لا بد لنجاح الثورة الاشتراكية من ارتباط المثقفين بها بصورة وثيقة». الأيام ١٩٧٠/٣/١٤.

الجمعية العمومية لهيئة الأساتذة فى الثامن والعشرين من فبراير ١٩٧٠ حسبما ينص عليه دستور الهيئة الذى اتهموا اللجنة التنفيذية بتجاهله. اقر ذلك الاجتماع الذى شارك فيه ١١٥ أستاذًا انتخاب لجنة جديدة(*)، كما اقر عزل رئيس «مجلس الوصاية الاشتراكى الأستاذ أحمد خوجلى». وعلى الرغم من أن اللجنة الجديدة لم تسرف فى البيان الذى أصدرته عقب قيامها فى ترداد التعبير الطنان buzz word الذى كان لا يستقيم حديث يومها دون الإشارة إليه، إلا أن البيان بدأ بالقول: «أصبح واضحًا أن لجنة هيئة الأساتذة السودانيين السابقة قد عقدت العزم منذ انفجار ثورة مايو على تجميد نشاط الأساتذة، وحبس طاقاتهم من المساهمة فى «البناء الاشتراكى»... هذا على الرغم من اهتمام الأساتذة بالتغيير الكبير الذى حدث». كما أعلن البيان أن اللجنة الجديدة قد «اتخذت عدة قرارات مهمة من بينها دعم «ثورة مايو» بالعمل لا بالكلام ولذلك أوكلت للجنة مهمة وضع برنامج للعمل أثناء فترة الإجازة الصيفية فى المشاريع العديدة التى أقرتها حكومة الثورة»(**).

وكانت جريدة الأيام قد حملت فى اليوم السابق لنشر ذلك البيان (٢ مارس ١٩٧٠) تصريحًا للأستاذ أحمد خوجلى رئيس هيئة الأساتذة «المعزول» يدين فيه الاجتماع العام للأساتذة قانونيًا وسياسيًا فالاجتماع، حسب تقديره لم يتم حسب اللوائح كما أنه، من الناحية السياسية، «كان تجمعًا للعناصر المضادة للثورة بدليل قراراتهم حول إرجاع الطلبة والأساتذة المفصولين ورفضهم إجازة الميثاق الاشتراكى». فى كل هذا اللغط «الاشتراكى» لم ترد كلمة واحدة عن «الحرية الأكاديمية» و«استقلال الجامعة» لا فى مقولات «التنظيم الاشتراكى للأساتذة السودانيين» أى (مجلس الوصاية) أو «تنظيم الأساتذة السودانيين الاشتراكيين» تنظيم الدكتور عبد الوهاب، أو اتحاد الأساتذة الذين تجمعوا من كل حدب

(*) الدكتور عون الشريف، والدكتور دفع الله بدوى، والدكتور على مهيد، والدكتور محمد العبيد، والدكتور عبد الوهاب عبد الرحيم، والدكتور سعد عبادى، والدكتور أحمد عبد المجيد، والدكتور عبد الله أحمد عبد الله، والأستاذ أروب يور، والأستاذ محجوب على.

(**) (الأيام ٣ مارس ١٩٧٠).

وصوب يحتجون على حبس «طاقاتهم من المساهمة فى البناء الاشتراكى». على النقيض كانت هناك إدانة من البعض للبعض الآخر الذى طالب بإرجاع الأساتذة المفصولين أى الأساتذة «الذين فصلوا تعسفيًا».

كان جليًا أن إدارة الجامعة تمالئ، بل تنحاز «لمجلس الوصاية» أى للأساتذة «المتمركسين» على الرغم من اتهامه من جمهرة الأساتذة بإغفال جمعيتهم العمومية التى تضم عناصر لا يرغب ذلك «المجلس» فى سماع صوتها. وكان من وراء الإدارة فى موقفها هذا اللجنة الوزارية بتوجهها المعروف، وهو التوجه نفسه الذى كان يسيطر على الجبهة الطلابية. ففى منشور أصدره فرع الحزب الشيوعى بجامعة الخرطوم، عقب أحداث أبا، ورد أن «ثورة مايو قد أدخلت البلاد منعطفًا تاريخيًا حادًا قاد إلى الصراع المسلح بين القوى الثورية والرجعية، وأن «طرح شعار العنف الثورى تنبؤ علمى بالحدود التى تتطور فى إطارها الثورة السودانية». وحول دور الجبهة الديمقراطية الطلابية أشار المنشور إلى ضرورة «العمل على جذب العناصر الديمقراطية عن طريق تحالف حقيقى بين الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين»؛ لأن أى محاولة للابتعاد عن نفوذ الفكر الماركسى وإيجاد فكر خاص بهم تعنى عمليًا «الوقوع تحت رحمة الأفكار البرجوازية».

بسبب كل هذا وفى جو ذلك الصراع السياسى المسعور، سعت لجنة هيئة الأساتذة الجديدة، إلى أن تبحث لها عن عمود فى «دهاليز السلطة» تستند إليه، وقد وجدت ضالتها فى الرائد أبى القاسم هاشم. كان أبو القاسم من بين من يرون الأمور بمنظار آخر غير منظار اللجنة الوزارية، وكنت إلى جانبه منحازًا، لا تأييدًا لأية واحدة من مدارس «الإخوة الأعداء» فى الجامعة وإنما تأكيدًا على ضرورة النأى بالنظام عن صراعاتهم. كما كان من رأى أبى القاسم أيضًا أن إدارة الجامعة، وقد أصبحت جزءًا من الصراع، قد فقدت القدرة على تحقيق الاستقرار فى تلك المؤسسة. لهذا خرج أبو القاسم على الناس بتصريح لجريدة الأيام بحسبانه الناطق الرسمى لمجلس قيادة الثورة جاء فيه: «إن المجلس قد قرر إجراء تغييرات فى قمة الجهاز الإدارية بالجامعة، وسيبحث

فى الأيام القادمة إجراءات تنفيذ القرار كما سينظر فى مواصلة التطهير فى الجامعة على أسس جديدة وعلى ضوء المعلومات المتوفرة له» (الأيام العدد ٥٨٨٥). ولا عجب فى أن يكون ذلك القرار مصدر حبور لهيئة الأساتذة الجديدة مما كشف عنه إعلان سكرتيرها الدكتور عبد الوهاب عبد الرحيم بأن «الهيئة تؤيد - بلا تحفظ - قرار مجلس الثورة بإجراء التغييرات فى قمة الجهاز الإدارى بالجامعة». الأمر الذى تمناه على الله الدكتور عبد الوهاب وصحبه لم يتم لأن «الشق الاشتراكى» الآخر فى الجامعة كان أكثر مراسًا فى المناورات.

وهكذا مضت الإدارة المنتصرة فى سياساتها، ومن بينها استمرار التطهير، والذى راح ضحيته بعض أساتذة كلية الطب (أحمد خليفة أبو مدين ويوسف سلفاب ومحمد المنقوشى عبدالعال) وواحد من أساتذة الهندسة (حيدر زين العابدين). بيد أن الذى استوقف الناس فى قائمة التطهير الأخيرة كان هو إعفاء الدكتور النذير دفع الله مع إشارة إليه غير كريمة فى بيان الإعفاء. ذكر البيان أن الأستاذ النذير أعفى لارتكابه مخالفات مالية أثناء إدارته للجامعة، وقد اتخذ القرار فى إطار السياسة الرامية إلى «تثبيت أخلاقيات التعليم»(*). ويا لها من قالة غليظة فى حق عالم مرموق عاش ومات، وسيرته بين الناس كنشر العنبر الغض.

بهذا السرد الطويل للأحداث أردنا به أن نأخذ بالوثاقة فى الأمر، ثم نتوقف لا لنسأل أين مكان استقلال الجامعة والحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمى فى كل ذلك الصراع الممزق بين رجالات الجامعة أنفسهم، وأين مكانه فى تباريهم على تأييد مايو، لأن السؤال يبدو سخيفًا بعد كل ما أوردناه عن إجماع الفرق الجامعية فى المزايدة بالمايوية؛ سؤالنا هو: أولا يظن الذين أخذوا يتحدثون بعد سقوط نظام مايو عن جناية ذلك النظام على «الحرية الأكاديمية» وعلى «استقلال الجامعة» بأنهم يعرقلون الأمور ويشوشون القضايا على الناس بمثل هذا الحديث إن لم يستذكروا أيضًا دور أهل الجامعة أنفسهم فى تلك

(*) الصحافة ١٩٧٠/١٢/٩.

الجنايات؟ ثم أولا يحسب الذين قالوا بتجنى نظام مايو على الجامعة وأنظارهم مشدودة إلى أربعة ضباط من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق يقفون فى قفص الاتهام بأنهم، فى واقع الأمر، إنما يستدركون النجاة بالفرار؟ وأخيرًا وقد تناهى خبر ذلك بأجمعه للعالمين، أو لا يحق لناس أن يقولوا يا ويلنا إن كان العلماء ينهجون هذا المنهج الفاسد فى تقويم الأحداث، والعلماء ملح البلد وفى قول الإمام أحمد بن حنبل:

يا معشر العلماء يا ملح البلد   ما ينفع الملح، إذا الملح فسد

بيد أن هناك ما هو أشق على النفس من هذا الويل، لأنه أكثر قربى بقضية الحرية الأكاديمية، والأكاديمية لا تعنى شيئًا غير الانكباب العلمى على التحصيل والبحث والحوار الفكرى منذ أن أرسى دعائمها أفلاطون فى سيراكيوز التى أنشأ فيها «الأكاديمية» ومنها جاء الوصف. ألمحنا من قبل إلى أن المذكرة الأولى حول تنظيم الجامعة والتى أعدتها إدارة الجامعة بالتعاون مع أعضاء هيئة الأساتذة الاشتراكيين ثم قدمتها اللجنة الوزارية لمجلس الوزراء قد تضمنت نصًا يوجب على الجامعة العمل لبناء مجتمع «الاشتراكية العلمية» وقد وصفنا ذلك الحديث بالإرباك؛ لأن الاشتراكية العلمية ليست حالة اجتماعية أو مرحلة من مراحل التطور التاريخى حتى تتحقق أو يصار إلى تحقيقها، وإنما هى منهج فى التحليل يقول صاحبه بأن تطبيقه فى تحليل التاريخ والالتزام بنتائج ذلك التحليل يفضيان بالناس إلى فردوس أرضى، ولهذا دعونا فى اجتماع مجلس الوزراء لتعديل ذلك النص المقترح. لا نشير لذلك الأمر، الذى يبدو بسيطًا، إلا لنؤكد شيئًا مهمًا إلا وهو الاستهانة بالقضايا عند من يفترض فيهم التدقيق والتجويد فيما يطرحون على الناس من قضايا، بخاصة إن كانت هذه القضايا تمسهم مسًا مباشرًا.

وبغض النظر عن هذه الهنة يتساءل المرء عما صنعه الذين استقر بهم الرأى على أن واجب الجامعة هو العمل على إرساء دعائم المجتمع الاشتراكى فى السودان، وانتهاج «الاشتراكية العلمية» فى سبيل ذلك؟ ما الذى صنعه دعاة هذا الرأى والمنهج لإعادة تأهيل الجامعة لأداء دورها فى محاربة «الفكر الاستعمارى والليبرالى» بعد أن وُضح التوجه

السياسى، وصدر القانون الذى يُهيئ للتغيير، واقصى الذين يعرقلون المسيرة؟ أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن يعمل هؤلاء على إعادة مناهج الدرس فى الجامعة التى وصفها عضو اللجنة السيد مرتضى بأنها «تسير فى ركب الراسمالية» إلا أن يد التثوير لم تمتد إلى مناهج الاقتصاد التى ظلت رهينة لمناهج جامعة لندن، والاقتصاد هو عصب الفكر الاشتراكى؟ ولم تمتد إلى مناهج التاريخ الأوروبى التى تعلم الطلاب عن أسر تيودور وستيوارت أكثر مما تعلمهم عن كير هاردى ونضال الطبقة العمالية الإنجليزية، وهى النموذج الذى استنبط منه ماركس أفكاره؟ ولم تذهب إلى «مركسة» تاريخ نضال الطبقة العاملة السودانية التى وقفت بها البحوث الأكاديمية عند ما كتبه «الليبرالى» سعد الدين فوزى قبل ربع قرن من الزمان؟ ولم تمتد إلى مناهج التاريخ السودانى التى يلقن فيها الطلاب تفاصيل التفاصيل عن عجيب المانجلك أكثر مما يلقنون عن شعوب الفونج والتكوين الإقطاعى لمجتمعهم، والتاريخ - حسب المنهج المطروح - هو تاريخ شعوب لا أقيال؟ ولم تمتد إلى مناهج علم الأنثروبولوجيا الثقافية وتترجم الرؤية الجديدة للقوميات حسب ما قال به بيان ٩ يونيو إلى مناهج تعليمية بدلاً من أن تترك تلك المناهج حبيسة لأفكار البروفيسور برتشارد والبروفيسور هاول والبروفسور نادلر عن النوير والنوبة. فالجامعة لن تصبح قلعة «للاشتراكية» «علمية» كانت أو غير علمية، تعلمها للأجيال القادمة وتشعها على ما حولها إلا بالفكر المكتوب والمنهج والمنشور وفقًا للرؤية والتوجه التى تزعم الانتماء إليهما.

لا نقول كل هذا لأنا نتفق فى الرأى مع الذين أرادوا للجامعة أن تنهج نهج «الاشتراكية العلمية» أو تصبح منارة للاشتراكية أو منارة لأية واحدة من الآيات (isms)، وإنما نقوله لنفصح عن ما يقود إليه الشواش الفكرى وتقود إليه المتاجرة بالشعارات. فلا تحسب مثلا أن دستور مدرسة لندن للاقتصاد قد طالب تلك المدرسة العتيدة بالعمل على بناء الاشتراكية؛ مع هذا فقد أثرت تلك المدرسة الفكر الاشتراكى، بل لعبت أهم الأدوار فى تنفيذ كلمنت أتلى للأجندة الاشتراكية. وبنفس القدر لا نظن - بل نغلب اليقين - بأن قانون جامعة هارفرد لا يدعو تلك الجامعة إلى نشر الفكر الماركسى، ومع هذا فإن أهم

البحوث والدراسات الأمريكية حول الماركسية جاءت من تلك الجامعة ورصيفتها ستانفورد. ولم تكن تلك البحوث ملصقات دعائية ضد الفكر الماركسى، بل عملاً متعمقًا يبين الإسهام الكبير للفكر الماركسى فى التحليل التاريخى للمجتمعات الإنسانية كما يكشف عن نواقصها.

مايو الأولى وقضايا الحكم الحقيقية

ونتوقف هنا قليلاً لنتحدث عن رؤيتنا لكل ذلك الذى كان يدور لأنا لم نكن بمبعدة عنه؛ فعلى الرغم من أننى لم أشارك فى اجتماعات مجلس الوزراء التى أقر فيها «الميثاق» إذ إننى تركت موقعى الوزارى فى يوليو ١٩٧٠ لأصبح سفيرًا للسودان بالأمم المتحدة كما أسلف الذكر، وعلى الرغم من أننى لم أشترك فى المؤتمر الشعبى الذى تدارس الميثاق واقره، إلا أننى كنت فى قلب الحوار الوطنى حول «الميثاق» والتنظيم منذ بدايته. كنت فى قلب ذلك الحوار على مستويين، أولا باعتبارى صاحب رأى فى الكثير من القضايا المطروحة منذ أكتوبر ١٩٦٤، وثانيًا بحكم موقعى فى وزارة الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية والتى أريد لها - منذ إنشائها - أن تلعب دورًا أساسيًا فى التعبئة الفكرية للشباب. وكان من بين معالم ذلك الجهد اعدادنا للملتقى الفكرى العربى الذى عقد فى مطلع عام ١٩٧٠، والذى أعاننى كثيرًا على إعداده الصديق العظيم والمفكر النابه لطفى الخولى. كان الهدف الأساسى من الملتقى هو التلاقح الفكرى بين الاتجاهات الديمقراطية على امتداد الوطنى العربى، متابعة للقاء فكرى سبقه قبل عام وبضعة عام بمدينة الجزائر. وكنا ننتوى أن تتبع ذلك اللقاء بلقاء آخر للمفكرين الأفارقة بالتعاون مع الإخوة الجزائريين أيضًا.

أما على الصعيد التطبيقى فقد كان جل اهتمامنا فى تلك الوزارة هو توظيف الفكر توظيفًا أدائيًا فى مناشط الشباب بتركيز خاص على الريف، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء كتائب الشباب فى غرب السودان وجنوبه، وإنشاء مراكز تنشيط الشباب (Youth animation centres) فى أكثر من خمسين موقعًا فى أقاليم السودان. وقد عهدنا لتلك الكتائب واجبات محددة، حسب طبيعة الإقليم الذى أنشئت به، مثل إعادة تعبيد الطرق

فى الجنوب، وحملات التشجير فى الغرب، وترميم وإنشاء المرافق العامة فى مشروعات العون الذاتى... إلخ. أما مراكز التنشيط، فقد أردنا لها أن تكون دورًا للعمل الاجتماعى المتكامل بحيث تصبح هى المكتبة العامة للقرية، ومركز محو الأمية فى المنطقة، ودار حضانة الأطفال ورعاية الأمهات، ثم الملتقى الاجتماعى للشباب(*).

بجانب هذه المراكز استحدثنا مركزين قوميين للشباب أولهما توفرت على أمره السيدة الفضلى (فتحية محمد فضل)، وكان الهدف منه هو إمداد العاملين فى الحركة الشبابية ومراكز التنشيط بكل الأدبيات ومصادر المعرفة المقروءة والمسموعة والمرئية حول قضايا التنمية والتحديث وغيرها من القضايا التى يدور حولها حوار وطنى. وبصورة عامة كان أمر «الكتاب» و«التوثيق» من أكثر ما يشغلنى من هم، بخاصة وقد شهدت ما انتهى إليه أمر الكتاب والمكتبة فى السودان بعد عودتى إليه فى منتصف الستينيات من بعد أن عرف السودان منذ الخمسينيات نظام تسليف الكتب بالبريد الذى ابتدعته بخت الرضا وسارت على دربها فيه مكتبة أم درمان المركزية(**) على عهد الأستاذين إبراهيم على وأمين عبد الصمد. أما المركز الثانى فقد أردنا به الارتقاء بمواهب الشباب بخاصة فى الموسيقى ومبادئ التكنولوجيا الحديثة مثل الإلكترونيات. وكما أعانت الحكومة الفرنسية ومنظمة اليونسكو فى إنشاء المركز الأول أعانت حومة كوريا الشمالية فى إنشاء المركز الثانى والذى أصبح اسمه، فيما بعد، قصر الشباب والأطفال.

(*) استفدنا فى هذا من تجارب نظيرة فى بعض البلاد الإفريقية خاصة تلك الناطقة بالفرنسية وتم تمويل ذلك المشروع عبر عون سخى من منظمة العمل الدولية، كما أعان على تخطيط تنفيذه خبير إيطالى استجلبناه بعون فنى من منظمة اليونسكو هو المستر إنقليزى سكرتير عام اتحاد الشباب التابع للحزب الاشتراكى الإيطالى (وقد أصبح الرجل وزيرًا للكهرباء فى بلاده إبان حكم بتينو كراكسى). وتعود صلتى بإنقليزى إلى أيام عملى فى اليونسكو حيث عمل فيها كمستشار فى شئون الشباب فى أعقاب الثورة الطلابية التى تفجرت فى باريس عام ١٩٦٨ والتى من أول أسبابها القطيعة الكاملة بين الشباب وأجهزة صنع القرار فى فرنسا، وكان دور الخبير الإيطالى الشاب يومذاك هو نصح منظمة اليونسكو عن الوسائل المثلى لتجسير الفجوة بين الشباب وصانعى القرار فى دول العالم.

(**) كان لتلك المكتبة عشرون وحدة خارجية شملت جوبا والقضارف والأبيض وكوستى بل والشوك والتى مازال ضابط مجلسها الذى كان يتلقى «المكاتيب» حيًا يرزق، ولعله كان أسعد حالاً يومذاك مما هو عليه الآن، واشير إلى الصديق فتح الرحمن البشير.

هذا الجهد - على الرغم من طبيعته الوظيفية - كان مبعث غيرة ظلومة من اتحاد الشباب السودانى لم تفلح فى الحد منها كل مداخلات صديقى الأثير خليل إلياس الذى أعجزه بنوه ولم يعينه رفاقه. وبدلاً من الإفادة من هذه الإمكانات الوظيفية المبذولة للشباب، واستغلالها على أوسع نطاق انتهى الأمر إلى تشاغب بين «الاتحاد» «والكتائب» وبين «الاتحاد» والوزارة مما جعلنا ننفق الوقت العزيز فى أمور هامشية. هذا التشاغب كان هو أهم الأسباب التى حملتنى على ترك موقعى الوزارى إلى موقع دبلوماسى، لا هروبًا من معركة وإنما التزامًا بسنة درجت عليها دوما فى العمل العام هى النأى بنفسى عن أية وظيفة أصبح فيها عاجزًا عن العطاء، إما لأن الظرف الموضوعى غير مؤات للعطاء، أو لأن المرء قد استنفد كل ما لديه من جهد وخيال حتى لم يعد لديه ما يجود به، أو لأنه حمل على أن يستغرق جل الوقت فى صراعات جانبية لا تمت للجوهر بل تلهى المرء عن ذلك. وعندما بحيث يصبح العمل عملاً لا غناء فيه فمن الخير للمرء الانصراف عند إلى ما يفيد أو يسلى إن كان له إلى ذلك من سبيل.

بغيتنا فى كل الذى كنا نصنع كانت - من الناحية العملية - هى ترجمة الأفكار على أرض الواقع؛ ومن الناحية النظرية، الفحص البليغ عن القاسم المشترك الأعظم الذى يتراضى عنده نصراء الثورة، ومثل هذا الفحص يقود - بطبيعته - إلى وسطية لا يرضاها من تيامن أو يقبل بها من تياسر. على أن أكثر ما أثار الجدل كان هو الترجمة العملية للرؤى الأيديولوجية فى قضايا الحكم الحقيقية: أنماط التنمية التى تتحقق عبرها الكفاية والعدل، مناهج الإدارة فى بلد قارى كالسودان، معالجة مشكلات القوميات والريف، الطبيعة التعددية للمجتمع السودانى وانعكاساتها على سياستنا الخارجية؛ هذه الموضوعات لخصناها فى مقال جامع نشرته جريدة الأيام تحت عنوان: «منصور خالد يتحدث عن الثورة والتنظيم»، وأبرز النقاط فيه:

- إن الثورة قامت بها القوات المسلحة على أن المحافظة على أهدافها والسير بها قدمًا تحتاج إلى تنظيم جماهيرى وبرنامج سياسى محدد.

- إن الثورة تحتاج إلى دليل نظرى يهديها هو «الميثاق» إلا أنه لابد من الاصطلاح على قاسم مشترك بين جميع الفئات الثورية يتضمن الحد الأدنى الذى يتفق عليه الجميع.

• إن هناك مفاهيم كثيرة للاشتراكية إلا أن كل واحد من فصائل الثورة يحاول تلوين تلك الاشتراكية بلونه، هذا اتجاه سلبى لأنه يبرز عناصر الخلاف أكثر من عناصر التوافق. ونحن الآن فى فترة انتقال ولهذا يجب أن لا تفكر أية فصيلة من فصائل الثورة فى مصالحها الآجلة باعتبارها عاجلة.

• نجحت ثورة مايو فى بضع مسائل أساسية مثل إلغاء النظام السياسى القديم وتمكين القوى الحديثة من السيطرة على الحكم، كما نجحت فى تحييد القوى التقليدية. هذا لم يغير الواقع الاجتماعى وتغيير هذا الواقع لا يتم بالشعارات مثل الحديث المكرور عن الثورة والثورة المضادة.

أثارت هذه الأطروحات وشبيهاتها ـ فى جانب منها ـ جدلاً يغرى بالمزيد من الحوار، ومن الجانب الآخر مشاغبة لا تفيد ولا تسلى، ولهذا لن نعنى إلا بالمجادلين الذين تناولوا ما طرحناه تناولاً جديًا. كما لن نتطرق إلى ما دار من جدل حول بعض قضايا فلسفية أثرناها فى الملتقى الفكرى؛ لأنها لا تمت بصلة مباشرة إلى ما نحن بصدده فى هذا الكتاب، إلا أنها ذات أهمية تاريخية كبرى ولهذا نأمل أن ننشرها فى وقت لاحق فى إطار نشرنا لوثائق الملتقى الفكرى وما أثاره من حوار. فى هذا الفصل نقف عند التعليق الذى جاء به الأستاذ التجانى الطيب على الآراء التى وردت فى المقال الذى أشرنا إليه، وقد نُشر التعليق فى جريدة الرأى العام تحت عنوان «مسائل حول الميثاق والتنظيم الشعبى». أكد الأستاذ التجانى فى مقاله ذلك على أهمية الحوار لأن «السلبيات التى تحيط بالجدل المشروع لا تلغى حاجتنا إليه»، حسب قوله، تتلخص النقاط البارزة فى المقال فى الآتى:

• ربما يميل البعض إلى فكرة فرض الميثاق والتنظيم الشعبى قبل تبادل الآراء وقبل إتاحة الفرصة للوصول إلى «قاسم مشترك أعظم».

• أسجل كواحد من أبناء المدن عدم قبولى لتصوير سكان المدن وكأنهم جماعات لاعبة لاهية. أن المدن قد تحملت وحدها تقريبًا تبعات النظال المنظم من أجل الحرية والتغيير الاجتماعى.

● رغم الحالة السيئة التى يعيش فيها أهلنا فى الريف ورغم الإمكانات الثورية المتوفرة فيه فإن المدينة، لا الريف، هى المكان الذى نشأت فيه أفكار الثورة «بما فى ذلك تنظيم الضباط الأحرار». وهى المكان الذى ينبغى أن تستند إليه لتطوير الفكر الثورى ولتحقيق الوحدة الوطنية خلف الثورة.

● إن تبادل الرأى بين الأطراف المختلفة أفضل لقضية الوحدة من افتراض عدم وجود بعض الأطراف وتجاهلها كما كان يحدث فى الماضى.

● الوحدة الوطنية هى الطريق الوحيد لإنجاز مهام الثورة السودانية فى مرحلتها الراهنة ولكن قبل تحقيقها لابد من وحدة مختلف الفصائل والفرق الثورية. ولا سبيل لهذا غير النقاش الموضوعى «لإيجاد قاسم مشتركة يتضمن الحد الأدنى الذى يتفق عليه الجميع كما قال الدكتور منصو خالد».

نقف عند الجدل حول قضية الريف، أو ما كنا نسميه يومذاك بالانفتاح على الريف، لما له من صلة بالقضية المحورية الثانية ألا وهى الخروج من أسار التخلف. ومن الواضح أنه لم يكن بيننا وبين الحزب الشيوعى خلاف حول الاهتمام بالريف أو الاعتراف بالدور القيادى للمدينة بحكم تطورها ووعيها السياسى. كما أن بغيتنا من إثارة ذلك الموضوع، الأمس واليوم، لم يكن هو المزايدة بالأمر على حزب لا ينكر أحد أن وجوده السياسى كله قد قام على مبدأ الانتصار للمسحوقين. الخلاف بيننا خلاف حول أسلوب الإقبال على قضية الريف ومنهج العمل فيه إذ كنا، وما زلنا، نزعم بأن قضايا الريف لا تحل إلا بجهد وظيفى تنتقل به السلطة انتقالا فعليًا من المركز إلى التخوم، والجهد الوظيفى لايغنى عن العمل التعبوى، كما أن التعبئة التى لايصاحبها جهد وظيفى هرج لا يفيد. وكنا وما زلنا نزعم أيضًا بأن بالريف كيانات مستقلة، تقليدية وحديثة، ظلت تناضل من أجل نهضة الريف وليست كلها ممن حمل السلاح. بيد أن موقف القوى السياسية الشمالية من هذه الكيانات كان دومًا موقفا مشوبًا بالحذر، وفى هذا توافق رأى اليسار واليمين من أهل المدن على نعت هذه التنظيمات الريفية بالعنصرية على الرغم من غلبة الطابع النهضوى

لا العنصرى على أطروحاتها. وإن كان هذا هو حال احزاب الشمال مع منظمات الريف فى الشمال نفسه فلا بدع فى أن يكون تعاملها مع المنظمات الجنوبية مشوبًا بما هو اكثر من الحذر، فكلها «حركات تمرد» والتمرد لغة هو تجاوز المرء لحد أمثاله.

لقد كان الحزب الشيوعى على يقين ثابت بأن إخراج الريف من وهدته لن يتم إلا عبر خلق تنظيمات ديمقراطية تقوم على أساس طبقى تتولى قيادة الثورة الاجتماعية ويكون الحزب الشيوعى هو طليعتها وراس الرمح فيها. وقد أثبتت تجربة لاحقة (لم تدر بخلدنا آنذاك) هى تجربة الحركة الشعبية لتحرير السودان أن هناك إمكانية أخرى لتعبئة بسطاء الريف ومتعلميهم عبر كل الحدود الجغرافية والطبقية (الجنوب، النوبة، الانقسنا، الجنود، الضباط، المثقفون) استهدت تلك الحرة بتجارب مشهودة مثل التحالفات المصلحية التى شهدتها البرلمانات المتعاقبة بين ممثلى قوى الريف، كما أفادت من تجربة النضال المسلح فى الجنوب دون أن تنغلق على نفسها على النقيض سعت للإفادة من الميراث الثورى للقوى الديمقراطية فى الشمال، ولأجل هذا أشرعت الحركة الباب واسعًا للحوار مع الفصائل السياسية المختلفة دون إدعاء بأنها تملك الحل النهائى لقضايا السودان، ومن هنا جاءت دعوتها لوقفة تاريخية يعالج فيها أهل السودان مجتمعين قضاياهم الوطنية فى إطار مؤتمر قومى دستورى. ومن الأمانة أن نعترف بأن الدعوة لمثل تلك الوقفة التاريخية أو ذلك المؤتمر لم تبادر بها أية قوة سياسية أخرى من قبل بما فى ذلك انتفاضة إبريل التى وقعت عقب بروز الحركة الشعبية بأكثر من عام. مع ذلك أول ما نادى به «الإبريليون» لمعالجة معضل الوحدة الوطنية كما هو العودة لاتفاق أديس أبابا. وكما قلنا فإن تجربة الحركة الشعبية لم تكن تدور بخلدنا آنذاك إلا أنها جاءت دليلا عمليا على صدق ما كما نزعم بإمكانية وقوعه بأسلوب ديمقراطى دون أن يحمل أحد على العنف المسلح، بخاصة وقد شهدت تجربة العامين اللذين سبقا انقلاب ما يو وجودًا مستقلا لقوى الريف وتحالفًا - يكاد يكون دائمًا - بين هذه القوى مع بعضها من جانب، ومع القوى الحديثة والديمقراطية من جانب آخر، حول أكثر القضايا السياسية أهمية فى تلك الفترة بالنسبة إلى تلك القوى مثل قضية الدستور.

دار ذلك النقاش على صفحات الأيام قبل ما يربو على الثمانية أشهر من انعقاد المؤتمر الشعبى للميثاق. فما الذى جاء به ذلك الميثاق لتحقيق وفاق فكرى وسياسى بين نصراء «الثورة»؟ الميثاق فى مسودته وفى صورته النهائية، كان أبعد ما يكون عن اصطلاح على «قاسم مشترك أعظم»، كما غلب على جلساته الجدل البيزنطى حول المفاهيم والاصطلاحات المنسوبة للثورية بدلا من الحديث عن البرامج العملية لتحقيق التغيير فى حياة الناس المعيشة. وعلى سبيل المثال استغرق المؤتمرون غايتهم فى جدل حول الطبيعة النظام أهو انقلاب أم ثورة؟(*) واستمر النقاش فى هذا الموضوع أكثر من جلسة مما أضجر الأستاذ محمد إبراهيم نقد وحمله للقول بأن الخلاف حول ذلك الموضوع سيزداد حدة ونحن لا نريد أو نقبل فرض وجهة نظر معينة، ولهذا أحال المؤتمرين إلى النقاش الذى دار فى «الملتقى الفكرى» حول هذا الأمر وأضاف مقترحًا مناقشة الموضوع، أن دعى الحال فى «سمنار» ولربما كان أكثر ما يزعج الأستاذ نقد فى ذلك الجدل هو موضوع الصراع بين النظام والحزب الشيوعى، أى الرواية داخل الرواية.

احتدم النقاش - أيضًا - حول طبيعة القوات المسلحة التى قامت بالتغيير عقب اعتراض أحد ممثلى القوات المسلحة (مصطفى الصادق) على الصيغة التى وردت بها الإشارة لتلك القوات فى الميثاق والتى جاء فيها: «أن تكوين القوات المسلحة ليس غريبًا على شعبنا «فالأغلبية» من الضباط والجنود يخرجون من بين الصفوف الشعبية اعتراض العسكريين كان على إيراد كلمة «أغلبية» لأنها تقسم القوات المسلحة إلى شعبيين وغير شعبين، وتلك - فيما يبدو - كانت قضية مهمة عند البعض إذ انبرى للرد فيها على العسكرى الناقد ممثلا أكبر تجمعين جماهيريين (العمال والزراع) تحدث عن أولهما الأستاذ الشفيع أحمد الشيخ (اتحاد العمال) ليقول بأن الثورة لم «تنزع السلطة من مجلس السيادة وإنما انتزعتها من قيادة القوات المسلحة ومن يجلس معنا هنا هم الذين انتزعوا تلك السلطة ولهذا فالتمييز ضرورى». أما الزراع فقد ناب عنهم الشيخ يوسف

(*) افترع النقاش الأستاذ بدر الدين مدثر بقوله: «إن ما حدث فى صبيحة ٢٥ مايو لم يكن انقلابا عسكريا ينقل السلطة من يد دائرة إلى أخرى داخل إطار النظام القديم، بل هو ثورة».

احمد المصطفى ليقول: نحن هنا «مع الأغلبية وهم الأصل، أولاد الكادحين، ولكن بالجيش أيضا أولاد الطائفية، والإدارة الأهلية، وأبناء الذوات» وفى هذا التلاحى تشويش لايفيد، كما فيه محاولة لاسقاط مفاهيم طبقية بأسلوب انتقائى واختزالى، فحقيقة أن كل متعلمى الشمال «أولاد طائفية» لا يعنى انهم جميعًا سدنة للرجعية، تمامًا كما أن انحدار بعض العسكريين أو المدنيين من بيوتات «الإدارة الأهلية» أو «بيوت الذوات» لا يجعل منهم جميعًا أدوات استغلال.

ما أكثر مدعاة للعجب من هذا التلاحى حول شعبية الجيش أو عدم شعبيته أطروحات العروبيين طوال ذلك المؤتمر، جهد هؤلاء جميعه انحصر فى تأكيد الصلة العضوية بين «ثورة مايو» والثورة العربية، وفى إبراز وجه السودان العربى وكأن ذلك هو وجه السودان الوحيد، أثار الأستاذ محمد أمين حسين ـ مثلا ـ ضرورة تضمين الميثاق نصا يقول بأن الثورة قد ماتت من أجل الوحدة، وهوحديث أثار ثائرة الحاج عبد الرحمن الذى قال بأن المنادين بالوحدة قبل الاستقلال كانوا يهدفون لربط السودان بالتاج المصرى وهو أمر حاربناه وأسقطناه.. فالشعب السودانى ـ على حد قوله ـ «ظل يناضل من أجل الاشتراكية وليس الوحدة».

ذلك الرد أيضًا لم يخل من تشويش، فإن كانت «الوحدة» التى دعا لها الدعاة فى الماضى هى وحدة تيجان إلا أن مفاهيم جديدة للوحدة بدأت تسود أجندة السياسة منذ الستينيات، ولهذا فلا بد لأهل السياسية من تناول قضية الوحدة بعيدًا عن الكلشيهات وعن الكلمات الشفوية... فهناك الوحدة الإفريقية وتنظيماتها شبه الإقليمية المتعددة وهناك الوحدة العربية وموسساتها الوظيفية المختلفة، وأية واحدة من هذه الوحدات الكبرى تقتضى، بالضرورة، وحدة الأقربين فى داخل هذه المنظمات والتنظيمات. ولكن ربما نفهم غضبة الحاج عبد الرحمن لأن دعاة «الوحدة» لم يكونوا يقتربون من الحديث عنها بهذا الأسلوب الوظيفى الذى ننتهج، وإنما كأمر هلامى، يسقط معه واقع التجزئة الذى نعيش، كما لن نتوقف قليلا أو كثيرًا عند إشارة الأستاذ الحاج لنضال الشعب

السودانى من أجل «الاشتراكية»، لأننا نفترض أن الذى عناه من ذلك هو العدالة. فالأنصار بزعامة السيد عبد الرحمن المهدى لم يكونوا يحاربون من أجل الاشتراكية، والختمية بزعامة السيد على الميرغنى لم يحاربوا من أجل الاشتراكية، ومؤتمر البجة وحزب سانو وجبهة الجنوب واتحاد عمال جبال النوبة لم يحاربوا من أجل الاشتراكية. وهؤلاء فى مجموعهم هم جماهير الشعب السودانى.

وليت ملاحاة العروبيين قد وقفت عند هذا، فلو كان هذا هو الحال لما استوقفنا أمرها إلا أنهم سرعان ما طالبوا بأن يضاف إلى نصوص الميثاق حول منظمات الثورة الديمقراطية إضافة كلمات «وتنظيماتها العربية اليسارية التقدمية» بمعنى قصر الصلة بين النظام والعالم العربى من حوله على الأنظمة اليسارية التقدمية(*). ويفصح النمط الذى سار عليه النقاش عن أن أكثر القضايا التى كانت تهجس فى رءوس المؤتمرين كانت إما جدلا بيزنطيًا حول مفاهيم يجدر بها أن تناقش فى «سمنار» أو سعيًا لإثبات فرضيات ينكرها الواقع الماثل داخل قاعة الاجتماع نفسها والتى ضمت - بين من ضمت بجانب العروبيين - شخوصًا مثل بليت كوبو، وأتالى أبورى، وكانيت على واكو، وامبروز زينق، ومارتين ماجير، ويا لها من تلك من أسماء عربية. أن الإسراف فى الحديث عن الوحدة العربية من قبل أن يصطلح أهل السودان بمارتينهم وأحمدهم على ما يوحدهم، أو الحديث عن تلاحم نظام السودان مع الأنظمة «العربية التقدمية» دون إدراك لأن بين السودان والمملكة العربية السعودية - مثلا - رابطة لا يلغيها تصنيف نظام المملكة فى عداد الأنظمة الرجعية، وأن بين مصر والسودان خصوصية فى العلاقة لا يؤثر فيها إن كان حاكم الكنانة تقدميًا يشار إليه بالبنان أو «فرعون ذى الأوتاد» ما يدل على تجاهل غريب للواقع السودانى ولواقع العالم من حوله.

(*) اعترض على هذا الأمر الأستاذ المحامى عبدالله الحسن الذى استنكر التخصيص، وكان واعيًا فى استنكاره، كما شاركه الراى مامون محمد الأمين الذى أفاض فى الحديث عن تكوين السودان العربى الإفريقى، والأستاذ حسين السيد عثمان الذى لم يستنكف قصر صلات السودان على الأنظمة «اليسارية التقدمية» إلا أنه اقترح أن يضاف إلى التعديل كلمة «والإفريقية».

ألمحنا قبل هنيهة إلى الخلاف فى الرؤية بيننا وبين الحزب الشيوعى حول التوجه للريف، ولا نريد الوقوف كثيرًا عند هذا الخلاف لأنه - فى نهاية الأمر - اختلاف حول المنهج لا الهدف، لهذا ندلف إلى ما هو أهم؛ رؤية نظام مايو الأولى للاقتصاد فى كلياته ولأهدافه وطرائق تثويره. فى هذا الشأن وقفت بيانات «الثورة» الأولى عند عموميات مثل: دعم القطاع العام، وتأميم القمم المتحكمة على الاقتصاد، وحماية الرأسمالية الوطنية «غير المرتبطة بالاستعمار» وتوسيع رقعة التعاون مع الدول العربية والاشتراكية، دون أن يتبع هذه العموميات جهد فكرى أو تنويرى لإيضاح بعض رموزها الشفرية. فما الذى نعنيه بقمم الاقتصاد؟ وما الذى نعنيه بالرأسمالية الوطنية «غير المرتبطة بالاستعمار»؟ وما الذى نعنيه بالدول الاشتراكية، والدول العربية؟ وكما سنرى فإن بعض هذه التساؤلات، التى قد تبدو غريبة للقارئ، لم تكن بهذه الغرابة إذ سرعان ما أخذ التطبيق الاقتصادى بُعدا ماركسيًا بل بلشفيًا على الأقل من الناحية النظرية عقب إقرار «الميثاق».

تناول «الميثاق» (هو الدليل النظرى الهادى للثورة) قضية الاقتصاد والتنمية الاقتصادية بالقول بأنه برزت بوضوح منذ ثورة أكتوبر «رغبة الجماهير فى السير على طريق التنمية غير الرأسمالية حتى تقف على آفاق الاشتراكية حيث الحرية الاجتماعية التى ننشدها بالآتى:

(أ) السيطرة على وسائل الإنتاج.

(ب) استغلال الثروات الكامنة فى البلاد.

(ج) توسيع قاعدة قطاع عام قادر على قيادة التقدم الاقتصادى.

(د) توجيه القطاع الخاص ليشارك فى خطة التنمية.

(هـ) خلق قطاع مشترك.

(و) دعم قاعدة القطاع التعاونى.

«وبذلك تتحدد وسيلة تحرير الاقتصار وسبل تحقيق الإنتاج والمزيد من الإنتاج، والمسيرة بوضوح للقضاء على الاستغلال وتحقيق التقدم الاقتصادى حتى الرخاء، والوفرة» (الفقرتان ١٣و ١٤). ولا نظن أن فى هذه المبادئ ما يوحى بالسعى لمركسة الاقتصاد أو سوفتته؛ لأن الكثير من دول العالم الثالث دعت لمثل هذه الأفكار يومذاك دون أن تتهم بالماركسية مثل مصر والجزائر وتنزانيا.

إلا أن الميثاق ذهب، من بعد، للقول بأن:

«الاشتراكية العلمية المطبقة على واقعنا السودانى، والمرتكزة على تاريخنا وتراثنا الحضارى وعلى عقائدنا وتقاليدنا التى تهدف إلى تحرر الإنسان السودانى من قيود الحاجة، وتحقق له حريته كإنسان لهى المرشد الذى تهتدى به ثورتنا فى نقل الجماهير من حياة البؤس إلى الحياة الرغدة آخذة تجارب الشعوب التى سبقتنا على هذا الدرب، فمن الوجهة التاريخية لتطور المجتمعات يحتل المجتمع الاشتراكى موقعًا أعلى وأرقى من المجتمع الرأسمالى والذى نشأ فى بعض بلدان أوروبا بعد الثورة الصناعية الكبرى. وفى الظروف المعاصرة توفرت إمكانات عملية لتصل البلدان المتخلفة فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى استشراف آفاق الاشتراكية قافزة فوق مرحلة تاريخية كاملة هى مرحلة التطور الرأسمالى. ومستعيضة عنها بمرحلة انتقالية بمثابة قاعدة مادية لبناء الاشتراكية إذ لا يمكن إنجاز البناء الاشتراكى فورًا من فوق مواقع التبعية والتخلف والاستعمار. (الفقرة ٢٠).

ثم انتقل الميثاق بعد هذا التقديم لتحليل الظروف العالمية التى يعمل فى إطارها الاقتصاد السودانى وتحديد الإمكانات المتاحة لتحرير ذاته مبينًا أن الظروف العالمية تتميز بالآتى:

(أ) «التناقض الرئيسى على نطاق العالم هو تناقض بين الرأسمالية والاشتراكية، وتناقض بين الرأسمالية وحركات التحرر الوطنى، وتناقض بين الرأسمالية وحركة الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية.

(ب) أصبح النظام الرأسمالى متخلفًا تاريخيًا ومتدهورًا بعد أن ظل يحتل المركز المتقدم ودخلت الرأسمالية أزمتها الشاملة وسقط عنها دورها القيادى كأداة تقدم فى الماضى وتداعت إلى نظام لحرمان الجماهير واضطهادهم داخل البلدان الرأسمالية وخارجها.

(ج) توافرت بقيام المعسكر الاشتراكى ظروف جديدة وضعت إمكانات عملية تحت تصرف الشعوب المتخلفة مكنتها من تفادى مرحلة التطوير الرأسمالى وانتهاج طريق التطور الوطنى الديمقراطى.

(د) قبل انتصار الثورة السوفيتية كان الحديث عن تفادى المرحلة الرأسمالية حديثًا نظريًا أما بعد انتصار الثورة السوفيتية ودخول شعوب آسيا الوسطى حيز الثورة الاجتماعية لم يعد طريق التطور غير الرأسمالى افتراضًا نظريًا بل واقعًا عمليًا. وأكدت ذلك التجارب الاشتراكية فى البلاد النامية التى اتخذت الاشتراكية طريقًا ومنهجًا فى آسيا وإفريقيا. (الفقرة ٢١).

هذا الطرح للظاهرة الاقتصادية، بل المعضل الاقتصادى ليس فقط طرحًا نظريًا متكاملاً بل هو أيضا طرح يقوم على افتراض صلاحية تجربة تاريخية محددة للتطبيق فى السودان، النظرية المعينة هى النظرية الماركسية، والتجربة المحددة هى تجربة الاتحاد السوفيتى. مثل هذا الاجتهاد الفكرى لايمكن أن يكون تعبيرًا عن رؤية العروبيين، أو الديمقراطيين الاشتراكيين، أو الليبراليين أو العناصر الوطنية فى قوات الشعب المسلحة وإنما هو تعبير عن رأى الماركسيين اللينيين والذين كان يمثلهم فى ذلك المؤتمر الحزب الشيوعى. لهذا يصبح السؤال الذى لا بد أن يتبادر إلى الذهن هو: هل فى مقدور أى نظام سودانى تحقيق هذا المشهد (السيناريو) الإنمائى فى ظل الواقع الموضوعى فى السودان؟ فهل تملك النخبة التى سيناط بها تنفيذ هذه الأجندة الرغبة فى، ولانقول القدرة على تنفيذه؟ وهل فى مقدور منظومة الدول الاشتراكية التى يحتل نظامنا «موقعًا أعلى وأرقى من المجتمع الرأسمالى» توفير احتياجات السودان للبقاء والنماء فى «تلك

المرحلة الانتقالية، بهذا نعنى العون الغذائى. ومنح وتسهيلات التمية عبر المؤسسات المالية التى تدور فى فلك النظام الرأسمالى مثل صندوق النقد والبنك الدولى؟ وفى حالة الإجابة بالنفى أو غياب الإجابة الشافية على تلك التساؤلات أولا يصح القول بأن الأمر سينتهى بالناس إلى واحد من شيئين أو كلاهما، إما المزايدة بالشعارات فى غيبة الإنجاز العملى ولربما تعهير الشعارات المطروحة نفسها، وأما العشوائية التى تهز الكيان الاقتصادى كله هزًا عنيفًا؟

كانت بوادر تلك المزايدات الانتهازية واضحة للعيان، قبل صدور «الميثاق» فى قرارات التأميم والمصادرة التى صاغها جميعًا رجلان هما: الوزير أحمد سليمان، والمستشار الاقتصادى للقصر أحمد محمد سعيد الأسد، وفى تناولنا لموضوع التأميمات والمصادرات(*) وصفنا تلك القرارات بالتأميمات الاختباطية التى هزت الاقتصاد السودانى هزًا عنيفًا لسنوات وقلنا يومذاك بأن الثورة البلشفية نفسها كانت أكثر انتقاء من مصادراتها. كما أبنا أيضا الكذب الصراح الذى جاء فى حديث للنميرى بعد ثمانى سنوات من تلك القرارات فى كتابه «النهج الإسلامى.. لماذا؟» فى ذلك الحديث ألقى فيه باللوم كله فى قرارات التأميم والمصادرة على «ثلاثة أعضاء شيوعيين» فى مجلس قيادة الثورة وبعض وزراء «نجحوا فى تجنيدهم» بهدف ربط الاقتصاد السودانى بالمعسكر الشرقى.

وموقع الكذب فى ذلك الحديث أولا هو أن أكثر أعضاء مجلس الثورة حماسة للتأميم والمصادرة لم يكونوا هم هؤلاء الثلاثة بل إن واحدًا من الثلاثة (بابكر النور) كان صاحب أعلى الأصوات احتجاجًا على مصادرة شركات عثمان صالح وكان من بين من أيده فى هذا داخل مجلس الثورة السيد بابكر عوض الذى كان يرى ضرورة صدور مثل ذلك القرار من الهيئة القضائية لما صحبه من اتهامات محددة. كما أن الوزراء الذين أدعى النميرى بأنهم قد جُندوا من جانب الحزب الشيوعى لاتخاذ قرارات التأميم كانوا هم

(*) السودان والنفق المظلم صفحة ٣٦، ٣٧.

أولئك الذين شقوا عصا الطاعة على الحزب ولهذا فهم آخر من يلجأ الحزب لتجنيدهم أو يفلح فى ذلك حتى أن أراد. من جانب آخر فإن الجهاز الذى أنيط به تنفيذ أمر المصادرات والتأميمات كان جهاز يشرف عليه عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة هو أبعد ما يكون عن الشيوعيين (زين العابدين محمد أحمد عبد القادر) كما كانت يده اليمنى فى ذلك الجهد واحدًا من كبار رجالات الخدمة العامة المتمرسين هو الأستاذ محمد عبد الحليم محجوب، فما شأن الحزب الشيوعى وكل هذا؟ وكما قلنا من قبل فإن تلك القرارات كان خبطًا على غير هدى أو بصيرة إذ جمعت بين تأميم الشركات الإنجليزية العاملة فى التجارة الخارجية مثل شركة جلاتلى هانكى وتأميم دور السينما مثل سينما «قديس» بأم درمان، كما جمعت بين مصادرة المطاعم الخاصة مثل «كويا كويانا» بالخرطوم ومنازل الأفراد مثل منزل رجال الأعمال الأرمنى «بودوريان». وقد شاب تلك القرارات - كما هو واضح - شيء أشبه بالعنصرية إذ أن أكثر من امتدت يد المصادرة لأملاكهم الخاصة مواطنون سودانيون كانوا وما زالوا لا يعرفون لهم وطنًا غير السودان، وأسهموا كما أسهمت أسرهم إسهامًا كبيرًا فى بناء السودان الاقتصادى ومع هذا أنكرت عليهم سودانيتهم بسبب أصولهم القديمة غير السودانية مثل آل كافورى وفانيان وقرنفلى. وعلى أى فبصرف النظر عن تلك المزايدات فإن الحزب الشيوعى يظل مسئولا عن ذلك الطرح النظرى لقضايا الاقتصاد السودانى وسبل معالجتها من منظور بلشفى، وعليه وحده تقع مسئولية إثبات صلاحية هذا المنهج فى تنمية السودان.

وإن تركنا مزايدات دعاة التأميم والمصادرة جانبًا، وتركنا جانبًا أيضا بعض المبادرات الفردية للوزراء مثل مشروع الجموعية الذى وقف على إنشائه المهندس مرتضى أحمد إبراهيم، والمشروعات الإسعافية الأخرى مثل حملة محاربة العطش فى غرب السودان التى قادها الدكتور عثمان أبو القاسم(*)، فما الذى حدث عمليا لتطبيق هذه الأجندة الاقتصادية المستهدية بالاشتراكية العلمية؟ ما الذى حدث على مستوى الخطط والبرامج؟ وما الذى حدث لهذه الخطط والبرامج إن كانت هناك ثمة برامج تمت صياغتها على النمط السوفيتى، أو اقتفت أثره؟ ومما يزيد من أهمية السؤال أن تلك

(*) كانت تلك الحملة رد فعل طبعى ومسئول من جانب نميرى عند زيارته لكردفان.

الفترة شهدت أوسع حملة من الاتصالات بين السودان ودول المعسكر الشرقى باستثناء الصين، التى سنعود إلى قصتها. ذهب الوزراء المختصون، فى تجوالهم ذلك، وهم يحملون عديد المقترحات فى ميادين الزراعة والصناعة والتعدين والنقل والتدريب، منها ما يتعلق بالمشروعات «بعيدة المدى» ومنها ما كان يسميه الأستاذ عبد الكريم ميرغنى بالمشروعات «ذات العائد السريع». وكان على الدولة أن تتجه ـ فى نهاية الأمر ـ إلى صوغ مشروعاتها تلك فى خط متكاملة استجلب للمساعدة فى إعدادها خبير سوفيتى مما يفصح عن الاتجاه الذى أريد للخطة أن تمضى عليه.

نزعم أنه على الرغم من وفود هذا الخبير ومساعديه فقد أثبتت الخطة كلها على دراسات قام بها فنيون سودانيون لا أحسب أن واحدًا منهم قد عنى بالتقيب عن حقيقة ما أسماه «الميثاق» بالإمكانات «المتوفرة لشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا للقفز فى مرحلة تاريخية كاملة هى مرحلة التطور الراسمالى» أوهم بذلك. كانت هذه الدراسات هى محور النقاش فى منتدى أركويت الرابع سبتمبر/ أكتوبر ١٩٦٩(*)، ثم أصبحت للخطة التى أقرت فى اجتماع مشترك لمجلس الثورة والوزراء فى التاسع عشر من مارس ١٩٧٠. وبلغ حجم التمويل الإجمالى لتلك الخطة ٢٦٤ مليونًا من الجنيهات يوفر القطاع العام منها ١٩٣ مليونًا (مائة منها تمويلا محليا و٩٣ مليونًا من القروض الخارجية) على أن يوفر القطاع الخاص ما تبقى وهو يزيد قليلا على الخمسين مليونًا من الجنيهات، فى ذلك الاجتماع شارك الخبراء السوفييت، ولربما كانت تلك الرابطة الوحيدة بين الخطة «وبلشفة» الاقتصاد.

(*) شملت الدراسات دراسة عن مشروع الرهد أعدها المهندس يحيى عبد المجيد وفنيو وزارة الرى، ودراسة عن مصادر التمويل الداخلى للقطاع العام لعمر إبراهيم هبانى، ودراسة عن أسبقيات الاستثمار لعلى كرار، وأخرى عن المشكلات الاجتماعية التى تجابه التخطيط الاقتصادى لعبد العزيز خليفة خوجلى، ودراسة عن الطرق فى السودان أعدها مهندسو وزارة الأشغال، ودراسة عن دور البترول فى التنمية لمصطفى عبد الرحيم، ودراسة عن التخطيط فى الدول النامية ليسرى مصطفى من جامعة الخرطوم، وأخرى عن التخطيط الاقتصادى لعز الدين إبراهيم، ودراسة عن أهمية التخطيط لفيصل البشير، ثم دراسة عن القطاع الخاص فى التنمية لعبد القادر منصور، وتقييم للمصانع الحكومية لأحمد عبد الرحمن العاقب، ودراسة حول السكك الحديدية لعبد المنعم عباس.

تلك ليست هى المفارقة الوحيدة، فثمة مفارقات أخرى، وهى مفارقات مذهلة. فالخطة «غير الرأسمالية» التى تمثل أعلى تعبير عن اتجاه النظام إلى «قطع الحبل السُرى» مع الرأسمالية كان قوامها هو الإنتاج التصديرى الذى يذهب جلة للأسواق «الرأسمالية» أما مباشرة أو غير مباشرة عبر «شركة نصر» فى جمهورية مصر. ونقول جله لأن شريحة كبرى من الإنتاج التصديرى (خاصة القطن) قد أخذت تتوجه للاتحاد السوفيتى لابتياع السلاح؛ وكان السوفييت - بدورهم - يعيدون بيع هذا القطن، لنفس السوق الرأسمالى مما جعل منهم منافسين للسودان فى بيع القطن. كان البعض بهذا جد غابط باعتباره «تنويعًا لمصادرالتسليح» علمًا بأن استيراد السلاح لا يحقق أية تنمية، بأى معنى من معانى التنمية. المفارقة الثانية هى أن الجانب الأعظم من المكون الخارجى لتمويل الخطة جاء من بعض المصادر التقليدية «الرأسمالية» على قلتها، ومن بينها البنك الدولى والكويت. أوقفت بريطانيا دعمها للسودان (بسبب تأميم المصارف والشركات الإنجليزية دون تعويض ناجز ومجز من وجهة نظر أصحاب هذه المؤسسات) كما توقف العون الأمريكى والألمانى بعد قطع العلاقات مع هذين البلدين منذ حرب حزيران ١٩٦٧، أى قبل مجىء نظام مايو، والمفارقة الثالثة هى أن العون السوفيتى للتنمية، بعد أن توجه أكثره إلى الجيش تدريبًا وإمدادًا، وتوقف فى تلك المرحلة على تنفيذ البروتكول السوفيتى السودانى الذى ظل معطلا منذ عهد عبود، ونذكر أن نظام عبود «العميل للرجعية» هو الذى فتح آفاق التعاون مع الاتحاد السوفيتى بخاصة فى ميدان التصنيع. وقد وجه ما تبقى من رصيد فى ذلك البروتكول، بعد تنازل طويل بين الأجهزة، إلى مشروعين هما: المستشفى الجامعى، ومؤسسة الأبحاث البيطرية (كلاهما فى مدينة سوبا على النيل الأزرق) وعلى أهميتهما لا يمثل المشروعان أولوية قصوى فى خطة التنمية. أما المفارقة الأخيرة فهى أن النظام الذى أريد له السير فى طريق التنمية غير الرأسمالية لم يتردد لحظة فى توثيق عرق العلاقة مع «قمة المؤسسات الرأسمالية العالمية» صندوق النقد الدولى. ففى الثامن من فبراير ١٩٧٠ أقر مجلس الوزراء المذكرة التى تقدم بها وزير المالية منصورمحجوب لرفع حصة السودان فى صندوق النقد الدولى بنسبة ٢٥٪. ولربما

لم يكن السودان ليستطيع تنفيذ خطته الإنمائية التى أريد لها أن تتبع طريق التمية «غير الرأسمالى» لولا حفاظ منصور محجوب على الحبل السُرى مع كبرى المؤسسات «الرأسمالية».

ونعود هنا إلى الحديث عن التعاون بين السودان والصين، فقد بدا واضحًا بأن بعض العناصر الشيوعية فى النظام كانت تتخذ موقفًا انحيازيًا واضحًا ضد الصين، على الرغم من أن الصين تلك كانت ـ فى ذلك الزمان ـ هى الدولة الاشتراكية الوحيدة التى عملت على بناء اقتصادها بناءً مستقلا عن الكتلتين حتى إن الصين ظلت إلى مطلع السبعينيات لا تعرف شيئًا اسمه «الدين الخارجى». كان السؤال الذى يؤرق نميرى كثيرًا هو. لماذا يستهين الإخوة الشيوعيون بالصين، ولهذا قرر أن يقود وفدًا بنفسه إلى الصين ضم وزير الخارجية معاوية إبراهيم ووزير الثقافة والإعلام عمر الحاج موسى وزير الإسكان مبارك سناده ومستشاره الدبلوماسى مهدى مصطفى الهادى وعلى الرغم من الترحاب التقليدى بالوفد إلا أن النميرى لمح برودًا فى الموقف الصينى حمله على استقصاء أسباب ذلك الموقف الغريب. لم يطل الانتظار، فقد جاء الرد من رئيس وزراء الصين شوين لاى عندما قال: «أننى أعرف جيدًا وزير خارجيتك فقد التقيت به فى موسكو فى لحظة عصيبة... لقد كان هناك يمثل حزبه السودانى للمشاركة فى إدانة الصين وإقرار طردها من منظومة الدول الشيوعية وقد صوت مع من صوت بطردنا».

من تلك اللحظة التى أبلغ فيها شوين لاى النميرى بما كان يجهل، قرر الرئيس السودانى ألا يشارك وزير خارجيته فى المفاوضات التفصيلية، أوكل أمر المفاوضات السياسية لعمر الحاج موسى والمفاوضات الاقتصادية لمبارة سناده، كما قرر أن يتولى أمر التعاون الصنى السودانى فى الخرطوم السيد مهدى مصطفى بعيدًا عن وزارة الخارجية وبعيدًا عن وزارة التخطيط. نتاج ذلك اللقاء كان مشروعات مهمة لم يعرف السودان لها نظيرًا فى برامج التعاون مع الدول الاشتراكية الأخرى، من هذه المشروعات كبرى مدنى ـ حنتوب، مصنع النسيج بالحصاحيصا، قاعة الصداقة، زراعة الأرز فى أويل، دعم الأطباء

الصينيين للمستشفيات الريفية. الشيء الوحيد الذى اعتذرت الصين عن تنفيذه كان هو مشروع التنقيب عن البترول إذ كان رد شوين لاى على نميرى بشأنه هو: «نصحيتى لك أن تستعين بالولايات المتحدة الأمريكية فى هذا» ولم يكن فى مقدور نميرى أن يفعل هذا يومذاك.

أكثر ما تبين عنه تلك التجارب هو أن السعى لقسر النظريات - أيا كانت هذه النظريات - على واقع لا يناسبها ولاتتناسب معه لايقود إلا إلى الاختباط الضار على مستوى الأداء، والتناقض المخلى على مستوى النظر. يصدق هذا - بصورة أكبر - على الأحكام والنظريات التى يرفضها البعض رفضًا لا كلالة معه، ويؤمن بها البعض الآخر إيمانًا لا محيص عنه. ومن الغريب أن يحدث هذا فى الوقت الذى يبحث فيه الفريقان عن أرضية مشتركة للوفاق على قاسم مشترك أعظم، وأكثر غرابة من ذلك أن يكون الإصرار العنيد، ومحاولة قسر الآخرين، على أحكام قاطعة لا يسندها خبر متواتر، أو لدليل تأريخى ثابت. مثال ذلك القول بأن النظام الرأسمالى «قد أصبح متخلفًا تاريخيًا ومتدهورًا بعد أن ظل يحتل المركز المتقدم» أو القول بأن «الرأسمالية دخلت أزمتها الشاملة وسقط عنها دورها القيادى كأداة تقدم فى الماضى وتداعت إلى نظام لحرمان الجماهير واضطهادها داخل البلدان الرأسمالية وخارجها». فالجماهير المحرومة والمضطهدة داخل البلدان الرأسمالية تشمل جماهير اليابان، وألمانيا، وكندا، أما الفترة التى كان يدور فيها هذا الحديث عن سقوط الدور القيادى للرأسمالية «كأداة تقدم» كانت هى فترة تفجير الثورة الصناعية الثالثة فى قلعة الرأسمالية؛ هى فترة تطوير شرائح السيليكون التى اخترعها الأمريكى روبرت نويس، وقامت عليها أولى صناعات العقل الاصطناعى (الكمبيوتر) فى منطقة فى أمريكا أخذت اسم هذه الشرائح، سيليكون فالى فى ولاية كاليفورنيا.

وعندما ننعت تكنولوجيا المعلومات أو ما يسميه البعض بالمعلوماتية (Informatiec) بالثورة الصناعية الثالثة لا نغالى لأن التغيير الذى قادت إليه تلك الثورة لم يكن تغييرًا

كميًا فحسب وإنما هو أيضًا تغيير كيفى جوهرى، فتكنولوجيا المعلومات لم تؤد فقط إلى مضاعفة الإنتاج وتحسين مناهج الإدارة. وإنما قادت أيضا إلى تحول كامل فى مفهوم العمل والعمالة إذ أصبح العقل الصناعى أو بالحرى العقل المصنوع والذكاء الاصطناعى هما البديل للعامل اليدوى، والبديل للمحاسى، والبديل لأمين المخزن، والبديل لقائد الطائرة، والبديل للمعلم. وكما قلنا فإن هذا الكشف العلمى الكبير قد بدأ فى الولايات المتحدة، قلعة الرأسمالية إلا أنه سرعان ما أخذته وتصاعدت بتطويره دول «رأسمالية» أخرى مثل اليابان، وحققت عن طريقه طفرات نوعية فى كل مرافق الحياة. كل تلك المبادرات الكشفية الرائعة لم تحقق فى هذه الدول بسبب «رأسماليتها» وإنما لما توفره أنظمتها الاجتماعية من مساحة واسعة من الحرية تعين على المبادرة والتجريب والبحث، بل والمغامرة فى بعض الأحيان.

ومن الجانب الآخر فعلى الرغم من التطور العلمى والتكنولوجى المذهل الذى حققه الاتحاد السوفيتى إلا أن قمة ذلك التطور كان فى الميدان العسكرى مما كشف عنه أخيرًا وزير الخارجية السوفيتى السابق إدوارد شفرنادزه. ويقول شفرنادزه صحيح أننا وصلنا درجة التعادل مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العسكرى إلا أن الاستمرار فى التبادل معها على تحسين مقدرتنا الحربية كان على حساب رفاهية المواطن وكان سيجعل منا، أن استمررنا فيه، دولة من دول العالم الثالث إذ تبلغ نسبة ما ننفقه على الإنتاج الحربى من الدخل القومى ضعفًا ونصف مما تنفقه الولايات المتحدة من دخلها القومى على السلاح دون أن نحلم بالوصول إلى مستواها فى توفير ضروريات الحياة لمواطنيها»(*).

(*) «المستقبل للحرية: The Future Belongs to Freedom». وفى فصل آخر من ذلك الكتاب روى شيفرنادزه كيف تلاقى فكره مع فكر صديقه غورباشيف منذ أن عملا سويا كمسئولين عن تنظيم الشباب السوفيتى (الكومسمول) أولهما فى جورجيا وثانيهما فى ستافروبول. وذكر وزير الخارجية السوفيتى السابق أن أكثر ما استهواه فى رفيقه هو قراءته المتنوعة وحديثه بأسلوب يختلف عن أسلوب الشيوعيين الآخرين المحشو بالتعبيرات الشفرية: كما استهواه فيه أنه أول من فطن لحقيقة أن السوفييت لم يرتقوا إلى مرتبة الدولة العظمى إلا بفضل القوة العسكرية حتى «أصبح الكلاشنكوف هو السمة الوحيدة المميزة لتقدمنا التكنولوجى. وأصبحنا بسببه المصدر الأول للسلاح. إذ تبلغ نسبة المبيعات العسكرية السوفيتية ٢٨٪ من المبيعات الكلية العالمية».

لن يكتمل هذا الجانب من البحث دون إشارة للصراع العلنى والخفى الذى كان يدور بين الحزب الشيوعى والنظام الذى انتهى بانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١. ولا شك فى أن الذى قرأ ما كتبناه حول نظام مايو فى «السودان والنفق المظلم»، أو الذى قرأ هذه المقالات قراءة متمعنة من مبتداها، سينتهى إلى أن اتهام الحزب الشيوعى وحده بتدبير انقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ اتهام لا يسنده دليل، كما أن القول بأن بقاء النظام على مدى ستة عشر عامًا ما كان ليتم لولا تأييد ذلك الحزب له فى بداياته لايمثل إلا نصف الحقيقة، بالقدر نفسه فإن ما يوحى به الحزب الشيوعى فى بعض بياناته وتصريحات قادته بأن كل ما جاءت به مايو هو شر مستطير، أو أن كل الذى وقع فى مطالع مايو، بما فى ذلك ما شاركوا فيه، لم يكن له مبرر واحد لا يستقيم مع المنطق لأن الأحداث السياسية لاتجىء من فراغ. ولا شك فى أنه من واجب كل القوى السياسية من ليبراليين، وعروبيين، وتقليديين كما هو من واجب النقابات، والجامعيين، ورجال الصحافة الذين عرفوا منابر التعبير أو محافل السياسة ودهاليز السلطة أو عرفتهم فى أى من، أو كل الفترات المايوية المختلفة، أن يبينوا للناس ما الذى جعلهم يخنعون بالأمس لأمر سيئ، إن كانت أية واحدة من المايوات التى ارتبطوا بها أمرًا سيئًا فى مبتداها؟ وإن كانوا قد توسموا فيها خيرًا يومذاك فما وجه ذلك الخير؟ ومع هذا نحمد للحزب الشيوعى أنه هو الحزب الوحيد الذى ناقش بصراحة علاقته بنظام مايو، عقب سقوط ذلك النظام، بل حسب أن التساؤل العام حول تلك العلاقة أمر مشروع ومناقشته واجبة.

فى هذا الشأن حرصت على أن أقرأ بتمعن كامل سلسلة المقالات التى أعدها الصديق الدكتور محمد سعيد القدال ونشرتها جريدة الميدان(*) كما حرصت على قراءة كل البيانات التى أصدرها الأستاذ محمد إبراهيم نقد، الأمين العام للحزب الشيوعى السودانى، والذى اعترف بأن «سودانيته» كثيرًا ما تغلب على «ماركسيته» مما يفصح عن

(*) صدرت تلك المقالات، من بعد فى كتيب تحت عنوان «الحزب الشيوعى السودانى وانقلاب مايو».

أصالة فى التوجه إلا انه قد يقود إلى شواش فى النظر. ومن بين ما قرات للأستاذ نقد حوارًا أجرته معه مجلة «النهج» التى تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى ثم أعادت نشره دار الثقافة الجديدة فى كراسة بعنوان : «السودان، الانتفاضة، الديمقراطية، التغيير». أثار اهتمامى فى ذلك الحوار حديث الأستاذ نقد عن نموذج الدولة الاشتراكية ونموذج الحزب الحاكم فى الاتحاد السوفيتى والذى جاء فيه: «دافعنا عن هذه التجربة، ودافعنا عن هذا النموذج، صحيح أن المؤتمر السابع والعشرين طرح قضية التعدد وإصلاح النظام الاشتراكى نفسه، ولكن جمود تطور الاشتراكية ترك ظلاله على تفكيرنا. طبعًا نحن ـ المسئولين ـ عن ذلك وليس مسئولية من يترك ظلاله علينا». هذا موقف أمين وشجاع إلا أنه يتطلب من الحزب الشيوعى أيضا مراجعة لأساسيات فكرة التى ما زالت تحفل به بعض أطروحاته مما يقود إلى تناقض كبير بين ما يطرح الحزب من فكر. وما يستتبع ذلك الفكر من تطبيق، وسنجىء على بعض من هذا فى الموقع المناسب من هذا الفصل ومما تتلوه من فصول.

أعود إلى مقالات الدكتور القدال وهو ـ قبل أن يكون شيوعيًا ـ مؤرخ شهيد يفترض أن لايغيب شىء من حقائق التاريخ عن علمه. وأكاديمى جاد ينبئ عن تمرسه فى البحث ما قام به من دراسات. ذهب الدكتور القدال فى مقدمة هذه المقالات ـ كما ذهبنا ـ لتحليل الانقلابات العسكرية التى وقعت فى السودان فى إطار تاريخى بحسبان أن الانقلابات لا تجىء من فراغ؛ وهذا منهج سليم فى التحليل ولا خلاف بينا حوله، بل نحن معه على وفاق تام فى هذا ومضى الأستاذ المؤرخ يقوم التدخلات العسكرية فى السياسة السودانية منذ انقلاب عبود وهو يرد كل واحد منها إلى أصله، فالانقلابات العسكرية لا تعود كلها إلى أصل واحد. وحسب تحليل الأستاذ فهناك من هذه الانقلابات ما قاد إليه ضيق القوى التقليدية بالديمقراطية، ومنها ما كان مؤامرة «لإيقاف المد السياسى الصاعد» ومنها ما كان تجاوبًا من العسكر مع نبض الشارع مما يسميه الأدب السياسى السيار بانحياز الجيش إلى جانب الشعب. ومع اعترافنا بأن هذا الطرح قد يكون صحيحًا بصورة مجملة، إلا أن هناك شيئًا مميزًا لكل تجارب السودان مع العسكر كثيرًا ما تجافى

الإشارة إليها أهل السياسة، بيمينهم ويسارهم فالانقلابات العسكرية فى السودان كانت جميعها، من جانب، تعبيرًا عن، ونتيجة لانهيار السلطة المدنية الحاكمة. ومن الجانب الآخر، نتيجة لعدم ثقة الناس فى القوى المدنية الطامحة فى الحكم لأنهم لا يرون فيها بديلا مقنعا. هذا هو الذى يجعل العسكر ينقضون دومًا على الحكم لملء الفراغ السلطوى يُغرى بالمغامرة، وقد رأينا كيف انتهت محاولات تخذيل السلطة المدنية الحاكمة من جانب بعض السياسيين إلى تبرم بعض آخر بالديمقراطية فى نهايات الخمسينيات، كما رأينا ما قاد إليه الاستهتار بأحكام اللعبة على عهد الديمقراطية الثانية من انهيار كامل فى أجهزة الحكم المدنى. وفى موقع لاحق سنبين وجهًا آخر لاستيلاء العسكر على الحكم أسميناه «انحياز الجيش للشعب»، لا نجد له مبررًا واحدًا إلا غياب البديل المدنى المقنع الذى يرتضيه الجميع، وهو غياب لا تتحمل القوى التقليدية وحدها المسئولية أيضًا عنه وإنما تشاركها فى تلك المسئولية قوى اليسار والقوى الديمقراطية.

ونتناول ـ مثلا ـ الانقلاب العسكرى الأول، والذى وصفه الدكتور القدال بأنه كان مؤامرة لإيقاف «المد الثورى الصاعد» والمد الثورى المشار إليه كانت قمته تعبئة الشارع ضد مشروع المعونة الأمريكية وكان شعاره : «شددوا ضرباتكم على المعونة فالحكومة تترنح»، ولا بدع فى أن يحارب الحزب الشيوعى من موقف مبدئى، أى مشروع تتقدم به الحكومة القائمة التى يناهضها، يحاربه بنقده فى الصحف، وبالعمل الجماهيرى ضده بين قواعده، وبمعارضته فى البرلمان. كما لا بدع فى أن تتخذ المعارضة البرلمانية لتلك الحكومة أى موقف نظير لأن هذا هو دورها وواجبها، طالما أنها لاتتفق مع الحكومة فى مواقفها، إلا أن هذه القوى مطالبة أيضًا، فى ظل النظام الديمقراطى التعددى، أن ترضخ فى النهاية لإرادة الشعب كما يعبر عنها البرلمان ما لم يمس القرار البرلمانى أساسيات الحكم ومقومات الوفاق الوطنى. فالنظام الديمقراطى هو أكثر نظام سياسى يعتمد على المياسرة والمسامحة والانضباط الذاتى، المياسرة من جانب السلطة الحاكمة نحو معارضيها، والانضباط من جانب المعارضين حتى لايذهبوا إلى تخذيل النظام الحاكم عبر افتعال المعارك وتعبئة الجماهير، ليس ضد السياسات (فهذا حقها وواجبها) وإنما ضد

المؤسسات نفسها. وفى هذا الشأن تجدر الإشارة إلى موقف نيل كينوك رئيس حزب العمال من نقابة عمال المناجم ورئيسها سكارقيل عندما أشهرت تلك النقابة، والتى تمثل أهم النقابات التى تدعم حزب العمال، إضرابًا مفتوحًا كادت أن تتوقف معه الحياة فى بريطانيا فى الثمانينيات تعبيرًا عن رفضها لسياسات تاتشر نحو النقابات. كان موقف حزب العمال من تلك الدعوة موقفًا واضحًا وحاسمًا، عبر عنه كينوك بقوله: «إن محاربة السياسات الخاطئة للحكومة تتم داخل البرلمان وداخل المؤسسات الديمقراطية وليس بالعمل النقابى غير الرشيد أو التعبئة الغوغائية للشارع بالصورة التى تدمر الديمقراطية نفسها».

لايقف الأمر عند هذا. «فالمد الثورى الصاعد» الذى جاء انقلاب عبود لإيقافه حسب تحليل صديقى المؤرخ هو ذلك المد الذى أطلقه من عقاله الحزب الشيوعى وحمل بين موجاته عناصر من حزب الشعب الديمقراطى يقودها الشق الناصرى فى ذلك الحزب (الشيخ على عبد الرحمن وصحبه). ولكن ما إن وقع الانقلاب الذى أريد منه إيقاف «المد الثورى الصاعد» ضد «المؤامرة الأمريكية» حتى كانت هذه المجموعة من حزب الشعب الديمقراطى على رأس المؤيدين لذلك الحكم العسكرى فى الوقت الذى اختار فيه مؤيدو المعونة (المؤامرة الأمريكية) فى ذلك الحزب (ميرغنى حمزة، وسيد أحمد عبد الهادى) الوقوف بجانب معارضى الانقلاب.

كل هذه الوقائع تكشف عن عدم سلامة الافتراضات التى تؤسس عليها الأحكام، مثل الافتراض بأن «المد الثورى» هو ضرورة من ضرورات الحياة السياسية فى ظل أى نظام سياسى هذا الافتراض - إن جاز - فهو لا يجوز قطعًا فى النظام التعددى الذى يجمع، بطبيعة تكوينه، بين المحافظ والراديكالى. لهذا فإن ظن أى تنظيم سياسى يعيش فى قلب نظام تعددى بأن أحكامه «السياسية» أحكام قدرية لا بد أن تسود على الحياة والأحياء، فإن هذا التنظيم يحفر - من حيث لا يدرى - قبره بيده؛ إذ ليس فى مقدور حزب الانتفاع من جو الحرية الذى توفره الديمقراطية لنشر فكره فى الوقت ذاته الذى يعمل فيه على تقويض هذه الحرية بحرمان الآخرين من تبنى الرأى المناهض. وليس ادعى لتقويض

التعددية الفكرية من افتراض الصمدية فى بعض الأفكار السياسية، ثم جعل هذه الأفكار الصمدية معيارًا للحكم على الآخرين، بل قسرهم عليها بالإرهاب الفكرى. ففى السياسة كما فى الفيزياء «لكل فعل رد فعل مساو له فى القوة، ومضاد له فى الاتجاه»، ولا شك فى أن الافتطان إلى هذه الحقيقة هو الذى جعل الحزب الشيوعى الإيطالى والحزب الشيوعى الهندى أكثر قدرة من غيرهما على التعايش مع التعددية بل والنمو فى ظلها.

من بعد مقدمة بحوث الدكتور القدال تجىء إلى صلب تحليله للنظام المايوى. وفى هذا نقول بأن الكاتب قد بسط للقارئ وثائق مهمة تفيد الباحث الجاد. كما أبان فى استعراضه وتحليله لتلك الوثائق عن بعض ما خفى على الذين لا يتابعون الأحداث متابعة دقيقة بخاصة فيما يتعلق بالخلاف بين قيادة الحزب الشيوعى وسلطة مايو فى أيامها الأولى. أو بالصراع الداخلى فى أروقة الحزب والذى بلغ قمته فى أغسطس ١٩٧٠ عندما أقصى الحزب اثنى عشر من قيادييه بعد أن فشل هؤلاء القياديون فى كسب حزبهم إلى جانب النظام، بخاصة الأمين العام للحزب، استعان هؤلاء القياديون فى جهدهم ذلك بأجهزة السلطة(*). ولم تفلح تلك المحاولات فى إقناع الأمين العام للحزب بإذابة حزبة فى أى كيان سياسى جديد، إزاء ذلك قرر «المنشقون» أو عصابة الاثنى عشر (بلغة الصين) المضى لآخر الشوط فى تأييد النظام، بل المزايدة بالثورية على حزبهم حتى يقتلعوا الأرض من تحت أقدامه.

إلا أن بحوث القدال قد حفلت أيضًا ببعض الإشارات التى لا تطابق الواقع، كما لم تخل من الفجوات. نبدأ بالإشارات قبل الفجوات، ونخص بالذكر منها تلك التى تناولت «نفى» السيدين الصادق المهدى وعبد الخالق محجوب إلى مصر فى الرابع من إبريل ١٩٧٠ «بعد أن وافقت الجمهورية العربية على استضافتهما» كما أورد البيان الرسمى. لا يحملنا على ذكر هذا الموضوع إلا ما استوحيناه من قول الكاتب بأن الرجلين قد «أقصيا»

(*) ومثال هذا اجتماع وزير الداخلية فاروق حمد الله باللجنة المركزية للحزب التى «اقتيد» أغلب أعضائها لمكتبه فى شهر سبتمبر ١٩٦٩ باستثناء قلة شملت الأمين العام نفسه. وقد أشرف على تلك «التدابير السياسية» ولربما «الأمنية» محمد أحمد سليمان مدير مكتب الوزير آنذاك، وهو شيوعى معروف.

لتحالفهما ضدالنظام؛ فمع صحة القول بأن أحداث أبا وما خلفته من قلق هو الذى قاد إلى «ايفاد» الرجلين «فى ضيافة مصر» إلا أن دوافع إقصائهما من الساحة كانت مختلفة تمامًا، فالأمين العام للحزب الشيوعى لم يبعد فقط لمواقفه العنيدة ضد بعض قرارات السلطة وتوجهاتها التى لا يوافق عليها وإنما أيضا للحيلولة بينه وبين التأثير فى العناصر الحزب الأخرى التى سعى النظام لكسبها وأفلح فى ذلك، أما السيد الصادق فقد كان لإبعاده صلة مباشرة بأحداث أبا، ليس لأنه كان شريكًا فيها، وإنما خشية من أن يصبح محورًا جديد من جانب الأنصار.

وعلى مستوى الأحداث اليومية نقف عند إشارتين أخريين فى الكتاب أولاهما تلك التى حَملت السيد بابكر عوض الله مسئولية إغفال الإشارة فى الخطاب الأول لانقلاب مايو لقضايا «حرية التنظيم للنقابات والمنظمات الفئوية الأخرى» بخاصة وقد انبنى ذلك الخطاب على وثيقة أعدتها الجبهة الوطنية التقدمية بما فيها الحزب الشيوعى لتكوين برنامجًا انتخابيًا يترشح على ضوئه السيد عوض الله لرئاسة الجمهورية. ولاشك فى أن الإطار السياسى الذى أعدت فيه، وله تلك الوثيقة ليس هو الإطار نفسه الذى جاء فيه خطاب مايو: فالبرنامج الانتخابى أعد فى ظل نظام تعددى ديمقراطى، وبيان مايو جاء عقب انقلاب عسكرى اقتسر السلطة من المدنيين. وعقب ذلك «الانقلاب» كانت كل قوة «الثورة» وعلى رأسها الحزب الشيوعى ـ تتبارى فى إدانة «الليبرالية» و«الديمقراطية الغربية الشوهاء» لهذا فإن أى إيحاء بأن الحزب الشيوعى كان يسعى لإقامة نظام «مايوى» ديمقراطى يفسح المجال للتعدد الحزبى وللحريات النقابية بمفهومها الليبرالى إيحاء لايسنده الواقع؛ فالواقع الذى كان سائدًا يؤكد أن شعار الحزب الشيوعى يومذاك هو «لاحرية لأعداء الحرية» والواقع السائد يومذاك كان يصنف بعض القيادات الفئوية والجماهيرية المنتخبة انتخابًا حرًا من قواعدها مثل نقابة عمال السكك الحديدية واتحاد أساتذة جامعة الخرطوم فى صفوف «الثورة المضادة». حقيقة الأمر أن الذى كان يدعو له الحزب الشيوعى هو تحالف بين المدنيين والعسكر ضد الطبقات الرجعية؛ هذا الرأى أوضحه للأمين العام للحزب، الأستاذ عبدالخالق محجوب عندما قال إن صيغة تحالف

العناصر المدنية مع العسكر نابعة من تجربتنا فى أكتوبر. وحسب راى الأمين العام فإن الثورة الشعبية وقتها «وجدت عناصر الضباط الوطنيين الذين رفضوا إطلاق النار على الجماهير الثائرة عنصرًا مساعدًا لإنهاء الدكتاتورية العسكرية؛ ولكن ثورة أكتوبر لم تصل إلى نتائجها ولهذا فالتحالف بين حركة الجماهير الشعبية والقوى الوطنية والثورية فى القوات المسلحة أمر منطقى»(*).

أما الإشارة الثانية فهى تلك التى جاء فيها أن نظام مايو قد استعان بالطيران المصرى لقصف الجزيرة أبا والإيحاء، بأنه قد كان لتلك المشاركة أثر فى «سحق المقاومة فى الجزيرة أبا فى معركة دموية لم تنجل قتامتها عن النفوس تمامًا» صحيح أن نميرى قد استقبل قبيل أحداث أبا قائد سلاح الطيران المصرى محمد حسنى مبارك إلا أنه صحيح أيضا بأن الأمر الوحيد الذى قام به قائد سلاح الطيران المصرى هو تقديم النصح للعسكريين السودانيين بأن سلاح الطيران ـ مصريًا كان أم سودانيًا ـ هو آخر سلاح يجب أن يستخدم فى المعارك الداخلية، أولا لعدم فعاليته وثانيا للآثار بعيدة المدى للدمار الذى سيحدثه. لهذا فإن الطلعات الوحيدة التى قامت بها الطائرات السودانية كانت أما للاستكشاف، أو الإرهاب عبر الدوى الذى تحدثه طائرات الميق، أو توزيع المنشورات بواسطة الطائرات المروحية. وقد روت الأنباء التى جاءت بها عناصر النظام داخل الجزيرة بأن الإمام الراحل. فى حملة تعبئته للأنصار وإذكاء حماسهم. كان يقول لرجاله: «لا تخشوا من قنابلهم الجوية فإن تلك القنابل ستصبح ورقًا عندما تهبط إلى الأرض بإذن الله» وصدقت «نبوءة» الإمام عند تساقط المنشورات التى كانت تدعو أهل الجزيرة ؤلى الاستسلام، وقال وقتها من قال: «ألم ينبئكم الإمام بهذا!».

وقد يفيد فى هذا المقام أن نشير إلى موقف واحد من ضباط سلاح الطيران كان هو الضابط الوحيد من بين الضباط العاملين فى القوات المسلحة الذى أبى ـ من موقف مبدئى ـ أن يكون شريكًا فى تلك العمليات مهما كانت طبيعتها. لم يكن مبدأ هذا

(*) اخبار الأسبوع ٢٣/١٠/١٩٦٩.

الضابط الصدوق مع نفسه هو الهيام بالديمقراطية أو الرفض للدكتاتورية وإنما كان هو «أنصاريته» فهو «أنصارى»، وابن «أنصارى» وذو نسب فى «الأنصارية» عريق. ذلك الضابط هو المهندس (طيران) محمد المهدى ميرغنى الذى كاد أن يتعرض لمحاكمة ميدانية نتيجة لموقفه ذلك لولا تدخل بعض المدنيين من صحب نميرى فى مجلس الوزراء لإثنائه عن ذلك القرار، واستجابة نميرى لذلك التدخل رغمًا عن إصرار بعض رفاقه على محاكمته ميدانيًا. والإشارة إلى ذلك الرجل واجبة من زمان الزيف هذا الذى خرج فيه على الناس العشرات من العسكريين ليتحدثوا للعالمين عن ما حاق بهم من عسف فى مايو، كما خرج فيه عشرات آخرون يحدثوننا عن ما حاق «بأهلنا الطيبين» من طغيان مايوى، على الرغم من أنهم كانوا أدوات لهذا الطغيان.

نجىء إلى الفجوات فى تحليل الدكتور القدال لطبيعة «الانقلاب المايوى» التى نستقرئها - حسب رأيه - فى «التكوين الطبقى لمجلس قيادة الثورة الذى باشر الانقلاب»، أو فى قيادات النظام الأخرى «التى تتكون من طبقة البرجوازية الصغيرة. وهى فئة مهتزة ليس فى استطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة» ونعت البرجوازية الصغيرة لا يعنى إساءة لأحد ولكنه يعكس واقعًا اجتماعيًا، إلا أن الدكتور المؤرخ يوحى بشيئين. الأول: هو أن هناك مسارًا محددًا للثورة الديقمراطية، والثانى أن هناك طبقة اجتماعية بعينها هى القادرة على قيادة تلك الثورة، وهى بالقطع ليست بالطبقة البرجوازية الصغيرة «المهتزة» ويوحى حديث الأخ المؤرخ أنه على الرغم من أن عضوية مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء «الانقلابيين» جاءت جميعها من عناصر البرجوازية الصغيرة، إلا أن بعض تلك العناصر لم تكن تعانى من «الاهتزاز» على الرغم من أصلها الطبقى؛ تلك هى العناصر التى تنتمى إلى الحزب الشيوعى، إذ أن أغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى تنتمى إلى هذه «البرجوازية» وليس إلى الطبقة العاملة؛ فما مبعث هذا التناقض فى التمييز بين عناصر تنتمى إلى طبقة واحدة؟ مبعثه - فى اعتقادنا - هو «وهم» الحزب الطليعى الذى يفترض معه أنه متى ما أصبح المرء «شيوعيًا» انتفت عنه صفة «الاهتزاز الطبقى» حتى وأن انحدر من رحم البرجوازية الصغيرة، وعندما

نصف بالوهم هذه الوساطة الطبقية (Class intermediation) - اى دعوة الوساطة والنيابة عن الطبقة العاملة من جانب الأحزاب الشيوعية - لا نفعل ذلك إلا لأن التجارب التى نعايشها قد أثبتت عدم صحته، فحزب الطبقة العاملة فى بولندا - مثلا - لم يملك البقاء أمام ثورة العمال (التضامن) إلا عبر دبابات الجنرال جارولسكى. كما أن الإدانة المطلقة للإصلاح البرجوازى إدانة ظالمة، وهو ما يستشفه المرء من حديث القدال عن «السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة» فمن ذا الذى يملك القول بأن الإصلاح البرجوازى لا يحقق للناس مستوى أعلى من الحياة، وقدرًا أكبر من توقير الكرامة، ومساحة أوسع من الحريات الشخصية، وبناء أمتن لمجتمع عادل تتحقق فيه المبادئ الأساسية التى جاء بها البيان الشيوعى؛ أو لم يفعل هذا حزب العمال البريطانى؟ أو لم تفعله السويد، والتى ظل يحكمها حزب اشتراكى طوال أربعين عامًا؟ أو لم تفعله النرويج؟

إن أكثر ما كان يستنكره الذين جادلوا الحزب الشيوعى فى بدايات مايو (وهم يقفون معه فى خندق واحد) فرض ذلك الحزب لأيديولوجية محددة على النظام، تقوم على مفهوم طبقى محدد. على الرغم من حديث الشيوعيين المكرور عن «تحالف قوى الثورة» على اختلاف تكوينها الطبقى. فى «مرحلة الجبهة الوطنية الديمقراطية». ولأن يكرر الدكتور المؤرخ هذه الأطروحات اليوم، فى ذات الوقت لذى يوحى فيه بأن الصراع الذى قاده الأمين العام للحزب ضد نظام مايو كان صراعًا من أجل الديمقراطية بوجهها التعددى، فإنما يوقع نفسه فى تناقض بائن. واقع الأمر أن محور الصراع بين الحزب الشيوعى وسلطة مايو كان هو استقلالية الحزب الشيوعى وحده دون الأحزاب الأخرى فى إطار التنظيم السياسى المقترح، بمعنى رفض هيمنة العسكر أو وصايتهم على ذلك الحزب فى الوقت ذاته الذى يهيمن فيه الحزب الشيوعى على التنظيم السياسى المقترح. ويهيمن فيه التنظيم على كل المجتمع. فدعوة الحزب الشيوعى يومئذ لم تكن البتة دعوة إلى ديمقراطية تعددية، وإلا فما معنى تنادى أهل اليسار بشعارات مثل «لاحرية لأعداء الحرية» أو «لا مكان فى التنظيم لأعداء الثورة» على النقيض كان المراد هو قيام «تنظيم سياسى» يستوعب كل القوى المناصرة للثورة (كمنظمات فئوية وجماهيرية) بجانب الحزب

الشيوعى الذى، وأن حل قانونًا، كان يمارس نشاطه فى اجتماعاته المتعاقبة، التداولية منها والتنظيمية.

لحزبهم ذلك أراد الشيوعيون البقاء شبه العلنى فى ظل نظام مايو وفى إطار ما يعرف بالجبهة الوطنية الديمقراطية مما أجج من الصراع - الخفى منه والمستتر - بين الحزب الشيوعى وما أسماه الدكتور الصديق بالبرجوازية الصغيرة، ذلك الصراع انتهى بانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١، الذى أثار مشاعر الغضب ضد الحزب الشيوعى عند المايويين، بقدر ما خلق من فتوق بين الشيوعيين والمايويين أعيت الراتقين. وكان واضحًا فى ذلك الانقلاب هيمنة العناصر العسكرية الشيوعية على مجلس قيادته. ونقول هيمنة لأن المجلس ضم أيضا غير الشيوعيين مثل فاروق حمد الله. ولا أحسب أن مشاعر الغضب تلك كانت ستبلغ ما بلغته من حدة إلا لأسباب ثلاثة: الأول: هو الأسلوب المذل الذى اقتيد به نميرى من منزله مما أحنقه حنقًا لم ينفش بفشل الانقلاب؛ والثانى: هو مجزرة الضباط المعتقلين فى «دار الضيافة» المنزل الرسمى الذى احتجز فيه الانقلابيون كبار الضباط الموالين للنظام(*) والثالث: هو إيواء قائد الحرس الجمهورى (حرس النميرى) لأمين عام الحزب الشيوعى فى مقر قيادة ذلك الحرس وعلى الرغم من أن ذلك الانقلاب قد حظى باهتمام كثير، وكان محل تحقيقات عديدة إلا أن الذى يريك المؤرخين والمعلقين فى أمره هو الإشارات المتناقضة التى يبعث بها الحزب الشيوعى حول دوره فى ذلك الانقلاب؛ فهو تارة ينكر مسئوليته عن تدبير ذلك الانقلاب (بدعوى أن الانقلاب كان مبادرة فردية من مؤيديه العسكريين)، وتارة أخرى يحتفى بذكرى ذلك الانقلاب كل عام ويصدر الكتب بشأنه مثل «حقائق ووقائع مجزرة الخرطوم» دار الفكر الجديد ١٩٧٤ (على شرف الذكرى الثالثة للتاسع عشر من يوليو) وزاد من الإرباك موقف عقب سقوط نظام مايو عندما دعى لتكريم «شهداء الديمقراطية» فى (الجزيرة أبا وود نوبارى ويوليو ١٩٧١)،

(*) ظنى - الذى أكد أحقه باليقين - هو أن المسئول عن تلك المجزرة هم بعض الضباط الحراس للمعتقلين والذين أردوا بعضهم الشنيع ذلك القضاء على أى شاهد عليهم عقب فشل الإنقلاب إذ لا أحسب أن للحزب الشيوعى أو قيادة الانقلاب مصلحة فى تلك المجزرة.

وعلى أى فإن هذا الحدث، وتلك القضايا يفيد كثيرًا تبيان وجه الحقيقة حولها؛ لأنه يعين الحوار الوطنى الراهن بخاصة ونحن فى مرحلة شاملة للمواقف السابقة.

ومن جانب آخر فإن الانهيار الشامل للنموذج المعيارى للحزب الطليعى النموذج اللينينى السوفيتى، يجعل من مثل هذا الحوار أمرًا مستحبًا إن لم يكن فرض عين، بخاصة ونحن نؤكد جميعًا (بما فى ذلك الحزب الشيوعى) على أن الخيار الأفضل للسودان هو الديمقراطية التعددية فى التنظيم السياسى باعتبارها أفضل الصيغ للتعبير عن التنوع الاجتماعى والثقافى فى السودان. هذا الرأى أكده الأستاذ نقد فى حديثه لمجلة «النهج» حيث قال: «الديمقراطية، والتعددية، والانتفاضة هى خلاصة أساسية فى تطور الثورة السودانية، ولذلك إذا جاء انقلاب يمينى سيكون حدثًا مؤقتًا، وإذا جاء انقلاب يسارى سيكون محطة إجهاض لتطور الثورة... هذه المسائل أصبحت بالنسبة إلينا قناعات ليست قناعات تعصب، بل قناعات جدلية فى تطور الحركة السياسية فى السودان».

ومع الأستاذ نقد نتفق على أن التعددية خيار لا معدى عنه إلا أننا لا نرى فى تواتر تجارب الديمقراطية التعددية، فالحكم العسكرى، ثم الانتفاضة أى ترابط جدلى؛ لأن الجدلية تفترض تخليق شىء جديد من الشىء وضد الشىء. بيد أن الذى ظل يدور فى السودان خلال عقود ثلاثة من الزمان لم يكن أكثر من تكرار التجارب فى انتظار ولادة الجديد. هذا الجديد لايمكن أن يكون بحال هو الديمقراطية الكاريكاتيرية التى عرفناها، ولا الحكم العسكرى مهما تلفع به من ثياب مدنية، ولا الانتفاضات الشعبية التى ما ولدت إلا لتموت. ولعلّ هذه المشاهد أكثر قربى بما أسماه ماركس بالمساخر منها بالجدلية، وفى قول ماركس - الذى لا نتحرج من تكراره: «أن أعاد التأريخ نفسه مرة واحدة فهذه مأساة، وأن أعادها أكثر من مرة فتلك مسخرة (Farce).

المرجعية النظرية للشيوعية السودانية

نعود بعد هذه الفذلكة إلى قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية التى كان يحلو للشيوعيين كثيرًا الحديث عنها باعتبارها تعبيرًا عن مرحلية تاريخية لا معدى عنها،

ويفترض فى الجبهة أن تكون تلاحمًا بين فئات متعددة، توافقت رؤاها المرحلية، على الرغم من اختلاف أو تباعد رؤاها للأفق القصى. مع هذا الفهم للجبهوية كاد أن يكون الإطار الفكرى الذى سعى الحزب الشيوعى لاستيعاب كل النشاط السياسى «الجبهوى» داخله هو الأجندة النهائية لذلك الحزب، فإن كانت الاشتراكية العلمية - مثلا - هى شعار «مرحلة الجبهة الديمقراطية»، بل ومنهجها فى كل وجوه الأداء فما الذى بقى إذن لمرحلة «البلشفية»؟ والاشتراكية العلمية والنهج السوفيتى فى التنمية ليسا من الأمور التى يمكن التحايل على تفسيرها بالتبريرات كما سعى ماركسيو مصر إبان سيطرتهم الفكرية على الاتحاد الاشتراكى العربى. زعم هؤلاء بأن كل شىء فى عالم اليوم يستهدى بالعلم حتى لعب الكرة، ولهذا فإن وصف الاشتراكية «بالعلمية» فى ميثاق العمل الوطنى المصرى يجب أن يفهم فى هذا السياق البسيط وذلك طرح لا يخلو من استخفاف بالعقول.

إن «الاشتراكية العلمية» نظرية «كوزمولوجية» متكاملة تقدم تفسيرًا محددًا للتاريخ وواهره، وتصدر أحكامًا قاطعة حول تطور المجتمع فى الماضى، واهم من ذلك، تصور ما يحب أن يكون عليه ذلك المجتمع فى المستقبل، ولربما هان الأمر لو وقف الميثاق السودانى بالحديث عن تبنى «الاشتراكية العلمية» كما كان هو الحال فى ميثاق الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر، إلا أن الميثاق السودانى سعى إلى «تسويق» التجربة السوفيتية باعتبارها التجربة التنموية النموذجية التى يجب أن تحتذيها إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية استهداء بما وقع فى جمهوريات السوفييت الآسيوية. وإن كانت «الاشتراكية العلمية» نظرية قد يجد فيها - حتى غير الشيوعيين - منهجًا يعين على يتحليل المجتمع وتبيان الظواهر الاجتماعية، إلا أن التجربة السوفيتية تظل تجربة سوفيتية لا تصلح للتعليب ولا سبيل لإدراكها إلا بإدراك الظروف المحلية التى نشأت فيها. كما لاسبيل لدركها إلا أن تطابقت أو تشابهت الظروف.

إن أكثر ما كان يقلق منه الكثيرون (ونحن من بينهم) فى الحديث المعاد عن «مرحلة الجبهة الوطنية الديمقراطية» هو التجربة التاريخية النموذجية لتلك الجبهة، ويزداد هذا القلق عندما يصدر الحديث عن تلك المرحلة من حزب ينتمى إلى «اللينينية»، بل ويؤكد

فى أدبياته السياسية بأنه: «يسعى لرفع مستوى التكوين اللينينى فيه» لهذا سنقف عند تلك التجرية التاريخية وقفة تطول قليلا لأسباب ثلاثة: أولها: هو ارتباطها بما نحن بصدده من حديث حول الديمقراطية ونظرة القوى السياسية المختلفة لها فى مايو الأولى. والسبب الثانى: هو إزالة التناقض الكامن فى ما كان ينادى به الحزب الشيوعى من شعارات مثل «وحدة قوى اليسار العريض» وما يسعى لخلقه من أوعية لاستيعاب هذه القوى مثل «الجبهة الوطنية الديمقراطية» بالصورة التى تجعل من الفصائل الحليفة تبعًا لا حول لهم ولا طول؛ ومصدر التناقض هو استمساك الحزب الشيوعى السودانى، يومذاك، بالتجرية اللينينية التى تفترض دورًا طليعيًا للحزب بين القوى السياسية الديمقراطية. وبعبارة أخرى وصاية على تلك القوى، أما السبب الثالث: فهو قضية الوصاية هذه والتى تقودنا للحديث عن التجرية اللينينية بظلالها المختلفة.

يفيد الحوار الوطنى كثيرًا لو أولى الحزب الشيوعى السودانى هذا الجانب الفكرى اهتمامًا أزيد لأن (البرسترويكا) التى بادر بها الحزب قبل أن يحمل عليها مما يحمده له الكثيرون، لا تكتمل دون مراجعة للأسس الفكرية للتجارب، ودون المزيد من الشفافية، أن الإنجاز الأكبر لغورباشيف ليس هو «البرسترويكا» بقدر ما هو الشفافية (القلاسنوت) فمع إشاعة (القلاسنوت) انتهى الخوف من الإفضاء بالرأى وانتهت عبارة الفرد، وزال الإيمان الأعمى بالمسلمات، ولم يعد من الأفكار ما هو مقدس، ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للحزب الشيوعى السودانى؛ لأن ذلك الحزب ظل ثابتًا على لينينيته على الرغم من أن أحزابًا شيوعية أوروبية أقرب إلى لينين بحكم تاريخها وتراثها، قد تخلت عن اللينينية منذ زمان بعيد فى إطار ما كان يسمى بالشيوعية الأوروبية (Euro-Communisn) من هذه الأحزاب نذكر الحزب الشيوعى الإسبانى وبوجه خاص أمينه العام السابق سانتيافو كاريللو الذى لم يجد الحماية والرعاية إلا فى الاتحاد السوفيتى منذ تولى فرانكو للسلطة وإلى ما بعد هلاك فرانكو. ولكن ما أن عاد إلى بلاده حتى خرج كاريللو بالحزب الشيوعى من تحت الأرض إلى رحاب العلنية والفى، ولأول مرة، من برنامج الحزب نسبته إلى اللينينية.

لم يرض ذلك القرار الحزب الشيوعى السوفيتى ولهذا أخضع كاريللو إلى تقريع عنيف من ليونيد برزنيف فى أول اجتماع للأحزاب الشيوعية عقد فى برلين وشارك فيه الحزب الشيوعى الإسبانى بعد أن خرج إلى رحاب العلنية. إلا أن كاريللو لم يستكن لذلك التقريع، بل رد عليه ردًا بليغًا حين قال للأمين العام للحزب الشيوعى السوفيتى: «إن لينين سياسى عظيم ورجل دولة أعظم إلا أن تجربته تظل تجربة روسية بحتة استهدت بواقع روسى بحت وعلى أية حال فإن موسكو ليست هى «كعبتنا» كما أن اكتوبر ليس هو شهر ميلاد نبينا Moscow is not our Rome and Octber is not our «Christmas» بعبارة اخرى أراد الرجل أن يقول للسوفييت لا تجعلوا من الاشتراكية دينًا ولا تجعلوا من لينين نبيًا، ولا تجعلوا من بلادكم محجة للآخرين. صاحب هذا القول - كما قلنا - هو الرجل الذى عاش تحت رعاية ستالين وخروشوف وبرزنيف من بعدهما على مدى ثلاثين عامًا.

ونقدر أن الحزب الشيوعى الإسبانى قد تأثر كثيرًا فى موقفه ذلك بموقف صنوه الإيطالى، أكبر الأحزاب الشيوعية وزنًا عدديًا فى أوروبا بعد الحزب الشيوعى السوفيتى. ومع أن الحزب الشيوعى الإيطالى قد عرف الاستالينيين بين قادته مثل بالميرو تولياتى إلا أن الأثر الفكرى الأكثر عمقًا على الحزب كان هو أثر انطونيو قرامشى، الأب الحقيقى «لليبرالية الماركسية» إن جاز التعبير. فقرامشى هو أول من نادى بأن الاشتراكية يمكن أن تكون ثورية وديمقراطية فى الوقت ذاته، كما هو أول مفكر شيوعى ذهب للقول بأن التحول الاجتماعى فى أوروبا يتحقق برضا الأغلبية لاعنف الأقلية، أى ليس على طريقة الشعار اللينينى الذى يقول: «سنحمل الناس قسرًا إلى المجتمع السعيد»، وكان من رأى قرامشى أن مجموعة الإصلاحات الجذرية، فى إطار نظام ليبرالى، قد تكون هى العمل الثورى الفعال لأن «الموقف الثورى - فى بعض الأحيان - هو الا تثور» هذا الموقف يتباين كثيرًا مع موقف الحزب الشيوعى السودانى الذى ظل يلحق فى الدعوة إلى ما يسميه «بتصعيد المد الثورى» وانطلاقًا من هذا الموقع الفكرى المستقل ناهض الحزب الشيوعى الإيطالى كل السياسات السوفيتية التى رأى فيها تعارضًا مع قيم «الإنسانية الماركسية»

ومثال ذلك أدانته لغزو براغ وغزو افغانستان، أو دفاعه الجهير عن جماعة التضامن فى بولندا.

وبفضل هذه السياسة الرشيدة المرنة استطاع الحزب الشيوعى الإيطالى أن يحافظ على موقعه كالحزب الثانى فى البلاد بعد الحزب المسيحى الديمقراطى كما تمكن من التعايش الإيجابى مع كل الأحزاب البرجوازية الأخرى. فبخلاف الوضع فى كل دول أوروبا الغربية الأخرى، ظل الحزب الشيوعى الإيطالى - وليس الحزب الاشتراكى - يحتل الموقع الأول بين أحزاب اليسار، وتبلغ نسبة مؤيديه فى الانتخابات العامة ٢٥٪ من مجموع الناخبين فى الوقت الذى لايزيد فيه مؤيدو الحزب الاشتراكى على ١٥٪، ولعل هذا هو سبب غيرة الحزب الاشتراكى على الشيوعيين(*). وما زال ذلك الحزب يبادر بتطويع فكره للواقع المتجدد ومن ذلك حديث أمينه العام الجديد (اخيل أوشيتو) لجريدة البونيتا عقب انتخابه فى يونيو ١٩٨٨ الذى قال فيه «لقد خلفنا الصراع من أجل تحرير الطبقة العاملة وراءنا وعلى الحزب أن يكون أكثر من حزب احتجاج، عليه أن يلعب دورًا فى التحديث والتغيير، عليه أن يعمل من أجل المجموع لا القلة حتى يوسع آفاق الديمقراطية. أن الاشتراكية الجديدة تتحقق عن طريق الإصلاح العميق وضمان حقوق الفرد والمجموعة بحيث لا يتفوق واحد منهما على الآخر، ومن جانب آخر فإن دور الدولة هو العمل على رعاية هذه الحقوق وليس إدارتها».

حذت كل الأحزاب الشيوعية فى غرب أوروبا حذو الحزب الشيوعى الإيطالى، ولم تبق على تحجرها الاستالينى غير أحزاب البرتغال، فرنسا، واليونان. لعل أكبر ثورة

(*) عندما أعلن الحزب الشيوعى الإيطالى عن رغبته فى الانضمام إلى رابطة الاشتراكيين الديموقراطيين بعد انسلاخه من الدولية الشيوعية (وهذا أمر لم يسبقه عليه حزب شيوعى آخر) كان أول المعترضين على هذا الاقتراح هو بتينو كراكسى الأمين العام للحزب العام الاشتراكى الإيطالى. وفى ذلك قال كراكسى إن على الحزب الشيوعى الإيطالى تطهير تاريخه فى البداية، قبل أن ينضم إلى الرابطة. مضى كراكسى يقول بأنه فى الوقت الذى كان فيه انطونيو قرامشى يعانى فى سجون موسولينى بقى أمين عام الحزب تولياتى ينعم فى ضيافة ستالين، وكان كراكسى قد أراد - ظلمًا - أن ينسب الحزب إلى زعيمه الإستالينى توليای لا مفكره الليبرالى قرامشى. وختم كراكسى قوله للشيوعيين: «لقد أصبحتم مثل كرادلة الكنيسة الكاثوليكية تذكرون قديسيكم الأخيار فى الكنائس وتنسون أشراركم فى محاكم التفتيش».

تنظيمية شهدها حزب شيوعى غربى آخر هى تلك التى قام بها الحزب البريطانى بدفع من مفكرة المتميز مارتن جاك محرر الصحيفة الدورية «الماركسية اليوم»(*). ومن بين أطروحات مارتن جاك ألا مكان فى عالم اليوم للماركسية «المتحجرة» التى مازالت تتعامل مع المجتمع وكأنه مجتمع الثورة الصناعية الأولى، فالتطور التكنولوجى المذهل هو الذى يحدد اليوم مسار الصراع مما يستوجب تغييرًا فى مفاهيم وأساليب التنظيم العمالى، فالعامل اليوم ليس هو العامل الصناعى الذى عرفه المجتمع الصناعى فى القرن التاسع عشر، وراس المال لم يعد هو راس المال الذى عرفه القرن التاسع عشر من بعد أن غشيه تدويل كبير. لهذا لم يتحرج جاك عن الإشادة بالسيدة تاتشر؛ لأنها قبلت تحدى الثورة التكنولوجية وقامت بإعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات البريطانية فى حين بقى الاشتراكيون فى مفاهيمهم القديمة حول العمل والعمالة.

كما ذهب جالك للقول، قبل سقوط الاتحاد السوفييتى بزمان، بأن الشيوعية العالمية قد ماتت ولهذا فإن على الحزب الشيوعى البريطانى أن يتحدث مع كل من يقف معه على الموجة نفسها، حتى وأن اقتضى هذا أن يصبح تيارًا داخل حزب اشتراكى عريض. وتعبيرًا عن هذا الروح الجديد انتخب الحزب الشيوعى البريطانى الجديد فتاة لم تتجاوز الثلاثين من العمر لتولى أمانته العامة هى نينا تمبل.

على النقيض لكل هذه التجارب «الأوروبية» ظل الحزب الشيوعى «السودانى» مستمسكًا باللينينية على الصعيدين النظرى والتطبيقى. فعلى الصعيد النظرى احتسب التجربة السوفيتية هى تجربة فريدة تصلح للسودان مثلما صلحت لجمهوريات آسيا السوفيتية المتخلفة، كما ظل ينكر أى دور فكرى للاتجاهات الاشتراكية غير الماركسية اقتداء بموقف الحزب الشيوعى السوفيتى منهاحتى الثمانينيات. فعقب أول اجتماع لرابطة الأحزاب الاشتراكية الإفريقية الذى دعا له الرئيس سنغور فى تونس فى نهاية

(*) يروى عن البروفسور آرثر سيلدون الفيلسوف الاقتصادى لحزب المحافظين قوله بانه يحرص على قراءة تلك الصحيفة «بشغف» وعندما استفتى فى ذلك - خاصة وهو فيلسوف اليمين - قال «أحرص على قراءتها لأن التركيز فيها على كلمة «اليوم» وليس على كلمة الماركسية».

يناير ١٩٨١ تناول الشيوعيون السوفييت قيام تلك الرابطة بالتعليق. وجاء فى بيانهم «أنها خيانة للثورة الإفريقية؛ لإنها برفضها لصراع الطبقات تعزل نفسها من القوى الثورية فى القارة والعالم وتصبح، راضية أم مكروهة، أداة فى يد الاستعمار(*).

أما على الصعيد التنظيمى فقد بقى الحزب الشيوعى السودانى على موقفه اللينينى ذلك على الرغم من أن الإطار الذى يعمل فيه ويناضل لاكتساب الشرعية للعمل من خلاله، هو إطار تعدد فى جانبه السياسى كما هو، من الناحية الاجتماعية، إطار مجتمع خرج لتوه من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية الشائهة، وقد أشرنا من قبل إلى كيف تعامل شيوعيو الهند مع مثل هذا المجتمع مما ثبت من شرعيتهم ومكنهم من البقاء، بل الانتصار فى أكثر من ولاية؛ وما كان رفضهم للمسلمات اللينينية إلا لإدراكهم لما فى بعض هذه المسلمات من تناقض مع الإطار السياسى الذى يعملون فى داخله، بعبارة أخرى غلب شيوعيو الهند ماركسيتهم على شيوعيتهم.

الماركسية والأسطورة السوفيتية

سبق القول بأن أغلب الأفكار التنظيمية التى جاءت بها الأنظمة الماركسية ليست كلها ولدة الفكر الماركسى الأساسى مما يصح معه الادعاء بأن كارل ماركس ليس هو، بالضرورة فيلسوف الأنظمة الاشتراكية المنتسبة إليه، بل يصح الزعم بأن كل المحاولات العملية لترجمة الرؤية الماركسية إلى واقع تطبيقى هى مستحدثات لينينية وستالينية، خالفها من خالف كما أيد من أيد، مثل الدعوة إلى العنف الثورى والحزب الطليعى. والذى نريد قول هنا هو أن ماركس ليس أكثر من صاحب نظرية اجتماعية تقدم تحليلا للتاريخ وفق منهج معين، وصاحب فلسفة أخلاقية إنسانية تقارب الأديان فى صرامة معاييرها القيمية؛ كما هو صاحب رؤية نبوئية لمجتمع حر تتحقق فيه العدالة والمساواة وترد فيه غربة الإنسان فى عالمه؛ كل هذه الرؤى والأفكار ليست إلا تتويجًا للفكر

(*) المعلق السياسى سيرجى كوليك: تاس ١٩٨١/١/٣١.

السياسى الاجتماعى الأوروبى بدءًا بارسطو وهراقليط وانتهاء بهيقل. لهذا فلم يكن الشيوعيون وحدهم هم الذين قبلوا بالفكر الماركسى الجدلى(*) بل إن كثيرًا من المدارس الاشتراكية قد استهجت الماركسية، أو جانبًا منها، سبيلا لتحليل المجتمع. وقد انطلق الذين آثروا طريق الانتقاء فى التعامل مع الفكر الماركسى من منطلقات ثلاث أولها: هو «الاشتراكية العلمية» علم ومنهج العلم لا نهائية فيه لأن نهائية الأحكام تضع قيدًا على الفضول المعرفى الذى لاسبيل لاستكشاف الآفاق الجديدة بدونه. وثانيها: هو أن نظرية صراع الطبقات ستضفى على المجتمع ماسوية غير مبررة، وحتى ان افترضنا صحة نظرية صراع الأضداد فى تحليل التاريخ الاجتماعى ليس بالضرورة أن يقود ذلك المفهوم إلى حتمية الصراع الطبقى، وثالثها: أن تحليل ماركس للتاريخ قد انبنى على الواقع الوحيد الذى كان يعرفه، واقع رأسمالية القرن التاسع عشر الذى تجاوزه تطور الراسمالية نفسها بصورة لم تدر بخلد ماركس؛ فالرأسمالية التى تحدث عنها ماركس كانت رأسمالية بلارسن، ولهذا فإن تطورها على تلك الصورة كان سيفضى بها فى النهاية إلى الانفجار نتيجة لتناقضاتها الداخلية. ليس هذا هو شأن الرأسمالية الجديدة بخاصة بعد تجاوز انهيار الثلاثينيات، والذى ظن الماركسيون بأنه هو الأزمة الهيكلية التى تحدث

(*) من بين هؤلاء جان بول سارتر شيخ الوجوديين الذى وصف الجدلية بانها أكثر النظريات منطقية فى دراسة تطور المجتمعات الإنسانية إلا أن عجزها، فى تقديره، يكمن فى وقوفها عند نقطة معينة هى الفردوس الأرضى مما جعل دعاة الديالكتيك يستوون مع دعاة الدغماطية الدينية. ذهب لهذا الرأى حول الماركسية أيضا فيلسوف ليبرالى إفريقى هو الرئيس ليوبولد سنغور الذى ذكر بان أهم بعدين فى الماركسية هما ما سماه بالبعد الإنسانى والجدلية. حول الأولى يقول سنغور بان الأطروحة الماركسية التى تجعل من الإنسان اغلى راس مال لا تهدف إلا لتوقير الإنسان لأن الاستغلال ينزع الإنسانية عن المُستغِل والمستَغَل على حد سواء. أما الجدلية فيرى فيها سنغور أصدق مناهج الفكر العربى لتحليل عناصر الحقيقة التاريخية ولمجابهة الذات والموضوع باعتبار أنها محاولة لإدراك الموضوع بواسطة ذات فعالة والديالكتيك، فى أصله اليونانى، هو أسلوب أداة الحوار. يقدم أحد المحاورين فكرة، ويقدم الثانى فكرة نقيضة، ومن كليهما يستخرج البديل الأفضل. إلا أن ماركس قد طور الفكرة بأن جعل منها أداة لتحليل التاريخ باعتبار أن كل مرحلة تاريخية تعكس مدى التطور الإنسانى فى تلك المرحلة؛ على أن تفاعل الإنسان مع بيئته الاجتماعية يقوده إلى اكتشاف آراء جديدة لإعادة ترتيب حياته وفق التطور، وهكذا دواليك تتجه مسيرة التاريخ إلى الأفضل.

عنها ماركس، إذ شهدت مرحلة ما بعد انهيار الثلاثينيات بروز القوى الاشتراكية الديمقراطية التى أخذت عن الماركسية أفكارها فى التخطيط الاقتصادى وتدخل الدولة فى الاقتصاد مما حسبه بعض المفكرين الليبراليين خيانة للنظام الليبرالى.

ومما لاشك فيه أيضًا أن الاشتراكيين الديمقراطيين فى أوروبا قد أفادوا كثيرًا من الفكر الماركسى فى سعيهم لكبح جماح الرأسمالية؛ بل إن بعضهم نسب فكره لماركس إما تصريحًا مثل الحزب الاشتراكى الألمانى حتى عام ١٩٤٩ (مقررات مؤتمر باد قود سبرج التى أعلن فيها الحزب تخليه عن الماركسية) أو تلميحًا مثل حزب العمال البريطانى حتى عهد هارولد ويلسون (الفقرة الرابعة من البرنامج الأساسى للحزب والتى تعرف بـ Clause four). وقد قاد الحملة ضد تلك الفقرة انطونى كروسلاند الذى سبق غيره بزمان نادى فى كتابه (مستقبل الاشتراكية) بالتخلى عن فكرة التأميم؛ لأن تدويل رأس المال أفقد تلك الفكرة معناها ومحتواها. ويبلغ عدد الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا الغربية سبعة عشر حزبًا تتولى عشرة منها الحكم اليوم أما منفردة أو بالتحالف مع حزب آخر (إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، سويسرا، إسبانيا، البرتغال، النرويج، النمسا، فلندا). جميع هذه الأحزاب تتحدث اليوم بلغة جديدة هى لغة «اشتراكية السوق» أو السوق الاجتماعى، والتى عبر عنها أبلغ تعبير الاقتصادى الأمريكى جون قالبرايث عندما دعا للحد من النمو المطلق للرأسمالية؛ لأنها تخلق حاجات اصطناعية لا تفيد المستهلك ولكنها تحقق ربحًا لأصحاب رأس المال(*). وفى ظل الإشتراكية السوق هذه تبرجزت الطبقة العاملة نفسها؛ لأن أغلب عمال أوروبا اليوم قد أصبحوا من ذوى الياقات البيضاء كما أن كل الأحزاب اليمينية المحافظة فى أوروبا قد قبلت بأغلب الأفكار التى ناضل من أجلها الاشتراكيون مما نراه فى مجتمع الرفاه Welfare Society وما يوفره ذلك المجتمع من ضمانات اجتماعية للطبقة العاملة.

(*) البرفسور قالبرايث هو استاذ الاقتصاد فى جامعة هارفرد وقد لعب دورًا مهمًا فى إعداد السياسة الاقتصادية للرئيس جون كنيدى. ومن أطرف ما روى عن الرئيس ماوتسى تونغ عندما سُئل عن سياسات كنيدى الجديدة قوله: «هذا هو الشيطان الذى تحتاج إليه الرأسمالية لكيما تكتسب مناعة جديدة».

إن الرأسمالية الغربية، فى سعيها لتطوير نفسها ومعالجتها للمشكلات الاجتماعية التى صاحبت التطور الرأسمالى «الاستغلالى» قد أخذت الكثير من أفكار ماركس ومن ذلك بعض الأفكار الواردة فى «البيان الشيوعى»، لهذا ظل أهل أوروبا الغربية، مع استنكارهم لكل ما انتهت إليه الماركسية فى الشرق، يحفظون «للفيلسوف» ماركس مكانته باعتباره واحدًا من أكبر مفكريهم حتى إن حكومة ألمانيا الغربية طالبت منذ سنوات برعاية قبره حيث يرقد فى مقبرة هايقيت بلندن(*). ونحتسب أن سقوط الإمبراطورية السوفيتية سيجعل الأوروبيين ينظرون إلى الإسهام الفكرى لماركس الفيلسوف بالمزيد من الموضوعية، حتى وإن حسبوه مُحرفًا لأفكار أرسطو وهيقل بدلا من النظر إليه باعتباره الأب الروحى لدولة الطغيان، وهذا هو ما يسميه البعض باسترداد الغرب لماركسى. فالاشتراكية الديمقراطية تهدف - فى الأساس - إلى إزالة التناقض المصطنع بين الاشتراكية والديمقراطية. وما جاءت تلك «الاصطناعية» إلا لدعوة المراكسة بأن تحقق الاشتراكية لايتم إلا بتأجيج الحقد بين الطبقات والصراع النهائى بينها.

لقد كان أكثر ما يتأذى له الاشتراكيون الديمقراطيون فى غرب أوروبا الأسلوب البربرى الذى لجأ إليه ستالين لتحقيق «الاشتراكية» مما ساق باسترناك للقول: «لقد بدأ التاريخ بقضم البشر منذ أن قال ستالين، أنا قيصر روسيا» وما كان ذلك التأذى إلا من منطلق غيرتهم على الاشتراكية، ولعل الذين قرءوا كتاب جورج أورويل (حقل الحيوان) وهو من أقصى الكتب الناقدة للتجربة السوفيتية - يذكرون مقدمته التى جاء فيها - : «فى خلال العشر سنوات الماضية ازداد اقتناعى بأنه إن كان لابد من تجديد الدمار فى خلايا الحركة الاشتراكية فلابد لنا من تحطيم الأسطورة السوفيتية»: فما هذه الأسطورة؟

الأسطورة التى تحدث عنها أورويل تقوم على مرتكزين، أولهما: هو الإيمان الأعمى بأن المنهج الماركسى فى التحليل بكلياته وكوزمولوجيته كاف وحده لإيضاح كل أنماط

(*) هايقت مقبرة أنشئت فى العهد الفيكتورى ليرقد فيها العظماء، ومن هؤلاء العالم فارادى مكتشف الكهرباء، والكاتبة جورج إيليوت. والقاضى جون فالسويرثى. والفنان جبرابيل دانتى روزيتى.

السلوك الإنسانى ونواميس الوجود، والإجابة على كل مشكلات البشرية إلى أبد الأبدين. وثانيهما هو الزعيم بأن هناك ـ من ناحية التنظيم ـ سبيلا واحدًا للوصول إلى الاشتراكية؛ ذلك هو الذى بشر به لينين وهو يتساءل: «ما العمل؟» فالوعى الثورى ـ عند لينين ـ لاينشأ عفويًا عبر الصراعات النقابية للطبقة العاملة، بل يأتى من خارج الفلك النقابى عبر حزب يقوم بتوعية الطبقة العاملة نفسها بمهامها التاريخية. ويحدد لها الطرق التى تمكنها من القيام بتلك المهام. على أن هيمنة الحزب الطليعى هذا لم تقف عند حد إبانة المهام التاريخية، بل تعدته إلى احتكار السياسة والإدارة والحكم، وأخطر من هذا احتكار تفسير التاريخ، وبالطبع فإن الذى يهيمن ويفسر ليس هو شىء هلامى اسمه الحزب وإنما هم أفراد من البشر تنتظمهم برقراطية الحزب؛ وبين هؤلاء الأفراد، شأن كل خلق الله، المناضل المتجرد، والفيلسوف الحكيم، والرومانسى الحالم، كما بينهم الطاغية المتجبر مختل العقل، كان جوزيف ستالين هو قمة هذا الطغيان. ولم يكن فى هذا نسيج وحده، فقد سبقه إلى هذه اليعاقبة فى عهد الرعب، وتمامًا كما قد توحيد اليعاقبة بين الطغيان والنظام الجمهورى الليبرالى إلى تبغيض الناس فى الجمهورية وشعارات الثورة الفرنسية ودفعهم للترحيب بعودة الملكية على يد لويس فيليب.، أفقد توحيد ستالين بين الاشتراكية والعنف والناس أدنى ثقة فى «الإنسانية الماركسية».

تلك الأسطورة المنتسبة للماركسية أصبحت ـ على أية حال ـ منهجًا للعمل فى قطر بعينه هو الاتحاد السوفيتى أو بالحرى روسيا، وتحققت عن طريق هذا المنهج إنجازات كبرى لا ينكرها إلا المغالطون مثل إيفاء الاحتياجات الأساسية للإنسان كتوفير السكن، والتعليم، والصحة، والغذاء، وعلى صعيد التطور التكنولوجى وقع تطور عظيم أيضا إذ سبق الاتحاد السوفيتى أمريكا فى غزو الفضاء على الرغم من أغلب الصناعات السوفيتية المتقدمة تركزت فى الميدان الحربى. إلا أن ذلك المنهج التنظيمى والفكرى بسبب جموده وتيبسه الكامنين فى طبيعته الوصائية قد قضى على كل فرص المبادرة والخلق والإبداع، لأن المبادرة والإبداع يتطلبان مساحة واسعة من الحرية. وكان شعار ذلك الحزب ـ منذ منشئه ـ هو: «سنقود الناس بالعنف نحو السعادة» ممايفترض معه أن قلة

من البشر تملك أن تبين لجمهرة الناس أين هى مكامن سعادتهم بدلا من تركهم يستكشفونها بأنفسهم(*).

إن الذى حدث للحزب الشيوعى السوفييتى أخيرًا هو شىء أقرب إلى الانتحار؛ وهو أمر ما كان ليحدث لولا المركزية القاتلة، والطاعة العمياء، وتقديس المؤسسات والقيادات، بسبب كل هذا عجز عشرون مليونًا من الرجال والنساء (هم أعضاء الحزب) عن التحرك لإنقاذ حزبهم بعد أن أصدر رجل ذلك واحد قرارًا بحل الحزب؛ وما كان العجز إلا أن الرجل الواحد هو الأمين العام، وإن كان سقوط الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية أمرًا مفهومًا؛ لأن جميع تلك الأحزاب قد استولت على السلطة عقب وصول الجيش الأحمر إلى عواصم بلادها مما جعل من شيوعيتها «شيوعية قشلاقات» إلا أن قضية الحزب السوفييتى تختلف إيما اختلاف لأنه حزب عميق الجذور، راسى الأوتاد. مع هذا قتلت ذلك الحزب روح عدم المبادرة المترسبة فيه حتى أن القلة من «القابضين» على شيوعيتهم لم تجد لها وسيلة للحيلولة دون حل الحزب غير اللجوء إلى النهج الانقلابى العسكرى، وتلك أكبر إدانة لحزب يفاخر بجماهيريته(**). إن سقوط الإمبراطورية السوفيتية بسقوط رجل واحد أمر لا يعرف له المرء مثيلا فى التاريخ الحديث، كل

(*) كان ستالين على ثقة كاملة من قدرة الشيوعيين على تحقيق الأمل المرتجى ولهذا قال فى عام ١٩٣١: «قد نكون قرنًا ونصف القرن وراء الدول المتقدمة علينا ولكنا سنقطع هذه المرحلة فى العشر سنوات القادمة وإلا فسننتهى». وجاء خروشوف من بعد ليقول بأن الاتحاد السوفييتى سيصل إلى مرحلة الشيوعية قبل نهاية هذا القرن ولهذا وجه إعلانه المشهور إلى العالم الرأسمالى: «سندفنكم». وكان خروشوف بلا ريب، يعيش يومها نشوة الانتصار السوفييتى التكنولوجى العظيم بغزو الفضاء قبل الولايات المتحدة. وبوجه آخر كان الرجلان يعبران عن نبوءة لينين فى عام ١٩١٨: «أن تعايش الجمهورية السوفيتية مع الدول الإمبريالية لأمد طويل أمر مستحيل ولهذا فلا بد لواحدة من الانتصار فى النهاية» وقد صدقت تلك النبوءة على غير ما كان يتمنى لينين».

(**) أورد شيفرنادزه فى كتابه الذى أشرنا إليه أن جورباتشوف هو أول من واجه واقع التحجر والموات فى الحزب فى المؤتمر السابع والعشرين (فبراير ١٩٨٦) وذكر شيفرنادزه أن تلك المجابهة ما كانت لتصبح ممكنة لو جاءت من أية جهة أخرى فى الحزب، «لأننا درجنا على التصفيق لكل ما يقول به الأمين العام، ولا يدرى المرء إن كان ذلك التصفيق تصفيقًا مخلصًا أو أن المصفقين لا يأبهون للنتائج المترتبة على الإصلاحات التى دعا لها الأمين العام حتى وإن كانت هى تصفية النظام كما الفوه».

الإمبراطوريات التاريخية تهاوت بضغوط من خارجها، ولعل الاستثناء الوحيد هو سقوط الإمبراطورية الهيلينية بموت فرد، الإسكندر الأكبر.

ليس فى كل ما نقول اليوم حول مخاطر الانحراف فى الحزب الواحد من جديد، إذ قلنا بهذا منذ أكثر من عقد الزمان فى معرض الحوار مع الماركسيين السودانيين، وكان ذلك فى مقال تنقد فيه تجربتنا المحلية، تجربة الحزب الواحد، وفى ذلك المقال الذى نشرته جريدة «الصحافة» فى السادس من مايو ١٩٧٨ تحت عنوان: «القفز على التراث.. إنكار للواقع والتاريخ»، جاء أنه من العبث بمكان إسقاط التجارب الأوروبية على مجتمعات العالم الثالث (ومنها المجتمع السودانى) التى تختلف عن أوروبا فى جغرافيتها السياسية وفى تضاريسها الاجتماعية. «أن مثل هذه التنظيمات - بطبيعتها - قد تتطور إلى أوليغاركيه طاغية بالقدر نفسه الذى تطورت به دكتاتورية الطبقة العاملة أو المركزية الديمقراطية فى بعض البلاد الشيوعية إلى سيطرة قلة من ديوانى التنظيمات السياسية وقد حذر من هذا الأمر الفيلسوف الماركسى النمساوى كارتسكى منذ زمان».

كانت تلك مقدمة لمقالات خمس أردنا بها الحوار وأحمد للصديق محجوب عثمان موافقتى الرأى على أن يتم ذلك الحوار على صفحات الصحيفة نفسها التى كنت أتولى إدارتها إلا أن رفاقه - فيما يبدو - لم يروا ما ارتأى.

وعلى أى فعندما تتحدث الأدبيات الشيوعية فى السودان، فى معرض تحليلها لتجربة مايو، بأن الطغيان الذى أفرزته تلك التجربة هو مظهر من مظاهر «مغامرات البرجوازية الصغيرة العسكرية، والمدنية»، فكأنما تريد أن تقول بأن سيطرة البروليتاريا أو بالحرى سيطرة حزب البروليتاريا على الحكم يعصم عن الطغيان، أو أن الطابع البروليتارى للسلطة يحول دون انحدار تلك السلطة إلى القهر. حقيقة الأمر أن الطغيان والقهر ما هما إلا نتاج للتفرد بالسلطة كان ذلك التفرد على يد برجوازى صغير أو بروليتارى مناضل، وكانت تلك السلطة فى يد حاكم مدنى أو مغامر عسكرى. ومرة أخرى نقول بأننا لم نذهب إلى كل هذا التفصيل حول التجربة السوفيتية إلا لسببين أولهما: هو أن تلك

التجربة كانت هى النموذج التنظيمى الوحيد الذى استهدت به أنظمة الحزب الواحد فى كل العالم (بصرف النظر عن توجهها الأيديولوجى) إذا لم يعرف العالم نظامًا للحزب الواحد قبل ذلك الذى جاء به لينين، والسبب الثانى: هو أن تلك التجربة ـ بكل جوانبها ـ أضحت هى النموذج المعيارى عند الشيوعيين فى السودان.

الجبهة الوطنية الديمقراطية... إلى أين؟

قلنا إن مبعث القلق حول دعاوى «الجبهة الوطنية الديمقراطية» عند الكثيرين منا كان هو تجربتها التاريخية التى تستلزم وقفة قصيرة إذ أن حزب الطبقة العاملة المهيمن لم يولد إلا ولادة قيصرية من رحم تلك الجبهة الوطنية الديمقراطية؛ وكان البلاشفة قد دعوا ابتداء إلى مثل هذه الجبهة عندما كانوا بعيدين عن الهيمنة الكاملة على الوضع القائم. ذلك هو حال التجربة التأريخية التى حملت البلاشفة من شيوعيى بتروقراد على تأييد الإسكندر كيرنسكى فى انتخابات الجمعية التأسيسية فى يناير ١٩١٨ وقيادته إلى نص مؤزر. إلا أن «البلاشفة» الذين لم يكونوا يمثلون أكثر من ربع أعضاء الجمعية التأسيسية سرعان ما استغلوا ما أباحته لهم حكومة كيرنسكى من حرية لكيما يعبئوا الشارع ضدرها بدعوى أن تلك الحكومة التى ساندوها ابتداء لا تغير إلا عن رأى «الأثرياء والبرجوازيين المتعفنين والوطنيين الشوفينيين»(*) تلك التعبئة كانت هى بداية المحاولات للإطاحة بحكومة كيرنسكى، وهى المحاولات التى انتهت بالانقضاض البلشفى على تلك الحكومة والتشهير برئيسها، حليف الأمس، ولم يكن كيرنسكى ـ كما وصفه البلاشفة ـ برجوازيًا «متعفنًا» يتعاطف مع الأثرياء وإنما كان ثائرًا اجتماعًيا يهز المنابر دفاعًا عن البؤساء؛ إلا أنه ـ مع كل فصاحته ـ لم يملك القدرة على الوقوف أمام سخرية ترونسكى ومنطق لينين الذى لايعرف الرحمة وكثيرًا ما عبر لينين كيرنسكى بالكلمات القارصة لاعتماده على وزير الدفاع فى حكومته (الجنرال كورنيلوف) مثل قوله: «كيف

(*) كان عدد الأعضاء «البلاشفة» فى تلك الجمعية التى انتخبت انتخابًا حرًا شاركوا هم فيه ١٧٥ عضوًا فى الوقت الذى بلغ فيه عدد الاشتراكيين الديمقراطيين ٤١٠ أعضاء.

يمكن لعاشق الحرية هذا أن يضع ثقته فى هذا الجنرال القوقازى الجلف الذى يملك عقل نعجة!».

بدأت من داخل تلك الجبهة الوطنية الديمقراطية التى ظل يدعو لها اللينينيون فى كل مكان بما فى ذلك السودان، الرحلة الطويلة نحو طغيان الحزب الواحد، بدأ الطغيان بكلمات لينين المنذرة: «من الأصلح لنا الحوار مع المعارضة بالبنادق بدلا من الكلمات»، ثم قوله «لماذا نسمح بحرية التعبير وحرية النشر، فالأفكار أشد خطرًا من المدافع» أغلب هذا الحديث كان فى عام ١٩٢٠ عقب تنحية من كانوا يسمون «بالاشتراكيين الثوريين» عن الحكم ثم حل حزبهم بعد إعلان ستالين: «إن الأحزاب العمالية لن تقوى إلا إذا ظهرت صفوفها من الانتهازيين، والإصلاحيين، والشوفنيين، والوطنيين الاجتماعيين». كانت تلك هى بداية مسيرة الطغيان التى قادت إلى تعديل الدستور وإضافة المادة السادسة إليه(*)، ثم امتدت من بعد، إلى إرهاب وتصفيات راح ضحيتها أهم الرفاق والمؤسسين.

تلك الجبهة لم تكن - فى واقع الأمر - إلا «حصان طروادة» الذى انتقل بداخله الطغيان، وكان من الممكن أن يكون الشيوعيون أول ضحاياه لو كان خصومهم بالقدر نفسه من التآمر. هذا ليس حكمنا بل هو ما قال به كيرنسكى - الذى لم يبق له بعد خلعه إلا الفرار بجلده إلى أمريكا يلعق جراحه ويعض بنان الندم؛ ولا نستخدم التعبير الأخير من قبيل المجاز إذ أورد كيرنسكى فى حديث أدلى به - قبل موته - إلى سدنى هوك أستاذ العلوم الاجتماعية فى معهد هوفر بجامعة ستانفورد أن أكبر خطأ ارتكبه فى حياته هو تهاونه مع البلاشفة ورفضه لنصحية وزير دفاعه (الذى يملك عقل نعجة) بقمعهم؛ لأنه أخطأ الظن واعتبر أن تحريضهم للشارع حق تكفله لهم الديمقراطية(**).

(*) نصت المادة على أن الحزب الشيوعى هو القوة الوحيدة القائدة والهادية للمجتمع السوفيتى والأساس لنظامه السياسى وكل مؤسساته الحكومية والعامة.

(**) البرفسور هوك (الذى مات قبل عامين) واحد من أميز الباحثين الأمريكيين فى الماركسية. وكان قد تمذهب عليها ثم خرج عنها فى الثلاثينيات احتجاجًا على جرائم ستالين ليصبح براغماطيا على طريقة جون ديوى.

وتمامًا كما كان أمام اللينينيين فى السودان أكثر من خيار ماركسى كان أيضًا أمام البلاشفة أكثر من خيار، فموقف لينين - منذ البداية - لم يكن محل رضا كل الرفاق، بل إن أصوات بعض منهم قد ارتفعت صارخة تعارضه فى حدة. أول هذه الأصوات كان هو صوت روزا الحمراء (روزا لوكسمبرج) الذى علا من داخل سجنها فى ألمانيا حين كتبت تقول: «إن قرار لينين هو أكبر خيانة للاشتراكية الديمقراطية». ولم تكن هى المرة الأولى التى تنتصف فيها (روزا) للديمقراطية، فقد ظلت تناضل طيلة حياته الحافلة من أجل «الاشتراكية ذات الوجه الإنسانى» وذلك التعبير الذى أصبح من بعد شعارًا للإسكندر دوبشيك فى ربيع براغ دون أن ينسبه أحد إلى قائلته منذ أكثر من نصف قرن. وكانت (روزا) قد كتبت إبان انتفاضة عام ١٩٠٥، تذكر رفاقها بموقف كارل ماركس الرافض لكميونة باريس الدامية وتقول: «إن الطاقة الثورية التى لا تنضب، والروح الإنسانى المعطاء هما وحدهما الينبوع الحقيقى للاشتراكية. نعم من حقنا أن نسقط أى نظام فاسد، ولكن سقوط أية قطرة دم بل أية دمعة دون مبرر إنما هو أكبر إدانة للثورة».

ترانى قد أسرفت فى الحديث عن رحلة الطغيان التى بدأت بمرحلة «الجبهة الوطنية الديمقراطية» لا لسبب إلا إثارة بحر السكون الفكرى حتى لايصبح بحرًا ميتًا. وما أحوجنا إلى هذه الإثارة فى ظل المتغيرات التى طرأت على العالم فهزته من أقصاه إلى أقصاه بل ما زالت تجيئنا كل يوم بجديد، ثم ما أحوجنا إليها ونحن نكرر الخطأ نفسه فى بداية كل عقد من الزمان أو يزيد قليلا. ومن البديهى أن التجارب مع الهزات الزلزالية التى يمور بها العالم أو التشخيص السليم للمساخر التى ظلت تترى على السودان لن يكون بتذويق القديم بطلاء جديد، أو الانطلاق فى الأحكام من فرضيات رفضها أهلها الأقربون، أو التذرع بأن «الآخر» هو المسئول عن كل ما حاق بنا من الكروب، فلكنا على اختلاف المقادير مسئول.



مايو الثانية ـ أغسطس ١٩٧١ ـ ١٩٧٨
سنوات البشائر والحلم العابر

وحدة المقاصد وتباين الرؤى والمناهج

ولدت مايو الثانية عقب الصراع المايوى الشيوعى متشحة بالدم، ولم تكن الدمومة أمرًا جديدًا على تلك «الثورة» فقد عرفتها منذ مطلعها. بيد أنه إن كان بين المايويين قطيعة، إلا أن بينهما نسب آخر غير تلك الدمومة. وكانت «مايو» الثانية امتدادًا لتلك التى سبقتها فى شعاراتها المرفوعة ومقاصدها «الثورية» فى اللحظة ذاتها التى كانت فيها نقيضًا لها فى كل وسائل الإقبال على تحقيق تلك المقاصد ومناهج العمل لترجمة تلك الشعارات، ولم يجاف الأستاذ محمد إبراهيم نقد الأمين العام للحزب الشيوعى الحقيقة عندما قال مجيبًا على سؤال لجريدة الصحافة، بعيد سقوط نظام مايو، عما طرحه نظام مايو من شعارات ثورية قال نقد بأن: «تطبيق تلك الشعارات على يد البرجوازية الصغيرة العسكرية كان بمثابة كارثة سياسية على كل الشعارات الثورة وإفراغها من محتواها باسم الشرعية الثورية». فباسم تلك «الشرعية الثورية الزائفة تمت المصادرة وهى سياسة لا علاقة لها بالثورة ولا الثوريين وإنما هى نزعة فوضوية من نزعات البرجوازية الصغيرة. كما باسم الشرعية الثورية صودرت الحقوق الأساسية للمواطنين وأصبحت الشرعية الثورية هى شرعية أجهزة الدولة البوليسية». وأضاف الأمين العام للحزب الشيوعى: «من جانبنا انتقدنا تقصير حزبنا فى عدم مواجهة الأمر الجمهورى الثانى والرابع وانتقدنا أيضا تقصير حزبنا فى عدم التمايز الأيديولوجى الواضح بين مفاهيمنا للديمقراطية وبين مفاهيم تلك البرجوازية الصغيرة المايوية».

حسنًا فعل الأمين العام عندما ميز بين الشعارات وتطبيق تلك الشعارات، كما حسنًا فعل عندما أدان النزعة الفوضوية التى اتسمت بها قرارات التأميم والمصادرة، إلا أنه ظلم ما أسماه البرجوازية الصغيرة العسكرية عندما نسب إليها كل تلك القرارات «الفوضوية». هذا الأمر أوفيناه حقه فى الفصل السابق عندما أبنا دور الحزب الشيوعى فى طرح بعض تلك الشعارات، كما أبنا دور الشيوعيين المارقين على حزبهم وهم يزايدون عليه بالثورية حول نفس الشعارات والقرارات. ولم يتملص نقد من المسئولية عندما جاء الحديث عن قضية الحريات فى مايو الأولى، بل أدان موقف حزبه منها إذ ذاك، ألا أن الذى نجد عُسرًا فى قبوله فى حديثه - شأن حديث القوال - هو الإشارة للتمايز الأيديولوجى بين رؤى الشيوعيين للديمقراطية ورؤى من أسماهم بالبرجوازية الصغيرة المايوية حولها، بخاصة أن كنا نعنى بالديمقراطية الصيغة الليبرالية التى أجمع الرأى على قبولها اليوم. ولسنا بحاجة - فى هذا المجال - لأن نكرر الأمثال حول تعارض المفهوم الأيديولوجى المتميز للديمقراطية التى كان يؤمن به الحزب الشيوعى فى بدايات مايو مع ذلك الذى تدعو له الليبرالية، تمامًا كتعارضها مع ما كانت تدعو إليه «البرجوازية الصغيرة العسكرية»، فكلاهما يدعو إلى مصادرة الحرية من عامة الناس وقصر استخدامها على الطليعة المصطفاة أيًا كان اسم هذه الطليعة.

ويكذب من يقول بأن «مايو» الثانية جاءت لتعلى راية الديمقراطية «التعددية» بدلا من التنظيم الواحد الشامل المهيمن الذى ظللنا نبشر به قرابة العامين، أو جاءت لترسى دعائم «الليبرالية» بدلا من إشاعة «الديمقراطية الجديدة» أيا كان من المراد بهذا التعبير الأخير، نقول هذا حتى لا يحسب أحد بأنا نريد أن نجعل لتلك المرحلة (وهى المرحلة التى لعبنا فيها دورًا فاعلا) نسبًا مع الديمقراطية الليبرالية التى نتغنى بها الآن، كما نذكر بأن التنظيم السياسى الشمولى الذى خرج إلى الوجود فى تلك المرحلة لم يكن أمرًا جاء من فراغ أو بدعة «علمها للنميرى جعفر بخيت وعمر الحاج موسى ومنصور خالد الذى جاء من أمريكا» كما ذكر الأخ مرتضى محمد إبراهيم وزير الرى فى حكومة مايو الأولى فى المقال الوحيد الذى كتبه ساعيًا من ورائه - فيما يبدو - إلى تحليل فترة سنى

مايو الست عشر ثم انتفاضة إبريل ١٩٨٥(*). ولاشك فى أن الذاكرة قد خانت الوزير المايوى قليلا، بخاصة عندما كتب يقول «وفجأة عاد منصور خالد من أمريكا ليشرع فى تكوين ما أسموه بالاتحاد الاشتراكى السودانى مع جعفر بخيت وعمر الحاج موسى ومنذ ذلك التاريخ بدأ الخراب والدمار المنظم والمقنن». ولم يتركك ذلك المقال تتساءل عن ماهية هذا «الخراب والدمار» إذ مضى كاتبه يقول: «بدأت الفوضى والتلاعب بمقدرات البلاد وعاثوا إفسادًا وتخريبًا فى التعليم وفى الحكم المحلى وفى إصدار قوانين التأميم والمصادرة» خانت الذاكرة الأخ مرتضى حول كل واحدة من هذه القضايا، بدءًا بالحديث عن التنظيم الواحد.

ففى البدء جاءت أول إشارة لذلك التنظيم فى بيان للسيد بابكر عوض الله فى يونيو ١٩٦٩، وهو بيان صحبته اجتهادات عديدة ازدحمت بها الصحف، وكان أقربها إلى ما كان يدور فى أذهان الحاكمين حول التنظيم حديث الأخ فاروق أبو عيسى لجريدة الرأى العام (١٩٦٩/٦/٢٣) أى قبل أسبوعين من وصول منصور خالد من باريس، للمرة الأولى، لتسلم الأعباء التى انيطت به فى نظام مايو الأول، والذى كان الأخ مرتضى وزيرًا فى قلبه منذ أن «أشرق الصبح تمامًا». قال فاروق: «ليس المقصود من التنظيم السياسى أن يكون شيئًا ضيقًا ومحصورًا وإنما المقصود أن يكون جبهة كبيرة واسعة تلتئم فيها جميع القوى الشعبية التى حددها بيان رئيس الوزراء ـ العمال والمزراعين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية ـ التى تشكل أساس عمل الثورة.. إن التنظيم السياسى لن يكون ذا نمط واحد؛ لأن التركيب الاجتماعى فى السودان معقد وتطور الحركة الديمقراطية فى أجزائه المختلفة غير متواز ولا بد من وضع هذه الاختلافات فى الاعتبار».

وإن كان الوزير مرتضى قد نسى ما ازدحمت به الصحف فى شهر يونيو ١٩٦٩، فلا نخاله ناسيًا ما شغل المجالس فى شهر نوفمبر ١٩٧٠؛ الشهر الذى ولد فيه ميثاق العمل الوطنى ورفعت فيه راية «الاشتراكية العلمية». ولا يحسبن أحد أن لجعفر بخيت يدًا فى

(*) جريدة الأيام فى ١٩٨٥/٧/١٦.

رفع تلك الراية، أو أن لعمر الحاج موسى يدًا فى تركيزها، أما منصور فقد كان بعيدًا فى «نيو يوركه» لم يعد منها. ونذكر أن صاغة ذلك الميثاق الذى أجاز مسودته مجلسا الثورة والوزراء لم يتنادوا بالديمقراطية الليبرالية وإنما دعوا إلى عزل «اليمين» و«الرجعية»، وذهبوا إلى تصنيف أهل السودان إلى «ثورة» و«ثورة مضادة» واستغرقوا طاقاتهم فى التمييز بين «القوى التقدمية» التى يستوعبها النظام السياسى، و« القوى الرجعية» التى لا مكان لها فى رحابه. وفى ذلك الجو المشحون «الثورية» صدر قانون الاستيلاء لسنة ١٩٧٠ (قانون رقم ٢٠) الذى يخول لمجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء الاستيلاء على أية شركة، أو محل تجارى أو مؤسسة بتعويض يقرره أى من المجلسين، وفى ظل ذلك «المد الثورى» تمت المصادرة والتأميمات التى أنبأنا الوزير المهندس بظلمها فى إبريل ١٩٨٥ دون أن يجد من يذكره بقالته حونها فى يناير ١٩٧٠، وفى ظله أيضا تم تثوير الجامعة وإقصاء بعض أساتذتها وإدانة من رفض منهم التسييس بالرجعية وتقويض الثورة، وما جاء كل هذا قضاء وقدرًا وإنما تنفيذًا لسياسات أقدر الناس على تبيان أسبابها اليوم هم الذين دافعوا عنها البارحة.

لانعود لذلك التأريخ لندين «ثوريته» أو ننتقص من دعاواه وإنما لنستبدع كيف يصبح حداة تلك الثورية وأصحاب هذه الدعاوى هم أكثر المتنكرين لها. بل كيف يكون الوزير «المايوى» صاحب الصوت الأعلى بين زملائه فى المناداة بتثوير الجامعة «وأدلجتها» وإقصاء أساتذتها «الضالعين فى ركب الرأسمالية» هو أيضًا صاحب الصوت الوحيد، الذى يرتفع من بين أولئك الزملاء ليندد بإفساد مايو للتعليم؟ أو أن يكون الوزير«المايوى» الذى كتب لجريدة الأيام مقالات أربع لا مقالا واحدًا يشيد بها «بالتطهير» فى الجامعة، ويدين فيها الذين ينتقصون من التعيينات التى تبعث قرارات التاميم والمصادرة فى الشركات والمؤسسات، ويصف فيها تلك القرارات بأنها «الطريق الثورى تأميمًا ومصادرة الذى سارت فيه الثورة من أجل الشعب ومن أجل حقوق الشعب المسلوبة»(*).. هو الوزير

(*) الأيام العدد ٥٩٧٩ (١٩٧٠/٧/٦).

«المايوى» الوحيد أيضًا الذى لا يجد فى نظام مايو مطعنًا يخصه بالإشارة غير التأميم والمصادرة والتلاعب.

نعود نسأل: ما الذى يعنيه تعبير وحدة المقاصد فى الفترتين؟ وما الذى نعنيه باختلاف المناهج بينهما؟ لاتساق المنطق نركز الحديث فى هذه المرحلة حول القضايا المحورية التى تناولناها فى المقالات السابقة، مثل الوحدة الوطنية والديمقراطية مما يفضى بنا إلى حديث عن «قضية الجنوب» وعن توسيع رقعة المشاركة فى التنظيم السياسى؛ أو مثل التنمية الاقتصادية وكيف كان الإقبال عليها فى الفترتين مما سيحملنا على الحديث عن المنهاج الفكرى ثم الممارسة بما فى ذلك بعض القرارات المهمة مثل إلغاء قرارات التأميم والمصادرة. وسنتناول بالحديث أيضا جهد النظام فى هذه الفترة لترجمة شعارات أكتوبر كان ذلك حول الدستور وتمثيل القوى الحديثة، أو تعديل القوانين، أو تصفية الإدارة الأهلية، أو تطهير الخدمة العامة، أو استقلال الجامعة وحرياتها الأكاديمية، ثم دور النخبة من كل هذه القضايا وفى كل تلك المواقف.

حول وحدة المقاصد وتدافع المناهج بين المرحلتين نقول:

- أعلنت المايوان الأولتان أنهما «ثورة» جاءت لتجتث القديم لتبنى مكانه جديدًا يوفر للسودان وحدته واستقراره ويحقق له نقلة اجتماعية وحضارية إلى آفاق أعلى.
- أيقنت المايوان بأنه لاسبيل لهذه النقلة الاجتماعية والحضارية إلا باعتماد النظام الجديد على قوى اجتماعية بعينها، بمن فى ذلك الجيش، وتهميش قوى أخرى بعينها كانت تهيمن على السلطة والثورة.
- احتسبت المايوان بأنهما امتداد طبيعى لثورة أخرى أجهضت هى ثورة أكتوبر، وقد رأينا من قبل ما أجندة التغيير الذى جاءت بها أكتوبر حتى لا تذهب بنا المذاهب إلى اصطناع أهداف لأكتوبر من منطلقات ذاتية.
- اتفق رأى المايوين على أن هناك قضية أساسية لا بد من الانصراف إلى حلها بادئ ذى بدء إن كان للسودان أن يمضى قدمًا فى طريق التحديث أوالتطوير أو التثوير؛ تلك القضية هى قضية الوحدة الوطنية بدءًا بوحدة الشمال والجنوب.

• اتفقت المايوان على أنه لابد للثورة الاجتماعية المنشودة من دليل نظرى يهديها أسمته «ميثاق العمل الوطنى» ووعاء سياسى يحتويها أسمته التنظيم السياسى (المعرف بالألف واللام) مما يعنى إنكار التعددية السياسية بل استنكارها.

وقد شهدنا كيف اقتربت مايو الأولى من كل واحدة من هذه القضايا وهو اقتراب اتسم بطابع أيديولوجى ماركسى من الناحية النظرية العامة (الاشتراكية العلمية) وبطابع شيوعى ليتبنى من الناحية التطبيقية (الجبهة الوطنية الديمقراطية والحزب الطليعى القائد والانتقاء الطبقى لأنصار النظام وخصومه). كما شهدنا كيف أن النظام، بسبب من هذا الطرح الحدى للقضايا وما أثار من مناهضة فكرية لم تحل هى الأخرى من حدية. قد عجز عجزًا كاملاً عن تنفيذ «أجندته». فكيف كان اقتراب مايو الثانية من هذه القضايا؟ وما أطروحاتها بشأنها؟ وما الذى انجزته، والذى لم تنجزه منها؟ وما هى نقطة الضعف الأساسية فيها، أى ما (كعب أخيل) الذى قاد لانهيار النظام على الرغم من إنجازاته الأبكار؟.

حول المنهج نقول بأن النظام قد انطلق فى مايو الثانية من افتراض يقول بأن الحكم لايمكن أن يبدأ من فراغ، أو يغالط النفس بأنه سيبنى سودانًا جديدًا من طينة مستوردة؛ لهذا لم يكن أمامنا إلا الانتقاء، من المادة الخام المتوفرة لنا لكيما نُخلق شيئًا جديدًا منها. ولكيلا نقسر أوهامنا «العقائدية» على الواقع عزمنا على الا يكون هذا الانتقاء انتقاء ذاتيًا بل لا بد أن يتسم بقدر كبير من الواقعية والبراغماطية. ما الذى نعنى بهذا؟ كان من رأينا أنه منذ أكتوبر ١٩٦٤، وحتى مايو الأولى. كانت هناك ثمة مشروعات عديدة للتغيير أجهض بعضها فى عهد الأحزاب، ولم يتجاوز البعض الآخر حد إطلاق الشعارات فى أكتوبر ولهذا توجب علينا فى الحالة الأولى الفحص عن الأسباب التى أدت إلى إجهاض المكتمل من هذه المشروعات. وفى الحالة الثانية الانكباب على إكساء الشعارات الأكتوبرية التى ظلت معلقة فى الهواء لحمًا ودمًا حتى تصبح أجندة عملية للتغيير. كان هذا هو حال الدستور، وحال حل «مشكلة الجنوب» وحال قضية الدين السياسة، وحال التنظيم السياسى، وحال تنظيم الخدمة العامة، وحال تصفية الإدارة الأهلية، وحال إعادة النظر

فى القوانين لكيما تصبح أكثر تعبيرًا عن الواقع السودانى، وحال التمية بحسبانها ازديادًا وتطويرًا بعيدًا عن الانغلاق الأيديولوجى، ثم حال تمثيل القوى الحديثة. هذه القضايا - فى مجملها - هى القضايا التى طرحتها أكتوبر، وسنأتى على كل واحدة من هذه القضايا لنبين كيف سعى النظام لتحقيقها من بعد أن نقدم للأمر بحديث عن جهد النظام لإكساب نفسه شرعية من أداء تلك المهام، وكيف استقبل الناس مشروع الشرعنة ذلك؟.

مايو الثانية وشرعنة «الثورة»

من التعبيرات التى تعج بها أدبيات السياسة - بخاصة فى الأنظمة الثورية - تعبير «الشرعية الثورية» و «الشرعية الدستورية». ولا تعنى شيئًا المقابلة بين التعبيرين، من الناحية القانونية، بل إن تعبير «الشرعية الثورية» نفسه أسطورة قانونية تبرر بها الثورات انتهاكها للحقوق الدستورية الأساسية. فإن أى نظام للحكم - من الناحية النظرية - يستمد شرعيته من مصدر واحد هو رضا الناس عنه أيًا كان التعبير عن هذا الرضا؛ جاء عبر اختيار طوعى حر (الانتخابات) أو عبر الاستكانة (asquiescence) ومن الناحية العملية فإن شرعية النظام وشرعية مؤسساته يعبر عنها القانون الأساسى الذى يعتمده النظام ويرتضيه الأفراد والجماعات كأساس للقوانين التى تحكم علائقها ببعضها البعض وبالنظام نفسه، بيد أن الأنظمة «الثورية» كثيرًا ما تستمر فى الحديث عن «الثورية الشرعية» على الرغم من إصدارها لقانون أساسى يحتكم إليه الحاكم والمحكوم لا لسبب إلا لإضفاء طابع شرعى مزعوم على إجراءات لا شرعية، مصدر لا شرعيتها هو تناقضها مع ما درجت عليه الأعراف فى بلاد الله المتحضرة - وفى بعض الأحوال - مع القوانين الأساسية التى أصدرها النظام نفسه.

تلك مقدمة لا بد منها قبل أن ندلف للحديث عن ما صنعته مايو الثانية للانتقال من «الشرعية الثورية» المزعومة إلى «شرعية دستورية» لا تعدو أن تكون «شرعنة» للوضع الذى كان قائمًا. ولا شك فى أن من كانوا فى مقدمة ذلك النظام يومذاك - ونحن بينهم -

كانوا على إيمان تام بجدوى ما كانوا يدعون إليه مثل نظام الحزب الواحد، واعتناق الاشتراكية منهجًا في الاقتصاد، وتبني الديمقراطية الشعبية أسلوبًا للحكم. وأن ذهبنا في هذا الاستعراض إلى المقابلة بين فترة وفترة من فترات مايو فلأنا نريد للحوار أن يتم في مستويين للتقويم حتى تكتمل الصورة، وحتى لا تبنى النتائج على مقدمات خاطئة أو يقع خلط بين التفاح والبرتقال، كما يقول الإنجليز. المستوى الأول هو ما الذي صنعته المايوات المختلفة بالشعارات التي جاءت بها، ابتداء، وسعت لترجمتها من منطلق واضح هو أنها ثورة على القديم، ودعوة لجديد ارتأته، وهي في ثورتها ودعوتها تلك نظام شمولي لا مكان فيه لتعدد الرؤى إلا داخل الإطار الفكري الذي حددته كان ذلك في مايو الأولى أوالثانية أوالثالثة أو الرابعة. تفعل هذا حتى لا ينبري أي واحد ممن كان له دور فاعل أو رأي مؤيد لسياسات أية واحدة من هذه المايوات للحديث عن إهدار نظام مايو للديمقراطية أو تعديه على حقوق الإنسان وفق مفاهيم ما وردت على ألسنة هؤلاء في العهود المايوية إلا ليدينوها كأنماط للحكم «أسموها غريبة شائهة» وفي هذا المجال سنسعى إلى تبيان ما جاء به هؤلاء المايويون، من مواقع اليسار أو الوسط أو اليمين - وفق توجههم الأيديولوجي - من علاج لقضايا الحكم الحقيقية؛ الوحدة الوطنية والديمقراطية والتنمية، أو ما أضافوه إلى شعارات أكتوبر من الناحية العملية، أما المستوى الثاني الذي نتناول فيه تلك الفترات فهو الحكم عليها وفق الرؤية الجديدة للحكم بعد أن تجد الأمر واستبان واجتمع الرأي على ألا محيص لأهل السودان عن النظام الليبرالي الديمقراطي التعددي. بهذا الأسلوب في الاقتراب لا نبتغي إلا النظر في القضايا بشيء من الأمانة الفكرية والموضوعية العلمية حتى يصطلح الناس على طريق بين بعيدًا عن التهاوش المضلل.

بداية عهد مايو الثاني الذي نتحدث هي الرابع عشر من أغسطس ١٩٧١، اليوم الذي أصدر فيه «مجلس قيادة الثورة» الأمر الجمهوري الخامس ليحكم به السودان إلى حين وضع الدستور الدائم واستفتاء الشعب عليه. وكان النظام - فيما قبل - يحكم البلاد بموجب أوامر أربعة، الأمر الأول منها جعل من مجلس الثورة رأسًا للدولة وجعل من

مجلس الوزراء الذى يضم عشرين وزيرًا سلطة تنفيذية وتشريعية معًا، فى حين تناولت الأوامر الثلاثة الأخرى للقوانين التى أريد بها تثبيت دعائم النظام وعلى رأسها الأمر الرابع (الإجراءات الاستثنائية) الذى أفضنا فى الحديث عنه فى الفصل السابق. أقر الأمر الخامس ابتداع منصب لرئيس الجمهورية ليمارس صلاحيات «مجلس قيادة الثورة» الذى استقال طواعية مودعًا مسئوليته للرئيس الجديد/القديم، على أن يقر اختياره باستفتاء شعبى فيما بعد. كما نص الأمر على أن يمارس السلطة التشريعية مجلس للشعب منتخب. وحول هيكل الدولة أوردت المادة الثالثة من الأمر الخامس أن «جمهورية السودان الديمقراطية. دولة ديمقراطية اشتراكية ذات سيادة تقوم على تحالف قوى الشعب، العامل» كما أوردت المادتان الرابعة والخامسة أن تلك السيادة تمارسها قوى الشعب و التى حددت بالمزارعين والعمال والجنود والمثقفين والوطنيين والرأسمالية الوطنية. ونرى أن فى مشروع الشرعنة ذلك نقلة أفضل مما كان عليه الحال فى مايو الأولى من الناحية المؤسسية، فرئاسة الدولة أخضعت لاستفتاء يشارك فيه كل الناس، والسلطة التشريعية أصبح يمارسها مجلس برلمانى تنتخب غالبيته الغالبة بدلا من أن يمارسها مجلس للوزراء معين لا تزيد عضويته على العشرين فردًا؛ نقول هذا دون أن نعنى به أن النظام قد حاد قيد أنملة عن شموليته أو أصبح على مقربة من النظام الليبرالى، ونقوله ونحن نزعم بأن أقل الناس أهلية لإدانة الأمر الخامس بسبب من «لا ديمقراطيته» هم الذين استطابوا الحياة تحت ظل الأمر الأول والثالث والرابع.

ونعترف بأنه لم يكن لمنظرى النظام من فضل فى الحديث عن تحالف قوى الشعب العاملة، فتلك نظرية نقلت نقلا من تجربة مصر الناصرية وحزبها الأوحد: «الاتحاد الاشتراكى العربى» تمامًا كما نقلت عنها صيغة تحالف قوى الشعب، والتى حددت بالمزارعين والعمال والجنود والمثقفين الوطنيين والرأسمالية الوطنية. وإن كان هذا التعبير قد جاءت به الناصرية وتبنته فى السودان كل «القوى الثورية» فى بداهة مايو إلا أن ثمة فارقًا يميز بين التجربتين، وهو فارق بسيط فى مظهر، عميق فى مخبره، احتدم الصراع منذ بدايات عهد مايو - مثلا - حول دور «البرجوازية» ومفهوم «الرأسمالية الوطنية» وفق معايير أيديولوجية مغرقة فى الذاتية، كانت تميز تمييزًا هلاميًا بين برجوازى وبرجوازى

آخر بين المثقفين، أحدهما: ثورى طليعى، والثانى: غير ثورى حتى وإن تطابقت مصالحهما ومطامحهما وانماط حياتهما. أو تميز بين راسمالية وطنية ورأسمالية وطنية أخرى، أولاهما: مرتبطة بالاستعمار، والثانية: براء من هذا الارتباط، ونحن لانعرف فى هذا الوجود رأسمالية «وطنية» لا تربط بالاستعمار إن كان المراد بالاستعمار السوق الرأسمالى العالمى بحسبان أن «الإمبريالية هى أعلى مراحل الرأسمالية»، فالسوق الرأسمالى هو الذى يغذى هذه الرأسمالية «الوطنية» بالمال من مصارفه، وهو الذى يبتاع بضائعها المصدرة بالسعر الذى يحدده، وهو الذى يفرض عليها بضائعه المستوردة من بعد أن تحكم فى أذواق مبتاعيها ومطامحهم بما خلفه من عادات استهلاكية ومظاهر للتمايز الاجتماعى قبل بها «البرجوازيون» عن رضا وأوغلوا فى الاستمتاع بها. وفى الحالتين لم يكن سودان مايو الأولى يعرف «رأسمالية» بالمعنى الذى عرفته أوروبا، بل عرف صورة شائهة منها لأن «الرأسمالية الوطنية» لم تكن نموًا طبعيًا من مرحلة ما قبل الرأسمالية، كما لم يعرف السودان من الرأسمالية فى مرحلة مايو الثانية وما تلاها - حتى يومنا هذا - غير الثراء «الورمى» وهو ورم «خبيث» يقرض - فى استشرائه - خلايا الاقتصاد قرضًا. لا يستثنى من هذا الحكم القاسى إلا قلة من رجال الأعمال بادرت وكسبت واستثمرت فيما يفيد من جهد اقتصادى مثل الزراعة أو الصناعات التحويلية التى تحقق قيمة إضافية أو تضمن الاكتفاء الذاتى كصناعة الزيوت ومشتقاتها، وصناعة النسيج، وصناعة الأدوية، أو الصناعات الخدمية كالنقل البرى والجوى أو التجارة المشروعة.

النخبة المثقفة والدستور المؤقت

هذا ما كان من أمر «الدستور المؤقت» الذى جاء به أهل النظام يومذاك لشرعنة «ثورتهم»، فما رأى النخبة المثقفة فى ذلك؟ فى هذا الحال لابد أن يتجه السؤال، أول ما يتجه، إلى أهل القانون؛ بخاصة لأن الأمر الذى نتدارس أمر يتعلق بمأسسة الحكم وشرعيته كما يتعلق بسيادة حكم القانون. ذهبت جريدة الأيام(*) تستفتى أهل القانون

(*) الأيام (١٢/٩/١٩٧١).

حول «الأمر الخامس»، قضاة ومحامين ومستشارين قانونيين، وقد ضمت تلك المجموعة من القضاة قاضيى المحكمة العليا صلاح شبيكة، ومهدى محمد أحمد، ومن المحامين الأساتذة مصطفى عبد القادر وعبد الرحيم باضاوى، ومعتصم التقلاوى، ومن مستشارى النائب العام المحامى العام محمد صالح محمد، والمستشار تاج السر الشوش. أفاضت تلك المجموعة من رجال القانون فى الحديث عن الأمر الخامس وما أرساه من قواعد وأحكام، وما حققه من مطامح وأحلام. كان أولهم هو السيد صلاح شبيكة قاضى المحكمة العليا بمحكمة الاستئناف المدنية، الذى ذكر بعد مقدمة حول الأوامر الجمهورية السابقة التى كان يُحكم بها السودان، بأن هذا «الأمر ينقل السلطة للشعب عن طريق الاستفتاء الشعبى وحينما يختار الشعب الرئيس نميرى رئيسا للجمهورية يصبح النظام الثورى نظامًا دستوريا شعبيًا يستمد كيانه وشرعيته من انتخاب الشعب للرئيس»، ثم مضى القاضى صلاح للقول بأن: «من معالم النظام الجديد أن السلطة التشريعية سيمارسها رئيس الجمهورية ومجلس الشعب فى حين أن النظام السابق كان يركز السلطة التشريعية فى مجلس الوزراء، وهذا التكوين الجديد للسلطة التشريعية يحقق انتقال سلطة تشريع القوانين لقوى الشعب العاملة ممثلة فى مجلس الشعب». أما قاضى المحكمة العليا الثانى الأستاذ مهدى محمد أحمد، فقد ذهب إلى تحليل مواد الدستور الجديد قبل أن ينتهى للقول بأن «وظيفة الأمر الجمهورى الخامس الأساسية هى وضع السلطة فى يد الشعب وهذا ما وعدت به ثورة مايو منذ قيامها. فبعد الاستفتاء وانتخاب الرئيس نميرى لرئاسة الجمهورية يصبح نظام الحكم شعبيًا يستمد شرعيته من انتخاب رئيس الجمهورية. وبعد تشكيل مجلس الشعب وممارسته سلطاته التشريعية تُستَكمل كل وجوه شعبية النظام».

وإن كان ذلك هو رأى القضاة، فما الذى قاله المحامون؟ تحدث الأستاذ مصطفى عبدالقادر بعد أن قدم لحديثه بفذلكة عما كان يعيشه الشعب من مآس «تؤلم وتدمى» إلى أن جاءت «صيحة الثورة فى الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٩»، واصفًا الأمر الخامس بأنه جاء «حاسمًا وواضحًا محددًا المبادئ الأساسية لحكم البلاد، منتهجًا النهج

الاشتراكى لتحقيق الكفاية والعدل، سالكًا طريق بناء الاتحاد الاشتراكى السودانى كمنطلق سياسى ينظم الأوجه السياسية فى خط واحد يلتزم بالحرية والوحدة، والسيادة فيه لقوى الشعب العامل». واختتم الأستاذ المحامى قوله بأن «الأمر الخامس» هو «خطوة كبرى لنقل السلطات لمالك السلطات وهو الأصيل لكى يمارسها بوعى وبمصلحة وبوضوح». أما الأستاذ التقلاوى فقد انتهى رأيه إلى أن «السودان - منذ الاستقلال - لم يضع دستورًا دائمًا، وكانت دساتيره المؤقتة لا تمثل إلا مصالح معينة وأهواء خاصة ثم يجرى عليها تعديل كل صباح حتى أصبح أخيرًا تعديل الدستور المؤقت يتم من داخل الجمعية التأسيسية بالأغلبية العادية». وركز الأستاذ التقلاوى، بوجه خاص، على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى ذلك «الدستور المؤقت» كما أشاد بالمادة ١٢ التى أكدت مبدأ حرية العقيدة دون إيراد أى نص على دين الدولة «لأن مثل هذا النص كان يقود - دومًا - إلى أن يجعل من فئة من أهل البلاد مواطنين من الدرجة الثانية».

هذا ما قال به رجال القانون ولن يدور فى خلدى أن أى واحد من هؤلاء الرجال قد اتخذ موقفه ذلك تجاه «الأمر الخامس» من منطلق الخوف من النميرى، فقد كان فى مقدوره الصمت والروغان، كما لا أحسب أنهم قد فعلوه زلفى وأملاً فى عطاء، فلا أعرف واحدًا منهم تقدم فيما بعد - بفاتورة «أتعاب» يرجو سدادها. مبلغ ظنى أنهم كانوا جميعهم من الكافرين بالماضى الذى ألفوه، والطامحين إلى سودان جديد تختفى معه ما أسماه واحد منهم «المآسى التى تؤلم وتدمى». كما أنهم جميعًا لم يكونوا يستنكرون «الشمولية» فمادام صفقوا لنماذجها فى مصر والجزائر ولهذا كانت غاية مناهم - فيما بدا لنا - هى أن يهب الله للسودان ناصره وبن بيللاه.

وفيما سبق من حديث ألمح البعض من أهل القانون إلى ترشيح النميرى لرئاسة الجمهورية، وهو ترشيح سعت الصحافة أيضًا إلى استفتاء أهل القانون والسياسة فى أمره قبل أن يتم استفتاء عامة الناس. كان السؤال الذى وجهته الصحافة لهؤلاء القانونيين هو لماذا يُرشّح النميرى؟ وما الذى يراد منه أن يفعل؟ وللإجابة على هذا

السؤال انبرى ستة من المحامين، ثلاثة منهم تعاوروا رئاسة النقابة، وواحد منهم ذو صلة وثيقة بفئة حملت السلاح ضد النظام منذ يومه الأول الا وهم «الإخوان المسلمون»، والثاني: رجل ذو ماضى سياسى ناصع لا مطعن فيه، وثالثهم ممن جمعوا بين القبطية والختمية ولا نخاله إلا ظانًا بأنه قد ظفر بالحسنيين. المحامون الست هم الدكتور عقيل أحمد عقيل، والأستاذ عبد الله الحسن المحامى، والأستاذ ميرغنى النصرى المحامى، والأستاذ حسين عثمان ونى، والأستاذ محمد يوسف محمد، والأستاذ عبدالله النجيب. كان على هذه الكوكبة البريعة أن تجيب على سؤال زينت به جريدة الأيام صفحتيها الوسطيين يقول: «المحامون لماذا يؤيدون ترشيح النميرى وماذا يريدون منه؟»(*).

افترع الدكتور عقيل نقيب المحامين الحديث بقوله: «إن السودان - كما هو معلوم - لم ينعم بالاستقرار منذ استقلاله نظرًا؛ لأن المؤسسات الدستورية ورئاسة الدولة كانت تضع حلولاً مؤقتة لم يكن من شأنها الوصول إلى استقرار الأوضاع. ولا شك فى أن ترشيح الرئيس نمير يجسد المعانى والتطلعات التى ظلت حلم شعبنا» وجاء الأستاذ عبدالله نجيب، من بعد، ليصف الترشيح بأنه تأكيد ثورى بانتقال السلطة إلى الشعب، وترجمة حقيقية للمباشرة الفعلية للشعب لسلطته، أما الذى يتطلع إليه المحامى النجيب فقد كان هو «الإسراع فى قيام المؤسسات الدستورية التى... هى الرد الحاسم ضد الأهداف التى كان يسعى إليها المتآمرون فى ١٩ يوليو!.

انبرى - من بعد - الأستاذ عبد الله الحسن ليقول بأن «قرار» مجلس قيادة الثورة بترشيح الرئيس القائد نميرى لرئاسة الجمهورية قرار موفق وبشكل بداية لتقنين الثورة، كما يعكس وفاة الثورة والتزامها بالعهد الذى قطعته على نفسها من بيانها الأول، وذلك ينقل السلطة إلى الشعب» وتلاه الأستاذ المحامى محمد يوسف محمد الذى أورد بأن «قرار مجلس قياة الثورة بترشيح الرئيس القائد للجمهورية الرئاسية قرار موفق لأنه يعنى بداية لدستورية الحكم وتقنين الثورة وتمهيد الطريق لاستقرار البلاد». ومضى

(*) الأيام (١٩٧١/٨/٢٤).

الأستاذ محمد يوسف للإفصاح عن تطلعه فى العهد المقبل «لتجميع المواطنين فى وحدة شاملة حتى يتكاتف أبناء السودان جميعًا فى بناء سودان حديث، قوامه العدالة الاجتماعية والكفاية والعدل». وكان هذا هو حال صديقنا حسين عثمان والذى قال بأن ترشيح النميرى جاء «تجسيدًا لآمال المواطنين الذين آمنوا بثورة مايو وأيدوها بصدق؛ لأنها ثورة شعبية أصلية خلصت الأمة من تراكمات التخلف الذى عانيه منذ الاستقلال.. واندلعت الثورة وكان رأسها ابن الشعب المبارك جعفر النميرى الذى كان له الفضل فى القضاء على الرجعية وإعلاء شأن الأمة».

نأتى م بعد إلى صديقى وزميل دراستى «النقيب» ميرغنى النصرى الذى كان صورته تحلى قبل الصفحة، وحديث النصرى هو مسك الختام. وأن لم يكن قد أستوقفنى فى كثير أو قليل أى مقال من مقالات الإخوة فى المهنة الذين ورد ذكرهم إلا بالقدر الذى أبين به أين كان يقف هؤلاء الرجال من مايو فى بداياتها. وما الذى دفعهم إلى ذلك الموقف، إلا أن حديث الأستاذ النصرى يستأهل «وقفة» أطول من غيره؛ لأن صديقى هذا كان من أعلى المنتفضين صوتًا فى إبريل، أو رجب ـ أن شئت ـ ضد جرائم مايو وانتهاكها للحرية. وفيما بدا للناس فى إبريل ١٩٨٥ فإن «النظام البائد» قد تجسد عند الأستاذ النصرى فى شىء هلامى اسمه «المايوية» أو تشخصن، حسب ظن النقيب الطامع فى الوراثة الإبريلية، أو الخلافة الرجيبية ـ أن شئت أيضًا ـ فى «الطاغية المخلوى نميرى» ورفاق له آخرين نحن منهم. وكان جليا أن «النقيب» المنتفض ينكر، ضمنًا، أى نسب له بهذه المايوية حتى انطلى أمره على الرجال بمن فيهم السيد الصادق المهدى الذى انتفاه من بين صحابه ليصبح عضوًا فى مجلس رأس الدولة وقدمه للناس باعتباره ممثلاً وللروح الرجبية» ومن كالصادق فى نحت التعبيرات. وكان السيد الصادق يومذاك يختلس ذلك الموقع اختلاسًا من مرشح آخر هو الدكتور أحمد السيد حمد لاتهامه «بالمايوية» التى لم يُزل «أوضارها» عنه كل ما عرفه الناس عنه من طهر وصدق ونبل مقصد. ونذكر بأن حديث الأخ النصرى الذى نورد نصه كان قد نشر على الناس والدكتور أحمد السيد حمد ما زال حبيسًا فى

سجون مايو قبل أن يفك نميرى أساره بعد انتخابه رئيسًا ويلغى الحكم الذى صدر بحقه وحرم بموجبه من ممارسة السياسة.

ما الذى جاء «ممثل الروح الرجبية» حول ترشيخ نميرى؟ قال: «هنالك مضمونان أساسيان لقرار ترشيح الرئيس القائد نميرى لرئاسة الجمهورية، الأول ذاتى، والآخر موضوعى، فى الجانب الذاتى فإن إسناد رئاسة الجمهورية لشخص الرئيس نميرى بما يتمتع به من مميزات ذاتية تتجلى فى إخلاصه الفريد لقضايا الثورة وقضايا الجماهير، ولشجاعته النادرة التى لا تتردد أمام أى خطر يجد كل تأييد من قطاعات الشعب. أما الجانب الموضوعى فى القرار فهو تحويل السلطة حيث إن تقليد الرئيس لرئاسة الجمهورية يعنى بالضرورة قيام المؤسسات الدستورية والسياسية كالاتحاد الاشتراكى السودانى ومجلس الشعب وبذلك يمارس السلطة والسيادة عن طريق هذه المؤسسات». كان هذا هو رأى ممثل الروح الرجبية فى مايو الثانية ولنا معه لقاءات أخرى فى مايو الثالثة والرابعة.

مهما يكن من أمر فإن الاستفتاء داخل الاستفتاء لم يقف عند استمزاج رأى القانونيين وحدهم، بل صحبته حملة واسعة تولى قيادها عدد من المسئولين السياسيين والوزراء شملت كل رقاع السودان، وكان الهدف من تلك الحملة هو تعبئة الجماهير وراء النظام وليس فقط الإعداد للاستفتاء. وقد عبر عن مضمون تلك الحملة بوضوح بالغ أحد الذين تولوا قيادتها من المسئولين هو الدكتور طه بعشر. ذكر الدكتور بعشر فى حديث طويل له لجريدة الأيام(*) أن «الاستفتاء شد الناس إلى ثورتهم وإلى قيادتها برئاسة الأخ اللواء جعفر محمد نميرى.. وفى الوقت نفسه حقق هدفًا من الأهداف الكبيرة... الوحدة الوطنية». ومن وجوه التعبير عن ذلك التأييد النميرى فيض الرسائل التى وردت إليه من نقابات العمال والمهنيين وأغلبها لا يعنينا كثيرًا لأنها جميعًا من نمط «جاء الحق وزهق الباطل» أو «الحق يعلو ولا يعلى عليه» أو «سيروا وعين الله ترعاكم».

(*) الأيام ١٧/١٠/١٩٧١.

إلا انا نقف عند رسالة مهمة بعث بها زعيم الختمية السيد محمد عثمان الميرغنى إلى الرئيس نميرى فى مطلع أغسطس ١٩٧١ ونشرتها جريدة الأيام عقب وصولها(*) تقول تلك الرسالة «لقد كان انتصار الثورة فى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٧١ باستئناف مسيرتها، واسترداد مبادئها، واستعادة قائدها ينطوى على أصالة إيمان الشعب السودانى بالله، وتمسكه بمبادئ الوطنية والعروبة. وإن كنا قد عبرنا عن ارتياحنا لما حدث فى حينه فإننا نؤيد ترشيح سيادتكم رئيسًا لجمهورية السودان الديمقراطية مستقبلين بذلك الرحلة القادمة فى طريق تحقيق تطلعات وأمانى الشعب السودانى فى بناء مجتمع الكفاية والعدل. ويأملنا فى الله وفى تظامن الشعب معكم أن تحقق المرحلة المقبلة الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية والحرية السياسية مستلهمين فى ذلك مبادئ الوطنية والعروبة وهدى القرآن، وأن تصبح قوى التلاحم بين قيادتكم الثورية وبين القوى الوطنية الضمان الأكيد لاتصال مسيرة الثورة إلى أهدافها بعد أن أزالت يد الثورة، بتوفيق من الله وسند من الجماهير، عقبات اليسار الرجعى الذى انحرف عن الإيمان والوطن». ولربما كانت هذه الرسالة هى أكثر رسائل السيد الميرغنى سفورًا فى تأييد النظام. كما كان لها أثر مباشر فى قرار مجلس قيادة الثورة، قبل حل نفسه، بإلغاء الأحكم الصادرة بموجب قانون العزل السياسى لسنة ١٩٧١ (المادة٣) حتى يتاح لكل من صدر عليه حكم طائلة تلك المادة ممارسة حقه فى الاقتراع. وقد سرى الأمر نفسه على الأشخاص الذين أدينوا بموجب قانون الثراء الحرام لعام ١٩٦٦، وقانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩، ومن بين هؤلاء الدكتور أحمد السيد حمد.

التنظيم الفرد.. والديمقراطية

أسلفت الإشارة إلى تكوين لجنة تمهيدية للإعداد لمؤتمر قومى تأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى آخريات أيام عهد مايو الأولى. وقد سعت تلك اللجنة للاستنارة بالتجارب النظيرة فى المنطقة وعلى رأسها تجربة الاتحاد الاشتراكى فى مصر وتجربة

(*) الأيام ١٩٧١/٨/٨.

الاتحاد القومى الإفريقى (TANU) فى تنزانيا. وقد أوفدت اللجنة. لهذا الشان. وفدًا إلى دار السلام تضمن الأستاذ موسى المبارك والدكتور توبى مادوت والدكتور صديق أحمد إسماعيل. وفى مطلع عهد مايو الثانية تقرر انعقاد ذلك المؤتمر التاسيسى للتنظيم الجديد فى التاسع من يناير ١٩٧٢، وكلفت اللجنة التمهيدية، وقد أصبحت عضوًا فيها بعد عودتى من نيويورك، بالاستمرار فى الإعداد للمؤتمر وإعادة النظر فى الميثاق العقائدى. ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن هنا هو الأطروحات الماركسية التى طفت على الميثاق الأول، والتى لم تقف عند الدعوة لانتهاج «الاشتراكية العلمية» منهجًا للتحليل قد يفضى بأصحاب النظرية إلى تجربة سودانية مهجنة، بل ذهبت إلى تبنى تجربة قطر اشتراكى بعينه، هو الاتحاد السوفيتى. على هذا الأمرلم يختلف أحد بين كل الذين توافدوا على اجتماع المؤتمر القومى التأسيسى، إلا أن هناك قلة لم تتجاوز أصابع اليد الواحدة أرادت المزايدة ضد «الشيوعيين» ولهذا أدانت توصيات اللجنة التمهيدية لأنها لم تذهب مذهبًا قصيًا فى إدانة الحزب الشيوعى، كما لم توفى أحداث يوليو ١٩٧١ حقها فى الميثاق، أى لم يستغرق فى مزيد من التفصيل عن تلك الأحداث وإدانة مرتكبيها. وكان أغلب هؤلاء يزايد على خطاب النميرى الذى أفاض فى الحديث عن تلك الأحداث. كما كان منهم من جهل أن ميثاق العمل الوطنى لايمكن أن يكون ثبتا تسجيليًا للوقائع. وقد تولى الرد على هؤلاء الأستاذ محمد فضل الله الذى ذكر بأنه إن كان للميثاق أن يستفيض فى الحديث عن أحداث يوليو فلا بد له أيضًا من الانتفاضة فى أحداث مارس (ابا وودنوباوى) وإلى مثل هذا الرأى ذهب الأستاذ عامرجمال الدين الذى دعى المؤتمر لأن يكتفى، حول تلك الأحداث، بما ورد فى خطاب نميرى. ولعل عدم حماس نميرى لأولئك المزايدين هو الذى جعلهم يلوذون بالصمت ويكفون عن المزايدة.

بيد أن يد التغيير لمشروع الميثاق القديم لم تقف عند المساس بتوجهه العقائدى الماركسى فى التحليل وفى الحلول بل طالت أيضًا جانبًا منه يتعلق بالهوية الوطنية، دون تسميتها بهذا الاسم. من ذلك تبديل النص الوارد فى الميثاق القديم الذى كان يتحدث. فى وصفه للكيان السودانى، عن «الانتماء العربى والالتزام الإفريقى» وهو تعبير ينكر

إفريقية السودان بل يجعل من الإفريقية سياسيًا يبدأ وينتهى بالالتزام بقضايا القارة الأم. لهذا أعيدت صياغة ذلك النصر لتشير إلى «انتماء السودان العربى الإفريقى» وشتان بين التعبيرين. ولا شأن فى أن جذور الصراع حول الهوية الوطنية تعود إلى المؤتمر الشعبى السابق الذى أقر فيه الميثاق بصورته الأولى، وكان واضحًا من مسار النقاش فى ذلك المؤتمر أن هناك مدرستين، الأولى منهما يقودها الشيوعيون وتعترف بالطبيعة التعددية للمجتمع السودانى وتحسب أن هذا التعدد، بما فى ذلك وجهه الثقافى بجوانبه العربية والنوبية والزنجية، هو جزء من مكونات الشخصية الوطنية بل هو عنصر إثراء لها. أما الثانية التى يقودها الناصريون والبعثيون فلاترى فى السودان إلا وجهه العربى. كما ترى أن الثقافات السودانية العديدة (مثل ثقافة النوبيين، أو ثقافة الفور، أو الثقافات التقليدية الإفريقية فى الجنوب وفى الجنوب الشرقى) ليست إلاابثور تخلف ثقافى لابد أن تذوب فى الثقافة العربية، والتذويب يختلف عن الذوبان الطبعى لهذه الثقافات فى الثقافة العربية (وهى الأكثر تطورًا) نتيجة للتفاعل الحضارى بين أقوام السودان. ولا شك فى أن دعاة التذويب القسرى هؤلاء ينكرون مفهوم «القوميات السودانية» ولا يرون فى السودان إلا قومية واحدة هى « القومية العربية» ومن الجلى أن أصحاب هذه النظرة ينكرون على غير العرب من أهل السودان ما أعطاه العراق لغير العرب من أهله إذ أن الدستور العراقى يقول: «فى الوطن العراقى قوميتان القومية العربية والقومية الكردية» فما مصدر هذا التناقض؟ مصدره هو الظن بأن الذى نمسيه «قوميات» إفريقية لا تعدو أن تكون، فى رأى هؤلاء، تجمعات قبلية متخلفة لا حضارة لها. وعلى أى فقد كانت قضية الهوية العربية الإفريقية محل جدل عنيف فى المؤتمر التأسيسى بين بابكر كرار (ممثل الاتجاه العروبى) والعميد حسن عثمان (ممثل القوات المسلحة) بصورة أكثر حدة ووضوحًا مما دار فى المؤتمر الأول للميثاق فى «مايو الأولى» ولهذا فكم كان رائعًا أن يقف سياسى جنوبى هو السيد ابل الير ليؤكد على عروبة السودان ثم يقول: «نحن عرب ونحن أفارقة، هذا هو مصدر قوتنا».

ومن القضايا الأخرى التى نالت حظًا وافرًا من الحوار لم تنله فى المؤتمر السابق قضية القطاع الخاص ودوره فى الاستثمار والتنمية. حول هذا الموضوع اسم الحديث

بالكثير من الوضح والصراحة حتى عندما تطرق البحث إلى أوجه الضعف فى أداء القطاع العام مما يدل على أن ممثلى الرأسمالية الوطنية لم يعودوا يتحرجون من مثل ذلك الحديث. فما كان لرجل الأعمال المرموق عبد السلام أبو العلا - مثلا - أن يتحدث باطمئنان فى المؤتمر الأول للميثاق كما تحدث أخوه سعد أبو العلا فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد الاشتراكى عن دور القطاع الخاص، ليس فقط لأن ذلك المؤتمر قد انعقد فى ظل التأميمات والمصادرات، وإنما أيضا لأن إطار الحوار نفسه فى المؤتمر كان برنامجًا سياسيًا يعلن بأن «الرأسمالية» تشارف الموت.

هكذا ولد التنظيم السياسى الذى أريد منه أن يكون وعاء يجمع شتات أمه مزقتها العرقية، والقبلية والطائفية، والحزبية حتى تتصرف إلى بناء نفسها دون تشويش، إلا أن ذلك التفرد الحزبى - على الرغم من كل ما وفره للنظام من استقرار مكنه من بعض الإنجاز - كان هو «كعب أخيل» الذى قاد فى النهاية إلى الطغيان فالسقوط - كما سنرى - فى مسيرة التنظيم خلال هذه الحقبة المايوية وما تلاها من حقبات.

اتفاق أديس أبابا والوحدة الوطنية

أكبر هموم النظام - منذ بدايته فى مايو ١٩٦٩ - كان هو مشكل الجنوب وضرورة حله حلا سلميًا. وفى الماضى كانت كل الأطروحات المتداولة لحل هذا المشكل، باستثناء الطرح الشيوعى، ترفض ابتداء الاعتراف بأية خصوصية ثقافية للجنوب ولهذا عجزت عن النفاذ إلى جوهر الأشكال؛ وكان ذلك كان موقف الحزب الشيوعى منذ مؤتمر المائدة المستديرة. لهذا لم يكن غريبًا أن يبادر الشيوعيون بإعداد بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ الذى جاء ليؤكد أمرين: الأول: هو أن تلك القضية تقع فى قمة الأولويات بالنسبة إلى القضايا التى يجب أن يتصدى لها النظام لأن بدون إيجاد حل مُرض لها لن يتحقق للبلاد استقرار أو تكتمل لها وحدة. أما الأمر الثانى: هو الاعتراف بالفوارق الثقافية بين أهل الجنوب وأهل الشمال، ويحق أهل الجنوب فى حكم ذاتى إقليمى يدبرون به أمرهم ويطورون ثقافاتهم فى إطار سودان موحد. إلا أن وقوع الحزب الشيوعى تحت وطأة التجربة السوفيتية

للانصهار القومى (إن كانت القومية تعنى شيئًا فى ظل نظام أممى) قد جعل الحزب، عند تطبيق البيان يغلب الاعتبارات الطبقية على اعتبارات أخرى هى أدنى للواقع؛ فالذى يريد حل مشكل الجنوب الراهن عليه التعامل مع حقائق الحياة فى الجنوب كما هى لا كما يريدها أن تكون.

وكما ذكرنا من قبل فإن أسلوب النظام فى معالجة القضايا فى هذه المرحلة المايوية كان يتسم بصفات ثلاث:

أولا: رفض الانغلاق فى أى قالب أيديولوجى بل التعامل مع كل الأيديولوجيات تعاملاً عقلانيًا انتقائيًا.

ثانيًا: تأسيسًا على المبدأ الأول، والاقتراب البراغماطى من كل القضايا عند التطبيق.

ثالثًا: الارتكاز فى أية مبادرة على التجارب السابقة واعتماد الناجح منها، أو تقصى أسباب فشل تلك التى منيت بالفشل على الرغم مما توفر لها من مقومات النجاح(*).

وحول «قضية الجنوب» كان أمامنا بيان ٩ يونيو كما كان وراءنا جهد فترة أكتوبر لمعالجة ذلك المعضل متمثلا فى مداولات مؤتمر المائدة المستديرة ومقررات لجنة الاثنى عشر فى عهد الديمقراطية الثانية. وقد رأينا كيف أجهضت تلك المقررات، إبان مناقشتها عند تقديم مشروع الدستور فى عام ١٩٦٨ مما لم يحملنا على أكثر من السعى للتطبيق العملى لمقررات لجنة الاثنى عشر، وهى اللجنة التى اختارتها كل الأحزاب لتقوم باستنباط برنامج عملى من مداولات مؤتمر المائدة المستديرة حول تلك القضية.

بدأ تطبيق تلك المقررات التى ظلت حبرًا على ورق رغم رضاء الجنوبيين عنها بتقديم وزير الحكومات المحلية الدكتور جعفر محمد على بخيت للمؤتمر التأسيسى للاتحاد

(*) كان هذا هو الطريق الذى استهجناه فى وضع الدستور، ولإعادة النظر فى القوانين، ولتصفية الإدارة الأهلية، ولإصلاح الخدمة العامة، ولمعالجة موضوع الدين السياسة، وللاقتراب من قضية تمثيل القوى الحديثة. وقبل كل هذا لحل «مشكلة الجنوب» وأغلب هذه القضايا كانت قد اثيرت فى أكتوبر ١٩٦٤ إلا انها لم تترجم إلى برامج عملية تطبيقية، بل إنه حتى الحالات التى سعى فيها نصراء أكتوبر إلى ترجمتها إلى برامج (مثل إعادة النظر فى القوانين وتمثيل القوى الحديثة) تنكب هؤلاء النصراء الطريق.

الاشتراكى لمسودة «قانون الحكم الذاتى الإقليمى» وقد أشار ذلك فى مادته الأولى إلى أن الغرض منه هو تحقيق ما وعدت به «الثورة» فى بيان ٩ يونيو، وتأكيدًا مبدأ اللامركزية فى الحكم الذى يدعو إليه النظام. ونعترف لجعفر بأنه لم يكن فقط الأب الروحى لذلك القانون ولكل القوانين التى أضفت على شعار «تصفية الإدارة الأهلية» لحمًا ودمًا، بل كان أيضا صاحب الإسهام الكبير فى ابتداع الصيغ الإدارية الموفقة فى تقسيم السلطة بين الإقليم الجنوبى والسلطة المركزية، واستيعاب قوات «الانانيا» فى الجيش والمرافق العامة المختلفة، والمبادرة باقتراح مؤسسات المتابعة المستقلة عن جهاز الدولة البيرقراطى حتى لا يجهض الانغلاق البيرقراطى هذا العمل الكبير(*). ولم يحزننى شىء قدر استهانة السيد أبل ألير فى كتابه الأخير بالدور المحورى لجعفر بخيت فى محادثات أديس ابابا أو بالجهد الدبلوماسى الذى مهد تلك المحادثات، وأكثر منه الجهد الإدارى والدبلوماسى الذى ما كان ليتم بدونه تنفيذ حرف واحد مما قادت إليه تلك المحادثات من اتفاق. وقد أخطأ السيد أبل فى الأولى، ولميحالفه التوفيق فى الثانية، أن معجزة الاتفاق لم تكن هى التفاوض بين طرف شمالى وطرف جنوبى بقدر ما كانت فى ثبات الأرضية التى مهدت لهذا التفاوض؛ هذا تم أولاً بتجييد القوى الخارجية التى كانت تعين الحركة الجنوبية بل كسب بعض هذه القوى وثانيا بالمبادرات الخلاقة لترجمة الاتفاق ترجمة عملية ما كانت لتتم دون توفير الأدوات والإمكانات التى جعلت التطبيق ممكنًا، وقبل كل هذا وذاك بقدرة بعض صناع القرار فى الشمال على الخروج على المفاهيم السائدة حول الجنوب والجنوبيين، وحمل صحابهم على ذلك حتى من كان يصرخ منهم ويفرفص كما يقول الفرنجة (Kicking and Screaming).

أصبح اتفاق أديس أبابا والذى أنهى لأول مرة حربًا هدت قوى السودان خلال سبعة عشر عامًا، محل لغط كثير، واتهام أكثر، كما أضحى مبعث غير عارمة ربما كانت هى مصدر اللغط والاتهام. وتراوحت الاتهامات حول الاتفاق ومحاولات الانتفاض منه بين

(*) ومن تلك المؤسسات الصندوق الخاص لتمويل تنفيذ الاتفاق من المصادر الخارجية والداخلية الرسمية والشعبية، وقد ولى السيد مأمون بحيرى إدارة الصندوق بعيدًا عن تسلط وزارة الخزانة.

القول، من جهة، بأن الاتفاق لم يأت بجديد لأنه بنى على مقررات تمت فى عهد الأحزاب والزعم. من جهة أخرى، بأن الاتفاق ما كان ليتم لولا مساندة أمريكا للنظام أو لولا «العهد السرى» الذى وقعه نميرى وهيلاسلاسى. جاءت هذه الادعاءات والاتهامات من معارضى النظام على اليمين واليسار. ومع وقوى أكثر من «بروسترويكا» على السودان منذ ذلك التاريخ لم يستطع أحد إماطة اللثام عن تلك الاتفاقات السرية «لمستالين» السودان، الذى وقع كان أكثر إحراجًا لأصحاب هذه الدعاوى عندما جعلوا جميعًا من اتفاق أديس أبابا النقطة المرجعية لحل «مشكلة الجنوب».

بعض هذا اللغط والاتهام لا معنى له، وبعضه الآخر يعكس جهلا مريعًا بالظروف التى أحاطت بالاتفاق. فالقول بأن الاتفاق قد انبنى على جهود سابقة نقد لا معنى له لأن نظام مايو لم يدع بأنه اخترع العجلة من جديد، بل قال بأنه حقق ما عجز الآخرون عن تحقيقه، والسوال الذى كان ينبغى أن يطرح هو ما الذى حال بين الأحزاب وتنفيذ مقررات لجنة الاثنى عشر التى صدرت فى عهدها على الرغم من مرور بضعة أعوام على صدورها وهى أعوام أريق فيها دم عزيز. مبلغ الظن هو أما أن الأحزاب لم تكن ترى فى تحقيق السلام موضوعًا يستأهل أن يوضع موضع الأولوية القصوى لقضايا الحكم أو أن ذلك الموضوع، رغم أهميته، كان ضحية للمزايدات المدمرة بين لاعبى السياسة. وثمة افتراض آخر هو أن خمود الإرادة السياسية بسبب الشتات الحزبى قد أعجز القائمين بالأمر عن الانصراف إلى كبريات الأمور. لهذا فإن القول بأن مشروع الاتفاق كان قد أعد - أصلا - فى عهد الديمقراطية الثانية قول يجدر بأهل تلك الأحزاب ألا يستذكرونه إذ لا ينبئ استذكاره إلا عن اللا مبالاة، أو العجز عن إدراك أولويات الحكم الحقيقية أو خمود الإرادة السياسية.

أما الحديث عن الدور الأمريكى فى تحقيق السلام فهو حديث مسىء لا يصدر إلا من لا يملكون الحد الأولى من الثقة بالنفس بخاصة عندما يجىء ممن يفترض فيهم العلم بجذور الاتفاق، إن الذين انكبوا فى مايو الثانية ينقبون عن تأريخ صراع الشمال والجنوب

بحثًا عن صيغ مرتضاة للوفاق لم يكونوا فى حاجة لأمريكا لتلفت انظارهم إلى مشروعات الحلول السابقة، أو تبصرهم بالجديد منها. فالبحاثة جعفر بخيت، أو الإدارى المتمرس عبد الرحمن عبد الله رئيس لجنة الاثنى عشر، أو غيرهم ممن كان له دور فى إعداد الاتفاق لم يكونوا فى حاجة إلى مصباح أمريكى يضيىء لهم الطريق، أودليل أجنبى يهديهم إلى ما مضى من تجارب فى السودان؛ لأن الالمام بتلك التجارب لم يكلف المرء اكثر من زيارة مكتبة البرلمان أو دار الوثائق المركزية. وهنا يجىء عنصر الغيرة، وكأنا بأولئك الذين أرمضتهم الغيرة يقولون للناس ويوهمون أنفسهم فى الوقت ذاته بأن نظام «مايو» لم يفلح فى تنفيذ ما نفذ إلا لأن أمريكا قد أعانته على ذلك أما هم فما أعجزهم عن ذلك الإنجاز إلا تأبيهم «الانغماس» فى «الرجس الإمبريالى» وحتى فى هذا نفترض أنه لو استيقن الحاكم السودانى بأن لأمريكا عونًا تقدمه لتحقيق وحدة السودان لتوجب على ذلك الحاكم أن يشد إليها الرحال ناشدًا هذا العون. ومن البديهى أن الحال الذى نتحدث عنه هوحال الأمس وليس اليوم حيث أصبحت أمريكا هى مالكة الحل لقضايا العباد بدءًا من قضيتى انقولا وموزمبيق وانتهاء «بأم القضايا» القضية الفلسطينية.

أكثر سخفًا من كل هذه الادعاءات القول بأن هناك اتفاقًا سريًا دفع بموجبه السودان لإثيوبيا ثمنًا لذلك الوفاق؛ والثمن الذى يمكن أن يدفعه السودان لدولة أخرى هو إما المال أو الأرض أو المواقف التى يتخذها إرضاء لتلك الدولة. وغريب الأمر أن بعض الذين كانوا يتولون بهذا من معارضى نظام مايو رجال لاذوا بحمى الإمبراطور هيلاسلاسى منذ بداية العهد المايوى، وظلوا تحت رعايته حتى نهاية عهده. وما كان أحرى هؤلاء، من الناحية المنطقية والأخلاقية بالإشادة لا العتب على أى حاكم سودانى يغدق على الإمبراطور المال أو يُقطعه الأرض ردًا على جمائله الكثر على أهل السودان، هى جمائل عدم فيضها النميرى وخصومه. ومثل هذا الاتهام - على كل - اتهام سخيف لأن «شراء» «الأباطرة» أمر لا يطيقه المدقعون ولهذا فلا قبلة للسودان به، أما اقتطاع الأرض فذلك ادعاء يشهد على تهافته اتفاق آخر وقعناه مع وزير الخارجية الإثيوبى الدكتور مناسى هايلى عقب اتفاق أديس أبابا، وأنهينا به إلى الأبد ما كان يعرف بقضية الحدود، بموجب

ذلك الاتفاق خسرت إثيوبيا الأرض (وليس السودان) إذ تنازلت عن أراضٍ سودانية كانت تحتلتها وتدعى لها حقًا فيها، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد أهل السودان يسمعون عن شيء اسمه «قضية الفشقة»(*).

دوافع اللغط والاتهام لم تكن فقط هى الجحود ورغبة معارضى النظام أن «يغمطوا الناس أشياءهم» وإنما أيضا اهتزاز الرؤية حول أولويات الحكم عند كثيرين. فهناك من كان يرى مثلا بأن التعاون مع إثيوبيا يومذاك بعلاقتها الوثيقة بإسرائيل أمر حَدَد حتى وإن كان ذلك التعاون هو السبيل الوحيد لإيقاف حرب تدمر السودان وكأنا بهؤلاء يقولون بأن أولوية الحكم فى السودان هى مقاطعة أصدقاء إسرائيل فى إفريقيا لا وقف النزيف الداخلى، أو كأنا بهم يظنون أن إنهاك السودان وإهلاكه يعين إخوتنا فى فلسطين. وهناك من كان يقول إن الاستنجاد بمجلس الكنائس العالمى للتفاوض بين الإخوة - الأعداء ، أو الاستعانة بأمريكا لتوفير الإمكانات المادية الضرورية لتنفيذ برامج توطين العائدين من أهل الجنوب، جناية لا تغتفر، وهؤلاء كأنا بهم يحتسبون أن رسالة حكام السودان فى الحياة الدنيا هى محاربة «الكنيسة» أو تج الأبواب على التعاون مع أمريكا حتى وإن كان بين أهل السودان مسيحيون كثر لهم بيع ورهبان، وكنائس وصلبان، ومجلس يسمى مجلس الكنائس السودانى، أو كان ثم الجفاء المفتعل مع «الشيطان الأمريكى» هو تفتيت وحدة السودان.

هذه الأطروحات تجافى تجارب الأمم، إذ لا أعرف دولة واحدة قبلت على نفسها أثخان الحروب وإيجاع الفتن إرضاء لغرور عقائدى عند حاكميها أوساستها. فالالتزام العقائدى لميحل دون تحالف ستالين مع هتلر الفاشى، ولم يحل من قبل دون انسحاب لينين من الحلف الغربى ضد ألمانيا وتوقيعه، فى فيلادوفستوك، اتفاقًا معها على عدم الاعتداء بين الطرفين، وأن تركنا ستالين ولينين جانبًا فأقرب إلى واقعنا، بل أقرب إلى موقف أكثر العناصر تشددًا فى قضية الجنوب فى السبعينيات، موقف العراق من مصر

(*) ظلت قضية الحدود السودانية - الإثيوبية تؤرق بال الحاكمين منذ الستينيات خاصة لانعكاساتها المتفجرة والتى تمثلت فى توغل الإثيوبيين داخل الأراضى السودانية تحت حماية جيشهم خاصة فى منطقة الفشقة بشرق السودان.

السادات. فحكومة بغداد التى دقت الدفوف منددة بموقف الرئيس السادات من زيارة إسرائيل، وحملت معها أغلب دول الجامعة العربية ـ بالإرهاب الفكرى حينا وبالابتزاز حينا آخر ـ على مقاطعة مصر، كانت هى أول دولة عربية تخرج على ذلك القرار عندما تهددتها جحافل إيران؛ حجة بغداد يومذاك كانت هى حماية «بوابة العرب الشرقية» وبمعنى آخر أباح «الاجتهاد الثورى» الصمت عن ما كان يحسب خيانة قبل بضعة أعوام فى سبيل حماية الوطن العراقى المهدد باعتباره «الباب الشرقى» للبيت العربى؛ وكأن هذا البيت ليس له «بوابة جنوبية» يحق لأهلها أن يحموها بالأسلوب الذى يرون، بخاصة إن كان ما يرون هو أدنى من التنازل عن «المواقف المبدئية»، وبالمقابل رأينا كيف أن «الإسلاميين» الذين أذاهم أيما أذى استنجادنا بمجلس الكنائس العالمى للتفاوض مع إخوة لنا فى بلد يضم بين أهله برنابا الكاثوليكى وحنا القبطى ووليام البروتستنتى، ولم تثر ثائرتهم يوم أن فضحت صحافة واشنطون ما يسمى بايران قيت، وإيران قيت ـ فى جوهرها ـ هى توسط أمريكا «الشيطان الإمبريالى» مع اليهود، «أشد الناس عداوة للمؤمنين» لبيع سلاح تنتجه هذه الدولة «شديدة العداء للمسلمين» للدولة الإسلامية النموذجية (إيران) وما ابتاعت إيران السلاح يومذاك «لترهب به عدو الله» وإنما لتحارب به دولة مسلمة أخرى.

كل هذه «فوازير» تستعصى على الفهم، كما يستعصى على الفهم موقف الذين عارضوا اتفاق أديس أبابا «مبدئى» أى رفض الاعتراف بالخصائص الثقافية لأقوام الجنوب تلك المواقف كانت تعبر ـ فى رأينا ـ عن فقدان كامل للأصالة فى السياسات، فالسياسة التى يراد السودان انتهاجها هى ـ دومًا ـ امتداد لسياسات الآخرين أكثر منها سياسة تنبعث من مركز انطلاق داخلى لخدمة مصلحة سودانية عليا يفترض أن تكون وحدها هى الضابط للسياسات الوطنية، توافقت مع سياسات الآخرين أو لم تتوافق.

بيد أن الوضوح النظرى وحده لايكفى إذ لا بد أيضا من إرادة سياسية قادرة على أن تسير بالأمر إلى نهاية أشواطه (ويصدق هذا على أى قرار سياسى مهم) كما لابد من برمجة للأهداف، وتوفير للإمكانات المادية والبشرية، وابتداع للآليات المناسبة لتنفيذ ما عزمنا عليه، وحول الإرادة السياسية فإن وجود القيادة المتحدة، بسبب من طبيعة النظام،

قد سهل من صنع القرار السياسى دون تهاوش أو مزايدة، ونعترف بأن ما ظنناه مصدر قوة كان أيضًا مصدر ضعف؛ لأن نفس القيادة القادرة على أن تبنى قصرًا دون رقيب قادرًا أيضًا على أن تخرب مصرًا دون حسيب، كان هذا ـ كما سنفصل عند الحديث عن مايو الثالثة ومايو الرابعة ـ هو الذى وقع بالفعل بالنسبة إلى اتفاق أديس أبابا. بيد أن هذا الحكم يجب الا يوحى لأحد بأن البديل لطغيان الحزب الواحد أو الحاكم الفرد القادر على الإنجاز هو الديمقراطية التعددية حتى وإن كانت عاجزة عن الأداء ناهيك عن الإنجاز، فثمة بديل ثالث هو الديمقراطية التعددية القادرة على العطاء والأداء.

وحول برمجة الأهداف واستنباط آليات الأداء المناسبة لتنفيذ اتفاق السلام فى جنوبى القطر كان جماع الرأى ما يلى.

• التمييز بين الثابت والمتغير، والثابت هو الظلامات التى عجز أهل السياسة فى الشمال عن استبصارها بل صحبها تجاهل غريب لعناصر التكوين القومى فى السودان والخصائص الثقافية لهذا التكوين. أما المتغير فهو التوازنات والتحالفات العارضة التى تستغلها أطراف الصراع فى الداخل والخارج، أو تستغل عبرها. فى هذا استقر بنا الرأى على أن تأخذ السلطة الحاكمة زمام المبادرة وأن ترتفع هذه السلطة بنفسها على فالمزايدات الدينية والثقافية. ومن جانب آخر كان لابد لنا من الوعى البصير بأن هناك أزمة ثقة بين الطرفين إن لم نكن نحن صناعها فنحن ورثتها ولا نملك اللواذ بالقرار منها بنسبتها لغيرنا. وفى مثل هذا الجو المشحون بعدم الثقة لا بد من مد الجسور والاستعانة بأية جهة قادرة على الإسهام فى تذويب الجليد؛ ومن هؤلاء من كانت تربطه بالقضية اعتبارات وظيفية مثل المفوض السامى للاجئين. أو تعاطف روحى مثل مجلس الكنائس العالمى والمؤسسات التابعة له، أو انحياز عرقى مثل بعض الدول الإفريقية، أو تعاطف إنسانى مثل المنظمات الطوعية الأوروبية.

• لكيما يصبح الحديث مع هذه الجهات حديثًا قائمًا على الحقائق لا الاستجداء الكاذب لابد من اتخاذ قرارات ثورية تتجاوز المفاهيم الإدارية والسياسية الموروثة، ولا بد من وضع تصور متكامل للتغيير الذى ننشده بما فى ذلك الضمانات التى تطمئن الوسطاء (قبل الطرف السودانى الآخر) على جديتنا فى تحقيق هذا التغيير).

إن عملية السلام لا تكتمل أن لم يصحبها عمل محسوس يشعر معه العائدون بثمرات السلام، ومثل هذا العمل يتطلب إمكانات لا يملك السودان لها حولا ولهذا لا بد من فتح قنوات الحوار مع كل القوى القادرة على إعانة السودان فى هذا الشأن على ضوء مشروعات عملية محددة.

• بحكم طبيعة كل هذه الواجبات لا بد أن يكون الذين يتوفرون على أدائها رجالا من أهل الدرية بعيدًا عن الوجاهات السياسية والبرقراطية؛ لأن المطلوب هو النجاح وليس إرضاء الطموح المعنى أو السياسى، فما أكثر الذين يأنسون فى أنفسهم كفاءة ليس لها ما يبررها على الصعيد العملى.

• إن السبيل لكل هذا هو «الدبلوماسية الهادئة» والدبلوماسية الهادئة تتطلب قدرًا من السرية لا ترضى بعض (أهل الحل والعقد) داخل النظام، بخاصة أولئك الذين لا يهدأ لهم بال حتى يلموا بالصغيرة والكبيرة علمًا بإن إفشاء المعلومات يخضع دومًا للقيود فى ظل أى نظام، وأهم هذه القيود هو ألا تتاح (المعلومة) إلا لمن يحق له الإلمام بها أن يتوجب عليه مثل ذلك الإلمام.

• تأكيد الدور الفاعل للدبلوماسية السودانية فى هذا العمل التى تقارب ظلاله وانعكاساته الخارجية البعد المحلى فى أهميتها، مع إدراكنا لأن التدخل الخارجى هو ظل للصراع وليس أصلا له «ولا يستقيم الظل والعود أعوج».

انطلاقًا من كل هذا اتجه النظام - على الصعيدين الخارجى والداخلى - إلى إصدار قرارات مهمة مثل تعيين ساسة جنوبيين، لأول مرة فى تاريخ السودان المستقل، لإدارة المديريات الجنوبية. ولم يكن ذلك القرار بالأمر السهل إذا ظلت الحكومات المتعاقبة حتى عقب أحداث الجنوب الدامية ترضخ لدعاوى الإدرايين القائلة بأن مثل هذه الوظائف يجب ألا يشغلها إلا المتمرسون من الإداريين (وكلهم من أبناء الشمال). وفى هذا الشأن ظل الإداريون الشماليون يستكرون تصعيد أى جنوبى فوق أقرانه من الشماليين إن لم يكن قد بلغ الدرجة من النضوح المهنى التى تؤهله لهذا، وكما أسلف القول، فقد كان على رأس المعترضين على الحكم الإقليمى لجنوب السودان، إبان اجتماع لجنة الاثنى عشر، اتحاد الإداريين. كما استقر رأى النميرى على تعيين قائد الأنانيا (الذى ترك الجيش

كملازم أول) كلواء فى الجيش على الرغم من أن زملاءه فى الخدمة لم يكونوا قد تجاوزوا رتبة العقيد آنذاك. وقائد الأنانيا الذى نتحدث عنه لم يتلق دراسته العسكرية العليا فى «أكاديمية ناصر» وإنما تلقاها فى إسرائيل، وهذا نموذج واحد لما أسميناه التعامل الواقعى مع حقائق الحياة فى السودان.

بيد أن ذلك القرار بالذات قد سبقته مناورات «نميرية» كادت أن تطيح بالاتفاق. ونذكر أن النميرى كان قد وجه دعوة للوفد الجنوبى المفاوض للقاء منفرد معه بمعزل عن «وفدنا» باستثناء السيد ابل الير والذى لا بد أنه كان جزءًا من تلك المؤامرة. فى ذلك اللقاء أبلغ النميرى السيد جوزيف لاقو بأنه قد قرر تعيين ابل الير رئيسًا للجنوب وطلب منه (أى من لاقو) تحديد الموقع الذى يريد لنفسه فى داخل النظام. كان ذلك القرار صاعقًا بالنسبة إلى الوفد الجنوبى ولهذا رد رئيسه على الرئيس السودانى: «إن كنت قد اتخذت القرار فما معنى السؤال؟ أما حول الموقع الذى أريد لنفسى فليس لى ما ابتغى غير استيعاب ضباطى فى الجيش السودانى حسب درجاتهم أما أنا فسأعود إلى الاستوائية لأفلح الأرض». وبالطبع لم يكن لاقو صادقًا فى قوله، ولعله لو سمح له أن يعود لموطنه، كما ارتأى، لعاود الحرب من جديد لأن الذى شهده من النميرى لم يكن إلا وجهًا آخر من وجوه الاستهانة التى ظل حكام الشمال يتعاملون بها مع الجنوبيين. وجاء وقتها من يبلغنى بالذى دار فى ذلك اللقاء فهرعت إلى اللواء محمد الباقر أحمد نبحث لنا عن مخرج من ذلك الموقف المتفجر، والباقر حكيم بطل وما أسمى الرجل بطلاً إلا لأنه يبطل الأشداد. وكان أن جاء اللواء الباقر باقتراح تعيين لاقو لواء فى الجيش بصرف النظر عن موقع رصفائه فى القوات المسلحة.

لم يقف بنا الحال عند تلك القرارات الإدارية، بل صحبها أعداد برنامج متكامل لإعادة التوطين سعينا، فى تنفيذه، إلى عون المفوض السامى للاجئين الأمير صدر الدين خان، وإلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذى اختار للإشراف على برامجه واحدًا من خيرة رجال الأمم المتحدة (السفير الفرنسى بول مارك هنرى). كما سعينا أيضًا إلى استنفار دول غربية أربع هى الولايات المتحدة عبر سفيرها فى الأمم المتحدة (جورج بوش) الذى زار السودان بعد عام من الاتفاق، وبريطانيا، وإيطاليا، والدنمارك. هذا

الجهد الكبير الذى سبق الاتفاق توج بمؤتمر لإعادة التوطين شارك فيه ممثلون لهذه الدول، وكان ضيفا الشرف فيه هما: الأمير صدر الدين خان، والأمير هنرى زوج ملكة الدنمارك.

كل هذا الجهد التعبوى سبق المفاوضات المباشرة بين الطرفين والتى كانت تتويجًا لاتصالات نشطة لعب الدور الأساسى فيها ابل الير، وبونا مالوال، وفرانسيس دينق، ومحمد عمر بشير بجانب أصدقاء للسودان فى بريطانيا مثل باربرا هاك وكولن ليجم والمحامى دينقل فوت شقيق الزعيم العمالى مايكل فوت وقد كان مستشارًا للوفد الجنوبى أثناء المفاوضات. وجاء دور المفاوضات المباشرة فى مطلع عام ١٩٧٢ فى أديس أبابا تحت رعاية الإمبراطور هيلاسلاسى الذى قبل أن يكون مرتجعًا لطرفين فى حالة الخلاف وهو أمر لم نضطر إليه إلا مرة واحدة إذ استمر الحوار كله بين وفدين سودانيين ارتضيا أن يتولى إدارة الاجتماع القس الليبرى بيرجس كار السكرتير العام لاتحاد الكنائس الإفريقية(*). لم تكن هناك ثمة مشاركة إثيوبية فى المداولات إلا فى الاجتماعيين الافتتاحى والختامى؛ حيث شارك وزير الخارجية مناسى هايلى، بخطاب ترحيبى وخطاب وداعى؛ وإن كانت هناك مشاركة من طرف ثالث من وراء الستار فهى تلك التى قام بها الأخ السفير الجزائرى محمد سحنون، وكان يومها مساعدًا للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. وقد أفادت تلك المشاركة فى إعانة الطرفين على وضع تصور سليم لقضايا وقف إطلاق النار، وعودة اللاجئين، وتنظيم الفترة الانتقالية استرشادًا بالتجربة الجزائرية فى اتفاقية ايفيان.

هذا ما كان من أمر الاتفاق الذى لا نغالى أن قلنا بأنه الإنجاز الوحيد الذى ضمن لنظام مايو البقاء يومذاك، بل مكنه من اكتساب تأييد داخلى وسند خارجى ما كان ليطالهما بدونه. وقد برز النميرى أمام أهل إفريقيا، بعد الاتفاق، فى صورة صانع معجزتى تحقيق السلام وتوحيد الأمة، هذان أمران يعرف جيرة السودان الأقربين،

(*) ضم وفد الحكومة ابل الير، منصور خالد، محمد الباقر أحمد (وزير الداخلية) جعفر بخيت، عبد الرحمن عبد الله (رئيس لجنة الاثنى عشر) بجانب مستشارين دبلوماسيين هما السفير الأمين محمد الأمين والسفير أحمد صالح بخارى ومستشارين عسكريين من القوات المسلحة هما ميرغنى سليمان وكمال أبشر.

بخاصة أولئك الذين تأثروا مباشرة بالحرب، كيف عجز حكام الشمال الذين سبقوا النميرى عجزًا كاملاً عن تحقيقهما. لهذا فلا بدع أن جاء أول تأييد علنى لاتفاق أديس أبابا من الدول الإفريقية على المستويين الثنائى والقارى؛ كان التأييد القارى فى قرار مؤتمر القمة الإفريقية فى الرباط الذى لم يكتف فقط بالإشادة بالاتفاق وإنما ذهب أيضًا إلى حث المنظمة والدول الأعضاء على المساهمة المادية والسياسية فى دعمه وتنفيذه ولم تشذ عن ذلك إلا دولة إفريقية واحدة(*)، ثم جاء من بعد دعم الدول الغربية والمنظمات التى تدور فى فلكها مثل البنك الدولى، ليس فقط لإعادة تعمير الجنوب بل ولمشروعات التنمية لكل القطر، كما جاء دعم الدول العربية الخليجية، وكانت أبرزها - فى عون الجنوب - دولة الكويت التى أقامت لها مكتبًا خاصًا فى الإقليم أولت أمره للسيد عبد الله السريع، وقد أصبح سفيرًا لدولة الكويت فيما بعد وظل يلقب باسم عبد الله جوبا. ما أبلغ فى الدلالة عن الإسهام المادى من جانب إفريقيا خطاب المناضل اميلكار كابرال الذى أعلن فيه باسم حركات التحرير الإفريقية تنازلها عن إسهام السودان لصندوق التحرير الإفريقى «لأن أكبر دعم يقدمه السودان لحركة التحرير الإفريقية هو تحقيق وحدته» حسب قول كابرال.

الإدارة الأهلية واستراتيجية التحديث

شهدنا فى الفصول الماضية كيف انتهى موضوع تصفية الإدارة الأهلية الذى رفعت رايته ثورة أكتوبر إلى مزايدات فى البداية ثم نكوص عنه فى آخر المطاف، لهذا كان من الطبعى أن تحتل تلك القضية موقعًا متقدمًا فى مشروعات مايو لتثوير الحياة. كانت أولى الخطوات لتنفيذ أجندة أكتوبر حول الإدارة الأهلية قرار تصفية الإدارة الأهلية فى المديريات الشمالية الذى صدر من مجلس الوزراء فى عام ١٩٧٠ دون أن يتبعه تصور متكامل لوضع الإدارة المحلية الجديدة حتى شهر إبريل ١٩٧١. خلال تلك الفترة قام عدد

(*) أول المبادرات بالدعم جاءت من الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى والرئيس النيجيرى قاوون والملك الحسن ملك المغرب والإمبراطور هيلاسلاسى. وقد شذ عن هذا الموقف الوفد الليبى الذى أعلن على لسان رئيسه ابو زيد درده فى الاجتماع التالى للقمة بأديس أبابا إدانته لما اسماه تدخل «مجلس الكنائس الإفريقية» فى شئون الدول.

من اللجان الإدارية بإعداد دراسات متعددة عن البدائل المختلفة للحكم المحلى، كما اسهمت بالرأى والدراسات مجموعة من الإداريين المتمرسين نذكر منهم كرار أحمد كرار وكرم الله العوض، وعثمان النو وجعفر بخيت وغيرهم ممن استعان بهم وزير الحكم المحلى يومذاك الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم.

وما أن خلف الدكتور جعفر الرائد أبا القاسم كوزير للحكم المحلى حتى أخذ فى ترجمة الدراسات التى توفرت للوزارة لتصور متكامل لتثوير الحكم المحلى على أسس شعبية ووظيفية. وفى الحادى عشر من إبريل ١٩٧١ تقدم بتصوره ذلك إلى مؤتمر قومى جامع للحكم الشعبى المحلى تولى رئاسته السيد كرار أحمد كرار، واستمرت اجتماعاته على مدى أسبوع كامل؛ وما كنا لنذهب للتفصيل حول المشاركين فى ذلك المؤتمر لولا الإيحاءات الظالمة أو التعميمات الجارفة (مثل حديث الوزير مرتضى أحمد إبراهيم) عن جناية مايو على الحكم المحلى دون إيضاح لما هو المعنى بمايو، ومَنْ الجناة، إن كانت هناك جناية؟ كما نأمل أن نوضح بهذا التفصيل أن قرارات تثوير الإدارة الأهلية، وإن نسبنا أبوتها الروحية لرجل واحد، كانت محل نقاش مستفيض من قطاع شعبى واسع، ومساهمة فاعلة من كل مؤسسات الدولة الوظيفية بما فى ذلك مجلس الوزراء واتحاد الإداريين(*). بيد أن ذلك المؤتمر ما كان ليكتمل عقده لولا مشاركة اتحاد الإداريين، والذى مثله فى ذلك الندى الإدارى محجوب عبد الله الزمزمى، وكان خطاب الاتحاد هو

(*) شارك فى ذلك المؤتمر الذى عقد بقاعة المجلس التنفيذى لمحافظة الخرطوم ممثلون للعمال والمزارعين نذكر منهم (سر الختم غرباوى عن المجلس العام للنقابات، والأمين محمد الأمين عن مزارعى الجزيرة، وأبو عاقلة الريح عن مزارعى الجنيد) كما شارك نيابة عن الجامعة الأساتذة فاروق محمد إبراهيم، يوسف فضل، على أحمد سليمان، سعيد المهدى، معتصم البشير، ناتالى الواك، أروب يور، وعن المصالح الحكومية الأساتذة محمد على المحسى محافظ بنك السودان، خلف الله الرشيد المحامى العمومى، كرم الله العوض وكيل الحكم المحلى، كامل منصور وزارة الزراعة، عبد الرحمن الشيخ وزارة التربية، سابانا جامبو وزارة التخطيط، عبد المجيد السراج وزارة الخزانة، كليتو حسن معهد الإدارة العامة، أحمد عبد الحليم وزارة الشباب، عبد الله محمد إبراهيم وزارة الرى. وبجانب هؤلاء شاركت فى المؤتمر بعض الشخصيات الوطنية من ذوى الخبرة والدراية مثل الفاتح النور، التجانى عامر، صاموئيل لوباى، عثمان مناع، عبد القادر حاج الصافى. ولم تغب محافظات السودان القائمة يومذاك عن المشاركة إذ مثلت جميع المجالس التنفيذية للمحافظات فى ذلك المؤتمر وممن نذكر هاشم خليل وسيد نايلاى عن كسلا، على الريح الشيخ ومحمد أحمد جحا عن كردفان، عمر الحاج محمد عن دارفور، عثمان أحمد يس عن الخرطوم.

اول خطاب يبارك مذكرة الدكتور جعفر. وقد حددت مذكرة الإداريين أهدافًا بعينها للحكم المحلى هى:

● خلق الظروف الملائمة لإحداث تغيير جذرى فى مواقع السلطة بخلق قيادات حديثة بعيدة عن التقليدية.

● خلق مناخ صحى لانصهار النعرات العنصرية والقبلية وإبراز القومية السودانية.

● اتساع دور الحكم المحلى بحيث لا يقتصر على الخدمات وبحيث يصبح المصدر الأول لإحداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى.

هذا ما كان من أمر المشاركة فى صنع القرار أما فلسفة الحكم المحلى الجديد الذى اشترك فى نقاشها كل هؤلاء، على مدى أسبوع كامل، فقد قامت على عمد ثلاث: أولها هو تقليص الظل الإدارى للسلطة المركزية. وثانيها: هو تكامل الجهدين الوظيفى والشعبى فى أجهزة الحكم المحلى. وثالثها: هو إعطاء وزن حقيقى للمشاركة الشعبية فى صنع القرار فى كل القضايا التى تهم الناس وعلى كل مستويات الحكم المحلى. ومثل هذا التصور للحكم المحلى يتطلب - بطبعه - نقلة نوعية لذلك الحكم من إدارة خدمية إلى مولد ومُغَذٍّ للتنمية الاجتماعية أو ما أسماه الأستاذ الزمزمى جعله المصدر الأول لأحداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى. وعادت بى الذاكرة وأنا أعد هذا الفصل إلى كراسة بعث بها إلى الدكتور جعفر فى باريس حيث كنت أعمل فى منظمة اليونسكو عنوانها «الحكم المحلى واستراتيجية التحديث»، وكان جعفر يومها عميدًا لكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم. جاء فى تلك الكراسة قوله «ما فتئ الحكم المحلى رغم الإمكانات النظرية المتاحة له هزيلاً ضعيفًا معزولاً عن الاهتمام الجماهيرى يؤدى مهامه على استحياء، متقوقعًا حول نشاطات مرتبطة بجمع القمامة ورصف الطرق وجمع العوائد فى المدن. وفى الأرياف فشل الحكم المحلى فى أن يكون غير صورة باهتة للإدارة الأهلية وقد بلغ الفشل ذروته فى عجزه عن تقديم الخدمات المهنية على مستوى مقبول مما أثار ثائرة المهنيين فى التعليم والصحة والهندسة وحدا بوزارات مختلفة لخلق أجهزة لنفسها كان بمقدور الحكم المحلى احتواءها لو كان فعالاً».

وعلى لسان جعفر فإن الحكم المحلى لكى يعيش «مطالب بأن يكون له دور فى قضيتى الجيل: التنمية والتحديث، والقضيتان لن تكتمل فاعليتهما ما لم تتصل أجهزتهما بالواقع الجماهيرى عن طريق مراكز ميدانية ذات نفوذ. وإذا كان التخطيط المركزى هو المعلم البارز للتنمية ذات المنحى الاشتراكى فإن التخطيط ـ بصورة عامة ـ يحتاج إلى دورة دموية متجددة تبعث الحياة، وهذه، بدورها تحتاج إلى انسجة وخلايا. مجالس الحكم المحلى هى أنسب الأجهزة لتكون خلايا للتخطيط المركزى كما يمكن للمجالس تبنى كل نواحى التنمية القائمة على العون الذاتى والتمويل الإقليمى والإشراف أو المشاركة فى تنفيذ الخطط المؤثرة على مناطقها. فلا يستقيم ـ مثلا ـ أن تفتح أراضى جديدة للزراعة الآلية لا يكون للمجلس المحلى صلة بها... أو ينشأ خزان ليس للمواطنين مجال للإسهام فى تخطيطه. إن شراك المجالس المحلية فى التخطيط يجعل من خطط التنمية الاقتصادية مشاريع شعبية وليست تجسيدًا لمذكرات مكتبية يتداولها البرقراطيون ووزراؤهم... كما أن التخطيط الاجتماعى لا يمكن فصله عن الدراسة الاجتماعية للبيئة، ولهذا فإن المجالس المحلية ستكون أجهزة للبحث والدراسة فى الشئون الاجتماعية لمناطقها تدرس عاداتها وأنماط سلوكها ومذاهب حياتها».

أقرت خطة تثوير الحكم الشعبى المحلى ـ إذن ـ فى عهد مايو الأول فى ذلك المؤتمر الذى جمع خلاصة أهل الخبرة بشئون الحكم المحلى كما توفرت له عديد الدراسات النوعية التى استهدى بها صانع القرار إلا أن تطبيقه الفعلى لم يكتمل إلا عهد مايو الثانية. فى هذه المرحلة بدأ النظام الجديد بتخويل أغلب السلطات المركزية الإدارية للحكومات الإقليمية فى المديريات التسع من بعد أن أصبحت تدار على نظام هرمى تبدأ قاعدته فى مجالس دنيا هى مجالس القرى (فى الأرياف) أو مجالس الأحياء ومواقع العمل (فى المدن) ويتصاعد ممثلوها إلى المجلس الأعلى فالأعلى حتى المجلس الشعبى التنفيذى للمحافظة. وقد أعيد تخطيط هذه المجالس على أساس التكامل الاقتصادى بين الوحدات الإقليمية بدلاً من التقسيم القديم الذى كانت تراعى فيه الوحدة القبلية، وهو تقسيم يتفق مع منطق الحكم السائد يومذاك (الحكم الأهلى العشائرى). إلا أن أهم

القرارات التى أصدرها الوزير قراره بإلزام كل مجلس بأن يفرد ٢٥٪ من المقاعد للنساء مما يعنى انحيازًا قصديًا لتلك المجموعة المهمشة من السكان، وهذا فى حد ذاته ثورة اجتماعية كبرى لم يسبق إليها نظام.

إن أكثر ما نعاه الناقدون على نظام الحكم المحلى الذى كان سائدًا هو السيطرة التقليدية الأسرية، وتكريس الفوارق القبلية ثم العجز عن التحديث، فما الذى قام به النظام الجديد لكيما يعالج كل هذه الأدواء؟ اقول هذا وانا واحد من الذين يؤمنون بأن نظام الحكم المحلى الذى أرسى قواعده المستر مارشال فى الخمسينيات كان نظامًا سليمًا فى الإطار الذى وضع فيه ومتوافقًا مع منطق الوضع السياسى السائد إلا أن التطور الاجتماعى الذى طرأ على السودان يقضى - بالضرورة - بإعادة النظر فيه. على أن ارتكاز ذلك النظام على قواعد اجتماعية طائفية وقبلية يسند بعضها بعضًا لم يكن يُغرى أصحاب المصلحة فى النظام بإزالته، ولم يفعلون؟. لهذا ندرك تراجع الذين جاهروا من رجال الأحزاب التقليدية غداة أكتوبر بإدانة الإدارة الأهلية عن تلك الإدانة، فما ذهبوا إليها فى البداية إلا من باب التزيد السياسى على دعاة التجديد. مع ذلك ما هو الذى أنجزه نظام الحكم الشعبى المحلى الجديد، والذى كنت بالأمس ومازلت أرى حتى اليوم أنه، من ناحية صوغه النظرى، هو أمتن تصور للحكم المحلى فى جانبيه الشعبى والوظيفى؟ وأن كان قد اعتور ذلك المنظور السليم فشل، فهل مصدر ذلك الفشل هو التطبيق؟ وإن كان الحال كذلك، ما عناصر الضعف الكامنة فى آليات التطبيق أو فى البشر التى قادت إلى ذلك الفشل؟ وأخيرًا إن لم يكن هناك ثمة خطأ فى التصور النظرى أو قصور فى آليات التطبيق أو فى البشر، فلماذا فشل نظام الحكم الشعبى المحلى فى تحقيق أهدافه؟

إن دعوانا بأن صيغة التكامل الوظيفى الشعبى هى أمتن الصيغ لقيام حكم محلى فاعل لا تنطلق من مفهوماتنا النظرية فى السبعينيات أو رؤانا الحالمة فى الستينيات، وإنما أيضًا من واقع ما تعلمناه فى الثمانينيات والتسعينيات. وقد أتيح لى منذ نوفمبر ١٩٧٨ المشاركة فى أكثر من فريق عمل إقليمى ودولى للتداول حول أزمة التنمية فى

إفريقيا بصفة خاصة، وفى دول العالم الثالث بصورة عامة بدءًا بندوة مونروفيا التى أرست قواعد خطة لاغوس للتكامل الاقتصادى الإفريقى، وعبورًا باللجنة الدولية للبيئة والتمية، وانتهاء بلجنة تسيير المؤتمر الإفريقى للسلام والتعاون والتنمية فى كل واحدة من هذه المنتديات أفضى بنا الحوار إلى أن العجز الكامن فى كل مشروعات التنمية الإفريقية هو وقوعها بمعزل عن الناس؛ ولا علاج لهذا النقص إلا بالمشاركة الشعبية الفاعلة فى صنع القرار المتعلق بالتخطيط والتصميم لمشروعات التنمية بدءًا بأدنى المستويات. مثل هذه المشاركة لا تتحقق عبر الصيغ الدستورية الفضفاضة حول التعددية الحزبية وحرية إصدار الصحف وتكوين النقابات، أو بالخطب المنبرية والمقالات النارية حول انحياز السلطة إلى جانب الجماهير عقب كل هبة شعبية، وإنما عبر المدى العملى الذى تتاح فيه للمواطنين - فى أدنى المستويات - المشاركة فى استغلال وإدارة مواردهم الطبعية. إن انهيار البيئة الطبعية فى كل العالم، بخاصة فى الدول النامية، هو انعكاس للفقر ولسوء استغلال وإدارة تلك الموارد من جانب المنتفعين بها والذين كثيرًا ما يدفعهم التهميش الاقتصادى والسياسى للمزيد من الاعتداء على الموارد الطبعية العامة لتحقيق أدنى ضروريات الحياة لأنفسهم. وإن كانت قضية الفقر لا تعالج إلا بسياسات تعيد هيكلة الاقتصاد كله، فإن الإدارة الحسنة للموارد لطبعية لن تتم إلا بإعادة هيكلة المؤسسات الإدارية بصورة تتيح لكل الناس المشاركة فى اتخاذ القرار؛ وأفضل إدارة دومًا هى تلك التى تتخذ فيها القرارات فى أدنى المستويات.

نخبة فاعلة، وشعب مفعول به، ودولة «انبغائية»

بيد إن اللامركزية فى الحكم هى وجه من وجوه الممارسة الديمقراطية للمشاركة فى صنع القرار على أدنى المستويات، لهذا فإن الظن بإمكانية قيام حكم ديمقراطى لا مركزى فى إطار نظام يقضى منطقه الداخلى بتكريس الهيمنة المركزية على السلطة ظن باطل حتى وإن أسمينا هذه «المركزية» مركزية ديمقراطية؛ فما هذا إلا عبث بالألفاظ. فالهيمنة المركزية، بخاصة فى ظل نظام حزب واحد، لا تتيح للأطراف النائية عن المركز إلا القدر من الحرية الذى لا تهدد ممارستها بالانتقاص من، ناهيك عن زوال، السلطات الحقيقية

او المزعومة للمركز. على أن روح السيطرة المركزية هذا سرعان ما يتجاوز مراكز القوى الحزبية إلى كل الأجهزة الإدارية والمنظمات الاجتماعية التى تدور فى فلكها؛ وتلك تسعى، هى الأخرى، للإبقاء على كل سلطانها الإدارى ومكاسب أفرادها المادية مستعينة فى سبيل تحقيق هذا - إن دعى الحال - بالسلطة المركزية المهيمنة.

لننظر - مثلا - إلى كيف ظل قرار نقل السلطة المالية والإدارية من المركز إلى المحافظات قرارًا مستعصيًا على التنفيذ بخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية. لقد بدأ الحكم الشعبى وانتهى والصراع قائم بين الوزارات والمحافظات من جهة، وبين المحافظات والنقابات التى ظلت تناصر أعضاءها من الجهة الأخرى، حول نقل العاملين للأقاليم. فالوزارات المركزية كانت تدرك بأن التطبيق العملى للقانون يعنى تقليصها تقليصًا جذريًا، ولهذا اهتبلت كل فرصة مواتية للحيلولة دون تنفيذ القرار؛ ولعل النميرى لم يخطئ كثيرًا عندما ذهب بقرار واحد إلى خفض الوزارات المركزية فى مطلع عام ١٩٨٠ إلى خمس وزارات، وإن كان هناك ثمة خطأ فى قراره ذلك فقد كان فى الأسلوب الاعتباطى الذى انتهجه لتنفيذ القرار. استمر ذلك الصراع - بصورته الخفية والمعلنة - على مدى عشر سنوات بين الحكم الشعبى المحلى، من جهة، وبين ما أسماها الأخ محافظ الخرطوم مختار الطيب بابكر «بالترسانات البرقراطية القابعة فى شارع النيل» من الجهة الأخرى. أما المعنيون بالأمر من العاملين فما كانت أكثر أحابيلهم فى رفض قرارات النقل إما بدعوى ضرورة توفير الإمكانات نفسها التى توفرها الوظيفة النظيرة فى الخرطوم فى كل أقاليم السودان النائية التى سينتهى إليها هؤلاء العاملون، أو بدعوى فقدان أدوات العمل المادية والفنية التى لا غنى عنها لأداء الوظيفة فى هذه الأقاليم. ولا شك فى أن جانبًا من هذه المطالب مشروع ومنطقى إن كانت العلاقة بين الدولة والموظف هى علاقة مخدم ومستخدم عادى، الا أن هناك بُعدًا آخر لتلك العلاقة، بصرف النظر عن طبيعة الحكم؛ ذلك البعد هو المسئولية الاجتماعية والتى تعكسها دعوانا جميعًا - نحن النخبة القائدة - لتوسيع رقعة المشاركة السياسية مما يعنى تقليص سيطرة الخرطوم على الأقاليم؛ وتكثيف اهتمام الدولة بشئون عامة الناس الذين يسميهم بعضنا «بالمسحوقين» ويسميهم البعض الآخر «بأهلنا الطيبين» كما يسميهم - فى أخريات أيامنا - بعض ثالث

«بالشماسة». فى الوقت ذاته لا نكف، نحن ـ الدعاة ـ عن القول بأنه «ينبغى» على هذه الدولة أن توفر «بمعرفتها» المال الذى ترسى به قواعد الحكم فى الأقاليم النائية، «وينبغى» عليها توفير المكتب والسكن للعاملين الذين سيتجهون إلى الدمازين ونيالا ودنقلا وكادقلى لتشييد هذا الحكم، «وينبغى» عليها أن تضمن أن وسائل الأداء فى المدارس والمكاتب والمستشفيات فى تلك المناطق هى أقرب ما تكون إلى الوسائل التى تتوفر فى العاصمة على الرغم من أن أدوات العمل العاصمية هذه هى أدوات نظرية فى أغلب الأحوال، إلا أننا ننتفض جميعًا من الغضب أن أقدمت هذه الدولة «الانبغائية» على زيادة سعر السكر أو سعر البترول لمقابلة أى التزام مستجد.

هذا المعضل حار معه الحاكمون فى السبعينيات، وما زال يؤرق بال أهل الحكم حتى اليوم، ودوننا الحاف السيد الصادق المهدى فى الدعوة إلى الوفاق على عقد اجتماعى يضع حدًا لهذا التشغيب. ومع يقيننا بأن مثل هذا العقد الاجتماعى يتطلب ـ بالضرورة ـ مراجعة جوهرية للسياسات الاقتصادية المبددة أو السياسات المدمرة التى تنهك الاقتصاد مثل الحروب إلا أنه يقتضى أيضًا مراجعة كاملة للأعباء المترتبة على الإنفاق الإدارى ولمناهج حياة المدينة لما لها من صلة بانهيار الاقتصاد الريفى. ولا سبيل لإيقاف هذا الإنهيار إلا بإقبال عملى على إنقاذ الريف بما فى ذلك الارتفاع بقدرته على حكم نفسه وإدارة موارده. إن الدعوة المثالية التى كان يبشر بها الدكتور جعفر عندما افترض بأن العاملين من أبناء الأقاليم سيكونون أول من يبادر بالتطوع للعمل فى أقاليمهم رغم كل المصاعب التى قد تعتور العمل كانت أبعد ما تكون عن الواقع الذى نعيش.. كما أن الصور النظرية الزاهية التى كان يرسمها للضباط «السيارة» أى الضباط الذين لا يستنكفون السير على أقدامهم إلى مواقع أعمالهم كانت أقرب إلى عوالم «لين بياو» فى الصين لا سودان السبعينيات أو الثمانينيات وأخشى أن أقول التسعينيات.

كان من الطبعى أن يشوب الفساد الجوهرى الكامن فى قيام نظام ديمقراطى داخل إطار غير ديمقراطى بعض آليات التنفيذ مثل ممارسة السلطة المالية وسلطات المحافظين بخاصة فى ظل نظام حزب واحد يهيمن على كل شىء. فمن بين قرارات تخويل السلطة التى اتخذت يومذاك ـ مثلاً ـ قرار يقضى بأن تصبح المحافظة وحدة مالية متكاملة،

وذلك قرار سليم لأنه ينهى الفوضى الإدارية التى كانت تصحب الصراع البرقراطى الناتج من تعدد الميزانيات للوحدات الوظيفية المختلفة. افترض ذلك القرار تحويل ٥٠٪ من الميزانيات للمجالس كما افترض على المجالس تغذية ميزانياتها لمقابلة احتياجات برامجها الإضافية عبر الموارد التى تعبئها ضرائبًا كانت أم إسهامًا شعبيًا. بيد أن الواقع كان غير هذا إذ على الرغم من انتقال الإدارة المالية لتلك الموارد من الخرطوم لرئاسات المحافظات فى الأقاليم إلا أن تلك الرئاسات أخذت تدير هذه الموارد بنفس أسلوب الهيمنة المركزية فى العاصمة الوطنية، مما حال بين الكثير من المجالس الشعبية والمبادرة، بخاصة وما نسميها محافظات فى السودان هى أقاليم تبلغ مساحة بعضها مساحة دول كإنجلترا، وفى مثل تلك الحالات لن يجدى كثيرًا أن انتقلت الهيمنة المركزية على أهل المجلد من الخرطوم إلى الأبيض.

ومن جانب آخر كانت سلطة المحافظين سلطة هجينة، فالمحافظ هو ممثل لرأس الدولة التى يعينه مما يجعل منه شيئا أشبه بنائب الملك (Vice Roy) والمحافظ - بحكم منصبه - هو الأمين العام للتنظيم السياسى مما يفترض معه أنه هو أيضًا «كبير الشعبيين» دون أن يكون للشعب رأى فى اختياره؛ والمحافظ - بجانب هذا وذاك - هو رئيس للمجلس الشعبى التنفيذى المنتخب دون أن يكون هو منتخبًا. لكل هذا كان الولاء الأول والأخير لهؤلاء المحافظين للرئيس الذى يعطى ويمنع أو حسبما يسميه الأمريكان «Hires and Fires» . ومنح القانون أيضًا للمحافظين الحق فى استخدام حق النقض ضد أى قرار يصدره المجلس الشعبى المنتخب شريطة أن يرفع قرار النقض ذلك إلى مجلس الوزراء فإن أقره صار نافذًا وإن رفضه نُفِذ قرار المجلس الشعبى. ومن الناحية الإدارية يدرك المرء الحكمة وراء ذلك النص إذ أريد منه ضمان تطابق قرارات المجالس الشعبية مع السياسة العامة للحكومة المركزية مادام ظلت تلك الحكومة هى التى تغذى الحكومة المحلية بالموارد المالية.

إلا أن السبب الأهم لإنهيار الحكم الشعبى المحلى سبب سياسى مستمد من طبيعة النظام؛ نظام الحزب الواحد. فقد أدى التمركز المتزايد للسلطات فى يد رجل واحد

(المحافظ) إلى أن يصبح المحافظون نوابًا حقيقيين للملك، أكثر منهم قيادات طبيعية شعبية. ولا شك فى أن هذا هو الذى جعل «قيادات العمل الوطنى» على المستويين المحلى والمركزى، تتبارى لإرضاء الرجل الأول، الملك ونائب الملك. فى مثل هذه البيئة لا يفلح إلا المداهنون وهم - دومًا - أقل الناس قدرة على العطاء، وأكثرهم تأهيلاً للفساد. وقد انصرف هؤلاء إلى ما هم أكثر قدرة عليه: المضاربة فى الأراضى، والمتاجرة فى أقوات الناس، والوساطات مدفوعة الثمن، فلا غرو أن عجزت تلك الشاكلة من البشر عن الارتقاء إلى مستوى القيادات التقليدية الطبيعية (زعماء العشائر) فى الأداء. ولعل أكبر حرج وقع فيه النظام، نتيجة لذلك، هو اضطراره للتعايش مع تلك القيادات العشائرية «المدانة» بالطغيان والفساد عندما جاء بها أهلوها طواعية إلى مجالس الحكم فى ظل النظام المايوى. ويجدر الذكر بأن أكثر هذه القيادات - أن لم يكن كلها - قد عزلت عزلاً كاملاً عن المشاركة فى مجالس الحكم الشعبى المحلى بموجب قوانين العزل السياسى إلى حين إقرار الدستور الدائم وإلغاء أكثر القوانين التى كانت تتعارض مع نصوص ذلك الدستور حول الحقوق الأساسية. بموجب ذلك الإلغاء خاض معركة انتخابات مجلس الشعب أغلب زعماء العشائر وانتهى الأمر بهم بالفوز المؤزر إما بلا منافسة كحال الشيخ محمد منصور العجب والشيخ إبراهيم على التوم، أو بالأغلبية الساحقة كحال الشيخ على الغالى، والشيخ محمد الصديق طلحة، والشيخ بابو نمر.

إعادة النظر فى القوانين

.. هذا أيضًا شعار آخر من الشعارات التى ظل يلهج به الأكتوبريون زمانًا طويلاً، ثم استحقبوه معهم إلى عهد مايو وهم يدعون السلطة الجديدة إلى تطبيقه فكانت بداية ما أسمى «ثورة التشريع» التى فجرها السيد بابكر عوض الله فى الحادى والثلاثين من شهر أغسطس ١٩٧٠ فى بيان أعلن فيه تكوين لجنة لإعادة النظر فى القوانين «التزامًا بميثاق أكتوبر»(*). ضمت اللجنة عددًا من العاملين بوزارة العدل (التى كان يتولاها عوض الله)

(*) كان لعوض الله دور فاعل فى ثورة أكتوبر كما كان من وراء الدعوة إبانها لإعادة النظر فى القوانين.

بجانب نخبة من القانونيين المصريين. بيد أن السلطة لم تكن وحدها هى التى سعت لأن تجد نسبًا لذلك الحدث باكتوبر، كان هذا أيضًا هو راى الصحافة. فقد كتبت - مثلاً - جريدة الأيام فى افتتاحيتها يوم ذكرى أكتوبر فى ذلك العام (٢١ أكتوبر ١٩٧٠) تقول: «بهذا الإعلان يوضع واحد من بنود الميثاق الوطنى فى أكتوبر ١٩٦٤ موضع التنفيذ لأول مرة بعد أن ظلت الحكومات الحزبية التى تعاقبت على البلاد بعد استقالة حكومة أكتوبر الأولى تتاجر بمبدأ تغيير القوانين وتشوه من معناه بالمحاولات المجهضة التى تمت تحت ستار تغيير القوانين».

فى تلك المناسبة استفتت الصحيفة نفسها نخبة من القانونيين حول موضوع تعديل القوانين، وقد ضمت تلك النخبة المحامى شوقى ملاسى والمستشار القانونى بوزارة العدل زكى عبد الرحمن والمحامى كامل محمد مرزوق وقد كان واحدًا من قياديى الطلبة إبان حركة أكتوبر. ركز الأستاذ المستشار زكى عبد الرحمن فى حديثه على المادة ١٠٥ من قانون عقوبات السودان «التى سنت فى عهد الاستعمار وتحدت رياح التغيير فى أكتوبر»، وأضاف بأن «أقبح وأصعب ما فى تلك القوانين هو ما عبرت عنه من قيم سياسية واجتماعيه واقتصادية وأهون ما فيها هو أنها قوانين.. لأن تغيير المضمون يحتاج لتغيير اجتماعى وسياسى شامل أما الشكل فلا يحتاج إلى أكثر من قرار من السلطة الثورية». أما الأستاذ ملاسى فقد ذهب للقول بأن «القوانين عند اندلاع ثورة أكتوبر كانت تمثل تركة استعمارية وضعت لخدمة أغراض الاستعمار ولخدمة نظام تقليدى، ومن ثم كان نظام المحاكم الأهلية من أبرز سماتها. كما أن القانون المدنى المعمول به كان قانونًا رأسماليًا يخص مجتمعًا غير مجتمعنا». ولم يشذ المحامى مرزوق عن رفيقيه فى الإشارة إلى المادة ١٠٥ إلا أنه أضاف قضية عملية مهمة هى «أن كتابة القوانين باللغة الإنجليزية يخلق صعوبات جمة أمام المواطنين علمًا بأن الجهل بالقانون لا يصلح عذرًا إزاء ارتكاب أية مخالفة». ولاحظ المحامى مرزوق أيضًا «أن آخر طبعة صدرت للقوانين المعتمدة صدرت فى عام ١٩٥٤، وكل التعديلات التى تلت ظلت تصدر بملاحق تشريع يصعب على القانونيين ناهيك عن المواطنين العاديين الحصول عليها».

تكشف هذه الأطروحات عن وجهات نظر يقود بعضها إلى الإرباك، وعلى الرغم من أن دورنا هنا ليس هو التعليق على التعليقات، بل سرد وتحليل أحداث تلك الفترة إلا أن بعض التعليقات تكتسب أهمية خاصة لأنها تنبئ عن الأسباب التى أدت لاختلاف النظر عند القانونيين أنفسهم حول بعض القضايا، بما فى ذلك القضايا التى تعنيهم أكثر مما تعنى غيرهم مثل موضوع تعديل القوانين. ولعل اختلال النظر هذا عند القانونيين، وقصور الأحزاب الحاكمة منذ أكتوبر عن أن تكون لها رؤيتها الخاصة حول تعديل القوانين هو الذى حال بين الحاكمين وبين تنفيذ ما تواطئوا عليه فى أكتوبر. فمنذ أكتوبر ١٩٦٤ تكونت خمس لجان متعاقبة لتدارس أمر إعادة النظر فى القوانين تدارسًا لا طائل من ورائه حتى لم يعد أحد يهم بأمر هذه الدراسات غير أمين عام اللجنة السيد أمين زيدان، ولهذا أصبح اسم لجنة تعديل القوانين هو: «لجنة أمين زيدان».

مظاهر الإرباك نراها - مثلا - فى التعميم الجائر بأن كل قوانين السودان هى تركة استعمارية ولهذا فلابد من إعادة صياغتها لتوافق قيمنا، وقوانين السودان التى نتحدث عنها تشكل قانون البريد والبرق، وقانون السكك الحديدية والنقل النهرى، وقانون المناجم والمحاجر، وقانون سك العملة، وقانون إبادة الجراد، وقانون أمراض النباتات. ولا يملك أى قانونى «وطنى» مهما استغرق فى «وطنيته» الزعم بأن أية واحدة من المؤسسات أو المناشط التى تعالجها هذه القوانين هى مناشط ومؤسسات ورثناها من مملكة الفنج أو دولة المسبعات حتى نصوغ لها القوانين وفق «تراثنا». كما نلمح الإرباك أيضًا فى وصم قانون السودان المدنى بأنه «قانون رأسمالى» وكأن السودان الذى نتحدث عنه هو جمهورية منغوليا الشعبية؛ بل إنه لو كانت «منغوليا الآسيوية» مثل «منغوليا الإفريقية» دولة تتحدث مواثيق أهلها السياسية عن دور القطاع الخاص والقطاع المشترك فى التمية، وتفتح أبوابها للشركات متعددة الجنسية، ويجرى شريان حياتها بدم تضخه مصارف التشيس مانهتان واليوباف؛ لتوجب عليها تضمين قوانينها شيئًا شبيهًا بقانون الشركات «الرأسمالى» وقانون إشهار الإفلاس «الرأسمالى» وقانون الأوراق المالية

«الرأسمالى» وما إلى ذلك من قوانين ورثناها عن الاستعمار. فى كل هذه القضايا يرى المرء تخليطًا بين أمرين، الأول: هو الانطباع الذاتى عن ما يريد البعض أن يرى عليه السودان وفق رؤية أيديولوجية معينة. والثانى: هو الواقع السودانى كما هو كائن والذى يفترض فيه أن يكون هو المعيار الضابط للأشياء، كانت هذه الأشياء سياسات أم قوانين. وفى غيبة الرؤية السياسية الواضحة والإرادة السياسية الحاسمة عند صاحب القرار انتهى الأمر بصناع القرار هؤلاء إلى الامتثال اللفظى للمزايدة ثم القعود، من بعد، على أيديهم لأنهم لا يملكون تطبيق قرارات ضد طبيعة الأشياء.

فى ظل ذلك الشواش بدأت لجنة إعادة النظر فى القوانين عملها فى أغسطس ١٩٧٠ وأكملته بإصدار أربعة مجلدات قانونية نقلت جميعها من القانون المصرى، وتضمنت القانون المدنى، قانون المرافعات المدنية، قانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات. وكان من الطبيعى أن تقود هذه القوانين لهزة عنيفة فى القضاء السودانى إذ إنها لم تأخذ فى الاعتبار ما استقرت عليه السوابق القانونية فى محاكم السودان على مدى خمسة وسبعين عامًا، كما لم تراعِ ما استقرت عليه الأعراف فى أقاليم السودان المختلفة. ومن الظلم للقضاء السودانى القول بأن رجاله لم يراعوا مواريث بلادهم وتقاليدها عند الحكومة بين المتخاصمين حتى فى المجالات التى ورد فيها نص قانونى صريح، فللقاضيين محمد إبراهيم النور وعثمان الطيب إبداعات فى قوانين الأراضى، وللقاضى أبى رنات وحائد فى القانون الجنائى وإجراءاته. وما أكثر ما أعمل الخيال أولئك القضاة الأفذاذ وغيرهم وهم يستنجدون بالمادة التاسعة من قانون الإجراءات المدنية لعام ١٩٢٩ التى تجيز لهم، فى غياب النص، الحكم «حسب مقتضى العدالة والإنصاف والوجدان السليم» أو المادة ٢٢٦ من القانون نفسه التى تنص على أن «ليس فى ذلك القانون ما يحجر على سلطة المحكمة الأصلية فى إصدار ما تراه من أوامر لتحقيق العدالة».

لهذا كان أول ما فعله الأستاذ أحمد سليمان وزير العدل الجديد فى بداية عهد مايو الثانية هو تأليف لجنة من القانونيين العاملين فى سلكى القضاء والمحاماة لمراجعة تلك

القوانين(*)، وكشأن كل اللجان استغرقت تلك اللجنة نفسها فى جدل إجرائى بهتت معه الحدود بين الشكل والمضمون إلى أن جاء نائب عام جديد ليملك منهجًا عمليًا مغايرًا. جاء الدكتور زكى مصطفى، والذى يمكن أن نسميه بحق الأب الروحى لثورة التشريع فى عهد مايو الثانية، وهو عاقد العزم على ألا يغرق نفسه أو يسمح لأحد بإغراقه فى خضم السياسة، مستقبلاً مسئوليته الجديدة بأسلوب مهنى براغماطى. وكان أول قرار له هو إلغاء القوانين التى صدرت فى عام ١٩٧٠ «على أن يستمر العمل بالقوانين التى كانت سائدة قبل إصدارها لفترة زمنية مؤقته حتى تراجع». وفى الوقت ذاته قرر النائب العام البدء فى شيئين فى وقت واحد أولهما هو وضع ثبت لكل القوانين التى صدرت فى الفترة ما بين عام ١٨٩٨ وعام ١٩٧٣ بهدف تصنيفها وتبويبها وإزالة ما عفا عليه الزمن منها أو تعارض مع ما استجد من تطور باعتبار أن تلك خطوة ضرورية روجعت القوانين أو لم تراجع. والثانى هو إعداد مشروعات بقوانين لم تكن موجودة أصلا وكانت تعالج وفق السوابق السودانية المرتكزة على القانون الإنجليزى مثل قوانين العقود، والوكالة، والمسئولية التقصيرية، والإثبات.

وحول الأمر الأول فإن أكثر ما يحز فى النفس هو أنه، على الرغم من كل الضجيج الذى صحب إطلاق شعار إعادة النظر فى القوانين، وعلى الرغم من ترداد الحكومات المتعاقبة القول، كلما أشرق صبح أو غربت شمس، عن سيادة حكم القانون، لم تمس يد التشذيب قوانين السودان منذ عام ١٩٥٤ حينما أصدر القاضى البريطانى هيز موسوعة قوانين السودان بمجلداتها التسع، ولهذا الأمر فطن المحامى النابه مرزوق حينما جعله فى مقدمة الأولويات التى يجب أن تتجه إليها يد التغيير. وأذكر فى هذا الشأن قصة أوردها الأستاذ كليف تومسون الأستاذ بكلية القانون بجامعة الخرطوم فى مقال له نشرته مجلة قوانين السودان عام ١٩٦٥ جاء فيه كيف أن المحامى عمر عبد العاطى قد اضطر

(*) ضمت تلك اللجنة من القضاة الأساتذة محمد أحمد أبو رنات، مجذوب على حسيب، عوض الله صالح، عبد المجيد إمام، محمد يوسف مضوى، جلال على لطفى، عبد الرحمن عبده، حسن علوب، إبراهيم حاج موسى، محمد الجزولى، صلاح شبيكة، ومن المحامين الأساتذة زيادة أرباب، عبد العزيز شدو، عبدالرحيم موسى، حسين ونى، عقيل احمد عقيل، عبد الله الحسن، ميرغنى النصرى، ومن أساتذة القانون محمد إبراهيم الطاهر، محمد الفاتح حامد، سعيد المهدى.

للاستجاد بالمكتبات الخاصة لأصدقائه بحثًا عن نصوص تعديل قانون النقد التى كان يحتاجها للدفاع عن أحد موكليه؛ لأن تلك القوانين التى صدرت كتعديلات ولم تضمن فى الموسوعة لم تكن تتوفر لا فى ديوان النائب العام ولا فى المحكمة التى كانت تتداول تلك القضية.

أما حول إعادة النظر فى القوانين فقد آثر النائب العام الجديد بدلاً من تكوين اللجان من جديد أن يوكل أمر كل موضوع لواحد من الثقات فى ميدان تخصصهم، ينقبون فى الدراسات السابقة ويصنفون ما انتهت إليه من رأى ثم يخرجون - من بعد - بمشروع قانون يصبح هو ورق العمل التى يدور حولها الحوار فى اجتماع موسع. فكان أن أوكل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية للأستاذ محمد أحمد أبو رنات يعاونه الأستاذان مجذوب على حسيب وعمر المرضى، وقوانين الأراضى للأستاذ محمد إبراهيم النور، والقوانين المدنية للأستاذ أحمد متولى العتبانى، فى الوقت الذى عكف فيه الدكتور زكى وزميله الدكتور محمد الفاتح حامد على إعداد مشروعات لقوانين العقود والوكالة والبيوع. وقد انتهى أمر مشروعات القوانين هذه إلى لجنة فنية موسعة ضمت الأساتذة خلف الله الرشيد، عبد المجيد إمام، دفع الله الرضى، رمضان على محمد، مهدى الفحل، الطيب عباس، فيصل عبد الرحمن على طه فأقرتها قبل تقديمها لمجلس الشعب. وبذا صدر فى عام ١٩٧٤ أول ثبت متكامل للقوانين السودانية منذ الاستقلال يتضمن للمرة الأولى قوانين سودانية لا تعتمد على السوابق البريطانية، كما كان عليه الحال فى الماضى، مثل قانون البيع، وقانون الوكالة، وقانون العقود. جميع هذه القوانين هى التى اخذ أهل القانون يستنجدون بها عندما أعيتهم الحيل مع القوانين التى جاء بها النميرى فى سبتمبر ١٩٨٤ ونسبها كذبًا للإسلام، كما أعيتهم مع «البدائل» القانونية الخنثى التى سعى البعض لأن يمزج فيها الماء والزيت.

الخدمة العامة بين غلواء التطهير ودواعى الإصلاح

«التطهير واجب وطنى» شعار ردده الشارع السودانى عقب أكتوبر بعد تلقفه من رجال الخدمة العامة أنفسهم، فالشارع لم يتحرك بطوعه لينادى بتثوير الخدمة العامة، أو

تحديث أدائها، أو تنقية صفوفها من «المعوقين» و«الرجعيين». وتنطلق كل تلك الشعارات من قيم معيارية حول ما الذى يراد من الخدمة العامة، ولمن يكون ولاؤها، ولأى أهداف تصبو. وبما أن الكثير من هذه المعايير القيمية تنبعث من نظرات أيديولوجية محددة فإن الحكم على «الرجعى وغير الرجعى» و«والمواكب» و«المعاوق» كثيرًا ما يكون حكمًا ذاتيًا انتقائيًا. فى خضم هذا التنابز ضاعت الحكمة من وراء تطهير الخدمة العامة تطهيرًا إداريًا وأدائيًا يستهدف التحديث والإصلاح، ودوننا ما وقع لتلك الخدمة فى أكتوبر ١٩٦٤ مثلما وقع عليها فى مايو ١٩٦٩.

لأجل هذا كتبنا نقول، ونحن نستعرض تأريخ مايو قبيل سقوط النظام، أن الخدمة المدنية السودانية «التى كان يضرب بها المثل فى حسن أدائها على طول عهد حكومة الأحزاب الأولى وحكم الفريق عبود قد لحق بها أذى جسيم عقب ثورة أكتوبر..... فقد أضحت الخدمة المدنية منذ ذلك التأريخ فريسة لكل مغامر ثورى، ودعى أيديولوجى تكالبوا عليها جميعًا باسم الثورية وانقضوا عليها باسم الطهر والنقاء. وما كان كل من راشتهم سهام هذه المغامرات أعداء للتطوير والتجديد، وما كان كل من امتدت لهم يد البطش متهمًا فى أثره. وأصبح الصبح فإذا الخدمة المدنية خاوية بما ظلموا، هذه واحدة من ثمرات غلواء أكتوبر، وما الذى حدث فى عهد ثورة مايو إلا امتداد لتلك الغلواء»(*).

لم يكن موقف نظام مايو (فى مرحلته الثانية) من قضية الخدمة العامة شبيهًا بذلك الذى انتهجه فى الفترة السابقة وكان ذلك لسببين: السبب الأول هو انحسار، أن لم يكن اختفاء، القيم المعيارية السياسية كأداة للحكم على أداء رجال الخدمة العامة. أما السبب الثانى فهو التوجه نحو إعادة هيكلة الخدمة العامة باعتبار أن هذا، وليس التطهير، هو الأسلوب العلمى لتثوير الخدمة العامة، الهدف المعلن منذ أكتوبر ١٩٦٤. وكان هناك - بالطبع - بعض الاستثناءات لهذا الحكم، مثل عزل الموظفين الشيوعيين أو من أتهم بمناصرة الشيوعيين من رجال الخدمة العامة فى أحداث يوليو ١٩٧١، هؤلاء عزلوا

(*) السودان والنفق المظلم صفحة ٦٥.

جميعًا لاعتبارات سياسية لا وظيفية. ومما قاد إلى الغلواء تجاه هذا الفئة الجو المشحون بالعداء ضد الحزب الشيوعى عقب تلك الأحداث، بل وقبلها، من جانب كل من لحق به ظلم حقيقى أو موهوم نسب إلى الشيوعيين او مشايعيهم فى المصالح الحكومية المختلفة والمؤسسات مثل الجامعة. ويصدق هذا أيضًا على بعض قيادى الخدمة العامة الذين عجزوا عن التجاوب مع التغيير الجذرى فى بعض الأجهزة أو استنكفوا الالتزام ببعض تبعاته مثل التغيير الذى طرأ على أجهزة الحكم المحلى.

إن الذى أسعد نظام مايو الثانى على مثل هذا التوجه الوظيفى لا السياسى أو الأيديولوجى لمعالجة قضية الخدمة العامة هو طبيعة الحاكمين فى تلك الفترة إذ كانت أغلبية الوزراء فيها من «التكنوقراط» الذين جاءوا إلى الحكم إما من المراقى العليا للخدمة العامة أو المنظمات الدولية أو الجامعات. على أن هذه «التكنوقراطية» ـ مصدر قوة هؤلاء الوزراء ـ كانت هى أيضا مبعث ضعفهم ومدعاة تعيير أهل السياسة لهم. مصدر القوة كان فى قدرة هؤلاء الوزراء على الإقبال على الواجبات التنفيذية التى أنيطت بهم بدرجة عالية من الإلمام بالتفاصيل الفنية، والبصر بمناهج الإدارة الحكومية. وبفضل هذا الاقتدار تمكن الوزراء «التكنوقراط» من تحقيق الكثير من الإنجازات فى مواقع عملهم المحددة، فكانوا بحق «أهل فعل». إلا أن الاستغراق فى العمل «الفنى» قد أعشى بصيرة أكثرهم عن الوعى بالإطار السياسى الذى كانوا يعملون فى داخله، كما ظل بعض منهم يتعامل مع المحيط السياسى وكأنه لا ينتسب إليه وليس بصاحب رأى فيه. امتدادًا لهذا الفهم المغلوط للسلطة احتسب أولئك «التكنوقراط» بأن الحكم الذى يشاركون فى صنع قراراته ـ وعلى أعلى المستويات ـ هو حق «للحاكم الكبير» له الملك لا شريك له فيه. بيد أن هذا النقد للحكام «التكنوقراط» لا يعنى بأن البديل لـ «التكنوقراطى» غير المسَيس هو السياسى الذين لا يعرف عن السياسة إلا جانبها المنبرى؛ فهؤلاء أناس ليسوا فى شىء، فلا هم «أهل نظر» ولا هم «أهل فعل» حتى وإن أقاموا صروحًا مشيدة من الكلمات. البديل الأمثل ـ دومًا ـ هو صانع القرار الذى يملك الحس السياسى والالتزام الفكرى بالسياسات التى يدعو إليها، فى الوقت ذاته الذى يملك فيه

القدرة على توجيه الأداء الوظيفى والإلمام بفن الإدارة السياسية (Managenal Politics).
لأهل الفعل هؤلاء كان هناك إضراب فى الفترة البرلمانية الأولى شهدت على فعاليتهم إنجازاتهم الكثر حتى لا يحاجنا مقطوعو الحجة بأن الديمقراطية تلزم الحزب الحاكم بأن يجعل على رءوس الناس أنصاف القادرين.

خاطب النميرى وزراءه هؤلاء فى أول اجتماع له بهم فى ١٦ أكتوبر ١٩٧١ بقوله «نبدأ عهدنا الجديد.. برسم الأطر والهياكل، وبتحديد الاختصاصات والأهداف، للأجهزة التى تعمل من خلالها الدولة فقد ظلت أغلب أجهزة الدولة تعمل بلا ضوابط ولا حدود مما أدى إلى الكثير من التخبط... أن الثورة تدرك أن أجهزة الخدمة المدنية لهى من أكثر التكوينات تعقيدًا وإن كان لها أن تواكب الثورة (ولا بد أن تفعل) فلا مناص من إعادة صياغتها إنهاء للعفوية وتدعيمًا للجهد المخطط. ومن أجل هذا قررت إنشاء وزارة للإصلاح الإدارى وشئون العاملين تهدف إلى تنظيم الجهاز الإدارى، وتوحيد سياساته، وتأمين تكافؤ الفرص للعاملين فيه، وخلق القيادات القادرة على مستوياته العليا، ومضاعفة كفاءته الإنتاجية» وكان قد سبق هذا الخطاب الإعلان عن تكوين الوزارات المختلفة وتحديد عددها بأربع عشرة وزارة مع تفصيل اختصاصاتها لأول مرة بقوانين تشريعية متكاملة لتنظيم الدولة، لا أوامر إدارية.

أول ما انصرف إليه جهد هؤلاء الوزراء، على مستوى إعادة النظر فى الهياكل الوظيفية فى وزاراتهم، كان هو مراجعة قرارات التطهير السابقة وإعادة أغلب القياديين من رجالات الخدمة العامة المدنية والعسكرية الذين فصلوا أو أحيلوا إلى التقاعد إما إلى مواقعهم السابقة أو إلى مواقع أخرى فى تلك الخدمة أو إلى حقل السياسة(*). إلا أن واجبهم الأهم كان هو إصلاح الإدارة، وقد استهدى النظام فى ذلك الإصلاح بمفاهيم

(*) من هؤلاء الآخرين نذكر على سبيل المثال لا الحصر البروفيسور النذير دفع الله والدكتور زكى مصطفى من الجامعة والسفراء سر الختم الخليفة، جمال محمد أحمد، عثمان الحضرى (الذى أصبح رئيسا للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب) فضل عبيد ومن العسكريين الطيب المرضى (الذى أصبح رئيسا للجنة الدفاع والأمن بمجلس الشعب).

وظيفية محددة. المفهوم الأول هو الدور المحورى للخدمة المدنية كأداة من أدوات التغيير الاجتماعى والتحديث، والمفهوم الثانى هو تحوير دور الحركة الفئوية من حركة ضاغطة مسعاها الأول والأخير هو حماية مصالح أعضائها إلى مفاعل يخصب الطاقات المهنية، ويرتقى بالقدرات الفنية، ويعمق من المسئولية الاجتماعية لدى هؤلاء الأعاء. وعن المفهومين عبر النميرى فى خطابه بمناسبة الذكرى الأولى للثانى والعشرين من يوليو (١٩٧٢/٧/٢٢) عندما قال: «إن الخدمة العامة فى السودان تضم فى صفوفها خلاصة النبوغ السودانى الذى وفره التعليم وحركة التحضير والتحديث منذ أن فتح السودان نوافذه على العالم. وهى تمثل أيضًا العامل المؤثر فى الحركة الثورية ونهضة التغيير ولهذا فإن تثوير الخدمة المدنية يحتل من استراتيجية التغيير مركز القلب». ومضى يقول: «إن أسلوبنا فى التثوير... يبتعد عن اتجاهات التحطيم والهدم التى ظل ينادى بها البعض لتخريب الخدمة العامة كمؤسسة وتحويلها إلى تجمع لمتبطلين فاقدى الكفاءة. وعلى الصعيد السياسى فإن إصلاح الخدمة العامة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقيام حركة فئوية ناشطة وصحية بين صفوف العاملين... حركة يرتبط فيها تحسين حال العاملين بترقية المهنة والحفاظ على أخلاقياتها وتلعب فيها القيادات الفئوية دورًا إيجابيًا فى تعبئة الجهود وتوجيهها لاستكمال خطة التنمية والتغيير».

ولكيلا يحسب المزايدون الانتهازيون بأن المغالاة فى الحديث عن الالتزام السياسى والزلفى للسلطان، ثوريًا كان أو غير ثورى، هما جواز المرور للترفيع ذهب النميرى فى خطاب آخر أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السودانى فى ١٩٧٢/١١/١١ للقول ـ موجها الحديث إلى أعضاء تلك اللجنة من التنفيذين ـ : «من بينكم تنفيذيون يجب أن لا يغريهم موقعهم الجديد بإلغاء الضوابط الإدارية للعمل. فلا مكان عندى لاستغلال المركز السياسى فى الأداء التنفيذى. وقد يرى البعض فى عضويتهم فى مجالس التنظيم العليا جوازًا يبرر لهم تخطى رؤسائهم التنفيذيين إلى وزرائهم وتخطى وزرائهم إلى رئيس الوزراء ورئيس الدولة وهذا مسلك أرفضه وأحذر منه».

كانت تلك هى المحاولة الثانية إن لم تكن الأولى منذ ثورة أكتوبر لإعادة هيكلة الخدمة العامة حتى تتجاوب تلك الخدمة مع ما طرأ على السودان من تحول اجتماعى منذ الاستقلال، كما استهدفت المحاولة الارتفاء بشعارات أكتوبر حول تثوير الخدمة العامة حتى لا يصبح التثوير رديفًا للتدمير، بخاصة إن كان هذا التدمير تعبيرًا عن رغائب ذاتية أو تجاويًا عفويًا مع نداء ثورى مبهم. المحاولة الأولى التى نومئ إليها هى تلك التى قام بها السيد الصادق المهدى إبان حكمه القصير عندما عقد مؤتمرًا نتدارس قضية الخدمة العامة برئاسة الأستاذ كرار أحمد كرار هادفًا من ورائه إلى تقويم أجهزة ومناشط الخدمة العامة. ومع أن تلك المحاولة لم يُقيض لها الاكتمال يومذاك إلا أنا نخضها بالإشارة؛ لأن كل الجهود لتنظيم الخدمة العامة منذ الاستقلال كانت تدور كلها حول شروط خدمة العاملين فى الخدمة المدنية مثل دراسة بعثة الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٦/ ١٩٥٧ ودراسات لجنتى ملنر وفرانكلين إبان الحكومة الديمقراطية الأولى(*).

وكما نرى فإن ذلك الجهد فى تثوير الخدمة المدنية أو على الأصح إصلاحها قد ارتكز على أسس محددة هى، أولاً الاعتراف بالدور المحورى للخدمة العامة كواحد من أهم أدوات التغيير الاجتماعى فى مجتمع توظف فيه الدولة أكثر من ثلثى المتعلمين أو إن شئت خريجى المدارس. وثانيًا الكفاءة المهنية، فمع صحة القول بأن الكفاءة وحدها لن تؤهل صاحبها للخدمة فى نظام سياسى يسعى للتغيير الاجتماعى إن كان ذو الكفاءة ينكر ضرورة هذا التغيير ناهيك عن السعى لتخذيل إرادة التغيير، إلا أن الالتزام السياسى لا يغنى عن الكفاءة مهما كانت درجة التطرف فى الالتزام. أما الأساس الثالث فهو أن التنظيمات الفئوية تظل ـ دومًا ـ أكثر قدرة من غيرها على ترقية ما يمتهنه أهلها من مهن، وأكثر غيرة من الآخرين على الحفاظ على أخلاقيات تلك المهن، أو هكذا يفترض أن تكون.

(*) يخرج عن هذا الاتجاه فى المراجعات السابقة للخدمة العامة دور لجنة الأستاذ محمد أحمد أبو رنات والتى ضمت فى عضويتها الأستاذ عبد الحليم على طه والدكتور على خير وكان موضوع اهتمامها هو ابتداع الطرق المثلى لتنسيق العلاقات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

ما الذى صنعه النظام، وما الذى صنعته الوزارة الوليدة لتحقيق هذه الأهداف؟ فى البدء حرص النظام على تأطير هذه المبادئ دستوريا حتى يكون لها ثبات شرعى مؤسسى، ولهذا ضُمِّن الدستور عند إقراره أربع مواد أساسية حول الخدمة العامة؛ الأولى من هذه المواد نصت على «توظيف أجهزة الخدمة العامة لخدمة مصالح الشعب وتحقيق أهدافه فى التنمية والتغيير الاجتماعى وعليها أن تؤدى واجباتها بكفاءة وإيجابية دون خشية أو هوى» والثانية منها تحدثت عن تنظيم القانون واجبات الخدمة العامة وشروط خدمة العاملين. فى حين تناولت المادة التى تليهما حق الشكوى والتظلم من قرارات الأجهزة الإدارية، كما تناولت المادة الأخيرة تكوين هيئة الخدمة المدنية(*).

وصحب ذلك التأطير الدستورى العمل على إعادة النظر فى جميع القوانين التى تتعلق بالخدمة العامة؛ هياكل ووظائف ورواتب وتدريب، فكان إن صدر قانون الخدمة العامة لسنة ١٩٧٢، وقانون المعاشات لسنة ١٩٧٥، وقانون معهد الإدارة لسنة ١٩٧٤، وقانون التلمذة الصناعية والتدريب المهنى لسنة ١٩٧٤، وقانون القوى العاملة لسنة ١٩٧٤ إلى ما غير ذلك من القوانين التى تلت. كما أنشئت اللجنتان التى أشار إليهما الدستور: لجنة للخدمة العامة برئاسة السيد وزير الخدمة العامة، ولجنة استئنافات الخدمة العامة التى ترأسها رئيس القضاء السابق محمد أحمد أبو رنات وروعى فى اختيار تلك اللجان انتقاء ذوى الخبرة والحذاقة الذين يبعثون الثقة فى نفوس رجال الخدمة العامة(**).

إلا أن أهم قانون اشرفت على إصداره تلك الوزارة هو قانون الأجر المتساوى للعمل المتساوى، ذلك القانون يمثل أكبر ثورة إدارية ذات بعد اجتماعى ليس فقط بمعايير السودان بل وبمعايير دول كثيرة أخرى لم تستطع الإقدام على تلك الخطوة. فالحديث عن تحرير المرأة فى السودان بكل ما صحبه من رتوش وحواشٍ فى الخطب والأطروحات

(*) المواد ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥ على التوالى من دستور السودان الدائم لسنة ١٩٧٣.

(**) ضمت لجنة الاستئناف نفرًا من خيرة رجال الخدمة العامة المتقاعدين هم السيد مكاوى أكرت والذى اصبح رئيسًا لها فيما بعد والسيد أمين أحمد حسين والسيد محمود أحمد عبد الحميد. أما لجنة الخدمة العامة فقد انتظمت فى عضويتها السادة محمد توفيق، عبد الوهاب موسى، نصر الحاج على، ميرغنى الأمين الحاج، أمهر الصاوى، سابانا جامبو، جيمس طمبره، فاطمة طالب ومحمد السيد سلام.

السياسية الحزبية لم يفضِ إلى أية نتيجة على الصعيد العملى التطبيقى لأن تحرير المرأة ورد اعتبارها لا يتحققان إلا عبر المساواة على الصعيد الاقتصادى، وعبر إشراكها الفعلى فى مجالس إصدار القرار بموجب انحياز قصدى سياسى. لهذا فإن كان ذلك الانحياز السياسى قد تجلى فى تخصيص مقاعد للمرأة فى كل مجالس الحكم المحلية والقومية فإن بداية التحرير الاقتصادى للنساء كان هو قانون الأجر المتساوى للعمل المتساوى.

كل هذه القرارات والإجراءات الإدارية لا تستقيم، بل إن الإصلاح الإدارى ذاته لا يكتمل، دون استراتيجية متكاملة للعمالة؛ لهذا أخذت وزارة الإصلاح الإدارى فى المراجعة الكاملة للقوى العامة فى القطاعين العام والخاص حتى تقوم سياسات التخديم، وتبنى سياسات الأجور على أساس استراتيجية متكاملة للعمل ومسح شامل للعمالة. استغرق إعداد هذه الدراسة فترة تزيد على الثلاثة أعوام منذ بدايتها فى عام ١٩٧٣ أنفق جانب كبير منها فى جمع الإحصائيات حول العمالة السودانية على كل مستويات العمل، الإقليمى والمركزى، الشمالى والجنوبى، القطاع الخاص والعام، بجانب دراسة سوق العمالة غير الرسمى مثل أصحاب الحوانيت المتحركة (الطبالى) والنسوة البائعات. وشملت الدراسة أيضًا تحليل بعض القضايا النوعية مثل التوزيع المتكافئ للخدمات، وارتباط الأجور بالتأهيل، ودور التدريب الداخلى والخارجى فى إعادة التأهيل.

توفرت على دراسة كل هذه المعلومات وتحليلها لجنة دولية ثم تعيينها تحت إشراف وبعون منظمة العمل الدولية؛ كان مسعانا هو أن يتولى رئاستها سودانى مرموق (الأستاذ حمزة ميرغنى(*). إلا أن اعتذاره قاد إلى ترشيح خبير بريطانى لرئاسة اللجنة (المستر جيمز شو وكيل شئون الموظفين فى وزارة الخزانة). وضمت اللجنة، من السودانيين، السيد دوناتو حسن والسيد محمد خوجلى والأستاذ جلال على لطفى؛ ومن غير

(*) اعتذر حمزة رغم الحافى عليه ورغم ملاحقة الأخ عبد الرحمن عبد الله وزير الخدمة العامة، فقد كان، ثابتًا فى موقفه ضد النظام الذى كان يدين فيه منذ البداية تقويضه للديمقراطية الليبرالية، وذلك هو نفس السبب الذى حمله - من قبل - على ترك موقعه كوكيل لوزارة المالية فى بداية عهد عبود ليلتحق بالأمم المتحدة.

السودانيين الدكتور فؤاد شريف (الذى أصبح - فيما بعد - وزيرًا للإصلاح الإدارى فى مصر على عهد الدكتور عبد العزيز حجازى) والمستر راى تامار وكيل وزارة المالية الهندية، والمستر فيرنر شمت وكيل وزارة الداخلية الألمانى.

لكل هذا نزعم أن مبادرات وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإدارى هى، أول عمل متكامل منذ الاستقلال لإعادة ترتيب الجهاز الإدارى ترتيبًا وظيفيًا يتجاوب مع المتغيرات السياسية، ويستجيب لمطامح القوى الاجتماعية المهمشة مثل النساء، ويأخذ بعين الاعتبار ما طرأ على أنماط الإدارة من تطور فى بلاد العالم الأخرى. الا أن هذا الإنجاز الكبير لم ينج - فى البداية - من التعويق بسبب الغيرة البرقراطية، ثم الطمس والتخريب، فى النهاية، بسبب من طبيعة النظام، نظام الحزب الواحد وفهم ذلك الحزب الخاطئ لمبدأ الرقابة السياسية على الأداء التنفيذى. ففى البداية لم يرق قيام الوزارة نفسها للذين كانوا يهيمنون على شئون الخدمة العامة ألا وهم رجال «الخزانة» الذين ورثوا نظامًا للخدمة العامة نقل بحذفاره من التجربة البريطانية حيث تسيطر وزارة الخزانة على شئون الموظفين مما يؤكد أن الهاجس الأول عند أهل تلك المدرسة هو إحكام الرقابة المالية على الإنفاق. إلا أن النظام البريطانى يتميز بشىء مهم أغفله دعاة هيمنة «الخزانة» على شئون الموظفين فى السودان، فالنظام البريطانى يضع «الخزانة» نفسها تحت إشراف مباشر من جانب رئيس الوزراء بحكم منصبه كاللورد الأول للمالية مما يخلق صلة مباشرة بين رئيس الوزراء وإدارة شئون الموظفين. مع هذا كان ذلك النظام محل نقد عند خبراء الإدارة وصناع القرار السياسى فى بريطانيا أدى إلى تأليف لجنة لمراجعة الخدمة العامة تحت رئاسة اللورد فولتون، وكان من أهم توصياتها إنشاء وزارة مستقلة للخدمة العامة وتغذية المراقى العليا لتلك الخدمة بكوادر متخصصة من الصناعيين ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات. كما أوصى فولتون بالاهتمام بالكوادر المبرزة المتميزة فى الخدمة العامة وتصعيدها دون اعتبار للأقدمية وقد أسمى فولتون هذه الفئة بالطيارين «High Fliers» ؛ هذا النمط من التصعيد هو ما أسماه الدكتور جعفر بخيت فى وزارته بالقفز بالعمود مما أصبح محل سخرية عند البعض، وما يسخر من

تمييز النابهيم إلا القاصرون المقعدون. وكان من رأى فولتون أنه مع ضرورة استعانة رئيس الوزارة فى إدارته للخدمة العامة، بالقادرين على ضبط الإنفاق من رجالات الخزانة، إلا انه أيضًا فى حاجة إلى مشورة من يعرفون ماهية العمل ومكانه فى إطار خطط العمالة القومية(*).

كل هذا التطور التأريخى للخدمة العامة فى بريطانيا لم يكن يعنى شيئا لبعض دهاقنة الخدمة العامة فى السودان الذين ظل يستعبدهم الموروث على الرغم مما لحق بهذا الموروث من تبديل فى موقع ميلاده، ومع كل فقد أعان كثيرًا على الحد من مثل هذه المشاكسات البرقراطية فى عهد مايو الثانية العلاقة الحميمة التى كانت قائمة يومذاك بين وزير الإصلاح الإدارى ووزير المالية، إبراهيم منعم منصور. إلا أن هذا لم يكن هو الحال بالنسبة للطمس والتخريب ذى الجذور السياسية الذى أعاق مساعى الإصلاح الإدارى، بخاصة وقضية الإصلاح لا تقف عند إعادة النظر فى الهياكل الإدارية والرواتب وشروط الخدمة بل تتعداها إلى قضايا عديدة أخرى هى - فى جوهرها - قضايا سياسية أو اجتماعية لصيقة بالسياسة. مثال ذلك علاقة الموظفين بالجهاز السياسى والسلطة السياسية الحاكمة، والحدود بين العمل النقابى المهنى والعمل النقابى السياسى، ورعاية أخلاقيات المهنة، وخلق البيئة المهنية المناسبة مثل ظروف العمل المادية، والتسلسل الوظيفى وما يقتضيه من انضباط فى العلاقة بين الرئيس والمرءوس.

أكبر طمس وتخريب هو ذلك الذى لحق بأكبر إنجازات وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإدارى؛ وضع خريطة متكاملة للعمالة فى السودان للمرة الأولى منذ الاستقلال تشمل القطاعين الخاص والعام، والرسمى وغير الرسمى، وتتناول ارتباط هذه العمالة بالتمية والعدالة مما يفصح عنه عنوان الكتاب الذى حوى تقرير منظمة العمل الدولية (التخديم، التنمية، الإنصاف). انتهت تلك الخطة الاستراتيجية إلى زوايا النسيان

(*) على ضوء هذه التوصية انشأ هارولد ويلسون أول وزارة للخدمة العامة فى بريطانيا فى عام ١٩٧٤، وظلت تلك الوزارة قائمة حتى مجىء السيدة تاتشر للحكم وإيلائها أمر الوزارة لواحد من أميز وزرائها (اللورد سومز) قبل أن تلغيها وتولى أمرها لوزير للدولة يعمل فى ديوانها. كما انشأت تاتشر وحدة لترقية الكفاءة فى الخدمة المدنية Efficiency unit تولى إدارتها واحد من رجال الأعمال هو السير روبن أبز رئيس الصناعات الكيماوية الإمبريالية.

عندما أغفلتها عن قصد السلطة السياسية العليا التى بعنيها الأمر، الاتحاد الاشتراكى السودانى. وكان سبب الإغفال هو إثارة الدراسة لعدة قضايا متفجرة مثل ارتباط التعليم والتدريب بسياسات الأجور، والتوزيع المتكافئ للخدمات عبر القطر، والعمالة واقتصاد الجنوب، وكل هذه قضايا لا تملك حسمها إلا السلطة العليا صانعة القرار السياسى. وإن كان التنظيم السياسى قد افترض لنفسه هيمنة على المجتمع فليس هذا إلا لكيما يتمكن من إعادة صياغة المجتمع ومؤسساته باتخاذ القرار بما فى ذلك القرار الصعب.

بيد أن الإغفال كان أمرًا طبيعيًا من بعد أن انتهى الحال بالتنظيم السياسى، إلى تجمع يضم محاور متنافرة يسعى كل واحد منها إلى تحقيق مصلحة قطاعية محددة، وإلى تحالف بين زعامات صغيرة يجتهد كل واحد منها فى أن يصطنع له قاعدة من «الفصيلة الثورية» التى يتولى أمرها، ويماليها بالاسترضاء والرشاء. كما انتهى الحال بفروع العمل التى أنشئت فى البدء كخلايا سياسية تُعين على تنوير العاملين حول، وتعبئتهم وراء، سياسات النظام إلى سلطات موازية للسلطة التنفيذية. كانت بوادر الصراع واضحة للعيان للكثير من القيادين السياسيين التنفيذيين الذين لم يتوانوا عن التنبيه إليها، ومن أولئك السيد إبراهيم منعم منصور وزير المالية. كتب وزير المالية لنائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى (أبو القاسم محمد إبراهيم) يقول: «إن مفهوم التحالف ـ فى اعتقادنا ـ ليس نظرة قطاعية أو طبقية» تلزم كل أمانة برعاية شئون الفئة التى أوكلت إليها بغض النظر عن الانعكاسات العامة لتلك الرعاية. كما أن «أسلوب الإشراف أو الرقابة أو المراجعة (من جانب الاتحاد الاشتراكى للسلطة التنفيذية) ليس هو أسلوب التبنى لما تثيره فئة أو منظمة أو طبقة من منطلق مصلحة تلك الجهة فى الأمانة المعنية والسير فيه بهذه الصفة كإنما الجهاز التنفيذى ينفذ سياسة اتحاد آخر غير الاتحاد الاشتراكى». وختم الوزير خطابه الاحتجاجى بقوله: «أفهم أن يأتينا بعض السادة الأمناء لجمع المعلومات والسؤال عن خلفيات قرار معين. إما أن يأتوا ومعهم أصحاب الظلامات ليستجوبوا الأجهزة التنفيذية أمامهم تحت ستار اجتماعات مشتركة فأمر غير مقبول مهما يعطى من مسميات ومهما يقال عن شعبية الحكم»(*).

(*) لا خير فينا إن لم نقلها صفحة ٤٨٦ (النص الكامل للخطاب).

كان من الطبعى - والروح هذه - أن يجفل التنظيم السياسى عن اتخاذ القرار حول استراتيجية تقود بالضرورة إلى تبنى خيارات صعبة مثل فرض الرسوم على بعض الخدمات الصحية والتربوية بهدف توسيع رقعة الخدمات الصحية، أو التطبيق الصارم لقرارات نقل العاملين إلى الأقاليم دعمًا لهذه الخدمات وترجمة فعلية لسياسة اللامركزية، أو تكملة الهياكل التنظيمية للوزارات وتعديل أسلوب إعداد الفصل الأول من الميزانية (الفصل الخاص بالرواتب) مع وضع أساس جديد للتدريج الوظيفى يقوم على الأداء والكفاءة بدلاً من التدرج التلقائى، أو فى نهاية الأمر تخفيض العاملين فى الخدمة العامة إذ ارتفع بنهاية عام ١٩٧٧ عدد موظفى المجموعات العليا إلى ٢٩٨١ من ٧٠٦ موظفًا فى عام ١٩٩٦-١٩٧٠، كما ارتفع عدد موظفى السلك الإدارى فى الفترة نفسها من ٨٢٤٣ إلى ٢١٨٤٣ موظفًا، وتضاعف عدد العاملين فى السلك الفنى وشبه المهنى من ٣١٢٣٦ إلى ٦٣٩٥١ موظفاً.

ونحسب أن أكثر الأنظمة قدرة على تطبيق مثل هذه السياسات الجذرية هو النظام الذى يملك سلطة اتخاذ القرار الحاسم دون تخذيل من معارضيه كما يحظى بالتأييد الضمنى لكل الفئات التى تتأثر بسياساته، وهذا هو المبرر الأساسى لقيام التنظيم الشمولى وتحالف القوى العاملة فى إطاره. إلا أن الاتحاد الاشتراكى سرعان ما أصبح أداة فى يد برقراطيته الحزبية كما أصبح هم هذه البرقراطية هو استمالة بعض القواعد بالترضيات دعمًا لمركزها. لهذا أجفل التنظيم عن اتخاذ القرار الصعب والضرورى خشية من الضغوط الفئوية أو ظنًا متوهما بأن هناك مكتسبات اجتماعية لا يملك أحد إلغاءها حتى وإن قاد الإيغال فى حماية هذه المكتسبات المزعومة إلى انهيار الخدمة الاجتماعية كلها. ومن جانب آخر لم يرض المنهج الجديد فى التقويم والتدرج القاصرين الذين جعلوا من «الثورية المايوية» رداء يتدثرون به فى المنظمات الفئوية وفروع العمل أما مواراة لعريهم المهنى أو تغطية لطموحهم السياسى غير المشروع؛ وهذا هو المسلك نفسه الذى حذر منه النميرى فى خطاباته التى أشرنا إليها وهو يتحدث عن العلاقة بين الجهاز السياسى والجهاز التنفيذى إلا أنه - فى نهاية الأمر - استمرأ هذا الصراع عملاً بسياسة فرق تسد.

خرج نظام مايو من مرحلته الأولى إلى مرحلته الثانية حاملاً على ظهره عبء ميراث ثقيل، ومستحقبًا شعارات هى أقرب ما تكون للطيلسان المسموم. فقد ورث النظام عن الفترة الأولى قرارات التأميم والمصادرة العشوائية التى هزت الاقتصاد السودانى هزًا من جذوعه وكان لا بد من معالجة آثارها الداخلية وانعكاساتها الخارجية. كما جاءت تلك المرحلة فى جو مشحون بالشعارات الهادفة نحو تحرير أو تثوير الاقتصاد والتى تناولنا وجهًا واحدًا من وجوهها فى المقال السابق. فى ظل ذلك الجو المشحون بـ «الثورية» كان لا بد للاقتصاد «المايوى» فى مرحلته الثانية من أن ينتحل له، هو الآخر، نسبًا مع الاشتراكية.

ويعود الحديث عن الاشتراكية فى مايو الثانية إلى الأمر الجمهورى الخامس أى قبل صدور الدستور الدائم الذى نسب النظام المايوى للاشتراكية، وقبل صدور ميثاق العمل الوطنى الذى أفرد للاشتراكية بابًا كاملاً. نُزِعت عن تلك «الاشتراكية» صفة «العلمية» مما لا يثير عجبًا؛ فقد كان معارضو هذا التوجه يقولون فى مطالع عهد مايو بأن الإدعاء بأن للاشتراكية وجهًا واحدًا هو «الاشتراكية العلمية» أدعاء مشتط، كما كانوا ينكرون مغالاة الشيوعيين فى الزعم بأن الوجوه الأخرى للاشتراكية مثل «الاشتراكية الديمقراطية» لا تعدو أن تكون مبادرات إصلاحية تُميِّع الكفاح الطبقى. ومع هذا فإن «الاشتراكية العلمية» منهج واضح القسمات، وهى بلا شك أوضح فى تركيبها من تلك «الاشتراكيات» التى لا يعرف المرء لها كنهًا فهى طورًا «عربية» وطورًا آخر «إفريقية» وعند فئة ثالثة «إسلامية» وفى كل الحالات ليست هى رؤية متكاملة للمجتمع والاقتصاد، بل مراءاة مخاتلة يريد بها دعاتها «التجميل» السياسى. لهذا أصبحت «الاشتراكية» فى عهد مايو الثانية وما تلاها شيئًا أشبه بالفيل الذى يفرض وجوده على الجميع بجسمه الأغلم، إلا أن أصحاب هذا الفيل لا يجتمع لهم رأى على وصفه بسبب من غيوم الرؤية، فمنهم من لا يلمس فيه غير جلده الغليظ، ومنهم من لا يتلمس غير خفه الضخم، ومنهم من لا يحس بغير سنيه الأملسين، ومنهم من لا يضع يده إلا على «زلومته» ثم يستمسك بها

استمساكًا لا فكاك منه، وهؤلاء الأخيرون من «أصحاب الفيل» كانوا يطلقون على أنفسهم في عهد مايو الثانية اسم «اليسار في السلطة».

ما الذي حدث على الصعيد النظري أولاً، ثم العملي من بعد، لتحقيق هذه التنمية «الاشتراكية»، والتي وصفها ميثاق العمل بأنها جهد وانتفاع بجهد، والجهد، يسبق الانتفاع بعائده. لا يعني هذا الشعار شيئًا غير تحقيق الإنتاج الوفير الذي يغني السودان عن الاعتماد على الغير، ويمكنه من توفير أساسيات الحياة لأهله في كل صقع من البلاد. ولهذا قال الميثاق: «إن معركة الإنتاج ستظل التحدي الحقيقي الذي يواجه شعبنا والامتحان الذي يجب عليه أن يجتازه وصولاً إلى العدل الاجتماعي» وبلغة مبسطة فإن العدل الاجتماعي غاية تتحقق أو تستعصي على التحقيق بقدر ما يبذل الناس من جهد في سبيلها وإلا ظلت لافتة لا تغني ولا تفيد.

ومن جانب آخر حدد الميثاق معالم الاشتراكية التي يدعو إليها النظام بأنها هي ملكية الشعب لوسائل الإنتاج الأساسية بحيث «يكون القطاع العام قائدًا ورائدًا للتنمية الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية الجديدة يساعده القطاع التعاوني والقطاع المختلط والقطاع الخاص». ولا فضل لمايو في الحديث عن ملكية الشعب لوسائل الإنتاج الأساسية فهذا هو ما ظل يلهج به كل الاشتراكيين منذ عهد ماركس. كما أن قيادة القطاع العام للتنمية لا تعني «اشتراكية» النظام أن قصد بها سيطرة الدولة على الأرض وعلى الوسائل الكبرى للنقل والاتصال والزراعة والصناعة، فقد كان هذا هو حال السودان منذ الاستقلال، وهذا ما ظل «الشيوعيون» يسمونه رأسمالية الدولة. بيد أن الجديد الذي طرأ على الواقع الاقتصادي السوداني منذ يناير ١٩٧٠ وأبقت عليه أنظمة مايو المتعاقبة (حتى مايو الثالثة) كان هو سيطرتها على المصارف وشبه سيطرتها على التجارة الخارجية مما أضاف بعدًا جديدًا إلى حقيقة سيطرة الدولة السودانية على الاقتصاد.

كان أول من نهد لتنظير اشتراكية «أصحاب الفيل» هذه الدكتور محمد هاشم عوض الذي تحدث فيما عرف بندوة الاثنين في المعهد الاشتراكي (مدرسة «الكادر» للاتحاد

الاشتراكى) عن الخصائص السودانية فى التطبيق الاشتراكى، وضُمنت محاضرته تلك فى كتاب فيما بعد. نفى الدكتور - بعد استعراض للميثاق والدستور - أن تكون الاشتراكية السودانية نسخة من الناصرية أو ما يسمى بالاشتراكية العربية، بل إن أبرز وجوه الاختلاف بينهما «متعلق بمرحلية التطور الاشتراكى. فميثاق العمل الوطنى يتحدث عن مرحلة انتقالية تبنى خلالها قاعدة مادية وتحقق الظروف المواتية لبناء الاشتراكية وهو بهذا يقبل النظرية الماركسية التى تقول بأن تحقيق المجتمع الاشتراكى يقتضى سلوك طريق التطور الرأسمالى فى مرحلة البناء». ومضى الاقتصادى البروفيسور يقول بأن «الثورة لا تتمسك بأى نمط محدد لتوزيع الثروة بين الأفراد بقدر ما تتمسك بصيغة محددة لتوزيع السلطة على نحو ما يمكن الجماهير العاملة من تحديد تلك الأنماط ومراجعتها من وقت إلى آخر ذلك لأن أساس النظام الاشتراكى فى ظل ثورة مايو هو كسر احتكار السلطة لفئة معينة ونقلها لكل فئات الشعب المتحالفة مجتمعة». ثم ذهب - من بعد - يؤكد الطبيعة الجماهيرية للسلطة «الواقية لها من كل انحراف». «سوسلوف» مايو هذا شهدناه أيضًا عقب إبريل يعمل قلمه فى واحدة من الصحف، وما كانت بصحيفة بل مرحاض إعلامى. أدلى البروفيسور بـ «دلوه» فى ذلك «المرحاض» لا ليحدثنا عن انتصارات مايو «الاشتراكية»، ولا عن «كسرها» احتكار السلطة لفئة معينة ونقلها للجماهير، وإنما ليدين كل ذلك التاريخ منكرًا نسبته إليه، ولنا عودة للبرفيسور ومقاله.

وإن تركنا الجانب النظرى والصورى من الاشتراكية السودانية «ذات الخصائص» لنتناول الجوانب التطبيقية فإن أول ما أقبل عليه النظام كان هو تكليف مجموعة عمل بترجمة هذه المفاهيم إلى برامج محددة أسميت برامج العمل المرحلية وبنيت على الخطط السابقة بما فى ذلك خطة التنمية التى أعدت فى مرحلة مايو الأولى. وقد أقرت تلك البرامج، بعد نقاش من جانب اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، وحددت الموجهات التالية للاقتصاد:

- الاكتفاء الذاتى فى المنتجات الأساسية وخلق توازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- توفير الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين.

- تحقيق الوفرة فى الإنتاج مما سيعين على تركيز الأسعار وبالتالى حماية الأجور والدخول.

- تحقيق التوازن فى النمو بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى، وبين أقاليم السودان المختلفة، وبين الزراعة فى النبات والحيوان وبين التنمية الزراعية بمعناها الشامل والتقدم الصناعى تحقيقًا لدرجة من التكامل الاقتصادى.

- الحد من الإسراف الحكومى ومن الاستهلاك الضار المبددين لمدخرات الأمة.

وصحب هذه الموجهات العامة وضع موجهات تفصيلية لكل وزارة لكيما تصبح أساسًا تبنى عليه البرامج المرحلية التى تتولى تنفيذها تلك الوزارات. جاء فى مقدمة تلك البرامج: «إن توفير الرخاء القائم على العمل المتجه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزيادة المضطردة فى الإنتاج حجمًا وكيفًا هو القياس الموضوعى للإنجاز الثورى...».

فى كل هذه الموجهات والأهداف الاقتصادية ليس هناك ما يوحى بانتماء صاغتها إلى «عقيدة اشتراكية» معينة أو التزامهم بنهج سياسى فكرى واضح، فأغلب ما دعوا إليه يعكس ثوابت الاقتصاد التى تواطأ عليها «الوسط» السياسى فى السودان. ولم يكن هذا غريبًا إذ إن مجموعة العمل تلك كانت تنتمى إلى هذا الوسط، كما كان أغلبهم ممن أسمينا فى مقدمة هذه المقالات بأهل الفعل. ونعترف بأن أبلغ قصور فى هذه البرامج هو أننا لم نبدأ حيث يجب أن نبدأ، فى أدنى المستويات حيث يشارك عامة الناس فى صوغها.

وحال إقرار تلك البرامج اتجه العمل على صعيدين: الأول: هو التنقيب عن كل المشروعات أو الدراسات التى لم تجد طريقها للتنفيذ فى العهود الماضية بغية تحديثها وإبتداع وسائل تنفيذها، أما الثانى: فهو استحداث الآليات المناسبة التى تعين على التنفيذ وضبط وسائل التنسيق بين الأجهزة الداخلية والخارجية المناط بها هذا التنفيذ. وفى هذا المجال كان من أكبر الاهتمامات أحكام مراقبة وزارة التخطيط للخطة التنموية

وتوزيع الموارد حسب الأولويات المقررة مما استوجب إصدار الأمر التشريعى رقم ٢٧ فى الثانى من مارس ١٩٧٢ لينص ـ فيما نص ـ على عدم القيام بأى التزام مالى خارجى دون تخويل من وزير المالية حول مضمون الالتزام وحجمه والشروط التى تكتنفه. ومن جانب آخر تم توزيع الأدوار والمسئوليات بين وزارتى المالية والخارجية حتى تقوم الأخيرة بدورها الأساسى فى الترويج لمشروعات التنمية وتشجيع الاستثمار وتعبئة الموارد، وهذا هو ما أسميناه دبلوماسية التنمية وقررنا بسببه أن الواجب الأساسى للدبلوماسية السودانية هو خدمة المصالح الوطنية وعلى رأسها صيانة الوحدة الوطنية والتنمية؛ والموضوعان مترابطان، فتركيز الجهد على صيانة الوحدة الوطنية هو الذى قاد للسلام، وتطويع الدبلوماسية لخدمة التنمية استثمار لذلك السلام.

ما كان فى مقدور الدبلوماسية السودانية أن تحقق ما حققته لولا انتهاجها منهجًا واقعيًا فى التعامل مع العالم انتهت معه القطيعة المفتعلة مع الكثير من الدول. فدور «الثورقش السودانية فى الوطن العربى لم يعد هو «التلاحم» مع الثورات العربية (من منظور ذاتى لدعاة هذا التلاحم) كما دعا لذلك المشروع الأول للميثاق، وإنما التعاون مع كل الأشقاء الذين يملك السودان أن يتبادل معهم المنفعة، وصداقة السودان مع شركاء التنمية التقليديين فى أوروبا كان لابد أن تُسترد لأن هؤلاء الشركاء هم المصدر الذى لا بديل له فى المستقبل المنظور لمد السودان بالتكنولوجيا الحديثة ولتدريب أبنائه على مناهجها؛ ومثل هذه التكنولوجيا لا تُفرض «فرضًا حسنًا» وإنما يتم الحصول عليها وفق أسس معروفة للتعاون لكيما تستتبت فى أرض السودان ويزاوج الحديث منها مع الأصلى والموروث. ولهذا كان لابد من إزالة العوائق التى حالت دون مثل هذا التعاون ومنها المشكلات التى نجمت عن تأميم ومصادرة الشركات والبنوك البريطانية. وفى هذا المجال شمل ـ بل سبق ـ قرار إعادة الممتلكات المؤممة والمصاردة إلى أصحابها الاتفاق الذى أكملناه فى أغسطس ١٩٧٢ مع السلطات البريطانية وتم بموجبه إقراض بريطانيا للسودان مبلغًا بفائدة اسمية تسدد به التعويضات؛ وعلى إثر ذلك منحت بريطانيا السودان تسهيلات أخرى أهمها فى ميادين التعليم العالى، والتدريب فى المهن المتخصصة، والطاقة والتصنيع الزراعى وعلى رأس ذلك التمويل الأولى لمشروع كنانه.

اتجه العمل أيضًا إلى إكمال الدراسات فى القطاعات ذات الأولوية كجزء من خطة موجهة(*) حدد أعباؤها المالية الابتدائية، كما حددت المصادرة المتوقعة لتمويلها، والجهة المنوط بها ذلك التنفيذ، وكان قطاعات الأولوية القصوى هى قطاع الزراعة والخدمات اللصيقة به مثل تخزين الغلال، والتصنيع الزراعى ثم قطاع النقل والمواصلات، وكما أسلف الذكر فإن كثيرًا من المشروعات التى اتجه النظام لتنفيذها هى مشرعات طمرت تحت تراب الإهمال منذ عهد عبود مثل طريق الخرطوم ـ بورت سودان ، ومشروع الرهد، وقد لعبت صناديق الإنماء العربية دورًا مهمًا فى تمويل الدراسات الجديدة التى أريد بها تحديث الدراسات المطمورة مثل تمويل الصندوق الكويتى للخطة الموجهة للنقل والتى تمثل أول دراسة متكاملة لقطاع النقل البرى، وتمويل الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت لدراسة برنامج التنمية الزراعية المتكاملة(**)، التى كانت تمثل تمركز الثقل فى استراتيجية الأمن الغذائى العربى، وكان من المقدر لها استثمار ٦ بليون دولار على مدى ٢٥ عامًا ينفذ فى مرحلتها الأولى أكثر من مائة مشروع استثمار قيمتها ٢,٣ بليون دولا، وفى ميدان الخدمات الزراعية والتصنيع الزراعى كانت الأولوية فى الدراسات لتخزين الغلال وصناعتى السكر والنسيج، وحول الموضوع الأول اكتملت الخطة الموجهة للتخزين على امتداد القطر بدءًا بمناطق الإنتاج ثم مناطق الاستهلاك الكبرى(***) على يد شركة هاول الكندية فى البداية ثم أكملتها من بعد شركة انترجى الفرنسية بعون من السوق الأوروبية المشتركة.

(*) ضمت المجموعة التى شاركت فى إعداد تلك البرامج ابراهيم منعم منصور، موسى عوض بلال، وديع حبشى، بشير عبادى، أحمد الأمين حميده، جعفر بخيت، عبد الرحمن عبدالله، يحيى عبد المجيد، محمد النصرى حمزة، السمانى عبد الله يعقوب، يحيى عبد المجيد، صديق أحمد إسماعيل، معاوية أبو بكر، إبراهيم الياس، سر الختم الخليفة والكاتب الذى كان له شرف المشاركة فى هذا الجهد.

(**) كلف بتلك الدراسة فريق من الاقتصاديين السودانيين على رأسهم السيد حمزة ميرغنى ومن بينهم الدكتور كمال عقباوى الذى أسهم، فيما بعد، فى تنفيذ جزء من تلك الخطة عندما أصبح وزيرًا للزراعة.

(***) تؤكد الدراسات أن الفاقد من عدم تخزين الغلال يمثل ٢٠٪ من الانتاج ولاتزيد سعة صوامع الغلال القائمة على ٢٠٠ الف طن بالقضارف، و٥٠ ألف طن لبورت سودان علمًا بأن الأخيرة لا تعدو أن تكون صومعة «مناولة» أى أن دورها هو استقبال الحبوب المستوردة من الخارج والمصدرة إليه. كما لا تزيد طاقة كل وسائل التخزين التقليدية عبر القطر على مليون طن وهذا يمثل نصف استهلاك البلاد.

ولو وقف الأمر عند تطوير الدراسات القائمة أو وضع دراسات جديدة لما كان للنظام من شىء يفاخر به إذ أننا نعينا على العهود الماضية عجزها عن الانتقال بتلك الدراسات إلى مرحلة التطبيق. ما يملك ان يفاخر به «أهل الفعل» هو قدرتهم على ترجمة تلك الدراسات إلى إنجاز شاخص وفى فترة وجيزة، ولا نغالى ان زعمنا بأن كل ما أنجزته على الصعيد التموى المحسوس (والتنمية هنا بمعنى الازدياد) قد اكتمل فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠، أى فى الفترة بين العهد الأول الذى طغى فيه الصراع النظرى بين الإخوة ـ الأعداء على الاتجاه العملى فى السياسية، وبين العهدين الأخيرين اللذين سيطر فيهما على الأجندة السياسية نوع آخر من الجدل النظرى لا شأنه له برصف الطرق، ولا شأنه له بشق القنوات، ولا شأن له بتوسيع الرقعة الزراعية، ولا شأن له بالتنقيب عن البترول، ولا شأن بصيانة التربة، ذلك هو الصراع حول ما أسموه تطبيق شريعة الله ـ من بعد ـ يرزق من يشاء من عباده.

كما يحق لنا القول بأن المعالم البارزة لهذه الإنجازات فى قطاعات الأولوية تمثل أول إضافة لتلك القطاعات بعد عهد عبود، ففى مجال الزراعة مثلا اكتمل مشروع الرهد الذى استنطق الحائط الأصم (الوصف الذى أطلقه وزير المالية الشريف حسين الهندى على خزان الرصيرص) والرصيرص خططه ميرغنى حمزة وأكمله مكى المنا على عهد عبود؛ كما اكتمل مشروع كنانة، أكبر مصانع السكر بل أكبر مشروع فى العالم يروى بنظام القنوات المتعددة بجانب مشروعات السكر الأخرى فى عسلاية وسنار. وشهدت تلك الفترة أيضا مولد مشروعات النسيج الجديدة فى الخرطوم والإقليم الأوسط إضافة للمصنع الوحيد الذى أنشأه نظام عبود فى الخرطوم بحرى بتمويل من المعونة الأمريكية. وقد بلغ حجم الاستثمار فى تلك الصناعة وحدها بليون دولار أمريكى حتى عام ١٩٧٨ أتاحت فرص العمل لأربعين ألف عامل يمثلون ربع العمالة فى القطاع الصناعى.

وفى ميدان النقل البرى الذى لم يرث فيه نظام مايو ٢٣٠ كيلو مترًا من الطرق المسفلتة أكملت جميعها فى عهد عبود وانحصرت جميعها فى المناطق المحيطة بالخرطوم

أو المقاربة لها(*) أضاف النظام بضعه آلاف من الطرق المسفلتة أو المعبدة شملت كل السودان. ومن الطرق المسفلتة طريق الخرطوم - بورت سودان بتفرعاته (مدنى - القضارف، القضارف - كسلا، كسلا - هيا، هيا - بورت سودان، هيا - سواكن وسواكن - بورت سودان) ثم طريق مدنى - كوستى (٢١٣) كيلومترًا وطريق الدبيبات - كادقلى (١٨٧) كيلو مترًا وطريق نيالا - كاس - زالنجى (٢١٣) كيلو مترًا، وطريق جبل زوليًا - الدويم (١٥٨) كيلو مترًا. ومن الطرق المعبدة طريق جوبا - بور، وجوبا - نيمولى، والفاشر، نيالا، والدبيبات - الأبيض، هذه - فى مجموعها - هى الطريق التى اكتمل إنشاؤها فى فترة لم تتجاوز الست سنوات ضمن خطة شملت أيضا دراسات لطرق أخرى هى القضارف - قلابات، القضارف، السوكى، كادقلى - تلودى - سنار، سنجه وكوستى - أم روابة وريك - الرنك والدلنج - هبيله والجيلى - شندى - عطبره وجوبا - لادوار. إن الاهتمام بهذا القطاع ليس هو بالأمر الذى تستوجبه الاعتبارات التنموية فحسب بل هو، فى المقام الأول، اهتمام تقتضيه ضرورات الوحدة الوطنية، فدولة مثل كندا لم توحدها إلا السكك الحديدية إذ كان إكمال الخط الكندى - الباسفيكى شرطًا من شروط الولايات المتحدة للانضمام إلى الاتحاد، بل إن كثيرًا من دول الغرب فى كندا لم يكن لها وجود قبل إكمال ذلك الخط.

وإن كان قطاع السكك الحديدية لم يحظ بالاهتمام المناسب فى الولايات من ناحية الإضافة إلى الخطوط القائمة إلا أن التركيز على الطرق البرية قد وفر بعض العبء على السكك الحديدية. وتعتبر سكك حديد السودان أقدم شبكة فى إفريقيا جنوب الصحراء إذ إنشئت فى عام ١٩٠٥ ومع هذا ظلت هى وسيلة النقل «القومية» الوحيدة وبقيت مقصورة على الشمال النيلى وشرق كردفان حتى مجىء نظام عبود الذى ادخل ذلك النظام فى تلك الشبكة بعض المناطق المهمشة فى الجنوب والغرب والجنوب الشرقى بجهد سودانى خالص تولى قيادته المهندس الراحل محمد الفضل؛ ومن ذلك خط سنار -

---

(*) الخرطوم - واد مدنى (١٨٧ كلم) والخرطوم بحرى - الخوجلاب (٢٩ كلم) والخرطوم جبل أوليا (٣٥ كلم) وأم درمان - وادى سيدنا (٣٢ كلم).

الدمازين (١٩٥٨) وخط بابنوسه ـ واو (١٩٦٢) وخط بابنوسه ـ نيالا (١٩٥٩). بيد أن اكبر إسهام قام به نظام مايو فى مرحلته الثانية لتخفيف العبء على السكك الحديدية كان هو إقامة خط أنابيب النفط بين الخرطوم وبورت سودان (٨١٠ كلم) بتمويل من دولة الكويت، وكانت السكك الحديدية فى الماضى تستهلك ٣٠٪ من طاقتها فى نقل المحروقات.

وعلى النسق نفسه فإن توحيد السودان وتواصل أقوامه يتم أيضًا عبر النقل النهرى والاتصال السلكى واللاسلكى. فى هذا المجال شهدت تلك الفترة ثورتين مهمتين الأولى هى الاهتمام بنهر النيل، أكبر طريق رئيسى مهمل؛ والثانية: هى استحداث شبكة الاتصال عبر الفضاء. لقد ظل النقل النهرى كسيحًا لفترة طويلة بسبب هيمنة السكك الحديدية عليه واعتباره تابعًا إضافيًا لها مما صح ومعه وصف موظفى «الوابورات» بيتامى سكك حديد السودان. لهذا كان من أوائل القرارات التى اتخذت إنشاء إدارة مستقلة للنقل النهرى وإجراء دراسة شاملة تهدف للارتفاع بأدائه وفق أهداف الخطة الموجهة للقطاع الأكبر. أكتملت تلك الدراسة على مرحلتين الأولى هى الدراسة العامة للنقل النهرى والتى قام بها معهد أبحاث النقل فى بوخارست فى عام ١٩٧٤ بتمويل من حكومة رومانيا. والتى لم يكن اختيارنا لها اعتباطًا فلرومانيا خبرة واسعة فى النقل على نهر الدانوب. أما المرحلة الثانية فقد كانت هى مرحلة بلورة تلك الدراسة و تفصيلها إلى مشروعات قابلة للتنفيذ وكان المأمول أن تتولى حكومة ألمانيا الغربية تمويل ذلك التنفيذ، بخاصة بعد أن عهد بإعداد الخطة التنفيذية للمشروع لمؤسسة (الراين ـ الرور) الألمانية إلا أن ذلك الأمل لم يتحقق بسبب التوتر الذى بدأ يشهده الإقليم الجنوبى منذ نهاية السبعينيات.

أما الثورة التى يمكن وصفها بالريادة فى هذا القطاع فهى تلك التى شهدها ميدان المواصلات بإنشاء شبكة المايكروويف والشبكة الفضائية السودانية (سود سات) واللتان اكتملتا فى عام ١٩٧٧. ففى عام ١٩٧٧ تم ربط الخرطوم ـ بورت سودان، وسنار ـ الأبيض، ثم سنار ـ كسلا عن طريق المايكروويف. واتجه العمل من بعد إلى إنشاء شبكة

فضائية تعتمد على الأقمار الصناعية باعتبارها أقل تكلفة ولهذا تم إنشاء تلك الشبكة بالفعل لتربط بين أقاليم السودان كله، شماله وجنوبه، كما تم فى الفترة نفسها (١٩٧٤) إنشاء المحطة الدولية للأقمار بست وثلاثين دائرة لخدمة التلكس والهاتف بعون من دولة الكويت. وكان الخطأ الأكبر فى تصميم تلك الشبكة، من الناحية الفنية، هو اعتمادها على المولدات الكهربائية بخاصة وقد أنشئت فى مناطق تعانى من نقص حاد فى الطاقة، وهو خطأ ما كان من الممكن تفاديه إلا باللجوء إلى مصادر محلية للطاقة لا تنضب مثل الطاقة الشمسية. أدى انقطاع الطاقة المستمر إلى إنهاك تم إهلاك الأجهزة الحساسة (كمبيوتر) التى تتحكم فى تلك الشبكة، بخاصة فى مرحلة الانهيار الاقتصادى فى بداية الثمانينيات عندما أدى تدنى الإنتاج إلى ضمور فى حصيلة الصادر وشح فى النقد الأجنبى اللازم لتمويل قطع الغيار.

ولعل هذا هو الموقع المناسب لنتحدث فيه عن ما اكتمل تخطيطه وتنفيذه فى قطاع الطاقة إذا لا سبيل لتنفيذ كل هذه المشروعات دون طاقة محركة؛ ويخطئ من يظن بغياب هذا الأمر عن أذهان المخططين. فمن جانب بدأ السعى لإيجاد صيغة ملائمة تضمن تدفق الوقود بصورة مستمرة من المصدر الطبيعى الذى يتجه إليه السودان ألا وهو المملكة العربية السعودية مما قاد إلى الاتفاق على إنشاء مصفاة جديدة بملكية مشتركة (سعودية - سودانية) فى منطقة سواكن تمدها المملكة بالخام على أن تقوم تلك المصفاة بإبقاء حاجات السودان الضرورية إذ لا تزيد سعتها على الثلاثين ألف برميل فى اليوم. وكان إنشاء تلك المصفاة بجانب المصفاة القائمة (والتى انتقلت ملكيتها من شركة شل إلى حكومة السودان فى عام ١٩٧٥) سيضمن للسودان إنتاجًا يبلغ الخمسين ألف برميل يوميًا لا تكفى فحسب للإبقاء باستهلاكه المرصود يومذاك بل و توفر قرابة العشرين ألف برميل يوميًا يمكن أن تعين على أى توسع زراعى أو صناعى مرتقب.

لم يبلغ المخططون جهيداهم بتلك المصفاة وإنما ذهبوا فى اتجاهين آخرين؛ الأول منهما هو استحاثة الأرض فى الغرب والجنوب بحثًا عن النفط من بعد أن حصرت

الجهود فى الماضى على منطقة «البحر البليد» البحر الأحمر كما أسماه الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى فى كتابه «الرحلة إلى الحجاز». وكان لأمريكا يد طولى فى هذا التوجه الجديد نحو غرب السودان وجنوبه بخاصة عقب زيارة مندوبها الدائم للأمم المتحدة ونقله لمسئولية بعض ما تعرفه امريكا عن تضاريس السودان من التقرير التى حصلت عليها عبر الاستشمار البعيد. أما الاتجاه الثانى فهو تطوير مصادر الطاقة التقليدية فى مشروعات ممرحلة أولها استهدف توفير طاقة إضافية لإمداد المشروعات الجديدة وهى على وجه التحديد: السوكى الزراعى، محلج كساب، طلمبات الرى لغرب سنار، مصانع الجديد الثورة، نسيج النيل الأزرق، الدباغة مدنى، كهربة مدن القضارف والقطينة ودنقلا، وتوسيع محطات التوليد فى واو وملكال، والمولدات المائية للرصيرص. وبتحقيق ذلك ارتفعت الطاقة الإنتاجية الكهربائية من ٣٥٧ كيلو واط فى الساعة فى عام ١٩٧٠ إلى ٦٢٥ كيلو واط فى عام ١٩٧٥، أى أن الإنتاج السنوى للطاقة زاد بنسبة ٧٥٪ خلال ستة أعوام. وما كان لكل ذلك الجهد أن يتم لولا أن جزءًا مهمًا من الدعم الخارجى للتنمية قد وجه لهذا القطاع مثل تمويل البنك الدولى لتقوية برى ـ الرصيرص، والتمويل المشترك بين الصندوقين السعودى والكويتى والبنك الدولى لكهربة الرهد، وتمويل بنك التنمية الإفريقى لتوسيع كهرباء بورت سودان والأبيض والقرية، إضافة إلى التمويل الذاتى لمحطة توليد عطبرة وخط النقل الكهربائى من القضارف و الشوك وخشم القرية وتولت بريطانيا، عقب زيارة وزير التنمية لما وراء البحار (السيدة جوديث هارت) للسودان، تمويل المرحلة الثانية والثالثة من المشروع، وهما المرحلتان اللتان تسبقان مرحلة الاستثمار المعاند أى الاستثمار لتوليد الطاقة الكهربائية فى أعالى العطبرة (خزان ستيت) وخزان مروى وخزان جبل أوليا، وما عناده إلا لحجمه الذى جعل أكثر المستثمرين يجفلون عنه.

فى كل هذا العمل يشهد المرء ميلاد مشروعات قديمة استعصت على التنفيذ فى الماضى، أومشروعات ابكار، ولم يكن إنجاز كل هذه المشروعات فى حاجة إلى عبقرية فى الماضى، أو خبرة مستوردة من الخارج فصناعه هم السودانيون أنفسهم: وزراء، ومهندسين، واداريين، واقتصاديين، وزراعيين، وبياطرة، ولاشك فى أن الذى جعل الإنجاز

ممكنًا على يد هؤلاء هو البنية الأساسية التى أعانت على ذلك الإنجاز، ومن مقومات هذه البيئة وحدة الإرادة السياسية واتساق النطر للأمور بين صناع القرار، ثم الاستعانة بمخبورى التجربة فى المواقع التى تحتاج إلى الخبرة والدربة. على الرغم من كل هذا عجز النظام فى النهاية عن التصاعد بإنجازاته الأبكار تلك إلى آفاقها المرتجاه، وفى بعض الأحيان قادت بعض سياساته إلى انهيار ما بنى منها، فما الذى قاد إلى ذلك؟

المايوية.. أعلى درجات الانتهازية

عدة أسباب فى اعتقادنا، فادت إلى إجهاض ذلك الجهد الكبير، ثم الانهيار من بعد أحد هذه الأسباب هو التشقق الداخلى فى النظام وما صحبه من صراع مدمر قاد فى نهاية الأمر إلى انصراف النظام عن أهدافه الكبرى ليصبح مُلكا عضوضًا. ولا شك أن وقوع هذا التشقق واندلاع ذلك الصراع يكشفان عن اصطناعية الحزب الواحد الذى فرض من عل ليكون بديلا تنظيميًا للأحزاب ينقذ أهل السودان من التشقق الحزبى؛ وسبب ثان ذو صلة بطبيعة النظام الشمولية هو إتاحة المجال لفساد صفيق الوجه صحبه تخريب متعمد للخطط والبرامج، ولعل هذا التخريب الارادى هو مبعث وصفنا له بالصفاقة.

ومما لاشك فيه أن تمركز السلطة فى التنظيم الشمولى يعين على حسم الكثير من القضايا فى البداية إلا أن طبيعة الهيمنة الشمولية تقود، أيضا، إلى تمحور الإرادة السياسية فى أفراد محدودين تنتظمهم برقراطية التنظيم. مثل هذه البرقراطية، اسميتها «قيادات العمل الوطنى» بلغة الاتحاد الاشتراكى أو«الطبقة الجديدة» بلغة ميلفان جيلاس، أو «النومنكلا تورا» كحال قيادات الحزاب الشيوعى السوفيتى تتكون دومًا من رجال فيهم كل ما فى الرجال من عناصر القوة ومن عناصر الضعف، وكل ما فيهم من دوافع الخير ونوازع الشر، تقول هذا حتى لا يتمحك المكابرون فى الحديث عن الاتحاد الاشتراكى السودانى وكأنه ظاهرة نسيج وحدها. بيد أن هناك شيئًا يميز تجربة الحزب الواحد السودانى عما عداها من تجارب بسبب النشأة العلوية للنظام، ذلك الشىء هو أسلوب

الترقى السياسى ومنهج انتقاء القيادات واللذان اتسما بالكثير من النزعة الذاتية مما أضر ابلغ الضرر بالأداء، وقاد إلى عدم الاستقرار، وفتح الباب على مصرعيه لذوى الطموح غير المشروع.

ونزعم بأن أحزاب السودان التقليدية ليست بمنجاة من هذه النظرة «غير الموضوعية» للترقى السياسى (على اعتبار أن المعيار الموضوعى للترقى السياسى فى بلاد الله الأخرى هو القدرة والتأهيل اللذان يمكنان الشخص من الأداء والحس فى الموقع الذى يختار له قبل أى اعتبار آخر ولكن دون استثناء اعتبارات أخرى). فكثيرًا ما يكون الترقى فى المؤسسات التقليدية من أجل توضيات أسرية، أو استمالة قبلية، أو يكون سدادًا لـ «فواتير» دعم مالى لذلك الحزب، وقلما يكون على أساس إلمام الشخص الذى توكل إليه الوظيفة بأعباء تلك الوظيفة، ناهيك عن القدرة على تصريف تلك الأعباء. فى هذا المنهج ضعف داخلى خاصة فى ظل وضع اجتماعى وسياسى لا يلعب فيه المجتمع المدنى (الصحافة، المنظمات الفئوية والجماهيرية، الجامعات، المراكز المستقبلة للبحوث) إلا دورًا هامشيًا فى صنع القرار، ولا تأخذ فيه الأحزاب نفسها الجانب الفكرى من العمل السياسى مأخذ جد وليس أدل على ذلك من افتقاد كل الأحزاب لمراكز البحوث والدراسات التى تعين صانع القرار كما تفعل الأحزاب البريطانية مثلا وقد حاول بعض أهل الأحزاب تبريرهذا المنحى بأنه نموذج له أشياء فى الديمقراطية الليبرالية، مثل الفهم الخاطئ للنظام الأمريكى الذى يبيح توزيع الحزب المنتصر للمناصب على نصرائه وهو نظام لا يستحيى الأمريكيون من تسميته نظام المغانم أو الأسلاب "Spils System" بيد أن الحاكم الأمريكى قلما يعمد إلى إيكال أمر المواقع المفصلية فى إدارته لغير القادرين من نصرائه مهما كانت درجة قرباهم له أو تضحياتهم من أجل الحزب، فالغنائم دوما هى سفارات «الوجاهة» ووظائف المبعوثين الشخصيين للرئيس، وعضوية اللجان الرئاسية الاستشارية لهذا يلعب الرؤساء إلى تعيين لجان انتقالية واجبها هو اختيار أميز الرجال والنساء منبين نصراء الحزب كما يسمونه (head huning).

بدأنظام مايو الحكم وهوطليق من أسار تلك الاعتبارات التى كانت تكبل الأحزاب وتحملها على انتقاء غير المؤهلين "موضوعيًا" لمواقع السلطة والمسئولية الكبرى، الإدارى

منها والسياسى. لهذا لم يتعسر على النظام المايوى فى أن ينثر «كنانته» ويعجم عيدانها ليتخير منها المتين دون اعتبار للانتماء القبلى أو العقيدة الدينية، معيار الاختيار أصبح هو القدرة على أداء المهمة المنوط بالمرء تحقيقها. ولكن ما إن بدأ فى داخل التنظيم الشمولى لصراع لا يقل فى حدته عن ذلك الذى عرفته العهود الحزبية حتى اختل ذلك الميزان وأصبح الحكم ضعضعًا لا عزم ولا إرادة. من ناحية أخرى نشأ تصدع آخر مثل ذلك التصدع المنهك الذى كان يدور بين القوى التقليدية والقوى الحديثة حول القضايا المطلبية بصورة تكاد لا تأبه للمسئولية الاجتماعية؛ وما كان لمثل ذلك التصدع أن ينشأ فى ظل التنظيم الشمولى؛ لأن المبرر الأساسى للشمولية هو انصهار الأفكار وتحالف القوى وتوحيد الإرادة السياسية، وقبل هذا وذاك تغليب المسئولية الاجتماعية على المسكب القطاعى.

كان لصراعات النظام الشمولى تلك إفرازات ضارة بالنظام والوطن معًا. وقد يعين على إدراك الدوافع التى ساقت البعض لهذا التخريب طبيعة القوى التى كانت تتحكم فى النظام بما فى ذلك مصالحها ومطامحها. وكنا، وعند استعراضنا لتجربة مايو فى عهدها الثانى، قد كتبنا(*) نقول إن قيادة النظام كانت تحيط نفسها يومذاك بمجموعات ثلاث: أولها: الفنيون «التكنوقراط» من وذى الدربة والدراية الذين جندهم النميرى لأداء أدوار محددة فى البناء والتنمية؛ وثانيها: مجموعة لايملك أغلبها ما تملك المجموعة الأولى من الدربة إلا إنها كانت على قدركبير من الحماسة التى أفادت فى التعبئة السياسية كما كان بعض رموزها ذوى قدرة أكبر على تشييد صروح الكلام فى الوقت الذى كان فيه وصفاؤهم فى الحكومة يشيدون الصروح طرقًا وقنوات ومصانع؛ أما المجموعة الثالثة: فقد جاءت إلى النظام وقد تعزمت، منذ البداية، على أن تجعل من الحكم ملصة، خباصة وقد أغرى الجهد التنموى الكبير كثيرًا من المغامرين الأجانب، والوسطاء المحليين الطفيليين، وأغلب هؤلاء ممن ضرب حب المال سدًا بينهم وبين كل مروءة. وليست هذه

(*) السودان والنفق المظلم صفحة ١١٩ ـ ١٢١.

الظاهرة بالأمر الغريب، غريب الأمر هو الا تجد هذه الفئة الفسيدة موقفًا تتخندق فيه داخل النظام غير قصر «الرئاسة» والا تجد لها ظلا تستلتزى به غير ظل «راعى المؤسسات الدستورية» الذى ما هتك الله سترًا عن هؤلاء حتى أرخى عليهم سترًا.

وفيما كتبنا أفضنا فى الحديث عن نماذج عديدة عن فساد هذه الفئة الذى لم يقف عند السرقة بل تعداه إلى التخريب العمدى للخطط بتجاوز الأولويات حتى فى المشروعات الاستراتيجية مثل مشروع مصفاة بورت سودان، عصب الحياة لكل المشروعات الأخرى. وكما رأينا فقد آثر رئيس النظام مناصرة «لصوص القصر» ومن ورائهم من رجال الأعمال غير السودانيين وفى تلك القضية بالذات ضد وزرائه، بل أشد هولاً من ذلك ضد المسئولين السعوديين الذين جاءوا إليه فى الخرطوم يؤكدون ما التزموا به مع رصفائهم فى السودان(*).

على أن ما هو أدعى للاستغراب من هذا الانتهاب، التحالف الغريب بين لصوص القصر وبين بعض المنتسبين إلى المجموعة الثانية والتى كانت تضم أكثر أهل النظام حديثًا عن «النقاء الثورى» تحالف الاثنان للانقضاض على الفريق الأول، وكانت الغيرة هى الدافع لهذا التحالف من جانب «الأنقياء الثوريين» فيما كانت دوافع «اللصوص» هى إزالة «تكنوقراط ثقلا» لا هم لهم غير الحديث عن الخطة، والأولويات، ورقابة الدين الخارجى مما كاد أن يضع هؤلاء اللصوص بين النهب أسدادًا، وصدق من قال بأن «المايوية هى أعلى مراحل الانتهازية».

كان انحيازى فى ذلك الصراع انحيازًا تلقائيًا إلى أهل الفعل على مستوى الأداء الوظيفى، ومع البراغماطيين فى براقراطية الحزب على مستوى النظر. وكنت - وما زلت - أومن بأن السودان بلد غير معقد فى حكمه وإدارته، لا يعقد الحكم والإدارة إلا الذين يستغرقون أنفسهم ويغرقون معهم العباد فى صراعات نظرية لا شأن لها بقضايا الناس التى يعيشون؛ قضايا الصحة والتعليم والغذاء، ولا يؤذى الإدارة إلا الاستهانة بالانضباط

(*) السودان والنفق المظلم صفحات ١٦٨.

الأدائى ففى ظنى الخيار واضح فى بلد معيوه كالسودان، بين وزير الصحة لا يعرف شيئًا عن الفرق والمذاهب السياسية إلا أنه يعرف ما متطلبات إدارة مستشفى الخرطوم؟. وما أساسيات صحة البيئة؟، وأين هى جغرافية الأمراض المتوطنة فى السودان؟، وكيف هى سبل التعامل مع هيئة الصحة العالمية؟، وبين وزير آخر يجعل كل هذا إلا أنه يحفظ كل ما ورد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية حول العقل السليم والجسم السليم إن كان من «الإسلاميين» أو يحفظ ظهر قلب كل أدبيات الفكر «الاشتراكى القومى» إن كان من العروبيين، وبصورة عامة فأنا من المؤمنين بمقال لأنشتاين جاء فيه أن «قيمة المرء فى المجتمع الذى يعيش فيه تعمد أولا وأخيرًا على المدى الذى يسهم فيهم بعواطفه وأفكاره وأعماله فى تطوير أو إثراء حياة أفراد ذلك المجتمع».

افتعل «الاتقياء» فى البدء حربًا ضد هؤلاء «التكنوقراط» يتهمونهم بالبرقراطية وقد شهدنا شيئًا من رشاش تلك الحرب فيما كتب وزير المالية لنائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى والتهمة ليست كلها باطلة إذ إن أغلب هؤلاء الوزراء «التكنوقراط» استهلكوا كل طاقاتهم فيما تفضلوا له من أمر إدارى حتى يسبقوا إلى غايتهم الوظيفية، وكأن تلك هى الغاية الوحيدة إلا أن تلك الحرب سرعان ما أخذت طابعًا أيديولوجيًا عندما بدأت تترى تتهم انحراف «التكنوقراط» بالثورة إلى اليمين ممن أسموا أنفسهم «اليسار فى السلطة» وتعبيرًا اليسار واليمين تعبيران فضفاضان لا يعنيان شيئًا عند ملامستهما لأرض الواقع؛ ذلك الواقع هو شق القنوات، وإنشاء الجامعات والمدارس، ورصف الطرق، وتوسيع الرقعة الزراعية، وتعبئة الموارد لتحقيق كل هذا. كانت محنة ذلك «اليسار فى السلطة» ازدحامه بكثيرين جاءوا إلى رحاب التنظيم «البوتقة» وهم يستحقبون متاعًا من شعارات فطروا عليها فما عادوا قادرين على التخلى عنها، كما عجزوا عن تطويعها لملائمة واقع جديد أو قولبة هذا الواقع وفق منطق شعاراتهم تلك، ولهذا فمع خفوت النبرة الأيديولوجية إلى حين فإن الصوت لم يخرس. على أن حُسبنا هؤلاء. فى خصم ذلك التزايد الأيديولوجى، لم يتجاوز ترداد الشعارات حول «يمينية» رفاقهم الكنوقراط بدلا من التبارى على تقديم البدائل «اليسارية» لإنشاء «كنانة» وإنشاء «الرهد» والتنقيب عن البترول فى «المجلد» كان ذلك فى التصور أو التطبيق.

من تلك الاتهامات نتخير بعض النماذج لا لأنها كانت أكثر ذيوعًا وإنما لأن أمرها يعنينا بوجه خاص على المستوى الشخصى، ولأنها أيضًا تبين ما نقصد بالحديث عن اختلاف المنهج الاتهامات هى تلك التى تتعلق بانحراف الدبلوماسية السودانية عن واجبها فى محاربة الاستعمار، أو انحيازها المزعوم للغرب، أو إغفالها لرسالة السودان القومية فى تحقيق الوحدة العربية؛ وتلك كلها لعمر الله أما تهم باطلة، أو أحكام تنطلق من مقدمات خاطئة. فالذى كانوا يعنونه بمحاربة الاستعمار لم يكن أكثر من رغبتهم فى الا يصبح صباح أو يمسى مساء دون أن تصدر وزارة الخارجية بيانًا تدين فيه «الإمبريالية»، أما أن يلعب السودان فى صمت دوره المتوجب عليه فى دعم حركات التحرر الإفريقية داخل الأطر الإقليمية المعروفة، أو يشارك فى، بل يبادر بصنع القرارات حول إعادة هيكلة الاقتصاد الدولى بصورة تقضى على علاقات التبعية السائدة، أو يسعى لتوسعة رقعة تعاون الجنوب ـ الجنوب بصورة عملية فى مشروعات الأمن الغذائى العربى وفى خطط التضامن العربى ـ الإفريقى، أو يعيد العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا لمصلحة السودان إلا أنه فى الوقت ذاته يستقبل فى الخرطوم الأمير نوردوم سيهانوك اعترافًا بشرعيته التى انتهكتها أمريكا، فكل هذا لا يعدو، فى رأى هؤلاء، أن يكون تهربًا من النضال ضد الإمبريالية، النضال على الطريقة «العقربية». وأذكر قولى للأستاذ محمد الحسن أحمد فى صحيفة الأضواء بأن بعض ساسة السودان لا تتجاوز نظرتهم للعالم ميدان عقرب بأم درمان لأنهم يحسبون بأن كل قضايا العالم يمكن أن تحل بخطاب زلزالى يلقى فى ليلة سياسية تقام بذلك الميدان العتيد(*).

أما الذين كانوا يسمونه «انحيازًا غربيًا» فهو، فى حقيقة الأمر، إدانة لسعى السودان لبناء نفسه بتعبئة موارده وتطويرها بالتقنيات الحديثة من الدول الوحيدة المؤهلة لهذا والقادرة عليه، إذ نسى فى كل هذا العالم بشرقه وغربه، وعربه وعجمه من يملك أن يوفر للسودان ما كان وما زال يوفره البنك الدولى الذى يسيطر عليه «الغرب» وتوفره ألمانيا

(*) الأضواء ٢٨، ١٩٨٨/٥/٢٩.

وهولندا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كبريات الدول الغربية المانحة للسودان، ومع هذا فإن الدبلوماسية السودانية، فى سعيها للبناء، لم تقف عند هؤلاء وحدهم بل تجاوزت فى مساعيها كل الحدود الأيديولوجية. فالخلاف السودانى - السوفيتى الذى وشحته الدمومة فى مطلع السبعينيات لم يحل بين الدبلوماسية السوادنية والسعى إلى بناء جسور الصداقة مع الاتحاد السوفيتى وهو يستعين فى ذلك بالوسطاء مثل نيكولاى شاوشسكو، ولم تكن مصادفة سعيدة تلك التى حملت السفير السوفييتى فيليكس فيدونوف فى السادس والعشرين من مايو ١٩٧٣ إلى مكتب النائب الأول لرئيس الجمهورية، اللواء محمد الباقر أحمد لينقل إليه تحيات مجلس السوفييت الأعلى بالعيد العاشر لمنظمة الوحدة الإفريقية، كما لم تكن مصادفة أن يحمل إلى وزير الخارجية ذلك اليوم خطابًا من الرئيس بودقورنى إلى رئيس السودان يقول فيه: «نيابة عن مجلس السوفييت الأعلى وأصالة عن نفسى أبعث لفخامتكم بتهانى القلبية بمناسبة احتفالكم بالذكرى الرابعة لثورة مايو وأرجو أن أعرب لفخامتكم عن يقينى البالغ بأن علاقات الصداقة والتعاون الوثيق القائمة بين بلدينا سوف تنمو وتزدهر من أجل مصلحة شعبينا ولتحقيق السلام»(*). كانت تلك المواقف نتائج لمبادرات وسياسات.

وعلنا نشير، فيما بعد، إلى نموذج واحد لهذا السعى متعدد المسالك لتسخير الدبلوماسية من أجل التنمية متجاوزين كل الحدود الأيديولوجية، ولا نشير إلى ذلك النموذج لأهميته التنموية وإنما لأهميته الرمزية.. ما نتحدث عنه هو المثلث الذى لا تتباعد أضلاعه إلا بأبعاد لا يتجاوز أطولها الكيلو مترات الخمس. فى ذلك المثلث، خلال خمس سنوات فقط أقامت رومانيا «الشيوعية» دار البرلمان السودانى، وأقامت كوريا «الديمقراطية» قصر الشباب والأطفال، وأقامت دولة الكويت «الرأسمالية» فندق هلتون، وأقامت الصين الحمراء قاعة الصداقة، وأقامت كوريا الجنوبية «المتأمركة» قصر الصداقة، ولكل واحد من هذه المشروعات نظيره فى تخوم السودان، لكل هذا ارتفع

(*) الأيام ١٩٧٣/٥/٢٨. للإلمام بالمزيد من التفصيلات حول الاتصالات التى سبقت هذا التطوير يمكن الرجوع إلى السودان والنفق المظلم صفحات ٥٠٤ - ٥٠٩.

صافى التمويل الامتيازى للسودان من ٢٥,٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٨,٩ مليون فى عام ١٩٧٥، وتضمن، فيما تضمن، العون الرومانى، والعون الصينى، والبرتكول التشيكى (يوليو ١٩٧٣) الذى وذهب لدعم صناعة النسيج فى النيل الأزرق، والبرتكول المجرى (١٩٧٤) الذى ذهب لإعادة تأهيل ناقلات السكك الحديدية، والقرض اليوغسلافى للبحرية السودانية.

أما الحديث عن إغفال رسالة السودان القومية فكان، هو الآخر، مقال ينطلق من مقدمات خاطئة، وأكثر خطأ من هذا ما أريد من ورائه وإن جاء فى استحياء؛ ذلك هو إدانة التحرك الدبلوماسى السودانى النشط فى إفريقيا بخاصة فى بعض المواقع التى ظل البعض ينظر إليها بمنظار سودانى، فهناك من كان ينظر إلى إثيوبيا بمنظار «عراقى» دون اعتبار لأن الذى يحكم العلاقة بين السودان والهضبة ليس هو رأى حكام بغداد فى إثيوبيا وإنما هو ألفا كيلو متر من الحدود بين البلدين ونهر عظيم يمثل شريان الحياة للسودان لا إثيوبيا. وهناك من كان ينظر لكينيا بمنظار فلسطينى بل أكثر قربى بفلسطين «الرفض والتصدى» ولا يرى ذلك المنظار فى نيروبى غير العلم الإسرائيلى الذى يرفرف على سارية عالية دون اعتبار للتماس السكانى بين قبائل التركانا و التبوسا فى البلدين أو وجود بحيرة فكتوريا مهد النيل فيها. وهناك من كان ينظر لتشاد ويوغندا بمنظار ليبى بحسب أن السودان هو مركز انطلاق للانقضاض على «تميل باى» فى «فورت لامى»، كما هو رأس الجسر لحملة تأييد الحاج الجنرال الدكتور عيدى أمين دادا فى كمبالا دون اعتبار لما بين السودان والبلدين من علاقات تتجاوز الأنظمة الحاكمة، ومن حق كل واحد فى السودان أن يرى الأشياء بالمنظار الذى يريد شريطة أن لايضل بصره عن مصلحة السودان الأولى، السودان الذى استقر به الرأى منذ اتفاق أديس أبابا على أنه بلد عربى - إفريقى وهو افتراض عزمنا على المضى به إلى نهاياته المنطقية فى السياسات التى تنتهج داخليًا وخارجيًا وإلا أصبحنا كذبة على المستوى الخلقى، وفاقدى أمانة علمية على المستوى الفكرى، وقاصرين عن إدراك نتائج المقدمات على المستوى المنطقى، وأغبياء ينفضون عزلهم بيدهم على المستوى الأدائى.

ومن المقدمات الخاطئة أيضًا الظن بأن هناك وجهًا واحدًا لتحقيق الوحدة العربية «المصيرية» ذلك الوجه هو الشعار المبسط الذى فطر عليه أغلب دعاة الوحدة ، حرية - اشتراكية وحدة حتى أصبحت الوحدة القومية فلكلورًا سياسيًا. فالنتائج لا تغتصب بالترداد المضنى للمقدمات كما أن التغيير لايقتصر بالدعوة المكرورة له. النتائج والتغيير يتحققان بالعمل على أرض الواقع لتفعيل الشعارات، لهذا ظل شعار «الوحدة» شعارًا خائبًا. وعلى سبيل المثال فإن معالجة واقع التجرية تبدأ بالاعتراف بحقيقتها ثم العمل على تجاوزها عبر سياسات وظيفية تنفع بالناس فى النهاية إلى التوحد، من هنا جاءت دعوتنا لـ «التكامل الاقتصادى» مع مصر لما العلاقة السودانية معها من «خصوصية» والتعبيران جديدان على الدبلوماسية والسياسة السودانية الممارسة. فلا شك لدينا أن حرص مصر على العلاقة الوثيقة مع السودان لا ينبع من نظرة رومانسية للوحدة وإنما من إدراكها لمصالح حقيقية وجودية، لأجل هذا لم تكتف الدبلوماسية السودانية بصوغ النظرة الجديدة أو نحت التعبير الجديد لتأكيد هذه الحقائق الوجودية بل استجهدت فى الأمر لترجمة ذلك إلى واقع يلمسه الناس. كما نعرف مثلا أن اقامة قناة جونقلى يعنى بالنسبة إلى مصر أكثر مما يعنى بالنسبة إلى السودان نسبة لما يتهددها من نضوب للماء قبل نهاية هذا القرن أن استمر النمو السكانى على حاله، ولهذا كنا المبادرين بالدعوة إلى انشائها كأول مشروع من مشروعات التكامل. وقناة جونقلى ليست بالأمر الذى اكتشفه نظام ماوى بل هو أمر توالت الدراسات بشأنه منذ العشرينيات بدءًا بدراسة هارل، كا نص عليه اتفاق مياه النيل منذ عام ١٩٥٩ تحت اسم مشروعات أعالى النيل. ومن نصوص ذلك الاتفاق أيضا إعادة مصر للسودان «قرضًا» مائيًا يبلغ حجمه مليارًا ونصف المليار المكعب من الأمتار، ولا سبيل لمصر لرد ذلك «القرض» أو مجابهة احتياجاتها الجديدة(*)، دون استكشاف مصادر إضافية من الماء. جميع هذه الحقائق لم تكن غائبة عن علم أهل السياسة فى السودان (أو هكذا يفترض) بمن فيهم من لم يكن له من هم

(*) تبلغ حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل إلا أن تلك الاحتياجات سترتفع إلى ٦٠ مليارًا بنهاية القرن.

فى هذه الحياة الدنيا غير الحديث عن «الوحدة المصيرية» بين البلدين، إلا أن التغنى بالوحدة قد أغناهم عن الأمور التى لا تُسلى مثل «فحت الترع».

وكشأن جونقلى توجهنا بالتكامل إلى قضايا عملية أخرى مثل التعاون المصرى ـ السودانى على استغلال مناطق التماس لزراعة البقول التى يحتاجها البلدان، واستغلال أراضى جنوب النيل الأزرق لزراعة الحبوب الغذائية لمصلحة البلدين، ومد شبكة الطرق المصرية على ساحل البحر الأحمر إلى بورت سودان، وإعادة توظيف المعاهد المصرية دون الجامعية فى السودان لتصبح كليات للتدريب المهنى تمولها مصر، ثم فتح آفاق التدريب والتعليم العالى للطلاب الجنوبيين فى جامعات مصر مما استطاع معه خلال عامين قرابة الألفين من طلاب الجنوب من الالتحاق بتلك الجامعات بفضل جهد بذله الدكتور مراد غالب وزير الخارجية والدكتور طلبة عويضة، الأب الروحى لكثير من طلاب السودان. ويفيد أن نذكر بأن أكثر الذين اختلطت أصواتهم جلبة حول توطيد الثقافة العربية بين أهل الجنوب لم يعرفوا لهذا من سبيل غير تبديل أسماء الجنوبيين إلى أسماء عربية، أو قسرهم على ارتداء زى أهل الشمال، أو تشييد المساجد فى جوبا وكبويتا، وليس فى كل هذا ما يعين هذا النفر فى حياتهم المعيشة، الذى يعينهم هو المعارف الحديثة، معارف الهندسة والطب والزراعة، وستتوطد الثقافة العربية يوم أن نمكن هؤلاء من الالمام بهذه المعارف فى بيئة عربية خالصة وبلسان عربى متى كان ذلك ممكنًا.

كان هذا هو فهمنا للتكامل والذى نعتناه بـ «الاقتصادى» قبل أن ينتهى به الأمر إلى مظاهرات لا تفيد مصر ولا تنفع السودان مثل مظاهر الوحدة الفلكلورية كـ «برلمان وادى النيل» الصورى، وتوقيع اتفاقيات الدفاع المشترك التى لم تضف شيئًا إلى اتفاقية الدفاع العربى المشترك، ومشاركة رئيس السودان فى الاقتراع على رئاسة السادات لمصر. ولنذكر فى هذا المجال لأهل الفضل فضلهم ممن أسهمنا معهم فى اعداد مشروعات التكامل، نذكر الفضل للسادة إبراهيم منعم منصور، وعمر الحاج موسى، ويحيى عبد المجيد من أهل السودان كما نذكره للدكتور عبد العزيز حجازى، والدكتور عبد العزيز كامل، والأستاذ إسماعيل فهمى، والأستاذ أسامة الباز من أهل مصر.

وعلى صعيد آخر ذهبنا بهذا التوجه الوظيفى إلى العمل على ترجمة شعارى الوحدة العربية والتضامن العربى الإفريقى إلى واقع يقربهما الناس، واقع الحياة اليومية. كان النموذج العملى لهذا هو مشروعات الأمن الغذائى العربى والتى انشئت لأجلها مؤسسة للتمية الزراعية والعربية، أما التضامن العربى الإفريقى فقد سعينا لأن يكون له بُعد تنموى أنشئ لأجله مصرف خاص عرف بهذا الاسم، كلا الجهدين لم يكونا نتاجًا للمبادرة السودانية بالرأى فحسب بل صاحب ذلك الرأى من جهد فصلنا امره فيما كتبنا من قبل(*) وعلنا نعود فى موقع لاحق إلى حديث حول أسباب الخذلان الذى واكب مشروعات الأمن الزراعى على الرغم من كل ما توفر لها من امكانات.

ونعود للصراعات المايوية لنقول بأن أول انفجار قاد إليه ذلك الصراع المدمر بين قيادات النظام كان هو التعديل ا لوزارى فى فبراير ١٩٧٥ فيما أسميناه ليلة الخناجرة الطويلة(**) كان ذلك التعديل هو قمة صراع بين الشركات والمؤسسات، الفريق الأول منهم يمثله بعض رجال الأعمال ومن أولوهم «معروفًا» من رجال القصر، وما تمادى هؤلاء فى المزجور عنه إلا لصمت الرئيس عليه. أما الفريق الثانى فكان يمثله الوزراء الذين لم يبق لهم الكد فيما تفضوا له من الأمور وقتًا ينفقونه فى درء المؤامرات. وبما أنه لم يكن فى مقدور المتآمرين اتهام (معارضيهم) بما يمس قدراتهم أو شرفهم المهنى عمدوا للدس عليهم بما يوفر قلب النميرى، بل بما يثير مخاوفه على موقعه، بابتداع الحديث عن ما أسموه «مراكز القوى» . ولاشك فى أن ذهن النميرى أوقلم «كاتبه» يومذاك قد انصرف إلى مصر السادات وما شهده بداية حكمه من صراع مع كان يسميهم «مراكز القوى» التى اتهمها بالسعى للاستيلاء على سلطته، تلك كانت هى النقطة المرجعية الوحيدة عندهما لذلك التعبير؛ وكان ذلك «الكاتب» من أنشط الناس للشر وأكثرهم ارتياحًا إليه.

كانت هذه التهمة التى أطلقها رجال الأعمال ومتلصصة القصر صحيحة ومغلوطة فى آن واحد ثم هى سخيفة فى الحالتين. صحة التهمة هى أن أغلب هؤلاء الوزراء

(*) السودان والنفق المظلم صفحة ٥٥٦ وما يليها.

(**) السودان والنفق المظلم صفحات ١٢٨ وما يليها.

«التكنوقراط» كانوا يأخذون مسئولياتهم وسلطاتهم التى جاءت بها أوامر تفويضهم مأخذ جد، كما أخذوا بالجد أيضًا القوانين واللوائح التى تحكم الأداء فى مواقعهم المختلفة. ولانظن بأن هناك حاكمًا رشيدًا يرضى لنفسه أن يكون فوق القوانين التى شرعها بنفسه. كان هذا المجال بالذات هو مجال الصراع بين أهل الفعل وبين الرئيس، أما مباشرة او عبر الذين يتحدثون باسمه أو ينتحلون تلك الصفة. أما موقع الغلط فهو فى الظن بان وراء ذلك التمنع من مجموعة بعينها من الوزراء دوافع سياسية معينة، أو أن فى التعاون الوظيفى المشهود بين هؤلاء الوزراء تكتلاً ذا أهداف سياسية محددة؛ ناهيك عن أن يكون ذلك الهدف هو الاستيلاء على السلطة فبين أولئك الرجال من لم يكن قد التقى برفيقه أول عائنة إلا فى مايو، كما كان منهم من لايعرف الآخر من آدم، ولهذا فلما أن بدا الصراع يأخذ ذلك المنحنى حتى توجه أغلب هؤلاء الرجال للانسراق عن النظام، منهم من تهجر مثل زكى مصطفى، ويحيى عبد المجيد، وكمال عقبارى، وحسين إدريس ومنهم من «انتظر» يموس على عياله فى الخرطوم، مثل: إبراهيم منعم منصور، وسر الختم الخليفة، وعباس عبد الماجد. ومادرى النميرى يومذاك بأن تلك كانت هى بداهة انهيار نظامه، وبداية طفاف شمسه؛ فما كان لحاكم يركن إلى السعاية، أو رئيس تحمله الغيرة من القادرين من مرءوسيه على الاستناد على انصاف القادرين، إلا أن ينتهى إلى خسران مبين.

وعلى كل فقد ظلت مواقع البناد الاقتصادى بعد ذلك التعديل، وحتى نهاية السبعينيات فى أيدى من بقى من «التكنوقراط» أو من هم أقرب إليهم من أهل السياسة الذين انتقلوا إلى الوزارة من «برقراطية» الحزب مثل بدر الدين سليمان كما ظل الاقتصاد كله يسير بقوة دفع من إنجازاته الأول حتى فترة مايو الثالثة إلا أنه لا ينمو، فالاقتصاد لا يتنامى بقوة الدفع الداخلى. وانتهى ذلك كله فى عهد مايو الثالثة، الفترة التى اكتمل فيها انتصار الشركات على المؤسسات مما حدا بأغلب من تبقى من أهل الفعل للانسلال. وتهدم آخر ما بقى من أطلال «الديمقراطية الجديدة» كثمن لـ «المصالحة الوطنية» فى ذات الوقت الذى أخذت تنهار فيه صروح الوحدة الوطنية بعدم اهم اركانها، اتفاق أديس أبابا؛ فيا له من حلم عابر!.

ما أوردنا فى الفقرات السابقة يتناول بعض العوامل السياسية التى أدت إلى إجهاض العمل التنموى فى مايو الثانية، إلا أن هناك أسبابًا أخرى تتعلق بالمنهج الأدائى لا بد أن نتحمل مسئوليتها نحن دعاة التحديث، كما أن هناك سببًا أكثر أهمية يتمثل فى أسلوب حياة الطبقة الوحيدة التى قام النظام على أكتافها، وأفادت منه أكثر من غيرها، بل دون غيرها. كما جميعًا نؤمن بالتحديث إيمانًا لا حد له، إلا أن التحديث ـ من الناحية النظرية ـ لا يعنى مقاطعة القديم حتى وإن كان لا يحتمل التصالح مع بعض ما فى ذلك القديم من ظواهر أو مؤسسات تعاند منطق التأريخ أو تعيق مسيرته. والتحديث، بهذا الفهم، تحوير للجسد الاجتماعى بكل بناء الأساسية وهياكله وقيمه بهدف الارتقاء بها لمستوى أعلى وعلى مستوى التغيير الاجتماعى والاقتصادى فإن التحديث لن يكون ذا جدوى إن لم يأخذ فى الاعتبار كيمياء المجتمع، ويسعى إلى التوفيق بين الجديد والموروث باستنباط مكنون المعرفة المحلية (indiginous knowledge) والاسترشاد بالخبرة التقليدية لـ «أهل الفعل» الموروث. وكما أسلف الذكر، أفادت معارفنا المتأخرة بأن العجز الأدائى الكثير من تجارب التنمية فى القارة الإفريقية يعود إلى ظاهرة التنمية الفوقية التى لا يشترك فى صوغها من يفترض فيهم الانتفاع منها. ونعنى بهذا المشاركة الشعبية فى صنع القرار حول الأسلوب الأمثل للتنمية، والتعرف على ما فى التجارب الموروثة من خبرات ومهارات.

إن المشاركة التى نتحدث عنها ليست هى ـ كما يتبادر لأمثالنا من الصفويين ـ المشاركة الرسمية فى مجالس التخطيط، أو إشراك الفنيين فى دراسة المشروعات، أو الاستعانة بأساتذة الجامعات فى إعداد البحوث؛ كل هذه أمور ذات أهمية قصوى إلا أنها لا تغنى عن الحوار الهادف مع الرعاة فى المشروعات التى تمس أو تؤثر فى المناطق الرعوية، ومع الزراع حول خبرتهم التقليدية فى الزرع والحصاد والرى، ومع الحرفيين فى تطوير الصناعات التقليدية الصغرى مثل صناعات الجلود والنسيج، ولا شك فى أن نجاح التجربتين الهندية والصينية فى تطوير الزراعة والصناعات الصغرى تَعَزَ، فى الأساس،

إلى نجاح هاتين الدولتين فى المزاج المعافى بين التقنية المحلية التقليدية والتقنية الحديثة المستوردة، فالهند، مثلا، مع انشائها لمشروعات الرى الكبرى لم تلغ الساقية والشادوف، ومع تطورها الصناعى فى صنع الشاحنات والسيارات وما زالت تستخدم الدراجة بعد تطويرها كوسيلة للنقل الجماعى للأفراد والسلع فى أغلب أقاليمها.

لهذا فإن جانبًا كبيرًا من الفشل لابد أن نتحمل مسئوليته كمخططين، إذ إن التخطيط يقوم على افتراضات تركيبية، وإن لم تتسق هذه الافتراضات مع الحقائق الموضوعية المعيشة تصبح خبط عشواء، فاستبدال الساقية بالطلمبة، مثلا، يصحبه افتراض توفير الوقود للطلمبة وذلك الافتراض بدوره يصحبه افتراض إعادة النظر فى أولويات توزيع الوقود الذى كان وما زال ٦٥٪ منه يذهب للنقل، فى حين يذهب ٨٠٪ من ذلك الوقود المخصص للنقل إلى الخاص فى العاصمة المثلثة. ولاشك فى أن المخططين كانوا يدركون النتائج المدمرة التى تترتب على ذلك التوزيع للوقود إلا أنهم مع هذا قبلوا بها استكانة للمنحى التدميرى الكامن فى مناهج حياة النخبة، من يحكم منهم ومن لايحكم وقد رأينا، مثلاً، كيف كان البعض يتندر على حديث الدكتور جعفر بخيت عن الإداريين السيارة أى الذين يسيرون بالأقدام فى مواقع عملهم دون أن يدرك هذا البعض بأن الدراجة النارية (الموتر سايكل) ما زالت هى أداة النقل الوحيدة لصغار ضباط البوليس وضباط الجيش فى الهند.

وعلى المستوى الفنى أدت اللهفة على التنمية الشاملة إلى كثير من التسرع وعدم الواقعية فى تصميم بعض المشروعات بل وفى التفكير فيها ابتداء. فمع صحة القول بأن تعثر العمل أو إجهاضه فى واحد من المشروعات (مثل المصفاة) قاد إلى تعثر المشروع الثانى والثالث، إلا أن سبب الضعف والتراخى فى مشروعات أخرى بعينها كان سببه هو الطموح غير الواقعى؛ مثال ذلك التفكير فى تصنيع الجزء الغالب من القطن السودانى مرة واحدة. ومن الأخطاء الفنية أيضًا اعتمادنا الفارط على المؤسسات الحكومية فى الدراسة والتصميم ومراجعة العقود دون أن تملك هذه المؤسسات قدرة على أداء هذا الدور إما لأنها لم تُعد إعدادًا سليمًا أو لأنها، فى بعض الحالات، فقدت أغلب كوادرها

المؤهلة للهجرة إلى الخارج أو الهجرة السياسية فى الداخل. وهجرة الداخل تلك أمرها عجاب، فكثير ممن بقى فى موقعه من القادرين من موظفى الخدمة العامة، «تسلط» عليهم النظام ليجعل منهم وزراء دولة، ونواب وزراء، وأمناء للتنظيم السياسى، ومحافظين؛ وكل ذلك إلى حين. وكان فى مقدور المؤسسات الأكاديمية (جامعة الخرطوم) ان تقوم بهذا الدور (البحوث) لو طورت من مناهج عملها حتى تصبح، بحق، هى مستودع المشورة الفنية للنظام، وكل نظام. إلا أن ذلك لم يكون هو الحال، فلا الوضع السياسى المهترئ من داخله كان يعين على هذا، ولا تطوير مناهج الأداء كان يحتل الأولوية القصوى فى هموم أهل الجامعة.

الدستور المفترى عليه

من بين الاتهامات التى تُردد كثيرًا حول نظام مايو ـ بخاصة فى فترة الثانية ـ ذلك الذى يقول بأن النميرى ما كان ليطغى لولا السلطات التى منحها له الدستور وجعلت منه إلهًا (ويعنون بذلك دستور ١٩٧٣) هذا الاتهام ظل ينبعث من الاتجاهات مختلفة... فالأحزاب التقليدية استنكرت، بحق، فى ذلك الدستور منحاه الوحدانى الذى ينكر التعددية الحزبية إلا أنها تجاهلت بعض جوانبه الأخرى التى عجزت عن معالجتها الدساتير ومشروعات الدساتير التى عرفتها الفترة الحزبية، والخصوم الفكريون لتوجهات التنظيم السياسى الذى تم تحت ظله إقرار هذا الدستور (الاتحاد الاشتراكى السودانى) أدانوا، بدون وجه حق، وحدانية التنظيم وشموليته على الرغم من تبنيهم لتجربة نظيرة فى الفترة السابقة، ومباركتهم لتجارب مشابهة فى بلاد أخرى بل اعتبارهم إياها قدوة وأنموذجًا. ودون وجه حق أيضًا أدان هؤلاء دستور ١٩٧٣. وهم يتجاهلون ما أفلح فى تحقيقه من مطالب ظلوا يدعون له من مبادئ خلال عقدين من الزمان، أى منذ أكتوبر ١٩٦٤. كما أن هناك أفرادًا معدودين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة ظلوا يزعمون منذ سقوط النظام ـ بل درج واحد منهم على الزعم حتى قبل سقوطه ـ بأن مَرَد طغيان النميرى كله هو الدستور، وأن الدستور هو وليد منصور خالد وجعفر بخيت، ولهذا

فالاستنتاج من هذا الافتراض التركيبى هو ان مسئولية طغيان النميرى تقع كاملة على عاتق هذين الرجلين. وهذا قول لا يصدر إلا من فسيخ ضعيف عقل، ولولا أن صاحب ذلك القول رجل مرزاء، لا يظفر بحاجته ولا ينقضى له، لرددنا عليه فى حينه ذاكرين أين كان يقف من صناعة ذلك الدستور، وما الذى تَكسب من وراء الدستور. فالدساتير ليست معلقات شعرية تنسب لمؤلفيها وإنما هى قوانين أساسية تكتسب مشروعيتها، من الناحية الشكلية، من إقرارها عقب دراسة وتمحيص من مجموعة يفترض فيها تمثيل الغالبية. كما أنها، من الناحية العملية، لا تكتسب الشرعية إلا من التزام الناس بها وامتثالهم لها، وعلى رأس هؤلاء الذين يؤدون قسم الولاء لها، وزراء كانوا أم سفراء. مع هذا فإن الذى رمانا به هذا الفسيخ «شرف لا ندعيه وتهمة لا ننكرها» لأنا نحسب أن ذلك الدستور، من حيث هو وثيقة، من أجود الدساتير التى عرفها السودان منذ استقلاله.

بيد أن ما يبعث على الحسرة فى مثل هذا النقد بخاصة ممن يحسبون أنفسهم سادة للعارفين هو ما يكتنفه من جهل أو تجاهل، فإن كانت الأولى فما اتعس حال سودان ولا يتصدى فيه لكتابة التاريخ بل وإصدار الأحكام الجزمية بشأنه، إلا أعشياء البصر بالتأريخ؛ وإن كانت الثانية فلا سبيل لنا إلا الحوقلة إزاء هذا القدر من عدم الأمانة الفكرية عند «أرباب الفصاحة» ولا أقول «للنهى» مبعث الحسرة هو أن واحدًا من هؤلاء الناقدين لم يكلف نفسه بالعودة إلى أصل دستور ١٩٧٣، وأصله هو مشروع دستور السودان الدائم لسنة ١٩٦٨. وقد أومأنا إلى هذا عندما كتبنا نقول إن المسودة المتكاملة للدستور قد أعدها الدكتور جعفر بخيت وأسهم معه فيها بدر الدين سليمان وشخصى «وكانت نقطة البداية هى مسودة الدستور التى كانت مطروحة أمام الجمعية التأسيسية ابان حكومة الأحزاب»(*). كانت النقاط الخمس الموجهة لدراستنا لتلك المسودة هى:

- توفير الضمانات الدستورية التى تحول دون الإخلال باتفاق أديس أبابا.
- حسم قضية الدين والسياسة.

(*) السودان والنفق المظلم صفحة ٨٥.

● ثبـات الحكم عن طريق نظام رئاسى مع التـوازن فى هذا النظام الرئاسى بين المؤسسات.

● حماية حقوق الفرد فى دولة الحزب الواحد وابتداع صيغ جديدة لقضية الحقوق الأساسية لأن الصيغ الكلاسيكية حول هذه الحقوق لا تفهم إلا فى نطاق النظام التعددى ولهذا فهى لا تنسجم مع نظام الحزب الواحد.

● تأكيد مبدأ لا مركزية الحكم وتكريس هذا المبدأ دستوريًا.

تضمن المشروع القديم ٢٣٨ مادة درسناها واحدة واحدة وأبقينا على أغلبها دون تحرير إلا فى ما اقتضته الصياغة. ولم يكن توقفنا فى ذلك المشروع إلا عند المواد التى كانت؛ أما محل خلاف حال دون إقرار مشروع الدستور مثل قضية الإقليمية، وقضية الدين والسياسية، وقضية التوجه الاشتراكى، وقضيته تمثيل القوى الحديثة؛ أو تعارض صوغها مع مبدأ الحزب الواحد، الأمر الذى حسم وقرر فيه لا عند صياغة الدستور بل قبل ذلك بزمان. ولم يكن الذين اختاروا «التنظيم الفرد» هم رجالات حزب الأمة أو الحزب الوطنى الاتحادى وإنما هم المتصرون بمايو من رجالات القوى الحديثة، وإن كان لنا من فضل على هؤلاء الرجال ففضلنا الوحيد عليهم هو ترجمتنا لتلك «الارادة الديمقراطية» فى مادة دستورية هى المادة الرابعة التى تحدثت عن وحدانية التنظيم السياسى.

سبق إعداد مسودة هذا الدستور إقرار مبدأ انتخاب جمعية تأسيسية تتولى دراسة المشروع ولهذا أصدر النميرى فى الثالث والعشرين من يونيو عام١٩٧٢ قرارًا بتكوين اللجنة التحضيرية لإنشاء مجلس الشعب برئاسة اللواء محمد الباقر أحمد وكان لى شرف عضوية تلك اللجنة مع نفر آخرين من المسئولين هم الدكتور جعفر بخيت، عمر الحاج موسى، مهدى مصطفى الهادى، عبد الرحمن عبدالله، لويجى ادوك، صموئيل ارو، محيى الدين صابر والفريق عوض خلف الله، كما ضمت اللجنة أيضًا رئيس اتحاد العمال (عبدالله نصرقناوى)، ورئيس اتحاد الزراعيين (عبد الرحيم أبو سنينه) وممثل

الرأسمالية الوطنية (سعد أبو العلا) وممثلين المجالس محافظات السودان بجانب شخصيات وطنية وممثلين للكوادر المهنية(*).

أقرت تلك اللجنة بعد اجتماعات ستة أن يتم اختيار مجلس الشعب (الجمعية التأسيسية) على أساس يختلف عن الأساس التقليدى هو مزيج بين الانتخاب المباشر وغير المباشر. وقام النظام الجديد على كفالة التمثيل الإقليمى الجغرافى مما يعكس، بوجه عام، التمثيل المتنوع على امتداد القطر، وتمثيل المنظمات الجماهيرى والفئوية بحسبانها القوى الأكثر تأثيرًا فى المجتمع، وتمثيل القوى النظامية، وضمان وجود الكفاءات اللازمة للتشريع عبر التعيين. إزاء هذا خصص القانون الجديد دوائر إقليمية (بالانتخاب المباشر) ودوائر للمزارعين والعمال، ودوائر للرأسمالية الوطنية، ودوائر للمهن العلمية (الأطباء - الزراعيين - المهندسين - القانونيين - البياطرة - الاقتصاديين - الباحثين وأساتذة الجامعات) ودوائر للقطاعات المهنية العريضة (الفنيين - المهنيين - شبه المهنيين - أساتذة المعاهد العليا غير الجامعية - معلمى المدارس الثانوية العليا والعامة - معلمى الابتدائيات) على أن يتم انتخاب كل هؤلاء عبر قواعدهم النقابية. بجانب هؤلاء تقرر أن يضم المجلس ممثلين للقوات النظامية من بين عشرين شخصًا يعينهم رئيس الجمهورية.

هذه المقترحات فى مجملها كانت هى أساس القرار الجمهورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٢ بتكوين مجلس الشعب والذى صدر فى السادس من أغسطس ١٩٧٢. وفى طوال اجتماعات اللجنة التى انتهت إلى إقرار مشروع قانون تكوين المجلس، وطوال الحوار الذى شغل الناس تلك الأونة لم يرتفع صوت واحد يتحدث عن مزايا قانون الانتخابات القديم أو «لا ديمقراطية» القانون الجديد، على النقيض ارتفعت أصوات تشيد بالقانون الجديد

(*) مُثلت المحافظات على الوجه التالى: إبراهيم الحاج على (الشمالية)، هاشم خليل (كسلا)، محمد عوض يوسف (النيل الأزرق)، عبد الشكور بين (دارفور)، يس مصطفى (كردفان)، محمد بلال (بحر الغزال) الياتا دى مائهو (الاستوائية)، جشوا دى واى (أعالى النيل)، على أحمد سليمان (الخرطوم). أما الشخصيات الوطنية وممثلو الكوادر المهنية فهم الفاتح النور، عقيل أحمد عقيل، إبراهيم طلب، بدر الدين سليمان، عبد الله هداية الله، الطيب الحاج عطية، حسن محمد اود، عمر المأمون حمزة.

لأن فيه نهاية للفرقة والشتات. ومثال ذلك حديث الدكتور سعيد المهدى عميد كلية القانون بجامعة الخرطوم الذى جاء فيه «أن الديمقراطية الجديدة التى بدأت بالمجالس الشعبية التى أعطت النساء ربع مقاعدها وتتوج الآن بقيام مجلس الشعب تعنى نهاية غربة الشعب السودانى الذى كان غالبًا فى متاهات الفرقة والتجزؤ والتشتت»(*). وإلى هذا الرأى ذهب رئيس نقابة الأطباء التمهيدية الدكتور شاكر السراج الذى أبرق إلى النميرى يقول: «إنه من دواعى الغبطة أن هذا القرار جاء فى الوقت الذى بدأنه فيها تكوين نقابة أطباء السودان وهو ينطوى على أهمية بالغة بالنسبة إلى احتوائه وتمثيله لجميع قوى الشعب واشراك تنظيمات الثورة والكوادر العلمية والمهنية»(**). ومن المفارقات الغريبة إن ما جاء على لسان نقيب الأطباء يتعارض فى جانب منه، مع ما اتجه إليه الطبيب الوحيد فى لجنة تكوين مجلس الشعب، الدكتور عبد الله هداية الله. وأذكر لابن عمومتى هداية الله أنه الرجل الوحيد الذى جاهر داخل تلك الاجتماعات؛ كما كان يدعو خارجها، إلى أن التعددية هى الخيار الأفضل كما دعا لمبدأ قبول تعدد المرشحين بدءًا برئاسة الجمهورية حتى فى ظل نظام الحزب الواحد؛ ومع خلافى معه فى الرأى فقد توطدت للرجل فى نفسى منزلة أعلى لجرأته.

لهذا فعندما أسمينا بالقوم الفشاشة أنصار «التعددية» الجدد، أو الذين «انحازوا إلى جانب الشعب» فى الساعة الحادية عشرة، أو الذين ذهبوا إلى المماحكة حول مايو بحديث مغلوط مكرور، فلأننا افتقدناهم بين دعاة تلك التعددية فى الساعات الأولى مثل هداية الله، بل ولأننا رأيناهم يستظلون بهذا الدستور وزراء وسفراء، كما شهدناهم يشاركون فى «المؤتمرات القومية» التى أقرت ذلك الدستور، وإسهامهم الوحيد فيها كان هو التصفيق الداوى للقرارات تعبيرًا عن الإجماع، ومع هذا لا أحسب أن عميد القانون أونقيب الأطباء قد اتخذا موقفهما ذلك دهنًا ونفاقًا لأن فيما قدماه من أسباب دفعتهما إلى ذلك الموقف ما يغنى، فلا مشاحة فى أن يغتبط الذين استنكروا إغفال النظام القديم

(*) جريدة الأيام ١٩٧٢/٨/٨.

(**) نفس المصدر.

للقوى الحديثة بقانون يرد لهذه القوى حقها، كما لا عجب فى أن يصفق الذى الذين نادوا بالمزيد من الحرية السياسية للمرأة وإشراكها الفاعل فى صنع القرار لنظام جديد ينحاز انحيازًا قصديًا للمرأة ويرد إليها اعتبارها.

وعلى أى فقد تزامن انتخاب المجلس الجديد مع إقرار مسودة الدستور من جانب السلطة السياسية من بعد أن أكملت اللجنة الثلاثية اعدادها. وللمرة الأولى ضم برلمان سودانى، بجانب الممثلين التقليديين لأقاليم السودان المختلفة، ممثلين للعمال والمزارعين ورجال الأعمال وبالنقابات المهنية جاء بهم قواعدهم. وللمرة الأولى كان فى ذلك البرلمان تمثيل للمرأة شمل كل أقاليم السودان إذ جاءت النساء إليه بعد تصعيدهن من المجالس المحلية على امتداد القطر. واكتمل الجمع بتعيين رئيس الجمهورية للعشرين عضوًا. سبعة منهم جاءوا من القوات النظامية(*)، أما الآخرون فهم السادة النذير دفع الله (أصبح رئيسًا للمجلس) بدر الدين سليمان، والدكتور عثمان الحضرى (أصبح رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية) منصور محجوب، عبد الوهاب موسى، دفع الله الحاج يوسف، محمد عبد الكريم عباس، عبد المجيد أمام (أصبح رئيسًا للجنة التشريع) الدكتور بيتر نيوت، نصر الحاج على، الطيب المرضى (أصبح رئيسًا للجنة الأمن والدفاع) وقيع الله سيد أحمد، شيخ النور الخليفة، عقيد مصباح الصادق، ولا ريب فى أن الذى ينظر إلى هذه الأسماء وتلك التى جاءت بها قواعدها بشىء من الموضوعية المتجردة ليرى أنها أشمل إحاطة بالمجتمع، وأكثر تعبيرًا عن تنوعه الثقافى والاجتماعى وتعدده الوظيفى من تلك التى عرفتها الأطر التمثيلية التقليدية.

وعندما نقول، بأن الدوائر الإقليمية لم تجئ إلا بممثليها التقليديين فنحن نعنى هذا حرفيًا. وما كان للنظام إلا أن يتقبلهم فتلك كانت هى إرادة الناس. فإرادة الناس جاءت بمحمد منصور العجب من الدندر، وبإبراهيم على التوم من دار الكبابيش، وبمحمد الصاديق طلحة من البطاحين دون منافسة. وارادة الناس جاءت بالناظر بابو نمر،

(*) (عقيد فاروق أحمد عمر، عقيد أحمد إدريس، عقيد بيتر لامورى، عقيد حسن بانقا، قمندان حسن سالم، حكمدار محمد حسن يوسف، حكمدار عوض يس).

والناظر على الفالى، وعبد الله الزبير حمد الملك، وعبد القادر منعم منصور، ومحمد محمد الأمين ترك على الرغم من تصفية الإدارة الأهلية، واعلاء رايات الحكم الشعبى المحلى، مع هذا فإن هؤلاء فى مجموعهم لا يمثلون التنوع الوظيفى والتعدد الاجتماعى فى السودان ولهذا كان لا بد من ابتداع أسلوب جديد يحقق المزج المرغوب بين التقليدية والحداثة. هذا هو ما ظل يدعو له المحدثون دون أن يخرجوا به من طور الأمانى إذ اختلطت الأمور عندهم بين أسلوب حماية المصالح القطاعية المهنية (اقتصادية كانت أم اجتماعية) وأسلوب تحقيق الرؤى السياسية الطامحة للتغيير، فالنقابة، وإن كانت هى أداة التعبير المثلى عن المصالح المهنية إلا أنها لا تصلح كمنبر للتعبير السياسى ناهيك عن أن تكون أداة لممارسة الإرادة السياسية بطبيعة تكوينها الفسيفسائى.

فما الذى جاء به الدستور فى صورته الجديدة حول هذه الأمور التى كانت محل شجار بين الناس؟ وأين وقف الناس منه؟ وكنا قد تناولنا موضوع الدستور بتفصيل حول آليات الحكم وضوابط الأداء والمبادئ الموجهة للدستور يغنينا عن الإفاضة فى الحديث عن تلك القضايا فى هذه المقال، وعلِ الذى يريد الاطلاع على هذا أن يعود إليه فى مظانه(*) لهذا نقصر الحديث هنا على قضايا محددة إما لما لها من ارتباط وثيق بالجدل السياسى المستعر، وبخاصة هذه الأيام؛ أو لصلتها ببعض ما أثير من أقضية عقب سقوط مايو. تشمل هذه الموضوعات قضية الدين والسياسية، وقضية الهوية الوطنية، وقضايا الحريات الأساسية وسيادة القانون، وقضية استقلال الجامعة والحريات الأكاديمية. فى كل واحدة من هذه القضايا نملك الادعاء بأن دستور ١٩٧٣ أما جاء بشىء جديد لم يسبقه عليه أحد، أو حسم ما كان محل نزاع وهو يمسك بالوعل من قرنيه بدلاً من الأزورار عن المشكلات بالتحايل اللفظى أو الاستكانة للإرهاب الفكرى.

الدين والدولة وهوية السودان

فى قضيتى الهوية والدين والسياسة كان من الواضح أن ما جاء به دستور ١٩٦٨ لم يرضِ الكثيرين من أهل السودان، فى الشمال والجنوب، مبعث عدم الرضا كان هو الخلط

(*) «السودان والنفق المظلم» صفحات ٨٥-١٠٠ و«لا خير فينا أن لم نقلها» صفحات ٢٧٨-٢٩٥.

المخل فى ذلك الدستور بين الدين والسياسة نتيجة للضغوط والمزايدات والابتزاز من جانب «الاخوان المسلمين» وما قبالها من استكانة للابتزاز ومجاراة فى المزايدة من جانب القوى التقليدية لهذا كان من الطبيعى ان نولى هذا الأمر اهتمامًا عبرنا عنه بالتأكيد، فى باب السيادة، على أن السودان «دولة موحدة ذات سيادة وهى جزء من الكيانين العربى والإفريقى». وكان مشروع دستور ١٩٦٨ قد أفرد ثلاث عشرة مادة فى باب السيادة والدولة منها أن السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية تقوم على هدى الإسلام (المادة الأولى) والسودان دولة موحدة ذات سيادة على جميع الأقاليم الواقعة داخل حدودها الدولية (المادة الثانية) والسودان جزء من الكيان العربى الإسلامى والإفريقى (المادة الخامسة) وهذه كيانات ثلاثة، لا كيان واحد أما مشروع دستور ١٩٧٣ فقد أبدل كل تلك النصوص بنص يقول بأن جمهورية السودان الديمقراطية دولة اشتراكية وهى جزء من الكيانين العربى والإفريقى. لم تستبدع اعتراض بعض أعضاء مجلس الشعب على هذا الصوغ الجديد واصرارهم على الإبقاء على الصفة «الإسلامية للدولة لإدراكنا لدوافعهم الدينية المخلصة، إلا أنا رفضنا ذلك الموقف لا إنكارًا لإسلامية أغلب أهل السودان وإنما تمييزًا بين الأشياء. فالنصوص الدستورية ليست حواشى أو شعارات وإنما هى أحكام يتوجب على الحاكم والمحكوم الامتثال لها والالتزام بروحها ونصها، وفى معرض الرد على اقتراح بالعود إلى ما قال به مشروع ١٩٦٨ حول الصفة الإسلامية للدولة ذكر رائد المجلس الدكتور بخيت أن إضافة وصف «إسلامية» للدولة فى باب السيادة يعطى هذه الدولة طابعًا مميزًا، فمع صحة القول بإن الإسلام حضارة وبُعد ثقافى إلا أن الإسلام أيضًا دين، لهذا فإن اعطاء طابع دينى محدد لدولة قائمة على الانتماء الوطنى وليس على الانتماء الدينى لا يعنى سوى شيئين: أما أن النص ليس له مدلول حقيقى، فهو يوضع كشكل ونتصرف نحن تصرفات مخالفة، أو أن المجتمع هو بالفعل مجتمع إسلامى مطابق للقيم الإسلامية ولهذا فإن نظامه يجب أن يكون إسلاميًا، والمجتمع فى شكله الراهن مجتمع غير ذلك»، تناول الرائد بالتعليق أيضا ما ردده أعضاء آخرون حول ضرورة «سيادة دين الأغلبية» ذاكرًا «أن الحديث عن الأغلبيات لايمكن أن يتم فى نطاق

الدولة والسيادة لأن الدولة كائن عضوى ولها حياة واحدة وروح واحدة، فلا يمكن التحدث عن الأغلبية والأقلية فى هذا المجال مثل الجسم الإنسانى الذى لايمكن أن نتحدث عن اغلبية الجسم بمعزل عن بعض أعضائه التى يمكن تعطيلها، فالكائن العضوى الحص ترتبط أجزاؤه ببعضها البعض».

لم يكتف دعاة تديين الدولة بهذه الأطروحات بل أثاروا أيضًا قضية الدين الرسمى للدولة، وكان مشروع دستور ١٩٦٨ قد أورد: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها» (المادة الثالثة) وكان من رأينا هنا أيضًا إزالة الاشارة المتعلقة بالدين فى ذلك النص مع الإبقاء على تلك التى تشير إلى اللغة الرسمية للبلاد (المادة العاشرة من دستور ١٩٧٣)، وفى اطار الدفاع عن هذا الرأى ذكر رائد المجلس أن الاقتراح لو قصد به تقرير حقيقة عن السودان لكان محله باب السيادة وهذا أمر رفضه المجلس، ولكنا الآن «بصدد اقتراح يجعل للدولة (وليس اللسودان) أى يجعل للأجهزة الدستورية صفة لا تختص بها. نحن لسنا ملحدين ولسنا واقعين تحت نفوذ استعمار ولسنا حربًا على الإسلام ولا على دعوته ولكن الاقتراح المقدم مظهرى اعلامى ليس فى جوهره أية دلالات فعلية. أن الدولة كائن عضوى وهى تفقد صفة الانتماء الدينى القائم أساسًا على وجود ضمير فردى يتعبد، والدولة كجهاز مصطنع لا تستطيع أن تزاول التعبد الدينى الذى يستطيعه الفرد. وإذا تركنا هذا وذهبنا إلى المعاملات فسنجد أن الدولة إذا التزمت بدين معين كان واجبًا عليها أن تتصرف وتتعامل وفقا لما يفرضه هذا الدين. إن الدولة هى سلطة المجتمع والمجتمع السودانى أقام دولة السودان على أساس المواطنة وليس على أساس الانتماء الدينى، أى على أساس الولاء للتراب السودانى وليس المعتقدات. فإن جعلت الدولة لنفسها دينًا معينًا فإنها تنحرف عن ارتباطها الأصلى إلى جديد لا يجمع كل السودانيين».

صاحب هذا الحديث مسلم طائع يحفظ كتاب الله، ويسبغ وضوءه، ويعجل بصلاته وما أرناه إلى تلك الطاعة إلا الإيمان؛ الا أن ذلك الرجل، كغيره من صحبه، أبى على

نفسه النفاق بالدين والمراءاة به فى السياسة ولهذا حمل على رأيه ذلك أغلبية المجلس، ومع هذا لم يسع النظام لأن يفرض رأيًا على أحد لأن الموضوع المطروح كان من الموضوعات اليقينية عند الكثيرين ولذا كفلت حرية التصويت للجميع بمن فيهم الوزراء فكان أن أمتنع عن التصويت على الاقتراح بإزالة النص حول دين الدولة عدد من أعضاء المكتب السياسى نذكر منهم السادة عمر الحاج موسى، والرشيد الطاهر، وعون الشريف قاسم، ومهدى مصطفى الهادى.

ومع حرصنا على مبدأ الفصل بين الدين والدولة فى الدستور إلا أن الدستور لم ينكر دور الدين فى المجتمع والحياة إذ وردت الاشارة إليه فى الحديث عن الأسرة وهى قوام المجتمع، وفى الحديث عن حرية العقيدة فى باب الحريات الأساسية، كما ورد الحديث عنه أيضًا فى المادة ١٦ من الدستور والتى تمثل، هى الأخرى، صناعة دستورية لا على مثال؛ ليس فقط حول الدين وإنما أيضا حول الهوية. جاءت تلك المادة كبديل لما قال به مشروع ١٩٦٨ (المادة ١٤) حول دور الدولة فى بث الوعى الدينى مما يجعل للدولة واجبًا دينيًا لا يمكن أن يفهم إلا فى إطار ما أورده ذلك المشروع حول الإسلام «دين الدولة» وبالتالى فإن بث الوعى الدينى لايمكن أن يعنى به إلا الدين الإسلامى. أما المادة ١٦ البديلة فقد نصت على ما يلى:

(أ) فى جمهورية السودان الديمقراطية الدين الإسلام ويهتدى المجتمع بهدى الإسلام دين الغالبية وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه.

(ب) والدين المسيحية فى جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديها وتسعى الدولة للتعبيرعن قيمها.

(ج) الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين لا يجوز الإساءة إليها أو تحقيرها.

(د) تعامل الدولة معتنقى الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم فى هذا الدستور كمواطنين ولا

يحق للدولة فرض اية موانع على المواطنين او على مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية.

(هـ) يحرم الاستخدام المسىء للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الاستغلال السياسى وكل فعل يقصد به أويحتمل أن يؤدى إلى تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية يعتبر مخالفًا لهذا الدستور ويعاقب قانونًا.

إن مكنون هذا النصوص لا يشير فقط إلى توقير الأديان السماوية وإبراز جوانبها الحضارية والقيمية وتأكيد دور الدولة فى السعى للحفاظ على تلك القيم، وإنما يشير أيضا إلى الاعتراف بكل معتقد دينى لأهل السودان (حتى غير الكتابيين منهم) واحترام حقهم فى اعتقاد ما فطروا عليه بل اعتبار أى تعد على تلك الحقوق عملا مناهضًا للدستور وليس فقط للقوانين. ذلك الدستور بنصوصه هذه هو الذى حقوق للسودان أطول فترة سلام فى حياته السياسية منذ الاستقلال ١٩٧٢ - ١٩٨٣، وذلك الدستور بنصوصه هذه هو الذى أدى قسم الولاء له، وهو يضع يده على القرآن، السيد الصادق المهدى، والسيد أحمد الميرغنى، والدكتور حسن الترابى دون أن ينتقض هذا من دينهم، ومن بين هؤلاء أدى الدكتور الترابى القسم لذلك الدستور مثنى وثلاث ورباع، عندما أصبح عضوًا فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى، حتى صُهر باليمين.

وكان من الممكن أن تبقى هذه النصوص كلمات جامدة لولا أن بعضًا منا قد رأى منذ البداية بأن الصديق هو الذى يوافق قوله فعله ولهذا فإن الشعارين الجديدين اللذين رفعناهما، شعار الوحدة مع التنوع «Unity in diversity» واحترام «التنوع الثقافى والتعدد الدينى» لأقوام السودان لن يعينا شيئًا إن لم ينعكسا فى برامج الدولة. ولهذا بدأ الاهتمام بالفنون الشعبية لأقاويم السودان المختلفة والتركيز عليها فى برامج الثقافة والإعلام - المسموع منها والمرائى -؛ كما أعطى النظام اهتمامًا خاصًا لتاريخ السودان المسيحى والتعبير عنه فى متحف السودان القومى، وهذان أمران لعب فيهما العالم نجم الدين

محمد شريف، والأديب المبدع الدكتور محمد عبد الحى (إبان توليه إدارة وزارة الثقافة) دورًا مهمًا وارسيا، بذلك قواعد هذه النهضة الثقافية متنوعة المنابع، متعددة الينابيع.
وحول التعبير عن التعدد الدينى نشير إلى الأمر الجمهورى رقم ٦ الذى صدر فى ١٢/١٠/١٩٧١ وأنشئت بموجبه وزارة الشئون الدينية والأوقاف، فبموجب ذلك الأمر لم يقف اختصاص الوزارة عند الإشراف على المساجد والعناية بالأوقاف، كما كان الحال فى الماضى، بل عهد إليها أيضًا الاشراف على الكنائس والعناية بمعاهد المسيحيين وتدريس رجال اللاهوت بهدف خلق كنيسة سودانية، بجانب الإشراف على النشاط التبشيرى بعد نقله من وزارة الداخلية.

الحقوق الأساسية فى الدستور

نجىء من بعد لموضوع الحقوق الأساسية، لنذكر، فى المبتدأ، أن دستور ١٩٧٣ قد أبقى على كل النصوص التى جاء بها مشروع دستور ١٩٦٨ إلا أنه أضاف بضعة أشياء جديدة على ذلك المشروع بل وعلى دساتير السودان الماضية. من ذلك ابدال باب الحقوق والحريات الأساسية بباب حول الحريات والحقوق والواجبات. وفى فقه القانون فإن كل حق يقابله واجب، وكل امتياز تقابله مسئولية. كما أورد مشروع الدستور، للمرة الأولى فى تاريخ الدساتير السودانية، مبدأ المساواة أمام القضاة (المادة ٣٨) وأفرد بابًا مستقلاً لسيادة حكم القانون تضمن للمرة الأولى أيضًا الاشارة للمحاماة ودورها فى حماية سيادة القانون.

لأجل هذا قوبل دستور ١٩٧٣ بترحاب كبير من رجال القانون إذ أبرقت نقابة المحامين الرئيس النميرى، عقب إجازة الدستور، تقول: «إن دستورًا يضم بين دفتيه ما يؤكد سيادة حكم القانون واستقلال القضاء ودور المحامين فى المساهمة الفعالة فى مجال تحقيق هذه الأهداف وصولاً إلى تحقيق العدالة هو دستور جدير بأن يلقى منا التأييد. أن ابتهاج نقابة المحامين بكتابة أول دستور دائم للبلاد لا يعادله إلا الأمل فى التزامنا جميعًا بأحكام هذا الدستور نصًا روحًا. وإنا لنبتهل إلى الله العلى القدير أن يوفقنا جميعًا

حراسته والالتزام بما كفله من الحقوق الأساسية والحريات العامة لجميع المواطنين. فلسيادتكم وللسادة رئيس وأعضاء مجلس الشعب الشكر والتقدير والتهنئة على هذا الإنجاز الوطنى المهم»(*). تبع تلك البرقية حديث لوكيل النقابة السيد جعفر عثمان فى حديث مع الأبن البار كمال حسن بخيت جاء فيه: «هذا أول دستور يكون فيه للمحامين موقع واعتراف وبتوقيع رئيس الجمهورية على الدستور وإصداره فى تشريع تضع ثورة مايو فى حقيبة التأريخ إنجازًا عظيمًا معلمًا تاريخيًا ومهمًا وبازًا فى مسيرة السودان(**). ومع ابتهال وكل نقابة المحامين إلى العلى القدير لكيما يوفقنا على حراسة الدستور والالتزام بما كفله من الحقوق الأساسية، إلا أن دعوته تلك لم تُستجب إذ وئدت تلك النصوص بعد عامين اثنين فقط وسنأتى على ذلك فى الفصل التالى لنبين كيف وئدت؟ ومن الذى وأدها؟

بيد أن الحديث عن سيادة الحكم القانون لايكتمل دون إشارة لاستقلال القضاء وهو أمر تناوله الدستور فى بابه الثامن حيث ورد ما يلى: «يسترشد القضاة فى قضائهم بسيادة القانون ويقع على عاتقهم حماية هذه السيادة وتحقيقها دون خشية أو هوى، وعليهم ألا يسمحوا بأى تغول على استقلالهم فى أداء واجباتهم كقضاة من جانب الأجهزة التنفيذية أو أية سلطة أخرى» (المادة ٦). كما أورد الدستور مواد أخرى حول القضاء نذكر منها المادة ١٩٠ التى حددت اختصاصات المحكمة العليا ومن بينها تفسير الدستور والنصوص القانونية الأخرى، حماية الحقوق والحريات التى كفلها الدستور، و الطعن فى دستورية القوانين؛ والمادة ١٨٥ التى جاء فيها: «تكوين ولاية القضاء فى جمهورية السودان لهيئة مستقلة تسمى الهيئة القضائية» والمادة ١٨٧ التى تقول: «القضاة مستقلون فى أداء واجباتهم القضائية لا سلطان عليهم إلا حكم القانون وهم مسئولون أمام رئيس الجمهورية عن حسن أدائهم وفقًا للقانون».

وما كان لحدث كهذا أن يقع دون أن يبدى القضاة أنفسهم الرأى فيه، وباسم هؤلاء تحدث رئيس القضاة السيد خلف الرشيد إلى جريدة الأيام مشيرًا إلى توفيق الدستور

(*) جريدة الأيام ١٩٧٣/٤/٢٢.
(**) جريدة الأيام ١٩٧٣/٥/١١.

فى الدمج بين الحقوق والواجبات فى باب الحريات لأن «الحقوق والواجبات تكمل بعضها بعضًا» ثم مضى كبير القضاء للقول بأن الدستور يؤكد «فى تناسق جيد مبدأ استقلال القضاء من جميع الأوجه. وجاء قانون الهيئة القضائية مبينًا ما تضمنه الدستور من مبادئ وشارحًا لها وبذلك تكتمل الصورة التى نادت بها ثورة مايو منذ تفجرها. ويبقى بعد ذلك التطبيق العملى، وبالمراس يتبلور المبدأ فى تفاعله مع المبادئ الأخرى التى تسير على هديها الدولة»(*).

الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة

موضوعنا الثالث هو الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة، وفى هذا نشير إلى استحداث دستور ١٩٧٣ لنص بشأن الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمى مما لم تورده الدساتير السابقة ولم يشر إليه مشروع دستور ١٩٦٨. كما أن تعبير استقلال الجامعة نفسه لم يرد فى أى من القوانين المتعلقة بالجامعة التى صدرت قبل مايو ١٩٦٩ وإنما ورد نقيضه فى أول قانون لتنظيم الجامعة صدر فى مطلع عهد مايو، وقد كان قانونًا ذا صيغة أيديولوجية صارخة تعادى بسببها الجامعيون حتى تشققت عصاهم بالبين. كما نذكر بأن دعاة «ادلجة» الجامعة لم يمضغوا الكلمات عند طرحهم لرؤيتهم لما يجب أن تكون عليه الجامعة: ففى الخامس من يناير ١٩٧٠، مثلا، أودت جريدة الأيام حديثًا للسيد مرتضى أحمد إبراهيم وزير الرى وعضو اللجنة الوزارية للجامعة جاء فيه أن «استقلال الجامعة شعار طرحه فى الآونة الأخيرة أعداء الثوة ومشى فى ركابهم من لم يدرك بعد الأبعاد الحقيقية لثورة مايو» وبعد يوم واحد نشرت الصحيفة نفسها حديثًا للوزير حلته بصورته جاء فيه: «أن الحديث عن استقلال الجامعة لا يخدعنا ولا يجوز على أحد، فليست فى العالم كله جامعة مستقلة بمعنى الانعزال عن احتياجات البلاد ومطالبها، ومثل هذا الاستقلال مرفوض إذ لا بد من اخضاع مناهج الجامعة التى تسير عليها فى ركب الرأسمالية للمناهج الاشتراكية».

(*) جريدة الأيام ١٩٧٣/٥/٢٥.

مهما يكن من أمر، فقد ذهب نظام مايو الثانية ليترجم رؤيته الجديدة للحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمى بعد أن جعل منها مبدأ دستوريًا (المادة ١٨ من الدستور) وكانت أولى القرارات هى إلغاء قانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٧٠ (قانون أدلجة الجامعة) واستبداله بقانون جديد فى عام ١٩٧٣ نص، للمرة الأولى، على استقلال الجامعة فى مادته السادسة. وجاء ما يلى فى تلك المادة: «دونما مساس بالقوانين السائدة وبأية سياسة قومية لتنسيق التعليم العالى تكون الجامعة هيئة مستقلة يتمتع أعضاء هيئة التدريس فيها بحرية الفكر والبحث العلمى ويديرها مجلس الأساتذة ومجلس الجامعة وفقًا لأحكام هذا القانون».

كما أعاد ذلك القانون للجامعة وظيفتها الحقيقية، وهى تحصيل العلم وتطويره ثم تسخيره لخدمة المجتمع دون أن يفرض عليها توجهً أيديولوجيًا معينًا لأن الانغلاق الأيديولوجى بطبيعته، يتعارض مع الحرية الأكاديمية ويخنق حرية البحث، وفى هذا تقول المادة الخامسة من قانون ١٩٧٣: «الجامعة دار العلم تعمل على تحصيله وتدريسه وتطوير مناهجه وتعمل عن طريقه لخدمة الوطن وتنمية موارده، وعلى نهضة البلاد فكريًا واجتماعيًا وثقافيًا». وتفصيلا لتلك الواجبات أشارت المادة إلى إعداد الطلاب ومنحهم الدرجات العلمية، وتشجيع الأساتذة على البحث والتدريب، والمساهمة الفعالة فى تنوير المجتمع وتثقيفه ورفع مستواه، وتقوية الروابط مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى، وإدراك حقائق العصر التكنولوجى المتطور.

من جانب آخر أسمى ذلك القانون رئيس الجمهورية راعيًا للجامعة وهو الموقع الذى ظل يحتله رأس الدولة دومًا منذ أول قانون لكلية الخرطوم الجامعية والذى كان يطلق فيه على الحاكم العام اسم الراعى أو بالإنجليزية (Visitor). وحددت المادة السابعة من قانون ١٩٧٣ مسئوليات الراعى برئاسة احتفالات الجامعة، إن كان محاضرًا، وحقه فى أن يطلب من رئيس مجلس الجامعة أو مديرها موافاته بالمعلومات المتعلقة بحسن أداء الجامعة لوظيفتها، وسلطته فى تعيين مدير الجامعة بناء على توصية رئيس المجلس وهى

سلطة لها ما يبررها فى عهد كانت به جامعة واحدة تلعب دورًا محوريًا فى تطور البلاد وتتفق عليها الدولة اتفاقًا كاملاً، والسلطة - كما نرى - هى سلطة تعيين بناء على تسمية من رئيس المؤسسة.

بيد أن هذا القانون قد خضع إلى تعديل مهم فى عام ١٩٧٥ وهو تعديل كان لنا دور كبير فيه ولهذا فلا بد لنا من ايضاح بعض جوانبه. كنت قد أوليت أمر وزارة التربية فى ذلك العام وجئتها وانا عازم على بضعة أمور، منها تاكيد مبدأ لامركزية التعليم العام وتنفيذ ذلك عمليًا بتقليص دور الوزارة فى شئون التعليم وقصره على التخطيط والبحث التربوى والتدريب والتقويم المدرسى (الامتحانات). وكان لابد أن يقود هذا المنحى فى التوجه إلى أن ينفق الوزير مزيدًا من جهده على التعليم العالى والتعليم الفنى، وعلى هذين الأمرين توفر جهدنا.

شغل هذان الأمران حيزًا واسعًا من الحوار فى الماضى فى إطار الحديث عن إصلاح التعليم والتوازن بين فروعه، التوازن بين التعليم الأدبى والعلمى، وبين التعليم الأكاديمى والفنى، وبين تدريب الكوادر العالمية وإعداد الكوادر المهنية الوسيطة. وكان من رأيى دومًا أن النقاش حول تلك المشكلات كثيرًا ما جار به عن القصد خلط بين المعايير، فالحديث عن التوازن بين التعليم الأكاديمى والفنى كان يصطدم دومًا بالمواقف الثابتة حول التمايز فى الرواتب بين خريجى الجامعة وخريجى المعهد الفنى. كما أن الحديث حول خلق مؤسسات جديدة للتعليم العالى أوالاعتراف بحق المجتمع الأهلى فى إقامتها كان ينتهى دومًا إلى حديث حول أحقية تلك المؤسسات فى منح الدرجات العلمية الجامعية والتى كان يفترض أن لا تمنحها فى السودان أية مؤسسة غير جامعة الخرطوم. ونحسب أن الدافع الأساسى لاحتكار جامعة الخرطوم لهذا الحق لم يكن هو فقط الحفاظ على المحتوى العلمى لتلك الاجازات وإنما رعاية أحقية حامليها تلقائيًا لاحتلال مواقع بعينها فى الدولة دون اعتبار لمقتضيات سوق العمل، ودون اعتبار للتأهيل العملى للمنصب، ودون اعتبار لأن هذا الجامعى قد يكون أقل قدرة على العطاء فى موقع معين من مواطن آخر لا يحمل

«شهادة الميلاد الطبقية» هذه. كان فى ذهنى على وجه التحديد الصراع بين خريجى الجامعة وخريجى المعهد الفنى، كما كانت فى ركن قصى من ذاكرتى قصة تعود إلى قرابة العقدين من الزمان عندما قررت مدارس الأحفاد إنشاء كلية جامعية فقامت قائمة الدنيا عليها(*).

أول ما صنعنا، ووراءنا كل هذه التجارب، هو تطوير المعهد الفنى إلى معهد للكليات الجامعية (Polytechnic) يتميز عن الجامعات بالربط فى مناهجه التربوية بين التحصيل المدرسى والممارسة العملية. كما قررنا أن تتولى وزارة التربية رعاية كل المؤسسات التعليم العالى فى السودان، الحكومى منها وغير الحكومى، وفى بالنا يومذاك مدارس الأحفاد، وانحيازى إلى آل بدرى وجهودهم فى تطوير التعليم وتحرير المرأة انحياز لا يعرف الحدود مما حمل صديقى الساخر إبراهيم نور (وكيل الوزارة يومها) على القول: «وقعتنا بعد القانون ده وقعة مع يوسف بدرى».

سبق هذين القرارين قرار إنشاء جامعتى الجزيرة وجوبا والتى أردنا بأولاهما أن تكون نموذجًا لما حالت «الإقطاعية الأكاديمية» دون تحقيقه فى جامعة الخرطوم، وكان من رأيى. وما زال، أن إزالة بعض السلبيات الموروثة فى جامعة الخرطوم أمر دونه خرط القتاد بل أسهل منه إعادة تخطيط حى بيت المال بأم درمان. ومن بينما كان يدور فى ذهنى الربط العضوى بين التحصيل المدرسى والعمل الحقلى بخاصة فى بعض الكليات العلمية مثل الزراعة والبيطرة. وكثيرًا ما كنت أقول بأن حديثنا فى دوائر الحكم حول الدمج بين الشقين النباتى والحيوانى فى قطاع الزراعة حديث لا معنى له إن كنا ما زلنا

(*) جاء الاعتراض على ذلك القرار من وزير المعارف السيد زيادة أرباب وهو اعتراض لم يثنه عنه استنجاد الأستاذ يوسف بدرى عميد مدارس الأحفاد بالسيد عبد الرحمن المهدى، وبحصافة عرفت عنه، أبى السيد الإمام على نفسه التدخل المباشر فى أمر ليس هو فيه بالخبير ولهذا قال للوزير ومحاجيه: «كلكم أبناء لى واهتمامى بمدارس الأحفاد لا يعدله إلا اهتمامى بالحفاظ على مستوى التعليم فى السودان». إلا أن السيد العظيم ساقه إلى أن لا يصدر حكمًا فى شيء لا قبنة له به، ولهذا قرر الاستنجاد بواحد من العالمين الثقاة الذين يرتضى حكمهم للجميع، وكان ذلك الرجل هو السيد إبراهيم أحمد، ومن البدهى أن ينحاز إبراهيم، بنظرته التقليدية للتعليم العالى، إلى رأى وزير المعارف، وكانت تلك هى نهاية كلية الأحفاد الجامعيين إلى حين، بل ونهاية كل جهد لإنشاء جامعة أهلية.

عاجزون عن تحقيقه فى كليتى الزراعة والبيطرة بشمبات. وأبلغ من هذا فى التعبير عن العجز أن المزارع النموذجية فى شرق النيل ليست هى تلك التى توفر على إداراتها خبرة علمائنا فى هذين الميدانين فى شمبات، وإنما هى تلك التى أنشأها وأدارها «الطبيب» معلوف رجال الأعمال كافورى. ويقينى بأن الذى ظل يحول دون ذلك هو «الإقطاعية الأكاديمية» والنظرة القطاعية المصلحية، وإلا فما الذى مع خريجى جامعة ديفز فى كاليفورنيا، وخريجى جامعة توسون فى أريزونا أن يفعلوا من منطقتهم الجغرافية ما فعلته هاتان الجامعتان بالمناطق الجغرافية التى ولدتا فيها.

أما قرار إنشاء جامعة جوبا فلم يكن قرارًا استوجبته الاعتبارات الأكاديمية فحسب بل هو، قبل هذا، قرار سياسى. وقد ظللنا ندعو منذ توقيع اتفاقية أديس أبابا لإنشاء تلك الجامعة إلا أن تآزر الرأى (لكيلا نقول التآمر) بين وزارة المالية ووزارة التربية وإدارة جامعة الخرطوم للحيلولة دون قيام تلك الجامعة لم يدع لذلك سبيلا، ومبعث إصرارنا على إنشاء تلك الجامعة هى أن ذلك الموضوع كان واحدًا من بين القضايا التى استقر عليها الرأى فى لجنة الاثنى عشر، ولكيلا تصبح دعوانا بالعمل على تنفيذ تلك «الأجندة» دعوى مخاتلة كدعاوى الزمان القديم كان لا بد لنا من الالتزام بالنص والروح لذلك الاتفاق.

أصبح من الضرورى، وقد صارت للتعليم العالى أكثر مؤسسة واحدة، قيام أجهزة جديدة تتولى التنسيق فيما بين هذه المؤسسات. كما أصبح ضروريًا إيجاد الوسائل المناسبة لتمويل هذه المؤسسات خارج الأطر التقليدية؛ وإن لم يكن لشىء فلهذا وحده كان لا بد من قيام مجلس قومى للتعليم العالى انبثق عنه لجنة لتمويل ذلك التعليم. وقد حملتنى الخشية من إجهاض ذلك الجانب من واجبات المجلس على أن أولى تلك اللجنة اهتمامًا شخصيًا أكثر مما أوليت للمجلس نفسه، بخاصة ودور اللجنة، حسبما نص به أمر تأسيسها، لم يكن هو توزيع «الكعكة» على المستحقين بقدر ما هو استنباط الوسائل الداخلية والخارجية لتمويل التعليم العالى. وفى يقينى ما كانت تلك الجامعات الثلاث

لتقوم على اقدامها لولا ما سعينا إليه، وحصلنا عليها من عون خارجى نذكر منه إسهام دولة الكويت (خمسة ملايين من الدينارات) وعن السوق الأوروبية المشتركة (ما يربو على العشرين مليونًا من الدولارات) وعون الحكومتين البلجيكية والبريطانية لدعم التعليم الفنى.

لم تكن تلك اللجنة لجنة سياسية بل كان أغلب أعضائها هم مديرو مؤسسات التعليم العالى الجامعات والمعاهد بجانب ممثلين لوزارة المالية (الدكتور عبد الرحمن عبدالوهاب) ووزارة الحكم الشعبى المحلى. وقد اختير لرئاسة تلك اللجنة وأمانتها رجال لسقاء بالتعليم العالى مثل الدكتور زكى مصطفى لرئاسة اللجنة والبرفيسور مصطفى حسن إسحاق نائبًا له والدكتور عبد الرحمن الطيب على طه أمينًا عامًا. وكان الأمين مقتدرًا وخلاقًا فى أدائه. ومن وجوه استنباط الدخل دعونا إلى تطوير المواد الذاتية للمؤسسات بحسن استغلال تلك المواد وهو أمر لا تملكه وتحاسب عليه المؤسسات نفسها. ولا تقف تلك الموارد على المادى منها بل تتجاوزه إلى ما هو أهم، الموارد البشرية فى الجامعات، فالجامعات تمثل أكبر مستودع جماعى للخبرات والمهارات بالقدر الذى يمكن أن يجعل منها أكبر بيوت للخبرة فى السودان، يفيد منها القطاعات الخاص والعام، يستفيد من مكسبها الخبراء أنفسهم، وتتزود من ريعها المؤسسات التى ينتمون إليها؛ ولاشك فى أن الاستقلال المالى هو الضمانة الأكيدة للاستقلال الإدارى. وفى هذا المجال لايمكن لأحد التذرع بعدم توفر الإمكانات التى تعين على الأداء لأن هناك أكثر من مؤسسة دولية تضع تطوير القدرات الوطنية فى الدول النامية (national capacity building) فى قمة اهتماماتها بأمل أن يتحقق لهذه الدول حدًا معقولاً من الاعتماد على النفس، وفى اعتقادنا أن الذى تحتاجه هذه الجامعات لكيما تصبح بيوتًا مقتدرة للخبرة لا يتجاوز توفير الخدمات المساعدة المتميزة، وخدمات العرض والتسويق، وتدريب الكوادر الوسيطة التى يحتاج إليها هذا النوع من العمل ويفتقر إليها السودان. كما لا يملكن أحد الأدعاء بأن هناك ما كان يحول بين هذه الجامعات وتلك المؤسسات الدولية إذ أن ثمانين بالمائة من الخبراء الذين تستعين بهم نفس هذه المؤسسات فى دراساتها للمشروعات الإنمائية فى السودان كانوا و ما زالوا يجيئون من الجامعات.

ومن بين وسائل التمويل أيضًا ربط خريجي الجامعات ربطًا عضويًا بالمؤسسات التي تخرجوا فيها فيما تعرفه جامعات العالم بمجالس الخريجين «Alumni Councils» وهذا امتداد لميراث سوداني عرفته بلادنا منذ عهد يوم التعليم الذي كان يرعاه المؤتمر، كما أن هذا هو الذي ظلت تفعله مدارس الأحفاد في حملاتها لجمع المال، وفعلته جامعة أم درمان الأهلية بجهد رجل فرد هو الراحل العظيم محمد عمر بشير. على أن ما هو أهم من هذا وذاك ترشيد الإنفاق في الجامعات، ما يتعلق منه بالإدارة وما يتعلق بالطلاب وهو أمر أوكله القانون للمؤسسات الجامعية. فقانون جامعة الخرطوم (١٩٧٣) مثلا، يتحدث في مادته العاشرة عن مسئولية مجلس تلك الجامعة في أداء جمع الأعمال التي تقتضيها طبيعة هيئة ذات شخصية اعتبارية وتشمل تلك الأعمال، دون اخلال بعموم النص «امتلاك العقارات، التصرف فيها بالبيع والإيجار والرهن، الاقتراض بالفوائد وبضمان أية منقولات أو عقارات تملكها، إدارة وتنظيم مالية الجامعة واستثماراتها وممتلكاتها».

من كل ذلك يتضح أن مؤسسات التعليم العالي ما قامت لتفرض هيمنة سياسية على الجامعات أو تقلص من مساحة الحرية الأكاديمية لأية واحدة من مؤسسات التعليم العالي. وإن كنا قد ذهبنا إلى الحديث عن ذلك الموضوع بشيء من الإفاضة فما ذلك إلا للرد على ما نحسبه تجنيًا على الحقائق فيما كتب بعد سقوط نظام مايو حول قوانين الجامعة، وما شاب تلك الكتابة من خلط بين هذه القوانين، من حيث هي قوانين، وبين الطبيعة الشمولية للنظام. ولاشك في أن الاقتراب الموضوعي من مثل هذه القضايا - بل من أية قضية - يستلزم وضوحًا في مقدمات الأحكام وفي دلالة المفردات، بصريح العبارة كانت أم بالإيماء، حتى لا تعمى على الناس المذاهب للوصول إلى الحقيقة أو إلى النهايات المنطقية للأحكام.

من بين ما قرأنا مثلا حديث للأستاذ الفاضل محمد أمين التوم(*) يقول فيه إن الانهيار الذي شهدته الجامعة يعود «إلى هيمنة الدولة على الجامعة عن طريق المؤسسات

(*) الأيام ١٩٨٦/٢/٢٤.

كالمجلس القومى للتعليم العالى ورئاسة الجمهورية». ومضى الأستاذ فى ذلك الحديث يقول بأن تلك الهيمنة «سلبت الجامعة قدرًا كبيرًا من الحركة والفعالية، فميزانية الجامعة لا تكفى لميزانية مشروع بحث علمى واحد فى كلية ككلية الهندسة». كما ذكر الأستاذ الفاضل بأن لأساتذة الجامعة موقف ثابت «وفى الجامعة من شرور كثيرة وساعد على إحباط مؤامرات النظام المُباد عندما أراد أن يحول الجامعة إلى وكر من أوكاره بتكوين فروع للاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٧٣».

فى ذلك المقال أحكام كما فيه مقدمات ونتائج، ويفترض، منطقًا، أن تكون بين المقدمة والنتيجة علاقة سببية. وفى المقال أيضا إيماءات لم يرد الكاتب إلا أن تتداعى بها المعانى تداعيًا منطقيًا. من النتائج أن ثمة انهيارًا قد لحق بالجامعة وأن مرد ذلك الانهيار يعزى إلى «هيمنة» المجلس القومى للتعليم العالى ورئاسة الجمهورية على الجامعة مما سلبها قدرًا كبيرًا من الحركة والفعالية. والتعبير الأمثل عن هذه الفعالية، فى رأى الأستاذ الناقد، هو قدرة الجامعة على السيطرة المالية التى توجه بها مواردها نحو استغلال أفضل. ومن النتائج أيضًا أن الجامعة قد وقُيت شرور كثيرة سعى لالحاقها بها «النظام المُباد». وما كان ذلك إلا لـ «الموقف الثابت» للأساتذة ضد «النظام» ولم يترك المقال مجالاً للقارئ لكيما يستكشف بالحدس عما هى هذه الشرور، بل تداعى بالمعانى إلى أن تلك الشرور التى أحبطت هى تحويل الجامعة إلى وكر من أوكار الاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٧٣ مما يعنى أن نظام مايو الذى يتحدث عنه الكاتب لم يبدأ إلا فى ذلك العام.

ولو قال الأستاذ الفاضل بأن جامعة الخرطوم قد أنهارت بسبب هيمنة النظام على البلاد لما خالفناه القول لأن هذا هو جوهر نقدنا للنظام الذى صنعناه، فالهيمنة القاتلة هى المسئولة عن انهيار كل المؤسسات المدنية فى أنظمة الحزب الواحد كان ذلك فى السودان أو غيره. ولهذا فلا غرابة فى أن ينهار أغلب ما ورثه، بل بعض ما أقامه ذلك النظام من منشآت. فالهيمنة الشمولية وإفرازاتها هى المسئولة الأولى فى السودان عن انهيار اتفاق أديس أبابا الذى صنعه النظام الشمولى، وهى المسئولة عن انهيار محطات الأقمار الصناعية التى أقامها النظام الشمولى، وهى المسئولة عن انهيار طريق الدبيبات

- الدلنج الذى أنشأه النظام الشمولى، ناهيك عن انهيار جامعة لم ينشئها، إلا أن قوانين ومؤسسات التعليم العالى - من حيث هى قوانين ومؤسسات - كانت أبعد ما تكون عن المسئولية عن هذا الانهيار إلا باعتبارها جزءًا من النظام الشامل الذى كانت تتفاعل فيه. فمن الناحية الادارية التطبيقية مثلا، فإن الذين جاءت بهم تلك القوانين والمؤسسات لإدارة الجامعة يومذاك كانوا من أكثر الناس غيرة على استقلال الجامعة. فمدير الجامعة الذى جاء به قانون ١٩٧٣، هو الرجل الذى وقف فى مطلع السبعينيات وهو عميد لكلية العلوم يحول دون تدخل الجيش فى الجامعة فى الوقت الذى كان فيه أكثر أساتذتها يتشاقون ويتشاجون فيا بينهم، حول انتسابهم لـ «ثورة مايو الاشتراكية» وكان أولئك المنتسبون للمايوية يتمايلون طربًا يومذاك لنداء بعض الطلاب: «حاسم حاسم يا أبو القاسم» وما ذلك الحسم الذين كانوا يدعون له أبا القاسم له غير اقتحام الجيش للجامعة. كما هو الرجل نفسها الذى وقف على أخمصى قدر نفسه أمام النائب الأول لرئيس الجمهورية اللواء محمد الباقر أحمد ونائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى (أبوالقاسم محمد إبراهيم) يهدد بالاستقالة إن قدم أبو القاسم على ما هُم به من تدخل فى الجامعة عقب تظاهر الطلبة فى الاحتفال باليوبيل الفضى لكلية الطب وترددهم لكلمات نابية ضد النميرى، ضيف الشرف فى ذلك الحفل ومع أننى لم أسمع صوتًا واحدًا لصديقى العالم الدكتور مصطفى حسن إسحاق بعد سقوط النظام يباهى فيه بمواقفه فى مايو من أجل استقلال الجامعة وحريتها، إلا أن هذا لا يمنعنى من الإشارة إليه كرجل أبى الزحام فاستأنى، كما استأنى الأستاذ التوم نفسه فى إبريل.

إن قوانين ومؤسسات التعليم العالى التى نسب لها الأستاذ التوم هذه الشرور هى أشادت جامعات لم يعرفها السودان من قبل، تتلمذ فيها من تتلمذ وعلّم فى مدارج درسها من علّم. ونفس القوانين والمؤسسات هى التى حددت للجامعات الطرائق التى تعينها على البحث عن مواد تقوى بها على الاعتماد على الذات. فإن عجزت تلك المؤسسات عن هذا لأنها تنتظر الغيث أو الغوث من الدولة (دون أن تُقدم تلك الدولة على زيادة سعر السكر أو حرمان الطلاب من «حقوقهم المكتسبة» فى السكن المجانى والتعليم المجانى والترحيل

المحاسى، فإن المسئولية عن هذا العجز لا تقع على تلك الدولة، مهيمنة كانت أم غير مهيمنة، شمولية كانت أو غير شمولية، وإنما تقع على المؤسسات وأهلها. ولو كان زوال «الهيمنة» بهذا المعنى، هو الذى سيجعل المؤسسات الجامعية أكثر قدرة على «الحركة والفعالية» لكانت جامعة الخرطوم، من ناحية الإعداد المادى (وهذا هو المعيار المختار) أحسن حالاً منها فى عام ١٩٨٨ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٣ أو عام ١٩٧٥.

بيد أن النتائج والمقدمات لم تقف عند ما أورده الأستاذ التوم عن تكبيل القانون والمؤسسات لحرية الحركة فى الجامعة بل تجاوزته إلى حديث آخر عن «مؤامرات النظام المباد» لتحويل الجامعة إلى «وكر من أوكار» بتكوين فروع للاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٧٣، ونسأل لماذا عام ١٩٧٣ ونحن نتحدث عن نظام تعود بداياته إلى عام ١٩٦٩ حسب التقويم القريقورى؟ أو نفترض مثلا أن ليس فيما حدث فى الجامعة قبل عام ١٩٧٣ شبهة سعى للهيمنة «الشريرة» على الجامعة؟ أم أن الاعتراض هو اعتراض على وجه واحد من وجوه الهيمنة؟ وإن كان الأمر كذلك أفليس الأحجى ألا يدور مثل هذا الحوار فى إطار حديث عن الحريات الليبرالية، ومدى توفرها فى نظام مايو؟ ثم أولا يحتسب الناقدون أن مايو التى أصدرت قانونًا يتحدث عن استقلال الجامعة لأول مرة فى تأريخ السودان، واصطنعت لها دستورًا ينص على الحريات الأكاديمية لأول مرة أيضًا فى دساتير السودان لأفضل حالا (بالمعايير الليبرالية) من مايو التى حددت للجامعة رسالة أيديولوجية معينة مع كل ما صحب تلك الأيديولوجية من توتر فكرى بين نصرائها المشايعين لها بالحق والمزايدين عليها بالباطل؟ وفى النهاية أو ليس الأخلق بنا أن نقول بأن الاختلاف بين المايوين، بمعايير الليبرالية أيضًا، هو اختلاف مقدار إذ ليس فى الشر خيار، ثم نبدأ فى الفحص عن أمر كليهما لا بهدف تجريم أحد وإنما لكيما نلتقى على كلمة سواء حول المراد باستقلال الجامعة، والمراد بالحرية الأكاديمية، وبالمراد بتغول الدولة على هذه المؤسسات الجامعية.

يقود هذا إلى حديث الأستاذ حول سلطان رئيس الجمهورية التى قالت بها قوانين الجامعات لعام ١٩٧٥، ومن ذلك سلطته الجمهورية فى تعيين مديرى الجامعات بناء على

توصية رئيس المجلس القومى للتعليم العالى، ونحسب أن ايلاء هذه السلطة للرئيس قد اصبحت مكان تزيد بدعوى أنها تتيح للسلطة السياسية الانتقاص من استقلال الجامعات، هذا رأى يكاد يجعل من الجامعات الحكومية دولة داخل الدولة مما يعكس تخليطًا كبيرًا بين الرفض لنظام حكم بعينه، أو إنكار شرعية حكومة بعينها، وبين الإقرار بحق الدولة القائمة فى الإشراف على المؤسسات التى تنشئها وتمولها. ولا نظن، مثلا، أن تعيين رئيس الجمهورية لمديرى الجامعات ـ بناء على تسمية رئيسة المجلس العالى ـ ينتقص من استقلال الجامعة إلا بالقدر الذى ينتقص فيه اختباره لرئيس القضاء بنا على توصية مجلس القضاء الأعلى من استقلال القضاء. ومن جانب آخر لا اخال أن رئيس الجمهورية قد تدخل أو كان يملك أن يتدخل فى تعيين مؤسسة أهلية للتعليم العالى لمديرها (ككلية الأحفاد مثلا) مادام أن تلك المؤسسة تملك استقلال ماليًا كاملاً. ولا أعرف ما النقطة المرجعية التى يعتمد عليها أصحاب «الرأى الليبرالى» الذى يقول بأن على الدولة أن توفر المال للجامعات ثم تترك لها حرية التصرف فى هذا المال وفق أهداف تحددها الجامعات لا الدولة؛ هل هى تجارب أمريكا، أم تجارب فرنسا، أم تجارب الهند؟ وإن تركنا فرنسا جانبًا لأن كل جامعاتها رسمية يختار مديريها وزير المعارف وذهبنا إلى أمريكا لوجدنا فيها كبريات الجامعات الخاصة التى لا تملك حكومة التدخل فى ادارتها لأنه لا شأن للدولة بتمويلها، كما وجدنا كبريات الجامعات الرسمية التى تسيطر عليها الدولة. فرئيس الجمهورية الأمريكى، ناهيك عن حاكم ماسيشوستس، لا يملك حقًا فى التدخل فى جامعة هارفرد. فى الوقت الذى يعين فيه حاكم كاليفورنيا ليس فقط مدير جامعة كاليفورنيا بلوس انجلوس بل أيضًا مجلس أمنائها «Regen's council» فالأولى: جامعة خاصة، والثانية: جامعة رسمية تمولها الدولة.

وبالقدر نفسه فإن مثل هذه السلطة تبيح، بحق، لرئيس المجلس القومى للتعليم العالى أن يوصى بإعفاء مديرى الجامعات من مواقعهم لأسباب سياسية؛ ولكن أى سياسية؟ هنت يقع تخليط آخر، فالأمر المنكر هو محاسبة المسئول الجامعى سياسيًا لانتمائه إلى فكر معين، أو لانخراطه فى تنظيم معين، أو لتعبيره عن، أو دعوته إلى رأى معين فى

منابر التعبير عن الرأى داخل المؤسسة الجامعية وخارجها. أما إنكار حق المجلس فى محاسبة المسئول الجامعى لخروجه بالمؤسسة الجامعية عن السياسات العامة الموجهة للتعليم العالى وفق ما أقرته الدولة وسار على هديها المجلس القومى فهو مغالاة تقارب الابتزاز، خاصة عندما يوصم مثل هذا القرار بأنه تعد على الحريات الأكاديمية أو استقلال الجامعات. فلا الحرية الأكاديمية تمنح أساتذة الجامعات الحق فى فرض «فيتو» على السياسات العامة للتعليم، ولا الاستقلال الجامعى يعنى أن تصبح الجامعات دول داخل الدولة.

وخلال فترة عملى القصيرة كرئيس للمجلس القومى حملت مرتين على اتخاذ مثل ذلك القرار. وكان القراران من أكثر القرارات إيلامًا للنفس ومشقة؛ فى الحالتين كان القرار بإعفاء البرفسور عبد الله الطيب، المرة الأولى من موقعه كمدير لجامعة الخرطوم بعد تعيينى له فى ذلك الموقع. والثانية كمدير لجامعة الخرطوم بعد تعيينى له، أيضًا. ولعل القارئ قد لمس فى المقال السابق ما أكنه من تقدير لهذا الرجل العالم البحر وهو تقدير حملنى على الدفاع عنه لما حل به من مكائد. استجاب النميرى لدفاع كثيرين، أنا من بينهم، عن الأستاذ العالم عندما قرر «النظام الثورى» إعفاءه من منصبه بإيماز من بعض الأساتذة ومنهم صنائع له، وسعى لارضائه بتعيينه مديرًا للكلية الإسلامية المزمع انشاؤها فى أم درمان. ذلك الحل لم يُرض أستاذنا العالم ولهذا أبلغ الرئيس وجاهًا: «لقد جئتك شاكيًا مما حل بى بسبب مكايد الأفندية، أتريدنى الآن أن أتعرض لمكائد الشيوخ».

دفعنى ذلك، يوم أن وليت أمر رئاسة مجلس التعليم العالى، لأنتصف لعالم ظلمه أهله ومن هؤلاء بعض بنيه وصنائعه. ولم يكن الظلم الذى وقع للبروفيسور فى مطالع عهد مايو هو أول ظلم حاق به فقد تخطاه، من قبل، من هم دونه فى العلم إلى موقع عال كان الرجل به قمينا. لم يصمت الشيخ البرفيسور على ما لحقه من ضيم - وقلما يصمت مثله عمن يستضيمه حقه - بل خرج على الناس بقصيدة يُعبر بها خصومه ويزكى بها نفسه ويقول فيها: «وأنا الفتى والعبقرى الأوحد» كانت تلك عصماء لو ظفر بها بها المُكبرى لحسبها واحدة من فرائد أبى الطيب المهملة. وكثيرًا ما ذكرنى البرفيسور عبد الله

باستاذ عالم آخر ظلمه أهل زمانه هو الدكتور زكى مبارك. حمل الظلم ذلك البلاغى للكتابة قائلاً: «إن بنى آدم خائنون، تؤلف خمسة واربعين كتابًا منها اثنان بالفرنسية، وتنشر ألف مقال فى «البلاغ» وتصير دكاترة، ومع هذا تبقى مفتشًا بوزارة المعارف «ولكيلا أحسب من بنى آدم الخائنين اخترت الأستاذ العالم مديرًا لجامعته العتيدة.

وما مضى زمان قصير حتى أوصيت بإعفائه من موقعه وتكليفه بإنشاء جامعة جديدة فى جامعة جوبا ثم أوصيت بإعفائه من ذلك المنصب بعد قليل. لم يكن القرار فى الحالتين لأن استكشفنا فى الرجل عجزًا فى الأداء، أو رأينا فى سياساته ما يتكارهه النظام، أو ما يغضب «الرئيس القائد» حتى يقول قائل بأن الرجل عسفًا فصل. لم يرضنى فى سياسات مدير جامعة الخرطوم قراره بإلغاء الدراسات الإضافية بل وفلسفته من وراء هذا والتى تكاد تقول بأن الجامعة ليست للعامة. وتسخطت فى سياسات مدير جامعة جوبا استتكافه للانتقال بها إلى أهلها وعدم حماسه فى أن تقوم تلك الجامعة بالسرعة التى ارتأينا. فى الحالتين كان القرار سياسيًا بمعنى أن دوافعه هى الحرص على تنفيذ سياسات معينة فى التعليم العالى. هذه السياسات أعمدناها على ركيزتين، الأولى هى المزيد من انفتاح الجامعة على المجتمع. وكان - وما زال - بى ميل صارخ لتطبيق التجربة الأمريكية فى تفاعل الجامعات مع البيئة الطبعة والإنسانية من حولها، والتجربة الفرنسية التى تولدت من أحداث ١٩٦٨ فى باريس، والتى جعلت الجامعات أكثر انفتاحًا نحو المجتمع. أما الثانية فهى إنشاء جامعة جوبا لأسباب سياسية استراتيجية أومأنا إليها. وأحمد الله على توفيقه لنا على اختيار الدكتور السمانى عبد الله يعقوب للقيام بالمهمة الأخيرة فما كان لتلك الجامعة أن تتوطد لولا نضاله ومجاهدة رفيقه عبد الرحمن أبو زيد فى سبيلها، وما قتلت السمانى إلا الهمة.

الانقضاض على الدستور.. وتصنيم القيادة

تلك كانت سوانح طالت تناولنا فيها قضايا ثلاث اقتلعناها اقتلاعًا من بين ما تعرض له الدستور من قضايا، ومن حق المرء أن يسأل ما الذى وقع لذلك الدستور بعد كل ما

تباهينا به من «إبداعات» و«ابتداعات» الجواب على هذا السؤال، مثل الجواب على كل سؤال سبقه حول مرد انهيار المؤسسات، يتمحور فى شىء واحد هو شمولية النظام. لهذا نعود بالقارئ إلى المادة الرابعة من ذلك الدستور التى تقول «الاتحاد الاشتراكى السودانى هو التنظيم السياسى الوحيد فى جمهورية السودان الديمقراطية، ويقوم على تحالف قوى الشعب العامة المتمثلة فى الزراع والعمال والمثقفين والراسمالية الوطنية والجنود...» تلك الوحدانية هى مصدر الهيمنة الشمولية، وتلك الهيمنة التى قادت إلى التفرد بالحكم وما صحبه من تعيين للمؤسسات وخصاء سياسى للأفراد.

وعلى مستوى الأداء كان أول انقضاض على الدستور هو التعديل الذى أدخل عليه فى عام ١٩٧٥ عقب انتفاضة شعبان، أولى المجابهات الشعبية فى الشمال ضد النظام بعد اتفاق أديس أبابا وإقرار الدستور. أجج من مخاوف النظام من تلك الانتفاضة القصيرة تآزر الطلاب مع قطاع عام من الحركة العمالية هو نقابة عمال السكك الحديدية وما ثبت من دور للجبهة الوطنية فيها بخاصة «دور الإخوان المسلمين» بين الطلاب ودور الأحزاب بين العمال. ولهذا كان أول ما اتجه إليه مسئولو الأمن هو السعى لتقليص هامش الحرية وسيادة حكم القانون اللتين كان يوفرهما الدستور ويصر النائب العام على الالتزام بهما مما أتاح قدرًا واسعًا لتحرك تلك الفئات فى الداخل. وكان الدكتور زكى مصطفى عنيدًا فى موقفه ضد إجراءات الحجز التحفظى إلا بالوجه الذى يقول به الدستور ومن ذلك حق الشخص المحتجز للجوء إلى القضاء بعد فترة محددة وفق ما كانت تقول به المادتان ٦٦ و ٤١(*) بموجب تلك المادة اعترض بعض المتحفظ عليهم على

(*) المادة ٤١ تقرأ: «تكفل للمواطنين حرية التنقل والإقامة إلا لأسباب يقتضيها الأمن أو الصحة العامة يبينها القانون على أن تحدد مدة ومدى اى حجر عليها، أما المادة ٦٦ فتنص على أن «كل من يقبض عليها أو يعتقل يجب أن يبلغ بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورًا ولا يجوز إلقاء القبض على مواطن دون أمر قبض سارى المفعول وصادر فى محكمة ذات اختصاص إلا فى الحالات التى يحددها القانون، وأى شخص يقبض عليه أن يحضر أمام المحكمة المختصة فى المدة التى يحددها القانون وللمحكمة أن تجدد المدة من حين إلى حين كلما كان ذلك ضروريًا. على أنه لا يجوز أن يوضع أى شخص فى الحراسة فى انتظار المحاكمة أكثر من المدة التى يحددها القانون ولا يجوز وضع أى شخص فى الحراسة إذا كانت الغرامة هى العقوبة الوحيدة للتهمة ضده».

أمر التحفظ لتناقضه مع الدستور وأكدت المحكمة العليا على حقهم ذلك وتذكر فى ذلك قضية خليل إلياس وآخرين ضد حكومة السودان. وقد ذهب الامتثال للدستور بالنائب العام، قبل تركه لمنصبه إلى حد إلغاء قانون الممارسة السياسية وأخلاقيات العمل السياسى الصادر فى ١٩٧٣/٥/٨ لتناقضه مع باب الحقوق الأساسية فى الدستور بخاصة المادة فى ذلك القانون التى تقول: «يعتبر كل مواطن متمتعًا بحقوقه السياسية ما لم يدان فى تهمة متعلقة بأمن الدولة أويثبت للاتحاد الاشتراكى، بعد تحقيق يجريه، بأنه جاهر علنًا بالكتابة أو الخطابة ضد مبادئ مايو وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى» والنص فى عمومه نص جامح إلا أنه يتفق مع منطلق الشمولية، بيد إن إلغاء ذلك القانون برمته قد أدى إلغاء جوانب مضيئة فيه أهمها ما ورد فى الفصل الثامن حول نقاء العمل الوطنى(*).

وعلى كل فقد لاقى الاقتراح «الأمنى» حماسًا منقطع النظير من رئيس مجلس الشعب والذى كان بينه وبين قيادة الجبهة الوطنية ود مفقود أججت أواره الأوصاف المقذعة التى كان يطلقها على الرجل صديقه القديم الشريف الهندى من إذاعاته بأديس أبابا. كما لم يجد للدستور من بين قيادات النظام التى انتظمها الاجتماع الذى أقر فيه التعديل من يتصدى للدفاع عنه، ويعترض على تلك التعديلات غير الدكتور بخيت، وأذكر يوم جاءنى الرجل فى مكتبى بوزارة التربية غداة عودتى من اجتماع للمكتب الدولى للتربية فى جنيف يروى لى ما حدث ويبثنى همه بعد تلك الداهية المُذكر التى ما زالت تؤرقه، تعديل الدستور، روى جعفر كيف خرج من ذلك الاجتماع محسورًا حتى تلقاه الصديق أبوبكر

(*) من ذلك الحظر على شاغلى المناصب القيادية فى العمل الوطنى أثناء توليهم أعباء هذه المناصب الاشتغال بالتجارة على أى وجه أو مزاولة أى مهنة بقصد التكسب أو تملك أسهم وسندات بعد التعيين، أو شغل أى منصب إدارى أو تنفيذى فى شركة أو مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص أو القطاع العام وتسلم مكافأة منها، أو استلام أكثر من مرتب واحد حتى لو تعددت الأعباء. ويشمل هذا الحظر رئيس الاتحاد الاشتراكى وأعضاء المكتب السياسى ونواب الرئيس والوزراء المركزيين والإقليميين، والمحافظين، ورئيس مجلس الشعب وأعضاء مكتبه، ورئيس المحكمة العليا وأعضاؤها، وأعضاء محكمة الاستئناف، والسفراء، ووكلاء الوزارات، والمراجع العام، وكبار القادة فى الجيش والأمن، وكبار موظفى الاتحاد الاشتراكى، ومديرى الجامعات وعمداء كلياتها. واللجان التنفيذية المركزية للمنظمات الجماهيرية والفئوية والمهنية ورؤساء مجالس المديريات، ومديرى المؤسسات العامة».

الوقيع وساءله عما به فقال له: «لن يعبد فيها بعد اليوم إلا الصنم الذى بنيناه بأيدينا ولن يهدمه إلا رب العالمين» أطرقت وهلة وأنا أتملى فى داخلى كلمات صديقى التى جاءت كالمرعبة وأحدق فيه بنظرة مبعثرة قبل أن أرفع يمناى، بعد أن أسعفنى عباس العقاد بواحدة من رائعاته، لأقول: «أولئن أصبح الرجل صنمًا».

فماذا أقول لهذى اليمين... وأنى بها قد بنيت الصنم».

كان من رأينا أن أهم ضمانات استقرار الدساتير هو عدم إخضاعها للمتغيرات العابرة، كما كان رأينا أن خلق التوازنات فى الدساتير لا يراد منه أصلا إلا استقرار الحكم حتى لايذهب الحاكم إلى الغلو، ولا يذهب معارضوه إلى تخذيل الدولة وتوهين الحكم. ولهذا لم نكتف بالضوابط والتوازنات التقليدية (Checks and balances) فى دستور ١٩٧٣ وإنما أضفنا إليها الاستفتاء الشعبى حول أية قضية يختلف فيها الحاكم مع مؤسسات الحكم نفسها باعتبار أن الاستفتاء تأكيد لسيادة الأمة بل وإعمال لهذه السيادة. مثال ذلك تخويل المادة (١٠٩) لمجلس الشعب لأن يطلب من رئيس الجمهورية عرض سياسته العامة أو أية سياسة خاصة بموضوع معين على استفتاء عام إذا رأى تلك السياسة تضر بالمصلحة العامة أو لا تحوز على التأييد الجماهيرى وعلى رئيس الجمهورية أن يستجيب لهذا الطلب فى ميعاد لا يتجاوز ستين يومًا، والمادة ١١٦ التى تبيح لرئيس الجمهورية، بعد التشاور مع مجلس الشعب، المبادرة باستفتاء الشعب فى القضايا المهمة، والمادة ٢١٨ التى تنص على الاستفتاء فى حالة الاختلاف بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب حول تعديل الدستور. لكل هذا فإن اضطراب النظام أمام هبة شعبية أمامه للحد الذى يقدم فيه على تقويض دستوره لايعكس فقط انخذالا سياسيًا وإنما يعكس أيضًا عدم الإيمان بالإطار النظرى للدستور.

ولا شك فى أن السيد الصادق المهدى قد ظلم صاغة ذلك الدستور ظلمًا بينًا فى حديثه حول تلك التعديلات(*) عندما ذكر بأن أحداث شعبان قد قادت إلى مراجعة

(*) حديثة للصحافة ١٩٨٥/٥/٦ (حديث مع راشد عبد الرحيم).

اساسية للحريات العامة التى كفلها الدستور الدائم والتى فرضها الجنوبيون لأنهم فى اتفاقية أديس أبابا طالبوا بعمل إجراءات فى الدستور تكفل لهم هذه الحريات». وليس هذا بصحيح إذ لا أعرف جنوبيًا واحدًا كان له من رأى فى هذا الباب إبان صياغته أو حتى عند مناقشته فى مجلس الشعب غير عضو المجلس الدكتور بيتر نيوت وهو إلينا أقرب منه إلى جوزيف لاقو.

وعلى أى كانت تلك هى بداية النهاية، إذ صحب التعديل الدستورى للمادة ٦٦ تعديل قانون الإجراءات لعام ١٩٧٥ وأهم من ذلك تعديل المادتين ٨١ و٨٢ فى باب سلطات رئيس الجمهورية لتنص على حقه فى إصدار أى قوانين يراها لتنفيذ الواجبات المناطة به فى الدستورعلى أن تصبح تلك القوانين نافذة وسارية المفعول بمجرد اتخاذها، وبعبارة أخرى لم تختزل بموجب التعديل الذى طرأ على الدستور. النصوص التى تحمى الحقوق الأساسية للمواطنين وإنما اختزلت أيضًا تلك التى توفر الضبط والتوازن بين المؤسسات بجعلها الرئيس مؤسسة فوق كل المؤسسات.

ومن جانب آخر صحب التعديلات الدستورية تعديل قانون أمن الدولة وقد شغل الناس عقب مايو بالحديث عن ذلك القانون بأسلوب حافل بالمغالطات، بخاصة الإيحاء بأن وجود مثل ذلك القانون، أو قيام أجهزة يناط بها تنفيذه، يتعارضان مع الديمقراطية. ولو كان مبعث الاستنكار هو منهج تطبيق القانون أو أداء الأجهزة الأمنية لما اعترض على هذا أحد، أما أن يكون مبعثه هو الزعيم بأن صدر مثل هذا القانون وقيام مثل هذه الأجهزة تتعارض مع «الديمقراطية الليبرالية» فإن هذا زعم لايسنده دليل، بل هو زعم لم يكلف أصحابه انفسهم التثبت منه على ضوء التجربة السودانية التعددية، ولو فعلوا لأدركوا بأن الذين قاموا بصياغة قانون ١٩٧٣ قد اعتمدوا فى صياغته على «قانون أمن الدولة لسنة ١٩٦٧» والذى صدر عملا بأحكام المادة ٦٧ من دستور السودان المؤقت (المعدل سنة ١٩٦٤). كان ذلك القانون قد صدر بأمر مؤقت (لا تشريع برلمانى) فى العاشر من سبتمبر ١٩٦٧ بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ١٥١ الصادر فى السادس

من سبتمبر ١٩٦٧(*). وتقول المذكرة التفسيرية لقانون ١٩٦٧ إنه «رغم أن البلاد فى حالة حرب مع إسرائيل ورغم أن لائحة دفاع السودان قد تضمنت أحكامًا من شأنها أن تخضع كثيرًا من الأفعال التى يترتب عليها بمصلحة البلاد لعقوبات رادعة، إلا أن هذه اللائحة مقصورة على زمن الحرب ولا تطبق أحكامها إلا فيما يتعلق بالدول الأعداء وعملائها، وتسقط بمجرد إعلان انتهاء حالة الطوارئ. وعليه فقد أصبح من الضرورى بعد أن آلت للبلاد سيادتها من وضع تشريع يعالج النقص الذى اكتنف قانون العقوبات وذلك بتحديد الجرائم التى تمس استقلال البلاد وسلامة أراضيها. والمواد التى تناولها ذلك القانون لا تقف عند العمل العسكرى العدائى أو العمالة للأعداء وإنما تتناول أيضًا «إذاعة الإشاعات الكاذبة حول الأوضاع الداخلية مما يضعف من الثقة المالية للبلاد أو هيبة الحكومة» (المادة ١١).

وعلى أى فإن قبل المرء التعميم فى القضايا القانونية من غير أهل الدراية بالقانون إلا أن هذا المنهج غير مستحب أن سلكه أهل القانون، غير لائق أن قصدوا باستهاجه التخليط بين الأمور أو انطلقوا فيه من جهل بمقدماتها. وعلى سبيل المثال أصدر مجلس الوزراء، بعد إبريل ١٩٨٥ قرارًا بإلغاء قانون أمن الدولة لسنة ١٩٧٣ قدم له السيد النائب بحديث لجريدة الصحافة قال فيه إن ذلك القانون يشكل وصمة عار فى جبين النظام البائد وسدنته. ولا شك فى أن القانون الذى ألغى كان وصمة عار، كما كان محقًا القانونى الذى تصدى لتناول أمر ذلك القانون فى الصحف ليقول بأنه كان قانونًا عسكريًا فى ثوب مدنى(**) إذ جعل من محاكم أمن الدولة محاكم خاصة تتبع منهجًا إجرائيًا شبيهًا بمناهج المحاكم العسكرية بل تكاد تكون إجراءاتها قد نقلت نقلاً حرفيًا من قانون القوات المسلحة. إلا أن مصدر الخطأ فى المقالين هو تركيز الحديث عن قانون ١٩٧٣ فى الوقت الذى كان موضوع النقد والتحليل هو تعديلات ١٩٧٥. ويبدو هذا أكثر وضوحًا فى

(*) احتوى نص الأمر المؤقت على توقيعات ثلاثة: حسن عوض الله رئيس الوزراء بالإنابة، إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة، ع. أ. الكحيل عن الأمين العام لمجلس الوزراء.

(**) المحامى عبد الله خليل إبراهيم (الأيام ١٩٦٨/٤/١١).

حديث القانونى المحامى عندما قال: «إن الذين كلفوا بصياغة قانون أم الدولة لسنة ١٩٧٣ لم يضعوا فى اعتبارهم الخلفية «التاريخية لقانون القوات المسلحة لسنة ١٩٧٥، وهذا وايم الله ظلم لصديقنا عمر المرضى وصحبه الذين عكفوا على أعداء ذلك القانون ونقطتهم المرجعية فيه كانت هى قانون ١٩٦٧.

وإن كان مثل التحرى يُضنى فما أجدر الناقدين بأن يستذكروا الحوار الذى دار بين أهل القانون أنفسهم حول تعديل قانون أمن الدولة. ومن ذلك مذكرة نقابة المحامين لرئيس الجمهورية التى دعت فيها إلى إلغاء المواد المتعلقة بالحجز التحفظى ومراجعة ما طرأ من تعديل على الدستور، وكان ذلك فى أعقاب المصالحة الوطنية. والدعوة لإلغاء ما طرأ على الدستور والقانون من تعديلات فى عام١٩٨٥ هى فى، حقيقتها، دعوة إلى العودة إلى تشريعات ١٩٧٣ باعتبارها النقطة المرجعية الدستورية والقانونية. ومثال ذلك أيضًا مذكرة أساتذة كلية القانون بجامعة الخرطوم والتى لم يذهبوا فيها مذهب النقابة بالدعوة إلى إلغاء الحجز التحفظى كلية إذ لا يستقيم الأداء الحسن للدولة بدونه (فالتحفظ يشمل المجذوم ويشمل عناة اللصوص والمهربين) وإنما نادوا بوضع الضمانات المناسبة لتطبيق التحفظ مثل امكانية الاعتراض عليه أما القضاء بحيث يتحتم على السلطة التنفيذية اقامة الحجة على ضرورة الاعتقال التحفظى، ووضع حد أقصى للتحفظ. كما نادوا بإلغاء محاكم الدولة الخاصة لأن الاتجاه لتلك المحاكم أمر مشبوه، فلولا نية الاخلال بقواعد العدالة الطبعية العادية لما قامت الإجراءات الخاصة. وقد أشركنا فى ذلك الحوار بمقال مشهود فى جريدة الأيام عنوانه «القضاء فريضة دائمة وسنة قديمة»(*) كان جوهره الدعوة إلى العودة إلى ما كان عليه الدستور والقانون فى عام ١٩٧٣ وفى ذلك أردنا أن «الدستور ليس هو وثيقة تحدد سلطات الأجهزة وعلاقاتها ببعضها البعض وإنما هو، فى الأساس، وثيقة لضمان الحريات الأساسية للفرد والمجموعة ولذا فإن التعديلات التى تعطلت معها سيادة حكم القانون عقب سبتمبر ١٩٧٥ امر لا بد أن يعالج بما يستحقه من اهتمام».

(*) لا خير فينا إن لم نقلها.

وفى النهاية تكرر بأن الإطار النظرى للمفاهيم السلطوية أمر مهم إلا انه لا يغنى وحده، فهناك ممارسة لهذه السلطات داخل هذا الإطار، ووفق آليات للضبط والتوازن تحول دون تغول بعض الأجهزة على البعض الآخر، وقد شهدنا فى هذا الفصل كيف قادت الشمولية إلى بدأ تقاسخ النظام، كما سنرى فى الفصل التالى كيف دخل النظام إلى مرحلة تصنيم القيادة على الرغم من الاتساع «النظرى لقادة التأييد الشعبى للنظام بتحقيق الوحدة الوطنية التى شملت حتى الذين حملوا السلاح ضده».



مايو الثالثة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢
دولة حراس الأبواب .. والقابضين على الماء

يوليو ١٩٧٦ وترتيب البيت

أهم أحداث هذه الفترة، بلا نزاع، هى المصالحة الوطنية التى جمعت بين: العدوان هما نظام مايو ومعارضوه الذين حملوا السلاح ضده يومه الأول. تلك المصالح لم تجئ من فراغ، ولم تكن نتيجة بلا مقدمات. فعقب تعديل الدستور فى عام ١٩٧٥ وما تبع ذلك من قوانين كرد فعل على أحداث شعبان أحكام النظام التطويق الأمنى على عناصر المعارضة بالداخل مما حدا بالمعارضة لكيما تكثف من عملها الخارجى والذى تعود بداياته إلى عام ١٩٦٩. فى ذلك العام لاذت قيادات المعارضة بالامبراطور هيلاسلاسى والملك فيصل لإعانتها على «در الخطر الشيوعى» الذى يتهدد السودان، الا أن التطور الايجابى فى العلاقات بين السودان والدولتين الجارتين منذ بداية مايو الثانية أدى إلى تحييد تلك الدول مما حدا بالمعارضين إلى الاتجاه غربًا نحو ليبيا. وكان التوتر قد أخذ يسود العلاقات الليبية ـ السودانية، بخاصة بعد أن أصدر النميرى قرارين مهمين. القرار الأول: هو رفضه لأن يصبح السودان معبرًا لنقل العتاد إلى يوغندا لحماية نظامها (نظام الجنرال أمين) ضد المعارضة الداخلية المسلحة التى كانت تدعمها تنزانيا ويقودها الرئيس الحالى يورى موسيفينى، والثانى: قرار غاضب بمنع العناصر التشادية والليبية من التسلل عبر السودان للهجوم على حكومة تشاد، ومصدر الغضب هو أن ذلك التسلل قد تم دون علم السلطات السودانية ودون علم مصر. وأشير إلى مصر بوجه خاص لأننى أذكر كيف أن الرئيس تملباى، رئيس جمهورية تشاد الأسبق، قد أبلغ للنميرى بأن مصر

ضالعة فى التآمر الليبى بدليل عثوره على بعض أوعية الأسلحة والذخائر التى تحوى علامات للجمهورية العربية المتحدة(*).

مهما يكن من أمر فقد بادر بتلك الاتصالات الليبية - السودانية الشريف حسين الهندى والذى كان كثير التنقل بين أديس أبابا وجده ولندن فى الوقت الذى كان يقضى فيه السيد الصادق المهدى فترة اعتقاله الثانية فى جبيت. ولكن ما إن أمر النميرى بالإفراج عن السيد الصادق والسماح له بالسفر إلى الخارج عقب أحداث شعبان إلا ولحق الشريق. ونضيف هنا بأن قرار الافراج عن الصادق المهدى لم يكن لرغبة النميرى فى غرس بذور الخلاف بين زعيمى المعارضة كما لمح، بل صرح، الصادق فى حديث له لإحدى الصحف السودانية(**) وإنما استجابة لتقرير طبى أعده الدكتور أحمد عبدالعزيز الذى كان يتولى علاج السيد الصادق والذى ظل يلاحق النميرى بالاتصالات الشخصية حتى أفلح فى إقناعه. وهكذا خرج المهدى للعلاج ولم يُعد - بل لحق بصحبه ورجاله فى طرابلس الغرب التى جعلوا منها مقرًا لهم يعدون منه لمعركتهم الفاصلة مع النظام فى مطلع يوليو ١٩٧٦.

كانت تلك معركة غريبة؛ أكثر غرابة من «أم المعارك» معركة كان الخاسر فيها والمنتصر مهزومين، وفى الحالتين كانت الهزيمة مزدوجة فهزيمة «المعارضة» لم تكن فقط هزيمة عسكرية لجيشها «الفازى» وإنما أيضا هزيمة سياسية، كانت حملة المعارضة كلها تقوم على افتراض أن «جيشها» ذلك ليس هو أكثر من قوة تفجيرية تلهب الغيظ المحتقن وتدفع أهل السودان الذين يتأهبون للخلاص من النميرى للخروج إلى الشوارع يرحبون بالمنقذ. إلا أن الشارع لاذ بالصمت على الرغم من سيطرة «الغزاة» على مفاصل النظام

(*) كان رد النميرى يومها بانه سينقل الأمر للرئيس السادات رغم يقينه بان لا شان لمصر بهذا، وان الأسلحة والذخائر التى عثر عليها التشاديون هى جزء مما اهدته مصر من سلاح إلى جيش ليبيا. واضاف النميرى بان مصر اكثر حرصًا على اسمها من هذا، وإن كانت بالفعل ضالعة لما اكتفت بإزالة كل علامة مميزة تشير لمصر فى تلك الأوعية بل ولأضافت إليها «صنع فى هونغ كونغ».

(**) الصحافة ١٩٨٥/٥/٦.

فى الساعات الأولى من «الغزو» مما أضفى مصداقية على تهمة «الغزو الأجنبى». أما الجيش فقد افلح فى التقاط أنفاسه منذ اللحظات الأولى لسببين. الأول هو أنه كان يدافع عن كرامته قبل دفاعه عن النظام، فلا أحسب أن جيشًا يقبل الانهزام أمام قوة مدنية من «الملكية»، وتلك هى أعلى مراحل التحقير عند العسكريين) تجيئه فى عقر داره وتعتمد، دون مواربة. على غطاء خارجى يشهد عليه ما كان يردده راديو طرابلس عن الدعم الليبى المرتقب؛ ولو كان هذا الغطاء هبة شعبية داخلية كتلك التى خالتها المعارضة لكان أمام الجيش خياران: إما الدفاع عن النظام أو الانحياز للشارع. السبب الثانى سبب ظرفى هو قدرة وجسارة الرجل الذى تصدى للقيادة العسكرية فى غيبة كل القيادة الهرمية للجيش، اللواء محمد الباقر أحمد الذى عرفته حومات الوغى جنديًا فانك القلب وفرسًا يتقدم الخيول. وعلى أى فقد اكسب هذا الانتصار الجيش ثقة بنفسه حملته. فى آخر المطاف، لـلإقدام للمرة الأولى فـى محاسبة للنظام دفع ثمنها هزيمة سياسية شابها تحقير.

ولا شك أن أى محلل متجرد سيتوقع من النظام ورئيسه، وقد خرجا منتصرين من المحنة، البدء فى إعادة ترتيب البيت الداخلى، ومن ذلك تطهيره من العناصر التى أونته بالفساد والمراءاة. وبهذا كانت توحى أولى قرارات النميرى عقب أحداث يوليو ١٩٧٦، فقد قرر فى المرة الأولى التخلى عن منصب رئيس الوزراء للأستاذ الرشيد الطاهر بكر، كما قرر ضبط العمل الرئاسى بابتداع وظيفة لمساعد رئيس الجمهورية للتنسيق وهى شىء أشبه بما يطلق عليه الأمريكيون اسم رئيس أركان حرب الرئاسة Presidtntial chief of staff. وقد وقع اختياره علىّ لأقوم بتلك المهمة بجانب تكليفى بمهمة مستشاره فى الشئون الخارجية. حسبنا يومها بأن رئيس النظام قد أخذ يتجه إلى ترك مؤسسات النظام المختلفة تؤدى دورها دون تشويش. كما يتجه إلـى مأسسة العمل فى سدة الرئاسة بعد أن كادت تصبح أكبر معقل لتخريب النظام، أفكارًا ومؤسسات وخططًا. وفى تقويمنا لذلك القرار بعد بضع سنوات كتبنا نقول: «خيل إلى ـ سذاجة ـ أن النميرى قد تبدل أخيرًا واعترف بفضيلة التنظيم. اقول «سذاجة» لأننى لم ادرك وقتها بأن الرئيس، كعهده دومًا،

ما رمى بقرار هذا إلا إلى خلق مناظر لرئيس وزرائه، خاصة وقد كانت وظيفة القصر بدرجة رئيس للوزراء(*). ولعل الذى يريد أن يلم بهذا الجزء من الصراع الجديد يعود إلى ما كتبنا بشأنه فى مظانه.

أهم ما أبانته تلك التجربة هو أن التطلع قلما يغلب الطبع، وليس من طبع النميرى التملى فى الأمور، وليس منط بيمته الربط بين المقدمات والنتائج. فما الذى صنعه رجل وان هواه على قلبه؟ إن أكثر أزمات هذا الرجل ذى المقدرات المتعددة هى افتقاده افتقارًا كاملاً للحس التاريخى، فالحس التاريخى هو الذى يكسب الرجل التواضع والاتزان. لا نتحدث عن التواضع الزائف فهذا تواضع لا يزين إنسان، كما لا نتحدث عن التواضع الاجتماعى فعند النميرى كثير منه ولذلك مبرراته؛ الذى نتحدث عنه هو إدراك المرء لقدر نفسه فى فضائه الزمانى والمكانى معًا(**).

بيد أن النميرى غريب أمر، فمع كل ما فيه من ثقة طاغية فى نفسه وفى قدرته على تقديم الحل الأخير لقضايا السودان (وهو شعور يساوره حتى اليوم) إلا أنه عاجز كل العجز عن أن يرى ما فى بعض مسالكه من توهين لهذه القدرة. مثال ذلك دفع النميرى لأنصاره وخصومه بعضهم ببعض. وهذا تكتيك ناجح أن هدته استراتيجية محددة على افتراض أن الذى يفرق ليسود يعرف ابتداء لماذا يريد أن يسود، وما الذى يسعى لتحقيقه بتلك السيادة، أما عندما يصبح تكتيك التفرقة هو دوما المنهج والغاية فلا يقودن هذا إلا إلى الخُباط ولا يحملن أهله إلا إلى سراديب الفتن. مثاله أيضا استرخاء النميرى الحيل للمفسدين بل لأكثر المفسدين خبثًا وفحشًا بإجماع المذاهب. وعلى الرغم من أن السودان قد عرف الفاسدين من بين رجال حكمه. شأنه شأن بلاد الله الأخرى، إلا أن البرية تحار عندما يجىء التستر على الفساد من أكثر زعماء السودان حديثا عن (النقاء الثورى) وفى

(*) «السودان والنفق» المظلم صفحة ٢٤١.

(**) كثيرًا ما رويت، فى هذا المجال، قصة الجنرال ديجول مع من يسميهم أهل فرنسا بارونات الديجولية، صحب الجنرال الأقربون. جاءوه بعد استقالته من الرئاسة يولولون: «لا تترك فرنسا سيدى الجنرال فإن فرنسا لا تستغنى عنك» وقف الرجل شامخًا يقول: «يا أبنائى إن مقبرة مونمارتر تعج برجال ونساء لا تستغنى عنهم فرنسا» بهذا القول ارتفعت قامة الجنرال الشامخ فراسخ فى السماء.

ظل اول نظام يحاكم الوزراء ويشهر بهم بتهم الفساد. ومثل ثالث هو الضعف الغريب فى شخص النميرى، الرجل الذى لا ينكر إلا مكابر جرأته الفائقة وجسارته (حتى على الحق) مع هذه الجراة والجسارة كثيرًا ما يذهب النميرى للكذب الصراح تنصلا من المسئولية عن خطأ ما صنعه بنفسه، وكثيرًا ما يتمسكن بصورة زرية أمام خصمه ريثما يتمكن. وفى ظننا ما أودى بالرجل إلى ذلك الضعف إلا تعلقه بالسلطان وحبه للبقاء، وما قدمنا الأولى على الثانية إلا ليقيننا بأن النميرى ما أحب الحياة إلا ليترأس، وكان فى هذا شديد الترؤس.

تلك مقدمة لابد منها قبل أن ندلف إلى الحديث عن كيف تحول فوز القائد المنتصر إلى هزيمة، وكيف جعل المنتصر من هزيمة خصومه فوزًا، وفى النهاية ما فاز كلاهما إلا بالقدح الأخيب، بدأ النميرى تراجعاته على الصعيدين الفكرى والتنظيمى (والتى تبين أنها تراجعات تكتيكية) بعد أن أستنفذت المعارضة سلاح ردعها الأخير فى يوليو ١٩٧٦. وإن جاز للناس - ونحن منهم - أن يصدقوا النميرى عندما دعى عقيب تلك الأحداث لتنقية الأجواء بين السودانيين ولمّ شملهم وإعادة النظر فى أساسيات حكمه لتعين على لمّ الشمل هذا، إلا أنهم لم يعودوا يصدقونه بعد عامين اثنين تنكر فيهما لكل عهد قطعه على نفسهم مع معارضيه. كانت أمام الناس، يومذاك، مشاهد مربكة؛ فالنميرى الذى كان فى قلب دائرة الزهو يوم الانتصار فى يوليو ١٩٧٦، أصبح فى قلب دائرة التراجع يوم أن بادر إلى لقاء المعارضة بعد هزيمتها العسكرية لإيجاد أرضية للحوار معها. والنميرى الذى كان فى أعلى درجات المعاندة وهو يدافع عن تنظيماته السياسية فى حواره مع الصادق المهدى فى بورت سودان، سرعان ما أصبح أقذع الأوصاف لتلك التنظيمات، وما انحمل الرجل على ذلك إلا لإرضاء القادمين على حساب القدامى. وفى يقيننا أن النميرى لم يجنح إلى المصالحة لكيما يجمع المواطنين على كلمة سواء، فإن كانت تلك هى رغبته لسعى لأن يضيف إلى ما بنى بدلا من نقض غزله بيده(*) الدافع الأساسى للّهاث

(*) كما سنرى فقد قاده المنطق الداخلى للمصالحة الجديدة لأن يخسر كل الجنوب وكانه أراد أن يقوض وحدة الشمال والجنوب ليحقق وحدة أهل الشمال.

وراء المعارضة هو أن القائد قد راى الموت بأم راسه. وتلك تجربة لا يتمنى لها، بحسه الغريزى، أن تكرر؛ فغريزة حب البقاء عند النميرى لم تعد فقط هى الحرص البالغ على الحياة، بل أيضا الرغبة الآسرة فى الإفلات من الموت، وهذا ما أسميناه بالضعف الغريب عند رجل جسور.

شجع النميرى على المصالحة أيضًا إعادة المعارضة لحساباتها حول نظام مايو على الرغم من أنه لم يكن لدى المعارضة، بجانب السعى السياسى والإعلامى والعسكرى لخلخلة ذلك النظام، أى تحليل موضوعى لطبيعته ولسياساته، أو رؤية متكاملة للبدائل عن تلك السياسات، كانت المعارضة تشكك فى اتفاق أديس أبابا دون أن تحدث الناس عن بديلها الجديد لإحلال السلام بين شقى القطر، ودون أن نقول ولماذا لم تحقق ذلك البديل عندما كانت هى الحاكمة والآمرة. وكانت المعارضة تشجب إهدار النظام المايوى للحريات الأساسية ولحكم القانون دون أن تبين للناس ما الضمانات فى ألا تعود هى إلى الحكم لتصنع بالحريات الأساسية وباستقلال القضاء ما صنعته فى الستينيات. وكانت المعارضة تتحدث عن أخطاء التنمية دون أن نقول للناس ما بدائلها لهذه التنمية المعوجة، وما الأثر الباقى مما أضافت هى من نماء بين فترتى حكم عبود وحكم نميرى.

ولربما لغيبة هذا المنهج الموضوعى فى تحليل الواقع السودانى الجديد وافتقاد الناس لنقد المعارضة نفسها نقدًا ذاتيًا لفترة حكمها السابق أثر كبير فى الإحجام من الاندفاع لتأييدها حتى بين المتبرمين بالنظام. هذه، فى حسابنا، هى القراءة المنطقية لديناميكية السياسة التى يمكن بها تفسير موقف أهل السودان من أحداث يوليو ١٩٧٦، وليس الظواهر العارضة التى سعت المعارضة لأن تبرر بها إحباط مخططاتها. من ذلك ما أورده السيد الصادق المهدى فى حديثه لجريدة الصحافة(*) من أن شعبان كان ستكون نهاية النظام إذ تقرر أن تصحبها هبة شعبية ثم عمل عسكرى يقوده عقيد بالمعاش لولا «أن الدكتور زكريا بشير وقف ليكشف (ربما بدافع الحماسة) كل المخطط فى احدى ندوات الجامعة».

(*) الصحافة ١٩٨٥/٥/٦.

ثمة حزبان، فى واقع الأمر، هما اللذان سعيا لتقويم نظام مايو تقويمًا متكاملا دون أن نصف ذلك التقويم بالموضوعية لأن كليهما كان ينطلق فى تحليله لنظام مايو من منطلقه الأيديولوجى، هذان الحزبان الشيوعى «والإخوان المسلمون» ففى الرسالة التى أعدها الأستاذ محمد إبراهيم نقد لكوادر حزبه عقب انتخابه أمينًا عامًا إبان كيف أن نظام مايو قد عَقّد من العمل الحزبى لأن التنمية قد خلقت قوى اجتماعية ومصالح قطاعية جديدة تؤجل درجة «النضج الثورى» لهذا دعى حزبه لبداية مرحلة جديدة فى النضال تُختار «لخوضها العناصر التى امتحنت وصمدت» وتقوم على تفادى الشعارات القديمة وطرح شعارات جديدة أقرب لوجدان الشباب وواقعهم. وحول اتفاق الجنوب أيد نقد الحكم الذاتى الإقليمى باعتباره الشعار الذى أعلى الحزب رايته وترجمه فى بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ وبيان ودونوباوى إلا أنه أدان ما أسماه «ممارسات الاتحاد الاشتراكى فى الجنوب».

وظل الحزب الشيوعى طوال تلك الفترة يتناول بالدراسة الكثير من أوجه أداء النظام فى الاقتصاد دراسة نصفها بالجدية وأن كنا لا نتفق معه على نتائجها أو مقدماتها. لم يكن غريبًا، والحال هذه، وأن يرى الشيوعيون فى أحداث يوليو ١٩٧٦ قصورًا فى البرامج التى تقدم «البديل الذى تنشده وتناضل من أجله الطلائع الديمقراطية التى تتحمل العبء الأساسى فى مقاومة السلطة» واستنكر الشيوعيون على «الجبهة الوطنية» إشاراتها للحكم الإسلامى الحديث لأن ذلك هو الشعار نفسه «دخل بالبلاد فى أزمة سياسية حادة عام ١٩٦٨ فتحت الباب لنجاح انقلاب مايو» كما اتهم البيان الشيوعى قيادات المعارضة بربط نفسها «بمحاور الدول العربية المتقلبة لأنها محاور ينفر منها الشعب السودانى لأنها أورثته الانقسام والفرقة والمهانة منذ شعار وحدة وادى النيل فى فجر الحركة الوطنية والحلف الإسلامى وميثاق طرابلس، وفى رأى الحزب الشيوعى فإنه «من مواقع هذه العزلة أخطأت قيادة الجبهة الوطنية التقدير للوضع السياسى والعسكرى داخل البلاد واعتبرت أن نفوذها الجماهيرى رهن الإشارة وأن الشارع جاهز ينتظر سماع أول طلقة؛ ذلك جانب مما جاء به الحزب الشيوعى فى بيانه الذى أصدره فى يوليو ١٩٧٦ تحت عنوان «لتتحد قوى المعارضة الشعبية لإنقاذ الوطن».

أما الإخوان المسلمون فقد أورد مرشدهم الدكتور الترابى فى مذكرة أعدها فى محبسه بكسلا تساؤلاً حول دور «الإخوان» فى المعارضة: «هل تستمر عناصرهم فى الجيش وبين الطلاب فى دفع الثمن لحساب الأحزاب التقليدية»؟ ولا شك أن ذهن الترابى كان منصرفًا إذ ذاك إلى أحداث شعبان ومحاولة حسن حسين الانقلابية، أكد الترابى هذا الرأى فى حديث له عقب سقوط نظام مايو. فى ذلك الحديث جاء أن فشل محاولة شعبان إنما يعزى لانخدال بعض العناصر الداخلية فى آخر لحظة (لأنها) آثرت السلامة بينما زُج بمئات الطلاب والأساتذة والمحامين والعمال فى السجون(*) ومضى الترابى يدعو إلى التصاعد بدفع قيادات أحزاب «الجبهة الوطنية» لتبنى الشعارات الإسلامية من منظور «إخوانى» وإحراجهم أمام قواعدهم بطرح تلك الشعارات بل تأليب تلك القواعد عليهم. فى الوقت ذاته دعا لأن يعمل «الإخوان» عن دعم سياسات نظام مايو التى تقلص من القاعدة الاقتصادية المكينة التى ترتكز عليها الطوائف الدينية التى تدعم تلك الأحزاب.

تحدثت مذكرة الترابى أيضًا عن أهمية تفاعل «الإخوان المسلمين» مع الحركات الإسلامية العالمية وضرورة استقطاب عناصر جديدة إلى صفوف «الإخوان» من جبال النوبة وجنوب السودان واستنفاد طاقات ليبيا لدعم حركتهم «دون الوقوع فى مخططاتها». ولربما كان أكثر ما جناه التنظيم الإخوانى من استنفاد الطاقات تلك هو تدريب الكوادر العسكرية والتى أصبحت، فيما بعد، رأس الرمح فى الاختراق العسكرى الذى جاء بالحكم الذى يشهده السودان اليوم إذ إن عددًا لايستهان به من العسكريتاريا المدنية التى تجثم على صدور أهل السودان اليوم تلقى تدريبه العسكرى الأساسى فى معسكر الكفرة بليبيا.

فى الحالتين على اختلاف المنطلقات الفكرية، ومع رفضنا الفكرى لتلك المنطلقات، ترى هنا اعترافًا بواقع جديد خلفته سياسات «مايو» ومحاولة جادة لإعادة النظر فى

(*) الصحافة ١٩٨٥/٦/١٥.

أساليب المعارضة الحزبية وفقًا لمعطيات هذا الواقع. فالحزب الشيوعى قام بتحليل الواقع الجديد وسعى لإعادة النظر فى مناهج عمله وفقًا للمتغيرات التى فرضها ذلك الواقع، ثم ذهب لتحليل برامج النظام معتمدًا على الوثائق والأسانيد. وإن كان الحزب الشيوعى قد وقف فى تحليله للظواهر القديمة والمستجدة عند رؤيته الماركسية للكون، فلا حيلة لنا مع هذا، ولا تثريب عليه أن أفعل فهذا هو حال أهل المعتقدات. أما الإخوان المسلمون فقد اعترفوا، هم الآخرون، بالمستجد وسعوا لتسخيره لمصلحتهم تسخيرًا كاملا دون أن يذهبوا إلى الفحص فى أمر البرامج فلهم فى رفع راية «تحكيم شرع الله» ما يغنى عن أعمال الذهن فى كيف تكون المعالجة «الشرعية» للقضايا الأساسية التى بادر النظام المايوى بمعالجتها أو ايلائها درجة الأولية القصوى فى أجندة السياسة مثل قضايا الحرب والسلام، والأمن الغذائى، ومساواة المرأة بالرجل.

ومهما يكن من أمر المعارضين الأُخر فإن الدوافع التى حملت النميرى للبحث عن رفاق جدد بينهم لم تكن كلها دوافع ذاتية، فثمة عاملان آخران اختلط فيهما الموضوعى بالذاتى؛ العامل الأول: هو تبرمه ببعض قيادات الجنوب، والثانى: هو استكافه لمشاكسات بعض الوزراء السياسيين وقلة ممن بقى من الوزراء «التكنوقراط» مع «حراس باب الدار» فمن ناحية ضاق النميرى ذرعًا ببعض قادة الجنوب مثل كلمنت أمبورو رئيس مجلس الشعب الإقليمى، وجوزيف أودو هو وآخرين كانوا أكثر غيرة من غيرهم على حقوقهم الدستورية مثل حق مجلس الشعب الإقليمى فى اختيار رئيس الإقليم(*). رأى النميرى فى تلك المشاكسة تحديًا له، بل ربما نموذجًا يمكن أن يحتذيه مجلس الشعب فى الشمال أن هو غض الطرف عنها، لهذا لم يجفل حامى حمى المؤسسات الدستورية عن خرق الدستور مرتين، الأولى بحل مجلس الشعب الإقليمى وهو حق لا يكفله له الدستور وإن كفل حق حل المجلس القومى، والثانية بتعيين رئيس الحزب ـ من خارج مجلس الشعب

(*) قانون الحكم الذاتى الإقليمى (الدستور الذى كان يحكم به الجنوب) ينص على أن اختيار رئيس الحكومة الجنوبية يتم بموافقة الأغلبية من أعضاء مجلس الشعب الإقليمى (البرلمان الإقليمى)، ومتى وقع ذلك الاختيار لا يملك رئيس الجمهورية إلا ان يصدر مرسومًا بتعيينه.

الإقليمي - (اللواء قسم الله عبد الله رصاص) بعد حل ذلك المجلس، وهو أمر يتعارض مع قانون الحكم الذاتي الإقليمي والذي هو جزء لا يتجزأ من الدستور. أحس النميري بأن هناك سحابة داكنة تلوح في الأفق الجنوبي وتوشك أن تنهمر غضبًا فرأى «بحكمته» أن يبحث له عن قاعدة عريضة يرتكز عليها في الشمال لتحييد أية معارضة جنوبية تمامًا كما استغل، من قبل، التأييد الشامل في الجنوب لتحييد الشمال.

أما ما كان يحسبه النميري مشاكسات من وزرائه فقد كانت، كسابق الأمر، أما اعتراضًا على مناهج العمل أو على انحرافات إدارية شابها فساد كبير دفع بعض هؤلاء الوزراء للتنحي، والانحراف الإداري والفساد، في حد ذاتهما، لا يحملان وزيرًا على ترك موقعه إلا عندما يكون هذا الانحراف بمباركة وتأييد من السلطة العليا. ومما ضاعف من غضب هؤلاء الرجال أن أغلبهم لم يتوانَ عن ابلاغ «أمير الدنمارك» بما كان يفوح من عفن في مملكته(*)؛ مع هذا ما أبلغ «الأمير» من أمر إلا وتناكره بل ظل يترجى في كل خبر «حارس الباب» بها، و«كاتب الديوان» محجوب(**)، وما جاءاه في الرد على كل سؤال إلا بقرني حمار. أعجب العجب أن صدق «الأمير» أن للحمير قرونًا، ولم يعتبر بما جاء به المؤرخون في علم السير بأن حراس الأبواب تفرض لهم الجراية المقدرة ويُخلع عليهم أن أحسنوا صنعًا، وكتبة الدواوين يستمالون بالدينار إلا أنهم يقضون أمرًا. لهذا انتهى الأمر بالسودان إلى دولة يُمارس فيها بعض الأفراد سلطة بلا مسئولية، ويُحمل فيها آخرون على مسئوليات بلا سلطات، وبين هؤلاء وأولئك يقف «الأمير» يمضغ الماء حينًا ويقبضه أحيانًا، وما أحمق من ماضغ الماء إلا قابضه، مرة أخرى لا تجد تفسيرًا لذلك الموقف إلا

(*) أذكر من هؤلاء عثمان هاشم عبد السلام الذي قادت مناكفته للبهاء حارس الباب حول مشروع قصر الصداقة وما تبع ذلك من صفقات مع شركة داوو الكورية إلى إقصائه من وزارة المالية هو وزميله وزير الأشغال (اللواء مصطفى عثمان). وما ذكرت عثمان إلا لأن القرار الرئاسي لم يصدر بإعفائه من وزارة المالية وإنما بنقله إلى وزارة الصناعة فآثر ترك البلاد ليبحث له عن موقف في خارجها وهو يقول للنميري.. لم أجئ لبلادي مستوزرًا وإنما جئتها لأؤدي العمل الوحيد الذي أملك بعض الخبرة فيه ألا وهو الاقتصاد، فإن استنفدت طاقتي فيه فلا حاجة بي لوزارة أخرى.

(*) الدكتور بهاء الدين محمد إدريس وزير شئون الرئاسة وهو الوزير الوحيد الذي أدانته المحاكم بعد سقوط نظام مايو بتهمة الفساد، أما الثاني هو كاتب خطب الرئيس محمد محجوب سليمان والذي ولى هاربًا من البلاد عقب سقوط النميري.

فقدان الثقة بالنفس عند رجل لا تنقصه الشجاعة الحيوانية، ولا يعوزه الاجتراء.. فحراس الأبواب يظلون دومًا «مرتزقة» لا يحاجون «الأمير» بحق لهم فى «الثورة» كأعضاء مجلس قيادتها، ولا يحاجونه بخبراتهم المهنية «كالتكنوقراط» ولا يتهددونه بالسلاح كضباط الجيش، ولا يلوحون له بعمقهم الشعبى كساسة الجنوب، ولا يذكرونه بميثاق العمل الوطنى كالقلة المؤمنة من أهل الاتحاد الاشتراكى الخوف من كل هذا وكل هؤلاء، وجعل نميرى لا يولى ثقة إلا لحراس الأبواب. لأنه أراد من خيرة رجاله معية خانعة مطاوعة. وأرادوا منه رفقة نابهة متكافئة.

المصالحة الوطنية.. وحسنات مايو

هذه فى ظننا هى الأسباب التى قادت النميرى للتصالح مع خصوم الأمس على حساب أصدقاء الأول من أمس. لم يكن ذلك القرار محل نقاش فى دهاليز السلطة أو أروقة التنظيم السياسى بل كان قرارًا شخصيًا لم يشاور فيه النميرى حتى نائبه الأول محمد الباقر أحمد مما دفع اللواء الباقر ليطلب إعفاءه من منصبه «لأسباب صحية». جاءت تلك المصالحة بين النظام ومعارضيه بعد صراع عنيف هو الأول من نوعه فى التأريخ الحديث فى شمالى القطر؛ وكان النظام قد سعى من قبل للحيلولة دون هذا العنف فى محاولات لم تنقطع. من ذلك لقاءات أقطاب النظام مع الشريف حسين الهندى والتى شاركنا فى واحد منها (سنعود إليه) كما شارك فيها الأخ مأمون عوض أبو زيد، ولقاءات الراحل عمر الحاج موسى مع الدكتور الترابى فى محبسه؛ كل تلك اللقاءات تمت بعلم المؤسسات العليا للنظام ولهذا كان يتوقع المرء أن تحظى جهود المصالحة التى أعقبت أحداث يوليو ١٩٧٦ الدامية بقدر أكبر من الحوار على مستوى القيادات العليا للنظام. وعلى كل فلما تمضى بضعة أشهر على تلك الأحداث حتى بدأ الحوار بين السيد الصادق المهدى والنميرى عبر وسطاء من بينهم اللواء عمر الطيب والرائد مأمون عوض أبو زيد والسيد إبراهيم منعم منصور والسيد فتح الرحمن البشير، وقد حمل الأخير رسالة من النميرى إلى الصادق رد عليها الصادق محددًا أسس الحوار والمصالحة، ومشيرًا إلى ما أسماه حسنات النظام الأربع.

اول تلك الحسنات هى الاهتمام بالتنمية ووضعها فى مكان الصدارة مع الاهتمام بالوعى التنموى، والثانية هى اختيار التخطيط السليم بقيادة القطاع العام، والثالثة هى التكامل مع البلاد المجاورة (يعنى بذلك مصر ولاندرى لِم لم يسمها باسمها) والرابعة هى جذب أنظار العالم للثروة الزراعية والحيوانية. تلك الرسائل تفصح، ولا ريب، عن إعادة نظر فى حسابات المعارضة تمامًا كما يفصح قبول النميرى للمصالحة عن إعادة مثيله للنظر فى حساباته؛ وفى الحالتين كانت المجازفة المحسوبة مشوبة بالكثير من الحذر. مسعى النميرى، كما رأينا، كان هو حماية نفسه ونظامه لا من حيث إن ذلك النظام يمثل توجهًا فكريًا وبرامج ومؤسسات يريد الحفاظ عليها، وإنما من حيث هو سلطة وملك عضوض؛ أما الصادق فكان يرى فى ذلك النظام، من ناحيته الهيكلية والمؤسسية، شيئًا أقرب لما ظل يدعو إليه ويسميه الحزب الشامل ولهذا ارتضاه كوعًا، وإطار هيكلى يستطيع بأفكاره ورؤاه وتوجهاته ثم يرثه.

انتهت تلك الرسائل واللقاءات الخارجية بأول لقاء بين الطرفين فى أرض السودان عقب محاولة الغزو فى يوليو ١٩٧٦ وكان ذلك السابع من يوليو ١٩٧٧ فى مدينة بورت سودان. جاء السيد المهدى، يصطحبه الدكتور بهاء الدين إدريس، فى طائرة خاصة أقلعت به من لندن لتحط رجالها فى فاليتا (مالطا) قبل أن تصل إلى بورت سودان. وفى لهفته على ذلك اللقاء لم ير الصادق أن يجرى حوارًا مع رفاقه المعارضين حول أجندة لقائه مع النميرى بل أثر أن يترك لهم رسالة صوتية مسجلة ينبئهم فيها بما عزم عليه من أمر؛ ولعل هذا هو الذى حمل «الإخوان المسلمين» على الإقدام على صلح منفرد مع النميرى دون شروط.

تلك كانت هى بدايات لقاء بورت سودان وهو لقاء دار فيه حوار بين الصادق المهدى استمر من العاشرة والنصف مساء حتى الفجر، وكان الصادق أكثرحديثًا فيه من النميرى، وكعادته آثر النميرى أن يرمى بُطعمة لما حسب صيدًا ثمينًا، كانت هذه الطعمة هى إعلانه للتوجه الإسلامى كأساس للحكم بعد أن حكم السودان قرابة التسع سنوات تحت ظل دستور علمانى دون أن ينتقص ذلك شيئًا من إسلامه أو إسلام أهل السودان. وما كان من

السيد الصادق إلا أن قال للرئيس «المؤمن»: «لقد أثلج صدورنا أن نسمع عنك مؤخرًا مثل هذا الحديث عن التوجه الإسلامى» ثم أخذ يعدد الأسباب التى قادته إلى المصالحة ذاكرًا:

- إن الظروف التى قادت لانطلاق المعارضة من الخارج قد انتفت بل إن المعارضة كادت أن تصبح جزءًا من استراتيجيات الدول المضيفة لها (ليبيا وإثيوبيا) مما قد يؤدى إلى هيمنة خارجية على الإرادة السودانية الذاتية.
- ضرورة تضافر الجهود الوطنية للحيولة دون نمو تيارات للتظلم الإقليمى بالصورة التى تهدد الوحدة.
- إدراك أهمية الاستقرار للتنمية وجذب المال العربى، إذ لاتنمية بدون استقرار.
- التطابق الفكرى فى سبع قضايا:

(أ) عدم العودة للتشقق الحزبى وحشد الإرادة الشعبية فى تنظيم واحد.

(ب) الموافقة على الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب.

(ج) الالتزام بالحكم الإسلامى.

(د) استيعاب القوات المسلحة فى العمل الوطنى.

(هـ) الاتفاق على الطريق الاشتراكى للتنمية.

(و) قبول النظام الرئاسى.

(ح) العمل العادل لحل المشكلات الإقليمية.

ومن البدهى أن تعترى البهجة النميرى نفسه، وكيف لا يبتهج عندما يرى ألد خصومه راضيًا بأهم الشعارات لتى رفعها نظام مايو وبالمؤسسات التى أشادها مثل التنظيم الواحد، الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب، استيعاب القوات المسلحة فى العمل الوطنى، انتهاج الطريق الاشتراكى للتنمية والنظام الجمهورى الرئاسى. الأمر الوحيد الذى لم يدع له نظام مايو من بين كل الأقضية التى طرحها السيد الصادق هو الالتزام بالحكم

الإسلامى؛ ولم يكن توجه النظام للفصل بين الدولة والدولة إلا توجهًا يحكمه منطق خاص، ذلك المنطق هو استحالة التوفيق فى داخل تنظيم سياسى يضم كل المِلل والنحل بين الجمعية الوفاقية بين هذه الملل والنحل، من جانب، وبين هيمنة ملة واحدة من بين تلك الملل على ذلك التنظيم. على أنا نضيف بانه كان للصادق أيضًا رأى قديم فى الحزب الواحد وإن لم يكن قد عبر عنه بهذه الكلمات، رأيه هو أن يجمع أهل السودان تنظيم شامل يقيهم شرور التشرذم الحزبى الذى فتت الإرادة السياسية.

لم يترك الصادق النميرى طويلا فى حبوره بل أخذ يعدد أوجه النقص فى التنظيم السياسى دون أية إشارة للعودة إلى التعددية تركز حديث الصادق على:

- عدم صلاحية الاتحاد الاشتراكى بشكله الراهن كوعاء، لجمع كل أهل السودان لأنه لا يضم كل الفئات وأشار على وجه التحديد إلى الحرفيين والرعاة:
- هيمنة التنظيم السياسى على المنظمات الاجتماعية مما يجردها من الديمقراطية.
- تداخل الاتحاد الاشتراكى مع الأجهزة الإدارية مما يقول إلى التلاعب (مثل تلاعب مجالس الحكم الشعبى بالتموين):
- مع الاعتراف بمبادرة نظام مايو لإعطاء أهمية قصوى للتنمية وتعريف العالم بإمكانيات السودان وتنفيذ عدد من المشروعات الكبرى إلا أن هناك أخطاء فى التنفيذ مردها فقدان السودان لعدد من الكفاءات؛ ووعد الصادق بإعداد مذكرة حول تلك الأخطاء.

أكد الصادق من بعد، إصراره على أن يكون التشريع، إسلاميًا ووعد بأن يوضح منهجه وسبيله إلى ذلك، ومن الواضح أن الرجلين كانا يتحدثان عن السودان وفى مخيلتيهما المسلمون من أهل شماله أو الأغلبية المسلمة فى كل القطر، أما غير المسلمين فيكاد المرء يظن بأنهما قد افترضا ضرورة امتثالهم لرأى الأغلبية، فليس من الطبيعى مثلا، أن يولى السيد الصادق اهتمامًا كبيرًا لتمثيل الرعاة والحرفيين فى الاتحاد الاشتراكى حتى تكتمل شمولية التمثيل الأفقى فى التنظيم ثم يدعو إلى أطروحة السودان عموديًا إلى مسلمين وغير مسلمين دون إشارة لموقع غير المسلمين فى الدولة الإسلامية التى دعا إليها.

وفى انتظاره لمقترحات السيد الصادق حول أسلمة التشريع، وحول إصلاح الاقتصاد اقر النميرى بأن التنظيم السياسى الذى دافع عنه ليس شيئًا منزلا ولهذا فهو قابل للتعديل والتبديل، إلا أن النميرى سرعان ما هرب بالحديث إلى البُعد الخارجي. إلى علاقات المعارضة بالقوى الخارجية. وفى البدء صب النميرى جام غضبه على العقيد القذافى وهو يقول: «لن ارتاح حتى أفعل فى طرابلس ما حاول القذافى فعله فى الخرطوم» وقد سعى النميرى لتلك الغاية سعيًا حثيثًا وكاد يفلح، أما حول إثيوبيا فقد تحدث النميرى بشىء من الشماتة عن سقوط «مدينة كرن» فى أيدى الاريتريين وقال: «ها هى إثيوبيا تتمزق وسأزيد من تمزقها». وما أن تشفى النميرى من غيظه فى الليبيين والحبشان حتى أخذ فى النيل من الشريف الهندى بكلمات جارحة استهلها بقوله للصادق: «أنا أقابلك هنا بصفتك الشخصية وليس كممثل لآخرين مثل الشريف الذى قابلته فى جدة عام ١٩٧٢ وعاد إلى لندن يتبجح ويروى الأقاصيص عن كيف أننى حاورته طويلا واتفقت معه على ما لم نتحدث بشأنه؛ لهذا قفلت الباب مع ذلك الشيطان كان واضحًا أن النميرى يريد أن يدق أسفينًا بين الرجلين، ولعله حقق أكثر من غرضه، فقد دق بينهما عطر منشم. وجاء دور الصادق للحديث فدافع عن الدولتين المضيفتين له ذاكرًا أن تمزيق إثيوبيًا ليس هو السبيل لعلاج الخلاف بين البلدين، كما تطوع بأن يقوم بدور الوسيط بين الخرطوم وطرابلس، وذلك أمر تظاهر النميرى بالرضا عنه.

كان خاتمة ذاك اللقاء حديث طويل من الصادق حول وضع الأنصار وما لحق بهم من أذى يستوجب رد اعتبارهم، كما يستوجب تبيان موقع قبر الإمام المهدى والسماح لأهله بدفنه، وطالب الصادق أيضا بتعيين الابن الأكبر للأمام فى مركز اجتماعى مرموق. تلك قضايا كانت تمثل هاجسًا أسريًا وطائفيًا كبيرًا لوريث الإمامة فلا بدع من أن يوليها ما أولاها من اهتمام، ولا غرابة فى أن يستجب لها النميرى الذى كان يتلهف للمصالحة، وعاد الصديق إلى لندن على التو عقب ذلك اللقاء، ليشاور رفاقه الذى تجمعوا للقياه فى اجتماع عقد بفندق براون بلندن فى الرابع عشر من يوليو اى بعد أسبوع واحد من لقاد بورت سودان، عن ذلك الاجتماع غاب الشريف الهندى رغم إبلاغ الصادق له بالأمر

ووعده بالحضور ، حسبما روى الصادق، إذ آثر الرحيل إلى طرابلس ليخاطب شعب السودان من إذاعتها ويقول فى لقاء بورت سودان ما قال ملك فى الخمر.

لما تمض أسابيع قليلة حتى حزم السيد الصادق أمره وعاد إلى الخرطوم ليخاطب أنصاره داعيًا إياهم لتناسى الماضى وهو يستلهم البحترى ويردد قوله:

إذا احتربت يومًا فسالت دماؤها   تذكرت القربى التى افاقت دموعها

وفاض يومذاك دموع مساحيق. فى ذلك الجو الشاعرى سرع النميرى إلى أمره «مستفعلن مستفعلن فاعلن» فاصدر قرارات متتالية منها تعيين السيد الصادق المهدى فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى. والسيد بكرى عديل حاكمًا لكردفان، والسيد شريف التهامى وزيرًا للطاقة بجانب آخرين شملتهم تعيينات فى التنظيم السياسى ومجلس الشعب بعد صدور قرارات العفو عن الذين أدينوا عقب أحداث يوليو، وقد كان لرجال الأمن رأى طريف فى تلك القرارات(*) ولتحقيق «التوازن» على الطريقة النميرية قرر «الرئيس القائد» تعيين السيد أحمد الميرغنى عضوًا فى المكتب السياسى. وعلى الرغم من إنكار بعض رجال الحزب الوطنى الاتحادى بأن السيد أحمد لم يكن يمثلهم إلا أن قرار مشاركته فى التنظيم المايوى، فى حقيقة الأمر، قد اتخذ فى اجتماع للمكتب السياسى للحزب ترأسه الشيخ على عبد الرحمن واستمع فيه إلى تقرير من الدكتور محمد عثمان عبد النبى حوى، فيما حوى، موضوع مشاركة السيد أحمد الميرغنى والدكتور أحمد السيد حمد فى تنظيمات مايو، وقد أقر ذلك الاجتماع مشاركة الرجلين.

كان لابد لتلك القرارات التى أصدرها النميرى، بخاصة تعيينات المكتب السياسى، أن تقر بواسطة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى والتى حُدد لاجتماعها الثامن عشر من

(*) عقب صدور قرارات العفو عن العناصر المنتمية للجبهة الوطنية بمن فيهم «الإخوان المسلمين» ابلغ السيد عبد الوهاب إبراهيم رئيس جهاز الأمن الداخل مجلس الأمن القومى بضرورة الإفراج عن الشيوعيين ايضا. وذكر عبد الوهاب بانه على الرغم من امتثاله، كجهاز تنفيذى، للإرادة السياسية إلا انه لا يرى منطقًا فى الإبقاء على الشيوعيين فى المعتقلات بعد الإفراج عن «الإخوان» إذ من رأيه أن اليسار المتطرف هو الترياق الطبيعى لليمين المتطرف ولهذا فقد يكون فى الإفراج عنهم ما يعين الأمن.

مارس ١٩٧٨ ورؤى يومذاك، تعبيرًا عن الجو الوفاقى الذى أخذ يسود. توسيع اللجنة المركزية بضم عناصر جديدة من المتصالحين إلى جانب آخرين من المحسوبين على قوى اليسار المناهض للنظام، أو العناصر النقابى ذات التوجه السياسى الملحوظ. وجهت الدعوة إلى هذه العناصر فقبل منهم من قبل واعتذر من اعتذر؛ نذكر من المعتذرين السيد فاروق أبو عيسى كما نذكر من الذين قبلوا المشاركة السادة عابدين إسماعيل واحمد الطيب بابكر وميرغنى النصرى نقيب المحامين، وترانا مرة أخرى أن نلتقى بممثل الروح الرجبية فى حصن من حصون مايو، وما هذا باللقاء الأخير قلنا مع صديقنا لقى كثيرة.

ما أن انعقد الاجتماع حتى أرنى الناس آذانهم للاستماع إلى خطاب السيد الصادق المهدى الذى وعد بأن يبين فيه للناس رؤاه للتجديد الذى سيزيل التصلب عن شرايين الاتحاد الاشتراكى، ما الذى أضافه من جديد إلى حديث بورت سودان. لم يأت الصادق بشىء إضافى، الجديد كان هو إعلانه بنفسه أمام الملأ لما قال به للنميرى فى خلوته، أشاد الصادق بالتنظيم الواحد لأنه يوحد الإرادة السودانية بعيدًا عن التفرق الحزبى والقبلى والطائفى والحزبى، وعاد للالتزام بالإسلام كموجه للمجتمع وفق اجتهاد جديد راغبى ظروف العصر وحقوق غير المسلمين، وأكد دور القوات المسلحة فى البناء القومى، كما أكد قبوله لاتفاق أديس أبابا كسبيل للتنوع مع الوحدة.

أما حول الاتحاد الاشتراكى ـ وذاك بيت القصيد ـ فقد ذكر السيد الصادق بأن التنظيم قد نشأ فى حالة انقسام، مع الوحدة الوطنية لا بد لهذا التنظيم من المزيد من الانفتاح. وفى سبيل هذا ارتأى السيد الصادق إنهاء صيغة التحالف حتى لاتقف المشاركة عند فئات بعينها وإزالة الديوانية، وعدم الحجر على المنظمات الفئوية، والمساح للفئات والجماعات الثقافية بإصدار الصحف الخاصة بها، وعدم الخلط بين النشاط السياسى والنشاط التنفيذى للحكم الشعبى المحلى حتى لا يصبح مظلة للفساد، وألمح الصادق، دون أن يصرح، بأن ثورة مايو تريد أن تحتكر الثورية السودانية ولهذا دعا إلى ضرورة إفراد

مكان فى المواثيق لكل الثورات السودانية بدءًا بالثورة المهدية وانتفاضة الخريجين فى اكتوبر ثم نادى بإعادة النظر فى اسم التنظيم.

تلك كانت كلها «تفريعات فى نغم لباقانينى» النغم اسمه التنظيم السياسى الواحد وليس فى ذلك النغم ما يُشجى دعاة التعددية. إلا أن مقترحات السيد الصادق قد حوت ما يبعث على الرضا أيضًا عند أولئك الذين ظلوا ينعون اهتراء المؤسسية فى التنظيم الواحد، ويأخذون على تنظيمهم عيوبًا كتلك التى ذكرها زعيم «القادمين»، وكما سنرى كان لتلك الأطروحات أثرها فيما وقع من بعد.

لم يقنع النميرى بما أحرز من نصر بتأييد السيد المهدى والسيد الميرغنى له وإنما أراد أن ينهب بالنصر إلى أقصاه حتى وإن كان ثمن ذلك النصر هو التحالف مع «الشيطان». لهذا تعزم النميرى استرضاء الشريف حسين الهندى رغم قالته السيئة فيه فأخذ يبعث له الوفود، وكان على رأس الموفدين نائبه اللواء عمر محمد الطيب «الجيلانى»، والجيلانى لقب كان يطلقه الشريف فى شفراته السرية على اللواء عمر. وكان من بين من ابتعثهم النميرى أيضا للحوار مع الشريف الرائد أبو القاسم هاشم وهو رجل رزين عقل قل أن يتطفل فيما لا يعنيه.

لم تكن اجتماعات هؤلاء مع الشريف أول لقيا بين الرجل وممثلى النظام فقد سبقها لقاء جدة فى مطالع السبعينيات، وهو لقاء أشرنا إليه بتفصيل فيما كتبنا إذ كنت شاهده الوحيد مع النميرى(*). وما كنت لأعود إلى ذلك الموضوع لولا الأكاذيب المتهافتة التى نسجها «طبرى» نصب نفسه بعد الانتفاضة مؤرخًا لتأريخ مايو فيما أسماه «الملفات». ويغلب على ظننا أن تعبير «الملف» لا يشير إلى المصدر الميمى من لف الورق لفًا أى جمعه، وإنما يعود إلى لفائف التبغ أو غير ذلك، إذ تكاد روايات الكاتب تكون سمادير مدمنين. فى واحد من تلك «الملفات» تناول المؤرخ الروائى ما أسماه أسرار لقاء قصر الحمراء(**) ليروى كيف أن الشريف قد أبلغ وزارة الخارجية والمخابرات السعودية بخشيته من

(*) السودان والنفق المظلم ص ٢٣٨.

(**) السياسة ١٩٨٧/٥/١٥ و ١٩٨٧/٥/١٧.

الاختطاف عند لقائه لنميرى، علمًا بأن اللقاء المذكور قد تم فى قصر ملكى بإيعاز من جلالة الملك فيصل وبتدبير من وزارة خارجيته. وتضمنت «الملفات» المزعومة حديثًا من مجابهة حادة بين النميرى والشريف انتهت بإملاء الشريف على النميرى وثيقة استسلام النظام ورفضه (أى رفض الشريف) لطلب النميرى لضمانات له ولبطانته عن المساءلة عند قيام النظام الجديد. وبالطبع يحسب الذى يقرأ هذا بأن الشريف كان يقود جيشًا وصلت جحافله المنتصرة إلى مشارف الخرطوم وأن النميرى «المرعوب» كان يعد للفرار بعد أن قضى أمره.

كنا سنغض الطرف عن هذه «الطبريات» الزائفة كما غضضنا الطرف من قبل عن غيرها من الترهات البسابس، إلا أننا لا نملك إلا التوقف أما بسابس صاحبنا هذا لكيما نشرح ظاهرة خطيرة، هى ظاهرة استهتار الكبار بعظام الأمور. فالكاتب رجل تجاوز الستين من عمره وللسن وقار، وللكاتب أستاذ لأهل مهنة تُدرب الذين يمتهونها أول ما تدربهم على مناهج البحث عن الحقيقة وضروب التوثيق فى الأمور. والكاتب أضحى، بحكم سنه ذلك وأستاذيته تلك، كبيرًا لمستشارى الانتفاضة والتى يفترض أن تكون انتفاضة ضد «الفساد والكذب والمين». والكاتب ما أراد بملفاته تلك إلا أن يكشف النقاب لأهل السودان عن ماضٍ ألقى بظله عليهم قرابة العقدين من الزمان، وينير الطريق لجيل جديد انبهمت عليه المسالك، إزاء كل هذا لايجوز للناس أن يأخذوا مثل تلك المقالات بالهزء لأنهم يستظرفون كاتبها، فمثل هذا الاستظراف الممجوج يجوز فى مجالس الندماء لا فى تناول كبريات القضايا العامة.

وعلى أى فقد جاء الفضح الأكبر لتزييف التاريخ هذا فى الثانى والعشرين من إبريل عام ١٩٧٨، حين شهدت سفارة السودان بلندن مؤتمرًا صحفيًا كان أبرز المشاركين فيه الشريف حسين الهندى، وكان المؤتمر تتويجًا لمحادثات دامت أسبوعًا مع وفد يمثل النميرى ويترأسه نائبه اللواء عمر محمد الطيب. فى ذلك المؤتمر أعلن زعيم المعارضة إنهاء العمل السياسى فى الخارج والموافقة على صيغة التنظيم السياسى الواحد، وتأييد اتفاق أديس أبابا، باشراط أبانها ثم وقع على بيان يتضمن كل هذا. يقول البيان حول

التنظيم السياسى الواحد: «إن صيغة التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى السودانى) هى الصيغة المقبولة للعمل الوطنى مع تأكيد بناء تنظيماته بالمشاركة الديمقراطية وفتح صفوفه لجميع أبناء وبنات السودان وأن تكون جميع مستوياته من القمة للقاعدة بالانتخاب حتى تتحقق الوحدة الوطنية الشاملة التى هى هدف مبادرة الرئيس القائد. كما نص الاتفاق فى فقرته الأولى على أن«الدستور الدائم للسودان هو القانون الأساسى للحكم فى السودان وأن بابه الثالث يكفل الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين بما فى ذلك حرية التنقل والاقامة وحرمة الحياة الخاصة وحرية النقابات واستقلال القضاء»، وفق أحكام اتفاقية «مونترو». ولا شك فى أن القانونى الذى هدى الشريف إلى تلك الإشارة لاتفاقية مونترو رجل وقفت معارفه الفقهية عند مفاهيم الثلاثينيات، فالاتفاقية المشار إليها هى تلك التى تناولت النظام القانونى الدولى حول الحقوق التركية فى البوسفور والدردنيل فى يوليو ١٩٣٦.

فى هذا الشأن نذكر أن الاشارة إلى الحقوق الأساسية والحريات هى التى استوقفت نظرى أكثر مما عداها عندما أرسلت مسودة الاتفاق للنميرى لإبداء الرأى حولها، فأحالها لى وللزميل بدر الدين سليمان، المساعد الأول للأمين العام للاتحاد الاشتراكى، وكنت يومها أعمل مساعدًا للأمين العام لشئون الفكر، كان من رأى بدر الدين أن البيان منقوص لأنه لم يشر على وجه التحديد لما قال به الدستور حول هذه القضايا، كما أن المسودة لم تتضمن ما هو أهم من توصيف الحقوق الأساسية، لمتضمن الإشارة إلى سيادة حكم القانون. لهذا أعاد بدر الدين الصياغة لتقرأ «إن سيادة حكم القانون كما هو منصوص عليه فى الباب الرابع من الدستور الدائم واستقلال القضاء، كما هو منصوص عليه فى الثامن منه هو أساس الحكم والعدالة فى بلادنا». وقلت يومها لبدر الدين بأن الدستور الذى نتحدث عنه هو دستورنا الذى أقررناه فى عام ١٩٧٣ ولكن هناك دستور آخر صدر فى عام ١٩٧٥ ولهذا لا بد من أن نضيف شيئًا يؤكد إنا سنعود إلى الدستور الأصلى؛ قصدت من ذلك الاشارة إلى تعديلات ١٩٧٥ التى أفرغت ذلك الدستور من محتواه، لهذا أضفنا جملة أخرى لمشروع البيان الذى بعث به الشريف من لندن تقول «لقد

فرضت الظروف الاستثنائية تقييد بعض هذه الحريات (أى الحريات الوارد ذكرها فى الباب الثالث) بنصوص استثنائية ولا بد من زوال هذه النصوص بزوال الظروف التى استوجبتها».

كان من المفترض أن يمثل ذلك الوفاق، والاتفاق مع الصادق من قبله، منعرجًا مهمًا فى تاريخ النظام، تقف عنده القيادة تراجع أمر نفسها، وتعيد ترتيب بيتها الداخلى بصدق، وتترجم ما تواضعت عليه مع خصومها ترجمة عملية فى قوانينها ومؤسساتها ومناهج عملها، ولاشك فى أن عوامل عديدة تضافرت حتى افضت بالنظام وخصومه إلى المصالحة. من تلك العوامل ما أبانه السيد الصادق، ومنها إحساس الطرف الآخر فى الجبهة الوطنية (الطرف الاتحادى) بأن تصالح حزب الأمة «والإخوان المسلمين» مع النظام سيجعل من «الاتحاديين» قوة معزولة، وهى عزلة تضاعف منها المشاركة الفعلية فى الحكم من جانب الختمية بوجود السيد أحمد الميرغنى، نضيف إلى ذلك ما كان يشيعه النميرى أو يوحى به بأنه سيجعل من الصادق المهدى زعيم الأنصار خليفه له، وهذا أمرلا يبعث على الحبور بين أهل الطائفة الأخرى، الختمية.

ومهما كان من أمر الظروف التى قادت إلى المصالحة فإن المصالحة نفسها تكشف عن حقائق مهمة لا يمكن إنكارها، ولا تجوز التعفية عليها. من تلك الأمور قبول «الجبهة الوطنية» بحزبيها الكبيرين لفكرة الحزب الواحد، مما يعنى رفض المنهج التعددى الذى توارثوه، ومنها قبول الدستور الدائم كقانون أساسى تحكم به البلاد وقبوله لا يعنى فقط قبول مؤسساته وإنما يعنى أيضًا قبول المنطق الضابط لتلك المؤسسات، هذا جزء من التاريخ لا يملك أن يتناساه المؤرخون. ومن الجانب الآخر فإن قبول المعارضة لذلك «الرجس المايوى» لم يكن قبولا غير مشروط.. فالحزب الواحد أريد له أن يكون حزبًا يقوم على وفاق جديد بدلا من ذلك الذى نشأ فى ظل الفرقة، وتصعيد قياداته جميعها (من القاعدة إلى القمة) لابد أن يكون باختيار الشعب الطوعى، ولا شك فى أن الإشارة إلى القمة التى أوردها الشريف فى بيان لندن لم يكن يعنى بها غير الرئاسة، رئاسة التنظيم ورئاسة الدولة من بعدها. والحديث عن الحريات الأساسية وحرية النقابات -

حتى وإن شابه قصور فى التعبير الفنى - كان يستهدف إزالة الفلواء التى عرفتها بعض ممارسات نظام مايو. وبهذا الفهم فإن الوفاق فى جوهره، كان محاولة من أهل السودان - وقد ملوا الأحتراب - لكيما يلتقوا مع بعضهم البعض فى مساحة مشتركة. بل أجزم أيضًا بأن الإجماع على تأييد اتفاق اديس ابابا فيما قال به الصادق وقال به الشريف هو تأكيد لرغبتهما فى أن يسود جو الوفاق هذا شمالى القطر وجنوبيه، فكيف استقبل قائد النظام ونصراؤه هذا الروح الجديد؟

كنا من جانبنا نأخذ ذلك الوفاق مأخذ جد لأنا رأينا فيه فرصة سنحت لنا، بمشاركة قوى جديدة لم يدجنها النميرى بعد، لأن نعيد مأسسة النظام بالوجه الذى أردناه له فى دستور ١٩٧٣، لهذا. ومع الكدر الذى اعترانى فى مطلع عام ١٩٧٨ عندما قاد الخلاف بينى وبين النميرى إلى اعفائى من موقعى فى رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية معا. أحسست أن هناك هناك مجالاً لانقاذ السودان مما أستورطه فيه رئيسه من موقعى الجديدين، جريدة الصحافة وأمانة الفكر بالتنظيم السياسى(*)، وفى هذا كان أول ما صنعناه هو فتح باب الحوار واسعًا فى جريدة الصحافة حول قضايا الحريات الأساسية والاقتصاد ثم الفكر الذى يحكم كل هذا، وقد اقترعنا الحديث عن الاقتصاد بنشر المقالات التى وعد السيد الصادق المهدى بأنه سينير بها الطريق.

تركيزنا بوجه أكبر كان على الجوانب الفكرية خاصة بالنسبة إلى القوى التى ما فتئت تقف من النظام موقفًا فكريًا عدائيًا، أو القوى المصالحة التى جاءت إلى رحاب النظام بأطروحات تنذر بشر - من منطلق فهمنا للواقع السودانى. نعنى بالمجموعة الأولى

(*) كسابق الحال كان الخلاف حول انتهاب حراس أبواب القصر للمال العام وتخريبهم للخطط، وكان مبعث الكدر هو انحياز النميرى لهؤلاء الأغثاء فى كل موقعة حتى لم يترك الرجل لنا فرصة واحدة نبرئه فيها من تهمة الفساد. كان هذا هو الحال فى المبتدأ عند خلاف البهاء مع وزراء الاقتصاد، إبراهيم منعم منصور، والشيخ حسن بليل، وموسى عوض بلال، وبشير عبادى وزير النقل، وضباط الجيش حول الأسلحة: عوض خلف الله، ومحمد توفيق خليل، وميرغنى سليمان خليل. ثم جاء من بعد - ونحن فى القصر - خلافه مع عثمان هاشم عبد السلام واللواء مصطفى عثمان، وهارون العوض فى كل واحدة من هذه الحالات كان الاتهام الموجه لحارس الباب هو الاعتداء على المال العام مع أدلة بينات تقدم بها هؤلاء الوزراء ومع ذلك انتصر الرئيس لحارس بابه.

الشيوعيين، ونعنى بالثانية «الإخوان المسلمين» كان همنا هو سوق أصحاب الرأى لحوار مفيد حول قضايا السودان المحورية، عبرنا عنه فى المقال الذى استفتحنا به تلك الحملة تحت عنوان «مدخل إلى حوار ذكى» فى ذلك المقال جاء: «العمل الوطنى فى نهاية المطاف هو معاش الناس.. هو أمور زرعهم وغذائهم ومأواهم وعلمهم وصحتهم. وهذه كلها أمور لا يتم تحقيقهاإلا بالمنهج العلمى لا بتهريج المنابر. والمنهج العلمى ليس رفضا للثورية لأن العلم قد يوظف لمصلحة التثوير، كما أن العلمية ليست بامتياز طبقى أو تأمل استشراقى حالم، والثورية ليست هى، بحال، رحابة الحلقوم وابتذال الكلام إلا إذا افترضنا أنها مرادف للسوقية.. وذهب المقال يزعم بأن «التحليل الموضوعى للقضايا لا يتمق وتخوين كل صاحب رأى مضاد لأفكار نحسبها فى حكم اللاهوت، ولا يمكن أن يتم بالدعوى الكاذبة من جانب الأنصار الخلصاء بأن كل أيامنا انتصارات، وإن كل أخطائنا هى من صنع غيرنا. هذا ضرب من التعهير السياسى لايجوز ممن يبشرون فى نظمهم الأساسية بمبادئ نقد الذات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لسد فجوات التصديق بين الشعب وقادته(*).

والحديث كما واضح موجه، فى المقام الأول لبعض أنصار النظام الذين لم يكونوا يرون فيما نكتب ونقول غير الحذلقة الأكاديمية حتى وإن كان الذى نكتب عنه هو الممارسات السياسية اليومية، وعلما بأن«الأكاديمية» ليست أمرًا يتبرأ الناس منه، أردنا أيضا لذلك الحوار أن يمتد ليشمل المصالحين تمامًا مثل الذين لم يجنحوا للاصطلاح، على أن ينطلق ذلك الحوار من تجارب عشناها معًا، واشتركنا فى صنعها معًا، ولهذا فإن محاولة الهروب منها كسعى المرء للهرب من ظله، خباصة ولم يحملنا على ذلك الحوار إلا ما بدا لنا فى المصالحة من مخرج صدق من الدجنة الحالكة التى ولجناها فى نهاية السبعينيات.

لهؤلاء قلنا ـ فى المقال نفسه ـ بأن «نريد للحوار الوطنى أن يبدأ ويمتد حتى نعرض فهمنا للحريات والحقوق الأساسية، ونعرض فهما للقيادة الوطنية كمؤسسة جماهيرية لا

(*) الصحافة ١٩٧٨/٤/٢٢.

فرد يقدس، ونعرض فهمنا للقيم الروحية فيما مطلقة تضىء سبيل الناس فى أمور معاشهم ومعادهم دون مزايدة من هنا أو استطالة من هناك، ونعرض فهمنا للانتماء إلى تيار علامى تقدمى واسع لا نبتعد عنه بمنطق رد الفعل ولا نقبل معه لأنفسنا بأن نحشر فى تصنيفات دعاة النظريات الصمدية والتى يشهد العالم كيف أخذت مقدساتها الفكرية تتهاوى فى الشرق والغرب على السواء، لم نستهدف من وراء ذلك أن ندلى بالقول الفصل فى أمور أمتنا - وإلا فما كانت الدعوة للحوار - كما لم نرد أن يستوحى أحد بأنا نعلن نهاية التأريخ، ولهذا ختمنا ذلك المقال بالقول: «إن تأريخ السودان لم يبدأ بنا ولم ينتهى عندنا.. وليس فى النهاية أخطر على البشرية من أولئك الذين يظنون بأنهم يصوغون الفصل الأخير فى كتاب «التأريخ».

وعلى الرغم من أن تلك المقالات قد تناولت بالتشريح أهم القضايا الفكرية المطروحة يومذاك: الدين وحقائق العصر، الصحوة الدينية والنفاق، القوانين الإسلامية، اليسار والدين، والحزب الواحد(*) إلا أن قلة هى التى تناولتها بالتعقيب، وهى قلة لم تشمل من وجهت لهم المقالات ابتداء، «الشيوعيون» و «الإخوان المسلمين». عزف «الأخوان» عن الدخول فيما يحسبونه متاهة جدال فقد كانوا يدبرون أمرهم ويعدون عدتهم ليوم «الهول الأعظم»، أما «الشيوعيين» فقد قرروا أن أى حوار فى أجهزة النظام أمر مرفوض، بهذا أبلغنى الصديق الأستاذ محجوب عثمان وكان راغبًا فى امتداد الحوار الفكرى، خاصة وأن تفاوضًا سياسيًا كان يدور بين الحزب وممثلين عن النظام هما: أبو القاسم هاشم، وأبو القاسم محمد إبراهيم.

من بين كل القوى السياسية الفئة الوحيدة التى دعت إلى إيلاء مكان متقدم للجانب الفكرى فى حوار المصالحة كانت هى «الإخوان الجمهوريون» ففى بيان وقعه عبداللطيف عمر حسب الله حول موقف الجمهوريين من الوحدة الوطنية صدر فى ١٩٧٧/٧/٣١ جاء أن «أول ما يجب أن يؤكد فى الأذهان هو أن الأحزاب، بصورتها التقليدية المعروفة لدينا

(*) ضمنت كل هذه المقالات فى الباب الأول من كتاب (لا خير فينا إن لم نقلها).

والتى يرجع إليها فساد الحكم جميعه لن تعود. لقد آن الأوان للتكتلات الطائفية والعقيدية أن تبنى نفسها فى صورة أحزاب ذات مناهج تقوم على مذهبية واضحة مفصلة تلتزمها فى أخلاق قادتها وفى أخلاق قاعدتها، وعلى هداها تورد تفاصيل حل مشكلات المجتمع المعاصر. بإيجاز تعود الأحزاب فى صورة تنظيمات فكرية لا تكتلات غرضها الأساسى من التكتل الوصول إلى السلطة بأى سبيل، وبكل سبيل».

ودعت الفكرة إلى ميثاق وطنى تتسع فيه دائرة المصالحة الوطنية لتشمل جميع القوى السياسية والاتجاهات الفكرية فى البلاد دون استثناء على أن يتم إقرار ذلك الميثاق وفى مائدة مستديرة، كما نادت بضرورة اتفاق الأحزاب على «طبيعة عملها فى هذه المرحلة وهى إبراز كل تنظيم لمذهبيته بوضح كاف، ورسم الخطط العملية لحل مشكلات الإنسان السودانى على ضوئها، وتقديم نظرة متكاملة لقضايا الحرية والحقوق الأساسية والاشتراكية والديمقراطية والمساواة بين المواطنين عامة وبين الرجال والنساء خاصة». هذا ما كان من أمر الجهد الفكرى، ومع أهميته فإن الفكر لا يغنى عن العمل.

النميرى .. حاكم عام السودان

جاء وقت العمل عندما كلف المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى فى ١٩٧٨/٣/٢٢ مجموعة عمل لتنظر فى وسائل تطبيق قرارات اللجنة المركزية حول المصالحة، صرت مقررًا لتلك اللجنة التى تراسها السيد أبوالقاسم محمد إبراهيم الأمين العام للاتحاد وضمت عضويتها بونا مالوال، حسن الترابى، بدر الدين سليمان وقلت لنفسى يومها بأن تلك ستكون آخر المعارك لإصلاح ما أفسد الدهر، بل أفسد البشر، ما أن اكتمل عقدها حتى عكفت اللجنة على دراسة أدبيات التنظيم الأساسية ومناهج أدائه لكيما يعاد فيها النظر وفق الأهداف الجديدة التى حددت له فى موجهات اللجنة المركزية. من تلك الموجهات توسيع المشاركة الشعبية، وتعميق النهج الديمقراطى، وتركيز روح الديمقراطية والحرية والقيادة الجماعية، وضرورة اجتياز التنظيم مرحلة التبشير إلى مرحلة السياسات التفصيلية حول القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فى تلك المراجعات توقفنا عند الترهل الضخم الذى شهده التنظيم إذا ارتفعت عضوية اللجنة المركزية من ٩٠ عضوًا فى عام ١٩٧٢ إلى ٤٩٠ فى عام ١٩٧٧، كما ارتفعت عضوية المكتب السياسى من خمسة عشر عضوًا إلى ثلاثين فى الفترة نفسها. وتوقفنا أيضًا عند طبيعة العلاقة بين النقابات وأجهزة الإشراف السياسى على المنظمات الفئوية، وبين الصحف وأجهزة الإشراف السياسى على الإعلام؛ كما تناولت المراجعة أيضًا سلطات القيادة العليا بمن فيها الرئيس. نتاج هذه المراجعة كان هو اقتراح تقليص الأجهزة العليا تقليصًا جذريًا لأن تضخم هذه الأجهزة يقود دومًا إلى إفلات السلطة من يد المؤسسة وانتقالها إلى أقلية تنفيذية أسرع بتًا فى الأمور، والدعوة للانتخاب المباشر للوظائف العليا، وتحديد وضع الرئيس فى المكتب السياسى كرئيس بين أنداد (Primus inter pares) بل وإلزام الرئيس بمشاورة المكتب السياسى فى كل القضايا الكبرى التى يريد أن يقضى فيها بأمر من موقعه برئاسة الجمهورية لأن رئاسته للدولة مستمدة من رئاسته للتنظيم. كما دعت التوصيات إلى إعادة هيكلة اللجان بوجه حددته وإعداد خطط عمل تفصيلية لكل واحدة فيها، واستقلالية النقابات واعتماد التنظيم على مصادره الذاتية فى التمويل على أن ينتهى دعم الدولة للتنظيم فى أمد حددناه(*).

ما الذى يتوقع المرء أن تفعل النخبة الحاكمة بهذه المقترحات؟ وما الذى يتوقعه منها وقد بادرت قيادتها بالدعوة إلى المصالحة، وباركت هى من بعد تلك المبادرة، وأنصتت لمقولات المعارضين وجادلتهم بشأنها فى اللجنة المركزية حتى اتفق الرأى على كلمة سواء، ثم حزمت أمرها لكيما تترجم ذلك الرأى إلى حقائق يلمسها الناس ولأجل هذا انشأت مجموعة العمل؛ ما الذى يتوقع المرء غير مباركتها للإصلاح؟ كان موقف المكتب السياسى غريبًا، قلة تصدرها السيد الرشيد الطاهر رأت فى كل هذا الجهد هذرًا لأنه تركز على المواقع العليا وأغفل «القواعد» والحديث بالطبع لا يخلو من خلط بين الأمور لأن مشكلات النظام جميعها ناجمة من تركيز السلطة العلوية لا من صراعات المؤسسات

(*) للاطلاع على النص الكامل للتوصيات يمكن الرجوع إلى كتاب «لا خير فينا إن لم نقلها» من صفحات ٢٧٩ ـ ٢٨٤.

القاعدية. وفى اعتقادى أن مصدر رفض هؤلاء للمقترحات كان مبرره الوحيد هو مساهمة الدكتور الترابى الكبرى فى إعداد تلك الوثيقة وبين الترابى والرشيد ما صنع الحداد. مجموعة ثانية رأيت فى المقترحات جنوحًا نحو الليبرالية خاصة عندما جاء الحديث عن الاقتراع المباشر على المناصب العليا فى التنظيم، أما الغالبية فقد اختارت الصمت حتى يتحدث الرئيس. فاجأ النميرى المكتب السياسى بصمته (وهو الرجل المكثار) حتى يفرغ الجميع من حديثهم، ثم تحدث لا ليعارض والمقترحات بل ليقول فى صوت غاضب ردًا على اقتراح الرشيد الطاهر بإعادة التقرير لدراسة جديدة تقوم بها اللجنة بعد تطعيمها بعناصر أخرى: «هذا الموضوع يجب أن يحسم حتى وأن اقتضى الأمر أن يظل المكتب السياسى فى حالة «انعقاد دائم» وبات جليا أن المقترحات بخاصة تلك التى تتعلق بمأسسة السلطة قد استغضبت الرئيس وما كان صمته إلا تعبيرًا عن ذلك الغضب، وهنا انفجر السيل العرم، بدأ المعمعيون ينهشون بألسنة حداد فى التقرير ويتولون بالنقد آخر ما يتوقع منهم نقده، مشاركة المكتب السياسى الرئيس فى سلطاته. ذلك مثال لخصاء الرجال فى أبلغ صوره، ولم يدرك القوم بأنهم سيدفعون ثمن ذلك الاستخذاء لرجل لايشكر الله أبدًا لأنه لا يشكر الناس، ولايدعو الله لجنبه إلا إذا مسه الضر أو قاعدًا أو قائمًا.

حمل ذلك الموقف الدكتور الترابى للقول: «هذه هى المرة الأولى التى أرى فيها جماعة سياسية تجيئها السلطة منقادة فترفضها»، أما أنا فقد قلت لنفسى هذا أوان الرحيل. فقد تعايشنا مع الاتهامات التى كانت تصم القيادة بالفساد لأنا غلبنا الشك لمصلحة المتهم إذ لم نعرف فى ماضى النميرى ما يوحى بالفساد، وتعاركنا مع الكبار والصغار، بالرأى والكلمة، ونحن نحتسب أن الناس لا ينشدون إلا الرأى النصيح إن كان منا قبلوه، وإن كان منهم رددنا أنفسنا عن ما نحن فيه، وسعينا لأن نسوق الناقدين للنظام سوقًا على مراغمهم لحوار فكرى ظلوا يَزورُّون عنه، ليقيننا بأن السياسة التى لا يهديها فكر لا بد لها من أن تضل، وأقدينا عيوننا بالقراءة نقرأ ونبشر بما نراه فكرًا راجحًا، ونشرح وننظر للبيانات الرئاسية ليس فقط لأنها تتوافق مع ماجاء بنا ابتداء إلى حمى النظام، وإنما

إيمانًا منا بأن النميرى أكثر دراية منا بالناس، وأكثر التصاقًا منا بعامتهم ولهذا فهو أقدر منا جميعًا على تطبيق تلك الأفكار، أما أن يكون دور المرء هو استكهان ما يدور فى خاطرى النميرى وما يجول فى أحلامه لكيما يدافع عنه فهذا أمر لا يستطيعه إلا «ابن سيرين» ذلك الاجتماع كان هو النهاية التى حملتنا على الانصراف، فالنظام والتنظيم اللذان شيدناهما، صالحهما الصادق أم لم يصالحهما، ووادهما الشريف أم خاصمهما، لم يعودا إلا قلعة بلورية تهشمت، والزجاج لا يُشعب كسره.. كان ذلك هو صريح الرأى بعد أن استوخمت النفس المكان.. ورحمك الله أبا تمام.

سأصرف وجهى عن بلاد غدا	بها لسانى معقولاً وقلبى مقفلا
وإن صريح الحزم والرأى لا مرئ	إذا بلغته الشمس أن يتحولا

ظن النميرى بأن الذى أراده من المصالحة قد تحقق، فها هو الصادق قد عاد، وها هو الشريف الهندى قد بارك المؤسسات ووعد بالعودة، وهاهو ابن المهدى وابن الميرغنى يجلسان على يمينه ويساره، الأمر الذى لم يتأت من قبله لحاكم إلا السير هدلستون فى المجلس الاستشارى لشمال السودان وعلى الرغم من أن المصالحة لم تمض إلى غاياتها التى سعى لها المتصالحون. وعلى الرغم من أنه كان جليا بأنها لن تحقق استقرارًا للنظام على المدى البعيد بسبب حث النميرى بالعهود، وغباء مستشاريه الذين أوهموه بالقدرة على الجميع بين المتناقضات (أى خداع كل الناس كل الوقت) إلا أن المصالحة أوهنت المعارضة إلى حين، فقد انخرط فى التنظيم كثيرون من رجالات المعارضة وأخذوا يغترفون من فيضه، فى الوزارة كما النيابة، وعطاء كان أم انتهابًا، وعاد آخرون من متفاهم يستحقبون الأحباط ويؤثرون الانصراف إلى أكل عيشهم وتربية عيالهم تاركين نظام مايو لحاله. تلك كانت فرصة أخرى بددها النميرى، وتحسر على ضياعها بعض معارضيه؛ ففى حديث له عقب سقوط النميرى ذكر السيد الصادق المهدى بأنه «لو نفذ النظام ما قبله من مقترحات لتعديل الدستور والقوانين وإصلاح الاتحاد الاشتراكى لأمكن تطويره ديمقراطيًا. وهذا نفس ما حدث فى إسبانيا السبعينيات»(*) ولعل الذين

(*) الصحافة ١٩٨٥/٧/٢٣.

يعرفون «فرانكو السودان» يدركون لماذا سلك ذلك الطريق. لم تغب عنه تجربة اسبانيا.
ففرانكو اسبانيا لم يخل الحكم لخوان كارلوس إلا بعد موته، أما فرانكو السودان فلربما
اقلقه أن الصادق كان يريد وراثته وهو حى.

الجنوب... بندقة لم يسهل كسرها

ظن النميرى بعد أن ساد الشمال - كما أوحى له ظنه - بأن الوقت قد حان لينقض
على ساسة الجنوب الذين أخذوا ينغصون عليه حياته بدعوته إلى الالتزام بالدستور
واحترام نصوص الاتفاق الذى وقعه. ويستعصى على الفهم موقف النميرى ضد الجنوب
ان نظرنا إليه بمنظار العقلاء، إلا أن النميرى ينظر دومًا إلى الأشياء بمنظار آخر. فما
عرفت رجلا لا يدرك النتائج المترتبة على أفعاله مثل هذا الرجل. قرر النميرى التحلل
من القيود التى فرضتها عليه اتفاقية أديس أبابا ولم يتحرج فى التصريح بذلك. ففى
حديث للدكتور فرانسيس دينق قال: «من الذى زعم بأننى أردت بتلك الاتفاقية إبقاء
الوضع على ما آل إليه، وما أردت بالاتفاق إلا إنهاء الحرب واستمالة الجنوبيين إلى حين
حتى افرض ما أريده» فى هذا التصريح بدا النميرى على حقيقته كأروع ما يبدو، فهو من
ناحية حاكم طامح يريد أن يبنى سودانًا جديدًا على صورته إلا أنه يرى تلك الصورة دومًا
فى مرآة خادعة، ولو رآها فى مرآة عادية لأدرك قدر نفسه. ومن ناحية أخرى فعلى
الرغم من جسارة الرجل التى تجعله يقدم على مجازفات كبرى تقود إلى نهايات خطيرة،
إلا أنه أثبت عجزًا كاملاً عن استيعاب التداعيات المنطقية لتلك النهايات. فلم يعن على
ذهن النميرى مثلا أن الوفاق الذى توصل إليه فى أديس أبابا مع الجنوبيين لا يمكن أن
يلغى عبر لعبة فرق تسد، فهذا طريق سلكه غيره حتى أدمى أنوفهم وما طالوا منه شيئًا.
حسب النميرى بأن التاريخ يمكن أن يبدل بالأوامر الجمهورية دون أن يدرك بأن الحاكم
الآمر وأن استطاع تبديل حقائق الجغرافيا بالقهر والاحتلال والتوطين إلا أنه لايستطيع
تبديل حقائق التاريخ، أو الأحداث التى يحكمها منطق التاريخ، فمصممو اتفاق الجنوب
أراده لذاته وهم يعرفون أن لتعبير «الوحدة مع التنوع» مدلولات دائمة لأن التنوع صفة

ملازمة للمجتمع فى المستقبل المنظور، وبسبب من ذلك أعدنا النظر، كما أوردناه من قبل، فى مفاهيم الدين والسياسة، والتعبير الثقافى، والتعليم، والسياسية الخارجية. لهذا ما أن أخذ النميرى فى العبث بذلك الاتفاق الذى طُرز تطريزًا حتى أخذ الثوب يتهتك.

بدأ النميرى لعبة التفرقة بين الجنوبيين باستغلال الصراع بين جوزيف لاقو (الرئيس التنفيذى للإقليم) وكلمنت امبورو (رئيس مجلس الشعب الإقليمى) حول تقسيم الجنوب إلى محافظات مستقلة، مبعث الصراع كان هو إحساس بعض أهل الأستوائية (ومنهم جاء لاقو) بأن هناك هيمنة للدينكا على سياسة الجنوب. نقول إحساس لأن تلك الهيمنة لم تنعكس إلا فى الأغلبية العددية للدينكا فى مجلس الشعب الإقليمى والمجلس التنفيذى الإقليمى وهو أمر فرضه حجمهم السكانى فى الإقليم. بيد أن هذه الحقيقة يجب ألا تسقط حق أية مجموعة جنوبية فى أن تسعى لحماية كيانها أن رأت أن فى «هيمنة» الدينكا خطرًا على ذلك الكيان حتى وأن أدى ذلك إلى انسلاخها من الإقليم لتنضم إلى إقليم آخر فى السودان؛ ما المشكلة إذًا؟

فى اعتقادنا أنه ما كانت لتقوم مشكلة حول الاتفاقية لولا الأسلوب الذى استنهجه النميرى فى اتخاذ القرار، ولولا اللهفة التى أحاطت بذلك والروح التى أملته. فالخلاف، إذن، ليس هو التقسيم حتى يخاتلنا الملفقون بأن النميرى قد اقتيد إلى قراره ذلك قودًا من جانب لاقو وصحبه من الاستوائيين. فى هذا الشأن نعود إلى اتفاقية أديس أبابا التى استوعبها قانون الحكم الذاتى الإقليمى لجنوب السودان والتى تنص فى المادة الرابعة (من القانون)على ما يلى تشكل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل كما تحددها المادة الثالثة إقليم حكم ذاتى ضمن جمهورية السودان الديمقراطية ويطلق على هذا الإقليم اسم الإقليم الجنوبى».

وتأكيدًا لأن هذا القانون ليس بقانون عادى وردت الإشارة إليه فى الدستور ليصبح قانونًا أساسيًا (Organic) لا يعدل إلا وفق الأسلوب الذى حدده القانون أى حددته الاتفاقية؛ ولهذا نصت المادة الثامنة من الدستور على أنه «لايجوز تعديل قانون الحكم

الذاتى الإقليمى إلا طبقًا لنصوصه». تلك النصوص تشير إلى أن اى تعديل للقانون لا يتم إلا بموافقة ثلاثة أرباع مجلس الشعب وإقرار ثلثى المقترعين فى استفتاء شعبى لأهل الجنوب.

وفيما نذكر فإن أكثر الموضوعات معاندة خلال مفاوضات أديس أبابا كان هو موضوع استيعاب الأنانيا فى الجيش يليه فى المعاندة موضوع حدود الإقليم. جبهتنا يومذاك أسئلة عديدة كان لا بد لنا من حسمها فى جلسات طوال.. ما الذى نصنع بحفرة النحاس؟ ماذا نصنع بالزنك؟ ما وضع ابيى؟ إله، وفى كل واحدة من تلك القضايا كانت هناك اعتبارات موضوعية ترجح الحكم لهذا الطرف أو ذاك مما يتعسر معه الحكم الناجز على القضايا أن حرص المرء على استبانة وجهتى النظر. وفى النهاية استقر رأينا على الإبقاء على حدود المديريات الجنبية بالصورة التى كانت عليها فى يوم ١٩٥٦/١/١ وهو يوم إعلان الاستقلال، مع إتاحة الفرصة لأية إجراءات ذات طابع إدارى يتفق عليها المحافظون فى المحافظات المتاخمة لبعضها البعض من أجل تحقيق الإدارة الحسنة.

مع كل هذه الضمانات تجرأ النميرى لأن يصدر قرارًا يعيد فيه تشكيل الإقليم بل يلغيه لغوًا لأنه قرر بالفعل إنشاء أقاليم ثلاثة، لكل واحد منها مجلسه التنفيذى، ولكل واحد مجلسه البرلمانى. وكرد فعل على هذا القرار أنشأ الجنوبيون مجلسًا أسموه مجلس «وحدة جنوب الجنوب» مؤكدين بهذا الاسم رفضهم للقرار. اختير لرئاسة ذلك المجلس كلمنت امبورو رئيس مجلس الشعب الإقليمى (وهو من أبناء القبائل الصغرى) وكأن المراد من اختياره تأكيد امتداد الشرعية وفضح دعاوى النميرى ولاقو حول رفض القبائل الصغرى فى الجنوب لـ «هيمنة» الدينكا. وإمعانًا فى هذا التأكيد ضمت إلى مجلس وحدة السودان أغلبية الرموز السياسية لأهل الأستوائية(*)، المحافظة التى جاء منها لاقو وباسمها تحدث عن التقسيم مما جعل لاقو فى عزلة كاملة بين أهل الأقربين. وكان أول ما فعله كلمنت هو أن يعيد إلى ذاكرة النميرى حقيقة مشهودة لا يتناكرها سياسى جاد،

(*) أصبح جوزيف أودوهو أمينًا عامًا للاتحاد كما انتظم فى عضويته لوبارى رامبا، أنجلو بيدا، ديفيد بسيونى، أزيونى مونديرى، قاما حسن وصموئيل ابو جون.

كتب كلمنت إلى النميرى يقول: «إن ما رفضه الجنوبيون فى اتفاق مؤتمر المائدة المستديرة هو التقسيم عندما دعت بعض الأحزاب الشمالية لتقسيم الجنوب، كما أن الخلاف اشتد عندما رفض الجنوبيون الرأى القائل باختيار الشماليين لحاكم الإقليم الجنوبى، نتيجة لهذا لم يفض ذلك الاجتماع إلى اتفاق. والذى رواه الخطاب هو عين الحقيقة فقد سعت احزاب الشمال الكبرى فى مؤتمر المائدة المستديرة، ما وسعها السعى، للدعوة إلى إنشاء ثلاثة أقاليم فى الجنوب تبنى على التكوين القائم للمحافظات إلا أن ممثلى الجنوب رأوا فى ذلك محاولة لتفتيت وحدتهم، من جانب آخر، أما حول رئاسة الإقليم فقد كان الخيار الأفضل لأحزاب الشمال هو تعيينه من جانب الحكومة المركزية، وهذا ما رفضه الجنوبيون إذ كانوا يفضلون اختيار رئيسهم بأنفسهم.

هاتان القضيتان لم تحسما إلا فى اطار اتفاق أديس أبابا على الوجه الذى رضيه الجنوبيون، ولهذا فإن أخر من يُذكر بهذا الأمر هو النميرى صانع الاتفاق أو بالحرى الذى صُنع فى عهده الاتفاق، ولعل ذلك هو مصدر الأزمة. فقد كان من الطبعى ألا يرى النميرى فى رسالة أمبورو شيئًا غير النصح الخالص الذى يعينه على مراجعة خطاه حتى يعود إلى الموقف السليم، ولكن بدلا من هذا استكبر النميرى وأمر باعتقال كلمنت أمبورو وكل أعضاء مجلسه ثم قرر أن ينقل المعركة ضد الجنوبيين إلى الشارع ظنًا منه أنه هؤلاء الساسة لا يمثلون إلا أنفسهم ولربما كان هناك ما يقود النميرى إلى الظن بأن أهل الجنوب لا يرضون عنه بديلا فقد شهدت مدن الجنوب وأحراشه عشرات الآلاف من الجنوبيين يتدافعون نحو النميرى كلما ذهب قصاهم يحيون فيه صانع السلام.. يحيون فيه الزعيم الشمالى الذى اعترف بكينونة الجنوب المستقلة وبحق الجنوب فى أن يكون له برلمانه الإقليمى ومجلسه التنفيذى الذى يدير شئونه برضى أهله؛ وكان الجنوبيون يذكرون بأن كل هذه أمور استعصت من قبل على غيره من حكام الشمال. ولعل أبلغ تعبير عن هذا الأحساس هو كلمات السلطان لادو لوليت (والد الدكتور باسفيكو) وقف السلطان فى واحدة من لقاءات النميرى فى الجنوب وهو يهز عصا «السلطانية» ويصرخ: «نميرى رئيس ما عنده أسبير»، أى لا بديل له. ثم جاء النميرى نفسه من بعد ليلغى كل

واحد من تلك القرارات التى جعلت منه رئيسًا لابديل له فى نظر الجنوب، ومع هذا توقع ان يظل الولاء له هو الولاء نفسه، والطاعة له هى الطاعة نفسها، ألم نقل إن الرجل عاجز عن إدراك العلاقة بين النتائج والمقدمات.

قرر النميرى أن يذهب بنفسه إلى الجنوب ليمتحن قوته ضد زعامات الجنوب فزاد الموقف تعقيدًا إذ استقبله طلاب مدرسة رمبيك الثانوية استقبالاً لم يدر بخلده، والطلاب دومًا هم أصدق ترمومتر للتعبيرعن الشعور الكامن لدى الجماهير. وليست مظاهرات الطلاب بالأمر الغريب على «الرئيس القائد» فقد ظل يتلقى التقارير عنها من مدن السودان الشمالى المختلفة إلا أن مظاهرة رمبيك كانت لها «نكهة» خاصة. فلأول مرة يتظاهر أحد أمامه وجهًا لوجه، ولأول مرة يقف سودانى أمام «اب عاج أخوى» ليصفه بالطغيان وبالدكتاتورية ويقول للفارس: «أما آن لك أن تترجل» وكان أكثر مايؤذى النميرى ان هؤلاء طلاب ثم إنهم مع هذا جنوبيين، قفل النميرى عائدًا إلى الخرطوم ليقرر إغلاق مدرسة رمبيك، وما عناه أن فتح وإغلاق المدارس الثانوية أمر من صميم اختصاص محافظ المديرية وليس حتى من اختصاص رئيس المجلس الإقليمى للجنوب(*). ثم بدأ . من بعد، فى التنفيذ الفعلى لسياساته الجديدة نحو الجنوب بإنشاء ثلاثة أقاليم بحكوماتها الثلاث وبرلماناتها الثلاثة حتى يستوعب فى هذه المؤسسات أكبرعدد من نخبة الجنوب دون أن يقف لحظة ليتملى فى المصدر الذى سيجيء منه بالمال ومدى الأثر الذى سيخلفه هذا الاتفاق الكبير على الوضع الاقتصادى العام، ومرة أخرى تجابه بعدم إدراك النتائج التى تتبع القرارات.

(*) قبيل ذلك الحادث وقع حادث آخر كان بطله هو الفريق عبد الماجد حامد خليل النائب الأول للرئيس، ونستذكر الحادث لأنه يكشف عن طبيعة الرجلين. ذهب عبد الماجد، نائبًا عن الرئيس، لحضور حفل تخريج طلاب جامعة الخرطوم ليقابل بهتاف معاد للنظام بصورة غير مالوفة. لم يابه النائب الأول بل مضى فى أداء المراسم التى جاء من أجلها ثم عاد فى التو إلى مكتبه ليلحق به رجال الأمن طالبين منه التصديق على اعتقال العناصر التى قادت الهتاف ضده وضد النظام. كان رده عليهم: «اعتبروا الأمر منتهيًا» ذكرنى موقف عبد الماجد بمقالة للضابط البريطانى العظيم اللورد مونتجمرى حول صفات الضابط أو ما يسميه العسكريون (Officer's Qualities) ويختصرونها (O.Q) يقول مونتجمرى إن على رأس هذه الصفات ضبط النفس، فالذى يريد أن يقود جنده ويسيطر عليهم عليه أن يتعلم كيف يضبط نفسه ويسيطر عليها.

بيد أن سياسة الترضيات أو الاستمالة أو الرشاء هذه قد أصبحت سمة ملازمة للنظام حتى أدت إلى انهيار كامل تفجر معه الشارع فى اضطرابات ومظاهرات فى الشمال لم يعرفها النظام من قبل. مثال ذلك إضراب عمال السكك الحديدية التى استغضب النميرى فأمر بفصل جميع أعضاء النقابة البالغ عددهم خمسة وأربعين ألفًا آمرًا إياهم بالإخلاء الفورى لمنازلهم الرسمية وتأكيدًا للإغراق فى اللا شرعية قام النيمرى بتعديل قانون أمن الدولة ليجعل الإعدام عقوبة للإضراب وهو تعديل وضع على عجب ولا أحسب أن قانونيًا رشيدًا قد استشير فى وضعه بموجب ذلك القانون كان فى مقدور صاحب أى «ورشة» أن تجرأ عامله على الإضراب، أن يحمل ذلك العامل إلى القضاء، فإن ثبتت التهمة ضده فلا مناص للقاضى إلا الحكم باعدام المتهم. وفى الوقت ذاته ظلت العقوبة على الإضراب غير المشروع فى قوانين العمل السارية هى السجن أو الغرامة مما أوقع القضاة فى ارتباك غريب. والرئيس الذى يستغرق فى اللا شرعية هذه هو نفس الرئيس الذى قبل على نفسه بعد المصالحة الوطنية إعادة النظر فى كل القوانين السارية حتى تصبح أكثر حنوًا وديمقراطية، وهو نفس الرئيس الذى ما أراد بتلك المصالحة إلا خلق جو من الوفاق ينتهى معه التشقق، وينتهى معه تخذيل الحكم.

عسكرة الحكم

ما الذى سيصنع النميرى، إذن، بعد أن قضى على كل أمل فى الصلح مع معارضيه فى الشمال بعد تنكره لما وعدهم به من إصلاح فى النظام، وقضى على تأييد الجنوب له بقرارات افتقدت أدنى درجات المسئولية معتمدًا على تأييد جديد «وهى فى الشمال، وعلى ظن باطل بأن جماهير الجنوب ستقف معه حتى وأن قلب لهم ظهر المجن؟ بحث الحاوى فى جرابه فخرج على الناس بأرنبة جديد اسمها الجيش. ففى تلك الأيام أخذ النميرى يتهدد وزراءه بحديث لم يفهمه بعضهم: «والله العظيم لوما تتعدلوا اعسكرها ليكم». كان حديثه هذا للوزراء فى مجلسهم وهم بعدهم شرًا ما فى ذلك شك. رأى النميرى، فى حكمته البالغة، إنه لم يبق له إلا الجيش ليجريه فى الحكم بعد أن جرب كل وجوه الحكم المدنى فلم تجد، من وجهة نظره هو للجدوى، ولا نشك فى أن للرجل أحلامًا

عريضة فى بناء السودان وإعادة بناء بعض مؤسساته، إلا أنا نقطع بأن ليس للرجل أجندة واضحة المعالم لهذا البناء وإعادة البناء يغفو بها فى المساء ويفيق عليها فى الصباح، اجندته دومًا هى أجندة من يختاره لترجمة الأحلام إلى واقع، أو تمسير رؤاه على المنهج «السيرينى»، ولا تثريب عليه فى هذا، الأزمة تبدأ عندما يتمنى النميرى على مترجمى احلامه هؤلاء أن يقولوا الشىء وضد الشىء فى الوقت ذاته، أن يرسموا اسلوبًا للأداء محددًا عنه فى اللحظة التى يريد منهم الخروج عنه، أن ينهجوا منهجًا سلوكيًا معينًا ثم يندفعوا للهتاف لمنهج سلوكى مناقض أن قضت إرادة الرئيس بهذا. لم يكتف النميرى بإقناع نفسه بأنه قادر على حملان وزرائه وزملائه وعارفى فضله على مسايرته فى هذا وإنما أقنعها أيضا، بقدرته على أن يحمل على تلك المسايرة المتحالفين معه والمتصالحين مثل ساسة الجنوب وقيادات أحزاب المعارضة، هذا هو الحكم المدنى الذى لم يعد مجديًا وأراد عسكرته.

توجه النميرى، إذن، نحو الجيش وكان لا بد له لإخراج هذا السيناريو الجديد من إعفاء نائبه الأول أبو القاسم محمد إبراهيم موحيًا بأن أبا القاسم يشكل عقبة فى طريق المصالحة الوطنية لمواقفه الحادة ضد المتصالحين، وكأن المتهم أكثر غيرة على المصالحة من المتهم، اتجه نظر النميرى أول ما اتجه إلى رجل يحظى بالاحترام بين أغلب رجال الجيش وإن كان بعيدًا كل البعد عن محاور السياسة. ذلك الرجل هو عبدالماجد حامد خليل. لم يكن الحكم واحدًا من أهداف عبد الماجد، غايته العظمى كانت هى أن يحتل فى ثياب مهنته أعلى المواقع التى تقوده إليها تلك المهنة. وقد لقى عبد الماجد عنتًا كبيرًا طوال فترة الستينيات متهمًا من العسكريين السياسيين بـ «اليمينية» ومتهمًا من جانب فئة فى الجيش بالتحيز إلى فئة أخرى؛ وكثيرًا ما كان الذى يتهمونه بالتحيز هم المبخوسين حظًا أما فى العقل أو المقدرة، ومتهمًا أيضا بالشدة والأغلاظ وما أكثر ما كان يجىء هذا الاتهام ممن يؤثرون الارتخاء بين الضباط مع كل تلك الاتهامات لم تبق على عبد الماجد فى الجيش إلا قدراته التى ميزته عن كثيرين.

قرر النميرى ابتعاث الرجل لمهام خارجية ذات طابع سياسى، أولها هو تمثيل السودان فى الهيئة العسكرية العربية ثم من بعد كتائب لقوات الردع العربية فى لبنان، وكانت تلك

فرصة لامتحان النميرى لوجه آخر من وجوه ادائه. وما أن عاد عبد الماجد إلى السودان حتى ارتقى به النميرى ليصبح نائبًا لرئيس هيئة الأركان للجيش فاصبح الرجل بذلك غابطًا هانئًا فتلك هى النقطة الأخيرة التى يقفز منها للدور الذى أعد نفسه له ولم يكن له من مطمح غيره، قيادة القوات المسلحة، ولكن مفاجآت النميرى لا تنقطع، ففى غضبته المضرية تلك ضد «المدنيين» وما الغضب إلا اصطناعًا وتكأة - قرر تعيين عبد الماجد قائدًا عامًا للجيش ووزيرًا للدفاع فنائبًا أول لرئيس الجمهورية ثم أمينًا عامًا للاتحاد الاشتراكى ليخلف أبا القاسم محمد إبراهيم. كذلك ذلك التصعيد أكبر بكثير مما يقود إليه التدرج الطبعى بأى المعايير، بل ومما يطمح فيه أى رجل.

ولكيما تكتمل حلقات المسرحية الجديدة قرر النميرى إعلان الحرب على المؤسسات السياسية والتنفيذية، مؤسساته هو التى ظل يتربع على رأسها خلال سبع سنوات دون حسيب. ولم يكن ذلك لأن تلك المؤسسات كانت تفتقد أجهزة المحاسبة أو تعوزها مناهجها وإنما كانت لأن «حامى المؤسسات» أبى الا أن يعطل الأجهزة والمناهج الواحدة تلو الأخرى ولهذا فمن الغريب أن تكون الطلقة الأولى فى تلك الحرب خطابًا مونولوجيا طويلا فى منتصف أغسطس ١٩٧٩ ينحى فيه النميرى باللائمة على كل شخص إلا نفسه. كان واضحًا أن رئيس النظام يبحث عنه عن كبش فداء لاخطاء النظام واختار كبشًا عظيمًا. حَمَل الرئيس فى مونولوجه الطويل، قيادات العمل السياسى والتنفيذى المسئولية عن كل شىء: الإضرابات، فشل المصالحة الوطنية، الشللية فى التنظيم، ثم أخيرًا عجز الاتحاد الاشتراكى عن التصدى لحملة ما أسماه «حزب البعث التكريتى». لم يدر بخلد الرئيس الناقد أن هناك ثمة صلة بين الإضرابات وبين الإجراءات الاقتصادية التى كان يريك بهاحتى وزراء اقتصاده، أو بينها وبين الفساد الذى كان يصمت عنه فى القصر إن لم يكن يرعاه، ولم يدر بخلده أن هناك صلة بين فشل الوحدة الوطنية وبين عدم التزامه بما قرره بشأنها، أو بين استشراء الشللية وبين دفعه لأنصار التنظيم بعضهم ببعض. وختم القائد المونولوج بإعلان جاء فيه أنه سيجرى مراجعات أساسية فى التنظيم «اسمًا وهيكلاً وبرامج وأسلوب أداء».

استهل النميرى خطبته البقاء تلك أمام الاجتماع المشترك للمكتب السياسى ومجلس الوزراء بقوله: «لقد كنت أرصد وأتابع»، والذى «يرصد ويتابع» هو نفسه الرئيس الفاعل للمجلسين، بل هو الرئيس نفسه الذى عدل من الدستور ومن لوائح التنظيم السياسى ليمنح نفسه سلطة اتخاذ أى قرارات لحماية النظام والتنظيم على أن يصبح لقراراته تلك حكم القانون ومثل هذا الرئيس الفاعل أو «الفعال» لما يريد لا «يراقب» و«يرصد» فقد لأنه صاحب الإرادة والقرار.

كنا بدورنا «نرصد ونتابع» وما يدور فى السودان من واشنطون القضية، رصدنا لقاءات النميرى وتابعنا تفصيلاتها الواحدة بعد الأخرى، وأدام الله للباحثين مكتبة الكونجرس الأمريكى، ثم أخذنا، من بعد، نتابع ردود الفعل على تلك الاتهامات الغليظة، فما شفى الغليل منها شىء. وكما قلنا فى مقدمة هذه المقالات إنه على الرغم من انتقالنا إلى أقاصى الأرض كان للتوفر على البحث الجاد ثم الكتابة عن تأريخ السودان السياسى إلا أن أحداث الحاضر أبت ألا أن تلاحقنا وتقتحم حياتنا. من بين تلك الأحداث كان ذلك الخطاب الذى أراد به النميرى تلويث التاريخ بصورة تحتقر الذاكرة الجماعية وتفترض أن أهل السودان لا يدركون بدائه العقل.

الواقع السودانى والتفسير البوليس للتأريخ

ما كانت غاية نميرى من تلك المجابهة الموهومة إلا ممارسة لعبة أجادها هى دفع الناس بعضها ببعض: الجيش ضد التنظيم السياسى، القدامى من أهل النظام ضد القادمين من رجال المصالحة الوطنية، الزئبقيون من سدنة النظام ضد أهل المبادئ الذين حسبوا أن ما جاء بهم لذلك التنظيم عهد وميثاق، فإن نقض العهد فلا ولاء للقائد، وأن خرق الميثاق فلا التزام بالنظام. وعلى الرغم من أن النميرى لم يمسسنى بخير أو شر فى مجابهته تلك، وعلى الرغم مما كان يشغلنى فى الخارج من هموم أُخر، إلا أن الحمية دفعتنى للانتصاف للحقيقة؛ وربما دفعتنى أيضًا لمجابهة الأكاذيب الرغبة فى نُصرة صحاب الجمهم الحياء، أو عقرهم الحرص على صحة الجسد وسلامة الأهل والولد عن

الرد على التهم الكاذبة. ويروى أن صالح بن عبد القدوس، على الرغم من زندقته وإنكاره للصلاة، كان يصلى كل ما جمعت بينه وبين الناس صلاة، فسأله سائل «ما لك والصلاة يا صالح ومقالتك فيها معروفة؟» قال ابن عبد القدوس: «عادة البلد، وصحبة الجسد، وسلامة الأهل والولد»؛ وفى الحديث: «الأولاد مبخلة ومجبنة».

قررت يومذاك التوقف عن البحث الذى كنت منهمكًا فيه حتى اتفرغ للرد على ما طرحه النميرى وقد نشر الرد على الناس فى مقالات توالت تحت عنوان «لا خير فينا إن لم نقلها» ثم ضمنت، فيما بعد، فى كتاب يحمل العنوان نفسه، قدمنا لتبرير صمتنا خلال عام ونصف العام بالقول بأنا «ظللنا خلال تلك الفترة» نلوذ بأكناف الرجاء فى أن يكذب حدسنا وتصدق دعاوى الآخرين.... وكان حدثنا يقول بأن نعتسف الأرض فى درب توعرت مسالكه، وكان ظننا يقول بانا أخذنا فى أخريات أيامنا نسير بالبلاد فى طريق جم المشاعب لايلوح فى أفقه الأسراب القفار. وكانت دعاوى الآخرين تقول بأن ما يعانيه أهل السودان إنما هو طارئ عابر فرضته عليهم ظروف ليسوا بصانعيها». ثم جئنا من بعد، فى تلك المقالات، إلى لقاء المواجهة لنسأل من أسميناهم بالشياطين الخرس: «أو ليس غريبًا أن حديثًا كهذا يبشر بمنهج جديد فى الممارسة الديمقراطية والحوار، ويثير تساؤلات مهمة حول مسيرة التنظيم بل ويشير إلى احتمال مراجعات أساسية فيه... أليس غريبًا ألا تعكس وسائل الإعلام صدى لحزف واحد مما تناوله... ثم ما رأى أهل الحل والعقد فى الاتهامات التى وجهت للتنظيم؟ هل أبانوا مبررات القصور والتقصير؟.... كان ذلك الحديث فى السابع والعشرين من فبراير ١٩٨٠، تلته من بعد مقالات.

قرأ تلك المقالات من قرأ، الباحث منهم عن الحقيقة من أين جاءت مثل الذى ظن بأن من كانوا ذوى قربى من صنع القرار مثلنا هم أقدر من غيرهم على تبيان ما خفى من الحقائق، وكان من بين أولئك القارئين من جادلنا بشأن تلك المقالات شفاهة فى اللقاءات الخاصة، ومخاطبة عبر الرسائل، وكتابة فى الصحف. كما كان من بينهم من أتفق معنا فى الرأى، ومن أختلف دون أن يفسد الخلاف بيننا للود قضية. ثم كان بجانب هذه

الردود هناك مقالان وقفا على طرفى نقيض، الأول: هو مقال سفاح أعده «كتاب الديوان» محمد محجوب سليمان دون أن يمهره بتوقيعه ولهذا حسبناه هو الرد الرسمى من رئيس النظام على مقالاتنا، والثانى: مقال الدكتور حيدر إبراهيم على نشير إليه لما خبرنا به الرجل من موضوعية علمية فيما يكتب. وعلى كل فأيا كان المواقع الذى اتخذه كل واحد من أولئك الناقدين ـ من وجد منهم ضـآلته فى الحقائق التى أبنا وفى الاستنتاج الذى توصلنا إليه عبر تلك الحقائق، أو من قبل منهم استعراضنا لتلك الحقائق دون قبول النتائج التى رتبنا عليها ـ فقد كانت غبطتنا عظيمة، مصدر الغبطة أولا هو استيقاننا غير ردود الفعل على ما كتبنا بأن كثيرًا من أهل السودان يتوق إلى معرفة الحقيقة، أيا كان مصدرها، وهو أمر شهد به ارتفاع معدلات توزيع الصحيفة الناشرة. ومصدر الغبطة ثانيًا هو أن الذين أغضبتهم المقالات من المحامين عن النظام لجئوا للسباب بدلا من إحارة الجواب فأبدوا لنا مقاتلهم بعجزهم عن التسامى بالخصومة إلى مستوى فكرى يحترمه الناس، أى إلى مستوى يقارع فيه الرأى بالرأى. وتفند فيه الأرقام الموثقة بأرقام أكثر وثوقًا. وكان المرء يستشف من مثل ذلك النقد بأن الناقد قد قرأ عنوان المقال دون أن يقرأ المتن، وقرأ المتن دون أن يتبعه بقراءة الحاشية وما هكذا تكون القراءة. وما هكذا يكون النقد. فالقراءة والنقد صناعة والبحث والتدقيق صناعة ثقيلة، وقد أكد جور بعض المتحاملين فى نقدهم وتحليلهم بأنهم لم يبلغوا أدنى المراتب فى تلك الصناعة.

كان هذا أبرز ما يكون عند الذين أخذوا ينتقدون عملا انكب صاحبه عليه زمانًا طويلا دون أن يجهدوا أنفسهم للتنقيب عن المصادر أو المجادلة بشأن المنهج. بدون علم أو تحوط، بل بالبساطة التى يتبول بها البعض على الحيطان، أخذوا ينتقدون ما قرأوه بنصف عين، واعترف بأن الشعور الذى انتابنى يومذاك كان شعورًا يتراوح بين الحسرة لانعدام المقارعة الفكرية التى تشحذ الذهن، وبين الاستطالة ـ والعياذ بالله ـ إزاء هذا القصور. تذكرت يومذاك مقالا للدكتور زكى مبارك كان يرد به على نفر لا غناء عنده؛ يناوئونه البغضاء. ويحاورونه بالتخرس، ويجادلونه باهتبال الأحكام. كتب مبارك يقول: «لم يبق لم من نعيم الدنيا غير الكتابة، أوهم بها النفس أننى أعايش الأحياء.. تباركت يارب وتعاليت، فلولا لطفك وتوفيقك لما استطعت ان القى أهل زمانى بالاستطالة ومَنْ

اهل زمانى؟ هم أولئك الذين حرمهم الله نعمة البلاء بإقذاء العيون تحت أضواء المصابيح».

المحنة الحقيقية يومذاك لم تكن هى البوالون على الحيطان بل أولئك الذين يؤهلهم علمهم وتحتم عليهم موضوعية العلم بألا يتصدوا لما كتبنا بمنطق رد الفعل، من هؤلاء نصراء للنظام كما منهم أعداء الداء له، انتظمت الطائفة الأولى نفرًا كان يستمسك بالنظام المايوى استمساكًا أعمى حتى بعد أن أخذ ذلك النظام يفقد مقومات وجوده؛ وقد أسمينا تلك الفئة يومذاك بالسدنة، قبل أن يشيع هذا التعبير فى إبريل ١٩٨٥ بعد سقوط نميرى(*). لم ينكر فى تلك المقالات نسبتنا للنظام وإيماننا بتوجهاته التى خرج بها الناس وإنما أضفنا بأن «الوطن قبل الثوة، والثورة قبل التنظيم، والتنظيم قبل قياداته». غاب كل هذا عن ناظرى السادنين على الرغم من أن بوادر الانهيار كانت واضحة مع كل ما حسبه البعض يومذاك دفعة كبرى تمثلت فى تصالحه مع أشد خصومه ضراوة، فمع أن المصالحة لم تنفذ بالطرفين إلى ما ابتغياه إلا أن البلبلة التى خلقتها بين معارضى النظام لم يفد منها إلا النميرى. ولا تثريب على السادنين إن كان مايسدنون عليه شيئًا جديرًا بالسدانة، فهناك من يسدن على الكعبة وهناك من يسدن على بيت أصنام. بهذا أردنا القول بأن الحكم الموضوعى على نجاح أى نظام أو فشله يكمن فى الإجابة على أسئلة محددة: ما الأهداف التى قام النظام بدءًا من أجل تحقيقها؟ وما الذى حققه منها؟ وإن لم يحقق شيئًا مما قام ابتداء لتحقيقه فما الذى صنع لمراجعة خياراته التى استعصت على التطبيق؟ وإن لم يفعل فما مبرر بقائه؟ وإن كان النظام قد تراجع عن أغلب أهدافه، وتنكر لأغلب شعاراته إلا أنه فى الوقت ذاته ظل يولول بنفس الأهداف والشعارات فلماذا يفعل هذا؟ وكيف يبرر الذين ناصروه لتبنيه تلك الشعارات وقاتلوا من أجلها تماديهم فى تلك المناصرة؟

كان أبلغ الردود على هؤلاء المستمسكين بالوهم مقالا للصديق الدكتور إبراهيم الأمين نشره بجريدة الأيام(*) جاء فيه أنه بصرف النظر عن ما تقولون حول شخص منصور

(*) الأيام ١٨/٢/١٩٨٠ و ٢٠/٢/١٩٨٠.

(فأغلب الردود لم تتناول محتوى ما كتبنا بل جنحت للتهجم الشخصى) ما ردكم على ما اورد من حقائق موثقة عن نظامكم الذين تؤيدون؟ فكاتب الديوان، مثلا، الرجل الذى كان كُراعا اول عهده فى النظام، ثم صار ذراعًا، أكدى نفسه فى سباب كفحيط الضأن تتخلله جمل اعتراضية حول «تقديرنا» لإسهامات منصور وقدراته واحترامنا لعشيره الذى ينتسب إليه، وكأنه كان يسجل ما أملاه عليه النميرى، وما كنا بحاجة إلى تلك الشهادة. وما كان القارئ بحاجة إليها فإسهامنا أردنا به الخير العام وهو ما قدرنا عليه، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها. وعشيرنا لايضيف إلى مناقبه شيئًا حديث رجل نحسبه من المعادين لأهل الكرامات.

فما كان من خير أتوه فإنما — توارثه أباء أبائهم قبل
وهل ينبت الخطى إلا وشيجه — وتعرض إلا فى منابتها النخل

ما هذا ولا ذاك هو الذى أردنا بالحوار مع «الرجل والتحدى».. الرجل هو النميرى، والتحدى هو قوله: «لا خير فيكم إن لم تقولوها». كلمات استعارها من مقال عمر الفاروق الذى أراد به أمتحان الرجال على قول الحق، التقطنا القفاز وحاورنا الرجل وجاها حول أمور أثارها: المصالحة الوطنية، انهيار الإدارة والاقتصاد، هدم الدستور والمؤسسات، والفساد؛ فعلنا هذا مع يقيننا بأن النميرى لن يرقى إلى أمانة الفاروق الفكرية التى يعكسها قوله: «لاخير فيكم إن لم تقولوها ولاخير فىّ أن لم أسمعها» أو قوله: «اصابت امرأة وأخطأ عمر».

ومن بين ردود أهل النظام نتناول تعقيب الدكتور اسماعيل الحاج موسى وزير الإعلام، ونبادر بأن نحمد لإسماعيل وللفريق عبد الماجد خليل دفاعهما عن نشر تلك المقالات التى لم يُرضى النميرى نشرها بخاصة بعد أن أوغلت فى الحديث عن سلطاته، وقد حرصت «تكتيكا» أن ألا يجىء هذا إلا فى منتصف المقالات، لم يتناول الناطق باسم النظام الرد على تساؤلاتنا، والتى لم تكن إلا إجابات على التساؤلات الظالمة التى طرحها

(*) الأيام ١٢/٤/١٩٨٠.

رئيس النظام نفسه ضد نظامه، وإنما استهلك طاقته فى الحديث عن المثقفين والسلطة.. «يكونون فى داخلها فيلوذون بالصمت ويخرجون منها ليشرعوا الأقلام عليها». ونسى الصديق الوزير أن الكاتب لم ينتظر سقوط النظام ليخرج على الناس بـ «الصامتون يتحدثون» ولم يذهب بمقاله عندما خرج من النظام إلى مواقع الذين يعارضون النظام فكرًا ومنهاجًا بل أثاره فى منابر النظام نفسه ليحرك به البحر الميت، بحر الصمت الغريب والمريب، ونذهب للقول بأنه، حتى بعد نشر تلك المقالات، اعتذرنا شاكرين لعرض تقدم به الشريف الهندى بأن يتولى طبعها فى كتاب كلف بمتابعة أمره الدكتور جلال يوسف؛ اعتذرنا حتى لا نتيح فرصة لسدنة النظام للهرب من جوهر الموضوع والمقالات إلى نسج الأقاويل حول دوافعها، وعلّ هذا هو السبب الذى دعى لأن يستغرق نشرها ككتاب أكثر من عامين تترحل فيهما المسودة بين دار الصديق الراحل على الملك ومكتبه فى دار النشر الجامعى حتى عيل صبرى.. ورحم الله عليا رحب الفهم، طويل الأناة: «تمهل ياصديقى» كانت هى العبارة التى يتلقانى بها كلما جئته متسائلا عن مصير «الكتاب» ولمعرفته بهدهد وجدانى كان كثيرًا ما يلهينى عن المزيد من الإلحاف بدعوة كدعاء المظلوم لاترد : هيا بنا إلى عبد العزيز نستفرده». رحم الله، عبد العزيز داود صاحب الصوت النفوم، وسقى قبر على صاحبه شأبيب الرحمة. وتركانا مع تصحر الطبيعة وتصحر الفكر نعيش عهد التصحر العاطفى، طال ليلى يوم أنبلغنى نعيه، «طول يا ليل على الباسل».

نعود للناطق الرسمى الذى حسب أن نقدنا للنظام هو تعبير عن غضب حقائق على ترك مواقع السلطة، وتجاهل الوزير الصديق أن الكاتب ـ وهو واحد من بناة النظام ـ لم يُعزل من المراقى العليا فى ذلك النظام (وأكثر من مرة) إلا لأنه انتهج سبيلا لا يُرضى الذى يعزل ويولى، ولو كان هدف ذلك «المثقف» هو السلطة لذاتها فلم ألقاها فى نحر صاحب السلطان، كما أخطأ صديقى، فى نهاية ردوده، وهو ينتاش الكاتب بالسهام عندما استشهد بقول دريد ابن الصمة:

فلما عصونى كنت منهم وقد اری غوایتهم او اننی غیر مهتد

وليت الوزير مضى مع دريد إلى آخر القصيد

فإن يك عبد الله خلى مكانه — فما كان وقافًا ولا رعش اليد
قليل تشكيه المصائب حافظ — من اليوم أعقاب الأحاديث فى غد

وجاء الغد، بأسرع مما كانوا يتوقعون، لنجابه فيه من أرادوا أن يسود باطلهم على حقنا، ونحن نخفى من أمر بعضهم أكثر مما أبدينا، «ولو قلتها لم أبق للصلح موضعًا».

أما الرد الأخير، من بين ردود نصراء النظام، فقد جاء من الأستاذ أحمد سليمان(*) الذى تأبى فى مقالنا الدعوة لأن تشمل المصالحة الوطنية الشيوعيين والذين قلنا بأن «العلمية» قد جافتهم عندما أخذوا ينظرون إلى معركتهم مع النظام وكأنها امتداد لحروب داحس والغبراء، فكل الذى يسعون إليه مع النظام هو الثأر المنيم أى الثأر إذا أصابه صاحبه نام قرير العين. وكان من رأى أحمد أن الحوار مع الشيوعيين لا يفضى إلا إلى طريق مسدود، كما استبدع أن تأتى الدعوة للحوار مع الشيوعيين من «خصم الشيوعيين اللدود» وأخطأ الأستاذ الحكم بل اشتغر عليه الحساب. فما كنا يوما حملة راية حرب صليبية على الشيوعيين، فالشيوعيون أصحاب فكر ومذهب، نخالفهم فى ترجمة ذلك الفكر بل نعارض بعض أساسياته، ونستنكر ما يبدو لنا من إرهاب فكرى يمارسونه ضد خصومهم، ولكننا لا ننكر عليهم فى مسرح السياسية السودانية حقهم فى التعبير والتنظيم، خاصة يوم أن نقول بأنا نريد توسيع قاعدة المشاركة، لأجل هذا دافعنا عن الشيوعيين يوم أن تآمرت عليهم الأحزاب فى مطلع الستينيات، ولنفس الدوافع ناهضنا دعاواهم فى نهايتها عندما سعوا لتضييق هامش الحرية على من لايشاركهم الرؤية فى ظل الشرعية المرتضاة يومذاك، شارك أحمد سليمان الرأى يومذاك كاتب أحسبه من أنصار حزب الأمة ذهب مذهبًا قصيًا حين قال: «سبحان الله العادل، هؤلاء الملاحدة الذين قتلوا أبناء شعبهم غدرًا ليجعلوا جثثهم معابر لفكر ملحد عميل يساويهم الدكتور القانونى مع قتلاهم بل ويجعلهم أصحاب حق وثأر»(**) الم نقل أنا كنا نعيش فى عهد داحس والغبراء.

(*) الأيام ١٩٨٠/٦/١.
(*) الأيام١٩٨٠/٦/١٦.

ونجىء من بعد إلى مقال الدكتور العالم حيدر ولربما أغنانا عن تناوله عنوان المقال، «حوار غير موضوعى مع الدكتور منصور خالد» إلا أن المقال يكتسب أهمية لأنه جاء من معارض للنظام من موقع أيديولوجى أخاله غيرحزبى، ومن رجل ملك شجاعة القول للتعبير عن رأيه فى حين صمت الآخرون، ومن كاتب يحسن البحث والمجادلة، وقبل كل هذا لأنه يعكس رأيا سائدًا بين بعض المثقفين. احتفل مقال الدكتور بمغالطتين تعبران عن ذلك الرأى السائد: المغالطة الأولى هى الزعم بأن الذى قاد المثقفين إلى رحاب مايو هو الانتهازية، ولهذا فإن المعارضة المزعومة للنظام (مثل مقالاتنا) ماهى إلا تمويه واخفاء للمقاصد. ففى قول الكاتب «لا يكاد يصدق المرء أن الرجل يظل ربع قرن من الزمان شيوعيًا يمكن أن يكون اتحاديًا اشتراكيًا، أو أن واحدًا من صناع النظام يمكن أن يهاجم النظام» أما المغالطة الثانية فهى قوله «لا يعرف الناس وجودًا ماديًا وواقعيًا وتجريبيًا لكلمات مثل الديمقراطية والاشتراكية والتنمية» فيما أنشأته مايو، ومن الواضح أن الدكتور حيدر قد اختزل تاريخ مايو فى عقد واحد من الزمان، ولو لم يفعل لأدرك بأن هناك مايمكن أن يحمل «المثقفين» إلى رحاب مايو وإلا أصبح كل مثقفى السودان انتهازيين، ثم إنه ظلم كثيرين جاءت بهم إلى النظام رايات عالية رفعها ذلك النظام، من بين هؤلاء شيوعيون تركوا شيوعيتهم ليصبحوا اتحاديين اشتراكيين، بل منهم متصوفة ثورية مثل كامل محجوب، ينام ويصحو وليس فى فكره ووجدانه غير مصالح أهل السودان، ومع هذا لم يتحرك ذلك الرجل عن القول لواحدة من الصحف: «لقد كنت شيوعيًا على مدى ربع قرن من الزمان ولا أجد سببًا واحدًا للاعتذار عن أية لحظة من عمرى السياسى».

أما إنكار الوجود المادى والتجريبى للديمقراطية والاشتراكية والتنمية فزعم لا يملك قدمًا واحدة يستند عليها إذ لا أعرف نظامًا حل بالسودان وجعل منه حقل تجارب مثل نظام مايو، مايو التى أطلت على البرية منذ عام ١٩٦٩. فى تلك السنوات المزدحمة بالأحداث قادت بعض تلك التجارب إلى إنجازات مادية ابكار: حل مشكلة الجنوب، تصفية الإدارة الأهلية، تمثيل القوى الحديثة (شعارات أكتوبر الخالدة) ثم الانتصار للمرأة

واشراكها الفعلى فى الحكم، بجانب اضافات مادية ملموسة فى النقل والزراعة والصناعة والتعليم العالى، إن الذى يعنينا فى المقال ما احتواه من خلط منهجى ومعيارى، خل بين رفض نظام مايو «الاتحاد الاشتراكى» لأسباب «أيديولوجية» وبين إدانة ذلك النظام باسم مبادئ مثل الديمقراطية واحترام الحريات، وهى مبادئ لا تمت لتلك الأيديولوجية بسبب.

نأتى، من بعد، للطائفة الثانية، معارضو النظام الذين أذهلهم نشر المقالات بكل ما فيها من طرح جدى للقضايا؛ كان قصارى هؤلاء القول بأن تلك المقالات «المأنونة» تمثل البرنامج الجديد الذى أوحت به واشنطون وجاءت بمنصور خالد للتبشير به أو تسويقه، وكأنا بهؤلاء الأفذاذ قد عرفوا فى نميرى تسامحًا يجعله يقبل نقدًا علنيًا لممارساته الشخصية على الرغم من قبول النقد لكل رجل من حوله، ولكل جهاز أنشاه. ذلك النقد أيضًا قرأناه بعين مختلفة وبشىء من الغبطة أيضًا، قرأناه كمحاولة لعزاء النفس من جانب قائليه. فمع أن من بين هؤلاء من عارض النظام منذ مطلع عهده ـ وبحد السيف أحيانًا ـ إلا أنهم عجزوا كاملا عن التحليل الموضوعى لطبيعة ذلك النظام بالصورة التى تعريه أمام الشعب والعالم، دون إنكار لإنجازاته التى يشهدها الناس، أو تنفض من جهد رجاله الذين خبرهم الناس. وإزاء ذلك الارتباك الذى أوقع المعارضون أنفسهم فيه أخذت مواقفهم تجاه النظام تتراوح بين المهادنة والعنافة، وبين الاحتراب و التصالح، وبين الهبة العابرة والمضارسة الملكة، وبين الرضوان القانع والغضب الحرون، كما عجز أولئك المعارضون عجزًا كاملا عن القراءة الموضوعية الفاحصة لاضافات النظام للواقع السودانى ولهذا ما انفكت مواقفهم ضده تتراوح بين الإنكار الظالم للإنجاز المشهود، وبين الأحكام الانطباعية التى ترتكز على نثارات القول ينقلها الركبان الوافدون إلى حيث كان يقيم هؤلاء المعارضون فى لندن وطرابلس وأديس أبابا. إن الإنكار بلاعلم، والنقد بلا تمحيص لا يكلفان المرء شيئًا فى حين تتطلب القراءة الموضوعية للواقع جدية فى التقصى، واجتهادًا فى التوثيق والتحقيق، وإحكامًا فى التحليل، ولو فعل المعارضون ذلك لأدركوا أوجه النقص فى النظام واستبانوا مقاتله، لأن التأييد الشعبى الداخلى والاحترام السياسى الخارجى لأية حركة سياسية معارضة يتوقفان أساسًا على مصداقيتها وجديتها

فى الاقتراب من قضايا الناس. لهذا فإن أى عمل أو قول سياسى ينتقص من هذه المصداقية ينتقص بنفس الدرجة من قدرة اللاعب السياسى على التأثير فى الساحة السياسية.

من مظاهر تعزية النفس الاستغراق فى الحديث عن دور التدخل الخارجى إما فى دعم نظام مايو أو فى العمل على تقويض ذلك النظام بعد أن استنفد أغراضه، وكأن لم يكن من الأسباب الداخلية ما يكفى لتثبيت النظام، أو كأنهم يعترفون بأن ليس هناك من القوى الداخلية من هو قادر من مركز انطلاقه الذاتى على تقويضه، والايحاء الأخير غريب ومؤسف؛ ففى البدء غلب الظن عند هؤلاء المعارضين بأن بقاء النظام رغم كل هجمات المعارضة عليه إنما يعزى لوقوف أمريكا وراءه. ولكن ما إن تبدى لهم ما يوحى بأن النظام آيل إلى السقوط حتى هرعوا يقولون بأن أمريكا قد بدلت موقفها وهى الآن بصدد أعداء البديل للنميرى. ولاشك فى أن الحديث فى عام ١٩٨٣ حول البديل الأمريكى لنظام نميرى كان هروبًا من مجابهة الواقع الداخلى بما فى ذلك تشتت القوى المعارضة لذلك لنظام، ولولا أن بعض هذه القوى قد استمرأت مغالطة النفس لكان فى مقدورها أن تحد الرد الشافى على السؤال المكرور عن كيف بقى النظام المايوى على الرغم من كل أخطائه، بخاصة فى سنواته الأخيرة. كان فى مقدورها أن تجد الرد فى تظاهرات صبية المدارس التى انتظمت كل السودان فى عام ١٩٨٢، كما نجده فى هتافاتها الجارحة مثل «الشعب جعان لكنه جبان» وما عنى الصبية بهتافهم ذلك عامة الناس وإنما كانوا يعنون بلاشك رموزهم القيادية، على الرغم من ظلمهم بهذا الهتاف لبعض تلك الرموز التى تتراخ فى معارضتها. وفى واقع الأمر بقى النميرى حاكمًا لثلاث سنوات بعد ذلك التاريخ التى تنبأ فيه المعارضون بأن أمريكا تعد فيه بديلا للنميرى، وكانت تلك السنوات الثلاث هى الفترة التى انحدر فيها النميرى إلى أكثر مراحل حكمه طغيانًا، مرحلة الطغيان المقدس.

ولا ننكر أن القوى الخارجية كانت، وما زالت. تؤثر فى صنع القرار الداخلى فى السودان بدرجات متفاوتة. ولهذا فإن النفوذ الخارجى حقيقة لأزمة من حقائق الحياة

السياسية فى السودان وغير السودان. ومن الطبعى الا يغفل اى سياسى جاد حقائق الحياة السياسية بشقيها الداخلى والخارجى عندما يتجه لصنع اى قرار سياسى. كان ذلك القرار ردًا على فعل أو مبادرة فعل. إلا أن هذا السياسى مطالب، بادئ ذى بدء، بإمعان النظر فى الحقائق الداخلية قبل التدقيق فى الأسباب الخارجية لأن الأخيرة كثيرًا ما تكون ردودًا على فعل، أو استغلالاً لواقع داخلى. على رأس العناصر الداخلية التى يجب ان يأخذها المحلل الجاد فى الاعتبار المقومات الذاتية وعوامل القوة والضعف فى الوضع السياسى الذى يؤيده المحلل السياسى إن كان مؤيدًا للنظام، أو الذى يناهضه إن كان ذلك، تمامًا كما أن على المناهض للوضع السياسى أن يمعن النظر. وبموضوعية متجردة، فى عناصر القوة والضعف ليس فقط بين صفوف النظام الذى يعارضه بل أيضًا بل أيضًا بين صفوف المعارضين لذلك النظام.

بيد أن الفهم الحقيقى لنظام مايو ما كان ليتأتى لو وقف الناس بالتحليل عند كيان الحكم وكيان المعارضة فى شكليهما المؤسسى. كانت هناك ظاهرة مهمة أخرى هى شخصية الحاكم و«البونابرتية» التى سخر بها الحاكم كل المقومات الإيجابية، وكل عناصر القوة فى نظام مايو، واستغل بها كل عناصر القوة والضعف فى معارضيه، سخر النميرى تلك المقومات ترغيبًا وترهيبًا، إثارة واستمالة، وجدا وموجدة ـ وقد كان الرجل شديد الوله فى حالة وجده، وجاحم الشر عند موجدته، تلخص ذلك المنهج البونابرتى فى امرين: النوال، والنكال؛ وما بين نوال النميرى ونكاله تحققت إنجازات ابكار، واسترخصت مبادئ، وارتفعت هامات، وخفضت أصوات، وتخدرت إرادات، وتحلبت اشداق، وجفت أقلام، وطويت صحف، وهان رجال على أنفسهم إلا من عصم ربى. وإن كنا قد حرصنا فى هذه المقالات على الاشارة لرجال أفذاذ وعبنا على آخرين ما أسميناه بالخصاء السياسى فإن لنا أيضا شواهد سنقدمها فى هذا المقال حول بعض أبطال الساعة الحادية عشرة الذين لم يرتفع لهم صوت ضد النميرى إلا من بعد أن أصبح «طاغية مخلوعًا»، بل كان من بين هؤلاء من ظل كسير الطرف فى مجلس «الطاغية» يوم إن كان هو المستأذن والمنصرف وهو المجلس نفسه الذى وقف فيه إخوة لهم يجابون الطاغية ولما

يخلع بعد. لا نفعل هذا زراية بأحد وإنما لكيما نحمل الناس على الكف عن النظر للتاريخ من قفاه، فما هكذا يتدبر الناس التاريخ.

وقصارى الأمر أن هذا المنحى الهروبى فى التصدى لتحليل القضايا منحى مرذول من الناحية الخلقية، وفاسد من الناحية المنطقية، فما كل أخطائنا هى من صنع آخرين، ولا كل ما نعانى من ارزاء هو من صنع قوى خارجية لا نملك سبيلا للسيطرة عليها؛ وما أكثر الأسماء و المسميات لتلك القوى: الهجمة الاستعمارية الشريرة، التدخل الخارجى، التآمر الكنسى، الشيوعية الملحدة، لا يبالغ المرء أن قال بأن هذا المسلك الختول كاد أن يصبح سمه سائدة فى العمل السياسى فى الوطن العربى حتى انتهى الحال بكل من انقطعت حجته فى مجابهة خصمه مجابهة فكرية رشيدة إلى اللواذ بالمشجب الخارجى دون تدبر أو تأمل. إن نظرية المؤامرة تعكس تبسيطًا مخلا للظواهر الاجتماعية، كما هى تعبير صارخ عن العجز الفكرى عن إدراك ديناميكية التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والسياسية ببعديهما الداخلى والخارجى. وقد حمل هذا المنهج صديقا للقول ساخرًا بأنه إن كان الفكر السياسى الغربى قد أنشأ المدرسة الليبرالية، وإن كان الفكر السياسى الماركسى قد جاء بمدرسة التفسير المادى للتاريخ إلا أن أكبر إسهام عربى للفكر السياسى الإنسانى هو إضافة نظرية جديدة هى نظرية التفسير البوليسى للتاريخ. فما من حدث يقع فى أوطاننا الصغيرة أو وطننا الكبير إلا ونفترض أن وراءه مؤامرة خارجية شريرة لا بد من تقصى مصدرها حتى وأن تناصرت كل الظروف المحلية الموضوعية لتجعل من ذلك الحدث أمرًا لا محالة من وقوعه.

الفشل الوظيفى للتنظيم

يستوحى المرء مما سبق أن الوحدة الوطنية، القضية المحورية الأولى لأى نظام حاكم فى السودان. لم تكن على رأس هموم النميرى لأن كل سياساته كانت تقود إلى نقيضها؛ تقود إلى التشقق ثم الفتنة. فما الموقف بالنسبة إلى القضية المحورية الثانية، والتمية؟ وهنا أيضًا يستوحى المرء مما أوردنا أنه، فى ظل ذلك التخبط السياسى، والعشوائية

الإدارية، والفساد المنهك للمؤسسات، بألا سبيل للاقتصاد إلا أن يزداد تشوهًا واختلالاً.
وعلنا نتناول بعض الظواهر والمؤشرات لنكشف بها عن أمرين، الأول: هو الانهيار الكامل لأحلام الأمس فى بناء اقتصاد متين وأثر الأنماط السلوكية النخبوية على ذلك الانهيار. والثانى: هو الفشل الوظيفى الكامل للتنظيم السياسى، الاتحاد الاشتراكى السودان. فالتنظيم من الناحية النظرية لم يراد له فقط أن يكون وعاء سياسيًا يضم أهل السودان اجمعين وبوتقة تصطهر فيها وجوه السودان الثقافية السياسية والدينية المتعددة حتى تزول نتوءاتها. وإنما أيضًا طاقة محركة لعمل تعبوى ووظيفى فى ميدان التنمية والخدمات.

شهدت تلك المرحلة ارتفاعًا حادًا فى وجوه الاتفاق التبديدى وانخفاضًا أكثر حدة فى الإنتاج، وعلى سبيل المثال ارتفعت واردات السودان من ١,٣ بليون دولار فى عام ١٩٧٨ إلى ١,٨ بليون فى عام ١٩٨١ ثم تمويل أغلبها عن طريق الاستدانة للأمد القصير والمتوسط، وكان هذا بعد أربع سنوات من قرع الأجراس التحذيرية من وزير المالية ومجلس الوزراء حول الدين العام، وفى هذا نشير إلى التقرير الذى كان يرسله وزير المالية مأمون بحيرى ومحافظ بنك السودان إبراهيم نمر أسبوعيًا للرئيس لكى يكون على علم بمديونية السودان ويكبح جماع حراس الأبواب الذين جاوزوا طورهم وتعدوا قدرهم. ما مضى شهر على إرسال تلك التقارير حتى أبلغ الرئيس وزيره بأن يكف عن إرسالها لأن «الأرقام لا ترعبنى»، كما قال.

كان ذلك هو الحال أيضا عندما استمع مجلس الوزراء لتقرير وزير المالية آخر (الشريف الخاتم) وهو يقترح وقفة مراجعة فى مشروعات التنمية، والحد من أى استدانة جديدة، وأذكر يومها انحيازى للشريف وقولى بأنه «لو كانت حكومة السودان شركة مساهمة لانتهى أمرها منذ زمان عند مُصفى الشركات. كان ذلك الحكم التقريرى هو السبب فى إعفاء النميرى لى، للمرة الثانية، من موقعى فى وزارة الخارجية بعد أن نقل له وزير، شهادته فى حكم الشرع نصف شهادة، ما دار فى المجلس ووصف ذلك الحديث بأنه محاولة «للانتقاص» من إنجازاتك التنموية يا ريس». أغرب من الإعفاء كان حديث

النميرى لى: «هل اقفلت بابى امامك؟ الم اترك لك الخارجية، تعمل فيها زى ما عاوز؟ لماذا تقول مثل هذا الحديث امام الآخرين. الآخرين هؤلاء هم أعلى سلطة تنفيذية أوكل لها النميرى إدارة شئون الجمهورية، ومن بين تلك الشئون تدبير المال وانفاقه.

ذهب جزء كبير من ذلك الإنفاق على الواردات للحصول على المحروقات (٥١٪ من عائدالصادر) وهذا أمر طبيعى، بيد أن الذى يثير الامتعاض هو انفاق السودان مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويًا فوق أسعار السودان الفورية للنفط كانت تذهب جميعها للوسطاء عبر ممثليهم فى السودان ومن بينهم وزراء. وأشد غرابة من ذلك هو وقوع هذا على الرغم من التسهيلات التى كانت تمنحها المملكة العربية السعودية مما يتحتم معه انخفاض أسعار المحروقات لا تصاعدها. وبلغ عفن الفساد فى هذا القطاع درجة أزكمت حتى أنف صندوق النقد الدولى مما جعله يلزم السودان بشراء الوقود تحت اشراف الصندوق(*) ولربما لم تكن حالة الامتعاض والغضب لتغلب على المرء ضد هذا الانتهاب الفاجر للمال العام لو استغل الوقود المستورد لمضاعفة الإنتاج إلا أن حقيقة الأمر غيرهذا، ففى بيان لوزير الطاقة فى مجلس الشعب (١٩٨٢/١١/٢٨) ذكر الوزير أن ١٢٪ من المحروقات تذهب للزراعة و١٥٪ للصناعة و٨٪ لتوليد الكهرباء وما تبقى يذهب للنقل. ويدل هذا على أن القطاعات المنتجة لم تكن تحصل على أكثر من ٣٥٪ من الوقود حين يذهب ٦٥٪ منه للنقل الذى يمثل النقل الخاص والعام فى العاصمة المثلثة ٨٠٪ منه.

أخذت النفقات الجارية، لا التنموية، تشكل الإنفاق الرئيسى فى الجمالى انفاق الحكومة، فحجم الإنفاق على الأمن والدفاع ازداد من١٣٪ من الميزانية فى عام ١٩٧٧ إلى ٢١٪ فى عام ١٩٨٢. وارتفع الفصل الأول من الميزانية (بند الوظائف) إلى ٥٠٠ مليون جنيه أى أنه أخذ يشكل ٤٣٪ من تلك الميزانية. وفى حديث لوكيل ديوان شئون الموظفين (حيدر كبسون) جاء بأن هناك ٤٠ ألف عامل وموظف لا يؤدون عملا، وأن الذين عُينوا دون وظائف فى الاقاليم يكلفون الدولة ١٠ مليونًا من الجنيهات، ولا يقف أيذاء هؤلاء عند تقاضى أجر دون عمل وإنما يمتد إلى نقل عدوى التسيب للذين يعلمون معهم(**)

(*) تناولنا هذه القضية بتفصيل فى السودان والنفق المظلم صفحة ٤٠١.
(**) الصحافة ١٩٨٢/٩/٢٢.

وفى اعتقادنا بأن الذى كان يتشكى منه وكيل الديوان لم يحدث إلا لغياب الإرادة السياسية ولاختلال النظر، فالمادة ١٦ من لائحة الخدمة العامة تنص على عدم إنشاء وظيفة جديدة إلا إذا دعت حاجة العمل لانشائها. ومع ذلك انشئت تلك الوظائف التى تسمى «فائضه» والفائض يستغنى عنه فى بلاد الله الأخرى. على أن أهل السياسة والمنظمات قد أوهموا النفس بأن الذى يحسب علاجًا طبيعيًا لداء الترهل الإدارى فى بلاد الله الأخرى يصبح فى السودان تشريدًا للعاملين. ومثل هذه الحجة صحيحة ومغلوطة، صحيحة أن نظر إليها فى الإطار العام للسياسات الاقتصادية للدولة، فالدولة التى تضاعف من ميزانية الدفاع والأمن لدرء مخاطر صنعتها بنفسها هى دولة تتجه بالموارد للتبديد وبالتالى فهى لا تملك قدمًا واحدة تقف عليها لادانة التبديد فى الفصل الأول من الميزانية. إلا أن التبديد، من الناحية النظرية المطلقة، تبديد ولايمكن لاحكام الاقتصاد أن تطبق بالانتقاء.

وفى ميدان الإنتاج والخدمات نتناول بعض المؤشرات المهمة مثل إنتاج القطن الذى انخفض من ١,٢ مليون بالة فى عامى ١٩٧٣/١٩٧٤ إلى ٥٤٤,٠٠٠ بالة فى عام ١٩٨٢. وفى حديث للدكتور حامد برهان، أحد الخبراء فى هذا المجال، جاء أن ذلك الانخفاض لم يصل الدرجة التى وصلها فى أسوأ أعوام مشروع الجزيرة عام (١٩٣٣) الذى أصيب فيه القطن بما يعرف بداء «الكرمشة» مما استوجب ابتداع عينات جديدة أكثر قدرة على مقاومة الداء، وعام ١٩٥٧ لعدم اتخاد الإجراءات الوقائية فى موعدها(*) والذى يصدق على الجزيرة يصدق على غيرها فقد انخفضت فى عام ١٩٧٢/١٩٧٣ إلى ٥٢ ألف فدان فى الثمانينيات. أما مؤسسة النيل الأزرق الزراعية فعلى الرغم من ارتفاع الرقعة المزروعة فيها من ٩١ ألف فدان عام ١٩٧٢ إلى ٩٤ ألف فدان فى الثمانينيات انخفض إنتاجها من ٧٤ ألف طن فى الفترة الأولى إلى ٦٢ ألفًا فى الفترة الثانية.

وإن تناولنا فى مجال النقل قطاعًا مهمًا مثل السكك الحديدية فسوف نجد الصورة نفسها إذا انخفض حجم الشحن من ٢,٨ مليون طن/ كيلو متر فى عام ١٩٧٠/١٩٧١ إلى

(*) تناولنا هذه القضية بتفصيل فى السودان والنفق المظلم صفحة ٤٠١.

١,٥ مليون طن كيلومتر فى عام ١٩٨٠ على الرغم مما وفره خط الأنابيب من طاقة فائضة للشحن، وفى حديث لإحدى الصحف(*) ذكر مدير عام السكك الحديدية أن الخسارة السنوية للمؤسسة تبلغ ٤٠٠ مليون جنيه وأن الكثير من مشكلات المؤسسة تعزى لانعدام قطع الغيار وتوقف القاطرات وعدم تطوير مناهج العمل؛ وما سمح المقام للمدير ليتحدث أيضا عن أثر التوتر السياسى على الأداء وهو توتر قاد إلى فصله كل العملين، فقى فم المدير ماء، «وهل ينطق من فى فيه ماء»؟

نجىء للحديث عن الفشل الوظيفى للتنظيم من بعد ايضاح العوامل السياسية العامة والأدائية التى قادت للانهيار الاقتصادى؛ فثمة جوانب تعبوية مهمة لصيقة بالأداء الإنتاجى والخدمى العام أوكل أمرها للتنظيم فهل قام بأدائها؟ إن الفلسفة الكامنة وراء مفهوم تجمع قوى الشعب العاملة هو تقليم أظافر الخلاف والحد من الصراعات بين هذه القوى حتى تتوحد جهودها وراء هدف واحد؛ كما أن الهدف من «شعبية» الحكم المحلى هو تكامل العمل الوظيفى مع الجهد الشعبى ليس فقط فى الإدارة العامة وإنما أيضا فى البناء والتنمية والخدمات، بعبارة أخرى الهدف من شعبية الحكم هو تمكين الشعب، فى أدنى المستويات، من إدارة مرافقه وحماية بيئته وتجنيد كل طاقاته تجنيدًا طوعيًا للقيام بهذه الواجبات، فما الذى صنعه التنظيم لتحقيق هذه الأهداف السياسية؟ فى هذا الشأن سنتناول نموذجين، الأول: هو الصراعات التى قادت إلى إجهاض الجهود الإنتاجية الكبرى فى مشروع الجزيرة وبعض مشروعات السكر، والثانى: هو أداء أهم المجالس الشعبية (مجلس الخرطوم) فى قضية من أكثر القضايا حيوية، صحة البيئة.

نعتمد فى الموضوع الأول على بعض التحقيقات الصحفية التى كانت تجريها وكالة أنباء السودان (سونا) والتى نعترف لمديرها النشط، الأستاذ مصطفى أمين بنجاحه فى أن يجعل من تلك الوكالة نموذجًا متميزًا للصحافة التحقيقية (investigative journalism) أرسلت الوكالة فى الثالث من نوفمبر ١٩٨٠ مبعوثها إلى ثلاثة أقسام فى مشروع الجزيرة

(*) الأيام١٧/٤/١٩٨٣.

(الماطوري والمكاشفي وممتوق) للتحقق من الصراع الذي كان دائرًا بين المزارعين والمحافظ الجديد للمشروع (الدكتور حسن الطيب) مما كاد أن ينهار معه العمل. وكان المزارعين قد أتهموا المحافظ بالمغالاة في الصرامة في تطبيق القانون، في حين رأى المحافظ أن أكثر ما يعاني منه المشروع «ضعف العنصر البشري في الأداء وفي المسئولية» ونعيد للذاكرة بأن تلك هي الفترة التي شهد فيها المشروع انخفاضًا كبيرًا في الإنتاج، وجيء بالمحافظ «الحازم» لإنقاذ الموقف.

وهذا، بلا شك، نوع من الصراع أدنى درجة بكثير من «الصراع الطبقي» فإن عجز اتحاد قوى الشعب العاملة عن حسم الصراعات الإدارية فكيف به مع الصراع الطبقي الذي يطمح في تذويبه في إطار «الاتحاد البوتقة»؟ ويوحي تحقيق الوكالة بغيبة التنظيم غيبة كاملة خلال هذا الصراع، أو بالأحرى عجز كامل من جانب ذلك التنظيم عن اتخاذ الخيار الصعب بخاصة وقد وجد نفسه أمام اتهامين، وأمام خصمين، فمن ناحية جاء النظام نفسه بمحافظ المشروع انتقاه لحزمه، ولكن ما إن حزم الرجل أمره وعزم حتى جابهه موقف من المزارعين لا يثير الدهشة، وإزاء هذا فإن لم يكن المحافظ على غير حق فقد وجب رده إلى الصواب، وإن كان على حق فقد توجب الانتصار له، إلا أن التنظيم آثر المراوغة واللجوء للخيار الأسهل، بيد أن ذلك المنهج يقود إلى نتائج لها انعكاسات على الإنتاج وبالتالي على تحقيق «الكفاية والعدل» رأية أخرى من رايات الاتحاد الاشتراكي «العظيم». وهناك من «يفضلونها ساخنة» ويفضلونها باردة في الوقت ذاته، وفي علم السياسة يسمى هذا بالديماغوجية.

ابتعثت (سونا) أيضًا في أغسطس ١٩٨٠ مراسلا لمشروع سكر الجنيد الذي كادالعمل أن يتوقف فيه أثر صراع صليبي، صراع عمودي بين الإدارة والمزارعين، وصراع أفقي بين أخصائي فلاحة السكر ومدير أبحاث المشروع وكلاهما يتبع لنفس الوزارة. جاء اتهام الإدارة من رئيس اتحاد المزارعين (عبد الرحن أحمد حسب الرسول) في رسالة بعث بها للصحافة بعد أن أعيته الحيل مع «أمانة الفئوية» آملا في أن تفلح الصحافة في نقل شكاته إلى أولي الأمر. وادعى للحزن حديث الدكتور عوض الحاج، أخصائي فلاحة

السكر، والدكتور الطيب يوسف مدير محطة ابحاث الجنيد حول انحدار الإنتاج فى المشروع من ستين طنًا فى الفدان فى الأبحاث إلى عشرين فى المشروع بسبب مشكلات كلها ذات طابع إدارى لا تقوى على حلها إلا الوزارة فى الخرطوم، مصدر الحزن هو أن كلا العاملين المتصارعين ينتميان إلى وزارة واحدة يرأسها وزير واحد ويقود عملها الإدارى وكيل واحد. وفى الحالتين نرى أن أكبر عوامل الفشل الوظيفى هو النظرة الجزئية المحدودة على الرغم من وجود التنظيم الشمولى الذى يفترض فيه الاطلال الشامل على القضايا، فأمين الزراع ينتصر لزراعه، وأمين المهنيين ينتصر لمهنييه، ومدير إدارة الباحثين (إن لكل لهم إدارة) ينتصر لباحثيه، ومدير عام المشروعات يتصر لمديرى مشروعاته، ونتاج كل هذا هو التواء الرياح على الجميع، والفشل الوظيفى للتنظيم الشامل.

لم يكن الحكم الشعبى أحسن حالاً من هذا، ونموذجنا فيه مجلس الخرطوم، ودوره فى الحفاظ على صحة البيئة. فإن كان هناك مجلس توفرت له الخطط الموجهة والقوانين التنظيمية والإمكانات النسبية التى يؤدى بها واجبه لكان هو مجل الخرطوم. وتوفر للمجلس القانون (الأمر المحلى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ لوقاية صحة البيئة) والذى لم يترك أمرًا دون أن يحصيه: (إزالة الأوساخ والقمامات، المبانى الخربة، إزالة أنقاض المبانى، التأمين ضد العوائق من البناء والحفريات، التلوث بسموم السيارات والمصانع)، وأعدت له الخطط الموجهة للنقل العام ولترشيد استخدامه، وتوفرت له الإمكانات النسبية. مع ذلك بلغ الأمر بالنظافة العامة فى الخرطوم، درجة من السوء حملت مجلس الوزراء (مجلس وزراء عموم السودان) على أن يخصص جلسة من جلساته فى شهر سبتمبر ١٩٨٢ للتدارس حول نظافة العاصمة قرر فى نهايتها بدء حملة يقودها الوزراء لتنظيف العاصمة، فى ذلك الشهر أقف عند اليوم العشرين منه، اليوم الذى شهد فيه ميدان الأمم المتحدة بالخرطوم وزيران مرموقان (الدكتور حسن الترابى، النائب العام، والدكتور على فضل وزير الصحة) يقودان تلك الحملة بموجب قرار مجلس الوزراء، ويالذلك من إهدار لوقت الوزراء العلماء إذ لا أحسب أن أى واحد منهما كان سعيدًا بتلك

المهمة. فصديقى وزير الصحة كان سيكون أسعد حالا لو كان المهرجان الذى دعى لافتتاحه هو مهرجان لإعلان السودان منطقة خالية من الكلازار والبلهارسيا والملاريا ومرض القرد الأخضر. وصديقى الدكتور الترابى كان سيكون أسعد حالا لو كان فى مهرجانه ذلك احتفاء بنشره كابن حزم، إحكامًا عصريًا فى أصول الأحكام. هذا هوالذى يترجاه العامة من العلماء، لم يكن الوزيران العالمان وحدهما هما اللذان تركا عظميات الأمور للإشراف على جمع القمامات فقد نال هذا الشرف، أيضًا غيرهم. وننسب ذلك العمل المذل للشرف ـ استدراكًا ـ فلعل هناك من كان يحسب انهماك الوزراء فى جمع القمامة «التصاقًا بالجماهير» أضحى الظن حقيقة، إذ إنه فى اليوم ذاته الذى قاد فيه العالمان حملة النظافة، اجتمع مجلس شرق النيل ليسجل صوت شكر وتقدير للرئيس القائد جعفر محمد نميرى «للاهتمام المتعاظم الذى يوليه لترقية الخدمات بالعاصمة»، وكان ذلك بعد استماع المجلس إلى وزيرين آخرين يشرحان أهداف «الحملة الوزارية»، الأستاذ أحمد عبد الرحمن وزير الشئون الداخلية ويوسف سليمان وزير الدولة للطاقة. ولا أخال صديقى أحمد، الذى أعرف، كان شديد الاغتباط بما حُمل عليه حتى وأن خادع نفسه ـ وهو الرجل المؤمن ـ بأن النظافة من الإيمان، فمع أن النظافة حقًا من الإيمان إلا أنها أدنى درجاته، ففى الحديث «الإيمان بضع وسبعون شعبة أدناها إماطة الأذى عن الريق، وأرفعها قول لا إله إلا الله».

لا أحسب أن بونويل قادر على أن يخرج على الناس مشهدًا أكثر سريالية من هذا فالمجلس الشعبى الذى تعتبر النظافة العامة والإصحاح البيئى من واجباته اليومية العادية ينتهى به الأمر متلقيًا للنصح فى أداء هذا الواجب؛ وجمع النفايات والقمامة الذى يمثل أدنى شىء فى سلم الخدمات يصبح فى اعتبار المجلس «ترقية للخدمات بالعاصمة»؛ والوزراء العلماء الذين كان يترجاهم السودان لما هو أنفع وأسمى ينتهى بهم نظامهم إلى قمامين ليثبت أن الذى انخفضت قيمته ليس هو الجنيه السودانى فقط، وإنما أيضا وقت العالم السودانى بل والعالم السودانى نفسه. وكما قلنا فما كان ذلك المجلس فى حاجة

إلى أكثر من النظر فيما أمامه، وما حوله ما أمامه هو الدراسات والإمكانات وقبل هذا السلطات، وما حوله هو التجارب إذ أننا نعيش اليوم فى عالم لم يعد فيه أمر إزالة النفايات والقمامة عملاً بيئيًا فحسب بل هو أيضًا عمل إنتاجي. فالقمامة تستخدمها بعض الدول لتوليد الطاقة الحرارية، ويستخدم بعض منها كسماد عضوى أو كعنصر تكميلى فى بعض الصناعات كصناعة الزجاج والورق، كما تُستخدم بقايا السلخانات كبروتين مجفف لعلف الدواجن.

ولاشك فى أن الوضع بالعاصمة يومذاك قد بلغ حدًا مزريًا من ناحية الصحة البيئية إذا ارتفع حجم القمامة اليومية إلى ١٥ ألف طن فى الوقت الذى لم تكن تزيد فيه طاقة النقل عن ٥٠ شاحنة مما جعل محافظة الخرطوم، للمرة الأولى فى تاريخها، تتقدم المديريات الأخرى فى قائمة المصابين بالملاريا. لا شك فى أن جزءًا كبيرًا من مشكلاتها يعود إلى التوسع المضطرد فى السكان إذ حين كان عددهم ٢٤٥ ألف حسب احصاء ١٩٥٦ (أى ٢,٤ من سكان السودان) ارتفع العدد فى الثمانينيات إلى ٢ مليون (أى ١١٪ من سكان السودان) ويصرف النظر مما قلنا، ونقول به، من أن انهيار خدمات المدن ليس هو إلا امتدادًا لانهيار الاقتصاد الريفى وما تبعه من هجرة داخلية، إلا أن هناك واجبات يومية يمكن للمجالس تأديتها لوانصرفت إلى أدائها بأسلوب عملى وعلمى بدلا من الانشغال ببرقيات «الشكر والتقدير» للرئيس القائد.

عسكر... وحرامية

قاد الانهيار الاقتصادى والخدمى إلى أن يفرض النظام فى أواخر عام ١٩٨١ جرعة جديدة من الدواء المر، وهو دواء تمت صيدلته وفقًا لمواصفات «صندوق النقد الدولى». دفاعًا عن السياسات الاقتصادية الجديدة تحدث وزير المالية الجديد، الأستاذ بدر الدين سليمان فقال: «لن نكون أهلا للقيادة إذا لم نقنع الشعب على العيش فى حدود ما ينتج وفى حدود ما يملك» وأعلن بدر الدين أن اجمالى الصرف فى الرواتب ارتفع من ٣٦٨ مليون جنيهًا فى عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ إلى ٥٨١ مليونًا فى عام ١٩٨١، ولا تشمل هذه

الأرقام الإنفاق على القوات المسلحة، وما أن بدأت هذه الإجراءات تسرى وينعكس آثارها على الجيوب فى مطلع عام ١٩٨٢ حتى اندلعت التظاهرات الاحتجاجية فى كل مكان. ولا اعتراض لنا على ما اتجه إليه وزير المالية يومذاك للحد من الإنفاق العام ودعوة أهل السودان للاعتماد على أنفسهم.

وليس بيننا وبين الوزير الصديق خلاف حول ظاهرة الصرف التبديدى المترتبة على انماط حياتنا النخبوية. ولا خلاف بيننا وبينه حول الدمار الذى لحق بالاقتصاد بسبب سياسة الترضيات للقلة الضاغطة، فكم من نظام قد أجزل على هؤلاء عطاء حساباً. ليس بيننا خلاف فى كل هذا؛ موقع الخلاف هو الإطار الذى تتم فيه التضحية، ويتحقق فيه التقشف. فأى حق يملكه نظام يصمت عن سرقة ملايين الدولارات فى صفقات النفط لكى يتحدث عن تبديد ملايين الجنيهات كرواتب لمن لا يؤدون عملاً؟ وأى حق يملكه النظام يغض الطرف عن، بل ويشجع. نهب الطفيليين للمال العام ثم يلاحق بضرائبه موظفى الدولة لأنهم المجموعة الوحيدة التى يستطيع التحكم فى دخولها عند المورد الأساسى؟ ومع أن الظاهر الطفيلية ليست شيئًا جديدًا جاءت بها من مايو، إلا أن الجديد هو استشراؤها تبعًا للزيادة الضخمة من الثروات التى تبعث التنمية فى مايو. الجديد هو الفساد «الرسمى» الذى أخذ يقتات من الطفيلية وأخذت الطفيلية تتزود به، فالطفيلى لا يدرك غايته إلا بالرشاء، والمسئول الفاسد لا تنفش له علة إلا بالانتهاب. والجديد أيضا هو انعدام الرقابة الشعبية الحقيقية، فمع أن كل مواثيق النظام وأطروحاته تفترض نظريًا أن الشعب هو القائد وهو الحسيب إلا أن تجربة الحزب الواحد العلوى قد أثبتت بأن كل هذا غير جائز من الناحية العملية بخاصة إن مست المحاسبة السلطة العليا أو ما لا تريد له تلك السلطة أن يمس، وأن تجرأ أكبر رأس فى النظام (دون الرئيس الأكبر) على تلك المحاسبة - كما سنرى بعد هنيهة - فإن المقصلة الرئاسية لن تتوانى عن قطع ذلك الرأس أيًا كان. لهذا لم تشر أجهزة اعلام النظام، أو مجالس برلمان النظام، إلى الاتهامات حول صفقات البترول (وما هى باتهامات بل حقائق

ترددت فى مناقشات نادى باريس. وفى محادثات صندوق النقد لا فى صحف «المعارضة الحاقدة»). ويسأل المرء ما الذى كان سيحدث لو وقع نصف الذى دار حوله اتهام ضد بعض المسئولين فى مايو فى ظل نظام ليبرالى مفتوح؟ أكاد أجزم بأن الحمية كانت ستحمل حتى بعض الأفراد لإنشاء صحف خاصة لهذا الغرض... هذه هى الشفافية والوضوح اللذان كان يفتقدهما النظام كما يفتقدهما أى نظام شمولى مما فتح الباب واسعًا للفجور فى الفساد.

وبسبب مؤامرة الصمت الجماعية تلك على الفاسد والمفسد معًا، اختلت موازين المسئولية بل اختفى كل روح للمسئولية استبيح معه نوع من الاثراء الطفيلى هو أشبه بالسرقة. فلا مشاحة فى أن يكاد صاحب التجارة لكيما يربح، بل ويحقق لنفسه أعلى هامش ممكن للربح، ولا نعجب كثيرًا أن رأينا بعضًا من رجال الأعمال يتحايل ما وسعته الحيلة لتضمين أكبر جزء مما يكتسب فى مصروفات تسيير عمله حتى يقلل من التزامه الضريبى، لا نعجب فهذا أمر يفعله الكثيرون فى بلاد الله الأخرى. إلا أن الذى لا يبرره شرع ولا يجيزه مذهب هو ثراء «الشطارة» وهو ثراء ملحق بالسرقة. ومن ذلك التحايل بالرشاء لتفادى الأعباء الجمركية للاستيراد، أو العبث فى الوثائق البنكية لتهريب عائد الصادر، أو التآمر مع موظفى الهاتف لابادة ثبت المحادثات الخارجية حتى يوفر الثرى الأمثل لنفسه بضعة آلاف من الجنيهات. ويحسب الذين يثرون على هذا السبيل أنفسهم رأسماليين أغنياء بما كسبوا وما هم إلا لصوص ينتهبون اللقمة من فم الجائع؛ ولو كان هذا هو أسلوب تراكم رأس المال لما قامت فى العالم رأسمالية. ومع كل ذلك لا يتحرج الواحد من هؤلاء عن الجلوس فى المجالس ليتباكى على انهيار التعليم، وانهيار الخدمات الصحية، وانهيار المواصلات السلكية واللاسلكية دون أن يدور بخلده بأن هناك علاقة مباشرة بين ضمور الحصيلة الضرائبية وعجز الدولة عن أداء تلك الخدمات التى يتشكى مما تعانيه من قصور. وما كان لتلك الدمامل الخبيثة أن تبقى فى جسم الاقتصاد السودانى المنهرك لولا الحلف المقدس بين الطفيليين والنخبة الحاكمة، وهذا هو ما أسماه صديقنا الدكتور محمد زين شداد بالحلف القديم بين (الجلابة والأفندية).

امتدادًا لذلك الميراث عرف الطفيليون دومًا من أين تؤكل الكتف. فقد كانت أصواتهم تصك المسامع، على عهد مايو، وهم «يشيلون» مع ميرغنى المأمون واحمد حسن جمعة - وما احلى «الشيل» بكل المعانى - : «واصل كفاحك خليك حريص.. أنت القائد وأنت الرئيس... واصل»؛ فمع كل مما بلونا من «قلاقلهم» أبى هؤلاء إلا أن يصكوا الأسماع بعجزهم عن «القلقلة». ولكن ما أن تبدل النغم بعد سقوط النميرى (فدوام الحال من المحال) حتى اعتزق كثر من هؤلاء لأنفسهم عزيات فى عمائمهم وشدوا الرحال إلى «القبة الفيحاء»، (رحم الله شيخنا الشاعر المبدع، أحمد محمد صالح)، حين انطلق البعض الآخر يجرى حافى القدمين فى رحاب قبة أخرى؛ هكذا ظلوا حتى جاءت نخبة حاكمة جديدة وإلى «فيحائها» اتجهت مطيهم.

كان لابد للنميرى، وقد اختلط أمره وأعكر ليله، من البحث عن منفذ يستخرج به النظام من تلك العَكَرة. وكان تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية قد فع النميرى لأن يعلن على ضباط جيشه عقب نوبه مرضية أصابته فى كادقلى بأنه ينتوى الاستقالة فى أكتوبر ١٩٨١ حال عودته من رحلة استشفائية فى واشنطون. عاد النميرى، مطمئن البال من واشنطون، ليوالى عمله حتى أكتوبر، موعد الحدث العظيم جاء ذلك الشهر ومضى بجمع دون أن يستذكر الرئيس عهده؛ وليته فعل، فلما كتب الله عليه أن يعيش ليرى مجابهات رمبيك وقد انتقلت إلى الخرطوم. كانت بداية ١٩٨٢ بداية منذرة؛ فمظاهرات الطلاب امتدت من الخرطوم إلى كل الأقاليم، لم تنج منها حتى دنقلا القصية. وكان أحدث ما فى ذلك المسلسل أن الاتهامات بالفساد أخذت تطال شخصه، تشهد على ذلك ملصقات الحيطان فى أم درمان واتهامها لمن أسمته «عصمت النميرى» لم تخف الإشارة على اللبيب فقد كانت محاكم مصر وصحافتها فى شغل تلك الأيام باتهامات الفساد لشقيق الرئيس السادات. «عصمت».

ما المنفذ؟ وجه النميرى الدعوة إلى اجتماع موسع لقيادات العمل الوطنى والسياسى والتنفيذى لتدارس الأمر، فجاءوا إلى الاجتماع بلفهم، سياسيين، ووزراء، ووكلاء، ومدراء،

ورؤساء مؤسسات، ومديرى جامعات، صدقوا جميعًا بأن هذا هو أوان الجلد «فاشنـ زيهم». لم يبق النميرى طويلا بين تلك القيادات بل اكتفى بالترحاب بهم وإبلاغهم بأن النائب الأول عبد الماجد حامد خليل سيتولى قيادة الاجتماع ليتيح الفرصة لهم للتشاور فى الوضع الراهن. إلا أن الرئيس لم يترك الاجتماع الحافل دون أن يطلب من نائبه الثانى (عمر محمد الطيب) بأن يقدم للمجتمعين تقريرًا وافيًا عن مظاهرات الطلاب التى انتظمت البلاد وعن الموقف الأمنى فى الجمهورية. وما أن فرغ عمر من تقريره حتى «فُتح باب النقاش»، كما يقولون.

صدق عبد الماجد أيضًا بأن «الرئيس القائد» ما دعا ذلك الملأ العظيم من رجاله إلا لكيما يستشفى برأيهم لاكتشاف مواقع علل النظام، لهذا حرص عبد الماجد على أن يفسح المجال لم يتوسم فيهم الجرأة أكثر من غيرهم. وكان واضحًا تفاديه، فى توزيع الفرص، لأولئك الذين لن يأتوا بغير النبيذ القديم فى قارورة جديدة، هذا نفر من أهل اتحادنا الاشتراكى كان يطلق عليه صديقى وأستاذى جمال محمد أحمد وصف «جماعة سيدى الرئيس، أن دل هذا على شىء فإنما يدل...» تحدث قله من جماعة «إن دل هذا» كما تحدث ناقدًا، دون مضع للكلمات، آخرون مثل بونا مالوال، ونور الدين المبارك، وحسن الترابى. وعلى أى فقد كان أكثر ما دار حوله الحديث هو الفساد، ومعاناة الجماهير، وضعف التنظيم السياسى.

وعلى قلة الناقدين لم يطق النميرى ذلك النقد، إذ كان يتابع النقاش فى مكتبه عبر دائرة تليفزيونية «مغلقة» هرع الرئيس إلى الاجتماع فى صباح الحادى والعشرين من يناير ١٩٨٢ ليستمع إلى توصيات الاجتماع كما كان مقررًا له إلا أنه بدلا من أن يترك لنائبه الأول مهمة تلخيص ما دار فى الاجتماع طفق يتحدث إلى «قيادات العمل الوطنى» بكلمات نابية أدناها إنهم جهلة لا يعرفون الدستور، لعله أراد بهذا أنهم لا يعرفون أن المادة ٨١ المعدلة قد جعلت منه، حسب تفسيره، مؤسسة فوق كل المؤسسات. وختم حديثه بالقول: «كلكم حرامية، وكلكم أثريتم من مايو.. على أى حال أنا ماشى شوفوا ليكم رئيس

تانى». ولاشك فى أن تركيز الرئيس اتهاماته حول «الحرامية»، و«الاثرياء» من النظام يعنى ان نقد الفساد قد وقع منه موقعًا. بيد أن السباب والقالة السيئة فى حق رجال لم يسيئوا إليه ما كانت لتصدر إلا من رجل يفتقد الحجة، كما أن المغالطة فى الحقائق لا تجىء إلا من عنجهى طال عمهه عن سبل الرشاد ولم يعد النصح يقع منه أى موقع.

لم يترك النميرى للمجتمعين وقتًا للرد بل ولى خارجًا، ولو بقى لسمع بضعة ردود ممن استوحشوا قبيح كلامه، بيد أن الداهية الكبرى كانت هى هروع رهط من المجتمعين للحاق به لتهدئة خاطره ولا بد أنهم نهجوا، فى سبيل ذلك، أسلوب «أكبر باريس» بعض هؤلاء كانوا من أبرز قيادات التنظيم والنظام؛ نائبه عمر محمد الطيب، ورئيس مجلس الشعب عز الدين السيد، والسيد الرشيد الطاهر، والأستاذ محمد الحسن أحمد الحاج. وكان فى اعتقاد هؤلاء أن النظام لا يحتمل هزة باستقالة النميرى وكأن استقرار النظام رهن بوجود فرد. لم يفكر واحد من «قيادات العمل الوطنى» هذه بأن هيبة النظام، ناهيك عن استقراره، قد انتفيا يوم أن أعلن الرئيس أمام العالمين بأن كل رجاله حكمه مفسدين و«حرامية». مع أنه بهذا قد ظلم أكثرهم. وفى يقينى فإن مشكلة هؤلاء الرجال كانت هى الحفاظ على مواقعهم لأنهم لايدركون ما تخبئه الأقدار مع عبد الماجد، وهو رجل لا يعرفون كنهه، وبالذلك من ذل عبقرى، من يساء إليه يتكالب المسىء يرجو المغفرة.

كان عبد الماجد آنذاك يستعد لمعركته الفاصلة مع النميرى وهى معركة أوقد نيرانها الجيش فى أدنى مستوياته، بعد أن تنامى إلى صفوفه حديث الفساد والمفسدين الذى عمَّ المدينة وكان من رأى الجيش بأن مسئوليته تقضى عليه بتوير حول تلك التهم خاصة والنظام محسوب على الجيش. ولو كانت الأمور تهتدى بالمنطق لما رأى النميرى فيما أقدم عليه الجيش أمرًا إدًا، أو ليس هو الذى توعد وزراءه بعسكرة الوزارة؟ أو ليس هو الذى ارتقى بقائد الجيش إلى أعلى مواقع الحكم بصورة أذهلت القائد نفسه؟ كما هذا هو حال النميرى فى اليوم الأول الذى جاء فيه بمفرده للالتقاء بكل قيادات الجيش. إلا أن اللقاء كان صدمة كبرى له، إذ لم يقف الأمر فيه عند التقرير المرعب الذى قدمه العميد

فارس عبد الله حسنى يعكس فيه الرأى العسكرى العام حول الفساد، بل تعدى ذلك إلى اتهام محدد لمن هم أقرب إلى النميرى من حبل الوريد. ولربما جاءت هذه الاتهامات المحددة فى تقرير مكتوب بعكس ما يقول به «الرأى العام» العسكرى لما استشاط النميرى غضبًا لأن «الرأى العام» شىء هلامى لا تلمسه، مبعث الصدمة كان هو اندفاع القيادات لمواجهته بتلك الاتهامات المحددة حول الفساد والتى تناولت شقيقه مصطفى نميرى، وتناولت جمعية ود نميرى التعاونية، وتناولت بإجماع الرأى الدكتور بهاء الدين، «حارس مرماه» . وكان على رأس الذين تحدثوا قادة يحترمهم رفاقهم ولا يضطغن النميرى عليهم شيئًا، من أولئك نذكر أبا بكر محمد المبارك، حسن عثمان، عز الدين على مالك، محمد أحمد الريح، بدوى المبشر، استمع الرئيس مطرقًا لكل تلك الاتهامات ثم شكر الضباط على روحهم الوطنية العالية مؤكدًا لهم بأن الجيش هو موقعه الذى لا يرضى عنه بديلا، وواعدًا إياهم بأنه سيعكف على دراسة ما سمع إذ إنه جاهل بكل ما رووا من أقاصيص حول الفساد وسيتخذ، على ضوء ذلك، الإجراءات المناسبة والتى سيبلغهم بها فى اجتماع ثان فى المكان نفسه فى صباح اليوم التالى.

تمسكن النميرى ليتمكن، وما كان صمته وأطراقه وتجاهله إلا سعيًا لكسب الوقت بخاصة وقد جاء للاجتماع وهو لا يدرى ما الذى يخبئه القدر، أراد وقتًا يستوعب فيه الصدمة؛ وعَلّ النميرى قد ظن بأن العسكريين لن يجرءوا على الحديث عن الفساد يعد الذى اسمه لقيادات العمل الوطنى. كان من رأى بعض العسكريين أن النميرى رجل لا يوثق به ولهذا فإن اللقاء معه يجب أن ينتهى باعتقاله وتجريده من سلطته، ذلك كان هو رأى الرئيس الأركان عز الدين على مالك ورأى زملائه أبى بكر المبارك، ومحمد أحمد الريح، وبدوى المبشر، واسحاق محمد إبراهيم النور، وقد أعد بعضهم للأمر عدته. إلا أن عبد الماجد أبى أن يكون جزءًا من عمل يقوض الشرعية، وأواه من ذلك «الضبط والربط» يطلق على نفسه لقب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى.

ذلك الوفاء للقائد والشرعية من جانب النائب الأول لم يقابله وفاء من جانب الرئيس لنائبه وقائد جيشه، جاء النميرى فى الموعد المضروب فى اليوم التالى بعد أن اتخذ

إجراءات وقائية لا تخفى على العيان؛ وضع النميرى كتيبة الحرس الجمهورى فى حالة استعداد، وزار معسكر الشجرة بنفسه فى مساء اليوم السابق ليضع خطته التحوطية التى اوكل امر الإشراف عليها لتوفيق أبو كدوك، وأوكل أمر حراسة القيادة للفاتح عبد العال. جاء النميرى للاجتماع وقيادة الجيش شبه محاصرة، لا ليعلن الإجراءات التى وعد باتخاذها وإنما ليرد بصفاقة غريبة على كل الاتهامات التى أنكر بالأمس العلم بها. كما اتهم النميرى كبار ضباطه بعدم الولاء للثورة، والجهل دون أن يسمح لواحد منهم بالحديث بل أمرهم جميعًا بالانصراف والعودة إلى وحداتهم ثم خرج.

لحق عبد الماجد بالنميرى فى مكتبه ليسمع من النميرى قوله بأن فى الجيش انقلاب وما هذا إلا لابتعاده (زى ابتعاد النميرى) عنه ولهذا قرر العودة إلى الجيش ليتولى قيادته مما يعنى إعفاء عبد الماجد، لم يترك عبد الماجد النميرى دون وداع بكلمات قارصات. قال قائد الجيش للرئيس «أن الهدف من تلك المجابهة لم يكن إلا الإصلاح وايقاف استشراء الفساد وتآكل الدولة. والذى قال به القادة رأى موجود فى تقارير الرأى العام العسكرى وقد نقل إليك بالأسلوب القانونى. ولم يكن هدفى بحال هو الاستيلاء على السلطة فلو شئت لفعلت هذا ببيان صغير يوم أن أغمى عليك فى كادقلى. كنا جميعًا نتوقع أن تعود إلينا فى اليوم التالى بقرارات تعالج بها ما أثير من اتهام إلا أننى عليم بالمؤامرات التى حاكها ثلاثة معك مساء الأمس (يشير إلى عمر محمد الطيب وعز الدين السيد وبهاء الدين أدريس). هؤلاء، لم يفعلوا هذا إلا حماية مصالحهم لا حماية لك، ولكننى أعرف أيضًا إنهم لا يستطيعون حمايتك لأنهم لا يقدرون على حماية فأر، قالها بالإنجليزية (They cammot protect a rat).

لم تنته المجابهة الأخيرة بين النميرى وجنده بإعفاء القائد العام وإنما ألحق به واحدًا وعشرين من كبار ضباط الجيش وخيرة رجاله لا لسبب إلا لأنهم محضوه النصح، ولربما استبقى النميرى حسن ظن بعض الضباط به لو استجاب للنصح، ولكنه تأبى واستكبر فحق لهم بعدها أن يرموه بالانغماس فى الفساد، وعلى كل فإن ارتفعت هامات هؤلاء

الضباط الذين اختاروا سبيل المواجهة الشجاعة يوم إن كان «القائد» هو صاحب السلطان فإن قلة أخرى منهم طاطات الراس فى ذلك اليوم المشهود وكان بليغة فى صمتها، ذلك اليوم هو الثالث والعشرين من يناير ١٩٨٢. وما بين ذلك اليوم ويوم آخر مشهود، الخامس من إبريل ١٩٨٥، ارتكب النظام بل ارتكب النميرى أكبرجرائمه التى ما زال السودان يدفع ثمنها حتى اليوم، ولكن بدلا عن تقريع بعض أولئك الصامتين على صمتهم جعل منهم بعض الناس أبطالا نسب لهم اقتلاع «الطاغية» من عرشه، وما زاد الطاغية طغيانًا إلا هوان بعض العسكر على أنفسهم أمامه يوم إن كان هو الآمر والناهى.

أو تنتهى المسرحية السريالية عند هذا؟ طبعًا أبدا لا.. أعفى المشير النميرى الفريق عبد الماجد حامد خليل من منصبه كوزير للدفاع وقائد عام للجيش لأن الجيش فى حالة «انفلات» ولن يلجمه غير النميرى، أو هكذا ظن. فما الذى سيصنع النميرى بعد الماجد الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وعبد الماجد النائب الأول لرئيس الجمهورية؟ أويقول: «لهما» إن التنظيم السياسى فى حالة «انفلات» أيضا ويريد أن يتبعه لجامه؟ أو إن الجمهورية «عايرة» وما أحوجها إلى رسن؟ علمتنا التجارب بأن الحيلة لا تعيى أبدًا «نميرينا» أبلغ الرئيس قائد جيشه «المعزول» بأنه قرر حل الاتحاد الاشتراكى «مرة واحدة» مثل هذا القرار يصبح قرارًا باطلا لأنه لو لم يكن كذلك لسقطت شرعية النميرى بموجبه وبموجب الدستور، فالمادة الرابعة من الدستور تجعل الاتحاد الاشتراكى السودانى هو التنظيم السياسى الوحيد فى السودان وتؤسس تنظيماته وفقا لما هو منصوص عليه فى نظامه الأساسى. ولإدراك النميرى لما يمكن أن يترتب على مثل ذلك القرار تحايل على الأمر بحل كل الأجهزة المنتخبة (اللجنة المركزية والمكتب السياسى بموجب مادة فى النظام الأساسى تبيح له اتخاذ أى إجراءات يراها مناسبة فى غيبة اللجنة المركزية أو المكتب السياسى لضمان حسن أداء التنظيم المؤسسات) فبتفسير عبقرى لتلك المادة أصدر النميرى قراره بحل الأجهزة المنتخبة التى خولت له سلطاتها الاستثنائية. مرة أخرى لم يثر الأمر ثائرة تلك الأجهزة حتى أصبح محل سخرية وتندر عند معارضى

النظام، مثال ذلك خطاب الأستاذ التجانى الطيب بابكر أمام المحكمة العسكرية التى كانت تحاكمه آنذاك، فى ذلك الخطاب الدفاعى جاء: «لم يخرج الاتحاد الاشتراكى عن كونه مخلوقًا للسلطة. وقد رأينا كيف حل رئيسه هيئاته العليا بقرار فردى (رغم ما قيل من انها منتخبة) وكيف انشأ بقرار فردى آخر هيئة بديلة لا تملك من الأمر اكثر مما ملكت سابقتها».

ما الذى بقى للنميرى بعد ذلك؛ انتهت المصالحة إلى غير رجعة، وانتهت لعبة تحكيم الجيش إلى غير رجعة (على الأقل فى عهده) وانتهى الاتحاد الاشتراكى على يديه الكريمتين.



مايو الرابعة
١٩٨٣ ـ ١٩٨٥
الطغيان المقدس... والفقهاء القصّر

المذاهب والرؤساء

رأينا فى الفصل السابق كيف أن انهيار المصالحة قد خلق واقعًا جديدًا متعدد الوجوه: ذهب الجنوب، وتبخرت أحلام الوطنية بين الشمال، وصفيت قيادات الجيش التى حملها الحس الوطنى على ألا تخرس عن قول الحق، وهُدم الاتحاد الاشتراكى بمعاول أهله. وعلى رأسهم كبير القوم. كما رأينا ما قاد إليه الاستخفاف بالحكم والاستهانة بالقضايا الأساسية من اهتراء ادارى، واضطراب سياسى، وعجز كامل عن التصدى لأدنى القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

كان وراء كل هذا الاهتراء والاضطراب والعجز سياسات بل نزوات رجل واحد أبطل كل من حول من رجال، فالرجل الواحد هو الذى أجهض المصالة لأنه لم يردها لذاتها وإنما أرادها وسيلة لزرع الفتن بين المعارضين حتى يفرقهم أيدى سبأ؛ والرجل الواحد هو الذى قضى على التنظيم السياسى فى مجابهات كاذبة لم يرد منها استكشاف الحقيقة وإنما أراد أن يخلى بها نفسه عن كل مسئولية. فما الذى يصنع هذا «الرجل» وقد أخذت بعض سهامه ترتد إلى نحره؟ ما الذى يصنع وقد عجزت المسكنات عن رد الحياة إلى الجسم السياسى الذى أخذ كثيرون فى الاعداد لتأبينه وهم يشهدونه فى حالة موت إكلينيكى. خياره هذه المرة كان هو الكرت الذى لم يجربه، الكرت الذى لوح به للسيد الصادق المهدى، والدكتور حسن الترابى، «حكم الشرع» وفى حسبان النميرى أن طرح ذلك الشعار نفسه سيحقق أكثر من هدف؛ يحقق أولاً سحب البساط من تحت أقدام الطوائف

الدينية التى لن تملك إلاتاييده مما سيعطى للنظام دفعًا جديدًا حتى يقضى الله أمرًا كان مفعولا. ويحقق ثانيا التأييد الطوعى للنظام، بل والتبعية له، من جانب «الإخوان المسلمين» بما فى ذلك قواعدهم الطلابية، والطلاب كانوا أكثر الفئات مجاهرة بالعداء للنظام. فالمبادرة برفع الراية الإسلامية والذهاب بها إلى أقصى مداها وضع النميرى «الإخوان» أصحاب الشعار - فى موضع التابع لا القائد، ولعل هذا هو الذى يفسر لماذا استعان النميرى فى صياغته لقوانينه الإسلامية المزعومة بثلاثة من القانونيين غير مخبور التجربة ومنهم من هو إلى الشعبذة أقرب، فى الوقت الذى كان فيه الدكتور حسن الترابى مستشارًا له. وما جاء هؤلاء المشعبذون القصر إلا بتلفيق مزقوا به أوصال المفاهيم القانونية المتعارفة، وآذوا به الإسلام إيما إيذاء، فالإسلام أحنى مما وصفوه به، ومع هذا ويروى الثقاة كيف أن النميرى قد شدد على قانونيه المزعومين بألا يشاروا أحدًا، بخاصة الدكتور الترابى، فيما هم مقدمون عليه.

من جانب آخر مكن ذلك النهج الجديد النميرى من شىء آخر. سلاح جديد ذى حدة ومضاء. فبصدور تلك القوانين وضع النميرى كل خصومه من القوى الديمقراطية والجنوبيين فى موقع دفاع عن النفس؛ فخلافهم الفكرى مهمه، بعد إعلان الشريعة، لن يكون خلافًا سياسيًا وإنما هو أما بدعة أو ضلالة أو كفر. لأجل كل هذا نزعم بأن اندفاع النميرى نحو الخيار الدينى لم يكن اندفاعًا مبدئيًا يقينيًا وإنما كان سلاحًا سياسيًا فى المقام الأول، وانتهاج مثل هذا السبيل ليس بالجديد على الحكام فى تأريخ الأمم وسير الرؤساء. وصفه المعرى وصفًا رائعًا عندما قال: «إنما هذه المذاهب أسباب لجلب الدنيا إلى الرؤساء» وأبلغ من المعرى بل أقرب منه إلى واقع سودان الثمانينات، حديث بطل الثورة الأمريكية وفيلسوفها بنجامين فرانكلين عن الاستغلال السياسى للدين؛ ففى قول فرانكلين «الدين هو الملجأ الأخير للانذال» (Relegion is the last resort for scoundrels).

جون قرنق.. والبوصلة الهادية

للمرة الأولى منذ اتفاق أديس أبابا بدأت القيادات الجنوبية الفاعلة فى الحديث مع المعارضة الشمالية، ففى خلال العشر سنوات الماضية عجزت المعارضة عن استمالة

الجنوبيين أو إقناعهم بمحاربة النميرى لانها رأت أول حكم سودانى تتحقق على يديه امانيهم فى حكم أنفسهم بأنفسهم، وفى الاعتراف بخصائصهم الثقافية، وفى إنهاء الجدل المريك حول الدين والسياسية، وفى ابراز صورة السودان الجديد المتنوع فى كل المناشط والمظاهر الرسمية بما فى ذلك الرموز. وأذكر الاعجاب والزهو الذى كان يبدو على وجوه الجنوبيين فى أول زيارة للنميرى إلى جوبا ليشارك أهلها بهجة السلام ويختفى فى وسطهم بالمشاركة فى قداس السلام بكاتدرائية جوبا؛ فى ذلك المشهد الرمزى رأوا فى النميرى أول رئيس مسلم يشاركهم صلاتهم فى الكنيسة وهو بهذا ينتسب إليهم وينتسبون إليه.

فى خلال السنوات العشر الذى اعقبت اتفاق السلام برز جيل جديد من أبناء الجنوب تربى فى ظل السلام، بل جاء به السلام من حيث عاش لاجئًا فى يوغندا، وفى غانا، وفى تنزانيا ليتحدث لغة جديدة هى لغة الوحدة الإفريقية، بين هؤلاء كان جون قرنق دى مابيور الذى تلقى تربيته السياسية الأولى فى ما يعرف عند كثير من الأفارقة بمدرسة دار السلام... مدرسة أخذت عن نيريرى الكثير ورأت فيه معلمها؛ أخذت عنه إيمانه بالوحدة الإفريقية وبألا سبيل لأن تحتل القارة مكانها تحت الشمس دون هذه الوحدة؛ كما أخذت عنه دعوته إلى الاشتراكية إنسانية تعترف بالخصائص الثقافية وبالمجتمعية الإفريقية ويتسم دعائها بالزهادة. من هذا كله أقف عند الإيمان الطاغى بوحدة إفريقيا عند حواريى مدرسة دار السلام لأن ذلك هو الذى يفسر موقف قرنق من وحدة السودان. فموقفه هنا لا ينطلق من وله رومانسى بالوحدة، أو مناورة تكتيكية لتحقيق هدف استراتيجى نقيض (ونقيض الوحدة هو الانفصال) وإنما من إيمانه بأن وحدة القارة تقتضى، فى البداية، وحدة الكيانات القائمة المكونة لها. ومن الجانب الآخر فإن الوحدة الإفريقية لا يمكن أن تكون وحدة عرقية أو دينية أو حتى ثقافية، فلو كانت كذلك لما اجتمعت الجزائر مع مالى، أو اجتمعت مصر مع غانا. فالوحدة الإفريقية وحدة جغراسية (geopolcctical) ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا شك فى أن تلك النظرة كانت، وما زالت، تلقى بظلالها على الأسلوب الذى يفكر به قرنق إذ إنه يعتبر السودان هو

النموذج المصغر لكل القارة (microcosom) نموذج لها فى كل تضاريسها العرقية والثقافية والدينية، وهذا هو مصدر قوة السودان ومصدر ضعفه، مصدر قوته أن توفرت له القيادة التى تبنى الوحدة الوطنية، كأساس للوحدة القارية، على ما يجمع أقوام الوطن، فى الوقت ذاته الذى تزيل فيه حدة نتوءات التفرقة؛ ومصدر ضعفه أن بُلى بقيدات لا هم لها غير التركيز على الخصوصيات الدينية أو العرقية وإبرازها بصورة تجعل التوحيد أمرًا مستحيلا ومثل هذه القيادات عرفها الجنوب كما عرفها الشمال.

انطلاقًا من تلك النظرة اتجه تفكير الرجل إلى شيئين الأول هو مراجعة النظرة التقليدية للصراع الشمالى/ الجنوبى باعتباره صراعًا بين إقليم وإقليم مما قاد إلى استقطاب جاد وخاطئ. علمًا بأن المشكلات التى يعانى منها الجنوبيون تعانى من مثيلاتها بعض أقوام الشمال فى الشرق والغرب، وبين هؤلاء المعذبين فى الأرض ما يجمعهم مما شهدت عليه التحالفات البرلمانية العديدة. كما أن هناك قوى كثيرة فى الشمال تتعاطف مع أولئك المعذبين مما يكشف عنه الخطاب السياسى والميراث النضالى لهذه القوى. ومن جانب آخر فإن الاهتمام الذى ظلت تبديه النخبة الحاكمة نحو قضايا الجنوب أكثر من قضايا شرق السودان أو غربه لا يبرره إلا فى الجنوب قد حمل السلاح دفاعًا عن مصالحه كما يراها، فى حين آثر الآخرون أن ينهجوا السبيل السلمى بالعمل داخل البرلمان وتنظيم التجمعات الإقليمية الضاغطة والتى كان أبلغ درجات الازدراء لها من جانب القوى السياسية فى الشمال هو وصفها بـ «العنصرية».

ذلك الروح الجديد كان وراء شرارة الحرب التى اندلعت مرة أخرى. لا لأن الذين حملوا السلاح كانوا ضد قرار تقسيم الجنوب وإنما لأن القرار نفسه كان يعكس استهتارًا لو ترك دون أن يكبح جماحه لانحدر إلى ما هو أسوأ من العنت الذى بدأ الشمال يشهده فى المايوية الرابعة، كما أن وقوع ذلك الاعتداء على الدستور دون أن يثير ثائرة أجهزة النظام فى الشمال (وكلها قد أدى يمين الولاء لذلك الدستور) يعنى أن ثمة خطأ فى النظام نفسه، ولهذا فلا بد من مراجعة لهيكل السلطة كله بالصورة التى لا تجعل حاكمًا - أيا كان هذا الحاكم - يحسب لنفسه سلطانًا فوق ما يقول به الشرع والمنهاج الذى يرتضيه الجميع.

بيد أن المرحلة تحتاج إلى رجالها، وأقرب الناس إلى هذا هم «الإخوان المسلمون» باعتبار أن «الإسلامية» هو الشعار الذى ظلوا يرفعون منذ زمان. لهذا فعلى الرغم من استرابته منهم عزم النميرى على أن يمكن لهم فى الوقت ذاته الذى يمسك فيه بالخيوط. وكانت حماسة «الإخوان» عظيمة للتعاون مع «النظام العسكرى البشع»؛ تلك هى الأوصاف التى أطلقوها على النظام فى بداية أمره فى منشورهم الأول الذى صدر غداه انقلاب مايو. فى ذلك المنشور قال «الإخوان» إنهم يفرقون بين العناصر الحاكمة والنظام الديمقراطى ذاته. ثم ذهبوا للقول: «نحن نتمسك بحكم الدستور والديمقراطية لأن فرص الفساد فيه لاتقارن بفساد الحكم العسكرى البشع، ما تجربة الحكم العسكرى فى السودان ببعيدة، والفشل والإفساد صفات لازمة للحكم العسكرى الذى تنسد فيه أبواب النقد والإصلاح». سرعان ما نسى «الإخوان» ذلك - وما أشبه الليلة بالبارحة - وهكذا جاءت «نخبة» جديدة لتسهم فى التنظير للتوجه «المايوى» ا لجديد، خاصة وأهل السودان ليسوا بالبلاهة التى يصدقون بها «إسلاموية» بعض المايويين الذينأخذوا يبدلون من «بزتهم» الفكرية.

وفى البدء اتبع النظام نهجًا درجيًا فى تطبيق الشريعة وذلك بإعادة النظر فى كل القوانين لإزالة ما يتعارض منها مع «شرع الله» ؛ وفى سبيل هذا كونت لجنة تتولى هذه المهمة ضمت عددًا من العاملين فى حقل القانون، وعلى الرغم من عدم شمول التمثيل فيها إلا أن تلك اللجنة لم تكن ذات توجه أيديولوجى محدد(*) وفى أول اجتماع لها فى ١٩٧٧/٨/٣٠ أثار أحد أعضاء اللجنة (الدكتور محمد الفاتح حامد) قضية تمثيل الجنوبيين، ولهذا ورد فى محضر الاجتماع ما يلى: «تلتمس اللجنة من رئيس الوزراء

(*) صدر قرار تكوين اللجنة من رئيس الوزراء الرشيد الطاهر بكر وتولى رئاستها رئيس القضاة خلف الله الرشيد وضمت فى عضويتها السادة محمد الجزولى قاضى القضاة، حسن عمر النائب العام، عوض الله صالح مفتى الديار السودانية، على شمو وزير الشباب والرياضة، دكتور سعد أمين الأستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية، المحامى إميل قرنفلى، ميرغنى التصدى نقيب المحامين، دكتور محمد الفاتح حامد عميد كلية القانون بجامعة الخرطوم وضم لها فيما بعد الشيخ على الرحمن والدكتور حسن الترابى.

إشراك بعض الإخوان الجنوبيين فى عضوية اللجنة ويترك لحكمته مراعاة تمثل مختلف اتجاهاتهم وذلك ليتم تمثيل الكيان الجنوبى، وقدرت اللجنة الا يثور أشكال حول وضع غير المسلمين فى النظام القانونى المقترح وأن يكون لهم دور إيجابى فيه»، تبعًا لتلك التوصية قرر رئيس الوزراء أن ينضم لعضوية اللجنة السادة دفع الله الحاج يوسف. والدكتور فرانسيس دينق، قاضى محكمة الاستئناف امبروز رينى، والأستاذ أكولدا امان تير من جامعة الخرطوم.

كان واضحًا أن الذين قاموا باختيار اللجنة فى البداية لم ينظروا إلى الأمر فى اطاره السياسى الواسع، أو على ضوء الواقع السودانى الجديد الذى فرضه الاتفاق الشمالى - الجنوبى وكرسه الدستور، ولهذا جاءت إثارة انتباه المسئولين إلى هذا الإغفال، أو الغفول أن أحسنا الظن، من جانب عضو فنى فى تلك اللجنة. وعلى الرغم من هذا فقد نهجت اللجنة طريقًا يميل إلى التدرج فى تطبيق الشرع ولعب الدكتور الترابى دورًا هامًا فى هذا، بل اسهم بفكره وقلمه فى صوغ الموجهات التى تضبط عمل اللجنة، من تلك الموجهات أن التعارض مع الشرع يجب أن يفهم فى إطار المخالفة البينة له مثل اباحة الحرام أو تعطيل الحدود بغير ضرورة، وواضح من النص الأخير أن الضرورة تبيح لولى الأمر تعطيل الحدود لمصلحة، كما يتضح من مجمل النص بأن أى قانون لا يبيح حرامًا ولا يعطل واجبًا لا يتعارض مع الإسلام.

بيد أن أهم توجيه أورده الدكتور الترابى هو اشارته للجنة بأن تراعى فى تطبيق القوانين الحرج العملى الناشئ من «اطراح النظم القائمة بصورة تؤدى إلى ارتباك عظيم أو فساد فى ضروات حياة الناس ونظام الدولة» وقوله بأن «هناك ضرورة لتوطئة ارشادية حتى لا تقع فتنة قبل ترقية فهم الناس لحكمة الشرع واستعدادهم لاحتمال وقع تكاليفه» ويرى المرء فى هذه الموجهات محاولة مستنيرة للتوفيق بين أحكام الشرع وبين ضرورات الحياة العملية، كما يرى إدراكًا لأن الالتزام الحرفى بتلك الأحكام والتطبيق الفورى لها يقودان إلى إرباك للدولة وإفساد للحياة المعيشية، إزاء ذلك انتهت اللجنة، بعد مراجعتها لكل قوانين السودان، بأن هناك ثمانية وعشرين قانونًا فقط من بين ٢٨٦ قانون تتعارض

مع الشريعة، وحتى فى هذه القوانين الثمانية والعشرين فإن التعارض فى مادة واحدة من القانون، مثال ذلك النص على فوائد الديون فى قوانين المصارف، قانون اشهار الافلاس، قانون التركات، قانون السندات، وقانون مشروع الجزيرة (الاشارة لفوائد الدين فى المادة ٢٩). وعلى أى فمن أهم ما توقف عنده نظرى فى تلك القوانين الفتوى بتعارض قانونين من تلك القوانين مع الشريعة، هذان القانونان هما قانون الأراضى غير المسجلة لسنة ١٩٧٠ الذى ينص على ملكية الدولة لكل الأراضى غير المسجلة، وكان من رأى الترابى أن ملكية الدولة للأرض تمنع من إحياء الأرض؛ أما القانون الثانى فهو قانون تأميم البنوك لسنة ١٩٧٠، لإن الإسلام فى اجتهاد الترابى، يحترم الملكية الفردية ولا يبيح المصادرة، وهاتان الفتويان تمثلان حكمًا سياسيًا أكثر منه حكمًا فقهيًا لأن الإسلام مع احترامه لما يملكه الفرد من مال (لأن للمال حرمة) إلا أنه يغلب المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية، وفى الحديث «إذا بات أحد جائعًا فلا مال لأحد».

تولى الدكتور الترابى، فيما بعد، وزارة العدل وأخذ فى إعداد القوانين الإسلامية بأسلوب يدنيها إلى الناس بالتدرج، كان من بين القوانين التى أعدها قانون حظر الخمر لعام ١٩٧٨، والذى أقف عنده لما اشتمل عليه من ترخيص، فالقانون يخول لحكام الإقليم الجنوبى فى مادتيه الرابعة والخامسة باستثناء غير المسلم من تطبيق الحد «إلا إذا حرض مسلمًا» كما تستثنى المادة السادسة عشرة السفارات الأجنبية وتسمح لها باستيراد الخمور، ونص القانون على ألا يطبق حد الجلد إلا فى حالة الشرب، أما فى حالات الحيازة والصناعة والتعامل والشراء بغرض التعاطى فتبقى العقوبة سجنًا أو غرامة. وفى يقيننا بأن الدكتور المجتهد لم يصل إلى تلك الأحكام إلا بموجب دراسة وافية لها أسانيدها، الأسانيد التى تبيح الترخص وتبيح التعزيز فيما لا حد قطعى فيه.

قوانين سبتمبر

فى تلك الأيام وقع حادث لا صلة له بالقوانين الإسلامية ولا بأهدافها، إلا أن ذلك الحادث لعب دورًا أساسيًا فى دفع النميرى لإصدار «قوانين سبتمبر» التى ضربت بها

الأمثال؛ ذلك الحادث هو إضراب القضاة. وتعود أزمة القضاة مع النظام إلى عام ١٩٨٢ عندما هدد صفرر القضاة بالاستقالة الجماعية إن لم يستجب النظام للمطالب التى تقدموا بها لتحسين أوضاع وظروف عمل القضاة. كان رد فعل النميرى هو نصح رئيس القضاة خلف الله الرشيد بقبول الاستقالات الجماعية أن رفعت إليه، وهو رأى لم يشاركه فيه النائب الأول عبد الماجد خليل الذى ارتأى بأن قبول الاستقالات يقود إلى رد فعل سيئ فى الخارج وأثر أسوء فى الداخل ولهذا دعنا إلى قبول مطالب القضاة لأن بواعثها منطقية، صحب تلك الواقعة تاليف لدراسة موضوع المهن القانونية والارتقاء بها، وفجاة أصبحت مطالب القضاة بتعديل شروط خدمتهم قضية إصلاحية عامة تتطلب إعادة النظر فى هيكل المهن القانونية كلها. تراس تلك اللجنة السيد الرشيد الطاهر الذى أصبح نائبًا عامًا يعاونه نقيب المحامين ميرغنى النصرى، كما ضمت الدكتور حسن الترابى، والدكتور عثمان سيد أحمد اسماعيل، والسيد بدر الدين سليمان، والدكتور يوسف ميخائيل، والسيد أحمد عثمان السباعى، ذلك الجهد الانصرافى لم يفد كثيرًا إذ ما إن مضى عام حتى انتقلت عدوى الاحتجاج ضد النظام لكبار القضاة مما قاد إلى إضرابهم إضرابًا مفتوحًا أثار ثائرة النميرى - إيما إثارة - لما فيه من تحد.

فكر النميرى وقدر فى كيف يرد على «مكر القضاة» بـ «مكر» أسوأ، كان قراره هو إعلان الحرب على القضاة، ففى خطاب له فى حفل افتتاح محكمة الفاشر أعلن النميرى بأنه «سيطهر العدالة من المخمورين والمرتشين والمقامرين» واتهم القضاة بالتقصير فى الواجب وإهدار حقوق المواطنين بعدم البت السريع فى القضايا. لم يرد النميرى من ذلك الاتهام إلا تلويث سمعة القضاة واستعداء الجمهور عليهم؛ فبطء الإجراءات القضائية فى السودان أمر معروف ولا يعزى كله إلى تقصير القضاة، وإن كان يعزى فى جانب منه إلى قصور بعضهم، ومن المشكلات التى تعوق الأداء القضائى تعقيد الإجراءات، وعدم تطوير الوسائل المساعدة، وانهيار مراكز التوثيق والسجلات التى تمثل العمود الفقرى لمهمة تلعب السوابق والخبرة المتراكمة أثرًا كبيرًا فى أدائها. على أنه كان لذلك الاتهام أثر عكسى إذ أجج من غضب القضاة وآثار ثائرة المحامين فاصدروا بيانًا فى الثالث من يونيو ١٩٨٣

يطالبون فيه رئيس الجمهورية بألا يقوم بعزل القضاة إلا وفق المعايير القانونية والأعراف الدستورية.

ومع ذلك ظل النميرى ثابتًا على موقفه ضد القضاة، أو بالحرى ضد تحرى القضاة ففى الحادى عشر من أغسطس ١٩٨٣ أطلق القذيفة الأولى فى معركته ضدهم عندما أعلن «الثورة القضائية» فى مؤتمر صحفى افتتحه بقوله: «إن أهل السودان لم يفتقدوا القضاء رغم إضراب شهرين، كما أصدر قرارًا بإعفاء خمسين قاضيًا من بينهم رؤساء وأعضاء اللجان التى تولت تنسيق الإضراب. وكان من المفترض أن يحيل إلى التقاعد «المخمورين، والمرتشين والمقامرين» إلا أنه أراد أن يخلق انطباعًا لدى عامة الناس بأن ضحايا حملته الانتقامية بين القضاة إنما هم أيضًا ممن أحلوا ما حرم الله.

كل ذلك كان تمهيدًا للانقضاضة الكبرى التى يسحب بها البساط من تحت أقدام القضاة والمحامين، والانقضاضة هى قلب المناضد عليهم أجمعين. فإن كان كل الذى يتحاجون عليه هو «القانون وسيادة حكم القانون» فسيجيئهم بقانون جديد؛ جديد فى أصوله، وجديد فى منهجه التطبيقى، ولهذا فلا بد من تغيير وتبديل فى العاملين عليه. ولكيلا يتعرض لأية محاولات لإثنائه عما همَّ به أوكل النميرى هذه المهمة الخطيرة لاثنين من الفتيان وفتاة، ثلاثتهم ايفاع قصيرى علم، والاجتهاد صناعة لا يستطيعها إلا ذوى الفهوم والزكانة. أوغل الثلاثة فى تأويل فج لأحكام الكتاب والسنة وانشئوا من ذلك «موطأ» جديدًا يحملون عليه أهل السودان، وكان أن صدرت القوانين الجديدة فى سبتمبر ١٩٨٣ لتتناول العقوبات وأصول الأحكام ثم انتهت بإلغاء كل القوانين القديمة دون استثناء، وبأوامر مؤقتة. بعبارة أخرى فإن حامى المؤسسات الدستورية قد قضى بأن تلغى جميع قوانين السودان لتستبدل بقوانين جديدة دون أن يتاح لمجلس الشعب أن يناقشها، ودون أن يتاح لأهل المهنة ابداء الرأى فيها كما فعلوا فى السبعينيات. والذى يبعث على الدهشة هو أن القوانين التى ألغيت فى القوانين نفسها التى عكف على إعدادها خيرة قانونى أهل السودان ثم تعرضت من بعد لمراجعة لجنة تطبيق الشريعة على القوانين فابقت عليها جميعًا الا بضعة استثناءات أشرنا إليها. كان هذا هو مبلغ حرص النميرى على القانون، وحرصه على المؤسسات، بل حرصه على الإسلام.

ونسأل أين وقف حملة راية «الإسلاموية» من هذه الجناية على الشرع وعلى العدالة وعلى المؤسسات؟ باسم هؤلاء تحدث أحدهم، الأستاذ حافظ الشيخ رئيس قسم الإفتاء بديوان النائب العام ليقول: كانت قوانيننا غريبة عنا ومخالفة لقيمنا وغير متفقة مع أعرافنا.. هذه الثورة التشريعية ردت إلى السودان وجهه الأصيل بعد أن فشلت القوانين الأرضية(*). أما الدكتور الترابى فقد أبّى على نفسه إلا أن يلحق بركب النميرى وهو يلهث حتى قاده ذلك اللهاث إلى أن يقف فى واد مدنى ليطلق على النميرى اسم مجدد المائة عملا بالحديث الذى يقول «يقوم على رأس كل مائة من يجدد لهذه الأمة دينها» وبضربة لازب أصبح النميرى صنوًا للإمام الشافعى والإمام الباقلانى.

وفى موقع آخر سئل الشيخ الترابى الذى ترخص كثيرًا فى تطبيق حد الخمر فى القانون «الإسلامى» الذى أعده بنفسه فى نهاية السبعينيات عن رأيه فى الأحكام «الإسلامية» الجديدة فجاء بالعجب، حكم الله الذى لا يتبدل بدله الترابى بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٣. ففى الأول أحل الشرب لغير المسلم حتى وإن كان سودانيًا كما أحله للدبلوماسى الأجنبى، أما فى الثانية فقد قال لوكالة الأنباء السودانية (سونا) «لا استثناء للأجانب غير المسلمين من حدود الله ومحرماته خاصة شرب الخمر» ثم أضاف: «أن الأجانب فى بلادنا محل حفاوة وترحيب وتقدير لدورهم فى مختلف المجالات وعليهم أن يحترموا قيم شعبنا ومعتقداته. أن منح أى استثناءات فى تطبيق الشريعة أمر يتعلق بالفاعلية العملية لهذه التشريعات(**). ولم يعجب العليمون ببواطن الأمور بموقف الترابى هذا فقد شهدوه، مع كل ما تشدده المزعوم لتنفيذ شرع الله، معطلا لتلك الحدود استجابة لإرادة من هم دون النميرى من أهل السلطة، كان هذا حاله عندما أمر بسحب البلاغات ضد إثيوبى عميل لجهاز الأمن انشأ له «خمارة» فى المدينة مما حمل الأهلين على مقاضاته وفقًا للأوامر المحلية التى تمنع إقامة الخمارات فى المناطق السكنية، وكان ذلك استجابة لطلب من اللواء عمر محمد الطيب رئيس جهاز الأمن.

(*) الصحافة ١٩٨٣/٩/٢٥.

(**) الصحافة ١٩٨٣/١٠/٢.

وعلى أى فقد حفلت تلك القوانين بأنماط من العسف ترخص فقهاء النميرى فى نسبتها إلى الإسلام مما تناولناه بتفصيل فى موقع آخر(*)، إلا أن القانون الوحيد الذى نقف عنده هو قانون أمن الدولة لسنة ١٩٧٣ (تعديل ١٩٧٥). أضيف ذلك القانون إلى قانون العقوبات «الإسلامى» الجديد على الرغم من أنه كان واحدًا من تلك القوانين التى تناولها الدكتور الترابى بالتعليق ونادى بتعديله عندما عكف على مراجعة القوانين لتطابق الشريعة الإسلامية من موقعه كنائب عام، استنكر الترابى اشتطاطه فى قضايا الحبس والتحفظ، وطالب بأن يكونا فى أضيق نطاق وفى حدود ما يبيحه الشرع وهو ألا يؤخذ الناس بالظن عملا بالحديث: «كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه». ولو كان كل الذى فعله الرجل هو الصمت على قانون الأمن السبتمبرى لتجاوزنا عنه إلا أنه ذهب يبرر القانون نفسه الذى استنكره فى عام ١٩٧٨ واصفًا إياه هذه المرة بأنه ضرورة لحماية دولة الإسلام، وعلى النسق نفسه دافع عن إجراءات الطوارئ التى أعقبت قوانين سبتمبر بعد بضعة أشهر بأنها «ليست بطوارئ بل محاولة انتقال إلى نظام جديد فى موقف الدولة وفعالية إحاطتها بالمواطنين(**).

ذاك كان هو موقف النخبة «الإسلامية» من العبث باسم الإسلام، فما موقف القوى الأخرى؟ نتناول هنا مجموعتين لأهمية الدور الذى لعباه بعد سقوط النميرى، الأولى هى: قيادة الجيش، والثانية: النقابات. جاءت مباركة قيادة الجيش لتلك الدولة فى رسالة لنائب القائد العام وصف فيها اصدار تلك القوانين بأنه اعلاء لكلمة الله. كتب الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، نائب القائد العام يهنئ النميرى باسم قوات الشعب المسلحة فى الثانى عشر من سبتمبر ١٩٨٣ ويقول: «وأنتم ترسون قواعد ثورة قضائية أصيلة وتعلون فى الوطن رايات الحق وتمضون على نهج الإسلام القويم معلنين شريعة الإسلام ومتمثلين بدعوة المولى عز وجل لمن استخلفهم فى الأرض باقامة شرع الله وإعلاء كلمته أنقل إليكم بصدق المؤمنين تأييدنا التام ووقفتنا النابعة من إيماننا وأنتم تضعون أسس

(*) الفجر الكاذب: نميرى وتحريف الشريعة، دار الهلال ، مصر.

(**) الأيام ١٨/٨/١٩٨٤.

مجتمع إسلامى قديم ترسخ فيه القيم الأصيلة وتسود فيه المثل الفاضلة لتنطلق خطى المواطن على نبراس الإسلام الوضىء تستهدى بنوره وتستضىء بوهجه وهى تمضى نحو المستقبل المنشود. أن جندك الذين وقفوا على امتداد المسيرة ذودًا عن الثورة ومواجهة لأعداء التقديم ليقفون اليوم وهم أشد عزمًا على الوقوف حماة للمسيرة المنطلقة مستهدية بنهج الإسلام وشريعته»(*).

وليس هناك وجه غرابة البتة فى أن يبتهج المواطن عبد الرحمن سوار الذهب أو الضابط العظيم سوار الذهب بالقوانين الجديدة فهو مسلم صادق فى إسلامه، ومتدين لا يرائى بتدينه، وفوق هذا وذاك فهو سليل لأسرة نبغ الدين بين أهلها؛ ولكن ما شأن هذا بموقف الجيش؟ وما شأن قوانين سبتمبر والوضع المحيط بالنظام الذى أصدرها بالأهداف النبيلة التى تمناها على الله «الفريق» من بعد أن صدرت القوانين «على نهج الإسلام القويم»؟

ترى إلى أين سينتهى بنا البحث أن أخذنا نحلل عناصر تلك الرسالة، وفى مقال ليهكل «لو أردت أن تحطم فكرة فلتبدأ بتحليل عناصرها» فالنميرى فى حكم العسكر، كما ابانت رسالة «الفريق» قد وضع بقوانينه تلك، «أساس مجتمع تسود فيه المثل الفاضلة» وتستضىء بوهج الإسلام وهو يمضى «نحو المستقبل» والجيش دومًا على العهد سيقف اليوم حاميًا «للمسيرة» كما وقف على امتداد المسيرة ذودًا عن الثورة ـ ونشهد بأن اللغة العربية لغة سخواء مطاوعة لدرجة تجعل التعبير اللفظى فيما يسيطر على التفكير وإلا فكيف يستقيم ما أورده الفريق من أحكام مع الواقع الشاخص أمامه ووراءه، هل دار فى خلد «القائد النائب» أن رأيه هذا هو رأى كل أفراد هذا الجيش الذى يتحدث باسمه؟ هل كان هو رأى كل أبناء الشمال من بينهم ناهيك عن الجنوبيين؟ وهل دار فى خلد الفريق أن دولة «المثل الفاضلة» التى أقام النميرى ركائزها وأشاد بها «الفريق» هى دولة «أبو عبيداها» هو الدكتور البهاء، «أمين تلك الأمة» الذى تجمعت قيادات الجيش كلها لتتهمه

(*) الصحافة ١٩٨٣/٩/١٣.

بالسرقة؟ وهل تذكر «القائد النائب» بأن الثورة التى زاد عن حماها الجيش على امتداد المسيرة كانت ثورة علمانية التوجه وكان ألد خصومها هو نفس الذين يذودون عن حياض «السبتمبرية» مما يجعل من «الثورة» التى يؤيدها اليوم سوار الذهب رده أكثر منها امتدادًا للمسيرة؟ ثم أخيرًا هل تبادر إلى ذهن النائب القائد بأن المجتمع الذى يراد به المضى إلى المستقبل المنشود على هدى القوانين الإسلامية هو المجتمع نفسه الذى أولى النميرى أمره إلى مشعوذين يعيشان فى عوالم سفلية لا تمت لدينا للناس بصلة؛ واحد منهم (النيل أبو قرون) كان قاضيًا متوسطًا اضطر رئيس القضاء لاقصائه من القضاء، لشعبذته وتطوعه باستطباب رواد محكمته بالأعشاب والأفاويه والخل والعسل، والثانى (عوض الجيد) كان محاميًا مغمورًا رأى فيما يرى النائم طيف رسول الله - ﷺ - يخبره بأنه مقدر للنميرى أن ينقذ أمة الإسلام، فإلى أين مستقبل سيقود أهل السودان مثل هؤلاء الغياهب الذين يعطلون الأسباب وظلم النميرى نفسه قبل أن يظلم رجاله عندما قال لإحدى الصحف أنه لم يحط بمساعدين بمثل كفاءة الاثنين خلال خمسة عشر عامًا من حكمه(*). ولربما كان الفريق سوار الذهب بورعه وتقاه لا ينشد لنفسه مستقبلا فى الحياة الدنيا وإنما ينشد الآخرة، ولكن أغلب رجاله الذين تحدث باسمهم لا ينسبون نصيبهم من الدنيا، ودنيا هؤلاء هى تيسير الحياة، ومثال ذلك توفير الخبز والوقود والمضادات الحيوية فى الصيدليات، ثم هل يظن عاقل بأن الأسطوريين الذين أحاط النميرى نفسه بهم، ممن استعصوا على التطور كما استعصت عقولهم على النمو، لقادرون على الإحاطة بمشكلات البشرهذه ناهيك عن القدرة على حل عقدها.

ولنترك الجيش وقائده لنجىء على النقابات التى بادرت، من تلك استوقفتى رسالة نقابة الأطباء التى بعث رئيس النقابة الدكتور الجزولى دفع الله للنميرى فى مطلع أكتوبر ١٩٨٣ وهو يستفتحها بقوله تعالى ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لايعلمون، إن لن يغنوا عنك من الله شيئًا﴾(الجاثية، الآية: ١٨ - ١٩)، وبقوله

(*) مجلة الصياد ١٣/٦/١٩٨٤.

تعالى ﴿الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾(الحج، الآية: ٤١) وجاء من بعد تلك الرسالة.

«إن نقابة أطباء السودان انطلاقًا من دورها القومى والحيوى والتزامها نحو ربها ووطنها ومواطنيها لتعبر اليوم من موقع المسئولية والعلم عن تأييدها الكامل وسرورها البالغ لإعلانكم الواضح عن تطبيق أحكام شرع الله القدير وتمكينها فى قانون العقوبات. وكما نعلم فإن لنقابة أطباء السودان دورًا عمليا فى دعم تطبيق أحكام شرع الله والقيام بواجب البيان والشرح للمواطنين وجميع الأجهزة الأخرى متضامنة مع اللجان والمؤسسات المختلفة منطلقة من يسر وعدل وحزم الدين وما أنعم به على أعضائها من العلم «إنما يخشى الله من عباده العلماء» حتى يجنى الوطن والمواطنين الثمار المحققة ذلك عدلا وأمنًا واستقرارًا ورفاهية» ﴿ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب﴾(البقرة، الآية: ١٧٩). ونحن على يقين أن حد الله أراف وأفيد لعباده أفرادًا ومجتمعًا من مبضع الجراح. كما أن خلق مجتمع واعى العقل غير مخمور هو البداية للتطور والتقدم نحو مجتمع عصرى آمن، ونقابة الأطباء إذ تبارك هذه الخطوة التى أعلن سيادتكم أنها بداية لتتطلع إلى الخطوات التالية والتى تأتى مضطردة ومتسقة نحو إكمال شمول الدين فى كل جوانب حياتنا الاقتصادية(*).

أشاعت تلك الرسالة المسرة فى نفس «أمير المؤمنين» فأمر بتوزيعها على كل قوى التحالف كما أخبرتنا الصحافة فى اليوم التالى حتى تتبارى تلك القوى فى الإشادة بالفتح العظيم. ومن نتائج التبارى أو «المباريات» نشير إلى رسالة نقابة معلمى الابتدائيات التى جاء فيها «باسم خمسين ألف معلم فى أصقاع سوداننا الحبيب نؤيد ونبارك كل القرارات المتمشية مع نهج الولاية الثالثة الذى جاء وفاء الرجل بوعده. ونحن على ثقة بأن الخير على الأبواب بعد أن هيأتم أسبابه بتحكيم شرع الله، الشريعة الإسلامية العادلة، السيد الرئيس نحن كهيئة نقابية نؤكد بأن ما حققتموه بقراراتكم الأخيرة وأسمى وأغلى من كل

(*) الصحافة ٢/١٠/١٩٨٣.

مطلب ينال(*) وبيت القصيد فى رسالة المعلمين هو القول بأن القرارات اسمى واغلى من المطالب، وسنرى إن كان تحكيم «شرع الله» قد أغنى الناس عن كل مطلب أم انهم خرجوا إلى الطرقات يجأرون إلى الله ويطلبون زيادة الرواتب.

نعود إلى رسالة نقابة الأطباء المربكة والتى لا أخالها تعبر إلا عن راى كاتبها وبعض «اخوانه» وفى هذا يصدق عليها ما صدق على رسالة قائد الجيش. مصدر الإرباك فى تلك الرسالة هو نظرتها المقصورة لشرع الله على الرغم من اسرافها فى الحديث عن العلم والعلماء؛ ومصدر الإرباك هو الأحكام الجزافية التى لا يسندها خبر متواتر أو حجة قاطعة؛ ومصدر الارباك أيضًا هو انتحالها لاسم الأطباء فى أمر اثبتت التجربة المعيشة عزوف الأطباء عنه بل استنكارهم له. فالإيحاء بأن تطبيق الحدود (حتى بصورة غير الصورة الشائهة التلفيقية التى جاءت بها فى قوانين سبتمبر) هو تحقيق لشرع الله فى سودان الفقر والمسغبة يكشف عن قصور غريب فى إدراك مقاصد دين ما دعى الناس للإيمان به إلا لأنه «أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف». وفى حديث الإمام على: «ما انتقل الفقر إلى بلد إلا وقال له الكفر خذنى معك» أما القول بأن للأطباء دورًا عمليًا فى تطبيق أحكام شرع الله فهو إيماء لدورهم فى تطبيق أحكان القطع وهو دور زهدوا فيه جميعًا حتى إنه لم يتطوع منهم لأدائه إلا واحد سباق للتطوع فى كل العهود، كما أن الإسراف فى الحديث عن ما جاء به ذلك القانون الشائه حول حد الخمرة بصورة توحى بأن حد الخمر هو بداية وعى وتقدم ونهضة تخليط لا يجوز على من «انعم الله عليهم بالعلم»؛ فالمجتمع غير واعى العقل ليس هو المجتمع الذى أسطلته الخمور، المجتمع غير الواعى هو المجتمع الذى يسوده الجهل، وتكبله الخرافة، وسبيل مثل هذا المجتمع إلى النهضة والتقدم، فى البداية والنهاية، هو العلم والتعليم والتعلم. هذا هو ما يتقرب به العلماء إلى ربهم ففى حديث الرسول - ﷺ - لعلى: «إذا تقرب الناس لخالقهم بأبواب البر فتقرب أنت بعقلك تنعم بالدرجات والزلفى فى الدنيا والآخر». فالعلماء من عباد الله

(*) الصحافة ١٢/١٠/١٩٨٣.

الذين يخشون ربهم هم أولئك الذين كشف الله عنهم غطاء الجهل ليتملوا ببصر نافذ فى الكون ويُبصرون غيرهم: ﴿لقد كنت فى غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد﴾(ق، الآية: ٢٢).

إن ما أنعم الله به من العلم على نطاسى السودان كثير، وليس أقرب إلى مرضاة الله ورحمة عباده من أن يُسخروا هذا العلم فيما هو انفع للعباد من التبشير بمضار الخمور، ذلك أمر يتوفر له من هم دونهم، فعلم الأطباء يريد له الناس أن يُسخر لاستئصال عمى الجور فى أرض الزاندى، والقضاء على الكلازار فى أعالى النيل الأزرق، ومحاربة الانكلستوما والبلهارزيا فى الجزيرة، وقطع دابر الملاريا فى كل مكان؛ هذا هو الذى توفر له الأفذاذ الأسلاف، توفر له محمد حمد ساتى، وتوفر له محمد أحمد على، وتوفر له عبد الله أبو شمة، وتوفر له أحمد على زكى، وتوفر له راهب الأطباء حسين أحمد حسين، ومن بين هؤلاء من كان يشفى معدته بقليل منها. ونقطع بأن هؤلاء كانوا أقرب إلى الله من الذين لا يعرفون الإسلام غير الصلب والقطع ولسع السياط، وما أصبح السودان وبيئًا لأن أهله خميرون ناقصو عقل، أوبا السودان الفقر والجهل، ولمحاربة هذين العدوين يتجه جهد العلماء الذين يخشون ربهم.

وبصدد الحديث عن العلم والعلماء نأتى إلى مشهد أهل العلم الذين جاءوا رهطًا إلى «أمير المؤمنين» يهنئونه بما أنجز، جاءوا يقودهم مدير جامعة الخرطوم» من موقع التزام مهنى وخلقى، وتوجه عقائدى، وإيمان فطرى، «مباركين» وغريب أن يتحدث العلماء من منطلق إيمانهم الفطرى، فالايمان الفطرى هو إيمان العامة. إيمان العلماء إيمان اختيار ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون﴾ (العنكبوت، الآية: ٤٣) فما الذى حمل أهل العلم على ذلك الاختيار؟ قالوا: إن «التوجه الإسلامى سيعين على الخروج من التيه الحضارى والتبعية الثقافية والخواء الروحى».

هذا حديث لا يخلو. هو الآخر، من التعميم الجراف الذى يكتسح الحقائق بمقدمات فاسدة ونتائج أكثر فسادًا، ولن نسأل ما الذى كان يعنيه الأساتيذ الكرام «بالتيه الحضارى والخواء الروحى» لأن هذه أمور تتيح مجالاً كبيرًا للتفلسف الذى يفر معه

القاتل بجرمه؛ ولن نتحدث عن «التبعية الثقافية» فليس هناك من يريد لنفسه أن يكون تابعًا لأحد، مع اضافتنا القول بأن البديل للتغريب أو التشريق ليس هو الماضوية الديجورية التى يسعى لحشرنا فيها أناس يعيشون بفكرهم ووجدانهم فى زمان أسطورى. لن نتحدث عن هذا وذاك وإنما نشير إلى دعوى الأساتذة عن «السياسات الفوقية التى كانت تستفظع شرائع الله حتى أذاقنا بسببها لبوس الجوع والفقر»، ودعواهم بأنهم كانوا يسعون منذ زمن طويل لتنشئة جيل مؤمن بربه لا تستهويه الرذيلة فى الوقت الذى كانت فيه الثقافة العلمانية المدبرة عنا لله تضغط على المجتمع كله بقانونها الوضعى وقيمها النفعية ومنهجها الاشتراكى وتسوقهم لإنكار المعروف وتحليل الحرام وإشاعة الفاحشة واستطابة الخبائث(*).

فما السياسات الفوقية هذه؟ أو ليست هى السياسات والقوانين التى ظلت تجىء بها أنظمة الحكم المتعاقبة منذ الاستقلال، وهى أنظمة كانت أغلى الدرر فى تيجانها هم أساتذة الجامعات، وزراء ومستشارين ورؤساء مؤسسات؟ ثم أوحقا أن ما نعانى من جوع وفقر ما هو إلا عقاب لنا من رب العباد لعزوفنا عن جلد الشارب وقطع السارق، ولا شأن له بالانفلات السياسى، والتخبط الاقتصادى، والقعود الادارى، ومناهج الحياة التى تتسم بالسفه؟ ثم ما الذى يقوله الأسانيد فى أن السودان لم يعرف المسغبة الحقيقية التى أودت بحياة مئات الآلاف إلا فى فترتين هما فترتا الدولة «الإسلامية» التى سلكت طريق الجلد «سنة ستة» فى عهد الخليفة عبد الله، وعام ١٩٨٤ عام الشرع السبتمبرى، أو نقول بأسلوب المقدمات الخاطئة والاستنساخ الفاسد بأن المسغبة هى دوما نتاج لتطبيق الشرع أم نتدبر، شأن العلماء، ظواهر الحياة وظواهر الطبيعة من حولنا حتى نخرج على الناس بحكم متكامل فى الأمور.

ولا نترك الأسانيد قبل أن نتناول ما احتواه خطابهم من تخليط شائن بين الثقافة العلمانية والقانون الوضعى والمنهج الاشتراكى. ثم وصم كل هذه المفهومات بالشر لأنها

(*) الصحافة ١٩٨٣/١٠/١٨.

«تنكر المعروف وتحل الحرام، وتشيع الفاحشة. ونعجب، ثم نسال أو ليست الثقافة العلمانية هذه هى التى يتدافع هؤلاء الأسانيد بالمناكب للوصول إليها، بل يضربون «أكباد الطائرات» ضربًا إلى معاقلها؛ فما كان فى مقدورهم أن يضربوا «أكباد الأبل» للوصول إلى أدنبره وأكسفورد ولندن ولوس انجلوس. وما كان أقرب هؤلاء إلى الرواق السنارى فى الأزهر الشريف ما دام كانوا على هذا القدر من الحماسة للحفاظ على بكارتهم الفكرية من الاختراق «العلمانى» النفعى وبعد.. فما شأن الاشتراكية بكل هذا الذى يستفظون فى الثقافة العلمانية؛ ما شأنها فكرة أو منهجًا تطبيقًا باشاعة الفاحشة. وإنكار المعروف؟ فقد يتهم البعض الفكر الاشتراكى بالقصور، وقد يتهم بعض آخر المنهج الاشتراكى الاقتصادى بالعجز، وقد يتهم بعض ثالث النظرية الاشتراكية بالرومانسية التى تأبى أن تلامس حقائق الحياة؛ أما القول بأن الاشتراكية هى خطة موجهة لإشاعة الانحلال فهذه مغالاة لا تجمل ولا تفيد.

وقفت عند الأسانيد، كما وقفت عند نائب قائد الجيش ونقيب الأطباء لأكثر من سبب، أهم هذه الأسباب هو أول ما يتبادر إلى الذهن، وأول ما يتبادر إلى الذهن هو أن الرجلين حملا لواء الحملة الرسمية لدك حصون «المايوية» (بعد سقوطها فى إبريل) كانا من أكثر الناس حماسة لأشد فترات «المايوية» ظلمة وظلما. ما استوقفنا ليس هو أمر الرجلين بقدر ما هو أمر «صناع الملوك» الذين جاءا بهما. ونحسب أن هؤلاء كانوا يوقنون بأن أولى واجبات من عهدا إليهما بادارة دقة النظام الإبريلى هو إلغاء قوانين سبتمبر، كعب أخيل الذى أودى بالديمقراطية. فهل كلف «صناع الملوك» أنفسهم مهمة التنقيب عن السيرة الذاتية لمن أولوهم الأمر؟ وهل كان أساس اختيارهم للرجال هو القدرة على تنفيذ «أجندة» محددة للتغيير؟ وإن لم يكن هذا هو الحال فما معنى الحديث عن التغيير، «واجندة التغيير»؟

ونمضى من بعد لنقول أنه مع استنكارنا لموقف «الإخوان المسلمين» بخاصة الموقف الفكرى المتناقض للدكتور الترابى، إلا أنا نفهم حماسهم فى تأييد مايو الرابعة، لا باعتبار أن ذلك النظام قد حقق ما يطمحون فيه بل لأن انخراطهم فيه هو عمل حزبى تكتيكى.

وفى تلك الحالة فإن الذى ندين هو الترابى الفقيه وليس الترابى السياسى. الفقيه الذى سقط فى الامتحان بنكثه اليوم ما قاله الأمس ولهذا أصبح غير مؤهل لأن يصدر الأحكام، بخاصة الجزمى منها. أما الترابى السياسى فقد نجح نجاحًا باهرًا فى تسخير نظام مايو الرابعة، وما بعده من أنظمة، بفضل ما اكتسبه من قوة خلال الحقبة المايوية. على الرغم من إنكاره الانتساب لتلك الفترة بعد أنقلب النميرى له ظهر المجن. وهذا ليس هو حال أساتذة الجامعة، وحال قادة النقابات الذين هرعوا لتأييد ذلك النظام البربرى إلا إذا كانوا ينطلقون من نفس ما انطلق منه «الإخوان المسلمون» أو كانوا جزءًا لا يتجزأ من مخططهم. وفى تلك الحالة يصبح تأييد هؤلاء الرجال، لا باسمهم وإنما باسم تنظيماتهم، للعبث الأسطورى الذى كان يدور فى مايو الرابعة انتحالا لاسم غيرهم. ومما يزيد من فضح أولئك الرجال أن تلك اللوثة المنسوبة كذبًا للدين قد وجدت من يتصدى لها من جانب نخبويين آخرين، فقد فضحها الجمهوريون (ولهم نعود بعد قليل) وإبان اشتطاطها السيد الصادق المهدى، ورماها بما يجب أن ترمى به قاض أمين شجاع فى حكم قال فيه: «إن ما أعلن من قوانين ليس شرع الله ولا حكمه وإنما هو تشويه حقيقى له»(*).

قانون الطوارئ وسفال العلماء

قوانين سبتمبر لم تفلح فى إزالة «المسغبة» كما أوحى بذلك أساتذة الجامعة ولهذا لم تصبح «مكسبًا فوق كل مكسب» كما قال معلمو الابتدائيات. أعلن أساتذة جامعة الخرطوم الإضراب احتجاجًا على أوضاعهم المعيشية وشروط خدمتهم التى لا توفر لم دخلا دنقلا، وتبعهم الأطباء بالاستقالة الجماعية مطالبين بزيادة مخصصاتهم أسوة بالقضاء ورجال الجيش. وكان النميرى فى روما لم يرضه ما نُقل إليه فأبرق إلى نائبه الأول يأمره بألا يستجيب لتلك المطالب على الرغم من تجاوب وزير الصحة معها، ومن ضفاف نهر التيبر وجه النميرى نائبه الأول بإمهال الأطباء أمدًا لا يتجاوز الاثنان وسبعين ساعة يعودون

(*) القاضى يوسف عبد الله الطيب، راجع السودان والنفق المظلم ص ٤٥١.

بعدها إلى العمل أو يفقدون وظائفهم، كما أمر بحل النقابة واعتقال لجنتها ومصادرة منزل الدولة الذى يستخدمه الأطباء كدار لهم. تلك كانت هى النقابة التى أعلن رئيسها بأن قوانين سبتمبر ستحقق للناس «عدلاً وأمنًا واستقرارًا ورفاهية. على أن رد فعل النميرى كان مغامرة محسوبة يمتحن بها قوة الأطباء، كما يمتحن بها ثيرمومتر الرفض فى الشارع خاصة بعد أن هدد المهندسون والمحاسبون بالإضراب هم الآخرون.

عاد النميرى من رحلته ليفاجئ بمن فيهم نائبه الأول الذى حَمَله «وش القباحة» - أى الوجه القبيح - مع الأطباء بقرار أفرج فيه عن الأطباء المحتجزين. وأعاد لهم دارهم واستجاب لكل مطالبهم. إلا أن النميرى بحسه الغريزى الذى لايخيب، رأى أنه ما زال تحت الرماد وميض نار لا بد له من أن يُخمد. وكعادته آثر طريق تصعيد الأزمات فأعلن فى نهاية شهر إبريل (١٩٨٤/٤/٣٠) حالة الطوارئ كإجراء أمنى لحماية النظام، ولم ينس أن يضفى على ذلك الإعلان بُعدًا دينيا، أولسنا فى عهد «النهج الإسلامى» قال بأن الحكم العُرفى قد فرض على البلاد «لحماية العقيدة والوطن من كيد الكائدين وعبث الشيطان وحماية مكتسبات الشعب المؤمن والتزامًا بواجبه القومى ومسئولياته الدستورية استكمالا لمسيرة الثورة الظافرة، وتسأل من أو ما الذى يتهدد بالوطن والعقيدة ومكتسبات الثورة والشعب المؤمن؟ وتجيئك الردود سراعًا على لسان «الرئيس القائد» فى الوقت الذى أصبح فيه العمل عبادة نشط الشيطان وأعوان الشيطان من الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورًا. وانساق وراءهم أناس كنا نعدهم من الأخيار فبدأت سلسلة إضرابات خرجت على أبسط قيم الإيمان وحسابها عند الله». ولم ينس الرئيس أيضا «حرب الجنوب» عنها قال «أن الدوافع التى دفعت بجون قرنق ورفاقه لشن الحرب على التنمية وعلى أبناء الجنوب العزل، وعلى مناشط الدولة النافعة للناس، تحت شعار ودستورمعلنًا راية ماركسية لينينية يعتز بها معلنوها ويجاهرون بأنهم يستمدون العون من دولة ارتبط معها بالعمالة لضرب الدين مسيحيًا كان أو مسلمًا لكيلا يعبدالله فى هذا البلد الذى طرد منه الشيطان» أو يظن أحد بعد أن يقرأ هذا الإعلان بأنا قد تجنينا على النميرى عندما قلنا بأنه ما أراد من إسلامويته الجديدة إلا أن يجعل السجال

بينه وبين خصومه حربًا دينية، فالمارق عليه مرتد عن دينه، والساخط عليه زنديق، والناقد له شيطان رجيم.

ذلك الخطاب باشاراته البدائية للشيطان والجن لا يصدر إلا من غُر سخيف عقل (والغُر هو الطفل) وما كان للناس أن يترجوا من الثنائى الأسطورى الذى أصبح «بيت الخبرة» الذى استعان به النميرى لبناء الدولة الإسلامية غير سخفة العقل، ولكن أين وقف الأحبار العلماء من هذا؟ انطلق الدكتور الترابى يدافع عن هذا العبث المشوة للإسلام بل ويفتى فى تبريره. من ذلك قوله عن إعلان حالة الطوارئ وما صحبه من عنت بأنه ضرورة للانتقال إلى مرحلة جديدة مشبهًا بذلك بموقف الرسول الكريم غداة بدر: ﴿ما كان لنبى ان يكون له اسرى حتى يثخن فى الأرض تريدون عرض الدينا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم﴾ (الأنفال، الآية: ٦٧). فما الذى يصنع النميرى بعد أن قضى الأحبار بأن له أسوة برسول الله فيما أقدم عليه؟ وماذا يصنع بعد أن جعل منه الفقهاء مجددًا إسلاميًا على رأس هذه المائة؟ ماذا يصنع غير أن يلبس نفسه بنفسه قميص الإمامة بعد أن ألبس نفسه بنفسه رداء المارشالية (المشير) وكان له فى تلك ببوكاسا أسوة.

أصبح النميرى إمامًا بزعمه وتوافد لمبايعته رجالات النظام، بإسلاميهم وعلمانيهم، وبمدينيهم وعسكريهم. وبجوزيف لاقوهم(*). أما الشيخ الترابى فقد كان على رأس المبايعين، حمله الحماس على أن يؤدى البيعة للإمام النميرى مثنى وثلاث ورباع تمامًا كما أقسم، من قبل، مثنى وثلاث ورباع بموجب المادة ٩٠ من دستور السودان الدائم التى تقرأ: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام الجمهورى الاشتراكى الذى أقامته ثورة مايو». وما أن تنعقدت له الإمامة حتى صدق النميرى تلك الأسطورة وأخذ يؤم الناس بمن فيهم العلماء... ولا أخال أولئك العلماء قد أحاطوا بقول الإمام ابن تميمة: «إذا أم رجل القوم وفيهم من هوخير منه لم يزالوا فى سفال».

(*) الجنرال جوزيف لاقو نائب الرئيس الجنوبى وهو مسيحى بقى على مسيحيته حتى بعد أن بايع أمير المؤمنين على المنشط والمكره.

قيادة الجيش هرعت، هى الأخرى ، تبايع الإمام، بل تجدد البيعة، ونقف عند رسالة القيادة لأن لها أكثر من معنى ومضمون. جاء فى تلك الرسالة: «أن قواتكم المسلحة التى فجرت بكم ومعكم ثورة الخامس والعشرين من مايو الخالدة بإذن الله، والتى وقفت معكم وبكم تصارع الفقر والجهل والفرقة والشتات، وتصرع المرة تلو الأخرى الخيانة واللامبالاة ومحاولات وإجهاض الثورة، وتتصدى بكم ومعكم للعدوان مرة ومرات وتخرج منتصرة للشعب والثورة. قواتكم التى قطعت العهد معكم أكثر من مرة مؤكدة الوفاء والاخلاص والولاء والتفانى والتجرد من الأداء.. وهى الآن - وقد شرفتموها بالشريعة الإسلامية وأصبح جنودها جند الله وتزينت راياتها بأن لا إله ألا الله، وأضحت معاركها جهادًا فى سبيل الله - ستظل أبدًا رمزًا للتضحية، ورمزًا للصمود والعطاء الجزل بلا حدود، وهى تشهد الآن الصحوة الإسلامية والثورة المتجددة بناء وارتقاء وتوجها وطهارة وتفانيًا من أجل سلامة العقيدة ووحدة التراب وبتر الفساد وحماية المواطنين. قواتكم المسلحة، وهى تشهد الجموع تتدافع نحوكم مجددة مبايعتها لكم من كل بقاع السودان فى ظل الشريعة السمحاء لتضع يدها على يدكم مجددة البيعة، تبايعكم على كتاب الله ذى الجلال والإكرام، وعلى سنة رسوله ومصطفاه عليه الصلاة والسلام»(*).

مرة أخرى نقول ما أسخى اللغة العربية، فبعض الذين يكتبون بها فصحاء يفكرون بأصواتهم؛ وما أصدق قول الجاحظ: «اليونانية لغة فلسفة، الهندية لغة حكمة، والعربية لغة فصاحة» فرسالة الجيش ما فيها من الفلسفة شىء، ولا فيها من الحكمة أقل منشىء، ولولا أن الصحيفة التى أوردتها قد نسبتها إلى قيادة الجيش لظننتها خطبة لإمام ناشىء فى مسجد بقرية القراصة. لا أدرى كم من الذين قرءوا تلك الرسالة، ناهيك عمن صاغوها، سعوا لمضاهاة كلماتها مع الواقع الذى تعبر عنه، فالذين يفاخرون بتفجير«الثورة الخالدة بإذن الله»، «الاشتراكية بإذن الله»، «الإسلامية بإذن الله»، لا يستذكرون أن تلك «الثورة» قد بدأت «المسيرة» المزعومة من خور عمر وقائدها يعلن الناس بأنه سيجعل من الخرطوم «هافانا» أفريقا. ولا يستذكرون أن الثورة التى تصدرت

(*) الصحافة ١٩٨٤/٥/١٧.

لـ «المدوان» وخرجت منه منتصرة إنما كانت تحارب ما يسمى بـ «الرجعية» ورأس رمح تلك الرجعية كانوا هم «الإخوان المسلمون». ولا يستذكرون وهم يتحدثون عن الصحوة التى ستحقق «وحدة التراب»، بأن تلك الوحدة لم تتحقق فى السودان ومنذ استقلاله، إلا بعد أن أدرك بعض أهله بألا سبيل لهم لقهر البعض الآخر على غير دينه وغير ثقافته فما حالهم اليوم وقد أصبح شعار جيش السودان هو الجهاد فى سبيل الله، وللجهاد معنى واضح فى كتاب الله الكريم. على أن، مثل هذه، الكلمات، كما قلنا، ولاتعنى شيئًا، بل يصدق عليها قول أهل مصر: أهو أى كلام»؛ فلا عجب، إذن، إن كانت الصحيفة التى حملت تلك الرسالة الإسلامية الباهرة قد شغلت صفحتها الثامنة، طولا وعرضًا، بمقال مدفوع الثمن يتضمن خطاب الرقيق كيم ايل «سونغ الكورى» الملحد الذى كان يرحب فيه بالرفيق هسياو بانغ، الأمين العام للحزب الشيوعى الصينى «الملحد» أيضًا إبان زيارته لكوريا.

تقديس الإمام

كان الأمر يهون لو وقف عند «البيعة»، إلا أنه سرعان ما صحب تلك البيعة سعى لإعادة النظر فى الدستور حتى يطابق التوجه الجديد، ويعنى هذا قطع الحبل السُرى مع نظام مايو.. مايو «الوحدة الوطنية»، ومايو «التعدد العرقى والتنوع الثقافى» ومايو «الاشتراكية الوضاءة» فى سبيل هذا أعد «المستشار» الدكتور الترابى مذكرة إضافية حول ما يجب أن يتجه إليه تعديل الدستور تحت عنوان «خواطر فى تعديل الدستور» وقد نشرنا تلك المذكرة بحذفارها فيما تبنا حول تلك الفترة(*)، وأورد الدكتور ملحوظة فى نهاية خواطره جاء فيها «الدستور هو نظام الدولة» وهو أيضا عنوانها، وأحسب أن العالم كله سيرصد منحى التعديل وينظر النموذج الدستورى الجديد» فما هى معالم ذلك الذى يرصده العالم؟ طال مشروع تعديل الدستور ١٢٣ مادة من دستور ١٩٧٣، الذى يبلغ مجموع مواده. ٢٢ مما يعنى أن الذين كان الترابى بصدد هو إعادة كتابة الدستور، لا

(*) الفجر الكاذب، نميرى وتحريف الشريعة، دار الهلال ص ٢٦٩.

تعديله، ومن بين ما ألغى فى مشروع الإعادة ذلك الاشارة لـ «الاتحاد الاشتراكى» (المادة الرابعة)، والإشارة لـ «كريم المعتقدات» (المادة ١٦)، والإشارة إلى عدم فرض أية موانع على المواطنين على أساس العقيدة، والإشارة للحكم الذاتى الإقليمى (المادة الثامنة). ومن الواضح الجلى أن الدولة «الإسلامية» الجديدة لا تنكر فقط على غير المسلمين من أهل السودان فى جنوبه حقهم فى حكم أنفسهم وفق نظام تواضع عليه أهل السودان (إلغاء الحكم الذاتى الإقليمى) وإنما تنكر عليهم أيضًا حقهم فى تولى المناصب العليا (إلغاء النص على عدم فرض أى موانع على المواطنين على أساس العقيدة) ولهذا فلا عجب أن اقترح تبديل النص على رئاسة الجمهورية (المادة ٨٠) بنص آخر يتحدث عن «قائد المؤمنين» وراعى الأمة ورأس الدولة وإمامها»، فاضيفت بهذا إلى الواجبات الدنيوية لرئيس الدولة واجبات روحية لايمكن لغير المسلم أن يقوم بها.

ومن جانب آخر نص المشروع على الحصانة المطلقة لـ «الإمام القائد»، وهذا أمر - يعرف صديقى المستشار أنه - ليس من الإسلام فى شىء. فمثل هذا الحق لم يمنحه لنفسه النبى المعصوم الذى وقف على الناس فى خطبة الوداع ليقول وهو يستعد لمغادرة الفانية: «أيها الناس من كنت جلدت له ظهرًا فهذا ظهرى فليستقد منى، ومن كنت شتمت له عرضا فهذا عرض فليستقد منى، ومن أخذت له مالا فهذا مالى فليأخذ منه. ولا يخشى الشحناء من قبلى، فإنها ليست من شأنى. حقه الأمر أن الذين حسبه الدكتور الترابى دستورًا إسلاميًا «نموذجيًا» يترجاه العالم لم يعد أن يكون شرعنة للطغيان، وتقنينًا للشذوذ المزاجى للرئيس «الإمام» وإن كان الدين حياء، كما تعلمنا منذ الصغر، فلا ندرى أين ذهب حياء الدكتور عندما صب جام غضبه على أهل الأحزاب وأنكر نسبتهم للإسلام لأنهم أجازوا تعديلا للدستور فى مطلع إبريل ١٩٨٧ يمنح حصانة محدودة (وخاطئة فى رأينا) لأعضاء مجلس رأس الدولة والوزراء؛ قال الترابى يومها: «أقول للذين يدعون النسبة إلى الإسلام أن هذا المشروع مخالف لمبادئ العدالة الإسلامية التى لاتعرف حصانة لمسئول والتى تسوى بين الناس أمام القانون»(*).

(*) جريدة الراية ١٩٨٧/١/١٧.

تصدى لذلك الهوس المحموم «الإخوان الجمهوريون»، وشيخهم الصليب الأستاذ محمود محمد طه، وقد ظل «الجمهوريون» رغم تأييدهم لتوجيهات النظام الأساسية يتعرضون لحملات جائرة من بعض المشايخ ومن ناصرهم من المسئولين. وحال ضيق الوعاء بين هؤلاء المشايخ ومناصريهم دون الولوج إلى الأعماق التى ذهب إليها مفكر جمع مع نفاذ الفكر، عمق التصوف، وطهارة الوجدان، كما تحامل صيادلة الفقه وأنصاف العلماء على السهروردى «المقتول» وعلى أبى الوليد بن رشد، وعى الحلاج شهيد العامة. وعلى ابن عربى صاحب السياحات الملهمة، اندفع أنصاف أنصاف العلماء إلى استعداء السلطان على مفكرنا العظيم بعد أن عجز فكرهم القاصر عن مجابهة فكره الباهر. كان سبيلهم لذلك وأحدًا من المتفيقهين القصر الذين أحاطوا بالنميرى، كتب الفتى أبو قرون (ثلم الله قرنيه) يعلق على منشور أصدره الجمهوريون ينادون فيه بإلغاء قوانين سبتمبر ويقول: «قُبض على ستة منهم وتم التحقيق معهم وسوف يقدمون للمحاكم، وبهذا قد أتاحوا لنا فرصة تأريخية لمحاكمتهم ﴿وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون﴾(الشعراء، الآية: ٢٢٧). ولا شك أنها بداية لمسيرة ظافرة بإذن الله يتساقط دون هدفها كل مندس باسم الدين وكل خوان كفور ولله الأمر من قبل ومن بعد. وفقكم الله لقيادة المسيرة الظافرة وإقامة نهج الله على آثار المصطفى - ﷺ - وأصحابه ومن سار بسيرهم ومنهجهم أنه سميع مجيب الدعاء والتعليق يكشف عن روح التربص والاستعداد والمكر على الرغم من كل ما فيه من توسل بالدين. وعلنا ما كنا لنرهق القارئ بذلك التعليق الخائر لولا تعليق النميرى عليه. كتب «أمير المؤمنين» : «الحمد لله والشكر ولصفيه ورسوله محمد - ﷺ -، والله أكبر على المنافقين». وعلم الله ما هذا إلا إسلام النطع والسيف، فلا هو دين الله ولا شريعة مصطفاه».

وبصورة عامة فقد ظل موقف «الجمهوريون» منذ الستينيات هو التحذير من الاندفاع فى الهوس الدينى «الإخوانى» الذى لايهديه فكر، ولا يضىء سبيله مصباح منير. ولهذا فلا يستبدعن أحد اصدار الجمهوريين منشورًا، فى عشية عيد الميلاد عام ١٩٨٤

يطالبون فيه بإلغاء «قوانين سبتمبر» لأنها تشويه للإسلام، وتهديد للوحدة الوطنية. عنوان ذلك المنشور كان نبوءة، «هذا أو الطوفان»؛ و«الطوفان» هو هذا الذى يغرق السودان اليوم فى خضمه، اعتقل الأستاذ محمود محمد طه وأربعة من صحبه وحملوا أمام محكمة الطوارئ رقم ٤ ليمثلوا أمام قاضيها «المهلاوى» متهمين تحت قانون العقوبات وقانون أمن الدولة. وما كان من القاضى «المهووس» إلا أن أمر بإعدامهم جميعًا وأضاف بأن ذلك الحكم لن يطبق لن أعلنوا التخلى عن أفكارهم؛ مما يؤكد بأن المحكمة لم تكن تحاكم جناة خرقوا القانون وإنما تحاكم أفكارًا وما درى ذلك «التيس الأقم» الذى جلس فى موضع الحكومة على البشر الأسوياء بأن محمودًا الذى أفرغ قلبه من الحياة منذ زمن لا يبيع فكرًا وهب له كل حياته الذاخرة لقاء أيام معدودات فى هذا الزمن الأعجف. سبيل أمثاله هو سبيل من سبقهم من شهداء الفكر منذ عهد سقراط:

سقراط أعطى الكأس وهى مليئة … شفتى محب يشتهى التقبيلا
عرضوا الحياة عليه وهى ذليلة … فأبى، وآثر ان يموت نبيلا

وانتقل الحكم، من بعد، إلى ما أسموه محكمة الاستئناف التى تجمع فيها ثلاث من قضاة النار، بل إن واحدًا منهم اخلولق أن يكون من أهل «قرية تعمل الخبائث» حكمه فى شرع الله الذى يدعون الاحتكام إليه هو أن يمطر بحجارة من «سجيل منضود».. اجتمع ثلاثتهم ليقروا حكم الإعدام دون أن يأبهوا بالمادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى تقول بعدم تنفيذ أحكام الإعدام على من بلغ السبعين قبل تأريخ التنفيذ، أو المادة ٢٣٤ التى تقضى بأن تأييد أحكام الإعدام هو من سلطة المحكمة العليا بيد أن هذه ليست هذه المفارقة الوحيدة للأحكام والقوانين، فقد أوردت المحكمة تهمة إضافية تبرر بها الحكم، وهى تهمة لم ترد إلا ضمنا فى حكم المحكمة الأدنى، تلك التهمة هى «الردة». وفى هذا الشأن أشارت محكمة الاستئناف إلى حكم لا سند له أصدرته محكمة شرعية لاسلطان لها فى فترة الستينيات ولهذا لم يأبه أحد. صدق النميرى على ذلك الحكم رغم توسل الكثيرين من أصدقائه، ورغم نداءات العديد من الدول ومنها مصر وبريطانيا وامريكا؛ وقال فى مذكرة التصديق : «راجعت كتب الفقه والقانون وحاولت أن أجد له مخرجًا فلم أجد» فأى فجور أكثر من هذا.

كان رأى أهل السودان جميعًا فى ذلك الحكم يومذاك أقرب إلى رأى المهندس الشجاع حسن بابكر، صديق محمود وصفى إسماعيل الأزهرى، أبرق حسن بابكر لزعيمه الأزهرى عندما أدانت محكمة شرعية لا تملك صلاحية للحكم الأستاذ محمود بالارتداد: أبرق يقول: «اللهم إن كان محمود مرتدًا فأنا ثانى المرتدين». وهكذا انتهى الأمر بشهيد الفكر إلى المشنقة وما كان «حجاج» هذا الزمان بين شهود مصرعه، ولو فعل لرآه يتمشى طريقه إلى الموت، ولقال له ما قاله سعد بن جبير للحجاج عندما أمر بضرب عنقه. كان سعد يضحك فسأله الحجاج: ما يضحكك؟ قال: «تفكرت فى اغترارك بإمهال الله لك قبل أن يكبك على وجهك فى النار، فلم أتمالك نفسى من الضحك... اللهم لا تسلط الحجاج على مسلم بعدى، واجعلنى آخر قتلاه. وصدقت نبوءة الشهيد، فهل يعى ذوو الألباب، «ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم رسلهم بالبينات وما كانوا ليؤمنوا كذلك نجزى القوم المجرمين. ثم ﴿جعلناكم خلائف فى الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾ (يونس، الآيتان: ١٣: ١٤).

لا يعجب المرء كثيرًا من صدورمثل هذا الحكم من مثل هؤلاء القضاة المبخوسين حظًا يوم أن قسم الله العقول على الناس... العجب يبدأ عندما يبتهج بمثل ذلك الحكم رجال مثل صديقى وزميل دراستى «الباريسى» الترابى الذى تنسم طويلا عبير الحرية يفوح من مرقد الخالدين فى «البانثيون» من مرقد فولتير صاحب المقولة الخالدة : «أنا لا أوافقك على رأيك ولكنى أدافع حتى الموت، عن حقك فى التعبير عنه» والعجب يزداد عندما يكون هذا «الباريسى» الذى انتشى بحكم الإعدام على شيخ تجاوز السبعين هو نفسه صاحب القول فى محاضرة له بجامعة الخرطوم فى ديسمبر ١٩٧٧ بأنه «فى إطار الدولة الواحدة والعهد الواحد يجوز للمسلم، كما يجوز للمسيحى أن يبدل دينه» (هذا على صحة تهمة الارتداد) والعجب يبلغ غايته عندما يقارن المرء بين موقف الدكتور الإسلامى المجدد فى أواخر هذا القرن، وقول الشيخ الإمام محمد عبده فى مطالعه: «ما اشتهر به المسلمون وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا أصدر قول من قائل يحتمل الكفر فى مائة وجه، ويحتمل الإيمان فى وجه واحد حمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر».

تذكرت وانا أتابع من لندن هذا الهوس المسعور وذلك الإرهاب الفكرى المتخلف، مقالا قراته منذ زمان. فللمقال علاقة بما كان يدور يومذاك فى السودان. وما أغرانى على الإشارة للمقال إلا شيئان؛ أولهما: هو أن المقال قد كتب من قبل أكثر من نصف قرن من يومنا هذا، وقرابة ربع قرن من بداية التطرف الدينى السياسى فى السودان، وثانيهما: إن كاتب المقال شيخ أزهرى وعالم مرموق كان يرثى بمقاله ذلك مفكرًا جاهر بالالحاد. كتب الأستاذ الشيخ أحمد حسن الزيات فى مجلة الرسالة (١٩٤٠/٨/٥) ينعى الدكتور اسماعيل أدهم الذى مات منتحرًا بالغرق، ولم يتعرف الناس على جثته إلا عقب عثورهم على رسالة منه أعلن فيها زهادته فى العيش. وصف الزيات أدهم، عند العثورعلى جثته ورسالته، بأنه «رجل من رجال الفكر والرأى، جعل للحياة مثلا لم يحققه فهو يجتويها، ورأى فى العقيدة رأيًا لم يرقه فهو لا يرتضيها» ومضى الزيات يقول: «كان الدكتور أدهم - غفر الله له - شديد الذكاء، أصيل العقل، رياضى الفكر، واسع الثقافة لايؤمن إلا بالعلم المطلق. وقد أضاف إلى ثروة الأدب العربى الحديث جهدًا مهمًا تختلف الآراء فيه فإن له قيمته. وكان من الممكن أن يعيش فى ظلال أدبه رضى البال، مكفول الرزق لو أنه وصل ما بينه وبين الله، ولكنه خضع لسلطان طبيعته ونشأته فعالج الموضوعات الإسلامية معالجة الملحد المخلص الذى يجد سعادته فى الفكر ورسالته فى التفكير. ولو أنه خادع الناس كما يفعل بعض الأكياس من الأدباء لأدرك السلام فى الأرض وإن لم يدركه فى السماء، ولكنه كان أشبه بشهداء الفكر الذين يجدون اللذة فى الألم ويبتغون الخلاص فى الموت». ولاشك فى أن الشيخ الزيات، رحمه الله، كان من أبصر الناس بجوهر الإسلام وإلا فلما قال فى مفكر ملحد ما قال به. لم ينكر الزيات على أدهم علمه وذكاءه وفكره لأن أدهم لم يرتض عقيدة أهله بل عَده شهيد الفكر، ولم يغلظ الزيات على أدهم ويعنفه لأنه قطع ما بينه وبين ربه بل فضله على الأكياس الذين يعطون باللسان ما ليس فى القلب. كما لم يحكم الزيات على أدهم بالردة ويقضى بألا يدفن فى مقابر المسلمين بل سأل الله له الرحمة، فأين حكمة هذا الشيخ الأزهرى العالم قبل نصف قرن من الزمان من طيشان قضاة غياهب، وأمام خالف جاء إلى الإسلام بدبر.

إن الغلواء التى أتسمت بها تلك الأحكام هى غلواء قوم عادين، ولهذا لانحسب الذين جلسوا فى سدة العدالة قضاة نصحاء وإنما زبانية أريد بهم قهر الناس، ومن نماذج هذا القهر حكم القاضى المكاشفى (محكمة الطوارئ رقم ٧) بالإعدام والصلب على الواثق صباح الخير، والواثق رجل كان يعشى مع ولديه، قبض عليه البوليس أكثر من مرة بتهمة النهب تحت طائلة المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وادين فى بعض الحالات فى عهد العدالة «العلمانية» أما فى عهد العدالة «الإسلامية» الناجزة ـ على المذهب المكاشفى - فقد كان كافيًا ما يقول به السلطان؛ اعتمدت المحكمة فى حكمها على شهادة ضباط الأمن، ولم تسمح للمتهم باستجوابه، لم يشفع للمتهم اعتراف المعتدى عليه وابنه بعدم تثبتهم من التهم كان واحدًا من الذين اعتدوا عليهم بالنهب، ولم تتح للمتهم مجابهة الشهود بموجب المادة ٦٨ من الدستور(*). وعلم الله أن ما تقول به تلك المادة فى دستور السودان «العلمانى» لأقرب إلى روح الإسلام الحانى من ذلك الجور والعسف الذى جاء به قضاء الطوارئ، فعدالة الإسلام أرسى دعائمها عمر الفاروق بقوله: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» بيد أن الذى كان يسعى له النميرى ونوابه وحواريوه لم يكن هو العدل وإنما هو الإرهاب.

ولهذا لم يكن غريبًا أن يؤيد النائب الأول حكم المحكمة فى نفس يوم صدوره دون أن يسمح للعدالة ـ وفق قوانين دولتهم ـ أن تمضى إلى نهاياتها، مثل تأييد المحكمة العُليا لحكم الإعدام والصلب. ثم تنفيذ الحكم بالإعدام بحضور المحكمة ومستشارى القصر الذين كانت تتلمظ شفافهم لرؤية الموت إلا أن الصلب لم يتم (لعدم توفر العمدان والمسامير) حسبما أوردت الوقائع، ولذا أفتى قاضى النار، «المكاشفى» بأن الصلب يفترض أن يكون قد تم لو تركت الجثة معلقة لمدة نصف ساعة، ويا له من اجتهاد بريع. لا

(*) تنص المادة على أنه «فى جميع المحاكمات الجنائية للمتهم الحق فى أن يطلب بأن يجابه بالشهود الذين يدلون بالشهادة ضده، وأن يكون له الحق بأن يلزم القانون شهود دفاعه بالمثول أمام المحكمة للإدلاء بأقوالهم وتتحمل الدولة مصاريف ترحيلهم، كما وللمتهم الحق فى اختيار من يدافع عنه من المحامين. وفى حالة الجرائم الخطيرة على الدولة أن تمد المتهم بمحام إذا عجز عن ذلك وعلى الدولة أن تتحمل كل النفقات.

ابالغ إن قلت بأن محاكم التفتيش فى القرون الوسطى كانت اكثر إنسانية من هذه البربرية المسعورة التى نسبها هؤلاء المرضى إلى الإسلام، الدين الذين نهى نبيه الكريم عن «المثلى ولو كانت بكلب عقور». ولا أن بقية أهل السودان أدنى نسبًا بالإسلام، وأوثق قربى بالإنسانية، لما بقى واحد من تلك الكلاب الجرباء التى ظلت، بعد زوال دولتها البربرية، تغدو و تروح بين الناس بعد كل ما اقترفته من آثام، واشاعته من أوبئة.

الاقتصاد الفيزيقى.. والحلول الميتافيزيقية

الاقتصاد علم غير عاطفى، ولهذا فلا سبيل لمعالجة أمره بالشعارات الرومانسية؛ ومشكلات الاقتصاد مشكلات فيزيقية ولهذا فلا سبيل لحلها بالأطروحات الميتافيزيقية، والاقتصاد حساب، والحساب علم عد وحصر، ومع ذلك انبرى الأسطوريون لمعالجة قضايا السودان الاقتصادية بالأسلوب نفسه الذى تناولوا به أمور السياسة والقانون، بيد أن تجاوزات القانون لا تصيب إلا الأفراد المعدودين، أما أخطاء الاقتصاد «يعم خبرها» الجميع. فبدلا من أن يقدم النميرى على معالجة مشكلات الاقتصاد بضبط مسار عملية صنع القرار الاقتصادى، وتحديد أفضل للأولويات، وقضاء أنجع على الفساد، وأحكام أمتن للرقابة المالية، ودفع أوثق للإنتاج ظن بأن العلاج يكمن فى إطلاق شعار «أسلمة الاقتصاد» دون أن يتبع هذا بترجمة عملية له على أرض الواقع كما هو علم الناس لا فى خيالات المشعبذين، واخطأ النميرى أيضا عندما ظن بأن الاقتصاد هو الفقه، إذ لا يكفى أن يكون الرجل تقيًا ورعًا، أو يكون عليمًا بالقرآن والسنة لكيما يصبح خبيرًا اقتصاديًا. ويروى عن الإمام أبى حنيفة انه امتهن التجارة حتى يصبح أكثر قدرة على الافتاء فى أمرها لأن القانون التجارى تنظيم للممارسات والعرف الجارى.

جاء النميرى برجل جعل منه خبيره الأولى فى الاقتصاد، ويروى أن لذلك الرجل قوة خارقة فى تسخير الجن. وكانت أولى قرارات المستشار مروض الجان فرض الزكاة كمصدر أوحد للدخل وإلغاء كل الضرائب والقوانين، وبعضها يعود إلى عام ١٩١٨. ألغيت، بموجب ذلك، ضريبة المبانى، وضريبة الأراضى المطرية (العشور)، وضريبة الحيوانات،

وضريبة الأراضى وأشجار النخيل، وضريبة العوائد الجليلة، وضريبة الملاهى، وضريبة رسوم التركيز، وضريبة الدخل، وضريبة الدمغة، وضريبة الأرباح الرأسمالية، وضريبة التنمية، وضريبة الدفاع، وضريبة المبيعات، والصندوق القومى لمال تركيز الأسعار، ورسوم الإنتاج والاستهلاك ويسأل المرء - بعد ذلك - ما مصدر التمويل الجديد لأنشطة الدولة «السنية» بدءًا من الوقود الذى يتحرك به رتل السيارات التى تولول فى ركب الإمام القائد وهو ينطلق إلى جامع الجيش ليؤم بالناس، إن افترضنا أن هذا هو الواجب الوحيد الذى بقى لـ «أمير المؤمنين» فى رأى مستشاريه.

هو وهم جهلوا بأن تلك القوانين آليات تستخدمها دولة «الأنس» للتحكم فى الاقتصاد وتوجيهه، فقد يكون لدولة «الجن» منهج آخر فى الادارة المالية، ونجزم بأن واحدًا من هؤلاء لم يتوقف لحظة ليسأل نفسه عن إثر إلغاء هذه القوانين على الميزان التجارى، وعلى الاتفاق التنموى والخدمى، وعلى نفقات تسيير الدولة، ولا غرابة فى ألا يفكر هؤلاء المستشارون فى هذه الأمور الفيزيقية لأن التفكير فيها يتجاوز بكثير سقفهم العقلى، الغريب - مرة أخرى - هو موقف الفقيه المستشار، الدكتور الترابى. فعلى الرغم من سعيه هذه الأيام للتنكر لكل ذلك العبث، شهدناه تلك الأيام يتحدث إلى الأستاذ عادل صلاحى فى جريدة الشرق الأوسط ويقول، «من الناس من يرون أن الأولى فى البدء فى تطبيق الإسلام هو العدالة الاجتماعية ولكن العدالة الاجتماعية هدف لا يتناهى وممارسات لا تظهر نتائجها إلا بعد سنوات طويلة ولا يتميز به، بالضرورة، الإسلام عن كثير من القيم الأخرى التى تدعو إلى العدالة الاجتماعية والتى يمكن أن تكون اشتراكية. ولكن الفرد العادى يعلم من الإسلام الزكاة. فعندما طبق السودان الزكاة وضحى فى سبيلها بأغلب الضرائب المباشرة كضرائب الدخل وضرائب الأرباح وهى التى كان عليها المعول فى دخل الحكومة عندئذ أدرك أن الحاكم لابد أن يكون صادقًا. كما أضاف الدكتور المجتهد أن أول حرب فى الإسلام كانت بسبب الزكاة.

انظر إلى «تعبير ضحى فى سبيلها» هذا نمط من الاجتهاد غريب، وحديث خاطئ وخطير من أى وجه اقتربت منه. فالمجتهد هنا يعنى بالرموز أكثر مما يعنى بالجوهر،

فالزكاة يضحى فى سبيلها بكل الضرائب حتى وإن كانت تلك الضرائب هى قوام الحياة وما فرضت الزكاة إلا لعلة؛ وتقول القاعدة الفقهية إن «الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا» والزكاة وحدها لا تكفى للإيفاء بحاجات المجتمع ولهذا اجتهد ولاة الأمر وسائط عديدة، لم يجئ بها كتاب ولم تجئ بها سنة، لتحقيق المصلحة الجمعية. والإسلام يُغلب الجمعية على الفردية، فمع أن الإسلام دين إلا انه ايضًا ثورة اجتماعية تهدف إلى تحقيق العدالة، تلك العدالة الجمعية هى الأمرالذى استهان به الفقيه الترابى. وقد كان الأستاذ العميد طه حسين بارعًا عندما قال فى «الفتنة الكبرى»: «أكاد أعتقد أنه لو دعى محمد قريشًا إلى التوحيد دون أن يتعرض للنظامين الاجتماعى والاقتصادى، دون أن يسوى بين الحر والعبد، وبين الغنى والفقير، وبين القوى والضعيف أو قل لو دعاهم إلى التوحيد وحده دون أن يمس نظامهم الاقتصادى والاجتماعى لاستجابت إليه كثرتهم من غير مشقة وجهد»، ولولا هذا الفهم الواعى لجوهر الإسلام لما ذهب الفاروق، ثانى الصاحبين وخليفة رسول الله - ﷺ - لأن يقول: «إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ولنوفر لهم حرفتهم، فإن لم نفعل فلا طاعة لنا عندهم» أى أنه أرتهن الطاعة للحاكم بقدرته على توفير ضروريات الحياة للمحكوم. هذا أيضا هو الفهم الذى ساق حجة الإسلام الغزالى ليقول: «لا يصلح نظام الدين إلا بصلاح نظام الدنيا» وقد عرف صلاحها بصحة الجسد. وتوفر القوت والكسوة والمسكن.

وإلى مثل هذا الرأى حول الإسلام ذهب حتى شيوخ الإلحاد فى أوروبا على الرغم من إدانتهم لأديان أهلهم، المسيحية واليهودية، ذهب لهذا الرأى إنجلز فى مؤلفه حول بدايات المسيحية(*) عندما قال بأن على الرغم من الجوانب الاشتراكية فى نداءات المسيحية الأولى إلا أن الظروف التى لازمت نشأتها جعلت مجتمعها الاشتراكى مؤجلا للحياة الآخر، أما الإسلام فلايعانى من هذا التباعد بين العاجلة والآجلة لأن محمدًا قام بثورة اجتماعية مما يجعل الإسلام - حسب رأيه - أكثر مادية من المسيحية، وانطلاقًا من هذا الفهم للإسلام مضى إنجلز ورفيقه ماركس لاعتبار الحركات الإسلامية التجديدية

(*) Frederick Engles:On the history of Early Christanity.

(المهدوية) ثورات اجتماعية، الأمر الذى حالت دونه البابوية فى المسيحية. وحسب قولهما فإن المهدية هى ثورة البدو المعدمين ضد الطبقة الموسرة من تجار المدن، ينهضون بدعوى إقامة الدين والعودة إلى طهر البداوة وينتصرون إلا أنهم يصبحون كمن هزموهم ولهذا يحتاجون لمهدى جديد. هذا ما حدث منذ حملة الموحدين ضد إسبانيا إلى مهدى الخرطوم(*)، ومن البدهى أن الرجلين كانا يسعيان إلى تفسير الأحداث تفسيرًا ماديًا تاريخيًا وفق منظورهما للأشياء الذى يغفل الجانب الروحى وفى ذلك تبسيط مخل: إلا أن الواضح أيضا، وهذا ما نريد التأكيد عليه، هو إدراكهما الواعى للطبيعة الثورية الاجتماعية فى الإسلام، الأمر الذى يتميز به الإسلام على الأديان الكتابية الأخرى.

وأخطأ المجتهد مرة أخرى عندما قال بأن أول حرب قامت بين المسلمين كانت من أجل الزكاة حتى يحمل الناس على قبول أطروحته، والحرب التى يعنيها الدكتور الترابى هى «حرب الردة» ولعله سيستخدم هذا الاسم فى موقع آخر ليقول بأن الردة توجب الحروب. ومع أن أبا بكر قد حارب الناس على عصيانهم على أداء حقوق المال لا ينتقصون منه «عقال بعير» إلا أن الذى حاربه أبو بكر كان هو العصيان، الامتناع عن أداء المال كان عصيانًا مدنيًا كبيرًا لو ترك لانهارت الدولة ولهذا يرى كثير من المؤرخين أن تلك كانت هى بدايات الصراع على السلطة والصراع لحماية السلطة الجديدة.

مهما يكن من أمر فإن تحقيق العدالة الاجتماعية غاية؛ إلا أن الاقتصاد، من حيث هو علم، له مناهج تختلف باختلاف الزمان والمكان لتحقيق الغايات، ولا يستقيم عقلا أن نطبق على عالم اليوم وما يكتنفه من تعقيد على المستوى القومى، وتشابك على المستوى الدولى أدوات وآليات تعود إلى قرون مضت حتى وإن صلحت فى زمانها القديم، فالاجتهاد الفريد حول النقود للإمام ابن حزم فى «المحلى» أو لحجة الإسلام أبى حامد فى «الإحياء» أو الاجتهاد المبتدع حول المال للقاسم بن سلام فى كتابة «الأموال» لن يفيد محافظ بنك السودان فى متابعة المضاريات المالية فى طوكيو ونيويورك ولندن، أو تقلبات

(*) Marx and Engels: basic writings.

سمر الذهب فى زيوريخ وهونج كونج، الذى يفيده هو المعارف الحديثة، والذى يعينه فى الأداء هو متابعة التقرير اليومى للفايناتشيال التايمز، أو النشرات الاقتصادية الإلكترونية لوكالة رويترز. هذا إن كان المزاد من وزير مالية السودان ومن محافظ بنك السودان التعامل مع العالم الذى نعيش فيه، العالم الذى يسيطر فيه على المال غير المسلمين، ويسيطر فيه التقنية غير المسلمين، ويسيطر فيهم على قمم الاقتصاد الدولى غير المسلمين، ونكاد نجزم بأن ابن حزم وابن سلام وأبا حامد لو عاصروا هذا الزمان لفعلوا ذات الشىء بل ولاصطنع كل واحد منهم لنفسه جهازًا ينقل إليه النشرات المالية الإلكترونية من شارع الحائط فى نيويورك. هؤلاء الفحول كانوا يشرعون للمجتمعات التى عاشوا فيها، ويضبطون ـ على هدى الإسلام وقيمه ـ المعاملات بين الناس فى تلك المجتمعات. ولا سبيل للمفسر من أن يستبين مقاصد الشارع إلا بمنهجية واضحة فى التحليل والتفسير حتى للقرآن، ولهذا يذهب كل المفسرين إلى تبيان ما يسمونه أسباب النزول.

على كل فقد صدرت القوانين التى ألغيت بموجبها الضرائب، دون مشاورة مع وزير المالية مما حمل السيد إبراهيم منعم منصور على الكتابة للرئيس «الإمام» بعد صمت دام ستة أشهر، لعله أراد به أن يرى الناس بأعينهم أثر ذلك العبث المجرم باقتصاد البلاد، كتب يقول:

«شاءت إرادة الله أن يصدر الأمر المؤقت بقانون الزكاة والضرائب لعام ١٩٨٤ دون أن نطلع عليها فى الجهاز المالى، ودون أن نجد الفرصة لإبداء الرأى حوله... وعلى غيرالعادة لم تصدر المذكرة التفسيرة التقليدية التى تصاحب كل القوانين، وتشرح تطبيقات النصوص. لذلك رأينا أن نخاطب سيادتكم معتمدين على النصوص المجردة للقانون مقروءة فى إطار ثقافتنا الدينية لنعبر عن رأينا ـ لا فى القانون ـ وإنما فى نتائج تطبيقية بعد ستة أشهر على الوضع الاقتصادى الذى نعيشه وذلك امتثالا للمسئولية أمام الله وأمامكم».

تناولت الرسالة مفهوم الاتفاق من صندوق الزكاة والضرائب على أوجه لم تكن الميزانية العامة تنفق عليها بصفة مباشرة، كما تناولت إلغاء ضرائب لا تشكل. فى حد ذاتها، وعاء للزكاة بل تستعمل فى عالم اليوم كأسلحة اقتصادية تستخدمها الدولة. هذه الضرائب ليست مصادر إيراد، فحسب، وإنما توظف أيضا فى التأثير فى التجارة الخارجية، أو امتصاص دخل معين، أو محاربة عادات استهلاكية ضارة. وأفادت الرسالة بأن عائد الضرائب الملغاة يبلغ بالنسبة للحكومة المركزية وحدها ٨٢٠ مليون جنيه وهى إيرادات حية تساعد فى تحريك دفة العمل لميزانية تبلغ ٢ مليار جنيه ويزيد عجزها على الأربعين بالمائة. وختم الوزير رسالته قائلاً: «لقد صدرت عدة قرارات اقتصادية لم تعرض علينا، ولم يؤخذ رأينا فيها رغم أهميتها وأثرها على البلاد باعتبار أنكم لم تروا ذلك: تعديل قانون منك السودان، تعديل قانون الخدمة العامة للترقيات، تعديل قانون المعاملات المدنية وأثره على الحياة الاقتصادية، ولم نتقدم برأى لأننا لم نسأل. نقول هذا من منطلق الشهادة لله والتى يعتبر كاتبها آثم على قلبه والله يتولانا برعايته.

الذى يتوقعه أى رجل رشيد، إزاء الحقائق الدامغة التى كشفتها الرسالة، هو أن يبدأ «الرئيس الإمام» فى مراجعة الأمور تفاديًا لكارثة اقتصادية حتمية، ولا يحسبن أحد أن الذى كان ينتويه النميرى بأسلمة الاقتصاد المزعومة هو تدمير الاقتصاد. ولربما كان أكثر ما أفزع النميرى وجباته فى خطاب وزير المالية هو الذى لم توره الرسالة؛ وكان الوزير قد أبلغ الرئيس شفاها بأنه، وقد استقر الرأى على أن تصبح الزكاة هى المصدر الأساسى للدخل، لا بد من أن يتجه ديوان الزكاة للإنفاق على أوجهها التى قال بها محكم التنزيل... الإنفاق على المحاسبين والصيارفة (العاملين عليها) وعلى التعليم (ابن السبيل والتعبير يشمل المنقطع لطلب العلم) والأمن والدفاع (وفى سبيل الله) بخاصة وقد أصبح واجب الجيش هو الجهاد فى سبيله، وتنمية الجنوب والجيوب غير المسلمة فى الشمال (المؤلفة قلوبهم) دعك عن الغارمين أو من فى الرقاب. أغضب ذلك القول «الرئيس الإمام» ومن حوله من المشعوذين أيما غضب، وهو غضب لا يبرره منطق، أليسوا هم الذى قرروا إلغاء كل مصادر الدخل ليستبدلوها بالزكاة كمصدر أساسى؟ ثم أوليسوا هم الذين

ذهبوا إلى تفسير أحكام الإسلام تفسيرًا حرفيًا، وكان التجربة الإسلامية التاريخية التى عرفتها المدينة المنورة فى القرن الأول الهجرى تصلح للسودان فى القرن الخامس عشر؟

مرة أخرى نلتقى بالرجل الذى لا يستوعب أو يدرك نتائج قراراته. فالنميرى «الإمام» اقام دولة «إسلامية» «على طريقته» لها ديوان للزكاة يتولى إدارة المال وإنفاقه باعتبار أن الزكاة هى المصدر الأساسى للدخل. ولها أمين لبيت المال يُضى بعضا من نهاره وكل ليله فى سجال مع الجن، والبعض الآخر من النهار فى التنقيب عما قال به الإمام أحمد بن حنبل حول زكاة النعم، أو ما قاله الإمام مالك حول قياس النصاب فى الذهب والفضة. ومع هذا يظل النميرى «الرئيس» ثابتًا على موقفه فى أن تكون له وزارة للمال والاقتصاد يترأسها وزير يتقمص لبوس الكافرين، ويتحدث بلسانهم مع وفود صندوق النقد الدولى برئاسة الشيخ عبد الشكور شعلان، وليت الأمر وقف عند هذا، فالنميرى «الرئيس» يريد أيضًا من وزارة ماليته أن تستمر فى الإنفاق على تسيير الدولة بما فى ذلك دفع رواتب الفقهاء المشعوذين بالجنيه السودانى لا بالابل، حقة وبنت لبون. كما يريد منه أن يوفر لهم المال للسفرللعلاج فى لندم، بالدولار الأمريكى لا بالدرهم الساسانى.

لم يكتف الرئيس بالغضب على مستشاره الاقتصادى الأول بل مضى يصدر المزيد من القوانين الاقتصادية دون مشورته إمعانًا فى الزراية، مثال ذلك إصداره لقانون الجمارك لعام ١٩٨٤، والذى ألغيت بموجبه رسوم الإنتاج ومرة أخرى كتب وزير المالية إلى وزير الدولة بالرئاسة (عوض الجيد) مؤلف كل تلك القوانين بعد أن عجز عن اللقاء معه قبل إصدار ذلك القانون ورفضه أى نقاش بشأنه حتى عبر الهاتف، أراد الوزير بذلك الخطاب أن يبين ما فى القانون من خلل، وما ستترتب عليه من آثار ضارة بالاقتصاد، إلا أن الوزير المشرع شاء أن يعيد الرسالة لصاحبها دون تعليق مما حمل وزير المالية إبراهيم منعم للكتابة إليه فى ١٧ أكتوبر ١٩٨٤: ﴿إن إبراهيم كان امة﴾(النمل، الآية: ١٢٠) كتب يقول هذه المرة:

«صدمنا بإعادة الخطاب من جانبكم، ولا نعتقد أننا بطلبنا المشورة والتنسيق قد ارتكبنا جرمًا أو خطأ حتى يعاد لنا الخطاب، نفهم أن ترفضوا اللقاء بنا ـ كما جرت

عادتكم - إلا بضغوط من السيد النائب الأول، ولكن استحال علينا فهم رفض استلام الخطاب وإعادته، لقد عاصرنا العمل العام أكثر من ثمانية وعشرين عامًا لم نسمع خلالها أن وزيرًا (أو أقل) أعاد رسالة لزميله، فالرسائل تستلم حتى من الأعداء، من كسرى الفرس قد أستلمها رغم أنه مزقها - ولا نذكر ما صنعه (مقوقس القبط) أو (قيصر الروم). إننا نتحمل فى سبيل العمل العام الكثير من المضايقات والمشكلات ولكن لا نقبل التحقير ولا الإذلال مهما كان مصدره، فهناك حد أدنى من الصفات فى التعامل. رغم أننا نعلم أن بعض الصفات لا تكتسب بقرار التعيين الجمهورى»

قد يقول قائل بأن تلك الرسالة توحى بانهيار إدارى وتخبط سياسى وانفلات اقتصادى مريع، وهذه حقيقة، إلا أن ماهو أبعث على الروح من ذلك أمرين. أولهما: هو تفرد رجل واحد باتخاذ أخطر القرارات دون حسيب أو رقيب، والثانى: هو الخصاء الغريب الذى يصيب الرجال ويحملهم على التعايش حتى مع الجنون، تلك هى النتيجة التى قاد إليها نظام الحزب الواحد الذى اخترنا بأنفسنا، بخاصة لبلد متخلف كالسودان النموذج المعيارى الوحيد فيه للقيادة المطلقة هو الوصاية؛ وصاية رب الأسرة، وشيخ العشيرة، وإمام الطائفة؛ مع فارق جوهرى هو أن وصاية الأب والشيخ والإمام هى وصاية رعاية وحنان أكثر منها وصاية تسلط.

فالقيادة التقليدية المطلقة تكتسب دومًا شرعيتها من قدرتها على تحقيق أكبر قدر من التراضى بين أتباعها مما يستلزم حدًا كبيرًا من الشورى التقليدية، ولهذا فإن لم يتوفر، فى ظل التنظيم السياسى الفرد فى الدولة الحديثة بكل تعقيداتها، قدرًا وافرًا من الحس التأريخى والحكمة، والمعرفة للقائد تصبح قيادته وبالاً - بحكم هيمنته - على كل أجهزة القهر والقمع (الجيش، البوليس، الأمن) وأجهزة الإرهاب الفكرى والنفسى (الإعلام، المعلومات الأمنية) وكل وسائل الإفساد والتدمير ولخلقى (السيطرة على المال) وبحكم تلك السيطرة وما يصحبها من قدرة على الإرهاب والابتزاز لا تحافظ إلا قلة من الرجال على رءوسها وسط الزغارع. ومن الظلم للبشر أن يتوقع منهم الناس أن يكونوا جميعًا على استعداد للاستشهاد، فأولو العزم - فى كل عهد وكل مجتمع - هم الذين يؤثرون

الاستشهاد، والمستميتون فى سبيل ما يؤمنون به عصبة تحسب على أصابع اليدين. أغلب الناس يؤثرون اللفة الخنثى عند الشدائد وأمثالهم الجارية على ذلك شهيدة: «الباب البجيب الريح يسده واستريح»، «سيد الفرصة لو قال أشووها نشويها».

ولكيلا نظلم النميرى نقول بأن قلة من زعماء العالم الثالث فى الدول ذات التنظيم الفرد قد سلمت من هذا الانزلاق، من هؤلاء، لا نذكر فى إفريقيا غير نيريرى، المعلم، حماه من الانزلاق أنه معلم لا يزدهيه سلطان بل ظل - دومًا - يُغلب جانب المفكر الباحث على جانب الحاكم فى شخصه.

أسلمة البنوك والسرقة المقدسة

لم يقف إيذاء الاقتصاد عند القوانين المدمرة التى أصدها المشعوذين بل امتد أيضًا، وبصورة مباشرة، إلى النظام المصرفى، فعلى الرغم من أن السودان قد عرف المصارف المسماة بالإسلامية منذ عام ١٩٧٨ (بنك فيصل ١٩٧٨، بنك التضامن ١٩٨٣) إلا أن تلك المصارف كانت تعمل كنوافذ «لا ربوية» فى إطار نظام مصرفى تقليدى، ولكن ما أن سرت حمى الهوس الدينى فى منتصف عام ١٩٨٤ حتى طالبت «الأسلمة» المزعومة كل النظام المصرفى، بما فيه بنك السودان، باعتبار أن «سعرالفائدة» الذى تفرضه المصارف هو الربا بعينه، وهذا فهم خاطئ للفائدة على القروض، وفهم أكثر خطأً لوظيفة المصارف فى النظام الرأسمالى.

فالمصارف مؤسسات مستحدثة نشأت فى أوروبا وانحدرت من رحم الرأسمالية كوعاء ضرورى لاستيعاب الفوائض المالية المتراكمة لدى الأفراد بهدف إدخالها فى الدورة الاقتصادية وبما تعلبه من دور فى تجميع المدخرات وتنشيط الأوعية الادخارية أصبحت المصارف هى عصب الجهاز الاقتصادى بل أداة ضبط سريان النقود فى عروق الاقتصاد. من بين ما ابتدع من آليات لهذا الضبط «سعر الفائدة» ولهذا فإن الربط بين سعر الفائدة فى المصارف الحديثة، والربا، بمعنى استغلال حاجة المدين دون تعامل يفيد الطرفين وفرض هامش ربحى من أجل إنساء الدين (تأجيله) ربط اهتبالى. ومن جانب آخرفإن

المصارف ليست بجمعيات للقرض الحسن حتى تؤدى خدماتها بدون رسوم على تلك الخدمات.

وقد ظل موضوع المعاملات المصرفية وما تفرضه من رسوم للخدمات محل جدل بين الفقهاء المحدثين أهى منفعة جرها قرض حتى يكون حرامًا (بافتراض صحة النهى) أم هى شىء آخر؟ ومن بين من ذهبوا إلى إجازة هذه المعاملات الشيخ محمد رشيد رضا فى كتيبه الصغير «الربا والمعاملات فى الإسلام» على أن موضوع الربا كان محل تضييق وتوسيع حتى فى فجر الإسلام مما أوقع الخليفة عمر فى حيرة من أمره. ففى قول عمر: «إنا والله ما ندرى لعلنا نأمركم بأمور لا تصلح لكن ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم. وإن كان من آخر القرآن الكريم آيات الربا فتوفى رسول الله قبل أن يبينه لنا، فدعوا ما يريبكم إلى ما لا يريبكم» ومن كعمر من يملك من الشجاعة الأدبية، والأمانة الفكرية، والتواضع العلمى ما يجعله يتشكك فى حكمه، ويكاد يتعذر عنه، وإن كان هو صاحب رسول الله وخليفة خليفته. هذه الأمانة العلمية ساقت عمر لأن يقول: «تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا».

هذه المقدمة لم نرد منها أن تكون تسويغًا شرعيًا إسلاميا لما تفرضه المصارف الحديثة من فوائد أو رسوم للخدمات، بل لسنا فى حاجة إلى مسوغات لأن وظيفة هذه المصارف، ودور تلك الفوائد أمران لا شأن لهما بربا النسيئة وربا الفضل فى الإسلام، بل هما أداتان ضروريتان لضبط الاقتصاد الحديث مما يجعل من إسقاط الأحكام التاريخية الإسلامية على هذا الواقع الحديث مغالاة واشتطاط. من تلك المقدمة تريد الكشف عن التفسير السطحى الفج للنصوص والذى يقود إليه الهوس من جانب أناس ما بلغوا مرتبة عمر فى التدين حتى يكونوا أكثر جزمًا منه فى الأحكام، ولا بلغوا مرتبة صاحب المنار، الشيخ رشيد رضا فى العلم حتى يكونوا أكثر تيقنًا منه فى الإفتاء، ولا بلغوا مرتبة أدنى موظف فى بنك السودان فى شئون النقد والمال حتى يوغلوا فى الأحكام فى أمور تهز الاقتصاد من جذوعه. ومع تبصيره بما سيصيب الاقتصاد من تلك القرارات التى لا يسندها نص قطعى وإبلاغه بأن ما ذهب إليه السودان من أسلمة المصارف هو أمر لم

تذهب إليه حتى مؤسسة النقد السعودى (ساما). أبى «الإمام» أن يمتثل لنصائح مستشاريه، فاروق المقبول، وعبد الرحمن عبد الوهاب، ومهدى الفكى، ما بهذا اكتفى بل أخذ يلقى عليهم، وعلى مدى ساعة كاملة، خطبة أعدها مستشاروه الإيقاع حول الربا ومصير من يباشره يوم الحاقة.

ما ابتغى أهل تلك الملة وجه الله بفتاواهم، لأن بعض المؤسسات المصرفية «الإسلامية» المزعومة ما قامت إلا كوسائط للنهب باسم الإسلام. فقد منحت هذه المؤسسات - حفزًا لها على توقى الربا - امتيازات لم تعرفها المصارف الأخرى، إعفاء من الضرائب على الأموال والأرباح، وإعفاء من قوانين الخدمة العامة فيما يتعلق باستخدام عامليها، وإعفاء من قوانين مراقبة النقد، وبدلاً من أن تتجه إلى ما قامت له أساسًا وهو الاستثمار التموى أى الاستثمار فى القطاع المنتج، كان أول ما اتجهت إليه المصارف «الإسلامية» فى السودان هو التجارة والمضاربة فى العملات، أى اتجهت إلى الربح العاجل والمضمون، وبهامش ربحى يقارب الغبن؛ وما حرم الربا لأن اسمه ربا وإنما فيه من غبن واستغلال. وكان واحدًا من أكبر الأخطاء التى ارتكبت عند التصديق على تلك المصارف الأسلوربوية هو السماح لها بالتعامل بالنقد المحلى مما فتح ثغرة كبرى للربح غير المشروع عبر المضاربة فى العملة خاصة باستخدام مدخرات المغتربين. وهذا هو الحال أيضًا مع شركات الاستثمار الإسلامية المزعومة. ومن جهة أخرى يكاد أهم هذه المصارف وأولها (بنك فيصل بالسودان) يكون مؤسسة تابعة لتنظيم «الإخوان المسلمين» فمن بينهم جاء مستشاوره ومفتوه ومن بينهم جاء مديرو استثماره حتى وإن كان الواحد منهم معلمًا للكمياء. لم تنج من قبضتهم على تلك المؤسسة حتى عمليات تخليص البضائع فى الميناء التى أوكلوها لرئيس حزبهم فى بورت سودان. وقد أصبح هامش الربح الكبير هذا ضريبة يدفعها أهل السودان لتمويل «الإخوان» فالضرائب التى تجبى من المصارف الأخرى - وجلها مصارف حكومية - وأعفيت منها المصارف «الإسلاموربوية» وكلها مصارف خاصة - كانت تذهب إلى الخزينة العامة لتنفق منها على ابن السبيل والسائل والمحروم.

قلنا إن القوم ما ابتغوا وجه الله، وإليك دليل آخر، أثارت قرارات النميرى حول تطبيق قانون المعاملات الربوية على بنك السودان وعلى ديون السودان الخارجية ثائرة صندوق النقد الدولى ومجموعة الدائنين، ولهذا هرع إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكى شمستر كروكر ليبلغه عن قلق الأوساط المصرفية الأمريكية لتلك القرارات. وبدلا من أن يلقى على الرجل خطابًا وعظيًا حول الربا كما فعل مع مستشاريه السودانيين استجاب صاغرًا لـ «قلق» دوائر «النصارى» والكفار «حطب النار» واتخذ على ضوء ذلك بضعة قرارات منها إرجاء تطبيق القانون على بنك السودان واصدار أمر مؤقت يجيز فيه سداد الفوائد «الربوية» على ديون السودان الخارجية، وعند ذلك الأمر المؤقت نقف.

صدر الأمر المؤقت بالمصادفة على اتفاقية إعادة تمويل الديون (إعادة الجدولة) فى شهرمايو ١٩٨٤ من بعد أن رفض مجلس الإفتاء بالإجماع فتوى يرفض فيها إعفاء الديون الخارجية من حكم الفائدة باعتبارها ربًا محرم، وكانت تلك الفتوى استجابة لطلب تقدم به النائب العام الرشيد الطاهر عندما استفتاه محافظ بنك السودان، فاروق المقبول فى أمر الديون الخارجية وضرورة إعفائها من نصوص قانون المعاملات الربوية. وقد ضم ذلك المجلس، بين من ضم، الفقيه «الإخوانى» حافظ الشيخ الزاكى، وجاء فى حكمه بأن الربا محرم دون استثناء «بخاصة وقد لعن الرسول آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه». هذا هو الذى جاءت به الفتوى، فما الذى جاء به القانون؟

تنص المادة الأخيرة من القانون على أن بنود وشروط اتفاقية إعادة التمويل، وكل تعديل عليها، بما فى ذلك هذا التعديل ودون اقتصار عليه، قانونية وصحيحة وملزمة لكل من الجمهورية والضامن على الرغم من ورود أى نص مخالف فى أى قانون سارى المفعول. وبلغة مبسطة نص القانون على إلزام جمهورية السودان «الإسلامية» بدفع فوائد الديوان «الربوية» إلا أنه لم يقف عند هذا بل ذهب إلى إلزام الحكومة بمخالفة أى قانون سار يحول دون إيفائها بالالتزام. والقانون السارى المشار إليه هو قانون المعاملات الربوية والذى قرر صائغوه ومفسروه بأنه تطبيق لشرع الله الذى لا بديل له. ومع ذلك لن نسمع يومها صوتًا لمجلس الإفتاء يندد فيه بالخروج على «شرع الله» وبمن حقت عليهم لعنة الله

«إمامًا» ووزراء ومحافظى بنوك، صمت مجلس الإفتاء، رغم فتواه، وصمت المفتون الايفاع فى القصر، بل جفت أقلامهم التى سطروا بها الخطب الوعظية حول الربا والتى كان يحلو للإمام قراءتها على مستشاريه «الربويين».

وليت الأمر وقف عند ذلك، فلما تمض بضعة أسابيع حتى رفع الأمر المؤقت لمجلس الشعب للتصديق عليه، قدمه لذلك المجلس رئيس لجنة الاقتصاد والخطة والموازنة محمود أحمد جحا فى الثامن والعشرين من مايو ١٩٨٤، وانبرى للدفاع عنه ـ باسم الحكومة ـ رائد المجلس القطب الإخوانى على عثمان محمد طه، وهكذا أصبح دعاة الحكم بشرع الله ـ دون استثناء ـ هم أنفسهم حماة قوانين تأمر بعصيان «شرع الله» إرضاء لـ «الكافرين» وحسبنا هذا من أمرهم، فهؤلاء قوم لا يقولون على الله الحق، ولا يتقون، أورأيتم قومًا مردوا على النفاق كهؤلاء، وقد ورد الحديث عن النفاق ـ فى معرض التعبير والإدانة ـ فى تسعة وثلاثين موضعًا بدءًا بالسور الأولى الثلاث من القرآن المدنى وانتهاء بالتوبة، السورة قبل الأخيرة من الكتاب الكريم.

أفندينا وإخوان الشيطان

كان طبعيًا، والحال هذه، أن يشهد السودان انهيارًا كاملاً فى مؤسساته العامة، الإدارى منها والسياسى كما الاقتصادى، لم تفلح المسكنات فى القضاء على الداء فقد كان داء خبيثًا مستعصيًا؛ الحرب فى الجنوب اشتد أوزارها من جديد بصورة لم يعرفها السودان فى الماضى، والاقتصاد الذى كان يباهى به النميرى العالم تمزقت أوصاله إذ بلغت مديونية السودان لصندوق النقد الدولى نهاية عام ١٩٨٤ مبلغ ١٠٠ مليون دولار فى الوقت الذى كان فيه حجم كل متأخرات دول العالم للصندوق ١٦٢ مليونًا. وقد تراوحت المسكنات بين المهرجانات الاقتصادية حول اكتشاف البترول وأثره على الاقتصاد السودانى(*)، والشعوذة. لم يكتف النميرى يومذاك بالفقهاء القصر الذين أحدقوا به

(*) انعقد المؤتمر الاقتصادى الثانى تحت شعار اكتشاف البترول والتنمية المتكاملة وقد قدم فيه الاقتصاديون ثلاثا وثمانين دراسة وكان من بين من شارك فيه الدكتور بشير عمر والدكتور إبراهيم حسن عبد الجليل (من وزراء ما بعد مايو) والأساتذة محمد خوجلى، موسى عوض بلال، ميرغنى طه كدفور، صديق امبده، مصطفى محمد عبد الله، مأمون المبيد.

وإنما احاط نفسه أيضًا بدجاجلة يتجولون فى دور الحكم أكثر مما يتجول فيه حرمه، بعضهم بمسبحته، وبعض آخر بطلاسمه، وفئة ثالثة بمباخرها وأباريقها. وذكرت يومها قصة رويت عن «أفندينا» إسماعيل باشا يوم إن كانت جيوش نابليون تحيط بمصر. سأل «افندينا» وزيره شريف باشا عن كيف يتجاوز تلك المحنة فرد عليه شريف بقوله «كلما حاقت بى مصيبة لجأت إلى علماء أطهار يقرءون لى صحيح البخارى فيفرج الله الكرب» فما كان من إسماعيل إلا أن أمر الشيخ العروسى شيخ الأزهر ليجمع العلماء كى يقرءوا ما تيسير من آى الذكر الحكيم حتى تنجلى الغمة. تجمع العلماء والحفّاظ وقرءوا ما تيسير من كتاب الله الكريم إلا أن قراءتهم تلك لم تحل دون اجتياح جيوش نابليون لمصر مما أغضب الباشا حتى أسمعهم نابى الكلام، لعله كان من شاكلة «خرسيس أدبسيس»، وفى وقار العلماء قال الشيخ العروسى لأفندينا: «لقد روى عن رسول الله - ﷺ - لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم». تلك كانت هى محنة الإمام حامى البيضة ومقيم الدين، فلو تفطن معانى القرآن الذى أصبح مفسرًا له لأدرك بأن الدولة الإسلامية أمر يتجاوز المسابح والمباخر والأباريق والعنعنة البلهاء للأحاديث.. الدولة الإسلامية، فى جوهرها، هى العدل، ﴿ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا﴾(يونس، الآية: ١٣)

لم يبق أمام النميرى إذن إلا أن يستنجد بحكمة ميكافيللى بعد أن عجز من استنقاذ نفسه بالدعاء.. ففى العاشر من مارس ١٩٨٠ أعلن على الناس اكتشافه لمؤامرة خطيرة دبرها «إخوان الشيطان»، وهذا هو الاسم الجديد الذى أطلقه على الإخوان المسلمين، حلفاء الأمس، وكانت تلك بداية لعهد مايوى جديد لم يكتب الله أن يرى النور، صحب إعلان النميرى ذلك مسيرة هادرة قادها رجال الاتحاد الاشتراكى فى الرابع عشر من مارس ينددون فيها بالمؤامرة التى اكتشفت علمًا بأن بدايات تلك المؤامرة تعود إلى سبتمبر ١٩٨٣، التاريخ الذى هرع فيه أغلبهم يبارك ويهنئ بنصرالله والفتح، وأفلح النميرى إلى حين فى إلهاء الناس بالمعركة الجديد بين النميرى والإخوان، مبادرة جديدة بين «الهلال والمريخ» يتلهى بها الناس، وحدث طارئ ينسجون حوله الأقاصيص، و«حدوتة» يروى

العليمون ببواطين الأمور تفصيلاتها حتى وإن كان هؤلاء العليمون قد اطلعوا عليها، أول ما اطلعوا، فى بيان الرئيس القائد، وهؤلاء نفر تعج بهم مجالس التبطل فى الخرطوم؛ ثم من بعد أضحت موضوع شماتة على «الإخوان المسلمين» يتندر بها الفارغون. ومبلغ علمى فإن النميرى قد فاجأ بقراره ذلك حتى جهاز الأمن القومى الذى طلب منه إلقاء القبض على «المتآمرين» ومن بينهم مستشاره الترابى الذى كان يسجل فى صباح نفس اليوم حديثًا للتليفزيون البريطانى من حديثة القصر ويكشف كل هذا عن مدى اختلال النظر عند معارضى النظام مما حمل قلة بصيرة على أن تصدر بيانًا للناس تقول فيه ويحكم.

صدر ذلك البيان من المؤتمر الوطنى فى الحادى عشر من مارس يقول بأن «الحاوى» قد أخرج خدعة جديدة من «جرابه» يزعم فيه اكتشافه لتآمر الإخوان المسلمين الشيطانى وفسادهم واستغلالهم الاقتصاد الوطنى وبث بذور الفتنة بين الشمال والجنوب والدعوى لتطبيق الشريعة الإسلامية فى جنوب البلاد خلافًا لما ينادى به الإسلام. وذهب البيان يقول: «إن الفرحة التى غمرت بعض الأفراد شماتة فى الإخوان المسلمين لا بد أن تتوقف عندها جماهير الشعب السودانى فالعمل الوطنى والسياسى لا يعرف الشماتة. ومهما كان موقف «الإخوان».. واستغلالهم طرح ما سمى بالتوجه الإسلامى والمشاركة الفاعلة فى البطش والقهر والإرهاب عبر المحاكم وأجهزة الإعلام والمؤسسات التعليمية ووقوفهم بكل صلابة وراء النظام وتبرير كل مواقفه لا بد أن ننظر بعين ثاقبة إلى ما يسعى إليه النميرى فى الخلاص من «الإخوان»... خلاص النميرى من الإخوان ليس إلا انقضاض تحالف انتهازى مرحلى لا يهمنا فى كثير، فالأهم هو أن الأخوان «كانوا أداة تنفيذ مآرب نميرى».

واقع الأمر هو أن الرئيس الإمام كان يعد لتحالف جديد بين النظام والختمية وكانت قمة هذا الاعداد اجتماعًا عقد فى الجريف بمنزل صادق حجازى شارك فيه النميرى قبيل سفره إلى واشنطون وكان من بين من شارك فيه السيد الميرغنى والسادة الرشيد الطاهر، وعز الدين السيد، وعلى أبرسى. ولم تكن مصادفة أن أصدر النميرى قرارًا قبل ذلك الاجتماع بتأليف لجنة قومية برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب لتكريم السيد على الميرغنى، تلك كانت مظاهر رسمية تهدف إلى رد الاعتبار للختمية.

وراء ذلك البيان الذى أصدره المؤتمر الوطنى رواية، فقد بلغت كهرباء الغضب - عقب مقتل الأستاذ محمود محمد طه - أعلى درجات توترها إلا إنه كان لذلك الحدث اثر آخر. اشاع اغتيال محمود الخوف بين الأفراد والقيادات؛ خوف بعض القيادات من ان تمسك بزمام المبادرة، وفى خوف بعض الأحزاب على قيادتها التى أصبحت رهائن فى يد النظام. دفع هذا الموقف السلبى مجموعة من الحادبين على وحدة الصف المناهض للهوس الدينى إلى العمل على توحيد الصف، توحيد صف أهل الأحزاب والنقابات، وما كان يسيراً. بدأت تلك المجموعة جهدها بمبادرة أفراد معدودين نذكر منهم؛ أمين مكى مدنى، حامد الأنصارى، محمد عمر بشير، رحمة الله عبد الله وبونا مالوال. كان هدف هؤلاء هو الاتفاق على ميثاق وطنى تجمع عليه الأحزاب والنقابات قبل إسقاط النظام. وقطعت المجموعة فى سعيها شوطًا طويلا عندما انتقلت بمشروعها إلى مصر والتى كان يخشى الكثيرون من دعمها للنظام فى حالة أية مجابهة شعبية، وقد تم ذلك الاتصال بمصر فى أعلى المستويات. ففى يونيو ١٩٨٤ قام الأخ بونا مالوال باتصال مع وزير الخارجية كمال حسن على، أردفه لقاء مع الرئيس حسنى مبارك. وكان للرئيس مبارك رأى صريح فى الغلواء الدينية التى بدأت تستشرى فى السودان إذ كثيرًا ما نصح النميرى بشأنها. وعلى أى ففى ذلك اللقاء لم يلجأ الرئيس مبارك إلى الدبلوماسية بل قال لبونا: «إذا أراد الشعب السودانى إسقاط النظام فلن نرفع يدنا لندافع عنه».

وفى البدء تركز جهد تلك المجموعة فى السعى للتقريب بين أهل الأحزاب ونقل ما ينجم عن تلك المساعى لتجمع نقابى، قلبه النابض هو نقابة أساتذة الجامعة ورئيسها الهميم عدلان الحردلو. بجانب الأساتذة كان هناك المحامون، والأطباء، والمهندسون، وعاملو التأمينات العامة. وتشير مراقبتنا للأحداث بأن الوفاق بين أهل الأحزاب، حتى فى تلك الساعة المتأخرة، لم يكن بالأمر السهل، فالبعثيون قد استنكروا الدعوة لتجمع جديد، فحسب قولهم هناك تجمع للشعب السودانى يضمهم ويمثل الاتحاديين فيه على

محمود حسنين والعم الحاج مضوى محمد احمد، ويمثل الأنصار فيه ولى الدين الهادى المهدى. ردهم على نداء توحيد الصفوف كان هو، إن من شاء النضال باسم الشعب السودانى فما عليه إلا الانخراط فى ذلك التجمع، وبطبيعة الحال استنكر الحاج مضوى أن يكون ممثلو حزبه هم الذين انتدبهم السيد الميرغنى (سيد أحمد الحسين، إبراهيم حمد، محمود حسين) كما استنكر ولى الدين أن يتحدث باسم الأنصار من انتدبهم السيد الصادق (الدكتور يوسف مهدى، والدكتور حماد بقادى، وصلاح عبدالسلام) وكان لقاء الدكتور أمين بالأخير منهم يتم فى السجن حيث كان صلاح يقضى إحدى «عطلاته». وبجانب هذين الحزبين ضم التجمع الجديد الحزب الشيوعى وكان يمثله الأستاذ محجوب عثمان، وحزب سانو وقد مثله مثله صامويل ارو وتوبى مادوت.

وعلى بُعد بضعة آلاف من الأميال من الخرطوم الحزينة دفع الإحباط مجموعة أخرى الحادبين الذين أمضهم ما تشهده بلادهم، لاعداد العدة ليس فقط لجمع الشمل لإسقاط النظام بل أيضًا لوضع الأسس لعهد ما بعد النميرى. من أولئك نذكر محمد إبراهيم خليل، مصطفى خوجلى، الخاتم يوسف، ومحمد يس عبد العال. انتهى الأمر بتلك المجموعة إلى اعداد «ميثاق الجبهة السودانية للخلاص الوطنى» باسم حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى والحزب الشيوعى «وسائر القوى الوطنية السياسية» ويحمد المرء للمجموعتين، من كان منهم فى الخرطوم ومن دفعته الحمية فى الكويت للتفرغ لأمر أهله، قدرتهم على التمير بين الشجيرات والأكمنة فى حين كان بعض تجارب طواحين الهواء، وبعض آخر يلوذ بالصمت، وفئة ثالثة غارقة حتى المشاش فى تصفية حساب قديم.

واتيح لى فى لندن التى ارتحلت إليها من واشنطون متابعة ما يدور فى السودان والإسهام بما أقدر عليه، فى محاربة الفلواء الملتوثة التى انتهى إليها النظام؛ سلاحى الأوحد قلم أحفر بسنانه فى الصخر، وتلك مهمة عسيرة إلا أنها أقل إيذاء للنفس من الامتثال للقنوط والإحباط، ودوافعهما كثر. كانت دارى فى لندن محل لقاء بين رجال وهبوا وقتهم وفكرهم ومالهم لاستنقاذ السودان مما هو عليه، مجموعة الكويت بقضها،

وصحاب آخر يتكثر بهم الصاحب، النطاسى عز الدين على عامر الذى ما أوهن العمر عزمه وإن قرحت قلبه الكروب؛ الدكتور خليل عثمان رفيق محمود فى محبسه وقاد بكاه عند مقتله أكثر مما يبكى الصبى أباه؛ أستاذى بشير محمد سعيد؛ أبو بكر الوقيع، رعاه حيثما كان بين اليمن ونجد فهو نجدى الهوى، يمانى الصبابة. وكان أكثر ما يتوق إليه أولئك الصحاب هو رسائل الخرطوم يحملها أمين مكى مدنى، وأمين رجلان فى واحد. ترك عمله «وأكل عيشه» لينصرف إلى جمع الصف حتى أصبح قطب الرحى لمجموعة المهنيين التى أشرنا إليها وواسطة عقد أهل الأحزاب. اذكره، بوجه خاص، لأننى أذكر خطابه المفجع وهو يروى لنا فيه معاناة أهل الداخل، الخطاب وجه للأستاذ محمد إبراهيم خليل ولنا جميعًا، وعلنى بنشر فقرة منه أبين محنة السودان أكثر مما أبين أزمة المعارضة لنظام نميرى. «تحدثنا طويلا، أخى محمد، عن السلبيات فى لقائنا الأخير، وقد تكون أكثر حدة فى المستقبل، وأكد ذلك غيابِ «الأحزاب» عن أحداث الأسابيع الأخيرة رغم التجمعات والبيانات التى وزعت والمذكرات التى رفعت للسلطة من جانب اتحادات الطلاب، نقابة المحامين منفردة ثم مجتمعة مع اثنتى عشرة نقابة أخرى فيما سمى بتجمع النقابات إلى جانب الندوة السياسية الساخنة التى انعقدت بميادين الجامعة وكان فيها غياب كامل لجميع الأحزاب دون استثناء... الصورة جد قاتمة ومثار للقنوط وللإحباط. السودان الذى تصفه هذه الرسالة كان بحق مسرحًا للا جدوى.. ينتظر الناس كلهم عودة «جودو» فى حالة التعادل السلبى الذى يشهدون: حكم مهترئ ومعارضة متشققة الأهداف غائمة الرؤية، منشطرة الوجدان، يتحاوران كلاهما فى انتظار ثالث لا يجىء، مثل مسرحية بيكيت الخالدة. الثالث الذى كانوا ينتظرون حاضر غائب، لا تراه وهو شاخص أمامك.. الثالث هو شعب السودان الذى تمور الثورة فى داخله.

أرسل أمين خطابه ذلك عقب اغتيال النميرى لمحمود محمد طه، الحدث الذى حرك مجلس العموم البريطانى والبرلمان الأوروبى فى ستر اسبورج، وكان ينبغى له أن يحرك رواسى الجبال فى السودان. يوم رثائه غابت كل الأحزاب وغابت أغلب النقابات التى وجهت لها الدعوى، علهم حسبوا الأمر فرض كفلية، أغنى النقابات عن أدائه نقابة

أساتذة الجامعة، ونقابة الأطباء، ونقابة المحامين، ونقابة التأمينات، واتحاد الطلاب الذى يدعى لكل كريهة. وما كان الشهيد محمود فى حاجة إلى رثاء، أحوج منه إلى النواحة والرثاء سوداننا.. سودان «الحسن صاقعة النجم». ولكن ما لنا والصواقع والبروق والرعود؛ أهل السودان كانوا يتلمسون عصبة من رجال ونساء تدرك الأولويات وتملك الأنف والحمى والمقول الصارم. من هؤلاء كان ممثل المحامين مصطفى عبدالقادر، وممثل الأساتذة مروان الرشيد، وممثل نقابة التأمينات عبدالعزيز أحمددفع الله، وممثل الأطباء احمد عثمان سراج، ورئيس اتحاد الطلاب عمر الدقير... وجاهر مروان فى ذلك الاجتماع بكلمة ظل يتجافاها الناس... «لا بد من إسقاط النظام» ويوم أن تزاحم الناس على الحوض الروى غداة سقوط النميرى استبابى الذين دعوا لسقوطه جهارًا لا بظهر الغيب ليتركوا الموقع المتقدم لقادة عسسه ولفرسان الساعة الحادية عشرة.

ويحق للمرء أن يسأل، أيضًا، أين كان يقف النقيبان الطامحان فى الوراثة يوم أن رفع مروان راية الحرب وسيفه لسانه، نقيب الأطباء ونقيب المحامين؟ أفضلهما هو نقيب الأطباء الذى شارك فى حفل التأبين وأبىّ الكلام. ففى رأيه أن محمودًا مرتد ولكن النميرى ليس بمؤهل للاقتصاص منه، ولذا فليس لنا ما نتهم به نقيب الأطباء غير غلواء الرأى إن لم يكن فسولته، أما ثانيهما، نقيب المحامين فقد أوقع نفسه فى حرج بالغ وهو يعتلى سرجين... يوقع على مذكرات نقابته ناعيًا انهيار حكم القانون ويدبة المقالات فى الصحافة دفاعًا عن العدالة الناجزة(*)؛ يستنكر بين رفاق المهنة جناية النميرى على القضاء، ويشير على النميرى بالرأى فى لجنة الترقية المهن القانونية؛ يتسمع لرأى زملائه فى نقد القوانين المشئومة، ولا ينبس ببنت شف عن اسنهامه فى مراجعة تلك القوانين وتقاضيه مقابل ذلك صكًا ماليًا قيمته خمسة عشر ألف جنيه وهو مبلغ معتبر بحساب ذلك الزمان(**). ولا شك فى أنا نعرف جميعًا عن السيد النقيب توجهه الإسلامى، كما

(*) جريدة الصحافة ١٩٨٢/١٢/١١.

(**) شملت أريحية النميرى تلك رجلين آخرين اسهما فى إرساء قواعد «شرع الله»، واحد منهما (عوض الجيد) رد الصك فحسُبه. كما قال «هداية الله له لاقامة شرعه على الأرض».

نعرف قرباء بأهل ذلك التوجه، لهذا لا نعجب لحماسه لما نظنه نحن هوسًا دينيًا. أما الذين لا نفهم فهو اندفاعه - أكثر من غيره - فى إدانة غلواء ذلك العهد بعد أن تقاضى ثمن وفائه لتلك الغلواء عدًا ونقدًا. فإن كان صادقًا فى تأييده لذلك الهوس فما كان احراه بالصمت، وإن كان صادقًا فى اندفاعه الأخير فلا مندوحة لنا من أن نقول بأن ما تقاضاه من مال ما هو إلا مهر للبغاء الفكرى، ومهر البغاء - بإجماع الفقهاء - مهر خبيث تقاضته حُرة مكرهة أو أمة مطاوعة.

ساقنا كل ذلك الذى كان يدور فى سوداننا المكلوم إلى وجهتين، الأولى: هى الفحص فى أمردبشليم الملك والثانية هى الرحلة إلى الجنوب وهكذا عاد بنا عام ١٩٨٤ إلى حيث وقفنا فى عام ١٩٨٠، عاد بنا ذلك العام للكتابة فى الصحف العربية وغير العربية، والحديث عبر أجهزة الإعلام المسموع، والمناظرة عبر التلفاز بخاصة بريطانيا وأمريكا وبلاد الشمال حول مايدور فى السودان. ثم تصاعدنا بالخطاب السياسى المعارض مع العصبة اللندنية الكريمة التى أشرنا إليها عقب إعدام الأستاذ محمود محمد طه إلى مواقع أخرى مثل مجلس العموم البريطانى فى لقاء أعدته السيدة جوديث هارت وزير التعاون الدولى فى حكومة هارولد ويلسون ودعت إليه ممثلين لكل الأحزاب البريطانية من المجلسين. جاءوا بحفيلتهم يعلنون على الملأ إدانتهم للبربرية الهوجاء التى اجتاحت السودان، وانتقلنا بذلك الخطاب من بعد إلى البرلمان الأوروبى حيث استصدرت رئيسته السيدة سيمون ڤيل قرارًا حول إهدار حقوق الإنسان فى السودان. وقد سبق هذا الجهد جهد آخر فى الكونجرس الأمريكى تبنى فيه بعض أعضاء العلاقات الخارجية بمجلس النواب قضية أهل السودان وكان مدخلهم لذلك الموضوع هو حقوق الإنسان السودانى والتى استمر النقاش بشأنها فى مجلس النواب يومين كاملين، كان واسطة العقد فى النقاش بحثًا إضافيًا أعمل فيه الصديق العظيم بونا ملوال قلمه البارغ واتبع ذلك البحث بمجادلاته المبدعة، ومن كبونا مالوال فى المجادلة.

ذلك الجهد لم يكن بمنأى من التشويش، جاء أكثر التشويش من اناس افترضوا إنهم «ألفوات» على الشعب السودانى. ارتفعت أصوات من هنا ومن هناك تسائل رجالا من بين

قادة المعارضة عرفوا كيف يميزون بين الشجيرات والأكمة، ما الذى يجمعكم بمنصور؟ وكا رد هؤلاء الرجال الذى يجمعنا به تصديه لما يتصدى له، وقدرته على ما يصنع من بين اولئك الرجال اذكر الأصدقاء محمد إبراهيم خليل، وعز الدين على عامر، وأمين مكى مدمى. لم يفجعنى ما فى ذلك التشويش إلا ما كان ينبئ به من كورات تترجى السودان إن كان هذا هو مستوى تفكير من يحسبون انفسهم بدائل للنظام القائم. أولئك القاصرون كانوا يتوهمون بأنه قد قضى الأمر الذى كنتما فيه تستفيان وما بقى لهم إلا قطف الثمار.

مهما يكن من أمر فإن اختيارنا لكل تلك لمنابر لم يكن اختيارًا عفويًا. فحرصنا على نشر مقالاتنا حول النميرى فى جريدة كويتية مرموقة (صحيفة القبس) نشكر لأهلها فضلهم، كانت له دواعيه، فنشر تلك المقالات فى جريدة «الزحف الأخضر» الليبية (وقد نشرت فيها ونحن لها شاكرين) ما كان ليكون له نفس الوقع والأثر على القوى المؤثرة فى النظام يومذاك لأنها لم تكن لتاخذها ماخذ جد. وقد حسبنا يومها، وما زلنا نحسب، بأن واجب كل من يقول بأن للقوى الخارجية إسهام كبير فى دعم النظام هو المضى بمقالته تلك إلى نهايتها المنطقية، النهاية المنطقية لمثل هذه الدعوى هو توجيه الخطاب المعارض إلى تلك القوى إما بهدف كسبها أو تحييدها. فالرئيس ريجان، مثلا، لم يكن يؤيد النميرى لأنه من أبناء عمومته، والرئيس السادات لم يكن يدعم النميرى لأنه من خئولته، ودول السوق الأوروبية التى كانت تتزاحم وفودها على سودان النميرى لم تفعل هذا لأن أعضاء المجلس الوزارى للمجموعة الأوروبية يؤمنون بالتنظيم الفرد ونظرية تحالف قوى الشعب العاملة، كما أن دول الخليج التى ما كفت عن الدعم المالى للسودان حتى آخريات أيام النميرى لم تفعل ذلك لأن جعفرًا حبيب إلى قلوب شيوخها؛ فالدول تتعاون فيما بينها إما لمصالح أو وشائج، ولهذا أحسن صنعًا النخبة من المثقفين الحادبين التى خاطبت نائب الرئيس الأمريكى جورج بوش برسالة بليغة إبان زيارته للخرطوم. ولاشك لدى فى أن أية واحدة من هذه الدول لو رأت فى الجماعات التى كانت تخاصم نميرى جماعة واحدة ارتفعت قامتها فوق قامته أو قامات الآخرين من معارضيه وفرضت نفسها على أهل

السودان أغلبهم كقيادة بديلة بلا منازع لما ترددت تلك الدولة لحظة فى أن تنفض يدها عن النميرى وتتجه بالتأييد لتلك الجماعة بيد أن الذى كانوا يرون غيرهذا، كانوا يبصرون سودانًا مهيض الجناح يعيش فى حالة تعادل سلبى، فالحكم مهترئ والشعب متحفز للانفجار، والمعارضة لذلك الحكم عاجزة عن تفجير هذا الغيظ المحتقن ناهيك عن طرح البدائل والفكرة التنظيمية والأدائية لماظلت تبشريه و تعمل من أجل مايو. كان هذا الحال هو مبعث حيرة العدو والصديق، حيرة زاد منها أن كثيرًا من معارضى النميرى الذين شقوا طريقهم إلى صناع القرار فى بلاد العرب كانوا يقضون نصف وقتهم فى تهجين النميرى، والنصف الآخر فى الانتقاص من «رفاق الكفاح» أى رفاقهم المعارضين - لا لشىء إلا لأنهم لا يريدون شركاء لهم فى عطايا العرب، بخاصة وقد أضحت معارضة النميرى مصدر رزق لكثيرين.

دفعنا كل ذلك الوضع البائس إلى اتجاهين؛ الاتجاه الأول: هو اقتحام مواقع صنع القرار فى الخارج أو المؤسسات المؤثرة فى صناع ذلك القرار مثل الصحافة والبرلمانات والجامعات، ولم يكن سبيلنا لهذا هو ما نملك من علاقات - كما يزعم البعض - وإنما كان فى البداية هو أسلوب الخطاب، فالرسالة هى الأسلوب والأسلوب هو الرسالة، ولا نعنى بالأسلوب هنا الفصاحة والبلاغة وإنما نعنى به وسيلة الاقتراب من السامع، فعلى الرغم من أن أغلبنا قد حفظ منذ عهد (القراءة الرشيدة) قول العرب «لكل مقام مقال» إلا أن هذه الحكمة لم تجد طريقها إلى مناهجنا المسلكية، بل ظلت قولاً يحفظ ليستظهر فى ورقة الامتحان المدرسى.

أما الاتجاه الآخر فهو الانهماك فى اعداد بحث موثق نفحص به أمر«دبشليم الملك» ودبشليم الملك هذا هو حاكم السودان الذى حارت البرية فيه، وكان من الواضح لنا بأن أقرب أصدقاء النميرى لم يعد بعد يدرك ما الذى يحمل ذلك الرجل على الغريب الذى أخذ يصنع، بخاصة فى آخريات أيامه. كان من بين هؤلاء أصدقاءالنظام فى الخارج الذين كانوا يجبهوننا بهذا السؤال الحائر كلما تلقيناهم. كما كان منه أهل المنظمات الدولية والإقليمية الذين كادوا لا يصدقون أن النميرى هذا هو الرجل نفسه الذى أسموه

بضع سنوات بصانع السلام، وموحد امته. التساؤل نفسه القانط جاء أيضًا من بعض أهل السودان الذين أضحوا. من فرط الحيرة والإحباط، كفريق يستمسك بأية قشة طافحة. ولا مرية فى أن من يريد مخاطبة مثل هذا الملأ مخاطبة عقلانية لا بد له من أن يقترب من الكتابة بقدر كبير من الموضوعية والجدية والثبات، فالعاقل لا يحكم إلا بثبت. إن نسج الأكاذيب لن يقنع الذين يملكون من دقائق المعلومات عن السودان أكثر ما يملك حكام السودان ومعارضوهم؛ كما أن مقالات الإثارة العاطفية قد تلفح فى تأجيج الشعور لبضع لحظات إلا أنها لا تعمق يقين المواطن العادى بفساد النظام بخاصة إن كان هذا المواطن قد قضى عقدًا كاملا من الزمان يولى ذلك النظام ثقته. ولا يفيد أيضًا الانحراف بالنقد من التحليل الموضوعى لعناصر ضعف النظام وعناصر قوته إلى التحامل الذاتى ضد قيادته؛ هذه دونكشوتية لاتجدى حتى وإن ارضت غرور من يهوى محارية طواحين الهواء. لهذا حرصنا فى تلك المقالات، على توخى الموضوعية فى النقد، والدقة فى التحليل، ثم الاستيثاق من صدى كل ما كتبنا خاصة إن كان فيه إساءة لفرد أو قذفًا فى حق مجموعة، باعتبار أن إيراد الحقيقة التى تؤكدها البينات - مهما كان مؤلمًا - لا يعد إساءة أو قذفًا. كما حرصنا على العودة فى كل ما كتبنا عن أسلوب حكم النميرى إلى المراجع حتى فيما عشناه عن تجارب. وعلى الاستيثاق من المكتوب والمنشور من المصادر الأولية سيما إن كان هناك تعارض وتناقض بين الروايات. وأحمد لصديقى الأثير محمد يس عبد العال قراءته لكل حرف كتبت قراءة الناقد الحصيف والقانونى الذى يبحث عن المآخذ ويس صاحب يشفى برأيه الصحاب.

كان الهدف من كل ذلك الجهد، هو أولاً تبصير أهل السودان بما كان يحيط بهم من كروب، فمع إحساس أهل السودان جميعًا بأن هناك شيئًا متعفنًا فى مملكة الدنمارك «إلا أن الوحد منهم لم يكن بقادر على أن يضع يده فوق موقع ذلك العفن، وثانيًا، تنوير رجال السياسة وصنّاع القرار فى الخارج فهؤلاء، كما قلنا، يعنيهم أمر السودان أما لمصالح أو وشائج أكثر مما يعنيهم أمر حكامه. ولهؤلاء اتجهنا برسالة تقول بأن الذى يريد معرفة ما يدور فى السودان عليه أن يتجاوز المعلومات المبذولة إلى الواقع الخبىء، وعليه أن يتعدى

سطح الواقع إلى أعماق ذلك الواقع. وكان سبيلنا فى الحوار مع هذا النفر لغة الحقائق والأرقام. مع هذا فلم لم نقف بذلك الكتاب عند استعراض تجربة مايو تحت قيادة النميرى وأثر تلك القيادة على مسيرة النظام بل ذهبنا فى الفصل الأخير إلى استشراف مستقبل السودان بعد النميرى فى اطار استعراض للمشاهد السياسية المتوقعة بعد زواله.

فى تلك المشاهد أوالسيناريوهات سعينا إلى استشراف مرحلة ما بعد نظام مايو، بخاصة وقد صدرت تلك المقالات والنميرى لم يخلع بعد. ونقف الآن عند بعضما نبهنا إليه فى تلك المشاهد من أشياء خلفها نظام مايو وأوضحت فى نظرنا ثوابت لا سبيل لإلغائها، أو حقائق مهمة لا معدى لأى سياسى جاد من الوقوف عندها.

أولا: إن فترة الستة عشر عامًا من حكم النميرى قد اتاحت فرص المشاركة لقوى عديدة متنافرة ومتصالحة ترك كل واحد منها ميسمه فى تلك الفترة كما خلف وراءه إنجازات شتى وأخطاء عددًا. فالنميرى لم يحكم السودان بمفرده وإنما حكمه بأبرز أبنائه، كان بروزهم هذا بفضل ما يملكون من سند شعبى جماهيرى، أو تأييد شعبى تقليدى، أو تأهيل أكاديمى، أو قدرات إدارية، أو تميز عسكرى.

ثانيًا: إن جيلا جديدًا قد نشأ فى ظل ذلك النظام واكتسب مفاهيم جديدة لم تكن تعرفها لغة الخطاب السياسى السودانى فى ماضى زمانه. وبالتالى فإن لغة السياسة عند هذا الجيل بل رؤيته للحياة والأحياء لم تعد بحال هى رؤية القدامى.

ثالثًا: إن جيلا آخر قد نشأ فى جنوب البلاد تحت ظل مفاهيم جديدة للعلاقة بين الشمال والجنوب جاءت نتيجة للحكم الإقليمى الذى أفرزه اتفاق أديس أبابا، وقد تجاوزت تلك المفاهيم الأطرالدستورية التقليدية للعلاقة بين الشمال والجنوب كما تجاوزت أشكال الحكم إلى جوهر السياسة. هذا بدوره قاد إلى نشوء جيل جديد فى الجنوب يرفض المسلمات حول تكوين الشخصية ويتحدث عن كيان وطنى شامل يضم كل الأعراق التى تنتظم أهل السودان، ويعبر عن كل المواريث الثقافية السودانية.

رابعًا: إن جيلا جديدًا آخر قد نشأ فى أقاليم السودان التى عاشت مهمشة منذ الاستقلال، لا دور لها فى السياسة غير تصدير الهتافة للخرطوم وغير استقبال النواب المستوردين من العاصمة. نشأ ذلك الجيل فى ظل حكم لا مركزى صحبته مطامح عند الصفوة من أبناء هذه الأقاليم، ولازمته مصالح وحقوق مكتسبة عند جمهرة الناس من أهلها.

خامسًا: إن جهدًا تنمويًا ـ أو إن شئت ـ إنشائيًا كبيرًا قد تم فى عهد مايو بحسبان أن الإنشاء ليس هو التنمية، فللتنمية أبعاد اجتماعية ترتكز فى المقام الأول على بسط العدالة الاجتماعية والقضاء على أوجه الاستغلال. وبقدر ما حقق هذا الجهد الإنشائى من إنجازات أبكار، وفجر من طاقات للمبادرة الفردية الشريفة، إلا أنه أفرز أيضًا أنماطًا من الطفيليات لا تعيش إلا على السحت. ولا تقتات إلا بالفساد، ولا تورث ـ بمسلكها هذا ـ إلا الحقد. ومثل هذا الفساد، بحجمه وطبيعته لا يمكن له أن يقف عند وزيرين أو ثلاثة كما أوحت بذلك المحاكمات التى جرت لوزراء مايو خلال الفترة الانتقالية فالفساد الحقيقى قد تجاوز أولئك الأفراد الحاكمين ـ بمن فيهم من أدين ـ إلى شريحة كبيرة آذت وما زالت تؤذى الاقتصاد الوطنى، وأضرت وما زالت تضر بالحكم الصالح، وأساءت وما زالت تسىء إلى المبادرة الاقتصادية الفردية الشريفة التى لا غنى عنها لأى مجتمع فى مثل هذه المرحلة من مراحل نمو السودان. بل إن المرء يمتلك أن يضيف، دون مغالاة، بأن السودان لم يعرف فى كل أطوار نموه السابقة منذ الاستقلال تمايزًا طبقيًا مثل ذلك الذى طفا على السطح فى عهد مايو بخاصة منذ النصف الثانى من السبعينيات.

سادسًا: إن تحولا اجتماعيًا كبيرًا قد طرأ على وضع الرئة المعطلة فى جسم السودان، ونعنى بذلك المرأة، فمكان المرأة فى عهد مايو، لم يعد هو الجمعيات النسوية الخيرية. ولم يعد هو مهرجانات التطريز، ولم يعد هو حفلات المرشدات، بل أصبح لها موقع بارز فى الحياة العامة نتيجة لسياسات قصدية اتخذها النظام. فلقانون الأجر المتساوى للعمل المتساوى الذى أصدرته مايو دلالة وانعكاس على

الوضع النسى، وللتشريع المايوى الذى يفرض نسبة مئوية عالية للنساء فى مجالس الحكم الشعبى على كل مستوياتها دلالة وانعكاس على الوضع النسوى، ولإشراك المرأة فى أعلى مستويات صنع القرار فى عهد مايو انعكاس على الوضع النسوى.

سابعًا: إن مفهومًا جديدًا للمشاركة القوى الحديثة فى العمل السياسى قد طرأ على هيكل الحكم، وهو مفهوم يتجاوز النظرة الصفوية التى قصرت تمثيل القوى الحديثة على دوائر الخريجين منذ أكتوبر؛ وقد حسب ذلك القرار واحدًا من أهم إنجازات أكتوبر، جاءت مايو لتتصاعد بذلك الإنجاز - أو ما حسبه الأكتوبريون إنجازًا - عندما وسعت من رقعة تمثيل القوى العاملة المنظمة فى كل المؤسسات الحكم والنيابة وشملت تلك القوى النقابات العمالية والمهنية، والجمعيات العلمية، والهيئات الاجتماعية التى تنتظم النساء والشباب. كما فرضت لوائح التنظيم السياسى القائم يومذاك أن يكون نصف أعضاء اللجنة المركزية للحزب الحاكم من بين العمال والفلاحين وهذا أمر لم يطبقه أو يقول به حزب سياسى واحد فى السودان، من قبل ومن بعد. والذى نحن بصدده هنا هو الحديث عن مبادئ جديدة يفترض أن تحكم الممارسة السياسية فى السودان بصرف النظر عن الخطأ الذى واكب تطبيقها أو نوع القيادات العمالية والفلاحية والمهنية والنسوية والشبابية التى جاءت بها تلك الممارسة نقول هذا حتى لا يتستر الذين يهربون من الحوار الموضوعى حول المبادئ والأسس والأفكار وراء قتام من الأحكام الانطباعية الذاتية.

هذا بعض ما ألمحنا إليه فيما كتبنا حول نظام نميرى فى كتاب «السودان والنفق المظلم» الذى نشر بالإنجليزية أيضا تحت عنوان (Nimeiri ans the Revolution of Dismay) قبل سقوط النميرى، لا بعده، كما نشرت أطياف منه فى جريدة القبس الكويتية تحت عنوان «السودان والكرة البللورية» ايحاء بما فى تلك المقالات من استشراف للمستقبل. وعلى أى فما ابتغينا بالحديث عن تلك الثوابت والحقائق يومذاك إلا أن نحمل الناس على التحليل الموضوعى لتاريخ تلك الحقبة بدلا من الازدحام عند الألفاظ

المجوجة، او ترداد الاتهام الظالم الذيلاتبعه بينة. وكنا - وما زلنا - نظن بأن الذين يترجاه أهل السودان من المفكرين من ابنائه هو تحليل التاريخ لا محاكمة التاريخ، هو استنطاق الحقائق للعبرة والاعتبار لا المكابرة على الحقائق، هو النقد الهادف لا المجاحشة فى الجدال، هو الاعتماد الراكز على الوقائع المثبتة لا التدليس الفاجر لتاريخ اغلب شهوده أحياء، واغلب وقائعه لم يجف مداد تسجيلها بعد.

أبغض أخوات ان !

قلنا إن أدهى النوازل فى عهد مايو الرابعة كانت هى قرار النميرى بتمزيق أوصال اتفاق أديس ابابا، الاتفاق الذى حكنا به نسيج الوحدة الوطنية خيطًا خيطًا. كان رد فعلنا يومها أمرًا عفويًا اختلط فيه الذاتى بالموضوعى. ومن الذاتى غضبنا ونحن نرى أكبر إنجاز كما نباهى به الأمم، يهدم على يد أول المنتفعين به من حكام الشمال. ولا شك فى أن معارك كثر قد انقضت من بعد على الهدم فالنميرى لم يكن هو الهادم الأوحد لذلك الصرح. أكاد، وأنا أكتب هذه السطور، أطرد عن خاطرى صور أولئك الرفاق الذين جاءوا إلى بعد قرار النميرى المدمر بتقسيم الجنوب يجادلوننى فى مسوغات ذلك القرار مبرراته؛ كان من هؤلاء من يغالط النفس أيما مغالطة ويقول بأن كل شئ سيمضى لسبيله فى جنوب السودان كما مضت الأمور فى شماله عندما هدم النميرى مؤسسات كثر دون أن ينبس أحد ببنت شفة. وكان ردنا على هؤلاء أن السودان لن يعود بعد ذلك اليوم هو السودان الذى يعرفون. إن الذى وقع يوم صدور ذلك القرار المدمر من تبرير له مستهجن على منابر السياسة، ودفاع عنه زائف فوق صفحات الصحف وصمت إزائه مذعن من القلة التى شاركت فى صنع القرار تمامًا كالكثرة التى جلست يوم إعلان القرار وكل دورها هو التصفيق لتلك الجناية الكبرى، يؤكد بأن الذى وقع كان مؤامرة، مؤامرة حاكها رئيس النظام وسدنته ضد نظامهم نفسه، ومؤامرة يتحمل مسئوليتها بنفس القدر، أولئك الذين دافعوا عن القرار الظالم بالقنا والصوارم، أعنى هنا بوضوح لا ليس فيه قيادة الجيش التى قبلت أن تخوض حربًا أشعلها النميرى بتمزيقه أوصال الدستور نفسه الذى أدت تلك القيادات قيم الولاء له.

وتكتسب هذه الإشارة لقيادة الجيش أهمية لأنها ستعيننا على إدراك موقف الحركة الشعبية من تلك القيادة يوم أن تسلمت «بكامل هيئتها» قيادة الأمة من النميرى، ومع هذا لم تستحى من أن تسميه الطاغية المخلوع. كان أكثر ما يجمع بين النميرى وتلك القيادة هو الخلط بين التدين الفردى والمسئولية الاجتماعية عند البعض، والشعوذة. عند بعض ثان، والمماراة بالدين عند أغلبهم، فلا هى رفقة السلاح ولا هى الحفاظ على وحدة لوطن وسلامة أراضيه. تلك القيادة - قائدًا ورئيس عمليات - هى التى استنجد بها النميرى لتحمل جثمان محمود لدفنه فى موقع لم يعرفه أهله. فالقائد الأعلى لا يصدر تعليماته لقباطنة الطائرات المروحية إلا عبر تسلسل قيادى معروف. وهى القيادة التى أصدر عبرها القائد الأعلى التعليمات لرجال جيشه لتوفير التسهيلات فى شرق السودان وفى مطار الخرطوم لنقل الفلاشا. وهى أيضا القيادة نفسها التى ابتعثت مدير عملياتها إلى جوبا فى طائرة الرئيس الخاصة ليعد لزيارة «الرئيس الإمام» الخاطفة لتلك المدينة. ولا نورد ذكر ذلك الحدث لأهميته لذاته وإنما لما صحبه، فرفيق مدير العمليات - «ناصر» السودان بعد إبريل ١٩٨٥ - كان هو الفكى عبد الله، شيخ الرئيس الذى كان يحميه بالرُّقى والتمائم، وذهب يحمل معه كيسًا من الرمل لبذره فى أرض الجنوب حتى يقى النميرى من عوادى الكفار. وعلم الله أن ذلك لعوج كبير بتململ له فى القبر أبطال بنوا السودان جيشًا فاخر به أمة العرب فى الكويت، وفاخر به إفريقيا فى الكونغو.. تململ فى قبرهما الصنديدان أحمد عبد الوهاب، وحسن بشير نصر، وما زال يتململ أحمد الشريف الحبيب، أبقاء الله رمزًا لماض عظيم. فقد عشنا وسمعنا عن «فكى الهلال»(*) و«عرق المحبة» ولكن ما كنا نظن بأنا سنعيش لنسمع عن «فكى الجيش» و «عِرق الدفاع الجوى».

مهما يكن من أمر فإن المسئولية عن الآثار المدمرة لقرار إلغاء اتفاق أديس أبابا (وعلى رأس تلك الآثار عودة الحرب مرة أخرى بصورة أشد ضراوة بعد عشر سنوات من السلم)

(*) الهلال اسم لفريق رياضى معروف فى السودان وقد درج أنصار الفرق الرياضية على الاستنجاد بالرقاة (ويسمون واحدهم «الفكى») ينشدون عندهم النصر للفريق بقوى تفوق القوة الطبيعية والعرق إشارة لعرق النبات يستخدم رقيه، هو الآخر.

لا يتحملها النميرى وحده وإنما يشارك فيها آخرون بين هؤلاء الآخرين الجنوبى والشمالى، المدنى منهم والعسكرى. وما اتخذ واحد من هؤلاء موقفه ذلك إلا جبنًا، أو جهلا بالواجب، أو استهتارًا. وإن كانت الجبانة خورًا فى الطبيعة لا حيلة لنا معها فإن الجهل بالواجب والاستهانة بكبريات الأمور شىء آخر. وتضحى هذه الاستهانة أمرًا منكرًا عندما تجىء من الذين يتصدرون مواقع القيادة العُليا ويتولون صنع كبريات القرارات. كما تصبح داهية دهياء عندما تمس أمور هى من صميم المصالح الوطنية العُليا. لذا لا يغالى المرء إن احتسب مثل هذه الاستهانة ضربًا من عدم الوطنية.

إن قرار تقسيم الجنوب لم يكن أمرًا تنفيذيًا بمنح قطعة أرض زراعية أو رقعة سكنية لمواطن لا يستحق، أو قرارًا سياسيًا بطرد وزير ظلمًا وعدوانًا، أو إعلانًا بتعيين مسخ غير قادر فى موقع من مواقع المسئولية لا يستأهل. فمثل هذه القرارات كانت تصدر دومًا من «القيادة»، وتصمت عنها جميعًا فى النظام بدعوى أن هناك ما هو أهم وأعمق فيما بينا وبين «القائد» مما تتحمل معه على التغاضى عن «مستصغر الشرر» على الرغم من أن ذلك الصمت لايعفينا جميعًا من المسئولية عما صمتنا عنه لأن النار دومًا من «مستصغر الشرر» إلا أن قرار التقسيم غير هذا. فلذلك القرار أثر مباشر على وحدة القطر، وأثر مباشر على الحرب والسلام، وأثر - بالتالى - مباشر على الاستقرار السياسى للبلاد، والتماسك البنيوى للدولة من بين هؤلاء كان نائب الرئيس الجنوبى جوزيف لاقو الذى عاضد نميرى إن لم يكن حرضه على إصدار القرار كما كان منهم الرجال الذين تصدروا مهرجانات الاحتفال بوقف نزيف الدم فى مارس ١٩٧٣ وأسموا اتفاق أديس أبابا بأعظم إنجاز لنظام مايو. ولو كان هؤلاء من بين الذين رفضوا الفلسفة التى قام عليها ذلك الاتفاق، ألا وهى فكرة الوحدة مع التعدد ونادوا - كبديل لها - بهيمنة الشمال على الجنوب، وهيمنة العرب من أهل السكان على غير العرب، وهيمنة المسلمين منهم على غير المسلمين لجاز لهم أن يؤيدوا قرار النميرى بحسبانه واحدًا من مراجعات مايو لنفسها تحت شعار «الثوة تراجع ولا تتراجع» بيد أن أغلب هؤلاء «الصناديد» قد أرادوا جمع المجد من طرفيه بلا أدنى عنا؛ فهم مع «معجزة» السلام يوم أن أسمى النميرى

اتفاق اديس أبابا بالمعجزة وهم ضد ذلك «الإعجاز» يوم أن قلب له نميرى ظهر المجن ثم هوى بفأسه على صرح الوحدة ليهدمه دون أن يدرك بأنه يهدم عرشه. فمنذ التقسيم اصبحت أيام حاكم السودان معدودات ولم تفلح فى إطالتها حتى قوانين سبتمبر التى زعم له المشعوذون وأهل التخابيل الكاذبة بأنها ستصبح الحرز الذى يقى نظامه عوادى السنين، ويبقيه حاكمًا إلى أبد الأبدين، إن أكبر إدانة لقيادات مايو السياسية والعسكرية عقب صدور تلك القوانين الإسلامية المزعومة - والتى كانت تتويجًا لا بداية لسقوط السلام والعودة إلى الاحتراب - إنهم جميعًا باستثناء قلة محدودة (أشرنا لها) لم يملكوا الحد الأدنى من الشجاعة للمجاهرة العلنية بمعارضة ذلك الهوس وما يمكن أن يقود إليه من نقض للبناء الذى أقاموه، وتنكيس للرايات التى رفعوها.

حملنا ذلك العنت يومذاك على رأى واحد، قلنا به ونحن نخاطب أنصار النظام (وحرى بنا أن نقول أنصار نميرى لأن النظام بصورته المؤسسية قد سقط بسقوط كل مقوماته الفكرية ومؤسساته السياسية) قلنا يومها لهؤلاء إن كان ذلك هو خياركم فستلقوننا جميعًا حيث تكرهون. فى هذا الموقف قد يرى البعض انفعالاً ذاتيًا، وهذا أمر لاسبيل لنكرانه؛ إلا أن للموقف أيضا دواعيه الموضوعية التى جعلت ما اخترنا لأنفسنا من موقع سياسى هو الخيار الأمثل فى ظل الواقع السياسى الكئيب فى شمال السودان، الواقع الخائر الذى عبر عنه الدكتور أمين مكى أبلغ تعبير فى رسالته. وعلى أضيف أيضًا أن حوارًا فى هذا الشأن دار بيننا وبين الإخوة أمين مكى، محمد إبراهيم خليل، خليل عثمان، عز الدين على عامر، بشير محمد سعيد محور ذلك الحديث هو مخاوف متعددة من توجهات الحركة جالت فى النفوس فى غيبة الحوار المباشر معها، فهناك من كان يرميها بالانفصالية، ومن كان يتهمها بمعاداة العرب، ومن اقتنع نفسه بانحيازها الماركسى. تركنا خليل فى ذلك الجدل وقال «سأذهب بنفسى لأجيئكم بالخبر اليقين». ولخليل أسلوبه فى العمل، يحب دومًا أن يمسك بالوعل من قرنيه. ذهب خليل إلى نيروبى وعاد برسالة مكتوبة تتحدث عن موقف الحركة من العرب، وموقفها من وحدة السودان، وموقفها من العقائد السياسية.

قلت للصحاب، بعد عودة خليل، الخيار واضح؛ وبذلك الخيار ذهب أمين إلى أخوته فى الخرطوم. ومن الخرطوم عاد ليقول بأن إخوته مع ما اخترنا، بل إن الرأى قد استقر بهم على إيفاد الدكتور أحمد عبد المجيد ليكون مبعوثًا مقيمًا للتجمع النقابى فى أديس أبابا، وتحدد لسفره التاسع من إبريل، ولتمويل تلك المهمة «دق» حامد الأنصارى صدره، ما أوسعه ذلك من صدر، من أهل المال كان حامد، وأكثر منه كان من ذوى الهمم الكبار، فأهل المال كثر إلا أن أغلبهم قليل همة؛ وفى الملمات ابل شحائح لا تدر، وزناد هواجن لا تورى. وعلى أى فإن كان ذلك هو رأى التجمع النقابى إلا أن الأحزاب كان لها رأى آخر، لا يريد واحد منها أن ينهج طريق التعاون مع الحركة الشعبية دون الآخر، يريدونه موقفًا حزبيًا جماعيًا. وعن هذا ا لموقف لم يشذ الحزب الشيوعى حتى لا يرمى بالخروج عن الصف.

ترى ما الذى كان يميز الحركة عمن عداها فى الساحة يومذاك؟ كان أكثر ما يميز الرايات التى رفعتها الحركة الشعبية.

أولا: دعوتها لوحدة السودان، فإن كان أكبر هموم أهل السياسة فى الشمال هو استمالة أهل الجنوب نحو وحدة القطر فها هو دونهم اليوم أول حزب جنوبى يحمل السلاح لا لتحقيق الانفصال بل لترسيخ الوحدة.

ثانيًا: دعوتها لوقفة تأريخية نراجع فيها كل المؤسسات التى أقمناها، والمفاهيم التى تداولناها منذ الاستقلال. هذا هو ما نادت به أكتوبر ووقفت عند النداء، وما دعت له مايو ولم تنجز منه إلا القليل، بل هدمت ذلك القليل الذى أنجزته.

ثانيًا: إدراكها لأن حل مشاكل السودان لا يمكن أن يتحقق عبر «أجندة» كل حزب بمفرده، وما أكثر الأحزاب التى ظنت بأنها تملك ـ بما تطرحه ـ الحل الأخير لقضايا السودان لهذا جاءت دعوة الحركة لمؤتمر قومى دستورى تشارك فيه كل القوى السياسية بمن فيها الجيش للتداول فى هذه الأمور.

ولكن سرعان ما جاء اليوم الفصل اليوم الذى هوى فيه النميرى من عرشه عقب انتفاضة هزت أركان السودان. وكانت الانتفاضة ـ الملحمة مولدًا بعد مخاض طويل

وانفجارًا لغضب مختزن بطلها الأول والأخيرهو شعب السودان، نقول هذا على الرغم من أن للنجاح آباء كثر وقلنا للنفس يومذاك بأنه قد آن لسيسيف أن يستريح، أو بالحرى أن ينصرف لبعض شأنه وهمومه. زاد من ذلك العزم تآزر الأعباء التى تجاوز بعضها السودان مما يعرفه الأقربون ولا يضير ألا يعرفه غيرهم. أغلب تلك الأعباء تقتضى - بطبيعتها - وقتًا للقراءة. ووقتًا للبحث، ووقتًا ليعيد الأسفار لهذا آلينا على النفس، التفرغ أولا لتلك المهام فإن بقى لنا بعض الوقت بعد ذلك انفقناه فى إكمال ما بدأنا من كتابة تختزل فيها الرؤى والتجارب، أو التبشير بما انعقد عليه القلب والضمير. وليس هذا بمستكثر على من يعيش حياته ببعديها الأفقى والعمودى، فقد وطئت النفس منذ زمان على ألا أحسب حياتى بالأيام وإنما أحسب أيامى حيوات. فى تلك الحيوات مكان لكسب العيش، ومكان للتملى، ومكان لصيد المعارف بالقراءة، فالقراءة مصيدة المعرفة، ومكان للبحث والتسطير، ثم - من بعد - مكان للمرح البرىء وغير البرىء هذه هى لدينا ذوى النفوس المتطامنة الذين لا يتعجلون شيئًا ويتعجلون كل شىء فى الحياة، فالدنيا لماظة أيام بعدها عدم.

ولكن كيف لسيسيف هذا أن يستريح؛ وما أقسى هذا الحرف المشبع بالفعل «لكن» صدق شيخنا أحمد حسن الزيات حيث قال، «ليس هناك أبغض للنفس من أخوات إن ألا لكن» كيف لسيسيف هذا أن يستريح وهو ينتمى بالحس والوجدات إلى بلد ما رجفت فيه راجفة إلا وتبعتها رادفة، وما ظن أهله أنهم بمنجاة من لظى التمزق حتى تقطعوا من جديد أسباطًا أممًا.

مرة ثالثة أتحملنا على ترك ما أردنا التفرغ له من هموم لكيما نشغل الناس بالانغماس فى حومة الصراع اللاهب لا الانكباب على التملى والتسطير فما الذى استجد؟

ما استجد على الناس وحملنا على إطراح ما بيدينا لننفدفع اندفاعًا نحو دوامة السياسة اليومية هو ما شهده الناس بعد سقوط النميرى من هروب دائرى من المشكلات، أو سمعوه من حديث يفتقر إلى الدقة فى حقائقه، وإلى الاتساق المنطقى فى بنيانه، وإلى

المنهج العلمى فى تحليله: دع عنك ما يتخلله من إجحاف فى المعانى، وتشفيهب فى معمار المنطق. لم تقف تلك الأحاديث التى كانت تنشر وتذاع عند تلويث التاريخ بالكذب، بل ذهب بعضها إلى حد احتقار الذاكرة الجماعية للأمة. كل ذلك أورد السودان فى مسارب تيه جديد.



الفهرس

هذا الكتاب

يعـالج هذا الكتاب في جزئين متكاملين تأريخ أنظمـة الحـكـم التي تعاقبت علـى السـودان منذ أكتوبر ١٩٦٤ (سقوط الحكم العسكري الأول) وحتى العهد الراهن (حكم الجبهة الإسلامية العسكري) ، ودور النخبة الحاكمة أو المؤثرة على الحكم في كل تلك الأنظمة .

وحين يتناول الجزء الأول الفترة التـي أعقبت سقوط نظام عبود العسكري والفتـرة الديموقراطية التي أعقبتها ، ثم نظام مايـو الذي يعزو الكـاتب نشأتـه إلـى أخطـاء تلك الفـــترة .

يتناول الجزء الثاني الفترة التي تلت نظام مايو وما شهدته من تخبـط قاد إلـى الحكـم الـــراهن .

للمؤلف

- حوار مع الصفوة
  دار النشر جامعـــــة الخرطوم ١٩٧١
- لا خير فينا إن لم نقلها
  دار النشر جامعـــــة الخرطوم ١٩٨٢
- السودان فى النفـــق المظلم
  دار آدم – مالطا ١٩٨٤
- **Nimeiri and the Revolution of Dis-may**
  Kegan Paul Int. 1984
- الفجر الكاذب ، نميري وتحريف الشريعة
  دار الهلال ١٩٨٦
- **The Government They Deserve**
  Kegan Paul Int 1986
- **The Role of the Elite in Sudanese Politics.**